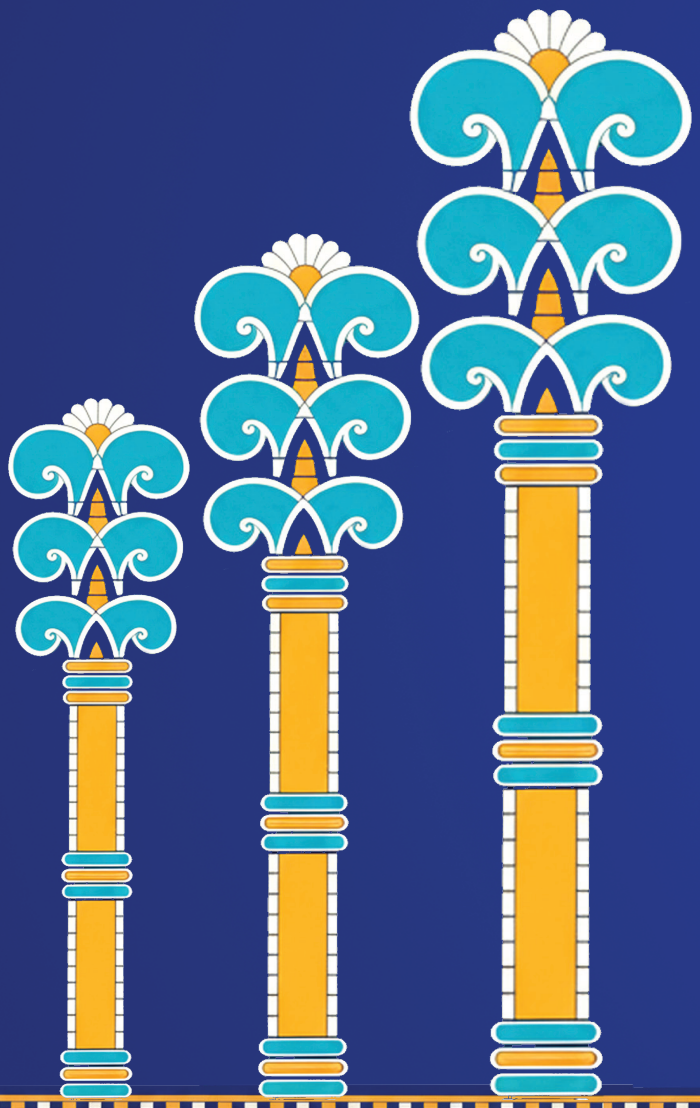


UNDP

مـــركز رواق بـــغداد
Rewaq Baghdad Center

العراق

التقرير الوطني.. للتنمية البشرية



المواطنة وصياغة عقد إجتماعي جديد

2025

بغداد - 2025



مـركـز رواق بغـداد

برنـامج الأمم المتحدة الإنمائي

العراق

التقرير الوطني.. للتنمية البشرية

المـواطنـة

وصياغـة عقـد إجتماعي جديد

2025

جميع حقوق الطبع محفوظة 2025 - ولا يجوز نسخ أو طبع أو اجتزاء أو إعادة نشر أية معلومات أو صور من هذا الكتاب بطريقة إلكترونية أو ميكانيكية أو وسيلة أخرى بما في ذلك النسخ الضوئي إلا بإذن خطي من الناشر.

مركز رواق بغداد للسياسات العامة - العراق

تنويه: إن الآراء والمادة المثبتة في هذا التقرير تعكس وجهة نظر كتّابه المستقلين، ولا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الجهات الداعمة لإعداده.

GRAPHICS

تقديم

لم يكن التحوّل السياسي الذي شهده العراق عام 2003 حدثاً عابراً في حياة العراقيين، فقد شهد هذا البلد مراحل مضطربة منذ تأسيس الدولة العراقية مطلع القرن الماضي. ولم تستقر أوضاعه لعقود طويلة، كان المجتمع العراقي يعيش حراكاً تعصف به التقلبات السياسية مدفوعةً أحياناً بنزاعات قومية أو عرقية أو مناطقية أو بتحولات ثقافية وعلمية، رسمت ملامح حياة إجتماعية بأنماطٍ مختلفةٍ تارةً ومرتبكة تارةً أخرى. في جانبٍ آخر شكّل التنوّع في النسيج المجتمعي العراقي، من حيث المبدأ، عنصر قوة في توليفة مواطنيه.. عراقيون عاشوا على أرض الرافدين، وقد انصهرت مشاربهم في بوتقة وطنٍ واحد، وظل العراق عصياً على كل محاولات هدم بنائه الإجتماعي الرصين. لكن ذلك لم يخلُ من مشاكل وصعاب كان أخطرها إحتلال التنظيمات الإرهابية لمساحات واسعة من أرض العراق، وما واجه البلد من تحدٍ تاريخيٍ، كان من تبعاته التصدّع في نسيجه الإجتماعي، واضطراب في مفهوم المواطنة، وفي الإلتزام ببنود عقد اجتماعي يؤطر مسؤولياتهم وحقوقهم. كانت عزيمة العراقيين والموقف الصلب للمرجعية الدينية الرشيدة كفيلةً بانهاء سنوات عجاف استعاد بعدها شعبنا العريق قدرته على الإنطلاق من جديد في ردم الهوّة وفي تاكيد جدارته بين الأمم تحت ثوابت "حبِّ الوطن من الايمان".

إنّ ما تصدى له تقرير التنمية البشرية الوطني 2025، الذي نقدم له هذه السطور، من طروحاتٍ اتسمت بالجرأة والواقعية، وبالحيادية والموضوعية، هو فرصةٌ مهمة لتجديد مضامين المواطنة وإحترام بنود عقد اجتماعي، نعي جميعاً أنّ تجديده في ضوء مستجدات الحياة والإرتقاء بمتطلباتها أصبح ضرورةً لا غنىً عنها وهو ما نجح التقرير في طرحه.

إنّ ما أورده التقرير من أدلة احصائية حديثة ودقيقة عن مظاهر التنمية البشــرية على المستوى الوطني وعلى مســتوى المحافظات، سيمكّن راســمي السياسات في تقفّي واقع هذه التنمية وتشــخيص مكامن التقدم أو التراجع فيها، كي تكون أدلة عمل مباشــرة لتحســين الاوضاع التنموية في العراق. وإنّ ما أشارت اليه مواقع مختلفة في التقرير من نقدٍ موضوعي بنّاء لبعض مظاهر التراجع، ينبغي قبوله والعمل على تجاوز آثاره.

إنّنا في الوقت الذي نعبّر فيه عن ســرورنا بما توصّل اليه التقرير في تخطّي العراق لعتبة التنمية البشرية المتوسطة وتحوّله الى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية لأول مرة في تاريخه، فأن ذلك ينبغي أن يكون حافزاً للجميع في شحذ الهمم وتحقيق تقدم أفضل.. مع الأمل أن يضع العراق خطة ســتراتيجية شــاملة كي يتحول الى مصاف الدول العالية جداً في مســتوى تنميتها البشرية بلحاظ تحقّق استقرار أمني وسياسي كبير، وتقدّم إقتصادي نعمل جميعاً على النهوض به وتنويع موارده، الى جانب ما يحظى به العراق من رأس مال بشري واعد. إنّ تحقيق هذا الهدف ينبغي أن لا يمتد لأكثر من عقد من الزمن بعد الآن عبر تبنّي سياســات بنســق متصاعد، كي يصبح إسم العراق ضمن قائمة تلك الدول بحلول عام 2035.

أقــدم الشــكر والثناء لكل الجهود الوطنيــة والدولية التي صدر التقرير تحــت مظلتها، أخصّ بالذكر مركز رواق بغداد للسياســات العامة وبرنامــج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب العراق وفريق التنمية البشــرية الدولي. كما أشــيد بالجهد البحثي الكبير للمؤلــف الرئيس وللكتّاب الرئيســيين والمساندين ولفريق العمل الإحصائي، وللخبراء الدوليين المنتدبين لمتابعة وتقويم التقرير.

أخيراً، أقدم جزيل الشــكر والتقدير لوزارة التخطيط واللجنة الإستشــارية لرعايتها هذا الإنجاز الكبير.

والله وليّ التوفيق..

محمد شياع السوداني

رئيس وزراء جمهورية العراق/أيلول 2025

كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في مسيرة كل بلد، ثمة لحظات هادئة تحمل في طياتها تحولات عميقة؛ لحظات تكشف فيها الإحصاءات عن إمكانيات لبدايات جديدة، وتُخبرنا فيها التجارب المعيشية للأسر بأن الغد قد يكون أفضل من الأمس. والعراق يمرّ اليوم بإحدى هذه اللحظات: لحظة انتقال من سنوات الأزمات إلى مسار محتمل نحو التنمية المستدامة.

البيانات واضحة: فلأول مرة، انتقل مؤشر التنمية البشرية في العراق إلى فئة «المستوى العالي»، مسجلًا 0.712 في عام 2024، وهو أعلى من متوسط الدول العربية، وإن كان لا يزال دون المتوسط العالمي. هذا التقدم حقيقي، لكنه غير مكتمل بعد.

البيانات التي يستند إليها هذا التقرير الوطني للتنمية البشرية ليست مجرد سجل للمكاسب أو تحديد للفجوات، بل هي مرآة تعكس الخيارات التي اتُخذت، وخريطة للخيارات التي لا تزال مطروحة أمامنا.

لفهم أهمية هذه اللحظة، لا بُدَّ من التعمق في التفاصيل: فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى نحو 74 عامًا، وهو مؤشر على التحسينات التي تحققت بصعوبة في الخدمات الصحية التي تُسهم في إطالة العمر وتحسين جودة الحياة. كما باتت الأسرة المتوسطة تخصص أقل من ثلث ميزانيتها للغذاء (31.7 %)، وهو تحول صامت لكنه بالغ الدلالة على توسّع الإنفاق ليشمل جوانب الحياة غير الأساسية.

انخفض عدد المدارس الطينية، التي كانت يومًا رمزًا للإهمال، إلى 119 مدرسة فقط على مستوى البلاد. وارتفعت نسبة الطلاب الملتحقين فعليًا بالمرحلة الثانوية إلى 75.2 %. كما تراجع معدل الفقر من 20.5 % في عام 2018 إلى 17.5 % في عام 2024. أما التفاوت في الدخل، كما يُقاس بمؤشر جيني، فلا يزال محدودًا نسبيًا عند 0.298.

ومع ذلك، فإن المعدلات قد تُخفي التحديات المحلية وتُغفل الجهود التي لا تزال مطلوبة. فبعض المحافظات، مثل المثنى وميسان، ما زالت متأخرة في مؤشرات التنمية البشرية، في حين أحرزت محافظات أخرى تقدمًا ملموسًا، مما ساهم في تقليص الفجوات المكانية طويلة الأمد دون القضاء عليها بالكامل.

تشير البيانات الأولية إلى تراجع معدل البطالة إلى نحو 13.5 %، إلا أن البطالة الجزئية لا تزال مرتفعة، وقد تصل إلى 24 %. وفي هذا السياق، يواجه الشباب والنساء تحديات أكبر في الوصول إلى فرص عمل لائقة. لا تزال مساواة المرأة ومشاركتها أحد أهم معايير تنمية العراق. يبلغ مؤشر التنمية للمرأة 0.882، ومعدل عدم المساواة 0.409 (من معطيات تقرير التنمية البشرية الوطني، 2025). وتكمن وراء هذه الأرقام حقيقة بسيطة: لا تزال إمكانات المرأة غير مستثمرة بالشكل الكافي، ويتجلى ذلك جليًا في التعليم والدخل، مما يُكلف الأسر والمجتمعات ومستقبل البلاد ثمنًا باهظًا. إن توسيع فرص المرأة ليس قضية اجتماعية، بل هو ضرورة اقتصادية وتنمية وطنية.

يشكّل إنعدام المساواة المحور الذي يتخلل هذا التقرير. فحين يُؤخذ في الاعتبار أثره، ينخفض مؤشر التنمية البشرية بنسبة 23 %، مع تسجيل أكبر الخسائر في قطاع التعليم. وهذا لا يُعد مجرد تشخيص، بل هو أيضًا توجيه للسياسات. يُبيّن التقرير بوضوح أين تُقيَّد القدرات البشرية، وأين يمكن للسياسات العامة والاستثمارات أن تحقق أعظم العوائد: في التعليم، والصحة، وتنمية المهارات، والاتصال، والمسارات التي تربط التعلم بفرص العيش الكريم.

وفي صميم هذا التقرير، تبرز المواطنة والتوافق المتنامي حول عقد اجتماعي جديد. ومن خلال الأصوات التي جُمعت عبر استطلاعات الرأي، والمجموعات المركّزة، والحوار المجتمعي، أفاد ثلثا العراقيين بأنهم يرغبون في أن تُقرن الحقوق بالواجبات، لا أن تُستبدل إحداهما بالأخرى. إنهم يتطلعون إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة تُقدّم الخدمات وتُوفّر الفرص، وهم على استعداد للقيام بدورهم.

يُترجم هذا التقرير تلك التطلعات إلى أدلة وخيارات عملية. فهو يُظهر كيف يمكن لـ «عقد إجتماعي جديد» أن يستثمر في قدرات الأفراد، ويوسّع الفضاء المدني، ويعيد التوازن بين أدوار الدولة والسوق والمجتمع، أن يُسرّع من مسار العراق نحو تنمية بشرية مستدامة. وتُظهر المؤشرات المقترحة للمواطنة ودعم العقد الاجتماعي كيف يمكن قياس ما هو غير ملموس؛ إذ سجّل العراقيون 0.867 في تأييد النموذج الجديد مقابل 0.529 للنموذج التقليدي، وهو ميل واضح نحو المساءلة والتفاعل البنّاء بين الدولة والمجتمع.

وإذا ما اتبعنا منطق البيانات، فإن الطريق إلى الأمام يصبح جليًا:

- **الاستثمار في المجالات التي تتأثر بشدة بعدم المساواة - وخاصة التعليم - حتى لا يكون مكان الولادة حاسمًا في تحديد مستقبل الطفل.**
- **تحويل التعلم إلى سبل عيش من خلال مواءمة المهارات مع متطلبات السوق، لا سيما للشباب والنساء.**
- **حماية وتوسيع الفضاء المدني - المادي والرقمي - حيث ينشط جيلٌ متصلٌ بالفعل في التنظيم والتعلم والمساءلة.**
- **النهوض بالمحافظات المتأخرة عبر استثمارات اجتماعية وبُنى تحتية موجّهة تُقرّب الخدمات من المواطنين وتُحقق العدالة في التوزيع.**

ومع التقدم المستمر، يمكن للعراق أن يبلغ مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا بحلول عام 2035. إلا أن هذا التوقع ليس وعدًا، بل هو مسار مشروط يعتمد على الخيارات التي نتخذها اليوم؛ على ما إذا كانت المواطنة تُمارَس كعلاقة متبادلة يومية، وما إذا كانت الموازنات الوطنية وتخصيصاتها تعكس أولوياتنا الجريئة، وما إذا كنا نرفض أن نترك أي محافظة، أو أسرة، أو فتاة، أو شاب خلف الركب.

يدعوك هذا التقرير إلى أن تقرأ ليس فقط عن العراق، بل مع العراق؛ أن تتأمل في الأدلة، وتُصغي إلى الأصوات، وتُفكّر في الأفضليات، وتُسهم في صياغة الفصل القادم من قصة الوطن. فالأرقام الواردة في هذه الصفحات ليست مجرد نظريات بعيدة؛ بل هي حكايات عن أسر العراق، وصفوفه الدراسية، وعياداته، وشوارعه. وإذا ما استجبنا لما تكشفه هذه البيانات، فإن الإمكانات الكبيرة للعراق ستتحقق. إن قصة العراق ما زالت تُكتب، وكل صفحة من هذا التقرير تكشف عن الحاضر، وعن المستقبل الممكن. أدعوك بأن تتفضل، وتستكشف ما في اعماقه.

تيتون ميترا

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

كلمة اللجنة الإستشارية للتقرير الوطني للتنمية البشرية 2025

منذ أطلـق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير عالمي عن التنمية البشـرية عام 1990، كان التوجّـه أن تُكتـب هـذه التقارير بلغة "النـاس"، بالتحديات التي يواجهونها وبتوسـيع الخيـارات التي يعقـدون عليها آمالهم في أن يعيشـوا بكرامة وأمان، في توفيـر فرص التعليم وتحسين بيئته؛ في ضمان صحة جيدة تؤمّن إطالة أعمارهم؛ وفي مستوىً معيشي لائق. وإذ كان جُلّ هذه الآمال مقترناً بنجاح الحكومات في تأمين قدر مناسـب منها، فإن تشـخيص مواطـن القـوة والضعف، ومظاهر التفاوت وعدم المسـاواة، أصبح ناقـوس التنبيه الذي تقرع أجراسـه شعوب الأرض باتجاه حكامهم. وبهذه الميزة اكتسبت تقارير التنمية البشرية الدولية والوطنية هذه الإسـتدامة في إعدادها بدورية مناسـبة. كان الحرص دوماً على أن تُعد التقارير الوطنيـة باسـتقلالية تامة، صحيح أنها تقاريـر وطنية لكن المبدأ الـذي حرصنا على الإلتزام بـه، ونحن نتابع بحذر مراحل إعداد التقرير الوطني للتنمية البشـرية فـي العراق 2025 هو أنّ هـذا التقريـر "يُكتب الى الحكومة وليس من الحكومة". وقد أخـذ المؤلف الرئيس والكتّاب مساحتهم الكاملة في التصدي لموضوع البحث (المواطنة وصياغة عقد إجتماعي جديد).

كانت وزارة التخطيط داعمة لسبر غور هذا الموضوع الحسّاس إدراكاً لمتطلبات المرحلة التي خرج العراق منها بعد سلسـلة أحداث أربكت مسـيرته التنموية لسنواتٍ عدّة. كنا نتابع عن كثـب الفعاليات المجتمعية والأكاديمية في بناء فكرة هـذا المحور، وفي إمكانات الخروج بتقريرٍ متميزٍ يفتح آفاقاً جديدة في إشـاعة المحبة والألفة بين العراقيين، وفي السـعي لصياغة عقـد إجتماعي جديد يقوم على تحمّل المواطنين لمسـؤولياتهم، في الوقت الذي تؤمّن فيه حقوقهم، في بيئة تُحترم فيها خيارات المواطن وقدرته على المساءلة والمشاركة.

إنّنا في اللجنة الإستشارية التي أُنيطت بها المهمة الإستشارية للتقرير، لم نأل جهداً في تقصّي آثـار مـا كُتب عن المواطن وعن العقد الاجتماعي بشـفافية وموضوعيـة دون التدخل في حق الكُتّـاب في صياغـة تفاصيل الفصول على وفق المنهج الذي رُسـم. وقد تركنا لهم مراجعة ما قدّمناه من ملاحظات وتعديلات وتصويبات تتعلق بالحفاظ على الثوابت الوطنية ومنها دسـتور جمهورية العراق لعام 2005 بما يحفظ للعراق مبادئه الراسخة، وما شخّصنا من تكرار أو فجوات يقتضي الإلتفات اليها.

إنني إذ أشـعر بالفخر لهذا الإنجاز الكبير الذي عزّزه تقويم الخبراء الدوليين سواء في محتوياته المفاهيمية والتحليلية أم في ملفه الإحصائي وأدلة التنمية البشرية الوطنية التي خرج بها التقرير فضلاً عن الأدلة المبتكرة لقياس مضامين موضوع الدراسة في المواطنة والعقد الاجتماعي التي شـكّلت سـبقاً على الصعيد الدولي، أقدم جزيل الشـكر والتقدير لكل من ساهم في إعداده، فكرةً ومحتوىً وتحليلاً واسـتنتاجاً. وأؤكد أنَ هذا التقرير سيكون مرجعاً أساسياً لوزارة التخطيط والوزارات والجهات الأخرى والمجتمع المدني إدراكاً منا بسلامة البناء ورصانة التحليل.

ومن الله التوفيق..

د. ماهر حماد جوهان

وكيل وزير التخطيط / رئيس اللجنة الإستشارية

شكر وتقدير

لقد عقد مركز رواق بغداد للسياسات العامة عشرات الاجتماعات منذ اليوم الأول للتعاقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لكتابة "التقرير الوطني للتنمية البشرية"، الذي اقترن بموضوع بالغ الأهمية والحساسية في العراق بعد عام 2003، وهو "المواطنة والعقد الاجتماعي".

خلال تلك الاجتماعات، كرّرت مراراً شكري وتقديري العاليين لكل من ساهم في تدوين هذه الوثيقة المهمة، لما تضمنته من بيانات ومعلومات دقيقة وعميقة من جهة، وللدرجة العالية من الجدية والموضوعية التي أتّسمت بها عملية الكتابة، حتى خرج التقرير بهذا المستوى الرفيع، الذي أستطيع أن أدّعي – بثقة – أنه قد نال رضا وقناعة جميع من شارك وأشرف على إنجازه.

ويعود إصراري على تكرار الشكر والتقدير إلى أنّ جميع المساهمين في إعداد التقرير قد اتفقوا على تقديم هذه الوثيقة بوصفها مشروعاً وطنياً حقيقياً، يُعبّر عن صوت المواطن العراقي الطامح إلى مستقبل أفضل له ولأجياله القادمة.

وبعد كل ما قيل في اللقاءات والاجتماعات، أجد من الواجب الأخلاقي أن أدوّن عبارات الشكر هذه على صفحات هذا التقرير. وأبدأها بتقديم عميق الشكر والامتنان للمؤلف الرئيس، الدكتور مهدي العلاق، الذي واصل الليل بالنهار، في تحاور وتنسيق مع فريق الكتّاب أحياناً، وفي بناءٍ للمؤشرات والأدلة أحياناً أخرى، لكنه ظلّ مصمماً على أن يكون المخرج النهائي للتقرير بأفضل صورة ممكنة.

والشكر موصول للكتّاب الرئيسيين والكتّاب المساهمين، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في صياغة فصول التقرير، بعد نقاشات معمقة ومراجعات متعددة، ليظهر التقرير بهذا الشكل المتكامل.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لوزارة التخطيط، وبشكل خاص لسعادة الدكتور ماهر جوهان، وكيـل الوزارة، وفريقه المتميز، على ما قدموه مـن دعم ومتابعة، مع التأكيد الصادق على عدم التدخل في مضمون التقرير، حفاظاً على مهنية العمل واستقلاليته، وهو ما نثمنه عالياً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشـكر أيضاً إلى اللجنة الإستشارية للتقرير، لما بذلوه من جهد كبير في المراجعة والتقييم وتقديم الملاحظات التي أخذ بها فريق الكتابة بكل جدية ومسؤولية، لتكون بصمتهم واضحة ولمستهم حاضرة في التقرير.

كمـا أخصّ بالشـكر برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي (UNDP)/ مكتـب العراق، وبالأخص الدكتورة سـندس عباس، على دعمهم وثقتهم بمركزنا، ومتابعتهم الدقيقة والمسـتمرة لإنجاز العمل.

وأخيراً، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لفريق رواق بغداد للسياسات العامة، الذين حرصوا على تنفيذ توجيهاتي في تقديم كل أشكال الدعم والإسناد لأعمال الكتابة، وبخاصة الدكتور هاني الهاشمي، متمنياً للجميع دوام النجاح والتوفيق والسداد.

عباس العنبوري

رئيس مركز رواق بغداد للسياسات العامة

العراق
التقرير الوطني للتنمية البشرية
المواطنة
وصياغة عقد إجتماعي جديد

الفريق الوطني لإعداد التقرير

المؤلف الرئيس: د. مهدي محسن العلاق - مستشار وطني

الكتّاب الرئيسيون

أ. د. حسن لطيف كاظم	رئيس جامعة الفرات الأوسط التقنية
أ. د. وفاء جعفر المهداوي	أستاذ متمرس / التنمية المستدامة/ الجامعة المستنصرية
أ. د. عدنان ياسين مصطفى	أستاذ متمرس /علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد
أ. د. علاء حميد إدريس	مركز رواق بغداد للسياسات العامة

المراجعة الإحصائية

قصي عبد الفتاح رؤوف	مدير عام الشؤون الفنية / هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية
سامي علي أبو كطيف	مدير إحصاءات التنمية البشرية
نداء حسين عبد الله	مدير الترويج والنشر
محمد القاسم أياد الراشد	إحصائي
رباب محمد علي جابر	مترجمة

بناء وإعداد أدلة التقرير والملف الإحصائي

د. مهدي محسن العلاق	المؤلف الرئيس
د. أحمد ياسين عبد الكريم	مدير الإحصاء الاجتماعي والتربوي

الكتّاب المساندون

أ. د. محمد إبراهيم السهر	أستاذ جامعي/ جامعة ذي قار/ذي قار
أ. د. علي وتوت	أستاذ جامعي/ كلية الآداب/جامعة القادسية/الديوانية
أ. د. ماهر عبد الواحد عزيز	أستاذ جامعي/ جامعة صلاح الدين/أربيل
أ. د. أسماء جميل رشيد	أستاذة علم الاجتماع/ جامعة بغداد/بغداد
أ. د. سعد سلوم	أستاذ جامعي/كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية/بغداد
أ. د. قصي عبود الجابري	أستاذ جامعي / الجامعة المستنصرية/بغداد

الكتّاب المساندون

أ. د. سلطان جاسم سلطان	أستاذ جامعي/ جامعة كربلاء/كربلاء
أ. د.كامل علاوي كاظم الفتلاوي	أستاذ جامعي / كلية العمارة الجامعة/ميسان
أ. د. عبد علي كاظم المعموري	أستاذ جامعي / جامعة النهرين/بغداد
أ. د. صباح سامي داود	أستاذة جامعية / جامعة بغداد/بغداد
أ. د. نصر محمد علي	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء/كربلاء

الإدارة والتنسيق والمتابعة - مركز رواق بغداد للسياسات العامة

د. عباس العنبوري	رئيس مركز رواق بغداد للسياسات العامة
د. هاني الهاشمي	مدير المشروع
يقين سعدي عبد الأمير	مساعد مدير المشروع
زهراء عبد الكريم حسين	منسق المشروع

المراجعة اللغوية وتقويم الصياغة — **ضياء الدين إسماعيل** - باحث

اللجنة الإستشارية للتقرير الوطني للتنمية البشرية 2025

د. ماهر حماد جوهان	الوكيل الفني – وزارة التخطيط	**رئيساً**
د. رائد فهمي	وزير سابق لوزارة العلوم والتكنولوجيا	**عضواً**
أ.د. حسن الياسري	رئيس سابق لهيئة النزاهة	**عضواً**
السيد سيروان محمد	وكيل وزير التخطيط – إقليم كردستان	**عضواً**
د. ضياء عواد كاظم	رئيس هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية	**عضواً**
د. عامرة البلداوي	عضو برلماني سابق	**عضواً**
أ.د. مها عبد الكريم	مدير عام دائرة التنمية البشرية – وزارة التخطيط	**عضواً**
أ.د. آمال شلاش	رئيس سابق لمجلس الأمناء – بيت الحكمة	**عضواً**
أ.د. عماد عبد اللطيف	أستاذ جامعي	**عضواً**
د. عبد الحسين شعبان	مفكر وخبير في فلسفة المجتمع المدني	**عضواً**
د. أحمد محمد حسن	خبير – مكتب الوكيل الفني – وزارة التخطيط	**مقرراً**

الدعم الدولي والشراكة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / المكتب الإقليمي (RBAS)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب العراق (UNDP - IRAQ office)

مكتب تقرير التنمية البشرية العالمي / نيويورك (HDRO)

المراجعة والتقييم الدولي

تهمينا أخطار	خبير استراتيجي أقدم (RBAS)
روحي أفغاني	خبير برنامج، الحماية من العنف وبناء السلام
غيدا اسماعيل	متخصص سياسات وبحوث (RBAS)
آنـا فيتكوفـا	متخصص إقليمي (RBAS)
نيكول لوگيليو	متخصص سياسات (HDRO)
موميتا گوريا	مستشار بحوث (HDRO)

إدارة ملف التقرير / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي — **د. سندس عباس** - مسؤولة البرنامج في مكتب العراق

المحتويات

خلاصة تنفيذية XVII

الفصل الأول: مدخل عام 1

الفصل الثاني: المواطنة في السياق العراقي 23

الفصل الثالث: العقد الاجتماعي والدولة 63

الفصل الرابع: مستوى التنمية البشرية في العراق؛
تحسّنٌ في الإنجاز، وتفاوتٌ في المحصلات 91

الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في مسارات
التنمية البشرية في العراق ... الحاضر والمستقبل 123

الفصل السادس؛ الفضاء المدني والمواطنة والعقد الاجتماعي 157

الفصل السابع: النفط والمواطنة والعقد الاجتماعي 197

الفصل الثامن: بناء المواطنة الإيجابية 221

الفصل التاسع: مسارات التغيير والتطلع إلى المستقبل 251

ملحقات التقرير الوطني للتنمية البشرية 273

ملحق 1: الملاحظات الفنية حول إحتساب أدلة التنمية البشرية الوطني – العراق 2024 274

ملحق 2: أدلة التحليل النوعي (أدلة المواطنة والعقد الاجتماعي المقترحة) 282

ملحق 3: البحث النوعي - المنهجية والتحليل 286

ملحق 4: أدلة تقرير التنمية البشرية الوطني 293

ملحق 5: دليل المواطنة والعقد الإجتماعي - العراق 2024 302

ملحق 6: نتائج مسح إستطلاع الرأي الخاص بتقرير التنمية البشرية الوطني - العراق 2024 306

ملحق 7: إستبيان مسح إستطلاع الرأي حول المواطنة والعقد الإجتماعي في العراق - 2024 364

ملحق 8: الأسئلة الخاصة بالمجاميع البؤرية واللقاءات المعمقة 366

خلاصة تنفيذية

بعد إصدار تقريرين وطنيين للتنمية البشـرية في العراق عامي 2008 و2014، كان المؤمل أن يُنظَم إطلاق تقارير بدورية مناسبة، لاسيما مع التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية التي يعيشها البلد، وهي تمس بلا شك عناصر التنمية المختلفة. لكن أحداثاً كبيرة شهدها العراق بعد إطلاق التقرير الثاني حالت دون ذلك. فقد احتلت التنظيمات الإرهابية مسـاحات واسـعة من أرض العراق نزح في أثرها الملايين في ظروف معيشـية صعبـة، رافق ذلك انهيار في أسـعار النفط، المصدر الرئيس للموارد المالية للعراق، لسـنوات عدة. ثم جاءت جائحة كوفيد - 19 لتعطَل الكثير من مظاهر العمل التنموي، وتضع قضية المواطنة في واجهة النقاش.

غيـر إن أدوات التحليـل المطلوبة في هذا المجال محـدودة، لأن طبيعة هذا الموضـوع تقتضي الخروج على المألوف. لذا سـعى التقرير الى تأمين بياناتٍ، بعضها كمـي وبعضها نوعي، مصدرها مجموعة لقاءات معمقة ومجاميع حلقات نقاشـية واسـتطلاع لآراء المواطنين، ليوفر للبيانات الإحصائية الرسمية مصادر جديدة تخدم أهداف هذا التوّجه لإشـتقاق أدلة التنمية البشـرية. وقد أُخضِعت مخرجات الأنشـطة النوعية لأساليب العرض والتحليل النوعي، وشـكلت جميعها مادة أساسية لصياغة أجزاء مهمة من هذا التقرير، على وقع مجموعة أسئلة منهـا؛ ما الذي يعطيه المواطن الأولوية، أهو حق المواطن، أم الإلتزام بواجب المواطنة، أم بكليهما معاً؛ كيف يوظَـف مفهوم المواطنة بمـا يعزَز توازناً مقبولاً بين الحقوق والواجبات؟ هل يمكن صياغة عقد اجتماعي جديد على أنقاض عقدٍ قام على الإذعان الى السـلطة لقاء حماية أمنهم وحاجات تحدَدها السـلطة نفسـها؟ كيف يُصاغ هذا العقد؟ وكيف يُروَج لتبنّيه من قبل الفعاليات المجتمعية؟ أكانت المقاربات مع نماذج أخرى يتبناها مفكرون ومختصون صعبة؟ نماذج تعرَض لبعضها التقرير لكنه أشـار بموضوعية الى أمثلية طروحاتها التي تعطَل واقعية تنفيذها، كتلك التي طرحها على بساط البحث الاقتصادي Shatayanan Devarajan في نظرية تقوم على سيناريو تحويل النفط الى نقد.

في جانبٍ آخر، بُنيت فصول أخرى من تقرير التنمية البشـرية الوطني 2025 على تحليل مجموعة الأدلة التي تم حسابها. كان من مقومات المضي في ذلك توفر بيانات حديثة يسَرت توفير مؤشرات الأدلة المختلفة. من أهم مصادر تلك البيانات، المسـح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق (Iraq Household Socio-Economic Survey, IHSES 2023-2024) والتقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام 2023، فضلاً عن مصادر إحصائية أخرى رصينة.

أدلة التنمية البشرية

يتضمن التقرير جداول إحصائية تتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، حيث تم تقديمها وتحليلها بشكل معمق. وقد استُخدمت أحدث البيانات الوطنية في احتساب مختلف الأدلة (بإستثناء مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي المعدل بالقوة الشرائية الذي أُعتمِد مصدره من دليل التنمية البشرية للعراق ضمن التقرير العالمي لعام 2023-2024)، الأمر الذي كان ضرورياً للوصول إلى مستوى المحافظات، وكذلك لتقديم أحدث البيانات الإحصائية المتاحة. ويضم الملحق رقم (1) الملاحظات الفنية التي توضح المنهجية المعتمدة في إحتساب أدلة التنمية البشرية المختلفة. إن إستخدام أحدث البيانات الإحصائية على مستوى المحافظات ساعد في حساب أدلة التنمية البشرية على مستوى المحافظات "لأغراض التنمية المحلية" وعلى المستوى الوطني الذي تختلف قيمته قليلا عن قيمة الدليل المنشور في تقرير التنمية البشرية العالمي، وفي تصنيف مستوى العراق أيضا. وقد كشفت نتائج التحليل عن استنتاجات مهمة في تحسُن دليل التنمية البشرية الوطني ليرتفع من 0.623 عام 2008 الى 0.712 عام 2024، وهي المرة الأولى التي ترتقي قيمة الدليل الى مصاف الدول عالية التنمية وإن كانت في سقف حدَه الأدنى، إذ؛

1. **لا يزال معدل الدليل العالمي للتنمية البشرية يزيد بشكل واضح عن دليل التنمية البشرية للعراق (0.734 مقابل 0.712).**
2. **يزيد دليل التنمية البشرية الوطني عن الدليل المقدر للدول العربية بـ 8 نقاط (0.712 مقابل 0.704)، ويقع العراق في منتصف المسافة بين الدول العربية من حيث قيمة دليل التنمية البشرية.**
3. **تُصنَف قيم الدليل لدول الخليج العربي الست (الأمارات، البحرين، قطر، السعودية، الكويت، عمان) ضمن مجموعة الدول العالية جداً في مستوى تنميتها البشرية، حيث تزيد قيمة الدليل فيها على 0.8. كما تزيد قيم دليلي كل من ليبيا والجزائر على قيمة الدليل الوطني وإن كانت قريبة من مستواه. أي إن كل الدول العربية المنتجة للنفط يزيد دليل التنمية البشرية فيها على العراق. من الواضح إن هذه الدول استثمرت في تنميتها البشرية على مدى العقود الماضية بطريقة أفضل مما حصل في العراق، الذي شُغِل بالحروب والعقوبات واحتلال الإرهاب جزءاً من أراضيه. مع ذلك هناك عشر دول عربية ينحدر فيها مستوى التنمية البشرية الى خانة الدول منخفضة التنمية.**

في إطار تحليل أبعاد دليل التنمية البشرية الوطني، شخّص التقرير حصول تحسَن في جميع تلك الأبعاد. فقد ارتفع متوسط العمر عند الولادة الى 74 عاماً بعد أن شهد العراق انخفاضاً واضحاً في معدلات الوفيات، لاسيما وفيات الأطفال دون الخامسة. كما تحسن مؤشرا متوسط سنوات الدراسة وعدد سنوات الدراسة المتوقعة الى 8.2 و12.0 سنةً على التوالي، حيث انحسرت فيه معدلات التسرب من المراحل الدراسية الأساسية. كما قُدَرت حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي، معدلاً بمعامل القوة الشرائية، الى 9092 دولاراً أمريكياً[1] نتيجة

1 - أعتمدت هذه القيمة من تقرير التنمية البشرية العالمي 2023 - 2024 نظراً لعدم توفر مؤشر حديث ضمن الحسابات القومية للعراق.

تحسن أسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيس للثروة في البلد. يمتد التحسن المذكور إلى المحافظات عموماً مع تفاوتات في مستوياته. إذ إن ما يلفت النظر في مقارنة مستويات التنمية البشرية في المحافظات، هو الإنخفاض الواضح لقيمة دليل التنمية البشرية لمحافظتي المثنى وميسان، حيث تنحدران في ترتيبهما الى أدنى موقعين في سلَم الدليل. كما إن التحسن في مستوى التنمية البشرية لم يخفِ التفاوتات في أبعاد الدليل. إذ قُدرت نسبة الفقد (التراجع) بـ 23 % حين يُعدل دليل التنمية البشرية بآثار عدم المساواة.

قُدِّر دليل تمكين المرأة الذي يوجز الإنجازات المتحققة للنساء في مظاهر التنمية البشرية بـ 0.882. إن مستوى التنمية البشرية للنساء لا يزال أقل بنسبة 12 % تقريبا مقارنة بالرجال، كما أنه دون المعدل العالمي البالغ 0.951. حيث يتباين التراجع في الإنجاز المتحقق بالنسبة للإناث في الأبعاد الثلاثة. ففي بعد الصحة تُقدر نسبة تراجع الإناث عن الإنجاز المتحقق للذكور بـ 12.5 %، في حين تصل نسبة التراجع في كل من بُعدي التعليم والدخل إلى 28 % و23 % على التوالي. ومنه يتضح أن العامل الأكثر تأثيراً في تراجع مستوى تمكين المرأة هو التعليم يليه الدخل. انعكس ذلك على قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين أيضا، والذي قدرت قيمته بـ 0.409، وهو فرقٌ عالٍ نسبياً إذا ما قورن بقيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين عالمياً.

تناول التقرير بتحليلٍ مسهب العلاقات الترابطية بين الأدلة الوطنية المختلفة على مستوى المحافظات، وكيف إنَ تحسن مؤشرات بعض الأبعاد ينعكس ايجاباً على مستويات التنمية البشرية فيها، من أمثلة ذلك الترابط القوي الموجب بين مؤشر توقع الحياة عند الولادة ودليل التنمية البشرية الوطني إذ قُدَر معامل الإرتباط بـ 0.75.

ركائز المواطنة والعقد الإجتماعي

شخَصت نتائج مسح استطلاع الرأي المنفذ لأغراض إعداد التقرير، والذي كان يهدف إلى بناء مقاييس رقمية مناسبة لوصف المواطنة ومفهوم العقد الاجتماعي من منظور الفئات المجتمعية، أن هناك أبعاداً أربعة تلخص آراء المواطنين في وصف المواطنة من وجهة نظرهم، وهي الإلتزام بالتعليمات والأنظمة، وإحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة، والحفاظ على البلد، وتعزيز روح المشاركة. كما عكس التحليل استنتاجات مشابهة في مقارنة الأهميات النسبية لكل بُعد؛ حيث إن كلاً منها يشكل حوالي 25 % من تلك الأهمية، مع عدم وجود فروق في تلك الأهميات بإختلاف التصنيفات المعتمدة، سواء في مواقعهم الجغرافية (حضر، ريف)، أو في جنسهم (ذكور، إناث)، أو في تحصيلهم الدراسي الذي يتدرج من المرحلة الإبتدائية الى حملة الشهادات العليا، أو في قطاع العمل على اختلاف تصنيفاته، أو مع إختلاف أعمار المستطلَعة آرائهم بين أعمار الشباب الى كبار العمر. وهذا يعني أن هناك توازناً ووعياً واضحين في إدراك أهمية هذه الأبعاد.

ينفرد هذا التحليل في بناء أدلة إحصائية ثلاثة هي؛ دليل المواطنة، ودليل العقد الاجتماعي التقليدي، ودليل العقد الإجتماعي الجديد بناءً على معطيات مسح استطلاع الرأي الخاص بهذا التقرير. كان منطلق هذه الأدلة سيناريو التحول من النمط التقليدي الى نمط جديد للعقد الاجتماعي.

في هذا السياق جرى تحليل مفهوم المواطنة من منظور التحولات السياسية المتعاقبة التي عاشها العراق على

مــدى مائة عام؛ منذ بدء تأســيس الدولة العراقيــة بعد الحرب العالمية الأولى. كان ممــا أفرزته نتائج التحليل الإحصائي لإستطلاع رأي المواطنين إن إشاعة حب الإنتماء للوطن وعدم التجاوز على الممتلكات العامة قد شــكلتا ســمة بارزة في حياة العراقيين بما نسبته 82 %. شَخّصَ التقرير تحديات بناء إطار شامل للمواطنة. من تلــك التحديات؛ لعنة الموارد وتأثير الفاعل الخارجي؛ ضعف القانــون والوصول الى العدالة؛ تحديات الأمن الانســاني؛ الفســاد كمهدد للعدالة؛ الوعي المجتمعي؛ فجوات التنمية المكانية. وفي إزاء ذلك فأن المسار المســتقبلي لتحقيق مواطنة موحدة وشــاملة يقتضي البحث في آفاقٍ جديدة للطفولة والشــباب لترســيخ روح المواطنة، بما في ذلك تبنّي التكنولوجيا الرقمية مراعاةً للتطور التقني وتطوير الأدوار التنموية للمرأة العراقية.

عرض التقرير مضامين الميراث السياسي وتحولات العقد الإجتماعي، الذي تشكل المواطنة بأبعادها الرئيسة مضاميــن هــذا العقد. كما عرض التقرير مســاراته التأريخية، والتركيز على مرحلة الغــزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما آل إليه الوضع حينها من هشاشــة الدولة وصعوبة بناء عقد اجتماعي، لاســيما خلال مرحلة احتلال التنظيمــات الإرهابية لمناطق عراقية إذ كشــفت عن مأزق العقد الاجتماعي. وقــد أجريت مقارنات عدة بين مفهومــي العقد الاجتماعي التقليدي والعقــد الاجتماعي الجديد (المفترض). كان ذلــك يقترن عادةً بتعدد الــرؤى حول مفهوم المواطنة، فمنهم من رأى أنها المســاواة في الحقوق والواجبــات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى أنها خلق المواطن الصالح، وآخرون قالوا إن المواطنة من الناحية الاجتماعية تشير الى حق الفرد في التمتع بالحد الأدنى من الأمان والرفاهية الاقتصادية، والمشــاركة إلى أقصى حد ممكن في الاستفادة من التراث الاجتماعي للمجتمع، واتباع نمط حياة متحضرة وفقاً للمعايير السائدة في المجتمع. ومنهم من عرفها بانهــا رابطة قانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها، ينشــأ عنها جملة من الحقوق والواجبات، وما لا يختلف عليه اثنان أن المواطنة هي جملة من القيم القياسية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمســاواة، وفي الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنســه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله في السلطة السياسية في وطنه.

أولى التقرير مفهوم الفضاء المدني، الذي يعبر عن الإشــارة الى ممارســة الحقوق والحريات التي تتيح للأفراد والمجموعات والمجتمعات ممارســة حقوقهم المدنية والسياســية بحرية دون خوف من عقاب، حيزاً مناســباً في البحث. كان من نتاج عدم وضوح مسارات الفضاء المدني حصول حركات إجتماعية خلال عامي 2011 و2019. وشــخّصت تلك الحركات ســوء الخدمات والفساد السياســي والمحاصصة الطائفية وجسَدت وعياً جديداً. وقد تميز الحراك الاحتجاجي بالمشــاركة الواسعة. تتسم فئة الشباب، الذين يشكلون نسبة مهمة من الهرم السكاني في العراق، بأنهم لم يعاصروا أيديولوجيا النظام الدكتاتوري (1968 - 2003)، فمعظمهم ولدوا أو نشــأوا بعد سقوط النظام السابق، كما تميزت بانفتاحها الثقافي وتواصلها مع مستجدات العالم وأفكار الحرية والمساواة بما وفرته شبكات الإنترنت وكانوا بارعين في استعمالها وتوظيفها.

شكّل موضوع الريع النفطي هاجساً في إطار تحليل أوضاع التنمية البشرية. من خلال تتبع مسارات الاقتصاد الريعي عبر عقود طويلة رافقت التحولات السياســية اللافتة، منها إشكاليات المواطنة الريعية وتداعياتها، وآثار ذلــك في إدارة المؤسســات العامة وفي توزيع الدخــل والتغيرات في الهيكل الطبقي وربط ذلك بمســتويات التنمية البشــرية. كما جرى بحث فهم العراقيين للمواطنة وقدرتهم في التمييز بين مســاري العقد الاجتماعي،

التقليـدي والجديـد. ولما كان النفط هو المورد الرئيس للدولة، ظل اقتصاد العراق رهناً بأسـعاره، ولم تتمكن الدولة عبر عقود طويلة من تاريخها المعاصر من تغيير الاعتماد شبه الكلي عليه في إيرادات الدولة.

لقد سـهل النفط إرسـاء عقد اجتماعـي، هو في جوهره عبارة عن صفقة سياسـية لحكـم البلاد على مدى عقود من الأعلى إلى الأسـفل، تتعهد الدولة بموجبه بتوزيع عوائد النفط على أوسـع نطاق، مقابل إظهار ولاء المواطنين لسياسـييها. لقد فرضت سياسـات الحكومات التي عاشت في فسـحة توافر الريع النفطي، ترسيخ فكـرة (الإعالة المجتمعية) القائمـة على ريع المورد النفطي، وبعقد اجتماعـي قائم على تفويضها للتصرف بهذا الريع. كما أثر النفط في صياغة العقد الاجتماعي سياسيا واقتصادياً ومجتمعياً، فضلاً عن بعض المظاهر الثقافية، والمهم أن وجود النفط قد اخرج العقد الاجتماعي بعيداً عن عملية التفاوض الاجتماعي.

وإذا كانـت تجربة العقد الإجتماعي في العـراق قد عانت من ضغط الموروث التقليدي والتمييز المجتمعي، فـإن صياغة عقد إجتماعي جديد، يقوم بدلا من ترسـيخ فكرة الإعالـة المجتمعية إلى بناء عقد يضمن حرية التعبير، وإبداء الرأي والمشـاركة السياسـية، وفتـح قنوات التواصل بين الحكومـة والمواطنين، تعتمد الجدية وتتسـم بالمصداقية والمسـاءلة، تدعم التوجه نحو تبني هذه الصياغة. أشّـرت تقديرات دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد (ملحق 5 - جدول 13)، الذي يتضمن بُعدين أساسـيين هما بُعد التفاعل الإيجابي وبُعد المسـاءلة، نتائج إيجابية تعبر عن توق الافراد المسـتطلعة آرائهم لصياغة عقـد اجتماعي جديد. بلغت قيمة الدليـل المحتسـب 0.867 مقارنة مع قيمـة دليل مناصرة العقـد الاجتماعي التقليدي الـذي يتضمن اطاعة الأوامر، عدم التدخل أو الاعتراض، والاستعداد للدفع الذي بلغت قيمته 0.529، وتتفق الآراء في مناصرة العقد الاجتماعي الجديد بمستويات متقاربة جداً ما بين الاناث والذكور، وبين الحضر والريف.

المواطنة الإيجابية : التزام الفرد بمحبة الأرض وأهلها والإعتزاز بالإنتماء والولاء الوطني والهوية. كما إنها تعبر عن الكيفية التي يكون من خلالها المواطن فاعلاً وعضواً ايجابياً في الدولة والمجتمع

فـي جانب آخر، عـرّفَ التقرير المواطنة الإيجابية بأنهـا التزام الفرد بمحبة الأرض وأهلهـا والإعتزاز بالإنتماء والـولاء الوطني والهوية. كما إنها تعبـر عن الكيفية التي يكون من خلالها المواطـن فاعلاً وعضواً ايجابياً في الدولـة والمجتمـع. كان ذلك يقتضي إعادة التفاوض لصياغة عقد اجتماعـي جديد بأبعاد لا ترتبط بالمفهوم التقليدي للعقد، بما يقتضي ذلك من بناء ركائز واضحة من أجل التغيير المنشود. وكان من مقومات ذلك قبول النخـب التفاوض على صيغة العقـد الاجتماعي، والتأكيد على أداء الدولة في توفير السـلع العامة وفق العقد الاجتماعي الجديد الذي ينبغي أن يكون فعالاً ومستداماً.

سعى الفصل الأخير من التقرير الى عرض توجهاته في التطلع للمستقبل عبر مسارات التغيير المشخصة، وإلى صياغة بنود عقد اجتماعي جديد. إن هذا التجديد، من منظور تقرير التنمية البشـرية العربية لعام 2022، يُعد

أمراً أساسياً لإعادة بناء الثقة وضمان وصولٍ أكثرُ إنصافاً إلى الفرص، وتعزيز العلاقة بين المواطن والدولة. إذ أن العقد الإجتماعي القائم على الإنسان يجب أن يستند إلى الكرامة والمشاركة والمساءلة، لتمكين المجتمعات مع حالة عدم اليقين، ومع تعزيز التنمية البشـرية. ذلك لم يغب عن كتّاب الدسـتور إدراجهم لمواد مهمة منه ذات صلة بعناصر التنمية البشـرية والعقـد الاجتماعي. ثم بتعزيز التعايش السـلمي الذي وإن تعرّض لهزات عنيفة إبان الهجمات الإرهابية، وما تلاها من احتلال لمسـاحات واسـعة من أراضيه، لكن مقومات أساسـية حفَزت الدعوة الى تبنّي عقد اجتماعي جديد. هذه المقومات هي؛

1. **وجود دستور قائم على أسس الوحدة الوطنية.**
2. **الإرث التاريخي للشعب وإصراره على بناء أفضل الممارسات المجتمعية.**
3. **الوعي السياسي والمجتمعي في ظل التحول الديموقراطي.**
4. **تحسـن الأوضاع المعيشـية للسـكان والانفتاح على وسـائل التواصل المختلفة والإطلاع على تجارب شعوبٍ أخرى.**
5. **الحـرص علـى انطلاقة تعـوّض الإخفاقات التي سـببّها تعطيـل مضامين الحقوق والواجبـات في مواطنة صالحة.**
6. **الصمود إزاء موجات التفريق والإحتراب وتمظهرها بدوافع دينية أو قومية أو طائفية.**

في إطار معززات التغيير نوّه التقرير إلى دور الدستور في إرساء عناصر عقد إجتماعي ببعديه التقليدي والجديد، بما تضمنه من مواد تعكس إقرار حق المشـاركة وحرية التعبير والتظاهر السـلمي؛ وهما عنصران أساسـيان في العقد الإجتماعي الجديد. كما طرح موضوع التماسك المجتمعي في محور معززات التغيير للدلالة على دوره في إرساء حياة كريمة للعراقيين. وفي جانب آخر من الفصل الأخير، تناول التحولات في حياة العراقيين، مركَزاً على مظاهر مهمة في؛

1. **تحسَـن الوضع المعيشـي التي عكسها انخفاض الأهمية النسـبية للغذاء الذي يقدَر حالياً بـ 31.7 % في حين كان أكثر من ذلك بكثير في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.**
2. **تراجـع نسـب الفقـر مـن 20.5 عام 2018 الـى 17.5 % عام 2024 مع مسـتويات مقبولة مـن التفاوت في الدخـول بيـن المحافظات؛ إذ كشـف معامل جينـي لقياس التفاوت الـذي قُدَرت قيمته بـ 30.6 % أن التفاوت منخفض بالمقارنة مع الدول العربية ودول العالم عموماً.**

كمـا تضمن الفصـل الأخير توقعات إرتقاء العراق إلى مصاف الدول العالية جدا في مسـتوى التنمية البشـرية بحلول عام 2035 إذا ما رسـمت الخطط التنموية توجهاتها لإحداث معدلات نمو مستهدفة لكل بُعد من أبعاد التنمية البشرية الثلاثة. وقد تضمن الفصل المذكور أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها التقرير وكان من أهمها وجوب دعم النهج المتكامل للسياسـات الاجتماعية بإعتماد استراتيجيات إنمائية مبتكرة تستهدف التخفيف من حدة الفقر وتعزيز شـراكات قوية مع القطاع الخاص، لا سيما في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف وخلق فرص عمل لائقة؛ تعزيز التوافق الأخلاقي والسياسي من خلال إشراك شرائح المجتمع المختلفة مع الحكومات في صياغة السياسات وتحديد الأهداف؛ وتبني أدوات فاعلة لتطبيق عقد إجتماعي جديد.

صياغة عقد إجتماعي جديد

أُختتم التقرير بالدعوة الى تبنّي عقد اجتماعي جديد يُعزز مضامين التنمية البشـرية ويدفع في جهود تحسينها قُدماً من خلال خمسة عشر بنداً كان من أهمها:

- الولاء للعراق أولاً، ولمؤسساته الدستورية، واحترام القيم والأعراف الاجتماعية التي تعزز روح المواطنة والعيش بسلام.
- ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين وتحسين جودتها في التعليم والصحة، وتأمين الحاجات الأساسية، وضمان العدالة في التوزيع الشامل.
- الاهتمام بالفئات الفقيرة والمحرومة وتفعيل القوانين التي تحمي حقوقهم.
- ضمان حرية التعبير وإبداء الرأي والحق في الإنتخاب والمشاركة المدنية والسياسية على أسس ديموقراطية صحيحة.
- توفير فرص عمل لائقة ومتاحة للجميع على وفق معايير فنية أو علمية محكمة لجميع فئات المجتمع، وضمان كفاءة القطاع الخاص، وضمان الحقوق والإمتيازات التي ينبغي أن يتمتع بها العاملون في القطاع المذكور كي يكون رديفاً للقطاع العام.
- فتح قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين، تعتمد الجدية وتتسم بالمصداقية والمساءلة.
- إعتبار المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية مظهراً من مظاهر التفاعل الإجتماعي الذي يعزز روح المواطنة.
- تعزيز احترام التنوع الثقافي والديني والعرقي، واعتبار ذلك نهجاً تتوارثه الأجيال، وإشاعة روح التسامح بين أفراد المجتمع وتعزيز التعاون، وبناء التوافقات الوطنية حول القضايا الوطنية الأساسية.
- السعي نحو تبني "عقد إجتماعي مبني على الطبيعة"، وما يتطلب ذلك من مناصرة تعزّز الحفاظ على البيئة، وتعظم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع، ويعزز القدرة لمواجهة الأزمات.

إن تبنّي عقد جديد يتطلب إعادة التفاوض عليه في؛ تسويات سياسية وطنية وتفاهمات إجتماعية، وقبول أداء النخب للتفاوض على صيغة العقد، وأداء الدولة في توفير السلع العامة. ولابدَ من صياغة خطة ترويج لدعم تبنّي العقد الاجتماعي الجديد من خلال تعزيز مفهوم المواطنة في تمتع المواطنين بخدمات الرفاهية الإجتماعية وتأمين حقوقه الأساسية، لاسيما في مجالات التعليم، وزيادة الوعي المجتمعي، وتمكين أفراد المجتمع من خلال عقد ورش عمل وندوات توعية تستهدف جميع فئات المجتمع.



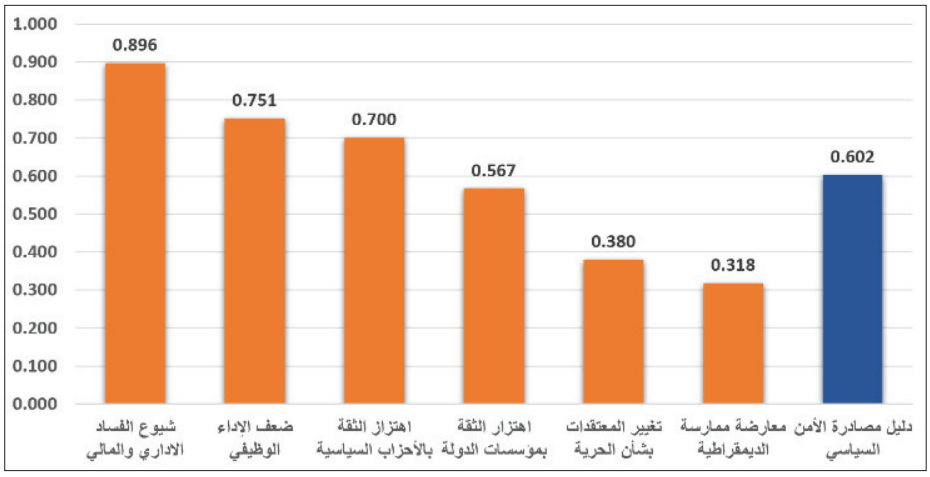
الفصل الأول
مدخل عام

العراق، شأنه شأن العديد من دول العالم، حاول أن يحث الخطى في إصدار تقارير تنمية بشرية وطنية بدورية منتظمة منذ إنطلاق أول تقرير دولي عام 1990، الذي صاغ فكرته ومنهجه الاقتصادي الباكستاني الراحل "محبوب الحق"، والحائز على جائزة نوبل الهندي "آمارتيا سن"، لكن هذه المحاولات تعثرت مِرارا مع تعثر مسيرته التنموية.. هذا التقرير هو الثالث الذي كُتب بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1.1 تمهيد

بعد صدور تقريرين وطنيين للتنمية البشـرية في العـراق عامي 2008 و2014، كان مؤملاً المضي بإعداد تقارير متتابعة بدورية زمنية مناسـبة يدعمهـا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في عـام 2008، حين كان العراق يمر بتصعيـد طائفـي وعرقي، لم يحذّ من وطأته صدور دسـتور جمهورية العراق 2005، بـكل ما انطوى عليه من مضاميـن تبنـت منهجاً جديداً لبناء الدولة، يقوم على مبادئ الحرية والكرامة والحقوق، بما أوحى بتوافق على عقـد اجتماعـي جديد. غير أن آثار ذلك لم تكن فاعلة، فكان أن تداعـى الوضع الاجتماعي. حينها تصدى التقرير الوطني للتنمية البشـرية 2008 لتحليل موضوع أمن الإنسان، كفكرة رئيسة للتقرير. وقد أجتهد القائمون على إعداده في إطلاق دليل للأمن الإنسـاني، ومنها بشـكل خاص الأمن السياسـي، على مستوى العراق، وعلى مسـتوى محافظاته، ليعكس هواجس قلقٍ من تداعيات في أمن الإنسان بأبعاده المختلفة التي يعكسها الشكل 1-1.

شكل 1 - 1: تداعيات الأمن السياسي - تقرير التنمية البشرية الوطني 2008



المصدر: تقرير التنمية البشرية الوطني، العراق، 2008.

في عام 2014، ومع إنحسـار مظاهـر الصراع الطائفي، تبنّى التقرير الوطني الثاني للتنمية البشـرية في العراق موضـوع تنمية الشـباب، فيما يُتاح لهذه الشـريحة من فرصٍ ومـا ينبغي مواجهته من تحديـات. أبرز التقرير المذكور فجوات واضحة بين دليل التنمية البشـرية ودليل تنمية الشـباب التي أعـدت لأغراض التقرير، كما كشف عن تفاوتات واضحة بينها. كان العراق حينها يحرص على اللحاق بركب الأمم وهي تتسابق في سيرها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الكثير مما كان ينبغي تحقيقه ظل متعثراً.

بعد تسـارع الأحداث الأمنية إثر غزو التنظيمات الإرهابية لمسـاحات واسعة من أراضي ثلاث محافظات عام 2014، شـغلت البلـد مهام محاربته ووقـف تمدده الى مناطق أخرى في ظل أزمـة اقتصادية خانقة بعد إنهيار أسعار النفط لما دون 30 دولاراً للبرميل الواحد على مدى ثلاث سنين تقريباً. تحولت حينذاك اهتمامات الدولة من تنمية واعدة لملء فجواتها المكانية على نحو خاص، بعد حروب إمتدت لعقدي الثمانينات والتسـعينات مـن القرن الماضي، تحت وطأة عقوبات إقتصادية أضعفت قدرات الدولة وعناصر التنمية البشـرية فيها؛ من

تعليم وصحة ومستوى معيشي، فاستقر مستواها عند حدود لا تنسجم وإمكانات البلد المادية والبشرية بشكل خاص، الى الإنشغال بترتيب حاجات النازحين الذين زاد عددهم على خمسة ملايين نازح، والى التهيؤ لتحرير الأرض. حتى إن برامج الأمم المتحدة في العراق تحولت أولوياتها من دعم التنمية الى دعم الحاجات الإنسانية، وتشكلت حينها خلية الإدارة المشتركة للأزمات المدنية بين حكومة العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث امتد هذا الجهد حتى بعد هزيمة التنظيمات الإرهابية وتحرير المناطق للتصدي لعبء ثقيل، إذ تُقدَر خسائر الدمار الذي خلفه الاحتلال بثمانية وثمانين مليار دولار[1]. لكل ما سبق تراجع الاهتمام في إعداد تقرير وطني ثالث للتنمية البشرية في العراق حتى عام 2023.

بعد التحسن العام في العراق، كان المعهود أن يستقر الرأي عند الإتفاق على إعداد تقرير جديد للتنمية البشرية، ثم ليصار الى البحث في موضوع مناسب، ينسجم وتحديات التنمية البشرية في العراق. غير أن ما حصل في الواقع كان مختلفاً. فقد تداولت نخبٌ من الأكاديميين والخبراء، بعد عشرة سنوات مرت على إعداد التقرير الثاني، دخل العراق خلالها في خضم جدل وطني معقَد. كيف تنهار منظومة البلد الأمنية بكل أبعادها وعناوينها لتدنس أرض البلاد مجاميع لا يوحَدها إنتماء وطني؟ وما آلت اليه أمور البلد من جدلٍ تصدَعت معه. لهول الصدمة وتراجع الأوضاع، بعض مفاهيم المواطنة وأربكت الى حدٍّ ما مضامين العقد الاجتماعي الذي يؤطر العلاقات بين الدولة ومواطنيها من جانب، وبين المواطنين أنفسهم من جانب آخر. عندئذ رعت وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حراكاً وطنياً أفضى الى تبنّي محور المواطنة وصياغة عقد اجتماعي ضمن جهد وطني إمتد شهوراً.

2.1 هل إستفاد العراق من معطيات التقريرين الوطنيين السابقين للتنمية البشرية؟

سلطَ تقرير التنمية البشرية الوطني عام 2008 الضوء على ما يعانيه قطاع التربية من مشاكل وتحديات ترتبط بأسئلة جوهرية هي؛ هل يغير فقدان الأمن وجهات النظر حول التعليم؛ وهل يؤثر فقدان الأمن في التسرب من التعليم؛ وهل يوفر التعليم الأمن الاجتماعي؛ وما الذي يوقف عجلة الالتحاق بمراحله الدراسية من عوامل ضعف، ومنها التسرب المدرسي والعجز في عدد الأبنية المدرسية. وفي هذا الصدد شخّص التقرير وجود أكثر من 700 مدرسة مبنية من الطين في بلد يزخر بالموارد المادية الهائلة. وإذا أضيف هذا العدد الى حجم العجز في الأبنية المدرسية في العراق، فأن حاجة البلد ترتفع الى أكثر من تسعة آلاف مبنى. وسواء أكان النداء الذي أطلقه تقرير عام 2008 بعنوان "النفط مقابل التعليم" دافعاً رئيساً للفت الانتباه الى هذا الخلل، أو كان لوضع الخطط لمعالجة النقص الكبير في عدد الأبنية المدرسية، فأن ما تحقق على مدى السنوات التي أعقبت صدوره عام 2008 عكس على نحو واضح إيلاء هذا الجانب أولوية مناسبة. تشير إحصاءات وزارة التربية الى انحسار ظاهرة المدارس الطينية في المحافظات الى حد كبير. إذ لم يتبق منها إلا مائة وتسع عشرة مدرسة طينية في عموم البلاد[2]. كما إن نسب التسرب من مراحل التعليم المختلفة إنخفضت بعد ذلك. وفي جانب آخر من اهتمامات تقرير عام 2008 شكلَ أمن الناس محور الاهتمام الرئيس[3]. وفي ضوء استطلاع للرأي، نفذ

1 - وزارة التخطيط والبنك الدولي، تقرير أضرار العدوان على العراق، مقدم إلى مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، 2018.

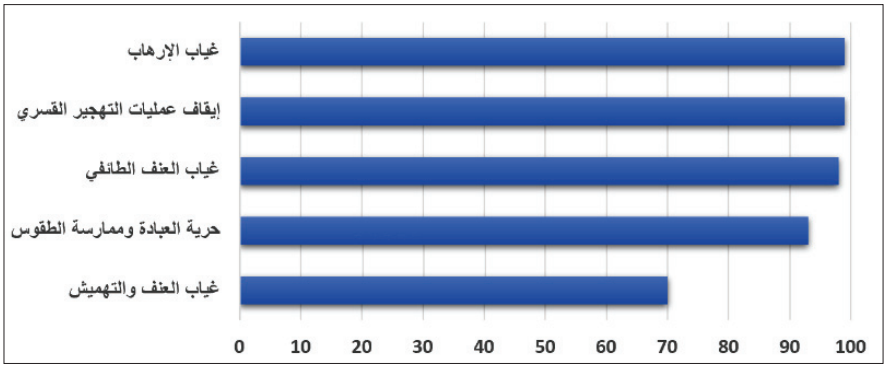
2- وزارة التربية، تقرير الواقع التعليمي في العراق، 2023 - 2024.

3 - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق، 2008، ص 173

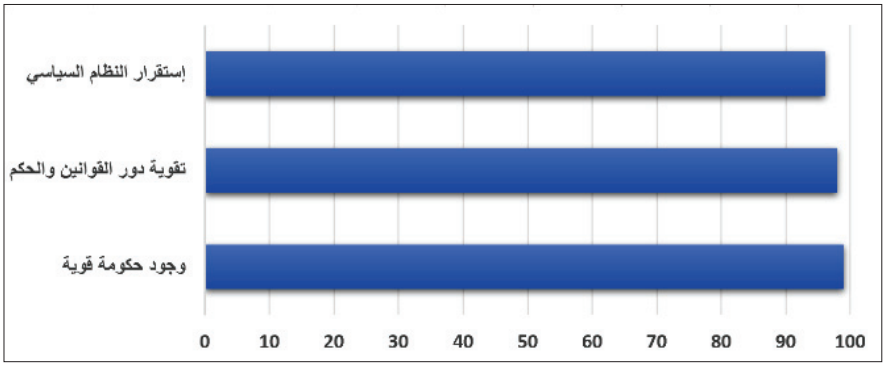
حينها، كشف عن مقومات تحقيق أمن الانسان العراقي، كما يعرض ذلك الشكل 1 - 2.

شكل 1 - 2: مقومات تحقيق الأمن الشخصي ومقومات إرساء الحكم الرشيد

أ - مقومات تحقيق الأمن الشخصي



ب - مقومات إرساء الحكم الرشيد

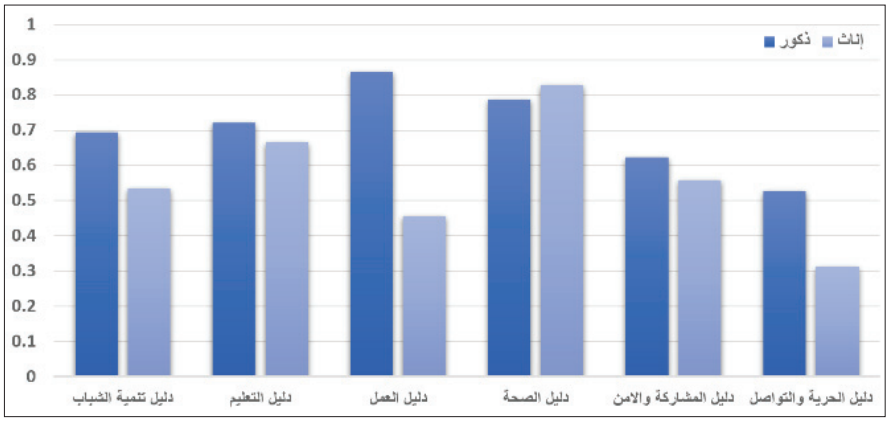


المصدر: تقرير التنمية البشرية الوطني، العراق، 2008.

وقـد خلص التقرير الى تبنّي سياسـات تخص الأمن وبناء السـلام، ووعي الناس لآثـار العنف لتحقيق الأمن كأولويـة تفوق كل إنشـغالاتهم، وأن يسـتوعب رؤيتهم للعوامـل التي تضمن أمنهم الشـخصي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإقامة السلام، ليس من خلال استخدام وسائل الضبط القسرية التي تُحقق أمناً هشاً. في عام 2014 وقبل شـهور من احتلال التنظيمات الإرهابية لثلاث محافظات وتشـريد أكثر من خمسة ملايين عراقي من مدنهم وقراهم. أطلق العراق تقرير التنمية البشرية الوطني الثاني. كان العراق حينها قد تعافى الى حد مناسب من موجة الإحتراب الطائفي وآثاره في زعزعة أمن العراقيين الذي شخصه تقرير عام 2008. وبذلك كان طبيعيا أن يضع في أولويات إعداده للتقرير الجديد جانباً تنموياً مهماً. حينها أُختيرَ عنوانه الرئيس "تنمية شباب العراق تحديات وفرص" منتهزاً فرصة إظهار الاهتمام الحكومي بالشباب في إطلاقها وثيقة خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 والسـتراتيجية الوطنية للشـباب 2013 - 2017 أيضاً. وقد لفت هـذا التقرير الأنظار الى تحديات الشباب وتطلعاتهم من منظورهم الشبابي، وأنصبت مداخلاتهم بين ثنايا التقرير على جوانب عدة منها؛ وظيفة العشـيرة وموقعهم منها، الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسـي، خطر المخدرات، العنف الأسري، الإستبعاد

الاجتماعي والحوار المجتمعي. شّكل إحتساب دليل تنمية الشباب لأول مرة في العراق مساهمة لافتة لهذا التقرير، الذي كشف عن تفاوتات واضحة بين الشباب الذكور والشباب الإناث في أبعاد الدليل المختلفة[1].

شكل 1 - 3: أبعاد دليل تنمية الشباب حسب الجنس



المصدر: العراق، تقرير التنمية البشرية الوطني، 2014.

كان من أبرز ما كشفته نتائج التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 وتوجهاته؛

1. في ضوء ارتفاع معدلات بطالة الشباب عن المعدل العام، كان لابد من توسيع الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص على مستوى السياسات والمؤسسات وبناء القدرات وجذب مؤسسات التمويل الدولية.
2. تبنّي سياسة تشغيل كفوءة ومنصفة، ما يقتضي إعادة البنية الاقتصادية ودعم دور الشباب كمحركين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. إصلاح السياسات الاجتماعية وضمان رعاية صحية عالية الجودة، وتمكين الشابات لردم الفجوة التنموية بين الجنسين. فضلاً عن إصلاح البنية المؤسسية للتعليم.
4. بناء ثقافة الأمن والسلام وحماية التماسك المجتمعي والتوجيه بدعم دور منظمات المجتمع المدني لأنها هي التي توفر الفرص للشباب في ممارسة حياتهم اليومية وفي بناء الثقة.

وفي مجال المواطنة كان من أبرز ما ظهر في تقرير التنمية البشرية الوطني لعام 2014؛

- نشر ثقافة المواطنة، فالديمقراطية لا يمكن أن تؤسس ببساطة عن طريق فرض الانتخابات. إن الديمقراطية الحقيقية غير ممكنة بدون المواطنين – بمعنى فهمهم للمواطنة – والديمقراطيون يؤمنون بالقيم والأعراف الديمقراطية.
- نشر ثقافة الديمقراطية، من خلال تعزيز ثقافة مدنية ووطنية لاحتضان القضايا الشائكة للثقافة والدين والعرق والإثنية.
- تعزيز العادات والمهارات والتطلعات الديمقراطية بين الشباب.

1 - التقرير الوطني للتنمية البشرية، العراق، 2014، جدول 5، ص 119.

- إبـراز دور الشـباب وزيـادة وعيهم من خلال حمـلات التوعية في الشـراكات مع المنظمات الشـبابية المجتمعية، والتي يتم صياغتها على المستوى المحلي.
- تحسين مشاركة الشباب الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار من خلال توفير الآليات المناسبة والمشاركة في المعلومات المتعلقة بسياسات الشباب، ويمكن دعم ذلك من خلال العمل على انشاء برلمان الشباب.
- المسـاءلة الاجتماعية، تمكين الشـباب كشـركاء في تنفيذ المسـاءلة الاجتماعية وحكم القانون على المستوى المحلي لزيادة الشفافية والعدالة الاجتماعية والفرص المتساوية، وذلك من خلال التدريب على المهارات المناسبة للشباب في مجال المتابعة والتقييم.
- الاسـتقرار الاجتماعي، من خلال تحسـين صورة الشـباب وإشـراكهم في برامج إعادة الإعمار وبرامج التنمية.

هذا الطرح مهّدَ، وإن بعد حين من زمن إطلاق تقريري عامي 2008 و2014، لإشارات ما تزال قائمة في ضوء ما واجهه العراق من تحديات هددَت أمن مواطنيه الشـخصي والاجتماعي والاقتصادي والسياسـي، عاشـها العراقيون بين عامي 2014 و2017 تحت وطأة النزوح القسـري، وارتباك مفاهيم المواطنة التي عاشـها سـكان المحافظات، لاسـيما تلك التي وقعت تحت الضغط المعنوي الكبير خلال احتلال مدنهم وقراهم، ولسـبل عيشـهم واسـتقرارهم. شكّل كل هذا حافزاً للبحث في موضوع المواطنة وضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد يتدارك الخلل أو الارتباك الذي أحدثته سنوات المحنة.

3.1 كيف بُني محور المواطنة والعقد الإجتماعي؟

منذ تسـعينيات القرن الماضي، أعاد تنامي نموذج التنمية البشـرية تعريف المواطنة لتشمل ليس فقط الوصول إلـى الخدمـات، بل أيضًا الحقوق المدنية والسياسـية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب مسـؤوليات مثل دفع الضرائب والمشـاركة المدنية. ويُفهم من المواطنة بشـكل متزايد على أنها بناء اجتماعي ديناميكي تتشـكل من خلال التفاعلات المسـتمرة وعلاقات القوة والمؤسسـات. عندما يكون العقد الاجتماعي شاملًا ومنصفًا، فإنه يعزز المواطنة الفاعلة التي تضمن الوصول إلى الحقوق والخدمات والمشـاركة الهادفة. وهذا أمرٌ أساسـيٌّ للنهوض بالتنمية البشـرية، وتمكين الأفراد من تنمية قدراتهم وممارسـة دورهم في تشكيل حياتهم. في سياق اليوم - الذي يتسـم بتزايد المطالب بالتعددية والمشـاركة والمسـاءلة - تُعدّ إعادة تصور العقد الاجتماعي أمرًا أساسيًا لاستدامة التنمية البشرية وتعميقها.

في نقاش هادئ مركّز، رعته على نحو مشترك كل من وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبادلت فيـه أطراف مهتمة بقضايا التنمية من مفكرين وخبراء في الاقتصاد والتنمية وفي الاجتماع والعلوم السياسـية، حكوميـين وغير حكوميين (تم إختيارهم بناءً على توصيات خبراء في وزارة التخطيط العراقية مع توجيه دعوات للراغبين بالمشـاركة في الجلسـات النقاشـية)، إسـتقر الرأي عند خيارات محددة؛ التربية والتعليم، الشباب والثقافة، البطالة والتشـغيل والمشـاركة.. لكن محوراً واحداً ظل يشـكل مرجعية للنقـاش. إنَ تصدّع مفهوم المواطنة فيما واجهه العراق من ظروف قاسـية، وتخلخل بنود عقد إجتماعي يسـتوعبه الناس ويتوارثونه، فيما

درجت عليه شعوب أخرى في منطقتنا العربية بنحو خاص من إعطاء الولاية للحاكم نظير ضمان حمايةٍ وعيشٍ مناسبين. بُنيت هذه الملامح، مثلما عكس بعض منطلقاتها تقريرا التنمية البشرية الوطنيين لعامي 2008 و2014. وحين استقر الحال على تبنّي موضوع المواطنة والعقد الاجتماعي في الإنطلاقة الجديدة، كان لابدَ من إشتقاق عناصره على مبدأ الشراكة في الرأي والمشاركة في الحوار.



الحلقة النقاشية الأولى حول المواطنة والعقد الاجتماعي، بغداد، 2023.

عُقدت ثلاث حلقات نقاشية موسعة في العاصمة بغداد، وفي محافظتين أخريين هما نينوى وذي قار. وكان رواق جامعتيها منبراً حراً وصريحاً في سياق طرح موضوع المواطنة والعقد الاجتماعي. نقاش لم يكن يخلُ بالضرورة من تجاذبات، بعضها موضوعي وبعضها حادٌ ومتقاطع أحياناً، وهو ما وفَّر أرضية لإثراء الفكرة وتحديد ملامحها من خلال العمل على إستثمار هذه التقاطعات والتجاذبات، أتيحت فرصة غنية لإستكشاف رُؤىً وأفكارٍ جديدة تُسهم في بلورة مفهوم المواطنة والعقد الإجتماعي.

في بغداد حضر الجلسة جمع من المهتمين وقُدمت خلالها مجموعة أوراق نقاشية خلصت الى:

- الحاجة الى التشاورات مع مجموعات شبابية ومجاميع بؤرية أخرى لسماع آرائهم وإستجابتهم لموضوع التقرير وأبعاده.
- ضرورة تحسين فهم الناس لحقوقهم وواجباتهم ضمن العقد الاجتماعي، وشرح أهمية التكامل في مضمونيهما.
- أهمية تنفيذ الإصلاحات لضمان تقديم خدمات أكثر إستدامة للمواطن العراقي.
- تشجيع المشاركة الجماهيرية وربطها بالعمليات السياسية من القمة الى القاعدة وعلى رأسها المشاركة في الانتخابات.
- تنشيط القطاع الخاص وحمايته واستثماره، وإعادة النظر في القطاعات الزراعية والصناعية، وذلك لتحقيق التنمية.



الحلقة النقاشية الثانية حول المواطنة والعقد الاجتماعي، الموصل، 2023.

في محافظة نينوى عكست الحوارات آثار ما مرّت به هذه المحافظة من ظروف صعبة على مدى عشرين عاماً، لم تستقر فيها الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وتعرضت تلك المحافظة خلال سنوات إحتلالها لأعنف موجة تدمير ونزوح عرفتها هذه المدينة. إذ أن ما شهده أهالي نينوى عام 2014 كان أقسى وأمَر من مِحنٍ عاشتها الموصل عبر تأريخها. لم تكن عودة هؤلاء الى مساكنهم سالكةً ومريحةً.. بيوتٌ مهدمةٌ أو متصدعة، خدمات وبنى تحتية مدمرة أو معطلة، سبل عيش مقطوعةً أو ممنوعة. على وقع هذه المحنة، عُقدت الحلقة النقاشية في رحاب جامعة الموصل بحضور نوعي مميز. كان الحديث عن المواطنة والعقد الاجتماعي ذا شجون، لكن ذلك لم يمنع من الوقوف على أوراق نقاشية متميزة عكست حيوية المجتمع الموصلي وتفاعله الإيجابي بعد سني الإحتلال العجاف، وأشرت توجهات مهمة، أبرزها:

- **التركيز على الأرقام والبيانات المحدثة بشكل مستمر كي تخدم التقرير.**
- **إجراء زيارات ميدانية لاسيما إلى المناطق الأكثر تضرراً لمعرفة المسببات الحقيقية لعدم الشعور بالمواطنة والانتماء.**
- **نشر الوعي بأن هدف التقرير تنموي وليس سياسياً فهو للحكومة وليس من الحكومة.**
- **تحسين واقع التعليم في البلد وتحديث المناهج الدراسية في ضوء التحديات الراهنة، منها التعامل مع الآثار النفسية والإجتماعية والدينية التي خلفها التنظيم الإرهابي، ورسم معالم المجتمع العراقي الجديد الحاضن للتنوع.**

أما في محافظة ذي قار، فقد عكست تداولات جمهور المشاركين في تلك المحافظة النقاط الآتية:

- التطرق الى ماهية التحديات الأكثر خطورة على العقد الاجتماعي في العراق وهل تتمثل في كونها تحديات أمنية أو سياسية أو اقتصادية. وهو ما بُنيَ عليه عند توجيه الأسئلة ضمن المجاميع النقاشية للفعاليات المجتمعية المختلفة، كما سيرد تفصيلها لاحقا.
- يجب أن يركز التقرير على (كيف أكون مواطناً وأبتعد عن الإنتماء دون الوطني) وهناك مشكلة في تعزيز

المواطنة والحقوق والواجبات، إذ لابد من تعزيز المواطنة من خلال تلبية احتياجات المواطن بصورة فعلية والإسهام بالمشاركة الفاعلة لكل أفراد المجتمع ولاسيما المرأة وأصحاب الهمم.

- تنـاول النقاش أهمية العلاقة بين (الدولة والمجتمع) وكيف أن الدسـتور يُعد عقداً إجتماعياً، هو أسـاس العلاقـة بيـن الدولة والمجتمع. لذا يعتمـد العقد الاجتماعي على فكرة أن الحكومة تتلقى السـلطة من المواطنين. وينبغي المحافظة على الدستور عندما تحترم الدولة حقوق المواطنين وتعمل على توفير العدالة والمساواة والفرص للجميع، فإن ذلك يدعم العلاقة الإيجابية بين الدولة والمجتمع.



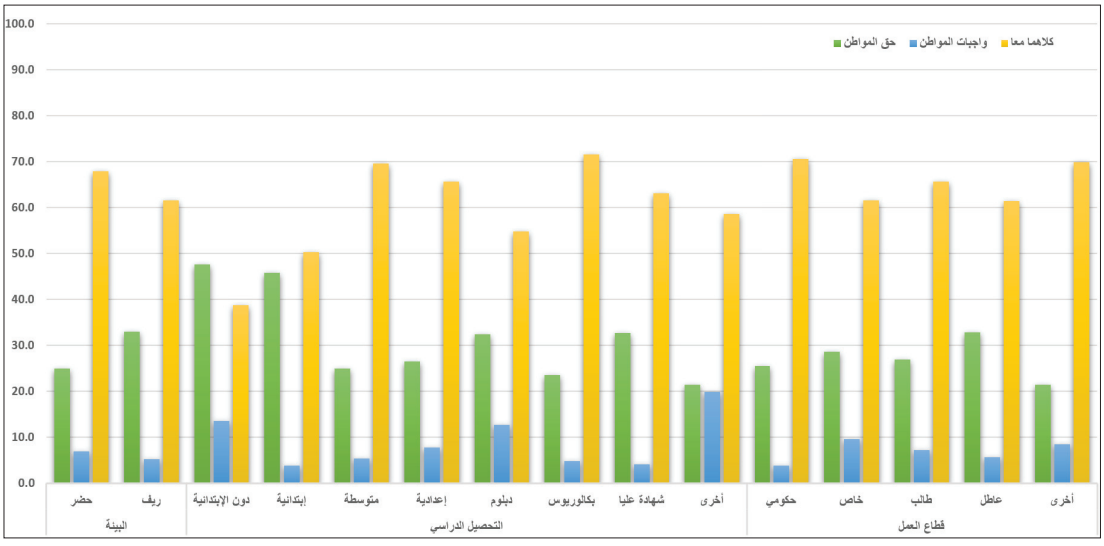
الحلقة النقاشية الثالثة حول المواطنة والعقد الاجتماعي، الناصرية، 2023.

في ضوء الجلسات النقاشية الثلاث والموضوعات التي طرحت فيها، وضعت ملامح بناء أركان التقرير لتستقر عنـد عنـوان رئيس هو "المواطنة وصياغـة عقد اجتماعي جديد". ولا شـك إن التنمية البشـرية التي إنطلق مفهومها المعاصر من مبدأ توسـيع خيارات الناس وإتاحة الفرص لهم في المشـاركة، وفي تحسـين أوضاعهم الصحية والتعليمية والمعيشـية، ترتبط إرتباطا وثيقا بتعزيز مقومات المواطنة وتبني عقد إجتماعي جديد يرسـخ عناصر التنمية البشرية المذكورة. أفصح المشاركون في الجلسات المذكورة عن أن بناء مثل هذه الوثيقة ينبغي أن يكون بناءً صريحاً، صادقاً، شفافاً. لا ينبغي أن يكون محابياً ومجاملاً، بل ينبغي أن يُعرض ويُكتب ويُخرج بروحٍ إيجابية وبموضوعية واستقلالية وبنَفَسٍ وطني، وموضوعٌ كهذا، يمس بالنتيجة حياة الناس، على إختلاف مستوياتهم وتوجهاتهم ومرجعياتهم الاجتماعية والدينية والقومية والسياسية، لا ينبغي أن يُكتب بمعزل عن كل هذه الشرائح، وألا يكون البناء النظري المجرد هو مادة البحث والتحليل. لذا كان الاهتمام منصباً على جمع آراء هؤلاء سواء من خلال عقد لقاءات معمَقة نوعية (In-depth Interviews)، أو حلقات نقاشية مجتمعية (Focus Group Discussions)، أو مسـح لاستطلاع آراء الناس (Opinion Poll). كان محور الحديث أو النقاش يدور حول موضوع المواطنة والعقد الاجتماعي في تقصٍ متأنٍ لجمع بيانات نوعية تعكس معارف المشـاركين فيما سـبق ذكره واتجاهاتهم وسـلوكهم فيما يُعرف بـ (Knowledge, Attitude, Practise, KAP Study). أُخضعت مخرجات الأنشطة النوعية المذكورة لأساليب العرض والتحليل النوعي، وشكلت جميعها مادة أساسية لصياغة أجزاء مهمة من هذا التقرير، ولتبني أدلة مقترحة في جوانب المواطنة، والعقد الاجتماعي؛ وهو ما سيرد عرضه تفصيلياً في الجزء السابع من هذا الفصل، حيث شكلت نتائج البحوث النوعية المذكورة مادة تحليلية للوقوف على المدارك المجتمعية في إستيعاب مفهومي حقوق المواطنة وواجباتها.

4.1 مَن يَسبِقُ مَن: حقوق المواطن أم واجبات المواطنة

كان من بين الأسئلة التي وُجهت في المسح الميداني لاستطلاع آراء المواطنين سؤال يتعلق بما الذي يعطيه المواطن الأولوية الأولى؛ أهو حق المواطن في أن تُلبى حاجاته الأساسية، أو حين يجد فرصة عمل ملائم، أو عندما يُحترم حقه في المشاركة السياسية، أو عندما يتمتع بحقه في التعبير عن رأيه، أم الإلتزام بواجب المواطنة من خلال إطاعة القوانين والتعليمات، أو إحترام المؤسسات الحكومية، أو عدم التجاوز على الممتلكات العامة والخاصة، أو دفع المستحقات المترتبة عليه من الخدمات العامة والرسوم والضرائب، أم بجميع ما تقدم. تعكس نتائج ذلك أن ثلثي المواطنين أظهر أن الأولوية لكليهما معاً، بما يعكس وعيا مقبولا في التوازن بين الحقوق والواجبات. في حين يميل 27 % الى إعطاء الأولوية لحق المواطن في نيل حقوقه، وتتراجع أولوية واجبات المواطنة الى حوالي 7 % فقط. ما يلفت النظر في هذه النتائج ارتفاع نسبة من يرى أن الأولوية هي لحق المواطن من فئات المواطنين غير المتعلمين (دون الابتدائية) أو محدودي التعليم (خريجي الابتدائية). إذ بيَن 48 % من غير المتعلمين و46 % من محدودي التعليم أنهم يرون الأولوية في إعطاء حق المواطنة أولاً. ومن بين شرائح المواطنين في قطاعات العمل المختلفة، إن العاطلين سجلوا نسبة 33 % في إعطاء الأولوية لحق المواطنة، وفي المناطق الريفية ذهب 33 % من المواطنين إلى ذلك أيضاً. إرتفاع نسبة الذين يركزون على حقوقهم بين العاطلين عن العمل والمقيمين في المناطق الريفية يعكس ارتباط مفهوم المواطنة لديهم بالواقع المعيشي والاقتصادي. شعورهم بالحرمان يعزز تصوراتهم بأن حقوقهم غير مضمونة، ما يدفعهم إلى التركيز عليها أكثر من الواجبات. إن هذا التوجه يعكس الى حدٍ كبير ربط مفهوم المواطنة لهذه الشرائح بالمستوى المعيشي لهم عادة، وبالشعور بالحرمان الى حدٍ ما[1].

شكل 1 - 4: تفاوتات في آراء المواطنين بشأن المفاضلة بين حقوق المواطن وواجبات المواطنة



المصدر: نتائج إستطلاع الرأي، 2024.

1 - نتائج إستطلاع الرأي، الملف الإحصائي، جدول 1.

والسؤال الذي يطرح على بساط التحليل، كيف يُوطّن مفهوم المواطنة بما يُعزّز توازناً مقبولاً بين الحقوق والواجبات؟ تشكل الإجابات والآراء التي تعكسها معطيات الأنشطة البحثية للتقرير مدخلا مهما لتأكيد الحقائق الأساسية الآتية من عدمها؛

- **تحسين الظروف المعيشية:** يجب أن تُربط المواطنة بتحسين الخدمات الأساسية والعدالة الاجتماعية.
- **تعزيز الوعي والتعليم:** الاستثمار في التعليم وتنفيذ حملات توعية تشرح العلاقة التكاملية بين الحقوق والواجبات.
- **تمكين الفئات الأكثر حرمانًا:** توفير فرص اقتصادية للفئات الأقل تعليمًا والعاطلين عن العمل قد يُحدث تحولًا في إدراكهم لمفهوم المواطنة بشكل شامل.

5.1 هل هناك حاجة الى عقد إجتماعي جديد؟ من يصوغه؟ وكيف يُتفق عليه؟

إذا كان ظهور مصطلح العقد الاجتماعي مقترناً ببدايات تأسيس الكيانات المجتمعية في ظهور الدول تأريخياً، فإن مفهوم العقد الإجتماعي الذي تبنّاه توماس هوبز ومونتسيكو وجان جاك روسو في القرنين السابع عشر والثامن عشر إقترن في العصور الحديثة بالحالة التي توفر فيها الدولة الرعاية الصحية والتعليم المجانيين والغذاء والوقود المدعومين، في مقابل أن تبقى أصوات المواطنين منخفضة، وولاؤهم مفروضاً في طاعة أوامر حكامهم. غير إن التحولات السياسية والإجتماعية المتعاقبة في بعض الدول، ومنها العراق ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط، دفعت معظم الحكومات في إثر ذلك للحفاظ على العقد الاجتماعي التقليدي أو إعادة إنشائه[1].

لم تتعزز المواطنة في العصر الحديث إلا بعد بناء الأوطان، ومن ثم شيوع ثقافة سياسية أهّلت بزوغ المواطن على أرض الواقع، تدعمه مدونة قانونية وأعراف ثقافية. وبلغت هذه العملية من التطور والنضج أن المواطنة يمكن اكتسابها في دول معينة بمجرد تحقيق متطلبات قليلة. هذه السهولة تكشف عن واقعة صلبة راسخة لم تتحقق بسهولة، مفادها أن رسوخ الوطن دستورياً وقانونياً وثقافياً يستولد تلقائياً مفهوم المواطن والمواطنة.

إن التحول نحو صياغة عقد إجتماعي جديد يتجاوز كفتي ميزان العقد التقليدي (الرعاية مقابل الولاء والإذعان) يمنح المواطنين حقوقهم في المشاركة والمساءلة وحرية الرأي والتعبير، ويحررهم من التسلط والهيمنة، يتطلب بلورة وعي اجتماعي وطني وتطوير تنظيمات مؤسسية تسهم في انتاج عقد اجتماعي "جديد" يقوم على تحرير ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية، وكذلك عقلية التغالب الأبوية وتقسيم الغنائم بين الأطراف التي قامت على أساس منظومة من الأيديولوجيات الوهمية، وعلى الفصل بين الدولة والمجتمع والحكومات الاجتماعية بوصفه تمثيلاً أصيلاً للمجتمع[2].

1 - Shantayanan Devarajan," A New Social Content for Post-Conflict Middle East and North Africa", Sep. 2022. Working paper no. 1581.

2 - علي كاظم حمزة، " المرجعيات الثقافية والمواطنة والهوية في العراق"، ورقة معدة لأغراض الجلسات النقاشية الخاصة بإعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، 2024.

إن الدستور الذي أقرَهُ العراقيون في استفتاء شعبي في تشرين أول 2005 والذي نصَ في المادة الأولى على أنَ "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري (نيابي) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" سجل بدايةً للتحول الديموقراطي في العراق.

إن الدستور الدائم في العراق 2005 تعرّض لانتقادات لوجود ثغرات ونقائص عدة، كونه وُلد من رحم وضع مضطرب بعد التحول السياسي الكبير، ووضع اجتماعي عانى أزمات حادة، واقتصادي يعيش حالات تذبذب، الاَ إن مبرر المشرعين العراقيين عند اصدارهم لهذا العقد وجُلَ ما كان يهمهم هو منع عودة النظام التسلطي الى العراق مرة أخرى. ومع ذلك يمكن البناء عليه لتأسيس عقد اجتماعي أكثر نضجاً وتعبيراً عن متطلبات عيشٍ مشتركٍ كريم في مجتمعٍ عادل.

إن ما زاد من تصدع العقد الاجتماعي التقليدي عجز الدولة عن تأمين فرص عمل مستدامة لمواطنيه، لاسيما مع ثبات مخرجات التعليم المهني والأكاديمي على نسق غير مناصرٍ لسوق العمل في القطاع الخاص وغير المنظم منه بشكل خاص، والذي يتسم بالهشاشة وضعف التنظيم ومحدودية ميزة الضمان الاجتماعي. فارتفعت معدلات البطالة في العراق، لاسيما بين الشباب، التي وصلت إلى ضعف معدلها العام البالغ 16.5 % عام 2021 [1]. كما أن بدء المرأة العراقية في البحث عن العمل جعل من معدلات بطالتها هي الأعلى (14.7 % للذكور و28.2 % للإناث). في حين أظهرت النتائج الأولية للمسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق لعام 2023 - 2024 [2] إنخفاضاً واضحاً في معدل البطالة إلى 13.5 %. كما أن الدعم الذي تقدمه الدولة كجزء من التزامات العقد الإجتماعي يُعد أحياناً عبئا أكثر منه ميزة. وربما كان واحداً من مظاهر هذا العبء إستفادة غير المحتاجين من دعم الوقود والغذاء أيضا، على الرغم من القرار الحكومي بإيقاف دعم الغذاء من خلال البطاقة التموينية للموظفين الذين يتقاضون رواتب بحدود معينة. كما أن الأعباء التي تحملتها الدولة من الخدمات التعليمية والرعاية الصحية المجانية سواء في موازناتها الضخمة، أو فيما يشاع من ضعف جودتها أمورٌ أدت إلى إن مستوى الرضى عن الحكومات ظل متذبذباً حتى مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الأخرى. إن ما شهده العراق من حراك شبابي عام 2019 جاء في جانب منه نتيجة كل ما تقدم، وإن الحاجة إلى عقد إجتماعي جديد يتطلب مجموعة مقومات بإجراءات تستدعي تبني سياسات ذات أهداف محدودة، وذلك لأن الهدف من العقد الإجتماعي الجديد هو النهوض بالتنمية البشرية من خلال معالجة التحديات الهيكلية وتوسع القدرات. ويقتضي ذلك عملية تحول هادف من النمط التقليدي للعقد الإجتماعي إلى نمط جديد (شكل 1 - 5).

1 - الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مسح القوى العاملة، 2021.

2 - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تقرير النتائج الأولية للمسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 - 2024.

شكل 1 - 5: سيناريو التحول من النمط التقليدي إلى نمط جديد للعقد الاجتماعي



تتناول أجزاء هذا التقرير المختلفة عملية التحول نحو صياغة عقد إجتماعي جديد يُبنى بتوافق الفعاليات المجتمعية من نخب وأكاديميين ومن منظمات مدنية، من شباب وشابات، لا ينبغي أن تستثنى في صياغته أقليات أو فئات مهمشة.

6.1 هل يمكن مقاربة نموذج (Shantayanan Devarajan)

في بناء عقد إجتماعي جديد؟

الدراسة التي أطلقها (Shantayanan Devarajan)[1] ضمن سلسلة أوراق عمل صدرت عام 2022 تحت عنوان عقد إجتماعي جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلة ما بعد الصراع[2]. حاول ربط ما أسماه بـ " العقد الإجتماعي المكسور" بالحروب الأهلية التي نشأت في عدد من الدول ضمن ما أطلق عليه بالربيع العربي. وقد تناول في ذلك ما مرّت به تلك الدول من إرهاصات لم تنتج تحولاً حقيقياً في مضمون عقودها الإجتماعية إنما بإجترار لما سبق، محدثٍ بإعادة إنشاء ترقيعه. إن التحول الحقيقي في العقد الإجتماعي هو ذلك الذي يعيد بناء البُنى التحتية ويستأنف الخدمات العامة، وهو عقد يعطي الأفضلية لتمكين المواطنين ومساءلة الحكومة (وليس العكس)، ومن المرجح أن يحقق العقد عناصر ست يعرضها الشكل 1 - 6. لكن السؤال المطروح، كيف يمكن تحقيق ذلك؟

---

1 - هو خبير اقتصادي بارز من سريلانكا، وقد شغل عدة مناصب رفيعة في مجال الاقتصاد التنموي، خاصة في البنك الدولي. يتمتع بخبرة واسعة في السياسات الاقتصادية والتنمية في الدول النامية، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كتب العديد من الدراسات والأبحاث حول مواضيع تتعلق بالاقتصاد الكلي، الفقر، السياسات المالية، وأدوار الحكومات في التنمية، وخاصة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. هو معروف بتقديمه حلولا مبتكرة للتحديات الاقتصادية في الدول النامية، وبعمله على تحسين استراتيجيات الحوكمة وتحليل آثار السياسات العامة.

2 - "عقد اجتماعي جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلة ما بعد الصراع"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة هارفارد، 2020.



شكل 1 - 6: مقومات بناء عقد إجتماعي جديد

لعل من الاستنتاجات التي بُنيت عليها نظرية تحويل النفط الى نقد أن ما سُمّيَ بالربيع العربي كان بسبب انهيار العقد الاجتماعي، وليس بسبب عدم المساواة، الذي كان منخفضاً نسبياً ومتراجعاً في معظم تلك البلدان، ومنها العراق.

في ظل عقد إجتماعي تقليدي متقارب في معظم دول الشرق الأوسط توفر الدولة الرعاية الصحية والتعليم المجانيين، والغذاء والوقود المدعومين، والوظائف في القطاع العام. وفي مقابل هذا السخاء تبقى أصوات المواطنين منخفضة، وسيتسامحون مع الفساد والمحسوبية التي يتورط فيها أفراد أو جهات في مؤسسات الدولة. وقد أصطلح على مثل هذا العقد بالصفقة الاستبدادية. "فقد كان النموذج السائد للتنمية منذ الخمسينات وما بعدها يرتكز على المشاركة السياسية المحدودة مقابل تأمين الفوائد المادية كالخدمات والإعانات والتوظيف"[1].

أظهرت بعض الدراسات إنه في البلدان الغنية بالنفط والضعيفة الحكم، يمكن تحسين نتائج التنمية عن طريق تحويل عائدات النفط الى المواطنين وفرض ضرائب عليها لتمويل السلع العامة، تحت فرضية أن الحكومات مسؤولة عن الإيرادات المكتسبة من الضرائب. ولأن المواطنين لديهم خيار حجب الضرائب إذا أساءت الحكومة استخدام الأموال، إزاء ذلك تُثار الأسئلة الآتية؛

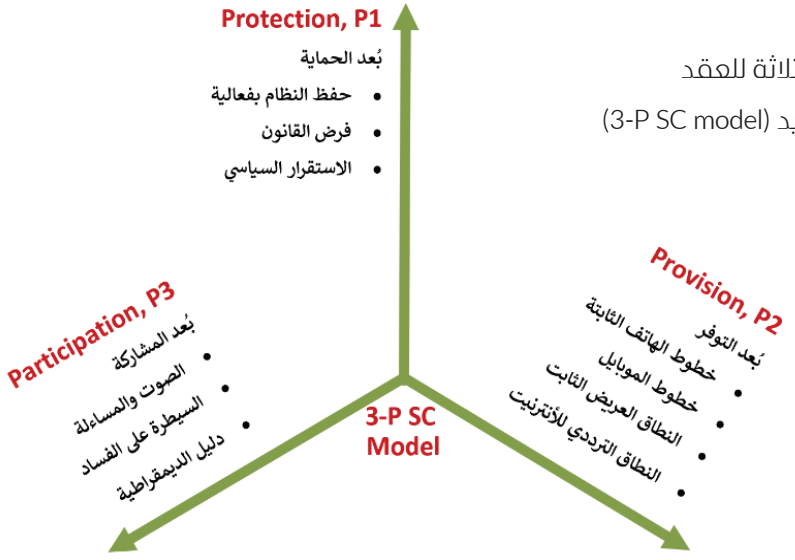
- هل تؤيد تحويل أموال النفط الى المواطنين إذا ما توفرت وسائل تحويل الأموال إلكترونياً؟
- هل من المتوقع أن يستخدم المواطنون الأموال بتروٍّ وعقلانية، كإنفاق التعليم على الأطفال، أو الإستثمار في العمل؟
- أم أن المتوقع هو التوجه نحو السلع الكمالية أو الترفيهية؟
- ألا يُتوقع أن يتوقف الناس عن العمل؟
- ألا يشجع ذلك على مغادرة البلد وحصول هجرة جماعية؟
- ما هي الحكمة من تحويل الدولة المبالغ، ومن ثم العمل على جني الضرائب؟

1 - UNDP, 2019, "Arab Human Development Report, Research Paper", P.6.

هذه الأسـئلة تبرز الحاجة إلى دراسـة معمقة لتحديد الأطر المؤسسـية والرقابية، التي تضمن تحقيق الفائدة التنموية دون التسبب في اختلالات اقتصادية واجتماعية. وهي أسئلة تكشف عن أن هذا المقترح مثيرٌ لجدلٍ طويـل سـيجري النقاش حوله في الفصل السـابع من التقريـر، ربما ينتهي الى صدمةِ إفـلاس لا تنفع بعدها عمليات الترقيع أو التصحيح لتدارك ما سـتؤول اليه الأمور. لهذا تتهاوى واقعية هذا السـيناريو مع كل ما أثاره مناصروه من فعاليات سياسـية أو إجتماعية أو إقتصادية أحيانا، وإن من البدائل المناسـبة في إنصاف الفئات الهشة تأسيس صناديق تنموية (صندوق الأجيال، صندوق دعم تشغيل الشباب.. الخ).

دور التحول الرقمي في دعم صياغة العقد الإجتماعي الجديد

في تحليل أكثر واقعية لتدارك عُقم العقد الإجتماعي التقليدي المبني على تحسين الخدمات الأساسية، التي تقدمها الحكومة على حسـاب ضعف المشاركة السياسية، والتي كانت أحد الأسباب الجذرية للاضطرابات الاجتماعية التي تعاني منها بعض البلدان في العقود الأخيرة، ترى إحدى الدراسات إن التحول الرقمي (Digi-tal Transformation) هو أحد القنوات القوية المحتملة التي يمكن من خلالها تحسين العلاقة بين الحكومة والمواطنيـن، وإن كان تأثيره الايجابـي على جودة العقد الإجتماعي يحصل عـادة بتباطؤ زمني يُقدَر بثلاث سـنين طبقاً لظروف منطقة الشـرق الأوسط وشـمال أفريقيا (والتي يقع العراق ضمنها) مقارنة بما يحصل في منظومات دول أخرى كأوروبا.



شكل 1 - 7: نموذج الأبعاد الثلاثة للعقد الإجتماعي الجديد (3-P SC model)

يقوم التحليل على إفتراض أن لدى الحكومات في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا أسـباب موضوعية لتحسـين الثقـة مع المواطنين وتعزيز العقد الاجتماعي؛ وبوسـعهم الاسـتفادة من التحـول الرقمي لتحديث المؤسسـات العامة، والسـيطرة على الفسـاد، وتعزيز الشفافية، وزيادة مشـاركة المواطنين في عمليات صنع

القــرار في بلدانهم. ويقتضي ذلــك إجراء إصلاح أعمق لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مع تقديم الخدمــات الحكومية عبر الإنترنت. نظرياً، يُمثّــل العقد الإجتماعي في وصف العلاقات بين الدولة ومواطنيها بمتجــه ذي ثلاثة أبعــاد (3-P Social Contract Model)[1] هــي بُعد الحمايــة (Protection, P1)، وبُعد التوفر (Provision, P2)، وبُعد المشاركة (Participation, P3)، كما في الشكل 1 - 7. يُظهر الجدول 1-1 أن المنجز المتحقــق للــدول الأوربية في منظمــة التنمية والتعاون الاقتصــادي أفضل مما هو عليه في حال دول الشــرق الأوســط في الأبعاد الثلاثة. حيث تزيد المؤشــرات القياســية (Standard indicators) للأبعاد المذكورة لدول التعاون الأوربي على ضعف قيم تلك المؤشرات تقريبا لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

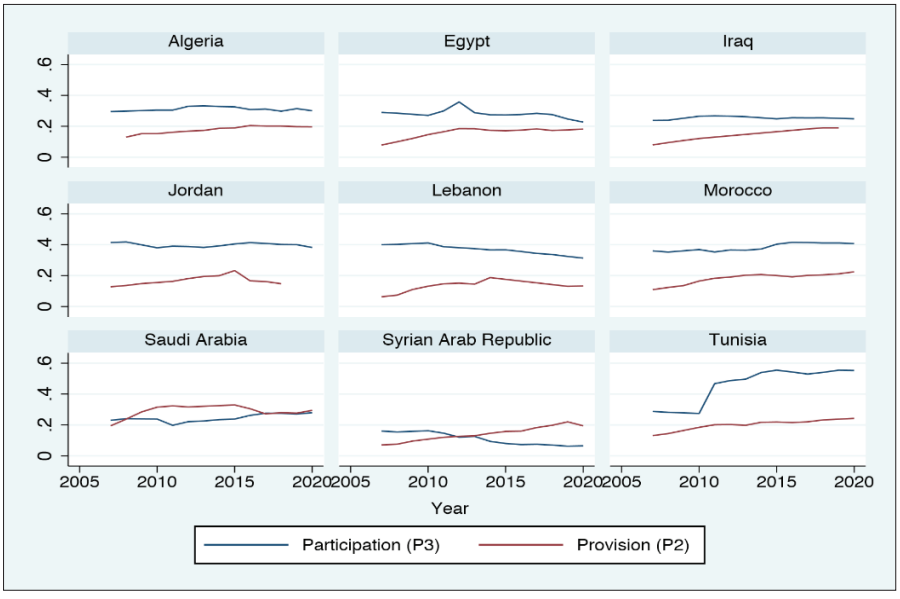
جدول 1 - 1: الإحصاءات الوصفية لأبعاد نموذج العقد الإجتماعي الثلاثي ومؤشراتها

أبعاد العقد الإجتماعي	الرمز	المتوسط لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المتوسط للدول الأوربية في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
الحماية	P1	0.48	0.79
حفظ النظام بفعالية	pve	0.49	0.77
فرض القانون	rqe	0.46	0.79
الاستقرار السياسي	rle	0.47	0.81
التوفر	P2	0.2	0.32
خطوط الهاتف الثابتة	fts	0.1	0.27
خطوط الموبايل	mcs	0.49	0.55
النطاق العريض الثابت	fbs	0.11	0.5
النطاق الترددي للإنترنت	ibpiu	0.01	0.02
المشاركة	P3	0.31	0.77
الصوت والمساءلة	vae	0.3	0.83
السيطرة على الفساد	cce	0.35	0.7
دليل الديمقراطية	di	0.28	0.8
مرجعية التحكم			
الريف إلى سكان الحضر	rp	0.28	0.25
البطالة	un	0.28	0.2
دليل التنمية البشرية	hdi	0.66	0.89

1 - فريد جســمي وآخرون، "تحليل تجريبي للعقد الاجتماعي في منطقة الشــرق الأوسط وشمال أفريقيا ودور الرقمنة في تحوله"، معهد تولوز للاقتصاد، 2023.

يعكس الشكل 1 - 8 أن هناك ثباتاً نسبياً في بُعدي المشاركة والتوفر بالنسبة للعراق مقارنة ببعض الدول العربية، حيث تستقر قيمة البُعد عند متوسط تلك الدول. ويلاحظ إن أفضل الدول العربية الواردة في التحليل من حيث الإنجاز المتحقق في المشاركة هي تونس (حوالي 0.58)، في حين تتقارب تلك الدول في بُعد التوفر (متوسط البعد 0.20). يُستنتج من ذلك أن العراق مازال بعيداً عن الوصول الى مستويات متقدمة في تحقيق إنجاز واضح كتلك التي وصلت اليها الدول الأوربية في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

شكل 1 - 8: التطور الزمني لبُعدي التوفر والمشاركة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: فريد جسمي وآخرون، "تحليل تجريبي للعقد الاجتماعي
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودور الرقمنة في تحوله" ، معهد تولوز للاقتصاد، 2023.

7.1 هل تفي البيانات والإحصاءات المتاحة في العراق بمتطلبات احتساب مؤشرات وأدلة التنمية البشرية؟

منذ أن أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير دولي للتنمية البشرية عام 1990، شَكَّلَ حساب الأدلة الإحصائية المعتمدة فيه قطب الرحى ومحور التحليل والاستنتاج. إن الديمومة التي تميز بها هذا التقرير في توفير أدلة التنمية البشرية على مدى أكثر من ثلاثة عقود، دفع كثيراً من دول العالم الى توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية اللازمة، سعياً الى ظهور مستويات التنمية البشرية بشكل محدّث، وهي تتسابق لتحقيق درجات أفضل في ترتيب تلك الدول عالمياً. ومع ذلك فأن من النادر أن نجد بيانات محدثة للدول لتتزامن مع سنة إصدار كل تقرير دولي سنوي، إذ أن بعض المؤشرات التي تظهر على جداول بيانات تلك التقارير تعكس تباطؤاً زمنياً في فترة الإسناد لكل مؤشر من مؤشراته الرئيسة (توقع الحياة عند الولادة، عدد السنوات المتوقعة

للدراسة، متوسط عدد سنوات التمدرس، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) قد يمتد أحياناً الى أربع سنوات أو يزيد متخلفة عن سنة الإصدار.

شـكّل توفير البيانات والإحصاءات الوطنية تحدياً على طريق إعداد الأدلة والمؤشرات في العراق، لاسيما وإن هذا التقرير يسـعى الى احتسـاب الأدلة ليس على المستوى الوطني فحسـب، بل على مستوى كل محافظة من محافظاته الخمس عشـرة فضلاً عن محافظات إقليم كردسـتان الثلاث. غير إن تنفيذ هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً) لعدد من المسوح الوطنية الكبيرة أكسب تقرير التنمية البشـرية الوطني 2024 القدرة على توفير مؤشـراته في أبعادها المختلفة ومن ثم حسـاب الأدلة. من أهم هذه المسوح ما يأتي:



- المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 - 2024.
- التقرير الإحصائي الصحي 2022 - 2023.
- المجموعة الإحصائية السنوية 2023.
- مسح الأوضاع الإجتماعية والصحية للمرأة العراقية 2021.
- مسح القوى العاملة 2021.
- مسح الفتوة والشباب 2019.
- مسح تكنولوجيا الإتصالات 2022.
- مسوح وإحصاءات جارية أخرى.

لغرض توفير مؤشرات وطنية لقياس أدلة مقترحة تتعلق بقضايا المواطنة والعقد الإجتماعي، جرى تأمين بياناتها من خلال مصدرين رئيسيين؛

1 - مسـح إسـتطلاع رأي المواطنيـن: وفّـر فريق العمل الإحصائـي نافذة للتفاعل الكترونيـاً مع الجمهور في العراق، وأعدت لهذا الغرض اسـتمارة إسـتطلاع، توفرت للمسـتجيبين من خلال إسـتخدام منصات وسـائل التواصل الإجتماعي وعن طريق صفحات مركز رواق بغداد الرسمية، حيث تم نشر الإستطلاع عدة مرات بشـكل منتظـم، وعمل عدة إعلانات مدفوعـة الثمن لزيادة وصول رابط الإسـتطلاع إلى الجمهور. إستمر العمل مدة خمسة عشر يوماً لملء الاستبيان. بلغ عدد المستجيبين حوالي (1683) مشاركاً على وفق الجدول1 - 2. ونظراً لحساسـية مؤشـرات المواطنة من جانب، ولأن حجم عينة الإسـتطلاع على مستوى المحافظات كان محدودا نسـبيا من جانب آخر، فقد استُبعد إظهار النتائج حسب المحافظات. إن طبيعة الإسـتجابات في إستطلاع الرأي كونها طوعية ولا تخضع لإحتمالات التحيز في إختيار المستجيبين، فهي تعكس إرادة المشـاركين في الإسـتطلاع بناءً على رغباتهم في المشـاركة في قضية تمسُ جوانب المواطنة والعقـد الإجتماعـي. لذا لا يمكن إجراء مقارنات بين نسـب المجموعات المختلفة في العينة مع نسـبها الفعلية لأن منهجيات إسـتطلاعات الرأي مبنية على الإسـتجابة للإسـتبيان.

2 - البحث النوعي: في خضم النقاش الجاد حول موضوع تقرير التنمية البشـرية الوطني 2025؛ كان لابد من الوقوف على آراء الناس بتنوعهم الاجتماعي والثقافي والديني والقومي والمكاني حول فهمهم للمواطنة ببعدي الحقـوق والواجبات، وحول تصوراتهم عن مفهوم العقد الاجتماعي، سـواء أكان ذلك مؤطراً بمعايير منهجية لهذه المفاهيم، أم كان ذلك من الإدراك العفوي أو الطبيعي في التعبير عن كل منها. إن الوقوف على معارف الناس وتوجهاتهم وممارسـاتهم عبر جمع بيانات نوعية قوامها لقاءات معمقة مع عدد من الشخصيات بالتنوع الذي جرت الإشارة إليه، مع إيلاء شمول المرأة بتلك اللقاءات، حظي بإهتمام مناسب على طريق بناء التقرير. وبالإضافة إلى سلسـلة اللقاءات المعمقة، عقدت سلسلة حلقات نقاشية لمجاميع مجتمعية متنوعة في عدد من محافظات العراق.

جدول 1 - 2: أعداد المشاركين بمسح استطلاع
رأي المواطنين حسب التصنيفات الرئيسة

التصنيف		عدد المشاركين
الإجمالي		1683
البيئة	حضر	1520
	ريف	163
الجنس	ذكور	1455
	إناث	228
التحصيل الدراسي	ابتدائية فما دون	47
	متوسطة	117
	اعدادية	479
	دبلوم	152
	بكالوريوس	660
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	186
	أخرى	42
قطاع العمل	حكومي	352
	خاص	225
	طالب	710
	عاطل	224
	أخرى	172
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	748
	25 – 34	303
	35 – 44	228
	45 – 54	170
	55 سنة فأكثر	234

المصدر: نتائج إستطلاع الرأي، 2024.

8.1 ما الذي يعرضه التقرير من فصول؟

1

يحـاول التقرير الإيفـاء بمتطلبات البحث في محـور التقرير الرئيس (المواطنـة وصياغة عقد إجتماعـي جديـد) عبر فصوله المتتابعة بعد أن قدم الفصـل الأول مدخلاً تمهيدياً لما يرد في الفصول الأخرى.

2

جاء الفصل الثاني تحت عنوان المواطنة في السياق العراقي، مقدماً عبر أجزائه فضيلة التنوع في المجتمـع العراقي، ومفهوم المواطنة الـذي تؤطره الحاجة الى التجديد، ثم قدم عرضا تفصيلياً لقضايا الحماية والإندماج الاجتماعي والمواطنة المتكافئة في ظل عقد إجتماعي جديد.

3

تنـاول الفصل الثالث موضوع المواطنة والعقد الإجتماعي والدولة عبر حوارية التداخل بين هذه الأبعـاد، وحاول الفصـل تحليل موضوع العقد الإجتماعي في ثنايا الدسـتور العراقي والميراث السياسـي، ثم قدَم عرضا تحليلياً لقضايا المواطنة من منظور الثقافة والسياسـة. فضلا عن ربط مفهوم الدولة والحضور المؤسسي الرسمي.

4

يُعد الفصل الرابع نقطة الإرتكاز الرقمي لفصول التقرير، إذ عرض هذا الفصل أدلة التنمية البشرية التقليدية (دليل التنمية البشـرية NHDI، ودليل التنمية البشـرية المعدّل بعامل عدم المسـاواة IHDI، ودليل تمكين المرأة GDI، ودليل عدم المساواة بين الجنسين GII). وأعتمدت في ذلك ذات المنهجية الدولية المعتمدة في حساب تلك الأدلة. والتي ستُعرض تفاصيل إحتسابها في الملف الإحصائي لهذا التقرير، كما أسـتعين بأدلة أخرى إعتماداً على مصادرها الرئيسة وهي (دليـل الفقر، ودليل الفقر متعدد الأبعاد، ودليل تنمية الشـباب). أكـد التحليل الوارد في هذا الفصل على التفاوتات في مسـتويات التنمية البشرية بأبعادها المكانية والإنسانية، فقد أُعدت كل هذه الأدلة في هذا التقرير على مستوى محافظات العراق كافة.

يشكل حسـاب أدلة جديدة تتعلق بقضايا المواطنة والعقد الإجتماعي مساهمة جادة في هذا المجـال. فقد أُقترحت ثلاث أدلة جديدة هي دليل المواطنـة (المكون من أربعة أبعاد) ودليل مناصـرة العقد الإجتماعي التقليدي (المكون من ثلاثة أبعاد) ودليل مناصرة العقد الإجتماعي الجديد (المكون من بعدين). وكان كل من الأدلة الثلاثة الجديدة، قد أُحتسـب بدلالة عدد من المؤشـرات الإحصائية. وتوسـع الفصل الثاني في تحليل كل تلك الأدلة. كما تضمن هذا الفصل تحليل إتجاهات التنمية البشـرية على مدى عقدين من الزمن، مع تحليل مقارن لأدلة التنمية البشرية على المستويين الإقليمي والدولي.

أمـا الفصل الخامس، فقد ذهب إلى إجراء تحليل معمق للعوامل المؤثرة في مسـارات التنمية البشـرية في العراق، حاضراً ومستقبلاً. إذ ضم الفصل أجزاءً عدة حول الأزمات وحالة اللايقين وهشاشـة الاقتصاد العراقي إزاء الفجوات المكانية وريعيته، فضلا عن تحديات تمكين المرأة فـي مجتمع ذكوري. وأفـرد الفصل الثالث جزءاً خاصـا بالتغيرات المناخيـة والتدهور البيئي وآثارهما في مسار التنمية البشرية في العراق.

أما الفصل السـادس، فقـد تناول موضوع الفضاء المدني والمواطنـة والعقد الإجتماعي مقدماً توضيحـات حول تلك المفاهيم والربط بينها. وقد حاول الفصـل الربط بين قضايا التكنولوجيا الرقميـة والمجتمع الإفتراضي والعقد الاجتماعي، فضلاً عـن تحليلات تتعلق بالدور التنموي للشباب في الفضاء المدني.

ومن وعي أهمية النفط الذي لازم ريعية الإقتصاد العراقي، تناول الفصل السـابع تلك الظاهرة وآثارهـا في قضايـا المواطنة والعقد الاجتماعي، بتحليل معمَق شـمل جوانب الثروة وسـيطرة الحكومة وتأثير السياسات والتنافس غير الفعال، وحاول الفصل عرض ما سمَي بالمواطنة الريعية والعقد الاجتماعي الريعي، مسـتعيناً في كل ما تقدم بنتائج التحليلات الإحصائية النوعية التي وفرها الجهد الاحصائي في هذا التقرير.

وتنـاول الفصل الثامـن مفهوم المواطنة الإيجابيـة من خلال تحليل السياسـات والبرامج التي يمكن تبنّيها لتعزيز المواطنة والعقد الاجتماعي. كما قدَم الفصل حزمة من المقترحات العملية للتغلب على التحديات وتعزيز المشاركة المدنية والاجتماعية.

أما الفصل التاسـع والأخير فقد عرض مسـارات التغيير في العراق والتطلع الى المسـتقبل في دفـع مضامين التنمية البشـرية لمسـارات أفضل، ليس من خلال تحسـين الأوضاع الصحية والتعليمية ومسـتويات المعيشة فحسـب، بل من خلال تطوير منظومة علاقات إجتماعية توفر بيئة تمكينية لتحقيق هذا التحسن، وتضمن الفصل أيضا الإستنتاجات الرئيسة والتوصيات التي أُطّرت بمضامين ترسـيخ مفاهيم المواطنة وصياغة عقـد إجتماعي جديد، يعزَز العلاقات بين المواطن والدولة من جهة وبين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى.

يضم التقرير في نهايته الملف الإحصائي التفصيلي المكون من الجداول الإحصائية لأدلة التنمية البشـرية وأدلة المواطنة ومنهجية إحتسـابها ومصادر بياناتها. وبين ثنايا التقريـر، عُرضت مجموعـة أطر وصناديق إسـتكمالا للتحليل والإسـتنتاج الوارد في فصول التقرير المختلفة.



الفصل الثاني
المواطنة في السياق العراقي

"إنَّ العلة في عصيان أهل العراق على الامراء، هي أنهم أهل نظر وذوو فطنة ثاقبة، ومع النظر والفطنة يكون التنقيب والبحث، ومع التنقيب والبحث يكون الطعن والقدح، والترجيح بين الرجال والتمييز بين الرؤساء، واظهار عيوب الامراء".

الجاحظ

1.2 تمهيد

حمـل المجتمع العراقي بأبعاده التاريخية والجغرافية والثقافية المميزة، حالات من الصراع والتوتر، الى جانب عوامل التهدئة والحوار والتعاون. فالتكوين الاثني بوصفه ظاهرة متعددة الأوجه، ذات تاريخ وحاضر ومستقبل، وذات أبعـاد جغرافية واقتصادية وسياسـية، وتفسـيرات ثقافية وايديولوجية، بلحاظ اننـا إذ نبحث بواقع الحال اليوم لا نستغني عن التاريخ. للمواطنة دلالتان: الأولى قانونية، تُعرف بالدستور والتشريعات؛ والثانية سياسية، ذات بُعـد اجتماعي، يُمثّلها الولاء والإنتماء، إلى جانب ممارسـة الحقوق والوفـاء بالواجبات[1]. ينصّ قاموس كامبريدج على أن المواطنة تتحقق عندما يكون الفرد عضوًا في المجتمع السياسـي، متمتعًا بالحقوق ومؤديًا للواجبـات. من منظور علم الاجتماع، المواطنة هي الوضع الاجتماعي أو العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع السياسـي الذي يعيش فيه. الطرف الأول (المواطن) يُقدّم الـولاء، والطرف الثاني (الدولة) يُوفّر الحماية. بناءً على هذا المفهوم[2]، فإن المواطنة ليست مجرد أساس قانوني أو حقّ تمنحه الدولة، بل هي شيء يُكتسب من خلال الممارسة. إذ تُظهر التجربة العالمية أن العمل من أجل المواطنة يمكن أن يُحدث تغييرات جوهرية في السياسات ويُساعد في بناء دول مُستجيبة وخاضعة للمساءلة[3].

في حين تُقدم أطر نظرية، مثل نموذج يورغن هابرماس "للوطنية الدسـتورية"[4]، رؤىً قيّمةً لبناء دولة ديمقراطية ليبرالية قائمة على قيم مدنية مشتركة، فإن تطبيقها في بعض المجتمعات، كالعراق، يتطلب مراعاة الخصوصيات المحلية والثقافية الفريدة للبلاد. إن النسـيج الثقافي المتنوع للعراق، الذي تلعب فيه الثقافة التقليدية والذاكرة الجماعية والهويات الفرعية المتجذرة دورًا هامًا ومؤثرًا في تشكيل وعي الأفراد والجماعات، يستلزم تبني نهج شـامل للمواطنة لا يستبعد الانتماءات الثقافية الفرعية ولا يُؤجل مشروع الدولة الدستورية الديمقراطية. بمعنى آخر، يتطلب بناء مواطنة فاعلة اسـتراتيجية مزدوجة: العمل على ترسيخ هوية وطنية مدنية قائمة على المبادئ الديمقراطية، وفي الوقت نفسه طمأنة جميع مكونات المجتمع باحترام خصوصياتها الثقافية والدينية والتاريخية ضمـن إطـار مواطنة عادلة ومتوازنة. يجب أن يتم ذلك في ظل دولة مؤسسـات قويـة تحتضن التنوع وتتجاوز المكونات الفرعية، ضمن نظام سياسي حكيم خالٍ من الانحياز لبعض المكونات على حساب أخرى.

إنّ المواطنة التي هي تعبير عن العلاقة الإنسـانية بين الإنسـان والإنسـان من جهة، وبين الإنسان والوطن من جهة أخرى، بما تنطوي عليه من مضامين وقيم وأبعاد، تشكل أكثر العلاقات الإنسانية سمواً بالإنسان وارتقاءً بإنسانيته. فالمواطنة في صورتها الحقيقية حالة من الازدهار الإنساني التي تولّد حالة إنسانية تعبر عن مضامين وجوده السـامي. وعندما تهتز علاقة الانسـان بالوطن وبالإنسان الذي يشترك معه في العيش بهذا الوطن؛ فإنه يفقـد أكثـر عناصر وجوده أهمية وحيوية. وكما تدل الشـواهد، فإن توتر هذه العلاقة يدفع الإنسـان إلى دوائر الاغتراب والهجرة بكل ما تنطوي عليه هذه الدوائر من تهديد للوجود الإنسـاني وارهاصات الحياة، ذلك لأن

1 - Procter Paul, Cambridge International Dictionary, of English, Cambridge, University Press ,1996 .p.234.

2 - Al-Ghaith, Muhammad Atif. Dictionary of Sociology. Cairo: General Book Organization, 1979, p. 56.

3 - Kabeer, Naila, 2005, Inclusive Citizenship: Meaning and Expressions, London, Zed Books; IDS, In Focus Issue 5, Building Responsive States: Citizen Action and National Policy Change.

4 - Habermas, Jürgen. Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. MIT Press, 1996.

الإنسان يكتسب جوهره الإنساني عبر تواصله الحرّ مع الوطن وبما يضفيه هذا التواصل من مشاعر إنسانية متدفقة المعاني والدلالات.

والحرية هي الأخرى جوهر المواطنة وعمقها، لأن المواطنة ترمز إلى الإنسان الحر القادر على المبادرة الحرة بحكم إنتمائه إلى الأرض والمجتمع. والمواطنة تعني الإنسان الحر الذي يمتلك حقوقا وواجبات مؤسسة على مفهوم المشاركة الديمقراطية الحرة في مجتمع محدد معلوم، أي أن الإنسان الذي يفقد صفة المواطنة في مجتمع معين هو كائن مستلب الإرادة، غير حر، فاقد لجوهره الإنساني.

ولعل من الأهمية الإشارة الى الارتباط الواضح بين مفهومي المواطنة والتنمية البشرية، إذ ان الربط المقنع بينهما يتجلى في تركيزهما المشترك على الحريات والتمكين والازدهار الإنساني. فالمواطنة تمكن الافراد من ممارسة حرياتهم بطرق ذات مغزى، بينما توفر التنمية البشرية القدرات والظروف المناسبة لتحقيق تلك الحريات. هذه العلاقة المتبادلة حاسمة لتعزيز الحوكمة الشاملة، والحد من التفاوتات وعدم المساواة وتعزيز العقد الإجتماعي. هذا الارتباط بين المفاهيم، يحاول التقرير تجسيده من خلال التأكيد على الإمكانات التحويلية للتنمية البشرية لتعزيز المواطنة، بالمقابل يمكن للمواطنة الدفع باتجاه تعزيز محصلات التنمية البشرية.

في هذا الفصل سيتم تناول موضوع المواطنة في السياق العراقي عبر ثلاث مسارات أساسية: يتناول الأول منها المواطنة ومكونات الدولة، فيما يركز المسار الثاني على حقوق المواطنة الاجتماعية والاقتصادية، أما المسار الثالث فإنه سينظر إلى المواطنة والثقافة والتعليم ويستكشف التأثير السلبي المشترك على الهوية الوطنية.

2.2 المجتمع العراقي: فضيلة التنوع- حقائق التاريخ والجغرافيا

لكل مجتمع حيزه المكاني الذي يعيش فيه، وذاكرته الزمانية الجمعية التي يستنبط عبرها مساره، ويستشهد بما تنطوي من تجارب وأحداث، وبهما معاً يعرف. وإذا كان المكان في الماضي مصدر صراعات دموية بسبب غموض خرائطه فانه اليوم موضع توثيق، فليس ثمة وحدة سياسية من دون حدود، وحساب للمساحة، ويمكن القول ان غموض ذلك هو أحد مصادر النزاعات في عالم اليوم، بعد ان رسمت الدول الإستعمارية حدود معظم البلدان النامية، فقدمت المتغيرات على الثوابت؛ فكانت المحصلة تداخل حدود الدول، والإفتقار إلى الوضوح، فتصبح ملكية المكان وهويته مصدر نزاع وشك تفضي الى صراعات وحروب مستمرة. لا يقتصر الأمر على المكان الذي يذهب إلى الذاكرة ذاتها فيحدث الصراع بسببها أحد عوامل الفرقة والخصومات لدى الكثير من الشعوب والمجتمعات، ومنها المجتمع العراقي الذي يشهد أنواعاً عدة من الصراع على الذاكرة.

لقد ضمت أرض الرافدين العظيمين (دجلة والفرات)، السهول الغرينية الواسعة؛ والتي ظهرت فيها أولى الحضارات في العالم. وفي تلك الأيام لم يكن اسم العراق يشير إلى حدود عراق اليوم، بل فقط إلى ذلك الجزء منه الذي يقع جنوب الخط الواصل بين الأنبار (أو حديثة، استناداً إلى رأي آخر) على الفرات وتكريت على دجلة، وصولاً إلى البصرة في الجنوب[1].

1 - حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1990، ص 60

هنـا وصـف العراق منذ القدم بجمجمة العـرب، ورأس الرمح، وأعظم الاقاليم، وأشـرف المواضع. يقال: ان العراق هو شـاطئ الماء، أو شاطئ البحر. وقد سـمي بذلك لأنه يقع على شواطئ دجلة والفرات أو لقربه من البحر، أو لتواشج عروق الشجر والنخل فيه، وأسم العراق عربي أو معرب منذ القدم[1].

أما رسمياً، فإنَّ العراق الذي تشكّل حدوده التخوم النهائية للبلدان العربية في قارة آسيا، هو بلدٌ يقع في جنوب غرب هذه القارة. لكنه يكون أقصى الشرق بالنسبة للبلاد العربية، لديه حدود مع إيران تزيد على ألف كيلومتر شـرقاً. بينما تشـكلّ حدوه الشـمالية مع تركيا الحدّ قبل الأخير لقارة أوربا، وهو يقف في الجنوب على رأس الخليج بمشـاركة إيران والكويت. فيما تحده من الشـمال الغربي والغرب سوريا والأردن ومن الجنوب الغربي والجنوب السـعودية. ولم تكن جغرافية العراق، رغم تنوع التضاريس ما بين سـهل وهضبة وجبل، وما بين ريف وحضر، مجزأة، منقسمة، أو مغلقة. لذلك تجد المسيحي في مدن الجنوب كما في المدن الشمالية، كذلك الكردي والتركماني والصابئي.

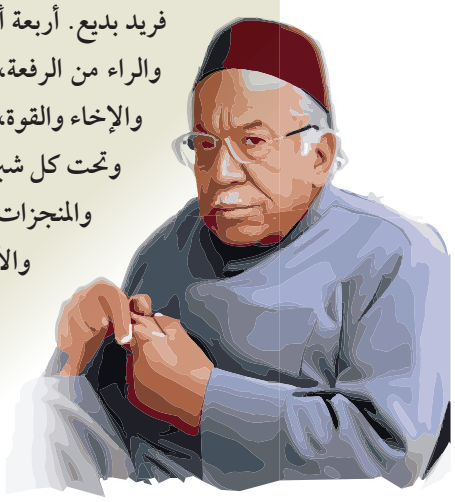
فـي المجتمع العراقي هناك عرب وكرد وتركمان، مسـلمون ومسـيحيون وأيزيديون وصابئـة، ومجموعات اثنية أخرى. وطبقاً للغات السـائدة، هناك العربية والكلدانية والكردية بلهجتين (البهدنانية والسـورانية)، وبذلك لا يختلـف المجتمـع العراقي عن جيرانه (تركيا وايران) من حيث تعدديـة الطيف الأثني. غير ان في العراق مزايا تعـزز التعددية، فـي مقدمتها ان غالبية العراقيين مسـلمون، وان التباين الطائفي لا يخـرج عن تلك الحقيقة المتجذرة في الدين قبل الطائفة.

لقـد ظل العـراق مفتوحاً من الوجهة الجغرافية للجميع، إذ تجد حياً للأكـراد في قلب العاصمة بغداد، وتجد في إقليم كردسـتان (الذي يتمتع بوضع دسـتوري وسياسي مختلف نسـبيا عن باقي المناطق العراقية، مما قد ينعكس على شكل العقد الإجتماعي في الإقليم وعلى مفهوم المواطنة فيه) أحياءً عربية ومسيحية كبيرة، على الرغـم من حركات الهجرة واختلال حالات الامن بين حين وآخر. لقد تجسـد كثير من حالات التضامن بين أبنـاء الطيـف العراقي، إذ تظهر مراجعة لتاريخ العراق الحديث والمعاصر لا سـيما قبيل عام 1921 وبعده، ان هناك تعاوناً وانسـجاماً بين تلك المكونات، خلال فترة الاحتـلال البريطاني للعراق، وهو تعاون لم يكن نتاج جهد بذله النظام، بل كان نتاج وعي متقدم زمنياً أسـقط مسـافات الإختلاف، وتعامل مع الاوضاع الناجمة عن الاحتلال، بروح وطنية تحررت من الولاءات الفرعية، وعبرت عن انتمائها للعراق. إذ على الرغم من ظهور بعض مواقف للصراع هنا او هناك، إلا أن أي طرف من الأطراف التي دخلت حومة الصراع لم يطلب الانعزال كلياً عن الآخر، سـواء من حيـث التعامل معه في مجالات الحياة المختلفـة، أو من حيث تفتيت المجتمع سياسياً. ان كل التجارب التاريخية لمكونات الطيف العراقي تؤكد تعدديتها، وتناغم وانسجام أهدافها لا سيما حين يتصل الأمر بوجود الوطن العراقي.

1 - سيار الجميل، موقع العراق وأهميته الاستراتيجية، بحث في: العراق: دراسة في السياسة والاقتصاد، أبو ظبي، مركز الامارات، 2006، ص16؛ كذلك ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، بيروت: دار صادر، 1995، ص107.

يوجز العلامة العراقي الدكتور حسين علي محفوظ عظمة العراق، شعباً وأرضاً وحضارة، بكلمات بعنوان " أوصيكم بالعراق "، يقول: " أوصيكم بأهل العراق، أهل المودة والإخاء، أهل الصفاء والوفاء، أهل السخاء والعطاء، أهل الحكمة والعقل، أهل النجدة والشهامة... العراق جنة عدن، هنا هبط ادم، هنا ولد الإنسان، هنا ولد الخط، هنا ولد التاريخ، هنا ولدت الشرائع والقوانين وولدت الحضارة... العراق بلد المعرق القديم، العظيم الكريم، طوى الخلائق، وانطوى فيه الناس، التقى فيه العالم الآدمي، وتلاقت الأعراق والأجناس، وتعانقت الشعوب والقبائل، وتعارفت الملل والنحل، والأديان والمعتقدات، والفرق والاعتقادات، والآراء والأفكار، والمذاهب والمشارب. بستان معطاء، وبساط رائع جميل، نسجته–طول الدهر–كل الأيدي وصبغته كل الألوان، وجمع كل الأشكال، يا له من نسيج فريد بديع. أربعة أحرف مشتقة من أربعة، العين والراء والألف والقاف. العين من العزة، والراء من الرفعة، والألف من الأصالة والقاف من القدم، وهي تشير إلى العلو والرقي، والإخاء والقوة، بلد الحضارة والمدنية، فوق كل شبر من ارض العراق حاضرة وحضارة، وتحت كل شبر مدينة ومدنية، الحضارة تلد الحضارة، والمدنية تلد المدنية، بلد المعطيات والمنجزات، بلد الاختراعات والابتكارات والاكتشافات، بلد الرسل والنبيين، والأولياء والصالحين والصحابة والتابعين، شرف بالأئمة، وباهى بالعلماء والفضلاء والأدباء والكتاب والشعراء. اعرفوا العراق حق معرفته، وقدروه حق قدره، تعاونوا على خدمته، واحرصوا على سلامته، واسعوا إلى الوفاء له".

المصدر: مجلة هلا، العدد الثاني، شباط 2006، ص6.



في العراق هناك تعددية مسكونة بعوامل صراع مسيطر عليها شعبياً، وان تفاقمت في فترات زمنية مختلفة، لكنها لا تصل إلى حد الانقسامية السياسية التي يدعو كل طرف من خلالها الى (دولة) او (كيان سياسي)، يستقل عن الآخر على نحو ما. ولعل ابرز آليات السيطرة على احتمالات الصراع هي:

- تتشكل النسبة الأكبر من العراقيين من المسلمين (حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1987)[1]، إذ عمل الاسلام على مر السنين على تلطيف الاختلافات الإثنية بين مجتمعات الشرق الاوسط[2]. إذ غالباً ما يتولى الدين وبامتياز اشباع حاجة المجتمع الى التماسك الاجتماعي حتى يصبح المجتمع قوياً معافىً ويقوم بوظائفه الأخرى، فضلاً عما يقوم به الدين من تعزيز فرص استقرار بنية الشخصية الانسانية في المواقف التي تواجه فيه المجتمعات الانسانية أزمات وتحديات، إذ يلعب الدين بمعانيه ومبادئه وقيمه دوراً اساسياً في تشكيل الوعي الجمعي للمجتمع، ويحدد رؤيته للعالم المحيط بدوائره المتتابعة[3].

1 - آخر تعدادين عامين للسكان 1987 و1997 تضمنا التركيب القومي للسكان، الذي لا يتغير عادة في المجتمعات المستقرة ديموغرافيا كالعراق، مع الإشارة إلى أن تعداد عام 2024 لم يتضمن سؤالا عن القومية.

2 - ايليا حريق، الثورة الإثنية والإندماج السياسي في الشرق الاوسط،

3 - على ليلة، الدين والحاجة الى التماسك الاجتماعي، مجلة عالم الفكر، العدد 3، 2012، ص43 - 45.

- إن النسبة الأكبر من العراقيين (عدا إقليم كردستان) هم من القومية العربية (حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1987)، إذ ان القومية تمثل لهم انتماءً وتاريخاً وأرضاً ولغةً ودیناً. ان أياً من الجماعات الإثنية في العراق لا يستطيع ان يهمل حقيقة ان اللغة العربية هي لغة التخاطب اليومي في الشارع والسوق والمؤسسات الحكومية وغيرها. انها لغة المصالح المتبادلة عند التواصل اليومي بين العراقيين، بل نجد في مناطق كثيرة من العراق تعدداً في اللغات المتداولة بين عربية وكردية وتركمانية وكلدانية وغيرها. إذ تجد، على سبيل المثال، المسيحيين والصابئة الى جانب العرب المسلمين في محافظات عراقية عدة مثل البصرة وكركوك ونينوى، وفي كردستان تجد عرباً وكلداناً وآشوريين. وفي الحبانية تعايش المسلمون والمسيحيون عقوداً طويلة من الزمن.

لقد كان موقع العراق ولم يزل على رأس الخليج مصدر قوة إضافية لهذا البلد، إذ يعد جزءاً رئيساً من أقصر الطرق البرية الرابطة بين الخليج ومن بعده المحيط الهندي شرقا، والأراضي السورية والتركية ومن بعدها البحر المتوسط، وأوروبا شمالا. وكان لهذا الموقع الجيو حيوي دور مهم في تقدم العراق عبر حضاراته العريقة التي قامت على أرضه: السومرية، والأكدية، والبابلية، والآشورية. ويعد طريق التنمية في الوقت الحاضر من أهم المشروعات التي تأخر العراق طويلا عن المضي فيها، إذ كان هذا البلد ولم يزل، وسيبقى حلقة الوصل الرئيسة، وبيضة القبان بين الشرق والغرب، لكن ذلك لا يتحقق من دون إرادة وطنية ترتقي به فوق النزعات الفردية والفئوية التي لا يستقيم أمر الارتقاء بوطن بحجم العراق تحت ظلها[1].

كان ينبغي على العراقيين جميعا، دولةً ومجتمعاً، مؤسسات حكوميةً ومدنيةً، تغيير نمط التفكير من الاختلاف فيما بينهم حول التاريخ، إلى التفكير بالمشتركات الكبيرة التي تسهم في رص الصفوف، وفي الدمج المجتمعي وسط ثقافة عصرية متمدنة تقوم على أساس الاعتزاز بالهوية الوطنية لبلد يضم أبناءه في وحدة ليست جغرافية فحسب، وإنما كذلك وحدة اقتصادية ونفسية وثقافية وطنية واحدة؛ تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة واحترام كافة المعتقدات، والشعائر، والطقوس التي يزخر بها هذا البلد لقطع الطريق على من يثير التناحر الطائفي أو العرقي.

إنَّ ميزتي التأريخ والجغرافية تعدان مصادر قوة كبيرة للعراق، إذ التاريخ يبدأ من سومر كما يؤكد عالم السومريات الكبير صاموئيل نوح كريمر في كتابه الذي يحمل نفس هذه (العبارة- الشهادة) عنوانا له، إذ سبق العراقيون العالم بأسره بابتكار الكتابة، ومن ثم بالتدوين، ومع التدوين انتقلت البشرية من مرحلة ما قبل التاريخ إلى مرحلة ما بعد التدوين، كما أن الأساطير والسفر العراقي الطويل ألهما الشعوب والأمم في شرق الكرة الأرضية وغربها في نسج بعض أهم الأساطير التي هي رائجة حتى اليوم. كما أن العراق كان مصدراً رئيساً ومهماً للديانات الشرقية الثلاث الكبرى التي يعتنقها اليوم أكثر من نصف البشرية. من هنا تبدو أهمية العراق التاريخية والجغرافية اللتين تعدان مصادر مهمة لإلهام العراقيين فكراً جديداً أساسه الاعتزاز بالهوية الوطنية.

1 - محمد السهر، تحديات بناء دولة المواطنة في العراق- نحو رؤية مغايرة للمستقبل، ورقة بحثية تم تقديمها ضمن الجلسات التشاورية –المرحلة الثالثة- حول تقرير التنمية البشرية الوطني (NHDR) التي عقدت في جامعة ذي قار يوم الأربعاء 14 شباط 2024.

لقد استندت الهوية العراقية في كل الازمان الى وحدة مكانية واضحة الخطوط رغم ما شهدته من تغيرات ارتكزت على ديمومة زمانية تاريخية [1]. وهي خلاصة التجربة الحضارية الطويلة التي جعلت العراق مميزاً فيما أعطى على امتداد عمره الطويل[2].

3.2 المجتمع العراقي: مشاهد الثابت والمتحول

لقد شهد تاريخ المجتمع العراقي الحديث، والمعاصر ومنذ تشكيل الدولة الحديثة فيه عام 1921، مراحل عديدة من التطور، بعضها اتسمت بالتقدم، وبعضها الآخر بالنكوص أو التعثر، ومشاهد متباينة من الثابت والمتحول، يمكن إجمالها بالآتي[3]:

- إرتفاع مجموع سكان البلد من 3 مليون نسمة تقريبا لحظة تأسيس الدولة عام 1921 إلى حوالي 22 مليون عام 1997 والى ما يزيد على 46 مليون عام 2024، بزيادة عددية مقدارها 43 مليون نسمة خلال مائة عام. وتتوقع المؤشرات الاحصائية أن نفوس البلد ستجتاز عتبة الخمسين مليوناً عند العام 2030، والثمانين مليون نسمة عند منتصف هذا القرن. وقد رافق هذا النمو السكاني المرتفع تحولاً جوهرياً، تنقَّل خلاله السكان بحراك كبير، منذ منتصف القرن الماضي ليتحول المجتمع فيه من مجتمع ريفي-بدوي إلى مجتمع حضري، تقلصت خلاله المساحات الزراعية بشكل كبير نتيجة عوامل مناخية وسياسية وإجتماعية. مع التحول الديموغرافي في العراق من أغلبية ريفية إلى أغلبية حضرية (شكل 2 - 1)، ظلت معدلات النمو السكاني مرتفعة وزادت على 3 % سنويا لعقود من الزمن. لكن هذه الزيادة في معدلات النمو بدأت بالتناقص حيث تُقدر حاليا بـ 2.7 % [4].

- تعرض العراق خلال المائة عام الماضية إلى صراع طويل، ومخاض عسير؛ الاقتتال الداخلي، ضرب حركات الاحتجاج، الانقلابات العسكرية، حرب الثمانية أعوام، حرب الخليج الثانية 1991، الاحتلال الأمريكي 2003. كما تعرض لسلسلة من الصراعات السياسية تخللتها حالات عنف وإرهاب. وفي إطار التحولات الاجتماعية، كان أحد العوامل البنيوية التي ساهمت في تشكيل ظهور العراق كدولة حديثة خلال النصف الأول من القرن العشرين هو التغيرات في ملكية الأراضي والإنتاج الزراعي[5]

1 - مركز دراسات الامة العراقية، موسوعة اللغات العراقية، خمسة آلاف عام من كلام النهرين، بغداد، 2009، ص22.

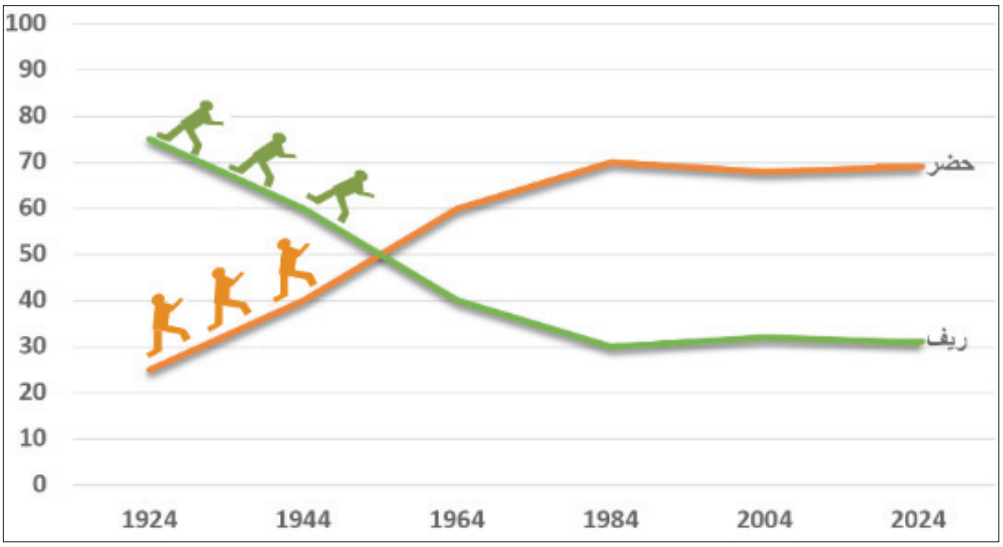
2 - محمد السهر، تحديات بناء دولة المواطنة- نحو رؤية مغايرة للمستقبل، مصدر سبق ذكره

3 - محمد السهر، مائة عام من المخاض العسير- قراءات سوسيو ثقافية في بناء الدولة والمجتمع في العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2023 - ص 199 - 202

4 - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 2024.

5 - Samira Haj, "The making of Iraq, 1900-1963: capital, power, and ideology". New York press, 1997

شكل 2 - 1: التحول الديموغرافي لسكان العراق على مدى قرن من الزمن



المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، المجموعة الإحصائية السنوية

- سجل العراق أول إنقلاب عسكري في الشرق الأوسط على يد بكر صدقي عام 1936، تبعته حركة رشيد عالي الكيلاني والضباط الأربعة عام 1941، ثم ثورة 14 تموز 1958، وحركة الشواف 1959، تبعتها حركة 8 شباط 1963، ثم انقلاب 17 و30 تموز 1968.

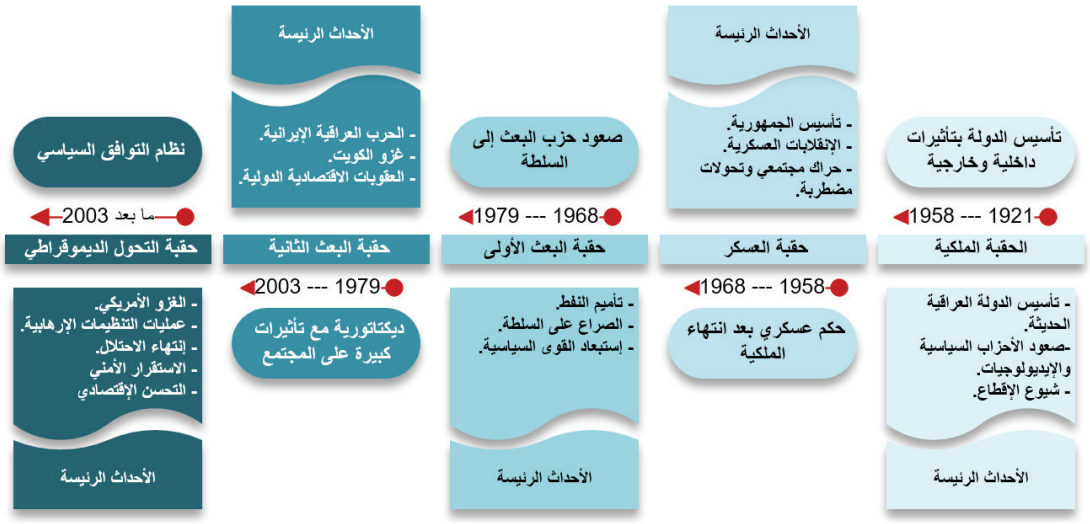
- شهد العراق ثلاث حروب مدمرة كبرى: مع إيران 1980 - 1988، وحرب غزو الكويت وتحريرها آب 1990- شباط 1991. ثم حرب احتلال العراق في نيسان 2003.

- مارست الدولة العنف ضد حركات الاحتجاج طوال المائة عام الماضية: حادثة الآثوريين عام 1933، احتجاجات الفرات الأوسط وسوق الشيوخ عام 1935، الحركة الكردية طوال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات، إنتفاضة آذار 1991 في الجنوب والشمال.

- واجهت الدولة حركات الاحتجاج والتظاهرات والاعتصامات بالعنف والقسوة، إذ ظل العنف في مواجهة الخصوم هو السمة البارزة في الحركات السياسية التي تستلم السلطة وهي تواجه الحركات المناوئة لها.

- ظل العراق يتأرجح بين نمو وركود، تقدم ونكوص، تخطيط وعشوائية، وعي وتخلف، وقد تمثل العامل المشترك والمؤثر في تبني مفردات الثقافة التقليدية في إدارة الدولة والمجتمع، وعدم القدرة على تقديم نماذج سياسية ذات أبعاد وطنية خالصة متحررة من ربقة الطائفة أو الدين أو القبيلة أو القومية، إذ ظلت الدولة والمجتمع على حد سواء أسيرين للفهم التقليدي للدولة والسلطة والمال والقوة والثقافة.

شكل 2 - 2:مخطط سلسلة الأنظمة السياسية في العراق



لقد انعكســت هذه المعطيات على مشــاهد الثبات والتحول في المجتمع والدولة في العراق بالشــكل الذي أحدث خللاً وعجزاً بنيوياً واضحاً لم تتمكن الدولة من معالجته؛ الأمر الذي أنتج وبشــكل متواصل ســيلاً من المشكلات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي يمكن إجمال أهم مظاهرها بالنقاط الآتية:

- إنَّ الدولــة الحديثة في العراق، والمجتمع على حد ســواء، عجزا كلاً من موقعه عن تأدية المهام المنوطة بهما طوال المائة عام الماضية، إذ لم تستطع الدولة أن تضم المجتمع في وحدة اندماج مجتمعي شاملة، ولم تســتطع كذلك الارتقاء به فوق الرواســب العتيقــة، وهو يعيش حاضره، ويخطط لمســتقبله؛ ينص مفهوم بنديكت أندرسون عن "المجتمعات" إفتراضيا على أن "القومية مفهوم حديث، لا ينبع من جوهر تاريخي، بل يرتكز على قيم ومؤسسات مشتركة تُسهم في بناء هوية شاملة لا إقصائية"[1]. في الوقت الذي تعثر فيه المجتمع ذاته في إنتاج دولة تســتطيع أن تقفز به خارج حركة الماضي، وتنأى به عن الصراعات ذات الجــذور والامتــدادات القديمة. فدولة العــراق المعاصرة لم تتمكن من التحــرر من ربقة الماضي، وظلت العقلية السياســية التي تقود البلد مشــدودة للماضي، تحركها رواســب التاريخ. انعكس هذا الأمر على شكل العلاقة بين الدولة التي تحتكر في الاساس عناصر القوة والمال والسلاح، وبين مواطنيها الذين ظلــت تنظر لهم رعايا من درجات متباينة تبعا للانتماء الدينــي، أو القومي، أو المذهبي، أو الطائفي، أو المناطقي، أو العشائري القبلي لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي.
- لــم تســتطع الســلطات التي توالت علــى قيادة العــراق، (والتي كان يزيــح بعضها الآخــر بالانقلابات

1 - Anderson, Benedict R. O'G. (1991). Imagined communities: reflections on the origin and spread of nationalism (Revised and extended. ed.). London: Verso. pp. 6

العسـكرية، والتي لبسـت مختلف العباءات: الليبرالية، والماركسية، والقبلية، والقومية)، ان تتخلص من سـطوة، وسـيطرة الثقافة التقليدية التي تجعل من السلطة منحةً للزعيم، أو عائلته، أو عشيرته، أو طائفته، أو حزبه على حساب المكونات الأخرى.

- لقـد وقعـت الدولة العراقيـة وعبر أطوار تطورها في شـراك الفخ الذي نصبته لها الثقافـة، إذ ظلت الثقافة حاضرة في أذهان قادة الدولة توجه سـلوكهم، وتحدد مسـيرتهم. ولم تتمكن السدارة[1]، ولا البيرية[2] من أن تنتصـر على العقال، والعمامة؛ وأن تغير فيما كانت تحمله تلافيف الدماغ من مفردات الثقافة التقليدية؛ لذا فقد احتلت القومية، والطائفة، والقبيلة موقعا أعلى من الوطن ذاته؛ إذ نجحت في البقاء، والاستمرار، في الوقت الذي تأرجح فيه الوطن.

- إن الاجتـرار المتخيل لأحداث ووقائع ماضية، تتناقلها الذاكرة الجمعية عبر عملية التنشـئة الاجتماعية-الثقافيـة، قد نجح فـي أن يلعب دوراً رئيسـاً ومهماً في عملية إعـادة إنتاج الثقافة لـدى كافة مكونات المجتمع العراقي طوال المائة عام الماضية. ولقد أثر ذلك في تفكير الدولة بالمجتمع، وفي فكرة المجتمع عن ذاته وعن الدولة ذاتها؛ لذا فقد ظلت تلك المكونات عاجزة عن كسـر قيود الماضي، ولم تتحرر من ربقـة الجماعة لكي تسـتطيع أن تلتقي في داخل المجال الاجتماعي الوطنـي؛ إذ ظل المواطن العراقي غالبا؛ الليبرالي، واليسـاري، والقومي، والإسـلامي على حدٍ سـواء وفياً لانتماءاته وولاءاته الفرعية على حساب الانتماء الوطني، حتى وهو يرفع شعارات التقدم، والوحدة، والحرية[3].

- ظلت الطبقة السياسـية التي كانت تصل إلى سـدة الحكم في العراق تستثمر سياسيا في الثقافة التقليدية من خلال تأسـيس قانون خاص بالعشـائر في العهد الملكي، والإصرار على مواجهة أية حركات تقدمية ليست على هوى النظام الذي ترعاه بريطانيا في العراق، فضلاً عن ان عملها الدؤوب في تكريس سيطرة الطبقـات الاجتماعية في البلد على مواقعها الذي كان يجعل 6 % من عموم المجتمع العراقي يسـتحوذ علـى ما مجموعه 94 % من أجود الترب الصالحة للزراعة. مع الاحتفاظ بالمواقع والمناصب التي يحوزها الأشخاص بناء على تراتبهم الطبقي، أو انتمائهم الطائفي، أو القومي. وما أن تم عبور مرحلة حكم قاسم 1958 - 1963 حتـى عـاد الإصرار على انتهـاج التمييز وفقا للثقافة التقليدية بيـن الناس وصولا إلى نهاية حقبة صدام حسين التي أوصلت البلد إلى حكم ملكي مستبد بلباس جمهوري هجين. وخلال السنوات العشـرين الماضية 2003 - 2024 صار أمر تقاسـم السلطة والادوار بين القائمين على الامر يصرح به القادة السياسـيون دون تردد اليوم، بحقـوق المكونات، وليس بحقوق المواطن العراقـي في دولة واحدة تحفظ حقوق الجميع، وتتبنّى سياسة العدل والمساواة بين شرائح، وطبقات، وفئات المجتمع كافة.

1 - السدارة: غطاء الرأس إبتكره ملك العراق "فيصل الأول".
2 - البيرية: هي غطاء الرأس العسكري.
3 - محمد السهر، مائة عام من المخاض العسير- مصدر سابق.

4.2 الهوية العراقية



لقد تشكلت الدولة الحديثة عام 1921 تحت وطأة الاحتلال البريطاني. عندها بدأت بوادر التحديث البطيء بالظهور في الحياة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية. إلا أن التفاوتات ظلت واضحة وكبيرة بين المدن الكبرى (بغداد، البصرة، نينوى) ومعظم المدن الأخرى، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. ونشطت الأحزاب والحركات السياسية الوطنية بمختلف توجهاتها، واتخذ بعضها مواقف متشددة تجاه الوجود البريطاني، مما أدى إلى إنتفاضات مدنية وإنقلابات عسكرية خلال فترة الاستعمار البريطاني.

ومع مرور الوقت أصبح هناك شعور موحد بالهوية العراقية ينغرس وينمو في نفوس العراقيين لاسيما بين الأجيال الجديدة التي كانت تتلقى مناهج دراسية جديدة، ويتجمعون في جامعة واحدة أو ثكنة عسكرية واحدة، كما أن لديهم علماً واحداً ونظاماً إدارياً واحداً يخضعون للقوانين والضوابط الصادرة منه، وعملة واحدة، وأوراقاً رسمية واحدة. لكن المشكلة الرئيسة ظلت تتمحور حول عدم قدرة الدولة على النهوض بالناس من الماضي إلى الحاضر والمستقبل، ومن إنتماءاتهم الفرعية الى الإنتماء الوطني الشامل، إذ ظلت الثقافة التقليدية تغذي مشاعر الناس في البلد حكاما ومحكومين، وتؤثر في سلوكهم وفي الفعل الذي يصدر منهم. إذ أن من كان يمتلك مقاليد السلطة ظل يميز بشكل أو بآخر الآخرين على أساس إنتماءاتهم الفرعية، الأمر الذي أسهم في تغذية النزعات والهويات الفرعية على حساب النزعة الوطنية، حتى صار ذلك أحد أهم أدوات السلطة للاستمرار في هيمنتها، من خلال التركيز على الهويات الفرعية وتنمية وإعادة تشكيل الوعي العام بشكل رجعي نحو الخلافات التأريخية القديمة، التي لا تتماشى مع تطور العصر. لقد ترسخت تغذية الاستثمار السياسي لمفردات الثقافة التقليدية، لاسيما ذلك الذي يتعلق بالخصام التأريخي، لأنه يعد أحد أهم عوامل جذب وحشد التأييد الشعبي للطبقات السياسية الحاكمة. إذ تقوم كافة الطبقات بتخويف جمهورها من الآخر وتذكيره بسفر الخلافات القديمة.

نشطت الأحزاب والحركات السياسية الوطنية بمختلف توجهاتها، واتخذ بعضها مواقف متشددة تجاه الوجود البريطاني، مما أدى إلى إنتفاضات مدنية وإنقلابات عسكرية خلال فترة الاستعمار البريطاني

لقد عكســت معطيــات التاريخ المعاصر للدولة العراقية الحديثة التي أسســت في عــام 1921، أنها واجهت اشــكالية معقدة تمثلــت بوجود ازمة هوية وطنية واضحــة، وافتقار هذه الدولة الفتية الناشــئة لمفهوم المواطنة وكيفية بلورته في مجتمع متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهذه اشــكالية واجهتها الحكومات المتعاقبة، فإشــكالية الهوية المشــتركة في العراق نابعة عــن مجموعة متغيرات مجتمعية وتاريخية وسياســية، فضلاً عن المتغيرات الخارجية المتمثلة بالأزمات السياســية والدولية التي دخل بهــا العراق لمدة تجاوزت ثلاثين عاماً، والتي اثرت بشكل كبير وسلبي على التركيبة النفسية لدى الفرد العراقي[1].

لقد عكســت كثير من الدراســات العراقية اســتقطاباً واضحاً بيــن من يدعي ان العراقييــن يفتقدون الى هوية جامعة، وبين من يدعون العكس من ذلك. وليس ثمة شــك ان الرأيين يتأثران بمجمل الاوضاع التي شــهدها العراق بعد الاحتلال عام 2003. أو ربما يستمد من طبيعة الصراع بين قادة الحركات السياسية، وتعثر مواقفهم في تقدير مشاعر عامة للناس وتلبية مطالبهم. إذ ان للهوية بنيتها التحتية، ذات الامتداد التاريخي المتجذر في الوعي واللاوعي الفردي والجمعي، ورموزها التعبيرية، التي تشــكل تصورات الناس المعبر عنها بتعبيرات معينة قد تتغير وفقاً للظروف المرحلية لكنها مع ذلك تتســم بصلابة الاستمرار عبر الزمن. وبهذا الإطار يذكر أمارتيا صن، ان هناك كثيراً من التصنيفات التي ننتمي اليها في الوقت نفسه يكون الانتماء لعضوية كل واحد من هذه الجماعات مهماً للغاية اعتماداً على سياق معين، وعندما تتنافس هذه الجماعات لجذب الانتباه ونيل الاولوية التفضيليــة فيما بينها على الفرد ان يقرر الاهمية النســبية التي يعلقهــا على كل هوية[2]. إذ ان لكل هوية مدرجاً يبدأ بالفرد وصولاً الى ما يعبر عن مجتمع أو وطن، وهذا المدرج يتألف من دوائر تعبيرية عن الذات، ســلوكية ورمزية تعتمد على عوامل تســتخدم فيها اللغة والرموز. وأن التركيز على بعد معين للهوية لا ينفي حقيقة ان لها مركــزاً متغيراً، بينما يتمحور مركزها في ظروف الأزمات والصراعات حول الانتماء الى هذه القبيلة أو الطائفة او تلك وبذلك فإنها (الهوية) لا تكون مجرد عرض للذات بل-أيضاً- آلية دفاعية عنها[3].

ولعل مكمن الخطورة يختفي خلف العامل الخارجي الذي يلعب دوراً مؤثراً في تغيير علاقة الجماعات الإثنية بالدولة مرة بإســم حقوق الانسان، وأخرى بإســم حق تقرير المصير، من ذلك مثلاً اعلان الامم المتحدة عام 1992 بشــأن حقوق الاشــخاص الذين ينتمــون إلى أقليات قوميــة أو عرقية او دينية أو لغويــة، وإطار الإتفاقية الإطارية لحرية الأقليات القومية عام 1995 وغيرها[4]. إذ على الرغم من التوجه الأخلاقي لهذا المسار، إلّا أنَّه يبرر مبدأ التدخل لحماية الاثنيات التي قد تســتهدف إحداث تغييرات انقســامية في البنى الاجتماعية والسياسية للدول. وبالإضافة إلى العامل الخارجي واجه العراق تحديات إقليمية مباشرة وغير مباشرة.

ان رموزاً معينة تبدو أشــد وضوحاً وتعبيراً عن تعددية عقلانية، ومنها تلك التي تدل على المشــاركة والتعاطف وكثير من الحوادث التي عكست عمق العلاقة بين العراقيين بمختلف إثنياتهم، على الرغم من إن البحث في الاختلافات احياناً يغطي على البحث في المشــتركات، إذ أظهرت دراســات ميدانية عن الهوية العراقية توفر

1 - ليث عبد الحســن الزبيدي، ومعتز إســماعيل الصبيحي، سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، (2019) العدد 48 – 49، ص: 10.

2 - ويل كيمليكا، أوديسيا التعددية الثقافية، ترجمة امام عبد الفتاح امام، الكويت، عالم المعرفة، العدد 377، 2011، ص18 - 19.

3 - احمد زايد، سايكولوجية العلاقات بين الجماعات، الكويت: عالم المعرفة، العدد 326، 2006، ص15 - 16.

4 -كيمليكاويل، مصدر سابق، ص34 - 35.

مستوىً عالٍ من الإحساس بالهوية العراقية لدى أفراد العينة التي تناولتها الدراسة، عندما عبروا باتفاق عال مع الفقرات الإيجابية المعززة للهوية، ورفض عال للفقرات السلبية المهددة لها[1].

يعكس جدول 2 - 1 إن للحالة العملية للمواطن أثرا واضحا في تحسين تصوراته حول المواطنة، فالعاملون في القطاع الحكومي أو الخاص يتميزون بشعور أفضل في إنتمائهم للوطن، إذ تصل نسب ذلك إلى 87 % في حين تتراجع النسبة للطلبة وللعاطلين، وغالبيتهم من الشباب، إلى ما دون 80 %. كما اظهرت دراسة ميدانية أخرى ان العراقيين يعتزون بهويتهم الوطنية بوصفها انتماءً يحقق تقديراً للذات بمعزل عن حالات الحرمان المدرك او المنفعل به[2].

جدول 2 - 1: التعاطي العالي للمواطن في شعوره بالمواطنة

التصنيف		إشاعة حب الانتماء للوطن	عدم التجاوز على الممتلكات العامة
البيئة	حضر	81.2	91.4
	ريف	81.7	81.9
الجنس	ذكور	80.3	88.5
	إناث	88.1	92.5
قطاع العمل	حكومي	86.7	94.1
	خاص	87.4	92.9
	طالب	79.7	87.8
	عاطل	72.6	80.3
	أخرى	76.4	86.5

المصدر: نتائج مسح إستطلاع الرأي، 2024

5.2 تعريف وممارسة المواطنة في العراق

- **المواطنة: المفهوم والممارسة**

ظلت الدولة العراقية وعبر مراحل تطورها متأثرةً بالسياقات الثقافية السائدة، إنعكست على توجيه سلوك قادة الدولة ورسم مساراتهم، وتحدد مسيرتهم. وفي ظل العولمة، وثورة الاتصالات لم تعد المشكلات التي يتعرض لها البلد غائبة عن وعي الناس الذين صاروا يطلعون على خفايا الأمور التي لم يكن لهم في السابق إمكانية التعرف عليها بسهولة، لذا فإن الشباب بصورة خاصة صاروا على اطلاع بكثير مما يجري من حولهم، إذ يرون ويلمسون ذلك بصورة واضحة[3].

1 - لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية، بغداد: المركز العلمي للمعلومات والدراسات، 2008، ص192 وما بعدها.

2 - فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق: هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية، المركز العلمي العراقي، 2010، ص347.

3 - محمد السهر، فشل العراق المعاصر في الدمج الاجتماعي وبناء دولة المواطنة- قراءة سوسيو ثقافية في حالة إقليم كوردستان، فصل في كتاب مشترك لوقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب جامعة صلاح الدين، الانتماء وإشكالية المواطنة في إقليم كوردستان- العراق، أربيل، 2023، ص 513

يلعب النسق الثقافي الذي هو أحد أنساق البناء الاجتماعي العراقي، الدور الأبرز، والأكثر أهمية في عدم اكتمال نمو كيان الدولة، وتطورها في العراق؛ وذلك من خلال التأثير المباشر، وغير المباشر في بقية الأنساق الأخرى. إن الثقافة باعتبارها مجموعة معقدة ومركبة من العادات، والتقاليد، والأفكار، والقيم، والمعتقدات، والأعراف، والذاكرة الشعبية، والمخيال الشعبي، والفلكلور، هي التي أسهمت ولا زالت تسهم في تصور فكرة الدولة في العراق.

المصدر: علي كيالي، إعادة تصور الدولة: العراق كدراسة حالة. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2020.

لكــن هــل يمكن لبلد مثل العراق؛ عانــى خلال مائة عام كاملة من الاخفاقات المتكــررة، أن ينجح في لملمة أجزائه ضمن (وحدة وطنية نفســية – اجتماعية – اقتصادية- ثقافية واحدة)؟ هل يمكنه أن ينجح إذا ما تم منحه الفرصة من جديد؟ وإذا أردنا له أن ينجح في ذلك حقا، فما هي الســبل الناجعة الكفيلة بذلك؟ ما هي أســباب الفشــل الرئيسة التي تلاحق الطبقة السياسية العراقية طوال العشرين عاماً الماضية في التنمية، وقراءة المستقبل، والتنبؤ بالتحــولات الاجتماعية؟ وكيف يمكن لقيادات البلد مواجهة التحديات الاجتماعية- الاقتصادية الكبرى في ظل مظاهر الفســاد المالي والإداري المستشــري في قطاعات واســعة من الدولة، وتحديات البيئة والمناخ، والأمن، والصراعات الإقليمية؟ إن كل ما ســبق من تســاؤلات يعكس الحاجة إلى نمــوذج جديد يُعزز الوحدة الوطنية للعراقيين بالإســتفادة مــن تجارب المجتمعات التي تعرضت لصراعات دمويــة ثم انتصرت على ذاتها، وتصالحت مع نفسها، وقررت الاستمرار بالعيش المشترك بعد أن أدركت أن هذا التشارك بالعيش يحفظ للجميع حقوقهم، ويؤمن لأجيالهم القادمة مســتقبلاً أفضل، بعد التخلص من ويلات الماضي، والأســباب التي كانت تنتجه تلك التجارب التي كان من أهمها تجارب جنوب أفريقيا، ورواندا، وبعض دول جنوبي شــرق آســيا. ومن خلال قراءاتنا هذه؛ هل يمكن لنا أن نحذو حذوها، وأن نقيم كياناً حقيقياً جامعاً يشعر الجميع في ظله بالمواطنة الحقة، والحرية، والكرامة الإنسانية، والأمن والاستقرار، والرفاهية؟ إن قراءة الأسئلة الواردة في أعلاه بموضوعية، والإجابة عليها بشــجاعة، هي التي تســاعدنا في وضع خارطة طريق جديدة يمكننا من خلالها أن نفهم تفكير وآمــال وطموحــات الأجيال الجديدة التي تختلف قطعاً عن تفكيرنا، كمــا كان تفكيرنا يختلف إلى حد ما عن تفكير الأجيال التي سبقتنا، إذ التغيير سنّة الحياة، وهو أحد أهم الشروط الموضوعية للمجتمعات الحية[1].

• المواطنة كمفهوم سوسيوسياسي

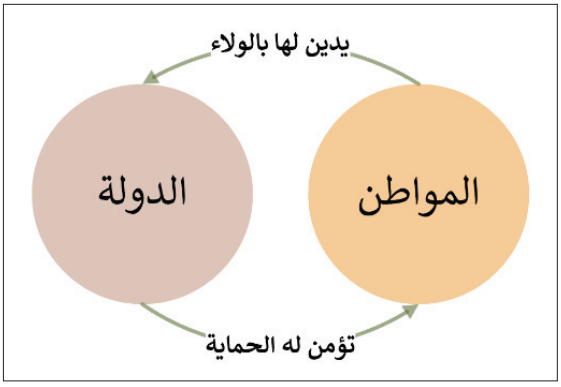
ورد في معجم المصطلحات السياســية والدولية، أن المواطنة هي: صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم من خلال العقد الإجتماعي بتأدية الواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن[2]. وفي قاموس علم الاجتماع تعرف المواطنة: «بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه

1 -المصدر السابق نفسه، ص514.

2 - د. بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط. (2)، دار الكتاب المصري، القاهرة (2004)، ص: 26.

العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة. أما من المنظور النفسي، فإن المواطنة تمثل الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية المنتخبة التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية والحماية من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والوطن»[1].

شكل 2 - 3: المفهوم التقليدي للمواطنة



عُرّفت المواطنة في الموسوعة البريطانية بأنها علاقة بين الفرد والدولة يدين بموجبها الفرد بالولاء لتلك الدولة مقابل قيام الدولة بتأمين الحماية له، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق تنص عليها القوانين"[2]. ومما لا شك فيه ان البيئة السياسية في العراق التي ولدت بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، وطبيعة الخطاب السياسي والديني الذي تم تبنيه في هذه المرحلة، لعبت دوراً لا يمكن تجاهله في تكريس ثقافة التطرف والطائفية أحياناً، واستغلال كل طرف من الأطراف المختلفة والمتعارضة الفرص السانحة للحصول على أكبر قدر من المكاسب والمصالح السياسية والاجتماعية، والدفع باتجاه تعزيز الولاءات الفرعية الطائفية والدينية والقومية الضيقة على حساب الولاء الوطني الجامع الشامل. ومما فاقم من خطورة هذه المرحلة أنها أنتجت سلوكيات وممارسات لم يألفها المجتمع العراقي من قبل، غلب عليها طابع الصراع والتطرف، ومن هذا المنطلق تبقى الحاجة الى سبر أغوار هذه القضية لتعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي، واستمرار ديمومتهما لبناء نظام ديمقراطي في المجتمع العراقي، إذ تطرح هذه المشكلة العديد من التساؤلات، منها: ماهي ثقافة المواطنة؟ وماهي العلاقة المتبادلة بين الوطن والمواطن؟ ما واقعها؟ وما مستقبلها؟ ومن المسؤول عن تعزيزها وتنميتها؟

تعد المواطنة أحد المصطلحات الحديثة نسبيًا في عالم السياسة، على الرغم من وجود إرهاصات لها منذ أيام الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون وأرسطو عندما تحدّثا عن المواطن في أثينا، وقد بدأ التنظير لها منذ منتصف القرن الماضي تقريبا، كما أنها أصبحت إحدى الكلمات المفتاحية للعلوم السياسية والتاريخ في العقد الأخير من القرن ذاته.

1 - Marshal, Gordon, The Concise Dictionary of Sociology, Edt., Oxford University Press, Oxford,1995 P: 54.

2 - Encyclopedia Britannica Inc. The New Encyclopedia, I Britannica, vo,3, 2002., P:33.

لقد ظل مفهوم المواطنة مفهوما بدائيا حتى عصر التنوير، حين قام رموز عصر التنوير من أمثال هوبز ولوك وروسو ومونتسكيو وغيرهم من الفلاسفة بطرح مفهوم آخر للمواطنة يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون الذي يتساوى أمامه الجميع. ومن أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من جانب الدولة، فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين، وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، وحرية الاعتقاد والتدين.

المصدر: حسن العطار، "المواطنة – المفهوم والمراسة"
موقع الامام الشيرازي www.iamsherazi.com. . تم الوصول إليه في 6 أبريل 2023.

تعد المواطنة المفهوم الأشمل والأكثر تحديدا في وصف علاقة المواطن بالدولة، بما تمليه من واجبات وتمنحه من حقوق. بما في ذلك الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، إذ ينبغي على الدولة العمل على حماية المواطن من عنف الأفراد والمجتمع والحكومة، وتمكينه في التعليم والصحة والدخل الذي يؤمن له حرية العيش وتحسين جودة الحياة. وهي بأبعادها المختلفة، تخرج من كونها مجرد علاقة قانونية بين الفرد والدولة، تسبغ بمقتضاها الدولة جنسيتها على عدد من الأفراد، إلى كونها ارتباطا وثيقا بمشاركة المواطن في الحياة العامة بما ترتبه له من حقوق، وما تفرضه عليه من واجبات، فالمشاركة هي أحد أشكال تعليم المواطنة، وتسهم في تحمله مسؤولية صنع القرار وزيادة ولائه وارتباطه بهويته الوطنية، أي إنها ستتحول من خلال هذه المسؤولية إلى ارتباط بحب الوطن والولاء لرموزه وتراثه ولغته[1].

لقد شهد تاريخ العراق المعاصر سيادة نماذج من المواطنة تقوم على تخيل عقد اجتماعي بين المواطن من جهة والدولة من جهة ثانية، وعلى نحو يتم فيه انتخاب هوية سياسية محددة حددت طبيعة المواطنة وطابعها الأحادي أو التعددي. فقد كان نموذج المواطنة الأحادية هو السائد ضمن نموذج بناء الدولة/الأمة وفق مضمون قومي عربي خلال الحقبة من 1921 - 2003، حيث يتم انتخاب هوية قومية للدولة ويتطابق معها الأفراد مُنتِجَةً مواطنةً ذات بعد واحد. ثم تم بلورة نموذج جديد، بعد التغيير في عام 2003 وتأسيس نظام ديمقراطي تعددي يقوم على عقد اجتماعي جديد وتخيل سياسي جديد للهوية العراقية بوصفها هوية تعددية تقوم على المكوناتية. وأسبغ الدستور في النمط الأخير مروحة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي: الدينية والأثنية واللغوية. تضمن الدستور مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعكس هذا التنوع. إلا أن العراق واجه أحداثًا وتحدياتٍ جسيمة خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك العمليات الإرهابية، واحتلال التنظيمات الإرهابية لمناطق من الأراضي العراقية، وما تبع ذلك من مظاهر مسلحة.

1 - حنان كمال، المواطنة والإصلاح السياسي (الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 2008)، ص27 - 29.

يحفزنا تحليل كلا النمطين: نمط المواطنة الأحادية ونمط المواطنة المكوناتية للتفكير في نمط ثالث يكرس مخرجات التحول الى الديمقراطية في تحقيق توازن بين حماية تعددية المجتمع من جهة و(إنجاز المواطنة) بوصفها برنامجا دوليا فشلت في تحقيقه الأنظمة السياسية المتعاقبة.

شكل 2 - 4: مدى إتفاق المواطنين إزاء معايير المواطنة بمفهومها التقليدي



فإذا كانت المواطنة التي إتسمت أحيانا بالأحادية (1921 - 2003) تطرح في سياق التحولات السياسية التي مر بها العراق في حقب مختلفة ملكية وجمهورية، والمواطنة المكوناتية (2003 - 2024) كما طرحت في سياق التحول الى الديمقراطية، فإن السعي لمنح حقوق متساوية لجميع المواطنين على قاعدة احترام التنوع تتطلب تحقيق توازن حقيقي. فالمواطنة تقوم على إحترام التنوع الديني والاثني واللغوي، أو ما يعرف بالمواطنة متعددة الثقافات Intercultural Citizenship عبر إشاعة احترام قيم التنوع والتعايش والاختلاف بين الجماعات على قاعدة المساواة بين حاملي الحقوق الأساسية بوصفهم مواطنين أفراداً[1]. وبما أن الدولة العراقية تضم جماعات دينية وأثنية مختلفة ضمن إطار حدودها السياسية[2]، فإنه في ظل التعدد الاثني وتحدياته، يلزم على الدولة حماية وضمان نمط مواطنة مناسب يحمي هذا التنوع بوصفه «ثروة» دائمة للبلاد، وإدارته على نحو لا يهدد «الوحدة الوطنية» بل يكون عامل تماسك ضمن شعار «الوحدة في التنوع»[3].

وكلا التصورين للتنوع: بوصفه مصدر ثروة أولاً وعامل وحدة وطنية ثانياً، يمثلان جوهر المواطنة الحاضنة للتنوع، وعلى نحو يتطلب بناء مؤسسات سياسية واجتماعية تستطيع من خلالها مختلف الجماعات الأثنية

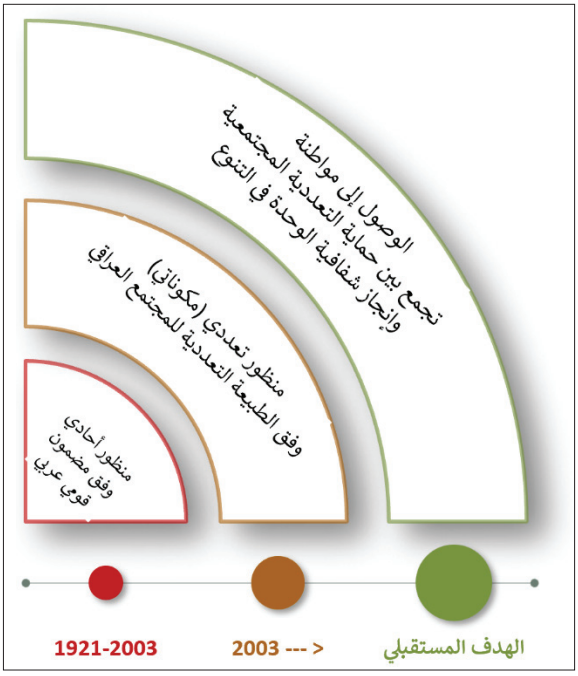
1 - Nayla Tabbara, Arab Toolkit for Education on Intercultural Citizenship, (Beirut: Aduan Foundation, ,2014),p34.

2 - يمكن الإطلاع على خريطة شاملة للتعددية الدينية والإثنية واللغوية في العراق في المصدر التالي: سعد سلوم، موسوعة حقوق الأقليات (خمس مجلدات)، (بغداد: مؤسسة مسارات، 2017).

3 - سعد سلوم، اقتصاد التنوع المجتمعي -نحو نظرية لإدارة التنوع الخلاق في العراق، مركز رواق بغداد، 2024)

من حل خلافاتها بوسائل ديمقراطية من دون إلغاء الآخر[1].

يضمن مثال المواطنة متعددة الثقافات (المواطنة التعددية) قيم المساواة والشراكة من منطلق احترام التنوع، وعدّه مصدر ثروة لا ينضب، أو «مصدر غنى جماعي مشترك، فيصبح المواطن الآخر باختلافه الثقافي جزءاً من عملية بناء الذات الفردية والمجتمعية، بدلا من أن يكون منافسا على المكتسبات، أو مجرد متساوٍ معه في الحقوق والواجبات. وبهذا يصبح التنوع مرتبطا بعملية التفاعل أكثر من ارتباطه بالمسافة التي تفصل بين الجماعات. فحاجة كل طائفة إلى الأخريات تتعدى كونها شاهدة على تمايزها عنها، إلى كونها تشكل مسارا وتلاقيا بشأن مضمون مشترك»[2]. فالمواطنة التي تحتوي قيم التنوع والاختلاف تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي بين جميع مكونات المجتمع، والذي لا يمكن أن يقوم إلا في ظل نموذج يعزز التعايش بين جميع المكونات، قائم على أسس الحوار واحترام الآخر من دون فرض نمط ثقافي مهيمن[3].



شكل 2 - 5: الإنتقالات التأريخية لمفهوم المواطنة في العراق

- **المواطنة والديموقراطية**

المواطنة إطار يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأكثرية والأقلية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة، والمواطنة هي المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الصبغات الدينية، أو المذهبية أو القبلية أو العرقية أو الجنسية. فكل مواطن له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات، والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن، ولا تحدث تغييراً في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزييفا

1 - Michel Byram, Intercultural Citizenship from an International Perspective, Journal of the NUS teaching academy, vol (1) UK, 2011, p16.

2 - فادي ضو (إشراف)، مواطنون من أجل الوحدة والسلام – دليل المواطنة الحاضنة للتنوع في لبنان، بيروت، 2014، ص37.

3 - Nayla Tabbara, New Perspectives for Euro Med education: Cross-Cultural Education Intercultural Citizenship, available on the link http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/qm22/4Quaderns_NewPerspectivesEducation_NTabbara.pdf.

للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، حيث توفر البيئة الصحية والخصبة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن، وهي التعبير الطبيعي عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن. المساواة المدنية هي المبدأ الذي يوجب معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة من حيث دعوتهم إلى القيام بالواجبات الملقاة على عواتقهم، ومن حيث تمتعهم بالحقوق المعترف لهم بها في القانون، دونما تفريق بينهم بحسب نسبهم وحسبهم أو ثروتهم أو طبقتهم. وأما المساواة السياسية فهي المبدأ الذي يعترف لجميع الأفراد بحق الاشتراك في الحكم، وبحق تسلم الوظائف العامة بما فيها رئاسة الدولة، وفق الشروط التي يحددها القانون، والتي يفترض أن تكون خاضعة لمبدأ المنافسة أو الانتخاب الحر، دونما تمييز بينهم حسب طبقاتهم، أو انتمائهم الإثني، أو الديني أو المذهبي، حيث يكونون متساوين أمام القانون لا يختلفون إلا من حيث كفاءتهم واستحقاقهم أو جدارتهم. فإذا نصّ القانون على خلاف ذلك وجب على المواطنين مقاومته.

كما ان المواطنة والديمقراطية مفهومان لا يمكن الفصل بينهما. فالمواطنة تعمل على تقوية الديمقراطية الاجتماعية التي تسمح للمواطنين بالإندماج في الشأن العام، واستمتاعهم بجميع الحقوق والحريات من دون تمييز. أما الديمقراطية السياسية فتضمن مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون السياسية لبلدهم، وتقلد المناصب الوزارية، وعضوية البرلمان، وغيرها من مؤسسات الدولة. ويعتقد بعض المفكرين أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة والديمقراطية في أي بلد من دون اعتماد العلمانية كنمط سياسي للحكم. وبما أن قضية المواطنة تمثل محورا رئيسًا في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع، ومدى وعي المواطنين وحرصهم على التمسك بهذه الحقوق وأداء الواجبات. كما أنّه لا يمكن الاعتماد على مبادئ عامة محددة لتحديد معنى المواطنة بشكل دقيق، فهو مفهوم تاريخي شامل يختلف من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى مكان، ويتأثر بالنضج السياسي والرُقي الحضاري للدولة.

- **المواطنة والتنمية البشرية**

تتشابك مفاهيم التنمية البشرية والمواطنة والعقد الإجتماعي بشكل وثيق، وتشكل ركائز أساسية لبناء المجتمعات الآمنة المزدهرة العادلة. إذ طالما تركز التنمية البشرية على توسيع خيارات الناس وقدراتهم، ليعيشوا حياة كريمة ذات معنى، وهذه الخيارات تشمل التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة اللائقة وتحقيق الرفاهية، وضمان الحريات والحقوق. كما تمثل المواطنة العلاقة القانونية الإجتماعية بين الفرد والدولة، وتتضمن حقوقاً وواجباتٍ متبادلةً. إذ أن المواطنة الفاعلة تتجاوز مجرد الإنتماء القانوني لتشمل المشاركة والمسؤولية والإندماج الإجتماعي والشعور بالإنتماء. في الوقت الذي يصف العقد الإجتماعي العلاقة بوجود إتفاق ضمني وصريح بين الأفراد والدولة يتمُ بموجبه تنازل الأفراد عن بعض حرياتهم الطبيعية للسلطة الحاكمة مقابل حماية حقوقهم وتوفير الأمن والنظام، وهذا العقد يرتكز على الشرعية، والحقوق والواجبات، والعدالة الإجتماعية.

فـي إطار مـا تقدم، يمكن القول إن هـذه المفاهيم ترتبط مع بعضهـا بعلاقة تبادلية وتكامليـة. إذ أن التنمية البشـرية، كأسـاس للمواطنة الفاعلة، تتحقق عندما يتمتع الأفراد بفرص جيدة في التعلم والصحة ومسـتوى المعيشـة، وبذلك يصبحون أكثر قدرة على المشـاركة الفعالة في الحياة العامة وإدراك مسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم. وكل ذلك يسـتند إلى عقد إجتماعي يُحدد هذه العلاقات بنمطٍ جديد يضمن العدالة والمسؤولية المتبادلة بين الدولة والمواطنين.

• مقومات المواطنة

هناك مجموعة من المقومات الأساسيّة والمشتركة للمواطنة، منها:

أولا - المسـاواة وتكافـؤ الفرص: يجب التسـاوي بين جميع أفراد المجتمع في الحقـوق والواجبات، وإتاحة جميـع الفرص أمامهـم باختلاف عقائدهم الدينيـة، ومعتقداتهم الفكريّة، وانتماءاتهم السياسـية، إذ يُمكن تحقيق ذلك بوجود ضمانات قانونية وقضاء عادل ونزيه ينصف كل من تتعرض حقوقه للانتهاك.

ثانيا - المشـاركة في الحياة العامة: ينبغي فتح المجال للمواطنين للمشـاركة في جميع المجالات السياسيّة، والاجتماعيـة، والثقافيـة، والاقتصادية، بدءاً مـن حق الطفل في التربيـة والتعليم، مروراً بحرية الأشـخاص الفكريّة، وحقّهم بالاسـتفادة من الخدمات العامّة، ومشاركتهم بالأنشـطة الثقافية المختلفة، وانتهاءً بحقّهم في الانخراط بحريةٍ في الأحزاب السياسـية، وتولي المناصب العليا، والمشاركة في صنع القرار[1]. فالمشاركة، وممارسـة السلطة من أسـس المواطنة، ويجب أن تتم المشاركة عبر مؤسسات الدولة السياسية الرسمية ينضم إليها الراغبون من المواطنين طواعية، وقيام الدولة ذاتها على قوانين واضحة لا تترك مجالاً للبس، وهذا ما يمكن أن يتعزز بوجود قضاء مستقل، ومراقبة دستورية القوانين، إذ أضحت فكرة المواطنة مبنية على المشاركة، ولابد من إيجاد وسائل لنقل مصالح ورغبات المواطنين إلى القادة.

أركان المواطنة

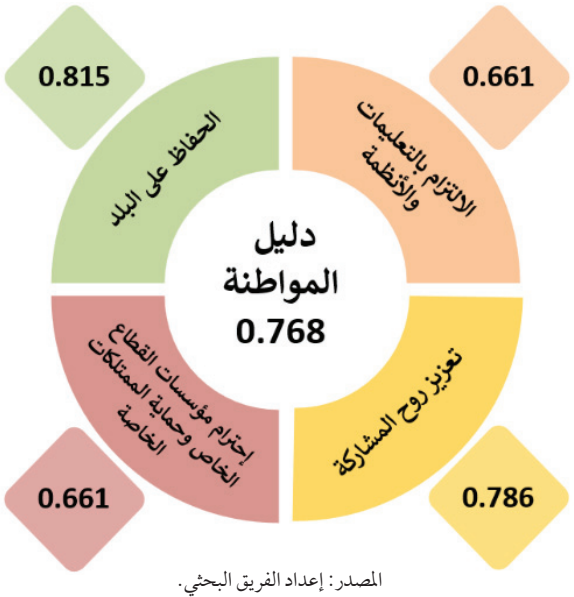
تُعد الأركان الآتية أساسية في مفهوم المواطنة وهي؛ الحرية، لا سيما حرية التعبير والحق في التنظيم والحق في الإعتقاد والحق في ممارسة الحريات الخاصة مع إحترام حريات الآخرين. والمساواة وهي قاعدة أساسية للتنمية، سواء في الكرامة الإنسانية أو المساواة بين الجنسين بما يضمن الفرص المتساوية. والعدالة (لا سيما العدالة الإجتماعية)، وإن بحدها الأدنى، فلا مواطنة متكافئة وسليمة دون عدالة إجتماعية. والشراكة والمشاركة، إذ أن الجميع شركاء على ذات الدرجة في الوطن لهم ذات الحقوق وعليهم ذات الواجبات، مثلما ينبغي أن يكونوا مشاركين باتخاذ القرار. إن صيغة المواطنة بأركانها الأربعة ستكون أساسا صلدا لتحقيق مواطنة حيوية ذات علاقة عضوية بالتطور الذي سيحصل في مجال التنمية البشرية، كما إنها ستكون الأرضية التي يقوم عليها العقد الإجتماعي الجديد.

د. عبد الحسين شعبان / مستشار قانوني

1 - Encyclopedia Britannica Inc The New Encyclopedia, I Britannica, vol 3.2002, p 332.

ثالثا - الحرية، فحق المواطنة لا يتحقق بالقوانين وحدها، لكن لابد أن يرتكز على الممارسات أيضاً، وعلى المساواة الكاملة بين جميع العراقيين فضلاً عن حكم القانون المطلق بينهم. فحق المواطنة هو الرابط بين الدولة والمجتمع، وغياب حق المواطنة يجعل من الدولة سلطة فوقية معزولة عن مجتمعها.

رابعا - قبول الآخر ونشر ثقافة التعددية الذي يمهد لإيجاد قنوات التفاهم المشترك والإستماع للآخر وفهم تطلعاتهم ومشكلاتهم، فيما تكون التعددية مكملة للمجتمع من خلال الإستفادة من التنوع الفكري والثقافي، بما يساعد على تقليل التمييز والتعصب وقبول التنوع.



شكل 2 - 6: قيم أبعاد دليل المواطنة

المصدر: إعداد الفريق البحثي.

يظهر الشكل (2 - 6) قيم أبعاد دليل المواطنة الأربعة التي توصل إليها هذا التقرير (الملحق الإحصائي – جدول 11) والتي يستنتج منها إن بُعد الحفاظ على البلد كان الأهم في إدراك الجوانب الأساسية للمواطنة بقيمة 0.815، يليه بُعد تعزيز روح المشاركة بقيمة 0.786، وهي دلائل على التوجهات نحو صياغة عقد إجتماعي جديد.

- ضمانات المواطنة

تعدّ المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات. لذلك فهي تتطلب الاتي:

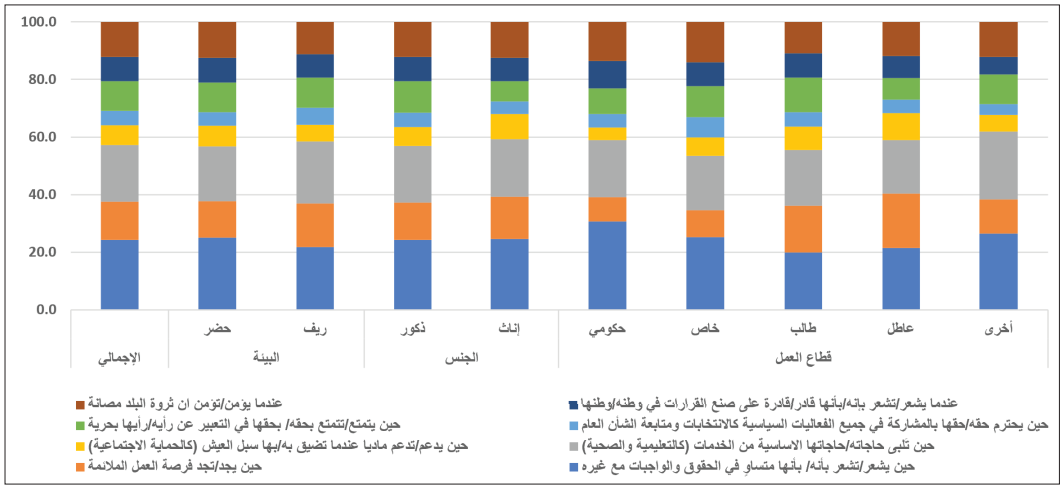
أولاً: متانة النسيج الوطني والتسليم بمفهوم المواطنة، ذلك المفهوم الذي تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته، فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة.

ثانياً: ضمان المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه.

ثالثاً: الإعتراف بالتنوع والتعدد العقائدي والعرقي والجنسي واللغوي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي والاتجاه الأيديولوجي[1].

وفي إستطلاع للراي بشأن أهم ثلاثة خيارات تجعل المواطن العراقي يشعر بالانتماء لوطنه، أجاب 24.2 % من اجمالي المستطلعين انه يشعر بالانتماء عندما يشعر بانه متساو في الحقوق والواجبات مع غيره، بينما اجاب بنسبة 13.3 % من المواطنين العراقيين انه يشعر بالانتماء عندما يجد فرصة العمل الملائمة، وأجاب ما نسبته 19.7 % بانه يشعر بالانتماء حين تلبى حاجاته الأساسية من الخدمات (كالتعليمية والصحية)، كما أجاب ما نسبته 6.9 % بشعوره بالانتماء حين يدعم مادياً عندما تضيق به سبل العيش (كالحماية الاجتماعية)، فيما اجاب ما نسبته 5 % انه يشعر بالانتماء حين يحترم حقه بالمشاركة في جميع الفعاليات السياسية كالانتخابات ومتابعة الشأن العام. أما ما نسبته 10.3 % فقد بينوا انهم يشعرون بالانتماء حينما يتمتعون بحقهم في التعبير عن آرائهم بحرية. وأوضح ما نسبته 8.4 % بالشعور بالانتماء الى وطنهم عندما يشعرون بانه قادر على صنع القرارات في وطنه، وأخيراً فقد ابدى ما نسبته 12.3 % إنهم يشعرون بالانتماء عندما يؤمنون بان ثروة البلاد مصانة. يلاحظ من الشكل (2 - 7) تشابه نمط الخيارات الرئيسة التي تجعل المواطن العراقي يشعر بالإنتماء لوطنه في التصنيفات المختلفة (حضر – ريف، الجنس، مكان العمل). إذ يأتي خيار الشعور بأنه قادر على صنع القرارات في وطنه في المرتبة الأولى من أهميته النسبية، وهذا الخيار كان أكثر وضوحاً عند العاملين في القطاع الحكومي بلحاظ صلته الوظيفية بها.

شكل 2 - 7: الخيارات الرئيسة التي تجعل المواطن العراقي يشعر بالانتماء لوطنه



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019.

1 - نهلة محمد مصطفى، جندية مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في المانيا ومصر، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، الدراسات العليا والابحاث، 2020، ص419 - 541.

6.2 الدولة وثقافة المواطنة

لثقافة المواطنة دور كبير في تطور المجتمعات من خلال توعية الأفراد، والتعرف على حقوقهم وواجباتهم في المجتمع، فضلاً عن دورها في استقرار الدولة، والتي تستند إلى أسس أهمها:

- إن نوعية المواطنة في أي دولة تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري.
- يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى.
- أن تنظر الحكومة إلى المواطنة على أنها دعائم حياة المجتمع وأن تسعى برامجها الى جمع الفقير والغني كشركاء في تجديد المجتمع.

لذا تعد المواطنة من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة الحديثة والمواطنون فيها، فإما بناء مواطن فاعل ومسؤول وواع لمسؤولياته وحقوقه، وإما الغرق في أشكال مختلفة من التشتت والفساد، والولاءات الضيقة التي باتت تحتل الأولوية أحياناً على حساب المواطنة والانتماء والهوية. فالدولة الحديثة ليست مجرد مؤسسات للحكم، بل هي مشروع مجتمعي متكامل وظاهرة للتعاون والتفاعل الوثيق بين مواطنين واعين وناشطين، فهم مصدر السلطة. وهنا يشكل المواطنون بمختلف مكوناتهم وشرائحهم وفئاتهم المقصودة والمعنية والمعول عليها، الأساس في الحفاظ على القيم المجتمعية والإحساس بهويته والاعتزاز بها والتضحية من أجلها، مع الانفتاح في الوقت نفسه على الثقافات الأخرى والتفاعل معها في جو من الانسجام والموضوعية، وإعادة التوازن بين ما هو محلي وما هو كوني للتخفيف من غلو قيم العولمة وما صاحبها من تحولات وانهيار للحدود بين الثقافات المحلية والعالمية، وما صاحب ذلك من آثار سلبية أحيانا. فالمواطن العراقي مثلا مطالب بالمحافظة على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية بشكل يضمن الانتماء الذاتي والحضاري للمواطن دون تصادم مع الأفكار الرائجة في محيطه.

وفي هذا السياق يمكن تعريف ثقافة المواطنة: بأنها شكل من أشكال الإنتاج الثقافي أو الوعي المعرفي أو التربية والتعليم بالقضايا الوطنية ومعرفة حقوقنا وواجباتنا تجاه المجتمع، وينبغي من خلالها أن نفهم المواطنة بوصفها عملية إيديولوجية نعاين من خلالها أنفسنا وكذلك علاقتنا بالآخرين وبالعالم، في نظام معقد من المصالح والعلاقات، وغالبا ما يكون متضاربا من أجل التفاعل الإيجابي والإندماج المجتمعي.[1] فالمواطنة هي الإبداع الإنساني الدستوري الذي يضمن لجميع المكونات المشاركة في إدارة الشأن العام لضمان الوحدة والاستقرار وتأسيس الأوضاع القانونية والسياسية على مبدأ المواطنة ومقتضياتها الدستورية والسياسية .[2] فالتعدد لا يمكن أن يدار في الإطار الوطني إلا بمواطنة إيجابية تضمن للجميع حقوقهم، وتفسح المجال أمامهم للالتزام بواجباتهم والقيام بمسؤولياتهم وإرساء مبدأ المواطنة في نظام العلاقة بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة. كما إننا اليوم لا يمكننا ان نلتزم بمقتضيات انتمائنا الوطني إلا ببناء أوطاننا على أسس الحرية والعدالة والمساواة، وبوابتنا لذلك هي المواطنة بكل حقائقها ومضامينها الدستورية والسياسية والحقوقية.

1 - طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية: اتجاهات عالمية وعربية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 10.
2 - محمد محفوظ، الحرية والصالح في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2005، ص1

يهتــم البعــد الثقافي بما يوفره الوطن من إحســاس بالانتماء إلــى جماعة تمثل الهوية، وتتجســد هذه الهوية المشتركة فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعيــاد والحفلات، كما أنها تتجســد في الرموز المشــتركة لما يمثل الهوية الوطنيــة، أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد[1]. ويشهد البعد الثقافي بدوره تغييرات عميقة بسبب التحولات السوسيولوجية والديموغرافية التي يعرفها المجتمع.

والملاحظ هو أن ما تشــهده الحياة الثقافية في دول معينة يشــير إلى تراجع التوجهات التي تســعى إلى فرض مقترحات شــمولية وأحاديــة للهوية، وإلى محاربة فكــرة التعددية الثقافية بعدّها خطراً علــى وحدة الوطن أو الأمــة. مع ما تثيره هذه التقلبات من صراعات حول مفهوم ومحتوى الوطنية والوطن والمواطنة، وما تتطلبه هذه الصراعات من تطوير أدوات التدبير الســلمي للتعددية، فإن التوجه الحالي يعد أكثر انســجاماً مع فكرة حقوق الإنسان التي تتعايش في إطارها هويات ثقافية متعددة.

فــإذا كانت فكــرة المواطنة تتعزز من خلال الدولة، فإنها تغتني وتتعمــق بوجود منظمات غير حكومية حيوية وناشــطة، بحيث تكون قوة رصد من جهة للانتهاكات المتعلقة بالحرية والمساواة والحقوق، ومن جهة أخرى قوة اقتراح وليس قوة احتجاج فحسب، الأمر الذي يجعلها شريكاً فاعلاً للدولة في توسيع وتعزيز دائرة المواطنة العضوية وتأمين شــروط استمرارها، لا ســيما إذا تحولت الدولة من حامية إلى راعية، مرتقية السلم المجتمعي والأمن الإنســاني، في ظل وجود مؤسســات ترعى المواطنة كإطار، والمواطن كإنســان على وفق مبدأ الحق والعدل.

وفي العراق وعلى إثر تحول الدولة العراقية بعد العام 2003 من دولة بسيطة إلى دولة مركبة، ومن دولة مركزية إلى دولــة اتحادية "فيدرالية"، وذلك وفقاً لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدســتور الدائم لعام 2005. وعلى الرغم من أن هذا التحول قد اشــتمل علــى إيجابيات تتعلق بالحقوق والحريات ومبادئ المواطنة واســتقلالية القضــاء وتداولية الســلطة وإقرار التعدديــة، إلا أن هذا التحول لازال الى الآن يعانــي من وجود عقبات جدية داخليــة وخارجية وقفت في طريق تحقيق المواطنة المتكافئة، من أبرزهــا صيغة المحاصصة الطائفية والإثنية التي كرســت بعد عام 2003. كما وجدنا ان الأجيال الشــابة في العراق قد أصبحت تتأرجح بين عدة مسارات نتيجــة للتحــولات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت عام 2003، وهو ما تــرك آثارا كبيرة في مفهوم الانتماء والهوية وتماســك الوحدة الوطنية وشــيوع ثقافة العنف وتفاقم مشــكلة الاغتراب والهجــرة وتراجع دور الدولة والحركات السياســية في تدعيم قيم المواطنة والمســاواة بين الناس، مما جعل من موضوع المواطنة يطفو على ســطح الأحداث بوصفها قضية وجود وحياة مقابل تفتت وضعف الثوابت التاريخية المتعلقة بالوطن والمواطنة والهوية [2].

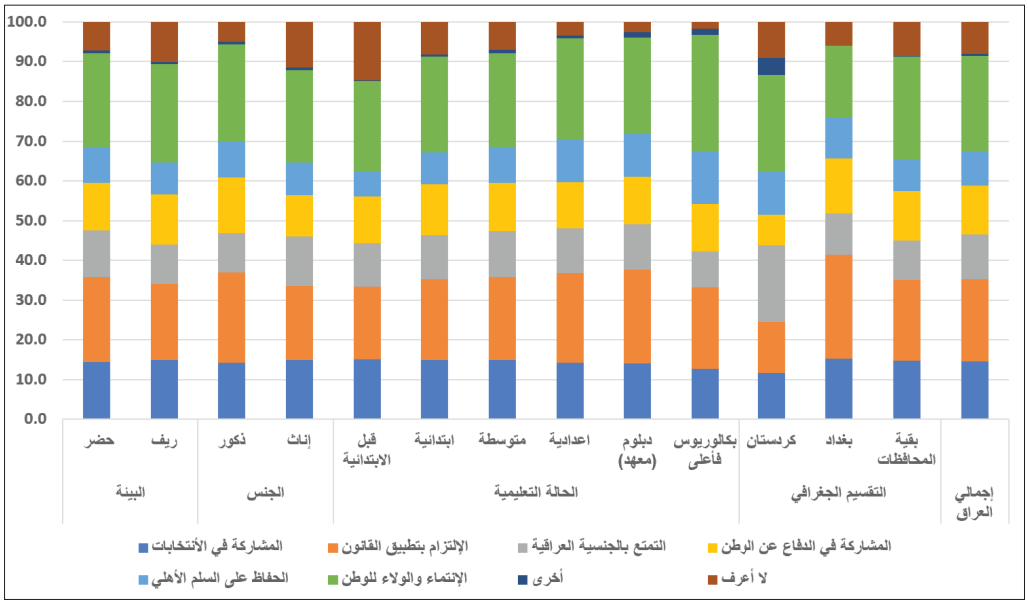
إن القول بأن الشــباب العراقي يوصَف في أغلب الاحيان بأنه جيلٌ فقد الإحســاس بالهوية العراقية ومعها فقد الإحساس بالثقة ببلده ومستقبله، وأزمة المواطنة والهوية التي يعيشها الشباب العراقي، كلها تعود إلى تنشئتهم

1 - محمد محفوظ، مصدر سابق، ص 117.

2 - د.سامي مهدي العزاوي، مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي، مركز ابحاث الطفولة والامومة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول لكلية القانون والعلوم السياسية ,جامعة ديالى للفترة 1 - 2 /11/ 2011، الكتاب السنوي، المجلد السابع، 2012، ص17.

الاسرية والمجتمعية والسياسية أيضا ومحتوى النظام التعليمي الذي أوصلهم إلى هذه الحال [1]، إلا أن ما ظهر ضمن نتائج مسح الفتوة والشباب 2019 "بحجم عينة عشوائية بلغت 11000 شابا وشابة من محافظات العراق الثمانية عشرة" لا يعكس ذلك. بل أن مفهوم المواطنة لدى الشباب يعتمد بالدرجة الأولى على الإنتماء والولاء للوطن بدرجة تزيد على المعايير الأخرى الواردة في معرض فهمهم للمواطنة (شكل 2 - 8)، كما أن التصنيفات المختلفة للشباب (البيئة والجنس والحالة التعليمية والتقسيم الجغرافي) أكدت توافقها مع هذا الإستنتاج، إذ اظهر معيار الإنتماء والولاء للوطن أنه الخيار الأعلى للشباب في فهم المواطنة.

شكل 2 - 8: المعايير الأساسية نحو مفهوم المواطنة لدى الشباب



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019.

لذلك فإن أي مواطن معنٍ بثلاث قضايا: علاقته بالدولة كيف تؤطر، ثم مشاركته في اتخاذ القرار، أي وفق أي صيغة دستورية، وأخيراً مسؤوليته كعضو فاعل في المجتمع ودوره في المشاركة الحيوية، باعتبار أن كل ما يدور في الدولة والمجتمع أمور تعنيه. وتتكون هوية المواطنين من السمات المشتركة والجامعة خارج دائرة الأيديولوجيات والأديان والطوائف، وهي عفوية تلقائية صميمة، من خلال المشتركات والقيم التي يجتمع المواطنون عليها، وبالطبع فاللغة ركن أساس من أركانها، والذاكرة المشتركة والتاريخ المشترك والدين والعادات والتقاليد والآداب والفنون التي نشأوا عليها.

أما صفة المواطنة فهي تلتصق بالمدينة، فالوطن هو المشترك ومكان الإقامة، سواء ولد فيه الإنسان أم لم يولد، المدينة انعكاسٌ عميقٌ للوجود الإنساني، تتشكل بمرور الزمن بظروفها الثقافية والاجتماعية والمادية. بدورها، تؤثر المدينة تأثيرًا كبيرًا على سلوك الإنسان وهويته، بل وحتى في بنيته الجسدية. ولا شك أن العلاقة بين المواطنة والمكان الذي يعيش فيه الإنسان معقدة ومتعددة الجوانب، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة الحقوق

1 - بيت الحكمة وآخرون، العراق - تقرير التنمية البشرية لعام 2014, المواطنة والهوية الوطنية، ص 93 - 94.

والواجبـات. لا تقتصر هذه العلاقة على الجوانب القانونية أو الإدارية فحسـب، بل تمتد إلى مسـألة الحقوق والواجبـات المتبادلة. يتمتع المواطنون بحقوق أساسـية تضمنها مدينتهم، كالحق في الأمن، والحصول على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل وغيرها، بالإضافة إلى المشـاركة في الحياة السياسـية والاجتماعية المحلية، والحق في بيئة نظيفة وصحية. في مقابل هذه الحقوق، يتحمل المواطنون واجبات تجاه مدينتهم، بما في ذلك الحفاظ على الممتلكات العامة، وسنّ القوانين المحلية واحترامها، والمشاركة في تنمية المجتمعات المحلية، والمسـاهمة في حل مشاكلها. كما تسـاهم هذه العلاقة في بناء الهوية الجماعية، فالمكان يلعب دورًا فـي تشـكيل هوية الفرد والجماعة. يسـاهم الانتماء إلى مدينـة معينة في بلورة شـعور جماعي بالهوية المشـتركة، ويقويّ الروابط الاجتماعية بين سـكانها، مما يُعزّز بدوره شـعور المواطن بأنـه جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للمدينة.

على أي حال، يرتبط الشـعور بالمسـؤولية المحلية ارتباطًا وثيقًا بالمواطنة، التـي تمتد من المجتمع المحلي الصغير إلى الأمة الأكبر. لا تقتصر المواطنة على الانتماء إلى الدولة، بل تبدأ بالمسـؤولية المحلية تجاه الحي والمدينة. على سبيل المثال، يُعد شعور المواطن بالأمن الإنساني/البيئي أو الصحي أساس المواطنة الصالحة. وتُشـكل العوامل الاقتصاديـة والاجتماعية تحديات جوهرية تؤثر على العلاقة بيـن الحيز الحضري والمواطنة. تؤثر التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر على فرص الأفراد في الإندماج الكامل في الحياة المدنية والشـعور بالانتماء إلـى مدينتهم. يُعد الفقر الحضري أحد أهم العقبات التـي تواجه المواطنة الحضرية. وتؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على فرص المشاركة المدنية وتقديم الخدمات. كما تلعب عوامل مثل التحضر، وارتفـاع معدلات البطالة، وتداعيات الحروب والأزمات، والنزوح القسـري، وضعـف البنية التحتية، وارتفاع تكاليف المعيشـة، وانتشـار العشـوائيات، دورًا هامًا في تفاقم الفقر الحضري، مما يؤثر بدوره على المواطنة الفعالـة. كما تعكس العلاقـة بين المركز والأطراف فجوات التنمية المكانية بيـن المناطق الريفية والحضرية، وبين المحافظات[1]. تؤثر هذه الفجوات على مستويات الفقر وفرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والأساسـية، لا سيما للفئات الفقيرة والضعيفة. وهذا بدوره يؤثر على شعورهم بالانتماء ومشاركتهم الفعالة في مجتمعاتهم الحضرية.

إنَّ المواطنة أساسـها المعايشـة والمشـاركة في هذا الوطن، أي المشـاركة في العيش معا، التي يترتب عليها مسـؤوليات اجتماعية وثقافية تتجاوز مسـألة الأرض، لأنها تشمل العلاقات ونمط العيش والتفكير والحقوق، ناهيك عن شـكل من أشـكال الارتباط في إدارة الشـؤون العامة، وتحتاج هذه إلى برامج عمل ثقافية وتربوية وتعليمية لتحديد مكوناتها وأسسـها مثل: العلاقة بالمكان، العلاقة بالأشـخاص الذين يسكنون هذا المكان، العلاقة بمن يحكم هذا المكان ويدير الشؤون العامة أي علاقة المواطن بالدولة وذلك جزء من ثقافة المواطنة التي ينبغي أن تنمو من خلال تنمية فكرة الدولة وتعزيز مشـروعيتها بسـيادة القانون وشرعيتها من خلال رضى الناس ومنجزها التنموي [2].

1 - For more details, see: Ministry of Planning, Spatial Development Gaps in Iraq, Department of Regional and Local Development, 2023.

2 - الأسكوا، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي، ازدهار البلدان كرامة الانسان، بيروت، 2022، ص 3

7.2 الأسس القانونية والدستورية للمواطنة

أ. المواطنة والدستور

أعتبر النهج الحقوقي الذي برز منتصف الثمانيات من القرن الماضي الحقوق جزءاً من كرامة الانسان وهو يستحقها بغض النظر عن طبيعة التوجيهات والبرامج السياسية لأنظمة الحكم (وهو ما ذهب إليه المفكر الاقتصادي أمارتيا صن)[1].

والمواطنة بهذا المفهوم، تختلف عن الوشيجة الدينية، فهي رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان معين (أي جغرافية محددة)، وهي آلية للحدّ من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية، على قاعدة المبدأين (عدم التمييز والمساواة القانونية)، أي مساواة الناس جميعاً أمام القانون من ناحية الحقوق والواجبات والحماية القانونية. فروح المواطنة هي في تحول المجتمع المنقسم عرقياً وطائفياً ودينياً ولغويا وثقافياً إلى مجتمع متماسك برباط المواطنة، الذي يسمو على الروابط الثانوية، فالحقوق والواجبات المتساوية للمواطنين تجعل الناس أعضاء فعالين في المجتمع.

لعل أهم ما تميز به دستور 2005 اقراره للحقوق والحريات السياسية والمدنية، لكن آليات وسائل حماية هذه الحقوق والحريات لم تتبع إصدار الدستور على نحوٍ كافٍ، كما إن بعض مواد الدستور غامضة فيما يتعلق بنواظم الحريات السياسية، ودور الدين وحقوق المرأة، كما يمكن ملاحظة قلة عدد النساء المشاركات في الهيأة الدستورية المكلفة بوضع الدستور كما هو الحال في غالبية دول العالم، إذ ضمت هذه الهيأة ثماني نساء من بين "71" عضواً، أي: بنسبة 11 %، برغم أن المرأة تشكل نصف المجتمع[2].

لقد كانت الولادة الاستثنائية لدستور 2005 قد أوجدت شعوراً متبايناً لدى شرائح من المجتمع، غير مكترثة بقيمته السامية في مراتب الفضاء القانوني، لقد عمقت هذه الفجوة وزادت من حدّتَها فجوةٌ أخرى، تتعلق بعدم احترام القانون وتعطيل مفعوله في التطبيق. علماً أن تراجع سُلطان القانون، وتعذر إنفاذُه، يقود الى تضاؤل ثقة الناس في قدرته على التنظيم وحماية العيش المشترك، فتضعف بالنتيجة الثقة في الدولة، مُنتجة القانون والقيِّمة على احترامه. وفي المنحى نفسه، كثيراً ما يقع إضعاف الدساتير وافقار المبادئ المتضمنة فيها، وفي صدارتها الحقوق والحريات، بواسطة القوانين نفسها، من قبيل القوانين التنظيمية والعادية.

كل تلك العوامل جعلت نسب المشاركة السياسية (ولا سيما اثناء التصويت للانتخابات) تتراجع إلى مستويات متدنية، فبينما بلغت نسبة التصويت في الانتخابات الأولى، والتي أجريت بعد سقوط النظام الدكتاتوري أكثر من (60 %). بلغت النسبة في الانتخابات الأخيرة (ديسمبر 2021) حوالي 43 %، ذلك إن ما توقعه معظم العراقيين بتحقيق عدالة السلطة وابتعادها عن الاستبداد، قوبل بسعي مجموعات في تسلم السلطة لتحقيق مصالحهم الشخصية، وعدم الإلتزام بالعقد الاجتماعي (الدستور) وقواعده، وتصارعوا على المغانم متناسين الشعب وحقوقه. كما أن محاولات الاستئثار بالسلطة، والتعامل بثقافة الانتقام هدد السلم المجتمعي وأعاق مسارات إستدامة التنمية.

---

1 - اقتصادي هندي بارز (1933 -)، درّس وعمل منذ عام 1972 في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم إسهامات في اقتصاد الرفاه، ونظرية العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية. هو حالياً أستاذ الاقتصاد والفلسفة في جامعة هارفارد. حصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية عام 1998. (المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki)

2 - د. بلقيس محمد جواد، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي، دار الحصاد، دمشق، ط1، 2013، ص11.

جدول 2 - 2: نسب المشاركة في الانتخابات العامة في العراق

نوع التصويت	الإستفتاء على الدستور	الانتخابات النيابية				
السنة	2005	2005	2010	2014	2018	2021
%	70	60	62	60	45	43

المصدر: المفوضية العليا للإنتخابات

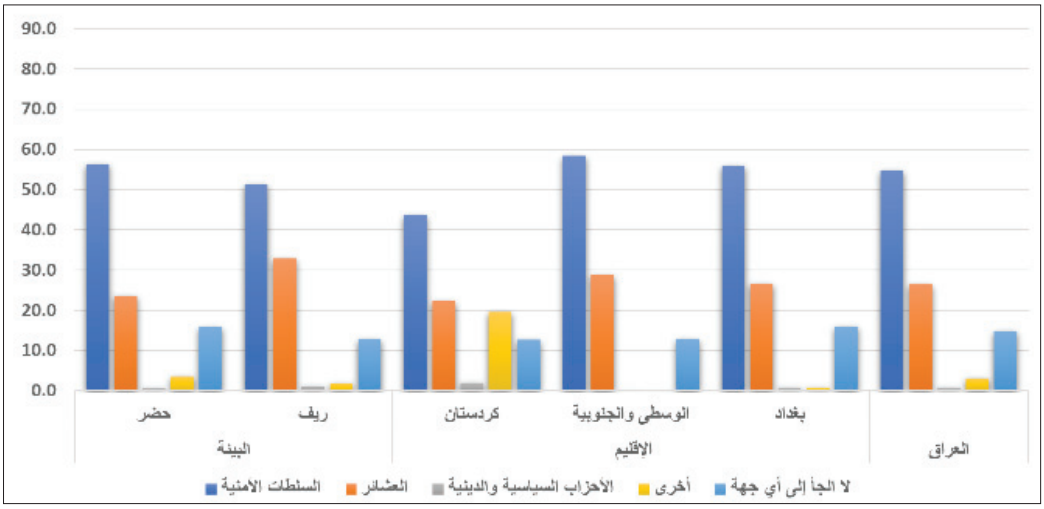
ب. المواطنة والإندماج الاجتماعي

أرجعت كثير من الدراسات والتحليلات العلمية تحديات فرص تحقيق الإندماج الاجتماعي في العراق، إلى مجموعة مصادر، يتعلق أولها بضغط الإرث التاريخي، واستمرار تعقيد سيرورة الإندماج الاجتماعي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. والتأثيرات العميقة للمرحلة التي اعقبتها. في حين يركز المصدر الثاني على التآكل التدريجي لشرعية الدولة، وعدم قدرتها على صياغة علاقة متوازنة ومتصالِحَة مع المجتمع على مدى عقود من حكومات دكتاتورية متعاقبة قبل عام 2003، أو حكومات هشة بعد الاحتلال عام 2003 بسبب المؤثرات الخارجية. بينما يرتبط المصدر الثالث، بالمتغيرات المجتمعية، أي التحولات العميقة الحاصلة في رأس المال البشري والاجتماعي والمنظومة القيمية والثقافية لكافة التشكيلات الاجتماعية في العراق.

- **ضغط الإرث التقليدي - التاريخي**

التاريخ هو الزمان الجمعي للمجتمع، هو تاريخ المجتمعات المعبر عن الحركة الكلية في مجرى الحياة الجمعية. إذ ظل المجتمع العراقي برصيده الحضاري وجوهره القيمي وامتداده الرسالي يتميز بكثافة تاريخية جعلت ماضيه مستمراً في حاضره. ولأن التاريخ هو الذاكرة الجماعية بامتياز، فقد ظل يمارس ضغوطه بانتظام، وبشكل يكاد يكون حاسماً في بعض الأحيان. لذلك، تُشكل العودةُ إلى التاريخ قضيةً منهجيةً بالغة الأهمية لتفسير اسباب تعثر الدولة العراقية في تحقيق الإندماج الاجتماعي، إذ ان ما يهمّنا تحديداً هو فهم كيف جعلت سلطةُ الموروث التاريخي، بشقيه الاجتماعي والسياسي، الدولة عاجزةً عن توليدِ التضامن والتلاحم اللازمين للاندماج.

شكل 2 - 9: نسبة الشباب بعمر (10 - 30) سنة لمن يلجأون في حل المشاكل والنزاعات



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019.

ولعل من المهم الاشارة إلى التغيرات العميقة التي شهدها المجتمع العراقي، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن كثيراً من مقومات الموروث الثقافي-التاريخي ظلت حاضرةً وتتحرك بفاعلية في أحشاء المجتمع العراقي، حدت بالنتيجة من قدرة الدولة الحديثة على صياغة علاقة جديدة مع المجتمع، تَنهَل من مقتضيات الاجتماع السياسي والمدني العصري، وقد تجلى ذلك بوضوح بعد التغييرات التي شهدها العراق بعد 2003. إذ لا يمكن تجاهلَ استمرار منسوب بعض القيم والأعراف التقليدية في حياتنا العامة، وتوجيهها لسلوك مكونات وازِنة من نسيجنا الاجتماعي، كما هو حال " الثأر"، و "العار"، والتضامن بفعل قرابة الدم، والاحتماء بالعائلة والقبيلة. لذلك، وفي سياق امتداد هذا الموروث في البناء الجديد للدولة، تعذر على هذه الأخيرة ترسيخ الشعور بها بوصفها كياناً في وعي الناس، وصعب عليها خلق التضامن والتلاحم اللازمين لجعل الولاء لها أولويةً تعلو على باقي الولاءات الفرعية القائمة والمألوفة. لقد فعلت بعض السياسات مثل التمييز والإقصاء في العراق قبل عام 2003 والمحاصصة بعدها، فعلَها في إضعاف لُحمة المجتمع، وتعقيد إمكانيات تلاحم مكوناته واندماجهم في منظومة قيمية وثقافية واحدة. بل إن التجربة التي ناضل الجميع من أجل انتزاعها سرعان ما فتحت الباب أمام رؤى متباينة، وأحيانا متنافرة، لإشكالية البناء الوطني، من حيث فلسفته، واستراتيجيته، ووسائله، وشركائه.

• التآكل التدريجي في منسوب الشرعية

يتأسس مفهوم "الشرعية"، كما نعتمدُه في هذا المقام، على عنصر المقبولية "Acceptability"، أي "قبول الأغلبية العُظمى من المحكومين لحاكِمِهم"، إما بدافع معتقد ديني، أو استنادًا إلى موروث تاريخي، أو بسبب السمات المميزة الجاذبة في شخصيته. أما المقاصد المعزِّزَة للمقبولية فقد يحصرها المحكومون في رعاية الحاكم لمصالحهم، وتوفير الأمن والأمان لهم. بيد أن "المقبولية" قد تترادف مع "الرضى" Consentient، أو تكون مفتقِرةً إليه، لأن الرضى يتولّد عندما يشعُر المحكومون بالرضى مما قدم لهم حاكمهم من إنجازات، ووفر لهم من فرص وامكانيات. والحقيقة أن الشرعية تظل ناقصةً إذا لم تُدعم المقبولية بالرضى وتتكامل معه.

ثمة قضيتان من شأنها المساعدة على توضيح واقع الشرعية والتضاؤل التدريجي لمنسوبها في العراق بعد مرور أكثر من 20 سنة على التغيير. يُشير الأول إلى تعدد مصادر الشرعية وتداخلها: بين شرعية مؤسسة على الدين والتاريخ، والى حد ما الطابع الجاذِب في شخص الحاكم، أو شرعية مُستنَدَة إلى التاريخ الوطني وجاذبية الرئيس، ثم شرعية ثورية مبنية على روح المقاومة للاحتلال ومُعززة بالثمن المؤدى للانتصار على المحتل. أما المَفصل الثاني، فيُنبِّهنا على الصعوبة التي تعترض العراقيين، وتحجِبُ عنهم إمكانية التمييز بين الدولة، بوصفها اطاراً للعيش المشترك، والنظام السياسي السائد، أي السلطة الحاكمة، تجعلهم يخلطون بين الاثنين، بل يصيرُ عصيّاً عليهم وعيُ المسافة التي تفصل الدولة عن ممارسي السلطة بالنيابة عنها.

تَدينُ العلوم الاجتماعية الحديثة بالفضل الكبير لعالِم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" الذي أصّل مفهوم الشرعية ومكّنه من الاستقامة العلمية. فالنظام الحاكم يكون شرعياً حين يشعر مواطنوه أنه صالحٌ ويستحق التأييدَ والطاعة. وهو ما أعاد تأكيده " كارل دويتش"Karl Deutsch، حين ربط الشرعية بالقدرةَ على تحقيق النتائج، وتراكم المكاسب، التي تُذكي قبولَ الناس، وتولّدُ رضيهم، وتعمّق ولاءهم للدولة والسلطة.

See K.W. Deutsch, The Nerves of Governments; Models of Political Communication and Control (New York: Free Press 1963).

- **المتغيرات المجتمعية**

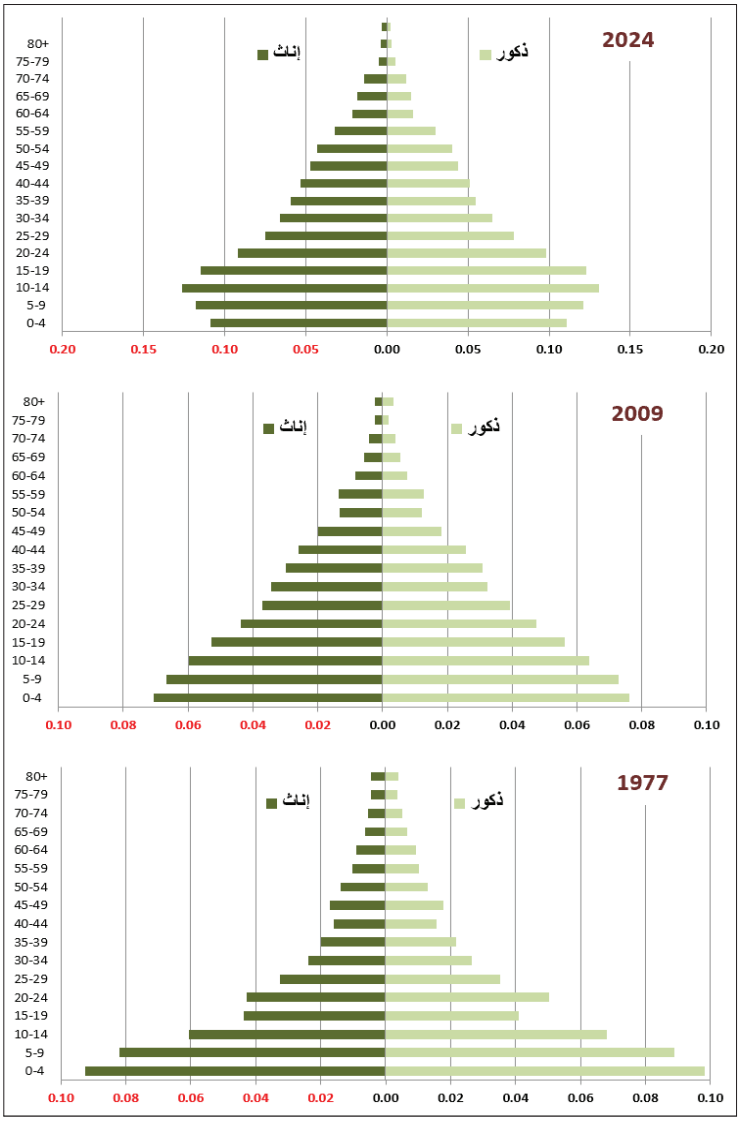
تقدِّم طبيعة التحولات في المشـهد العراقي اليومَ صورةً مُغايرةً إلى حد بعيد عما كانت عليه قبل نصف قرن، إذ شـهد العراق تحولات عميقة في الجوانب الديموغرافية، حيث تضاعفت أعدادُ العراقيين بآمادٍ زمنية أقرب من كثير من بلدان العالم.

ومن الطبيعي أن تتغير منظومة القيم في ظل التحولات العالمية الكبرى والسـريعة التي نشـهدها اليوم، لكننا في الحقيقة يجب أن نعترف بأننا نشهد كذلك نوعا من الحالة الهجينة التي تتداخل فيها القيم القديمة بالقيم الحديثة والمعاصرة، لذلك نبحث دائماً عن تبني قيم معاصرة من دون أن تكون لدينا نوايا حقيقية في التخلي عن القيم القديمة، بل أننا نشـهد عودة قوية لقيم العشـيرة والطائفة، جنبا إلى جنب مع القيم المعاصرة التي يأتي أغلبها الأعم من المجتمعات الغربية عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

ان مثل هذه التحولات (شـكل 2 - 10) تدفعنا من الناحية المنهجية، ونحن نتوقف عند المتغير الديموغرافي، للوقوف تحديداً على الإشـكاليات ذات الصلة بتقوية أو إضعاف أنسـجة الإندماج الاجتماعي لا سـيما في البيئة الحضرية. فمن جهة، تراجعت نسب الوفيات بشكل عام (الامهات والاطفال) وارتفعت معدلات الحياة المتوقعـة، كما انخفضت معـدلات الخصوبة، مما يعني شـروع المجتمع في امتلاك القـدرة على التحكم في المعطى الديموغرافي، والبحث عن سُـبل تحسـين الأوضاع الصحية للمواطنيـن، مع ما يمكن أن ينجُم عن هذا التغيّر من انعكاسـات على تصورات الناس لوظائف الدولة وواجباتها (السياسـات العامة ذات الصلة بالرعاية الصحية والتحكم في الإنجاب). ومن جهة أخرى، ارتفعت، بشـكل لافِت، نسـبة سـكان الحضر في عموم البلاد خلال العقود الاربعة الأخيرة من القرن العشـرين، لتصل اليوم الى حوالي 70 %، دون أن يعبِّر هـذا التحول العميق عن حصول انتقال فعلي للمجتمع من ثقافة الريـف والبداوة إلى ثقافة التمدن والتحضّر. فالثابـت أن معدلات التحضّـر تحققت إما نتيجة ضغوط قاسـية في الأوضاع المعيشـية، أو تنفيذا لقرارات السلطة المركزية (الدولة) أو بسبب الحراك الاجتماعي الذي أتاح للناس فرص وإمكانيات الانتقال الى المدن والحواضر، والاسـتقرار فيها. ولتأكيد صحة هذا الاسـتنتاج، نُشـير إلى توزّع السكان بطريقة عشوائية، حيث يتكدس الملايين من السـاكنين في الحواضر الجاذبة، وتظل المناطق المُقفرة محدودة الكثافة أو شبه فارغة، والواقع أن الفجوات المكانية التي افرزتها مسـيرة التحولات، وعجز الدولة عن ردمها، شـجعت على استمرار

هذه الاختلالات، فأثرت بشكل بالغ على إضعاف عُرى الإندماج الاجتماعي، لاسيما من زاوية المحافظة على منظومات القيم المشتركة التي تمثل السداة التي تضم الخيوط الدقيقة في تماسك النسيج المجتمعي، وتعضيد ولاء الأفراد للدولة، باعتبارها إطاراً للعيش المشترك.

شكل 2 - 10: التحول التدريجي الديموغرافي على مدى نصف قرن



- تغيرات رأس المال البشري والاجتماعي:

كشفت النتائج التي وردت في ملحق التقرير التقدم الذي يشهده العراق في مؤشرات التنمية البشرية، التعليم، الصحة، الدخل، إذ تُعد التنمية البشرية والمواطنة مفهومين مترابطين يؤثر كل منهما في الآخر، فالتنمية البشرية تسعى إلى توسيع قدرات الأفراد وخياراتهم وتحسين مستوى حياتهم من خلال توفير فرص التعليم والصحة والدخل وفرص العمل، بما يحقق الرفاهية الشاملة للأفراد والمجتمع. فالتنمية البشرية تعزز المواطنة،

إذ عندمــا يتمتع الأفراد بمســتوى عال من التعليم والصحة والدخل يصبح المواطن أكثر قدرة على المشــاركة في الحياة العامة، والتعبير عن آرائه والمســاهمة في تنمية مجتمعه وتحقيق التنمية المســتدامة. بالمقابل تدعم المواطنة الفعالة التنمية البشــرية، إذ عندما يشــارك الأفراد في الحياة العامة فإنهم يسهمون في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم ومراقبة وتقييم أداء الحكومة.

- **تغير منظومات القيم**

عند الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات والتقدمَ الحاصل في تمثّلات الناس للمسألة الديموغرافية، والتحسن النسبي فــي خدمــات الرعاية الصحية، والتزايــد المطّرد في معدلات التحضّر، مع ما يصاحبهــا من اختلالات بنيوية مكانية، فضلاً عن توســع انتشــار التعليم، وغيرها من المتغيرات المجتمعية كان لها الأثر المقرِّر في إحداث التحــولات العميقة التي هــزّت نظام القيم وغيّرت الكثير من مضامينه وفاعليتــه ودلالاته. ان التغيّر الذي طال منظومة القيم، تعكســه ما أنجز من مســوحات ودراسات في العراق[1]، أو ما تُنشره بشكل منتظم تقارير المسح العالمي للقيم[2]، تؤكد انعطافَ القيم نحو التغير والتبدّل المتصاعدين، بسبب الظواهر المستجَدة التي تشهدها المجتمعات الانسانية بتأثير العولمة والثورة الصناعية الرابعة.

في إطار ما تقدم يمكننا تأكيد حقيقة ان العراقيين يعيشون اليوم مرحلة إنتقالية بين "منظومات القيم التقليدية، التي تشهد تراجعاً لحساب القيم الجديدة التي تشهد طور البروز والترسّخ". والحقيقة أن الاهتزازات المستمرة لخــزان القيم زادت وتيرته مع حركــة العولمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وإذا كانــت نتائج كثير من البحوث الوطنيــة حــول القيم، وأبحاث اجتماعية مكملة لها، شــددت على مفهوم التعايش بيــن المرجعيتين (التقليد/ التحديث)، فإن ثمة توجهاً حثيثاً نحو ترسّــخ قيم عقلانية جديدة في المجال الاجتماعي والسياســي العراقي، فالكتلة الحرجة من ســكان العراق هم الشــباب دون سن الثلاثين (التعريف الوطني للشباب في العراق 29-15 سنة) الذين يشكلون النسبة المهمة في اللوحة السكانية، وهي الفئة التي لم تعد تجتَرّ سلوكيات الآباء، وتُعيد إنتــاج التقليد مثلهم، وهو ما يفســر تراجع بعــض القيم التقليدية ذات المضمون الأخلاقــي، من قبيل "النية" و"الإيمان والثقة"، لصالح القيم ذات الطابع العقلاني، التي من شأنها تعزيز مكانة الفرد بوصفه فاعلاً مستقلاً، وتطوير فرص اندماجه في المجموعة، وتغيير شــروط حياته المعنوية والمادية، ولعل هذا ما يَسّــر خلال العقدين الأخيرين بروز مزايا إيجابية كالوعي بقيم حقوق الإنســان، والمساواة بين الجنسين، وحق الأطفال، والمواطنة، ودولة القانون، والعدالة الاجتماعية والاســتحقاق. مع إدراك حقيقة ان الهزات التي مسّت البنيان العام لمنظومة القيــم العراقيــة لم تقف عند مجال العادات والتقاليد والمعتقدات فحســب، بل طالــت تصورات الناس لعالم السياســة بــكل تعقيداته. ومما هو لافت، في هذا الســياق، الميل المتزايد لدى غالبيــة الناس إلى التوجه نحو الاعمــال ذات الطابع الاجتماعي والتطوعي وتثمينه على حســاب العمل السياســي والإلتزام الحزبي، وتغليب الخصائص والنعوت الأخلاقية على المفاهيم السياسية، كقيم النزاهة و"الاستقامة"، و"الكفاءة" وغيرها.

1 - الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019.

2 - يجري "المســح العالمي للقيم" مرة كل أربع ســنوات، ويشــمل قرابة ثمانين دولة. للإطلاع أكثر، انظر الموقع الإلكتروني التالي: WWW. WorldValueSurvey.org

8.2 المواطنة المتكافئة في ظل العقد الاجتماعي الجديد

على الرغم من أن دستور العراق لسنة 2005 رسخ نمطا من المواطنة من خلال الاعتراف بالتعددية الدينية والقومية واللغوية، ووفر ضمانات قوية للمساواة في المعاملة بين جميع العراقيين ضمن حقوق أخرى، إلا إن ذلك إنما تترجم أحكامه من خلال التشريعات؛ مثل قانون المساواة وعدم التمييز، أو قانون حماية المكونات. إذ لا أهمية لإيراد حقوق يتمتع بها الأفراد من غير أن ينعكس ذلك واقعا على شعورهم بالمواطنة، وإن ضمانات الدستور بالمساواة وعدم التمييز لا تعدُّ حلا لتهميش وإقصاء المواطنين دون ترجمتها إلى قوانين، أو أن مؤسسات الدولة الرسمية ذاتها إن لم تقم إدارتها على الكفاية وتكافؤ الفرص بين المواطنين فهي بذلك تصبح طرفا في تعطيل مبادئ الدستور.

- **التشريعات**

تعد التشريعات والسياسات التعليمية من أبرز أدوات التغيير على المستوى الاجتماعي لإنجاز المواطنة في المجتمعات التعددية. إذ يسعى كل مجتمع إلى شكل من أشكال المساواة بين المواطنين، يعكس قيما معينة لها مكانتها وحيزها في نسيج وتاريخ المجتمع المعني على نحو يمثل بصمة خاصة لمعالجة إرث الماضي أو تحديات الحاضر. في جنوب أفريقيا على سبيل المثال تحاول الآليات التي يتم تبنيها للتأكيد المكثف على المساواة، وذلك لغرض تجاوز تراث نظام الفصل العنصري الذي شهدته البلاد، لذا جعل مشرعو الدستور من "المساواة في الفرص" هدفا أساسيا، وشجعت قرارات صممت لكي تحمي وتعلي من شأن الأشخاص المنبوذين تاريخيا. في حين تركز التجربة الأوروبية على الحماية الخاصة لحقوق الأقليات نتيجة تنامي التعدد الإثني والديني والعرقي نتيجة الهجرة المتواصلة إلى القارة الأوروبية والتي حولتها إلى مجتمعات متعددة الثقافات[1].

وقد ضمنت الارجنتين في حمايتها كلاً من العقيدة والرأي السياسي، وكذلك في تركيا الذي شملت الحماية فيها الرأي السياسي أو الاعتقاد الفلسفي، إذ إن لكل من تركيا والأرجنتين تاريخاً من التمييز على أساس المعتقد أو الرأي السياسي، لذلك حاولت تشريعاتهما منع مزيد من التمييز على هذه الأسس[2].

وإذا كانت تجربة العقد الإجتماعي في العراق قد عانت من ضغط الموروث التقليدي والتمييز وأضرت بمفاهيم المواطنة، فإن تجربة العقد الاجتماعي الجديد في العراق لابد أن تستند على الرؤية اللازمة التي تتحرر من سطوة الماضي القائم على التمييز بين المواطنين، منذ سيادة نموذج مواطنة أحادية ميزت بين الأفراد بناءً على الانتماء العرقي، سواء تحدثنا عن حقبة الحكم الملكي (قانون الجنسية العراقية على سبيل المثال)، فضلا عن الممارسة السلطوية في حقبة حكم البعث، والتي شهدت ممارسات تمييزية ضد الجماعات الاجتماعية المختلفة: أقليات وأغلبيات على السواء، ولم تسلم الجماعات والأفراد من صنوف التمييز التي وصلت أحياناً

1 - Anna Triandafyllidou and Tina Magazzini (eds.), Handbook on the Governance of Religious Diversity, (Routledge International Handbooks ,2020). Pp.11-176.

2 - نظرة على المعايير الدولية وأفضل ممارسات الدول للتشريعات المناهضة للتمييز، معهد القانون الدولي بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة كاردوزو، حزيران 2009، ص1، 13.

إلى حد تجريد جماعة كاملة من جنسيتها والتشكيك بهويتها العراقية[1]. مع ذلك نجد وعيا بأهمية مناصرة العقد الاجتماعي الجديد بدلاً من العقد التقليدي، وهو وعيٌ يمكن البناء عليه في ترسيخ فهم جديد لصيغ العقد الاجتماعي الإيجابي المناصر لقيم المواطنة.

لكن، كي تنجح المطالبة بالمساواة وعدم التمييز بين المواطنين في فرض قيم بديلة لقيم التمييز على أساس التصنيف والفرز العرقي او الطائفي، وعلى نحو يتناسب مع طبيعة المجتمع، ينبغي تأكيد قيم المواطنة على قاعدة الاعتراف بالتعددية، (نموذج المواطنة التعددية). وحينئذ يمكن ان تعمل المطالبة بالمساواة وعدم التمييز في محاولة إصلاحية لنظام المحاصصة الطائفية (نموذج دولة المكونات)، الذي عرقل انطلاق دولة المؤسسات الديمقراطية خلال السنوات الماضية. ومع غياب أي سياسات حاسمة تجاه مظاهر التمييز التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية، يتحول المجال العام الذي هو بطبيعته متعدد الثقافات إلى فضاء طارد للتنوع ومكرس لنموذج مواطنة أحادية البعد.

إنَّ فرض المساواة وعدم التمييز بين المواطنين يشكل نقطة ارتكاز لحماية المواطنين من التمييز أولى ركائز تأسيس نظام ديمقراطي عادل يضمن المساواة وعدم التمييز، وخير مقاربة ممكنة هي العمل على تشريع يفرض المساواة الواردة في المادة 14 من الدستور العراقي ويحظر أشكال التمييز العرقي والديني والطائفي. وفي الواقع هناك اتجاهان تشريعيان لحظر التمييز: الأول يركز على إصدار تشريع منفصل لمناهضة التمييز، في حين يعمل الاتجاه الثاني على تعديل القائم منها بما يتوافق مع الحق في عدم التمييز.

- **الوعي المجتمعي**

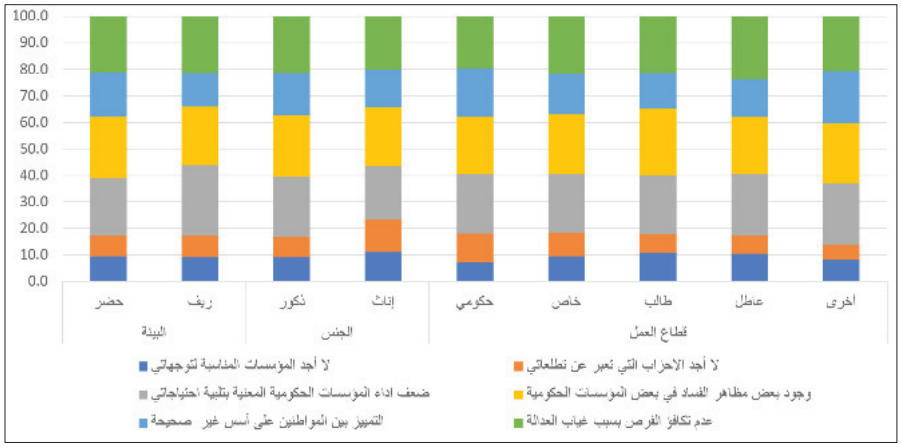
لقد تعرض الوعي الاجتماعي في العراق إلى التشويه طوال الأربعة عقود والنصف الماضية، إذ بعد أن أسهم التعليم وعبر عقود طويلة (1921 - 1981) في نشر المعرفة، ورفع الوعي الاجتماعي العام بمعنى الحياة والوطن والحياة المشتركة وإلى حد معقول، عاد إلى الوراء كثيراً بسبب الأزمات الطويلة المتلاحقة، ولقد أضرت العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق (1990 - 2003) كثيرا بالتربية والتعليم كما أضرت بالقطاعات الحياتية الأخرى، لكن ضررها على التربية والتعليم كان مضاعفا الأمر الذي انعكس على مستويات الوعي المجتمعي. وفي ظل ارتفاع نسب الأمية وتدني المستويات التعليمية عموماً وارتفاع معدلات نمو السكان، وعجز الحكومة عن التنمية وتعثرها في النهوض بالإنسان بصورة عامة والتعليم على وجه الخصوص، فإن الوعي المجتمعي انخفض إلى مستويات غير مسبوقة. هذه المسارات المتعثرة تتطلب رؤية علمية معاصرة ومغايرة تهتم بإعادة تجديد وتنمية وتطوير الوعي المجتمعي في سبيل إخراجه من الوضع الذي وصل إليه اليوم، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تعبئة الجهود وتكثيف المحاولات والاستئناس بالتجارب العالمية المماثلة التي يمكن توظيف نجاحاتها والإخفاقات التي تعرضت إليها في بناء وعي اجتماعي معاصر جدي، إذ عكست تلك التجارب توجهات ملفتة في مجال الإندماج وبناء المواطنة المتكافئة.

1 - للمزيد ينظر: سعد سلوم، الأقليات في العراق : الذاكرة، الهوية، التحديات، (بغداد : مؤسسة مسارات، 2014)

9.2 تحديات بناء إطار شامل للمواطنة

هناك ثلاثة عناصر أساسية تجعل المواطن يشعر بالإنتماء لوطنه، لا يختلف عليها العراقيون، هي التساوي بالحقوق والواجبات، وتلبية حاجاتهم الأساسية من الخدمات، ووجود فرص عمل ملائمة، لذلك يجب أن تحدد طبيعة وأسس ومبادئ هذه المواطنة. ومن دون أساسيات وطنية جامعة نتوحد من خلالها، لا يمكن تحقيق المواطنة. عندما يشعر الإنسان بوجوده الإنساني الآمن الكريم يكون الشعور بالمواطنة حتمياً وضرورة تفرض نفسها، فالشعور بالمواطنة هو أمر ذاتي وموضوعي في ذات الوقت، وهو رمزي معنوي ومادي ملموس يمكن تلمسه في أدق تفاصيل حياة الناس. تواجهنا اليوم تحديات خطيرة؛ يلعب الفساد المالي والإداري دور العامل المحوري في إنتاج الأزمات والمشكلات الاجتماعية؛ التي أصبحت بمرور الوقت أزمات تهدد وجودنا في الصميم إذا لم نتمكن من الوقوف في وجهها والعمل على حلها وتجفيف منابعها. ويشكل ضعف أداء المؤسسات الحكومية بتقديم الخدمات تحدياً آخر يليه عدم تكافؤ الفرص بسبب غياب العدالة. ومن أهم التحديات التي تواجهنا اليوم هو الزيادة الواضحة في عدد السكان دون وجود سياسة اجتماعية وحكومية تهدف إلى رعاية الطفولة والشباب، إذ تشكل الفئات العمرية تحت سن 15 عام ما نسبته 35.9 % من مجموع السكان عام 2024 [1].

شكل 2 - 11: التحديات الرئيسة التي يواجهها المواطن عند ممارسته لحقوقه



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019.

يلاحظ من الشكل 2 - 11 الخاص بآراء المستطلعين حول التحديات التي يواجهها المواطن في ممارسته لحقوقه. أن هناك ثلاث تحديات رئيسة تُعد الأصعب هي (عدم تكافؤ الفرص بسبب غياب العدالة، وجود بعض مظاهر الفساد في بعض المؤسسات الحكومية، ضعف أداء المؤسسات الحكومية المعنية بتلبية احتياجات المواطنين). كما يلاحظ تشابه نمط التحديات في التصنيفات المختلفة لكل من البيئة والجنس وقطاع العمل. هذا التشابه في التحديات ليس مصادفة، بل يعكس ترابطاً عميقاً بين هذه المجالات وتأثيرها المتبادل. ولعل أهم العوامل المؤثرة في هذا التشابه هي الأنظمة والقيم الإجتماعية والثقافية. فالتمييز والتحيز غالباً ما يعكسان التحديات في هذه المجالات (أنظمة وقيما إجتماعية وثقافية) ضد فئات معينة، كالنساء في سوق العمل، أو تهميش قضايا البيئة في صنع القرار. كما تفرض القوالب النمطية أدواراً محددة على الأفراد بناء مع جنسهم أو خلفيتهم الإجتماعية، مما يحد من

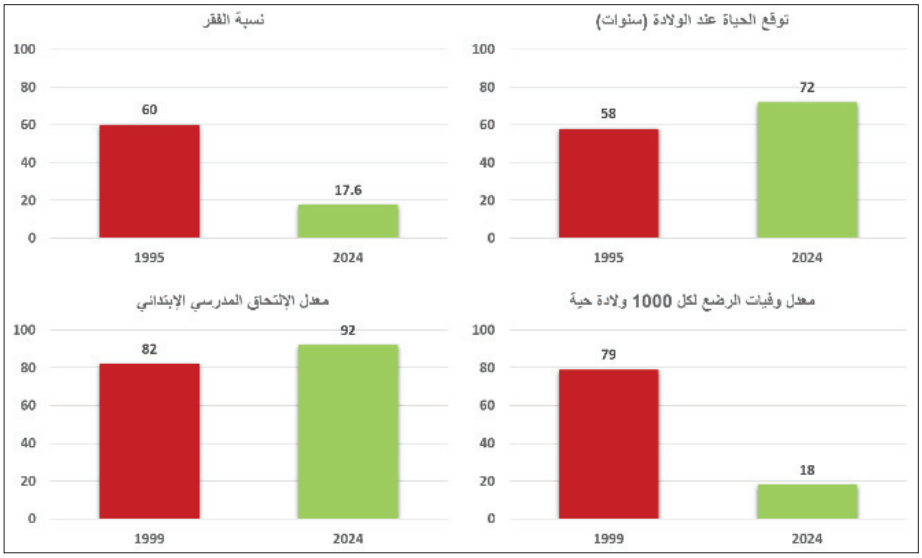
1 - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، 2024.

الخيارات المتاحة أمامهم ويسهم في إستمرار التحديات.

1 - لعنة الموارد وتأثير الفاعل الخارجي

إرتبطت هشاشة الدولة العراقية تأريخيا بشكل كبير بما صار يدعى لعنة الموارد، فبدلاً من أن تكون وفرة الموارد، أساساً لتنمية البلد، تُصبح نقمة على المجتمع والأفراد، إذ تتحول الموارد، وفي حالة العراق (ريع النفط) إلى وبال ولعنة، فتكون أداة بيد الطغاة والمستبدين لشن الحروب وعسكرة المجتمع، ووسيلة بيد الفاسدين لتنمية أذرعهم المسلحة وإضعاف الدولة، مثلما تضع الدول الضعيفة مطمعاً وهدماً للدول المتسلطة، أو كما تحولت الموارد أبان سيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض الأراضي العراقية، كأداة لتمويل أفراد الجماعات الإرهابية وتدعيم سيطرتها.

شكل 2 - 12: مظاهر التراجع التنموي في سنوات
العقوبات الاقتصادية 1990 - 2003 مقارنة بالتحسن النسبي بعد عام 2003



المصدر: تقارير وزارات الصحة والتربية وهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، للأعوام 1995 و1999 و2024

جميع المفارقات السابقة اختبرها العراق منذ أن أممّ نفطه بديلاً عن مناصفة شركات النفط الاحتكارية العالمية 1972، وبعد أن شهد العراق تحسنا في مظاهر تنموية ومعيشية في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، سرعان ما تحول النفط من وسيلة للتنمية إلى (سلاحٍ في المعركة) التي استمرت ضروساً يأكل أوارها الأخضر واليابس من أحلام العراقيين وطموحاتهم، ليس أدل على ذلك من الإنهيار في الوضع الصحي والتربوي والمعيشي إبان سنوات العقوبات (شكل 2 - 12). إن صادرات النفط الخام توفر ما يقارب (85 %) من ايرادات الدولة، بحسب إحصاءات (صندوق السلام) وهذه الواردات تديم قطاعاً عاماً مشوهّاً ومتضخماً بشدة يضم عدداً من الشركات والمصانع، المكتظة بالموظفين، والتي تستهلك جزءاً كبيراً من عوائد النفط دون ان يكون لها أي مردود إنتاجي[1].

إن موازنات العراق العملاقة التي تجاوزت 1500 مليار دولار في العشرين سنة الماضية، لم تنعكس على حياة

1 - علي جواد وتوت، معوقات دولة المواطنة في العراق: العقد الاجتماعي العراقي بين الهشاشة والصلادة، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني 2024.

المواطن العراقي انعكاساً عادلاً ومتساوياً، فلا تنمية حقيقية طويلة الأمد، ولا مشاريع بنى تحتية استراتيجية واضحة المعالم، ولا حلول دائمة وناجعة لأزمة الكهرباء المستمرة وشحة المياه الصالحة للإستعمال البشري في بعض المناطق، ومنها بشكل خاص البصرة جنوبي العراق. وعلى الرغم من أن الحكومة حريصة على جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، لكنها تواجه عديداً من العوائق بما في ذلك مخاوف تتعلق بالاستقرار الامني والمجتمعي. لكن تلك العوامل الداخلية لا تشكل لوحدها المعوقات لاستعادة قوة الدولة وهيبتها، فمن الواضح أن للفاعل الخارجي دوره في تلك الهشاشة[1].

2 - تحديات الامن الانساني

يواجه العراق تحديات مهمة تتعلق بالنقص المستمر في الخدمات والموارد الأساسية مثل الماء، والكهرباء، ويعد التلوث البيئي واحداً من تحديات الأمن الإنساني، إذ ينجم نتيجة لمجموعة من السلوكيات والأحداث، والأعمال الخطرة التي جرت في عموم البلد: يمكن الإشارة هنا إلى الأسلحة الفتاكة، أو المحظورة دولياً مثل الذخائر المشعة التي تم قذفها على طول وعرض الخريطة العراقية في سلسلة الحروب العقيمة التي خاضها البلد طوال أربعة عقود ونصف مضت، بالإضافة إلى حقول الألغام، والقذائف غير المنفلقة. فضلاً عن التلوث البيئي الكبير والمستمر الناجم عن حرق الغاز المصاحب للنفط المستخرج، أو ذلك الذي يتعلق بإلقاء المخلفات في الأنهار والجداول. ويمكن الإشارة إلى تجريف البساتين، وإزالة الغطاء النباتي، وقطع الأشجار الجائر، وما يرافق ذلك من ضعف يعتري المجتمع أحيانا إزاء مسؤولياته التي يلقي بها على مؤسسات الدولة؛ والتي تشكل بمجملها أحد أخطر التحديات التي تؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات، وتزيد من خطر انتشار الأمراض المميتة، أو التشوهات الخلقية، أو أنواع الأمراض السرطانية التي بدأت بالانتشار بشكل واسع بين أطياف المجتمع العراقي. ثم تأتي انتهاكات تحصل أحيانا لحقوق الإنسان من قبل بعض الجهات. كما تتعرض بعض شرائح المجتمع للتهميش، أو التمييز، أو الاضطهاد، أو الابتزاز مثل النساء، والأطفال، والأقليات، خلافا لما كفله الدستور والتشريعات من حماية هذه الشرائح. إن تلك التحديات تتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية للتغلب عليها، وتحسين ظروف الحياة للناس في عموم البلاد[2].

إضافة لما تقدم، يُعد عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية والمظاهرات والأزمات وسهولة الحصول على السلاح أحيانا من عوامل تحديد الأمن عموما بما فيها الأمن الإنساني.

3 - الفساد كمهدد للعدالة

يُعد الفساد مصدراً رئيساً لتقويض العدالة الاجتماعية واتساع فجواتها. فالمُفسِدون لا يتوقفون عند نهب الثروات، بل يفترسون كل شيء، ويعوقون إمكانات توسيع فرص الناس وخياراتهم[3]. إذ لم يكن مدهشاً حين كشفت أحداث

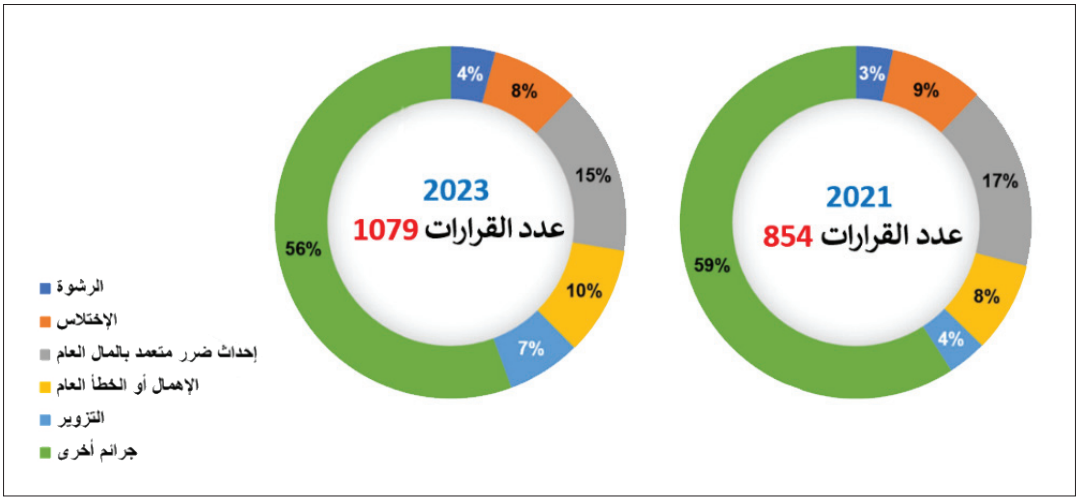
1 - علي جواد وتوت، معوقات دولة المواطنة في العراق، المصدر السابق نفسه.

2 - محمد السهر، تحديات الأمن الإنساني وانعكاساتها على الطفولة في العراق- قراءة في متغيري الديموغرافيا والتعليم، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، 2024،

3 - سليم الحص، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دارسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط 7) مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2004، ص60

الحراك الذي شـهدته السـاحة العربية خلال العقد الماضي، عن حجم الفساد المُستشري في البلاد التي تهاوت أنظمتها في مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، بل يمكن الجزم إن الفسـاد ارتفعت معدلاتُه في المنطقة العربية ومنها العراق، واسـتعصَت آليات مكافحته بُغية القضاء عليه[1]. لقد أشار عالم الاجتماع ابن خلدون في القرن الرابع عشر إلـى التلازم بين العـدل والعُمران، وانقباض الثاني بغياب الأول، بل نبّه علـى أن "العدوان على الناس في أموالهم ذاهـب بآمالهم في تحصيلها واكتسـابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرهـا إنتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسـابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السـعي في ذلك. وعلى قدر الاعتداء ونسـبته يكون انقباض الرعايا عن السـعي في الاكتسـاب[2]. وفي الواقع، لا يتوقف ابن خلدون عند انقباض الرعية عن السـعي، بل يحذِّر مـن انقلابهـا على المُلك، وخذلانه فـي مواطن الحروب والمدافعـات، وهو ما يُفضي إلى فسـاد الدولة وخراب سـياجِها[3]، أي إنحـلال لُحمتها، وتمزق أواصـر اندماجها، ولذلك كانت مقولتُه الشـهيرة والدالّة: "الظلم مؤذن بخراب العمران"، وأن عائدة الخراب في العمران على الدولة بالفسـاد والانتقاض[4] . ولعل من اللافت أن كثيراً من الخطابات المسـوِّغَة للانعطافات التي قادت نخباً جديدة إلى السـلطة في العراق خلال العقدين الاخيرين نبذت الفساد ووعدت بالإصلاح والتقويم، إلّا أنَّ تلك الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية لم تسفر عن نتائج ملموسة في الحد من الفساد وكبح تعاظُمه. لذلك، يتعذر تفسير الوتيرة المتزايدة لانتشار الفساد وامتداده دون ربطها بالتسلطية وضعف الممارسـات الديموقراطية في المجال السياسـي. فما أثبتته تجارب بعض الدول أن الفساد كان في قلب اللعبة السياسية. لقد تركت الأزمات المتواصلة في العراق آثاراً عميقة في البنية الاجتماعية، وعلى الشخصية العراقية من حيث قدرتها على التكيف والمرونة والانجاز، وقد صاحب ذلك تبديد للموارد البشرية والمادية، أدى الى تعثر وتراجع المكاسب الانمائية، وقدرة المجتمع على الاحتفاظ بدرجة من التوازن المؤسسي[5].

شكل 2 – 13: عدد قرارات الإدانة القضائية الصادرة عن القضايا الجزائية، والنسب المئوية لأنواعها



1 - عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها. في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص383 - 408.

2 - أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1995، ص164.

3 . المصدر نفسه، ص 2

4 . المصدر نفسه، ص 2

5 - عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق: مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، عمان: دار أمجد، 2016، ص182

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل؛

- هناك محاولة جادة لتحليل المواطنة في السياق العراقي بوصفها ظاهرة متعددة الأوجه، ترتبط بحقائق التاريخ، والحاضر والمستقبل، ذات أبعاد سياسية وإقتصادية، وتفسيرات ثقافية وأيديولوجية. ويستنتج منه إن موضوع الهوية العراقية باعتبارها معطىً تاريخياً-ثقافياً يرتبط بتوافر شعور جماعي بالانتماء الى حيز مكاني هو الوطن. وعلى الرغم من الإشكاليات السياسية والاجتماعية الضاغطة على المجتمع العراقي، مازالت مكوناته الأساسية محتفظةً بمستوى من التلاحم والتماسك، محافظةً على مستويات من الولاء لكيان الدولة. إذ ثمة وعي مجتمعي ما إنفكت تتسع دائرته، وتتعزز مساحة الحوار المجتمعي بين مكوناته مع استمرار الدفع في إتجاه تكريس منظومة القيم الجديدة، وفي صدارتها قيم العقلانية العصرية المحتفظة بمستوى من الوعي للأصالة والمعاصرة. إن تعزيز المواطنة إنما يتم في جانبٍ آخر عبر تحسين مستويات التنمية البشرية عبر توسيع قدرات الإنسان وحرياته.

- لقد أظهرت حقائق التاريخ والجغرافيا إن مصادر وحدة العراقيين أقوى من مصادر فرقتهم، ومع ذلك يقع الصراع الذي يتجاوز حدود المنافسة الطبيعية والمشروعة ليصل إلى محاولة حذف الآخر من المشهد، أو جعل المسافة الإجتماعية إزاءه بعيدة ومزدحمة بمخاطر التهديد والتجنب والشك. ولكن يبقى الدور المركزي للدولة ومسؤوليتها الأساس في تعزيز قيم المواطنة وصياغة العقد الإجتماعي معه، وتوطين مبدأ المواطنة المتكافئة. إذ ظلت الدولة الفاعل الرئيس في تفسير تعثر تحقيق الإندماج والتماسك المجتمعي، والسبيل إلى إعادة بنائه. إن المواطنة المتكافئة (الحاضنة للتنوع) هي طريقه إلى الإنجاز. فالمواطنة ليست شعاراً، أو كلامًا بلا روح. إنها بناء مستمر، تتضافر من أجله إرادة الدولة، وعزيمة المجتمع. وقد أثبتت ديناميات الحراك الشعبي في العراق عام 2019، كيف شكلت المطالبة بالمواطنة القاسم المشترك لكل الشعارات المرفوعة.

- وعلى الصعيد الاجتماعي، يشكل الاستثمار في التنمية الاجتماعية المتكاملة إستثماراً معززاً لفرص الاستقرار. فمن خلال تعزيز العلاقة المباشرة بين الدولة والمواطن وترسيخ مبدأ المساواة، يكتسب المواطنون الفرصة لإعادة تعريف علاقتهم ببعضهم البعض على أساس جديد من العلاقة التضامنية الإنسانية. وهذا يعني تبني نهج يتجاوز مجرد الوصول إلى الخدمات الأساسية ليشمل الفرصة والجودة. وينطوي هذا النهج على آثار مزدوجة. فمن ناحية، يتطلب عقداً اجتماعياً جديداً يحكم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والموظفين. كما يفترض أن السياسة الإجتماعية لا يمكن أن تحل محل التنمية. وفي العراق يتم ذلك وفق مسارات متوازية تشمل إعادة النظر في الحقوق الاجتماعية من المساواة والتماسك في معايير الخدمة التي تشمل دمج الفئات المهمشة والهشة؛ والتنسيق والاستهداف الفعال لتحسين الخدمات الاجتماعية المعززة لفرص تحقيق الأمن الانساني.

- إن النهج المتكامل للسياسات الاجتماعية لابد أن يحافظ على الاستدامة بكافة أشكالها، لتجنب الآثار السلبية المحتملة المهددة للأمن الانساني. وهنا تبرز الحاجة إلى اعتماد سياسات تنمية مبتكرة المؤيدة للفقراء والشراكات مع القطاع الخاص لا سيما المتعلقة بالتعليم والصحة والتشغيل وخلق فرص العمل اللائق.


فِدىً لَكِ يا بَغدادُ كُلُّ قَبيلَةٍ
مِنَ الأَرضِ حَتّى حَصبِها وَديارِها

الفصل الثالث
العقد الاجتماعي والدولة

هناك مدخلان رئيسان ينبغي الوقوف عندهما كنقطة بدء في إستيعاب جدلية " التضمين والإستبعاد". أولهما عملية تشكيل الدولة ودورها في زرع بذور الإقصاء، وثانيهما نموذج التنمية والعقد الاجتماعي الذي ينبثق عنه، لإن العقد الاجتماعي يشكل تصورات المواطن عن دور الدولة.

UNDP 2019 "Arab Human Development Report, Research Paper"

1.3 تمهيد

العقــد الاجتماعي هو الإطار الــذي تتفاعل ضمنه العلاقة بين الدولة والمجتمــع، قوامها الإلتزامات المتبادلة بينهما، وفي ســياقها تنشــأ رابطة المواطنة التي تعزز أو تضمر تبعاً للكيفية التي تنفذ فيها الإلتزامات لاســيما من جانب الدولة. عليه، تفســر نظرية العقد الاجتماعي الاســباب الكامنة وراء تأييــد افراد المجتمع للقواعد الاجتماعية الأساســية والقوانين والمؤسســات والمبادئ الأساسية لذلك المجتمع والامتثال لها، ومن ثم فإنها تعنــى بتبريــر مــا إذا كان النظام شــرعياً أم لا ومن ثم عن إســتحقاقات الولاء"[1]. بهذا المعنــى يخضع العقد الاجتماعي إلى حالة مســتمرة من التفاوض أو إعادة التفاوض على أســاس القبول الأساسي للمعايير المشروعة للعلاقات بين الدولة والمجتمع[2].

هكــذا ينطوي العقــد الاجتماعي على عنصرين؛ أما الاول، فهو عنصر التفــاوض؛ ويتحقق تارة عبر الخضوع للإطــار القانوني والســلطة المنظمة له وهو الضامن لســلامة الجميع والحائــل دون الانزلاق في اتون الفوضى (هوبز Hobbiz) وتارة عبر التبعية الطوعية، إلى حد ما، عبر شــروط تشــاركية (روســو Roso)[3]. ومهما يكن من أمر شــكل هذا التفاوض فانه يتضمن عنصر الاســتمرارية بين أطراف العلاقة (الدولة – المجتمع) بشــأن هذه الشروط، إما الثاني، فهو يتضمن الإلتزامات المتبادلة، فالعقد الاجتماعي، هو عملية دائمة إلى حد ما تعتمد علــى الاعتراف الصريح أو الضمني للمجتمع بســلطة الدولة التي تتولى تزويد المواطنين بالســلع العامة التي تشــمل الخدمات العامــة والبنية التحتية، والمقدمة على أســاس إعادة التوزيع (توفير الخدمات الأساســية)، وضمان حقوق الانســان والامن وحقوق الملكية (الحماية) من خلال ســيادة القانون وتوفير سبل المشاركة في صنع القرار[4].

بــإزاء ذلــك، تتوقع الحكومات من أفراد المجتمع الامتثال لحكمهــا، والتأكيد - أو على الأقل عدم الاعتراض على - شــرعية حكمها، والبقاء مخلصين عندما ينشأ صراع مع الفواعل الأخرى (محلية كانت أم دولية). وقد تطلــب الحكومات أيضًا من المواطنين دفع الضرائب أو تقديم خدمات «وطنية»، مثل الخدمة العســكرية أو المدنيــة[5]. وبهذا المعنى فان نظريات العقد الاجتماعي وما تتضمنه من نماذج فلســفة سياســية تنطوي على مرونة بدرجة كافية لتنطبق على ســياقات معاصرة [6] ومن ثم فهي تصلح ايضاً للبحث في حالة البلدان الهشــة والتي شــهدت صراعات[7] مثل حالة العراق. فالضعف الذي يعتري العقد الاجتماعي هو من العوامل المحددة

1 - Contemporary Approaches to the Social Contract, https://plato.stanford.edu/entries/contractarianism-contemporary/ Sep 27, 2021, accessed at 18/5/2024.

2 - Mark Furness and, Bernhard Trautner, Reconstituting social contracts in conflict-affected MENA countries: Whither Iraq and Libya? German Development Institute, Germany, (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/). Accessed at 1/5/2024 2020, p.6.

3 - Wolfgang Mühlberger, Iraq's Quest for a Social Contract: An Approach to Promoting Social Cohesion and State Resilience, © German Institute of Development and Sustainability, https://doi.org/10.23661/idp1.2023, Accessed at 20/4/2024, p.2.

4 - UNDP/NOREF (Norwegian Centre for Conflict Resolution). (04.2016). Engaged Societies, Responsive States: The Social Contract in Situations of Conflict and Fragility (Concept Note). Retrieved from https://www.undp.org/publications/social-contract-situations-conflict-and-fragility, p.8.

5 - Markus Loewe and Tina Zintl, Annabelle Houdert, State Fragility, Social Contracts and the Role of Social Protection: Perspectives from the Middle East and North Africa (MENA) Region, https://www.mdpi.com/journal/socsci,2021, p.3.

6 - Wolfgang Mühlberger, op.cit, p.2.

7 - UNDP/NOREF (Norwegian Centre for Conflict Resolution). (04.2016). Engaged Societies, Responsive States, op.cit.

لهشاشة الدولة والمجتمع. كما ويفضي إلى تفاقم أسباب الصراعات وعدم الاستقرار[1]. وفيما يلي عرض موجز لما يتوخى العقد الاجتماعي تحقيقه على صعيد التزامات الدولة وعلى النحو الآتي:

- **الحماية:** تعد هذه الوظيفة، الوظيفة الأساسية للدولة[2] وتشمل الأمن الاجتماعي ضد التهديدات الخارجية والأمن الفردي / الإنساني ضد التهديدات المادية مثل الهجمات الاجرامية أو ذات الدوافع السياسية من جانب الآخرين، أو السرقة، أو القتل، أو المرض أو الاضرار البيئية. ونظرا لما تعرض له العراق من ظروف صعبة خلال سنوات العقوبات الإقتصادية منذ عام 1991، فقد أقرت الأمم المتحدة برنامجا واسعا عام 1995 هو النفط مقابل الغذاء، والذي أسهم بشكل كبير وفعال في إبعاد شبح الجوع عن المجتمع العراقي خلال تلك الفترة بشكل نسبي، كما يشمل مفهوم الحماية الأمن القانوني أيضا، أي سيادة القانون الذي يشمل وجود القانون نفسه في المقام الأول إلى جانب انفاذه ولاسيما انفاذ حقوق الانسان والحقوق المدنية[3]. ولا يتسنى للدولة القيام بهذه الوظيفة حتى تتمكن احتكار وسائل الاكراه المادي المشروع وبسط سلطتها بالكامل. وفي هذا السياق يربط عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) شرعية الدولة ووجودها باحتكارها لوسائل الإكراه المادي دون سواها، ومن ثم فان اضطلاع قوى غير نظامية بهذا الدور يؤشر وجود خلل في شرعية الدولة وقدرتها، الأمر الذي يترجم ضعف الدولة وفراغ السلطة[4]. كما يُنظر لاستعمال هذه القوى للأغراض الأمنية على أنه أمر يقوض قدرة الدولة؛ لأن الأمن يبدو أهم خدمات الدولة بموجب العقد الاجتماعي[5].

- **توفير الخدمات الأساسية:** لا يتسنى لبرامج الحماية الاجتماعية أن تسهم في شرعية الدولة إلا إذا أنشأتها الدولة. بمعنى آخر ان قيام قوى غير نظامية أخرى بتبني هذا النوع من البرامج من شأنه أن يقوض سمعة الدولة وشرعيتها، ولاسيما إذا ما كانت هذه الفواعل تتنافس مع الدولة أو تعارضها[6]. إذ ترتكز شرعية الدولة على تصورات فاعلية مؤسساتها وكفاءتها ونزاهتها في أداء مهامها، ومن ثم فان قيام قوى أخرى بمهام الدولة بقدر ما يقوض شرعية الدولة فإنه يوفر شرعية بديلة للدولة[7]. ففي سياق تقديمها السلع العامة فإنها تقوض قدرة الدولة على ممارسة السلطة على أرضها، ومن ثم توجد علاقة عكسية بين شرعية الدولة وشرعية القوى غير النظامية[8]، لأن ملء هذه القوى للفجوة الوظيفية للدولة، سواء أكان على صعيد الأمن أو الخدمات، من شأنه تحدي شرعية الدولة ما دامت الولاءات تنتظم داخل تلك القوى[9].

---

1 - Mark Furness and, Bernhard Trautner, مصدر سابق، ص6

2 - المصدر نفسه، ص6

3 - Markus Loewe and Tina Zintl, Annabelle Houdert, مصدر سابق، ص6

4 - Florence Gaub, State Vacuums and Non-State Actors in the Middle East and North Africa, the frailty of authority: Border, Non-State Actors and Power Vacuums in a Changing Middle East, Edited By, Lorenzo Kamel, 2017, p.55.

5 - المصدر نفسه، ص57

6 - Markus Loewe and Tina Zintl, Annabelle Houdert, مصدر سابق، ص11

7 - Dylan O'Driscoll and Dave van Zoonen, The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State, Middle East Research Institute, March 2017, p.14, p.14.

8 - المصدر نفسه، ص14

9 - المصدر نفسه، ص15

- **المشاركة:** وتعني مشاركة المواطنين كافة في عمليات صنع القرار السياسي على المستويات المختلفة. وتتوافق هذه الإلتزامات مع الوظائف الأساسية الثلاث للدولة وهي السلطة، والشرعية، والقدرة. ترتبط القدرة على التأثير في الانشطة السياسية عبر المشاركة في الانتخابات بتوقع تمثيل مصالح الفرد[1].

تكتسب الحكومات، عبر تحقيق هذه الإلتزامات الثلاثة (الحماية- توفير الخدمات الأساسية- المشاركة) على الاقل شرعية، ويغدو بإمكانها تأمين الحكم اعتماداً على مستوى أقل من القمع، وبإزاء ذلك فان الفشل في أداء هذه الوظائف يفضي إلى عدم الاستقرار أو حتى هشاشة الدولة حتى وان كان العقد الاجتماعي قائماً، والدول التي تفشل في أداء الوظائف الثلاث جميعها، هي ضعيفة أو حتى مختلة وظيفياً من حيث سلطتها وشرعيتها وقدرتها[2].

متلازمة الأمن والتنمية: تعزيز الأثر

يُعد الوصول إلى مؤسسات انفاذ القانون وحقوق الإنسان أمرًا أساسيًا للمواطنة الحاضنة للتنوع وترسيخاً للعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، بحل المشكلات المتعلقة بالإرهاب والجريمة والعنف وانتهاكات الحقوق وحماية حقوق الإنسان. إذ يتمتع العراق بإرث قانوني رصين يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، التي وقّع عليها، والتي تغطي مجالاتٍ حقوق المرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة، وتتناول ايضاً الجوانب المتعلقة بالسلام والعنف، مثل ضحايا الارهاب والاتجار بالبشر والحقوق السياسية والمدنية.

يعد الحد من الارهاب والعنف والجريمة في كل مكان وبجميع أشكاله شرطًا أساسيًا للأمن الإنساني، وهدفًا رئيساً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. إذ تعد النزاعات العنيفة المسلحة والعنف بأشكاله المختلفة بين الأشخاص والجماعات تهديداً مباشراً للسلامة الجسدية والنفسية للأفراد، التي تنعكس بالنتيجة على جميع مسارات التنمية. والعكس صحيح إذ يؤشر ارتفاع وتائر التنمية واستدامتها انخفاضاً كبيراً في معدلات الانحراف في عموم المجتمع. ولا يمكن اعتبار آلية العلاقة بين الأمن–التنمية أمرًا مفروغًا منه، حيث تتفاعل الاضطرابات الكوكبية مع ديناميكيات الصراع وعدم المساواة والابتكار التكنولوجي لخلق ساحات جديدة للصراع والارهاب والعنف والجريمة. ولا يكفي أي جيل جديد من تهديدات الأمن الانساني بمفردها لشرح سبب تصاعد الصراع العنيف –ولكن في تفاعلهم، تتضاعف التوترات وتتزايد.

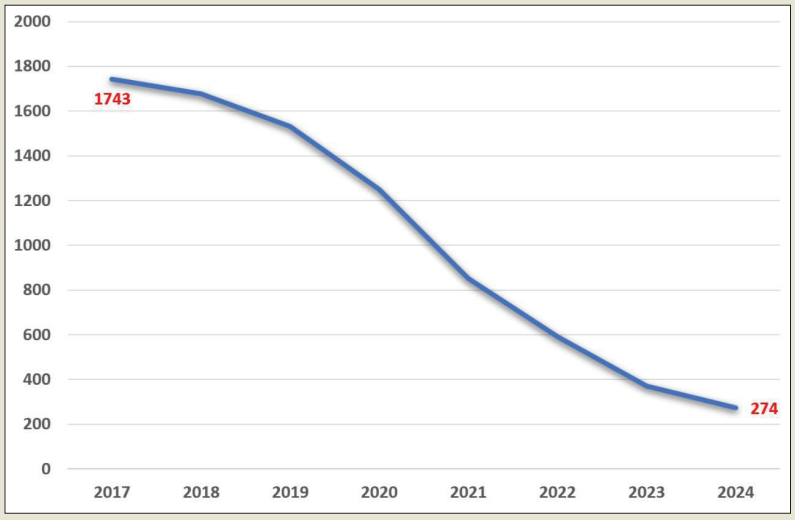
إن التعرض للإرهاب والعنف، بشكل مباشر وغير مباشر، يضر بالرفاهية واستدامة التنمية البشرية على نطاق أوسع. إذ أدى الارهاب والعنف الذي تعرض له عدد من محافظات العراق في عام 2014 الى تهديد مباشر للأمن الانساني، ونزوح السكان من منازلهم، مما عرضهم لمزيد من التهديدات الأمنية في سعيهم للحصول على بيئة آمنة، وقيد فرص الناس باستخدام الأماكن العامة، وحد من قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع. علاوة على ذلك، يعد الشعور بالأمان جزءاً لا يتجزأ من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. لقد كان الانتصار على الارهاب معززاً للمسار التنموي الذي شهده العراق في السنوات الاخيرة، معززاً لقيم المواطنة وترسيخاً للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة.

1 - Wolfgang Mühlberger, op.cit, p.3.

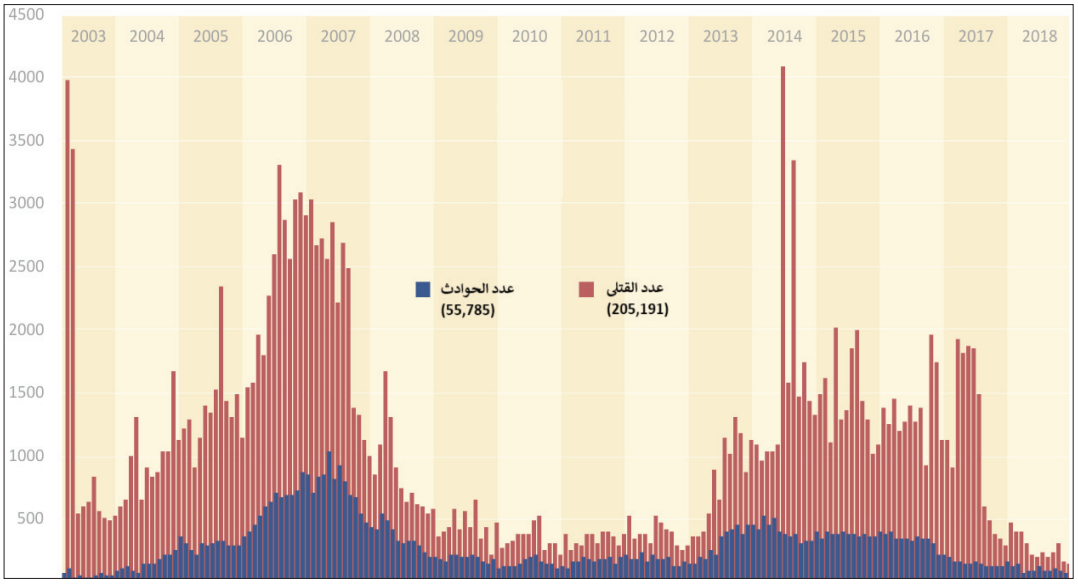
2 - Markus Loewe and Tina Zintl, Annabelle Houdert, op.cit, p.26.

إذ ان الاثر متبادل بين الامن والتنمية، حيثما تزدهر التنمية يتعزز الامن والعكس صحيح. فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في بيئة غير آمنة، فالتنمية تعزز العدالة والمساواة تقلل بالنتيجة من التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار. لقد شهد العراق انخفاضاً كبيراً في الحوادث الارهابية المسجلة خلال الاعوام (2017 – 2024)، والى أدنى مستوياتها، وهو ما يعكس العلاقة المتبادلة بين مسار التنمية المتصاعد المعزز للإمكانات البشرية والمؤسسية مقابل الانخفاض الواضح للحوادث الجنائية والارهابية وفي جميع محافظات العراق.

الإنخفاض الكبير في أعداد الحوادث الإرهابية خلال المدة 2017 - 2024



شكل 3 - 1: القتلى المدنيون في العراق بين عامي 2003 و2018



.Source: Iraq security situation country of origin information report' European asylum support office. 2019. P46

يوضح الشكل 3 - 1 إن الذروة الاولى للوفيات في أوساط العراقيين رافقت الغزو الامريكي للعراق لعام 2003 ثم تراجع العنف حتى عام 2005 ثم ما لبث أن شهد ذروة أخرى في العام 2006 وجاءت الزيادة التالية في عام 2014 مع احتلال التنظيمات الإرهابية لبعض مدن العراق[1]، ونتيجة لذلك، بات العراقيون غير مقتنعين بالأوضاع الأمنية في البلاد ويفتقرون إلى الشعور بالأمان، وهو الأمر الذي أثر بشكل واضح في ثقتهم بمؤسسات الدولة وتصورهم لشرعية العقد ا لاجتماعي[2]. وكان من أهم أسباب تراجع قدرة الدولة في أداء وظيفة الحماية هو حل المؤسسة العسكرية من جانب الاحتلال الأمريكي عام 2003، دون القدرة على بناء جيش نظامي قادر على ملء الفراغ يمكن إدارة الدولة في توفير الأمن.

2.3 الميراث السياسي وتحولات العقد الاجتماعي

على الرغم من ان غزو العراق واحتلاله عام 2003 وما نتج عنه من "بناء الدولة" قد صاغ العقد الاجتماعي في العراق في الوقت الراهن، لكن لا يمكن فصل هذا العقد عن سياق التطورات التاريخية. فالعقد الاجتماعي الهش يُعزى إلى الديناميات التي رافقت مشروع بناء الدولة في ظل الاستعمار في عشرينيات القرن المنصرم[3]. إذ ورثت الدولة العراقية الحديثة وجود فاعلين: المؤسسة الدينية (بأطيافها المختلفة)، والقبائل؛ العربية في الوسط والجنوب، والكردية في الشمال. وكانت هذه القوى سمة بارزة في المجتمع إذ اضطلعت بوظائف الأمن وتقديم الخدمات (الحماية، وتوفير الخدمات الأساسية) حيث كانت السلطة العثمانية ضعيفة أو غائبة، ولما انهارت على يد الاحتلال البريطاني، اغتنم زعماء القبائل فرصة فراغ السلطة للتنافس على الحكم الذاتي[4]. ولما أسست دولة العراق الحديثة جرى التفاوض على انشائها في ظل وجود البنى الاجتماعية الموجودة مسبقاً والتي تتميز بالانتماءات القبلية والعرقية والطائفية، والتي أدت إلى تأسيس عقد اجتماعي مبني على شبكة من المحسوبية وعلاقات القربي[5]. عزز هذا النهج سياسات بريطانيا التي عمدت في البدء، للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية إلى تسليح القبائل - الفاعل اللادولتي البارز آنذاك- على غرار الدولة العثمانية، عوضاً عن تأسيس جيش يتولى مهمة الأمن، وعلى الرغم من ان دولة الانتداب حسمت خياراتها صوب تأسيس الجيش، إلا أنها أعاقت عن قصد، تراكم قدرة الإكراه للدولة وحالت دون تزويد العراق بالأسلحة والإمدادات أكثر من القدر اللازم لتكون فيه الدولة جهازاً فعالاً لمواجهة التهديدات النابعة من القوى الدينية والعرقية، ولم تتفاد الدولة بعد توليها السيادة أوجه القصور تلك[6] مما حال دون تمكنها من بسط سلطتها بالكامل للقيام بوظائف العقد الاجتماعي، بل كانت تشاركها العشائر والقبائل والتي كانت تتمتع بالحكم الذاتي، وكانت بديلاً عن توفير الحماية وتوزيع الموارد وتتحكم الى حدٍّ كبير في المشاركة[7].

---

1 - Mark Furness and, Bernhard Trautner, مصدر سابق، ص6

2 - Lucia Ardovini & Dylan O'Driscoll (2023) The Failure of the Social Contract in Iraq: Iraqi Perspectives, Journal of Intervention and State building, VOL. 17, NO. 4, https://doi.org/10.1080/17502977.2023.2210732, 2023, p.421.

3 - المصدر نفسه، ص420

4- Areil I. Ahram, The Origins and Persistence of State-Sponsored Militias, PhD Thesis, School of Arts and Sciences of Georgetown University, Washington, DC July 30, 2008, P.115.

5 - Lucia Ardovini & Dylan O'Driscoll, مصدر سابق، ص419

6- Areil I. Ahram, مصدر سابق، ص136

7 - Lucia Ardovini & Dylan O'Driscoll, مصدر سابق، ص420

أدت هذه الظروف إلى أن تتطور الدولة بمعزل عن المجتمع العراقي، الأمر الذي أوجد بوناً واسعاً بين الدولة والمجتمع مثلما افضى إلى أن تتصور الجماعات العرقية- الطائفية الدولة على أنها جائزة وأداة للاستيلاء على الموارد، مما عزز من ترسيخ المنافسة بين تلك الجماعات[1]. هكذا أدى ذلك إلى هيمنة الانقسامات العرقية والطائفية، إلى حدٍّ كبير، على السياسات الداخلية كافة مما أدى إلى الافتقار إلى الشعور بالمواطنة والهوية الوطنية[2]. وبالمحصلة فشلت الدولة العراقية في دعم المكونات الأساسية للعقد الاجتماعي لقطاعات كبيرة من المواطنين في ظل انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي[3]. ولم يتغير الحال كثيراً في العهود الجمهورية على الرغم من بعض التحسينات على مستوى العقد الاجتماعي في فترات محدودة.

3.3 العقد الاجتماعي: المعنى والسياق بعد 2003

الغزو الامريكي للعراق عام 2003: هشاشة الدولة وصعوبة بناء العقد الاجتماعي

يعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية عام 2003 بمثابة لحظة فاصلة بالنسبة للعقد الاجتماعي؛ حيث تحول العراق، فضلاً عن كونه دولة ريعية إلى دولة هشة للغاية. وفي مواجهة التحدي المتمثل في بناء الدولة، كان هناك تركيز على النخب مع تجاهل احتياجات السكان على نطاق واسع. وقد مكّن هذا الدعم الخارجي النخب من تعزيز سلطتها على حساب العقد الاجتماعي. واستبدل نظام الدولة المركزية بنظام تداول السلطة الذي خضع لتأثيرات إقليمية ودولية، وهو ما سلط الضوء على خطوط الصدع في الهوية الوطنية. وهذا الامر يعني ان تشكيل الحكومة كان رهناً بمساومات وتسويات النخب الكبرى على حساب المصالح الاوسع للسكان التي باتت ثانوية بالنسبة للمصالح الفردية والسياسية، والتي شكلت أساس العقد الاجتماعي المتنازع عليه اليوم.

إحتلال التنظيمات الإرهابية لكبرى مدن العراق 2014: فتوى المرجعية الدينية لإنقاذ البلد

مهدت هذه التطورات الظروف لضعَف التعامل مع خطر التنظيمات الإرهابية عام 2014، ونجح التنظيم الارهابي في إستغلال بعض المظالم في المحافظات التي سيطر عليها والاستفادة منها. أضف الى ذلك تمكن التنظيم الارهابي من ملء الفراغ الذي خلفته القوات العراقية المنسحبة، وتنافس مع الدولة على السلطة وهدد السكان المحليين، وذلك بمحاولة إقامة نظام خاص للحكم وتقديم الخدمات. ومثّل صعود التنظيم الإرهابي تهديداً لوجود الدولة واستمراريتها في هذه المناطق، لا سيما مع التنوع الديني والقومي لمكونات مجتمع نينوى بشكل خاص. فقد عانى مواطنوه من أقسى أنواع التنكيل والإضطهاد والقتل والإغتصاب. من أمثلة ذلك ما لحق بالمكون الإيزيدي تحت طائلة العقلية الظلامية للإرهابيين. إن السهولة النسبية التي إستولت بها التنظيمات الإرهابية على الاراضي، أماطت اللثام عن الازمة العميقة التي عاشتها الدولة العراقية بعد عام 2003 وتأثير الفساد على مؤسساتها المدنية والعسكرية على السواء. ومع إنهيار الأجهزة الأمنية ظهرت العشرات من القوى المسلحة لاستعادة الاراضي من التنظيمات الإرهابية. أثبتت المرجعية الدينية العليا وعلى طول فترات التاريخ الماضي وحتى الآن دورها القيادي البارز والمؤثر لمواجهة الأزمات والعقبات التي كانت تعصف بالأمة، كما وتميزت بعدم انغلاقها على نفسها؛ إذ سعت دائماً ان تكون على تماس مباشر مع أبناء

1 - Lucia Ardovini & Dylan O'Driscoll, 420 ،مصدر سابق، ص

2 - المصدر نفسه، ص420

3 - المصدر نفسه، ص420

الأمــة إلى درجة لــم يقتصر فيه ذلك التماس على مواقف محددة بل أنه كان شــاملاً. ولطالما كان لها الكلمة الحاســمة عندما يدق ناقوس الخطر في أي أمر يتعلق بالإنسان والإنسانية. فعلى سبيل المثال عندما يستوجب تدخلها للحدِّ من قضايا تتعلق بأفكار تعصبية سيكون لكلمتها دور في الحدِّ من تلك الأفكار ومثال قول المرجع الأعلى السيستاني "**لا تقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا**" أنموذجاً رائعاً لذلك، وغيرها من المواقف المشرفة.

عصفت بالعراق أحداث خطرة خلال الســنوات الماضية القريبــة ومنها ظهور تنظيمات إرهابية هددت البلاد أرضاً وشــعباً أمام أنظار حكومة لم تتخذ إجراءات حازمة أزاء هذا الخطر، على عكس المرجعية الدينية، فقد لعبت دوراً مهماً في مواجهة هذا التنظيم الإرهابي، معتمدة على ما لها من مكانة وقاعدة شعبية في المجتمع العراقي عموماً، حتى كان إســهامها واضحاً في إعادة تنظيم البلد من الداخل وشــد اللحمة الوطنية من خلال تسخير كل الطاقات اللازمة لدحر تلك القوى التي هددت كيان البلاد، بعد ان إحتلت بالكامل مدينة الموصل بتاريــخ 10 حزيــران 2014 وأجــزاء كبيرة من محافظات الأنبــار وصلاح الدين وكركــوك وديالى وبعض أطراف محافظــة بابل، وأصبح التهديد واضحــاً للعاصمة بغداد. إن ما تقدم دفع المرجع الديني الأعلى لإصدار فتواه التاريخيــة التي عُرفت بـ (فتوى الجهاد الكفائي) في الثالث عشــر من حزيــران 2014، والتي عرفت بكلماتها الوطنية ومنها «أنها مسؤولية شرعية ووطنية كبيرة»، لتغير موازين المعادلة للوضع الحرج في البلد وأوقفت إنهيار الدولة وسقوطها بيد الإرهاب.

إســتعادت الدولة، بعد هزيمة التنظيمات الإرهابية عام 2017، الســيطرة على الاراضي تدريجياً، لكن العراق عانى آنذاك من العديد من المشاكل والتحديات منها ضعف الاقتصاد، ونقص الخدمات الأساسية إلى جانب تحديات بيئية كبيرة. تعمل هذه المشــاكل على تآكل مقومات العقد الاجتماعي الأساســية وتعيق انشاء إطار للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

من الاستقطاب إلى التماسك: مقاربة لبناء عقد إجتماعي جديد

لم يبتعد تقرير التنمية البشــرية في العراق 2025 (المواطنة وصياغة عقد اجتماعي جديد) في مناهجه الفكرية وتوجهاته وأهدافه عن مضامين وتوجهات تقرير التنمية البشرية العالمي 2023 - 2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحــدة الإنمائي (UNDP)، والمعنون "كســر الجمود: إعادة تصور التعاون في عالم مســتقطب". تبلورت التحديات الاقتصادية والاجتماعية في أزمات متشــابكة، خلقت تفاوتــات تنموية حادة، مما أدى إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي على المستويين المكاني والشخصي، واتساع حالة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، مما فاقم الانقســامات في الآراء والمواقف والقيم والولاءات. كل هذا جعل من الصعب إيجاد أرضية مشــتركة ســليمة تُعزز قيم المواطنة الإيجابية على المستويين الوطني والعالمي، في ظل غياب التعاون والشراكة، وتآكل الثقــة بين المواطنين والمؤسســات، وتصاعد العنف والصراعات المجتمعيــة التي قوضت قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات سليمة وإصلاح التشريعات والقوانين بما يُعزّز أسس العدالة الاجتماعية.

وقد ســاهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة الاســتقطاب، وعززت تفاعل آليات وتأثيرات المواطنة الســلبية. وهذا ما اســتدعى تبني نهج جديد لبناء عقد اجتماعي يدعو إلى تجاوز الاســتقطاب بمختلف أشــكاله. وقد سدت المرجعية الدينية الرشيدة باب الفتنة الطائفية، حيث ساندت جماهير الشعب المرجعية في إبعاد البلاد عن هذه الاستفزازات، مما أدى إلى إجهاض الفتنة.

عَودٌ على وقعٍ حزين

بعد احتلال الإرهاب المزري لمناطق سكن المواطنين الأيزيديين، هذه الشريحة الطيبة من أبناء مجتمعنا العراقي، تعرضت حياتهم لمخاطر عدة. فقد قُتِل المئات منهم وسُبيت مئات أيضاً من نسائهم في أقسى ممارسة وأبشعها في التاريخ المعاصر. بعد تحرير أرضهم من دنس الإرهاب، كانت مدرسة في إحدى مناطقهم، هي كوجا، محط رحالنا اليها في يوم ممطر، قصدناها للوقوف على جريمة يَندى لها الجبين.

في باحة هذه المدرسة وقربها دُفن العشرات من الأبرياء من أبناء الطائفة الأيزيدية. في ذلك المكان أقيمت مراسم فتح مقبرة جماعية هناك بحضور رسمي وشعبي وممثلي الأمم المتحدة. كنا نقرأ في عيون الأهالي المتبقين من أبناء كوجا مسحة حزن عميق وهم يرقبون الجهود في التعرف على شهداء كوجا ودفنهم، بما يليق بعد إخراج بقايا جثثهم من المقابر الجماعية.. كان ذلك يجري على وقع طقوس حضرها زعماء روحيون من الطائفة يبعث في حشود الناس صوت نايٍ حزين ودفوف يُقطَع صمتهم أو عويلهم وهم يتحركون ببطء في زحام شديد وسط إجراءات دقيقة لمختصين في فتح المقابر من إحدى المنظمات الدولية.



لكن الأمل شعاعُ ينير درب المتعبين بعد طول تشرُدٍ أو اغترابٍ أو فقدٍ للأحبة.. على سفح جبل سنجار الأشم عاودنا المجئ بعد حين، لنشارك الأيزيديين أول بهجة لهم بعد عودتهم وانكفاء هجمة التنظيمات الإرهابية. كان أول يوم تحتفي فيه هذه الطائفة الأصيلة بعودة آمنة.. حينها وعلى سجيَتهم انتفضت نسوة من أهل المنطقة ليَحُلنَ المكان الى ساحة فرح.. البعض منهن عرضن نتاجات فولكلورية على أرض المكان، فيما ارتدت أخريات فساتين بيض تشيع بهجةً بين الحضور وقد أنشدن مع شموخ الجبل أغنيةً تُمجَد صمودهم وإصرارهم على حياة أفضل. كان الحاضرون يتبادلون مشاعر بهجةٍ مخنوقة ليبددوا أحزان السنين الثلاث العجاف.



مهدي العلاق

رئيس خلية إدارة الأزمات المدنية، 2015 – 2018

العقد الاجتماعي في ثنايا دستور جمهورية العراق لعام 2005

تضمن دستور جمهورية العراق لعام 2005 عدداً من المواد كان ينبغي لها أن تؤسس لعقد اجتماعي سليم وإطار فعال للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز رابطة المواطنة، فهي ارست شرعية التفاوض السلمي عبر الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، والفدرالية، وتعزيز اللامركزية للحيلولة دون تغول السلطة التنفيذية، أو القلق بمدى الإلتزام بمقومات الدولة الإتحادية، حيث يعتقد مواطنون من إقليم كردستان إن مفهوم الدولة الإتحادية لم يتجسد في نظرهم على أرض الواقع بسبب التجاذبات السياسية والصراع على الموارد. غير أن التهاون في الإلتزام بدستور عام 2005، الذي نصّ بوضوح على الهوية العراقية، ولّد تقاطعات أعاقت إرساء عقد إجتماعي على أسس سليمة، ومنها إشكالية العلاقات المدنية – العسكرية.

عمليات الأنفال والمقابر الجماعية وجهان للعدل في الظلم

في عام 1988، وقبل أن تضع الحرب العراقية الإيرانية أوزارها، نفّذ نظام الحكم البائد إبادة جماعية ضد الكرد في إقليم كردستان على مراحل عدّة ابتدأت بشن هجمات على مناطق مختلفة في الإقليم استمرت على مدى شهور كان آخرها هجومها فيما أُطلق عليه بعمليات الأنفال. دُمرت في هذه الهجمات حوالي ألفي قرية واستشهد الآلاف من المواطنين الكرد في مناطق إقليم كردستان، وهُجّر قرابة نصف مليون مواطن كردي في مناطق إيواء أجبرتهم على الإقامة فيها كي يسهل السيطرة عليهم أو ترحيلهم خارج العراق. لم تكتفِ هذه الحملات المسعورة بالقتل والتشريد إنما طبّقت سياسة الأرض المحروقة وتدمير الغابات والحدائق والمزارع التي تم حرقها وتدمير عيون الماء وعُدّت هذه المناطق مناطق محرّمة. كما أباحت سرقة الثروات الزراعية والحيوانية في المناطق المنكوبة.

وبعد انتفاضة عام 1991 التي عمّت غالبية محافظات العراق، أمعن النظام البائد في قتل آلاف أخرى ودفنهم في مقابر جماعية، لم يكتشف جميعها لحد الآن. وقد كانت هذه الممارسات جزءاً من سياسة القمع التي اتبعها النظام المذكور منذ تسلّم السلطة عام 1968، حيث غيّبت السجون والمقابر الجماعية عشرات الآلاف من العراقيين من قوى المعارضة الوطنية المختلفة، على مدى ربع قرن تقريباً.

3 . 4 تجسير العلاقة بين المواطن والدولة عبر عقد إجتماعي

تعد المواطنة الرابط الذي يجمع المواطن بوطنه وذلك وفق عقد اجتماعي، يتنازل بموجبه كل مواطن عن بعض من حقوقه من اجل تحقيق مفهوم دولة المواطنة كما جاء قبل ذلك في نظرية العقد الاجتماعي، هذه الدولة تحفظ الحقوق وتلتزم بالواجبات لكل المواطنين بدون استثناء وتتجاوز كل الاختلافات العرقية والدينية والمذهبية والجنسية، كما ان فلسفة المواطنة في ظل هذه الدولة تقوم على اساس خدمة وامن وحفظ الوطن، وتجعل ذلك فوق اي اعتبار اخر، وعند احساس الفرد بتمتعه بجميع الحقوق الدستورية والقانونية في ظل دولة قوية تحترم خصوصيته وينعم فيها بالرعاية والحماية يكون ذلك حافزا مهما في قوة العلاقة التي تربطه وشعوره بالانتماء لهذه الدولة[1].

1 - مسعود موسى الريضي، اثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص114 - 115.

إنَّ حقيقة هذه العلاقة بين الدولة والمواطنة تتطلب أن نكون أولاً أمام دولة تؤمن بالقانون وتنتهج نهجا ديمقراطياً، مما يلقي بظلاله على تمتع الفرد بالحرية والكرامة والأمن والمساواة، وهو أمر يزيد من فاعلية علاقة المواطن بدولتهِ ومجتمعهِ. فالمواطنة لا يمكن أن تتحقق من خلال رابطة قسرية أو قهرية، إنّما هي رابطة طوعية اختيارية قائمة على المشاركة والتعايش السلمي والاختيار الحر المسؤول. فالمواطن هو العضو الكامل في الدولة، والمواطنة تمثل وضعية قانونية أساسية في الدولة الحديثة، وذلك هو الأساس القانوني الذي ينظم ويحدد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة[1].

وكي نكون أمام دولة قانونية أو ما يسمى بـ «دولة القانون» يجب ان نفهم المقصود بهذه الدولة القانونية لاسيما في ظل الثورة المعلوماتية والتقنية والتغيرات والأزمات والتحولات الجذرية التي طرأت على مجتمعاتنا المعاصرة، والتي طالت أنظمة الحكم في مختلف أنحاء العالم، إذ ظهرت عديد من الأنظمة التي فرضت نفسها وبقوة كاحدى الاستراتيجيات الناجحة التي رأت فيها الدول المتقدمة طريقاً حتمياً نحو تطبيق الحكم الرشيد القائم على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمادية كافة، بما يخدم الشعب والدولة، ويمنحها قدرة على الصمود. جاء اتجاه دولة القانون والمؤسسات كأحد الحلول الناجعة للمشكلات التي تواجهها الدول، بما في ذلك الدول المتقدمة والنامية. تُعرف دولة القانون والمؤسسات على أنّها النظام الذي ساعد على إدخال الإصلاحات الضرورية على الأجهزة الإدارية والإنتاجيّة للدول المختلفة ولاسيما النامية منها، كي تواكب التطور الحاصل في البلدان المتقدمة الأخرى، والانفتاح على الاقتصاديات المتطورة، في ظل وجود شبكة من المؤسسات الفعالة، والبيئة المؤسسية التي تشكل سيادة القانون والنظام القضائي المتطور، والتشريعات الحديثة، والأطر والإجراءات الفعالة لمحاربة الفساد أو السياسات المالية والنقدية التي تتسم بالمصداقية والشفافية، والعمل المؤسساتي الصلب، الذي يؤمن بدور الفرد في المجتمع وقدرته على التغيير في إطار عقد إجتماعي، ويستغل القدرات البشرية والمهارات لتحقيق الأهداف المختلفة في المنظمات بما في ذلك منظمات القطاعين العام والخاص.

كما يذهب البعض الى ان المقصود بالدولة القانونية هو خضوع الدولة للقانون، ويتحقق هذا الخضوع من خلال التزام السلطات العامة في الدولة بإحكام القانون، فالسلطة التشريعية وهي تضع القواعد القانونية ينبغي ألا تخالف أحكام الدستور وإلا عُدّت هذه القواعد غير دستورية، ويمكن الطعن بدستوريتها أمام المحكمة المختصة إذ يوجد في بعض البلدان ومنها العراق (دستور عام 2005) محكمة دستورية تختص بالفصل في دستورية القوانين، بالنسبة للسلطة القضائية يتطلب أن تأتي الأحكام الصادرة من جهات القضاء التابعة لها متفقة مع أحكام القانون، وبخلاف ذلك يستطيع الأفراد منازعة صحة هذه الأحكام بطريق أو أكثر من طرق الطعن المعروفة، وأخيراً بالنسبة للسلطة التنفيذية والتي تُعد من أشد السلطات خطراً على حقوق وحريات الأفراد ينبغي أن تأتي القرارات الصادرة منها متفقة مع أحكام القانون وإلا عدت غير مشروعة جديرة بالإلغاء. وكي نكون أمام دولة قانون لابد من تحقق مجموعة من العناصر التي يعرضها الشكل 3 - 2 [2].

---

1 -أ.عبد السلام موكيل، المواطنة وسياق الدولة والهوية، مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي، جامعة وهران، مجلة تاريخ العلوم، العدد الأول 2014، ص 35.

2 - بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي، إزدهار البلدان كرامة الإنسان، منشورات الأمم المتحدة،مصدر سابق، ص3.

شكل 3 - 2: العناصر الأساسية لتحقيق دولة القانون



أولا: دور الدستور في تشكيل العقد الإجتماعي

توفر الدساتير عموما قواعد عامة يمكن من خلالها إستنباط مضامين عقد إجتماعي يؤطر العلاقة بين المواطن والدولة. وعلى الرغم من أن دستور جمهورية العراق لعام 2005 تضمن توصيفاً إجمالياً في طرح كل من الحقوق والواجبات عبر مواده الدستورية، بما يجعل منه ركيزة في إتمام صياغة عقدٍ إجتماعيٍ، يتجاوز النهج التقليدي، الذي إتسم بالإذعان للألتزامات المترتبة على المواطن نظير تأمين حمايته وأمنه، نحو عقدٍ يُحققُ التكافؤ المناسب بين الحقوق والواجبات، وبين توسيع خياراته من منظور التنمية البشرية وتأمين حرياته وقدرته على الإبداع.

ثانيا: وجود تنظيم للرقابة القضائية

لكي تكتمل عناصر الدولة القانونية لابد من وجود رقابة على أعمال السلطات في الدولة، إذ لا يكفي تكريس مفهوم الدولة القانونية نظرياً (عن طريق النصوص القانونية) وإنما يتطلب إضافة إلى ذلك أن يتجسد ذلك عملاً وواقعاً، ويتحقق ذلك عن طريق الرقابة على أعمال السلطات العامة، وتتخذ هذه الرقابة صوراً مختلفة فهي قد تكون سياسية وإدارية وقضائية ولكن الإجماع منعقد على إن الرقابة القضائية هي أكثر أهمية في حماية مبدأ المشروعية، كونها تمارس من قبل جهة تتمتع بالاستقلال والحياد، فضلاً عن النتائج التي تترتب عليها من إلغاء التصرف غير المشروع أو التعويض عنه[1].

ثالثا: الأخذ بمبدأ سيادة القانون

من المعروف في كل نظام قانوني انه توجد مجموعة من القواعد القانونية، وهذه القواعد القانونية لا تقف في مستوى واحد، وتبعاً لذلك تأتي القواعد الدستورية في قمة الهرم، ثم تليها القواعد القانونية الصادرة من السلطة التشريعية (التي يؤسسها الدستور)، ثم تأتي القواعد اللائحة أو القرارات التنظيمية التي تصدرها السلطة

1 - دولة القانون والحقوق في تحليل قانونيين، دراسة تشاركية، المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية،2022،ص 23

التنفيذيــة وهكذا، ويترتب على هــذا التدرج ضرورة احترام القاعدة القانونية الأدنــى للقاعدة القانونية الأعلى وإلا فقدت أساس مشروعيتها. وبذلك يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مســؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتُطبق على الجميع بالتســاوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مســتقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنســان. ويقتضي هــذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الإلتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنّب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية[1].

رابعا: مبدأ الفصل بين السلطات

لوجود دولة قانون لابد أن يكون هنالك فصل بين السلطات العامة الثلاث. ويقصد بالفصل من الناحية الشكلية أن يكــون لكل ســلطة هيئات خاصة بها، ويمكــن في هذا المجال تصور أهمية مبدأ الفصل بالنســبة للدولة القانونية في افتراض اندماج الســلطات أو على الأقل اثنين منها وما يترتب على ذلك من نتائج، فعلى ســبيل المثال لو افترضنا دمج الســلطتين التشــريعية والتنفيذية وجعلها في يد شخص واحد، لامكن وجود أو صدور قواعد قانونية تلبية لمصالح شخصية، فضلاً عن عدم وجود الرقابة المتبادلة بينهما [2].

إنَّ وجود الدولة القانونية ضمن المفهوم الذي قمنا باستعراضه فيما سبق هو من يضمن قوة الرابطة التي تجمع ما بين المواطن وبلده، كذلك ان في وجود هذه الدولة وفقا للمنظور الســابق ما يضمن للدولة التزام مواطنيها بواجباتهــم التي يفترض الإلتزام بها، كما يضمن لها احترام المواطن للقوانين والتعليمات ســواء في الظروف العاديــة او في فتــرات الأزمات والظروف الطارئة، وكذلك احترام مؤسســاتها الحكوميــة والعاملين فيها، إلى جانــب التزامهم تجاه الآخر، كالمــرأة والفئات الضعيفة، فضلاً عن التزامــه بالمحافظة على الاملاك العامة والخاصة وغيرها من الإلتزامات. وفي اســتطلاع للرأي بشــان مدى قناعة المواطن العراقي بالواجبات ســابقة الذكر، والتي يفترض الإلتزام بها وتنفيذها حتى وان لم يحصلوا على حقوقهم بشــكل مناســب فقد ابدى ما نسبته 48.2 % بانه مقتنع تماما بالإلتزام بالقوانين والتعليمات، كما أشار 35.9 % انه مقتنع بذلك، أما ما نسبته 12.7 % فانــه غير مقتنع بالإلتزام بالقوانين والتعليمــات في حال عدم حصولهم على حقوقهم، بينما نجد ان 3.2 % قد أجاب بأنه لا رأي عنده بخصوص هذا الموضوع.

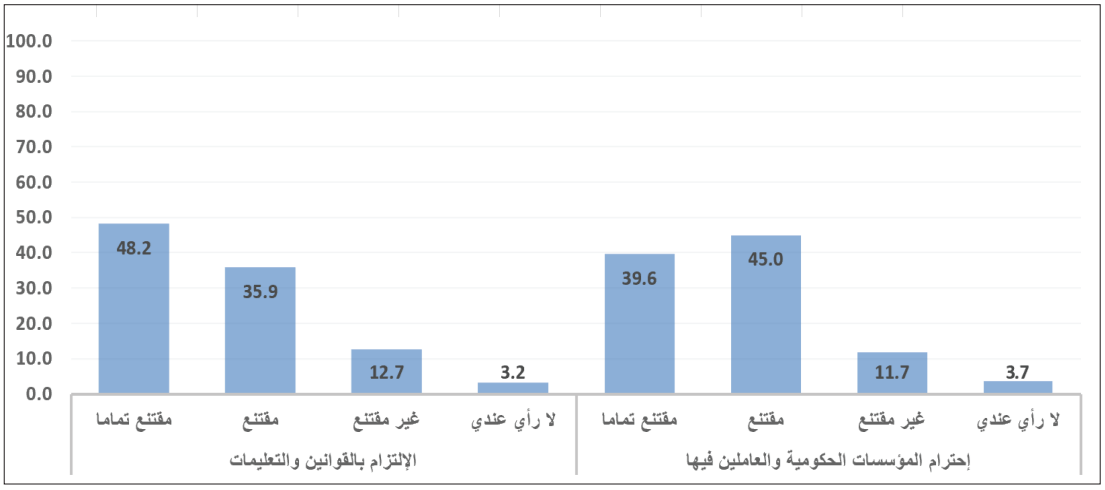
أمــا بخصــوص إحترام المؤسســات الحكومية والعاملين فيها مــن قبل المواطن العراقي حتــى في حالة عدم حصولهم على حقوقهم بشكل مناسب فقد اجاب 39.6 % بانه مقتنع تماما بوجوب احترام هذه المؤسسات والعاملين فيها، أما ما نســبته 45.0 % فقد اجاب بانه مقتنع بذلك، وقد أشــار 11.7 % بانه غير مقتنع بالإلتزام باحترام المؤسســات الحكومية والعاملين فيها في حالة عدم حصولهم على حقوقهم بشــكل مناسب، واخيراً أجاب 3.7 % بان لا رأي لديهم بشأن هذا الإلتزام. تعكس النتائج التفصيلية لإستطلاع الرأي في الملحق 6، إن غالبية المســتطلعة آرائهم من الذكور والإناث ومن الحضر والريف، كانت إجاباتهم متشــابهة إزاء معظم الفقرات. وفي جانب آخر، لوحظ وجود فروق نســبية بين المســتطلعة آرائهم لفئة كبار العمر مقارنة بمجاميع الشباب.

---

1 - دولة القانون والحقوق في تحليل قانونيين، مصدر سابق ص20.

2 -دولة القانون والحقوق في تحليل قانونيين، مصدر سابق، ص21.

شكل 3 - 3: مدى قناعة المواطن بالإلتزام بالقوانين والتعليمات
وتنفيذها حتى وإن لم يحصلوا على حقوقهم بشكل مناسب



المصدر: نتائج إستطلاع الرأي، 2024.

لقد عكســت المعطيات الميدانية، اجابة المواطن العراقي بشــأن إحترام المؤسسات غير الحكومية في حالة عدم حصولهم على حقوقهم بشــكل مناســب فقد اجاب ما نســبته 31.0 % بانه مقتنع تماما بوجوب احترام المؤسسات غير الحكومية والعاملين فيها، بينما يجد ما نسبته 50.3 % انه مقتنع بوجوب احترام هذه المؤسسات والعاملين فيها، اما ما نســبته 12.1 % فقد ابدى بانه غير مقتنع بوجوب احترام هذه المؤسسات والعاملين فيها في عدم حصولهم على حقوقهم بشــكل مناســب، وأخيراً فان ما نسبته 6.7 % لم يكن لديهم رأي بخصوص احترام هذه المؤسسات والعاملين فيها.

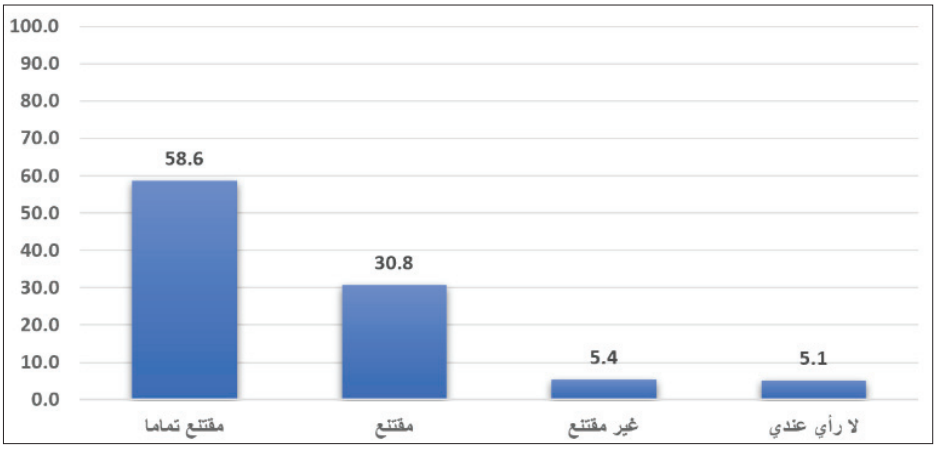
ان علاقة الدولة بالمواطن ومدى التزامها بواجبها في اعطاء المواطنين حقوقهم، وبالشكل الذي يشعر المواطن بالرضى عن اداء هذه الحكومة، هو ما يترتب عليه تمسّك المواطن بجملة من الإلتزامات التي تعرضنا لبعضها فيما ســبق والتي منها أيضاً التزامه بعدم التجاوز على الممتلكات العامة، وعليه فقد أبدى المواطنون العراقيون رأيهــم بمدى التزامهم بهذا الواجب حتى في حالة عدم حصولهم على حقوقهم بشــكل مناســب بالشــكل الاتي :أجاب ما نســبته 64.9 % من اجمالي المســتطلعين إنهم مقتنعون تمامــاً بالتزامهم بعدم التجاوز على الممتلكات العامة، كما اجاب 24.2 % بانه مقتنع بالتزامه هذا، في حين كان 8.5 % غير مقتنع بجوب التزامه بعدم التجاوز على الممتلكات العامة في حال عدم قيام الدولة بضمان حقوقهم الأساسية، وأشار 2.4 % أنه لا رأي لديهم في هذه الحالة. ومما سبق يتبين ان أغلبية المواطنين العراقيين يشعرون بأهمية الحفاظ على الأملاك العامة والإلتزام بعدم التجاوز عليها وان لم يحصلوا على حقوقهم بالشــكل المناسب، وهذا مؤشر ايجابي فيما يتعلق بشعور المواطنة لدى الفرد العراقي.

أما فيما يتعلق بالتزامه بعدم التجاوز على الممتلكات الخاصة فنجد كذلك ان هناك قناعة موجودة لدى الفرد العراقي بهذا الإلتزام إذ أفاد 65.3 % من إجمالي المستطلعين من العراقيين بأنهم مقتنعين تماما بوجوب عدم التجاوز على الأملاك الخاصة، كما أفاد 26.4 % بأنهم مقتنعين بهذا الإلتزام، أما ما نسبته 5.7 % فقد أوضحوا بأنهم غير مقتنعين بهذا الإلتزام مادامت الدولة لم تفِ بالتزاماتها بتوفير حقوقهم بالشكل المناسب، وأخيراً فقد اجاب ما نسبته 2.6 % بانه لا رأي لديهم بشأن هذا الإلتزام. ومن الإلتزامات التي تقع على المواطن أيضاً تجاه وطنه هو استعداده للمشاركة في الحفاظ على أمن البلد، ونجد ان قناعة المواطن العراقي بهذا الإلتزام في حالة عدم التزام الدولة بتوفير حقوقهم وبالشكل المناسب قد جاءت كالاتي؛ 55.5 % مقتنع تماماً باستعداده للمشاركة في الحفاظ على أمن العراق، و32 % مقتنع أيضاً بالتزامه هذا، مقابل 7.8 % كانوا غير مقتنعين بذلك، وان 4.8 % لا رأي لهم بشأن هذا الإلتزام من إجمالي عدد المستطلعين.

ان التزامات المواطن تجاه وطنه ايماناً منه بشعور المواطنة يوجب عليه، فضلاً عن الإلتزامات السابقة، التزاماً مهماً من الناحية القانونية ألا وهو التزامه بالإخبار عن الجرائم أو أية مخالفة للقانون، أي الإبلاغ في حال علمه بوقوع جريمة نص عليها القانون من منطلق شعوره بواجبه الاخلاقي تجاه موطنه، لذلك نجد ان عدم القيام بهذا الإلتزام قد يُعدّ جريمة قائمة بحدِّ ذاته. أما موقف المواطن العراقي وقناعته بهذا الإلتزام في حال عدم حصوله على حقوقه بشكل مناسب، فقد جاءت نسبة 48.5 % بأنه مقتنع تماماً بالإخبار عن أية أعمال مخالفة للقانون، وكذلك نسبة 33.5 % مقتنع من إجمالي عدد المستطلعين، أما غير المقتنعين فقد كانت نسبتهم 10.8 %، بينما حاز من لا رأي لهم بشأن هذا الموضوع على نسبة 7.3 %.

جاءت ردود المستطلعين بخصوص التزامات أخرى على نحو مختلف، منها التزامهم بقبول القرارات الحكومية في ظل الظروف الصعبة والأزمات على النحو الاتي: 20 % مقتنع تماماً، ونسبة 41.3 % مقتنع بالتزامه بقبول القرارات الحكومية في مثل هذه الظروف مع عدم قناعاتهم بحصولهم على حقوقهم بالشكل المناسب، أما ما نسبته 27.9 % فقد كانوا غير مقتنعين بوجوب التزامهم بقبول هذه القرارات وان كان في ظل الظروف الصعبة والأزمات، وقد حدد 10.8 % انه لا رأي لديهم بشأن هذا الإلتزام. ويأتي التزام الأفراد بخصوص اشاعة حب الانتماء للوطن كأحدِ الإلتزامات التي توجبها شعوره بالمواطنة تجاه وطنه من ضمن الاسئلة التي تم الاستفتاء عليها للمواطن العراقي الذي جاءت نسبة الإجابة 45.3 % منهم بأنهم مقتنعون تماما بوجوب الإلتزام بذلك وان لم يحصلوا على حقوقهم بشكل مناسب، بينما جاءت اجابة 30.9 % منهم انهم مقتنعون بهذا الإلتزام، أما ما نسبته 16.5 % بأنهم غير مقتنعين بوجوب التزامهم بإشاعة حب الانتماء للوطن لعدم حصولهم على حقوقهم بالشكل المناسب، وقد سجلت نسبة 7.2 % بانه لا رأي لهم بهذا الموضوع. أجاب 39 % من إجمالي المستطلعين انه مقتنع تماما بوجوب دفع المستحقات من أجور الماء والكهرباء، بينما كانت إجابة 34.6 % بانه مقتنع بدفع أجور هذه الخدمات، بينما نجد ان ما نسبته 19.2 % قد أوضحوا إنهم غير مقتنعين بوجوب دفع اجور هذه الخدمات مادام أنه لا يحصل على حقوقه بالشكل المناسب، في حين أجاب 7.2 % أن لا رأي لهم بشأن هذا الموضوع.

شكل 3 - 4: مدى قناعة المواطن بإحترام المرأة والحرص على تمكينها صحياً وتربوياً



المصدر: نتائج إستطلاع الرأي، 2024.

ويأتي التزام المواطن بدفع الضرائب والرسوم المستحقة عليه كأحد الإلتزامات التي تترتب على المواطن، ولاسيما مع المقابل الذي يحصل عليه من الدولة بإيفائها بالتزامها بتوفير الحقوق لمواطنيها وبالشكل المناسب، فقد أجاب المواطن العراقي عن مدى إلتزامه بهذا الأمر بما نسبته 32.9 % بانه مقتنع بوجوب الإيفاء بهذا الإلتزام وان لم يحصل على حقوقه بالشكل المناسب، في حين أجاب 36.4 % بأنهم مقتنعون بوجوب الإيفاء بهذا الإلتزام، بينما أفاد 22.4 % بانه غير مقتنع بالإيفاء بهذا الإلتزام مادامت حقوقه لم يحصل عليها بالشكل المناسب، أما ما نسبته 8.3 % فقد جاءت أجابتهم بانه لا رأي لديهم بهذا الإلتزام.

إن من أهم ضمانات المواطنة كما وجدنا سابقاً، يقوم على الاعتراف بالتنوع والتعدد العقائدي والعرقي واللغوي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي والاتجاه الأيديولوجي، لذلك فان الإلتزام باحترام المرأة والحرص على تمكينها صحياً وتربوياً واقتصادياً يأتي من ضمن الإلتزامات التي تقع على المواطن كونها تعد من ضمانات حق المواطنة، وقد جاءت آراء المواطنين العراقيين بخصوص الإيفاء بهذا الإلتزام في ظل عدم إيفاء الدولة لالتزامها بتوفير حقوق المواطن بالشكل المناسب ما نسبته 58.6 % من إجمالي المستطلعين، مقتنع تماماً بوجوب إحترام المرأة والحرص على تمكينها صحياً وتربوياً واقتصادياً، بينما جاءت اجابة 30.8 % منه بأنهم مقتنعون بوجوب هذا الاحترام للمرأة في المجتمع العراقي، أما ما نسبته 5.4 % فقد أبدى عدم اقتناعه بهذا الإلتزام، وجاءت اجابة 5.1 % بانه لا رأي لديهم.

إن إحترام حقوق الآخر لا تشتمل على الإختلاف من حيث الجنس والطائفة والدين واللغة والعقيدة وانما تشمل أيضاً مراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع. لذلك يأتي الإلتزام بوجوب القناعة بأهمية إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة من ضمن الإلتزامات التي جرى إستطلاع المواطن العراقي بشأنها، والتي تباينت الإجابة عنها على هذا النحو: هناك 52.9 % اوضحوا أنهم مقتنعون تماماً بأهمية هذا الإلتزام، بينما أبدى 33.4 % من إجمالي المستطلعين ان لديهم القناعة بهذا الإلتزام للفئات الضعيفة حتى مع عدم حصولهم على حقوقهم بالشكل المناسب. أما ما نسبته 7.9 % فقد أبدوا عدم قناعتهم بأهمية إعطاء أولوية للفئات الضعيفة في المجتمع في حالة عدم حصولهم على حقوقهم بالشكل المناسب، وأخيراً أبدى ما نسبته 5.8 % بعدم وجود رأي محدد بشأن هذا الإلتزام.

5.3 التعليم دعامة بناء العقد الإجتماعي

يمثل قطاع التربية والتعليم أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية واللبنة الرئيسة في ترسيخ مفاهيم المواطنة الصالحة والعقد الاجتماعي. وهو محركٌ قويٌ للتنمية المستدامة (الهدف 4)، وأحد أقوى أدوات الحد من الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين، ويتيح التعليم عوائد كبيرة مستمرة من حيث الدخل، وهو أهم عامل لضمان تكافؤ الفرص، فضلاً عن كونه عنصراً حاسماً لتوفير فرص العمل في القرن الحادي والعشرين. والعراق من الدول التي أقرت بأهمية التعليم وصادقت على العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية في هذا الاتجاه، وسن الكثير من القوانين والتشريعات الخاصة به، وقد سجل العراق خلال ستينات وسبعينات وثمانينات القرن الماضي إنجازات كبيرة في مجال التعليم سواءً من حيث الوصول الى الخدمات التعليمية أو من حيث نوعية تلك الخدمات، إذ كان التعليم إلزامياً ومجانياً لكافة المراحل وبضمنها الدراسة الجامعية وفاز العراق بجائزة اليونسكو عام 1982، وكانت نسب التعليم من بين أعلى المعدلات إقليمياً، وتسنم العراق دور الريادة على الصعيد الإقليمي والعربي والعالمي، إلا أن سنوات الحرب والحصار الاقتصادي والعقوبات أدت الى تراجع حاد في هذا القطاع، إذ انهارت البنية التحتية وحصل نقص حاد في المستلزمات الأساسية والضرورية لاستدامة عملية التعليم والحفاظ على مستوياتها.

- **التعليم ما قبل الابتدائي:**

تعد مرحلة رياض الأطفال من المراحل التعليمية المهمة في أي نظام تعليمي بوصفه الأساس في بناء الأطفال وتنميتهم وتوسيع مداركهم وقدراتهم الشخصية، مما يعزز من مساهمتهم في تحقيق التنمية البشرية ويسهم في تعزيز المواطنة. وفي العراق، يعاني التعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال) من تراجع ملحوظ لا سيما في القطاع الحكومي، إذ بلغ عدد رياض الأطفال 849 روضة حكومية خلال العام الدراسي 2023 - 2024 وبإجمالي عدد أطفال بلغ 197091 بالمقارنة مع 739 روضة خلال العام الدراسي 2018 - 2019 وبإجمالي عدد أطفال بلغ 209380 [1]. وعلى الرغم من زيادة عدد روضات الأطفال، الا أن هناك تراجعاً في عدد الأطفال المسجلين في رياض الأطفال. في حين بلغ معدل التكافؤ بين الجنسين والذي يوضح التقدم نحو تكافؤ الجنسين أو فرص التعلم المتاحة للإناث بالمقارنة مع فرص التعلم المتاحة للذكور 102 خلال العام الدراسي 2023 - 2024 مما يدل على تعزيز وضع الاناث في المجتمع.

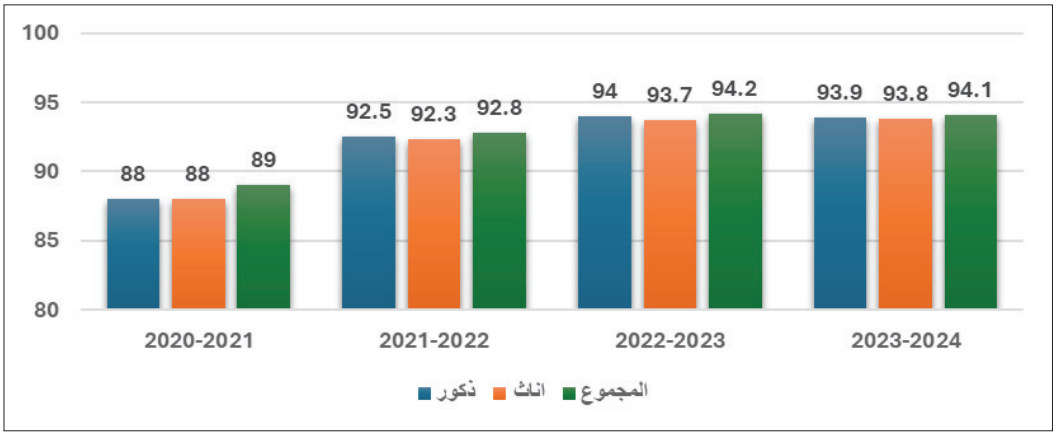
- **التعليم الابتدائي:**

يمثل التعليم الابتدائي أهم المراحل الدراسية، إذ يلعب دوراً بارزاً في تنمية القدرات والمهارات، وقد بلغ اجمالي عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية الحكومية والأهلية قرابة 6.8 مليون من السكان في الفئة العمرية 6 - 11 سنة، فيما بلغ عدد المدارس الحكومية 17616 مدرسة وبعدد ابنية بلغ 12575 بناية حكومية، ولا يزال هناك عجزٌ في الأبنية بمقدار 5041 بناية خلال العام 2023 /2024 [2].

1 - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2023 - 2024

2 - منى علي حسين، الواقع التعليمي والتربوي في العراق: دراسة تحليلية لاهم البيانات والمؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2024 / 2025.

شكل 3 - 5: معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية
(حكومي، أهلي، ديني) للمدة 2020 - 2024 (%)



المصدر: المنصة الوطنية للطفل، متوفر على الرابط: https: //childcare.cosit.gov.iq/

وتُشير الإحصاءات (الشكل 3 - 5) الى إن معدل الالتحاق الصافي بلغ نحو 94 % وهو مؤشر تسعى وزارة التربية في سياساتها الى زيادته الى 98 % في السنوات القادمة. وقد اشارت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022 - 2031 الى إن اكمال تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في العراق لم يتحقق حتى الان، بسبب عوامل عدة منها، إن ارتفاع معدل الالتحاق ناجم عن عودة الأطفال ممن هم خارج السن الدراسي الى المدرسة للتعويض عما فاتهم من فرص التعليم جراء الأوضاع الأمنية التي مر بها البلد[1]. من جانب آخر، اطلقت وزارة التربية العراقية وبالتعاون مع اليونيسيف برنامج العودة الى التعليم من اجل استقطاب المتسربين واعادتهم الى مقاعد الدراسة بعد أن حرمتهم ظروف الحياة من مواصلتها، وقد نجح المشروع بإعادة آلاف من المتسربين الى المدارس في عدد من المحافظات مستهدفاً الاقضية والنواحي والقرى والارياف، إضافة الى مراكز المدن بعد ان أعدت وزارة التربية خططاً شاملة لتدريب الفرق الجوالة (قادة واعضاء) على مدى أشهر من الآن ليتمكنوا من حث اولياء الأمور لتحفيزهم وابنائهم للتعليم وتدوين المعلومات والبيانات الدقيقة لإحصاء أعداد المتسربين الذين سيعودون الى الدراسة من جديد بجهود حكومية ووزارية مشتركة[2].

- **التعليم الثانوي**

بلغ معدل الطلاب في التعليم الثانوي (حكومي واهلي وديني) نحو 4.5 مليون طالب وطالبة، كان نصيب التعليم الحكومي منها 4.2 مليون طالب وطالبة، وبعدد مدارس بلغ 8916 مدرسة وبعدد أبنية بلغ 4617 بناية حكومية، وهذا ما أنتج عجزاً في الأبنية بلغ 4299 بناية [3]. لقد شهدت معدلات الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الثانوي للفئة العمرية (12 - 18) سنة نحو 75.2 % خلال العام الدراسي 2023 / 2024 بالمقارنة مع

1 - الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022 - 2031، ص33..

2 -وزارة التربية العراقية: https://epedu.gov.iq

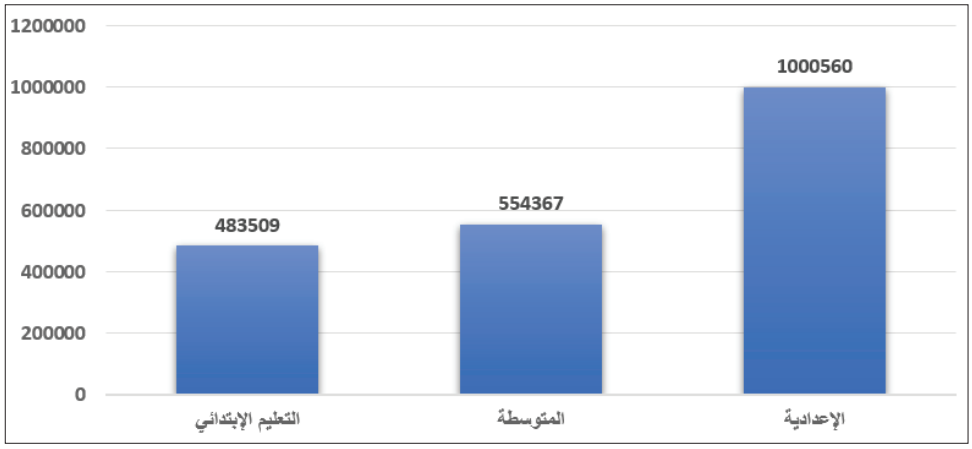
3 - منى علي حسين، الواقع التعليمي والتربوي في العراق: دراسة تحليلية لاهم البيانات والمؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2024 / 2025.

64 % خلال العام الدراسي 2020 / 2021، وهو ما يعكس تقدماً وتطوراً ملموسين في تعزيز التعليم الثانوي. وأصبحت معدلات إلتحاق الإناث مساوية لمعدلات إلتحاق الذكور. ان الزيادة المتحققة في معدل الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الثانوي تعد مؤشراً ايجابياً ينبغي الاهتمام بتعزيزه ومعالجة التحديات التي تقف امام النسب المستهدفة وطنياً.

- **التعليم والفقر**

على الرغم من ارتفاع نسب القيد الإجمالي إلا إنه يوجد نحو 2 مليون طفل خارج التعليم نصفهم في المرحلة الابتدائية والمتوسطة، وتتركز هذه النسب في الريف بشكل اعلى من المدينة، وإن 16 % من الأطفال خارج التعليم الابتدائي ينتمون للأسر الأشد فقراً و3 % ينتمون للأسر الأشد ثراءً (شكل 3 - 6). كما إن نسب التسرب في المناطق الريفية أعلى من نسب التسرب في المناطق الحضرية، إذ أن حوالي 16 % من الأطفال المتسربين في المرحلة الإبتدائية هم من الأسر الأفقر حالاً مقارنة بـ 3 % فقط من الأسر الأغنى[1].

شكل 3 - 6: أعداد الأطفال خارج التعليم لعام 2020 (بالآلاف)



المصدر: اليونيسف، تقرير وقائع التعليم في العراق 2020: تحليل التعليم والمساواة بناءً على المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2021، ص11.

تجدر الإشارة الى إن تقريراً لليونيسف في عام 2020 حول التعليم في العراق، أشار الى وجود فجوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية من حيث الالمام بالقراءة والكتابة وهي تتركز في المناطق الفقيرة التي يقطنها الفقراء، وقد أشار تقرير وقائع التعليم في العراق لليونيسف إن الفجوة في نسب اكمال التعليم بين العائلات الاغنى والأكثر فقراً واسعةٌ في التعليم الابتدائي والثانوي (كانت الاوسع في محافظتي المثنى وميسان)، وإن الفوارق بين الحضر والريف في التعليم الابتدائي والثانوي كبيرة وإن نسب البنين في التعليم الابتدائي أكثر من البنات، وإن النسب في التعليم الثانوي للبنات أعلى من البنين. وإن التفاوت بين المناطق الاغنى والأفقر من حيث

1 - UNESCO Institute for Statistics. Reaching Out-of-School Children is Crucial for Development. UIS Fact Sheet No. 18, UNESCO, 2012, https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs18-reaching-out-of-school-children-is-crucial-for-development-en.pdf.

اكمـال التعليم واسـعة بخاصة في التعليم الابتدائي، إذ يشـكل الأطفال في المناطـق الاكثر فقراً 38 % من مجموع الأطفال الذين لم يكملوا التعليم [1].

- **التعليم المهني**

تُشـير الإحصـاءات الى إن عدد الطلبة في التعليم المهني بلغ حوالـي 92 ألف طالب وبعدد مدارس بلغ 338 مدرسـة خلال العام الدراسـي 2023 - 2024 [2] بالمقارنة مع 322 مدرسة و108 ألف طالب خلال العام الدراسي 2020 - 2021 [3] وهو ما يؤشـر تراجعاً واضحاً في عدد الطلاب وعدد الأبنية، مما انعكس على معدل الالتحاق الصافـي الذي بلغ 1.6 %، وهو معدل منخفض جداً قياسـاً بأهمية المرحلة وارتبـاط مخرجاتها ذات المهارة والكفاءة في التخصصات المهنية التي يتطلبها سـوق العمل. وتجدر الإشـارة الى إنه تم أطلاق اسـتراتيجية التعليـم والتدريب والتطوير المهني والتقنـي (TECHNICAL AND VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING-TVET,2014-2023) كمحاولـة جادة لتقديم صورة واقعية عن التدريب والتعليم المهني والتقني من خلال تحديد نقاط القوة والضعف؛ مع تحديد التحديات التي يواجهها في التغيرات الاقتصادية والسياسية بعد عام 2003، كما تسـعى الى استكشـاف الفرص المتاحة لهذا القطاع[4]. مع ذلك، لم تسـتطع مؤسسات التعليم المهني والتقني من تلبية احتياجات سـوق العمل العراقي واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسـبب عدم وجود علاقة قوية بين أصحاب الاعمال ومؤسسـات التعليم المهني والتقني، وعدم وجود نظام معلومات شامل لسوق العمل يمكنه توجيه متخذي القرار والطلاب والخريجين[5] .

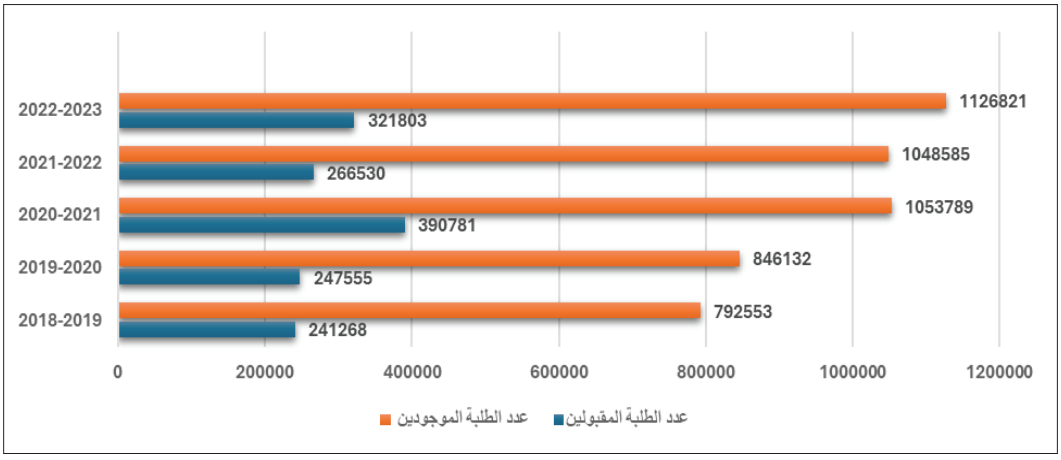
- **التعليم العالي**

يمثـل التعليـم العالي قمة الهرم التعليمي ويسـعى لتلبيـة احتياجات المجتمع التنموية باتجـاه تحقيق التميز في مختلف النشـاطات العلمية والتربوية، ويسـاعد التعليـم الجامعي في تعزيز التفكيـر النقدي والإبداعي، ممـا يسـاهم في بناء جيل قادر على مواجهـة التحديات وتطوير المجتمع، من خـلال تخريج كوادر متعلمة وقادرة على المسـاهمة في المشـاريع الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى الوعي والثقافة لدى الشباب، بما يمكنهم من المشاركة الفعالة في المجتمع (تنمية بشرية). وهو يمثل أساساً لمستقبل الشباب كونه يوفر رصيداً علمياً وثقافياً ومهارياً لمواجهة احتياجات أسواق العمل، كما يساعد في تنمية القدرات الفردية وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية، ولذلك فإن التعليم الجامعي يمثل عنصراً حاسـماً في تحقيق التنمية البشـرية وتحقيق التطور والازدهار، وهو يمثل استثماراً في مستقبل البلد واجياله القادمة. وفي العراق تهدف وزارة التعليم العالي والبحـث العلمـي إلى إجراء تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية في العراق، وتقوم بتوجيه المؤسسات العلمية والبحثية لتتولى عملية خلق جيل جديد مزود بالعلم والمعرفة، لتكون هذه المؤسسات قوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع العراقي.

1 - اليونيسف، تقرير وقائع التعليم في العراق 2020: تحليل التعليم والمساواة بناءً على المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2021، ص6.
2 - منى علي حسين، الواقع التعليمي والتربوي في العراق: دراسة تحليلية لاهم البيانات والمؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2024 / 2025.
3 - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2020 - 2021.
4 - استراتيجية مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني في العراق 2014 - 2023، ص9.
5 - المصدر السابق نفسه، ص61.

لقد شهد التعليم العالي في العراق بعد عام 2003 تطورات ملموسة وواضحة من حيث الزيادة في عدد الطلاب المسجلين وعدد الجامعات الحكومية والأهلية، إذ بلغ عدد الجامعات الحكومية 36 جامعة حكومية و85 جامعة أهلية في مختلف الاختصاصات الطبية والهندسية والاجتماعية والإنسانية والتقنية والإدارية وغيرها. وفيما يتعلق بعدد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية ارتفع عدد الطلبة المقبولين في الدراسة الأولية من 241268 طالباً خلال العام الدراسي 2018 - 2019 ليصل الى 321803 طالباً خلال العام الدراسي 2022 - 2023 وبمعدل نمو تجاوز 34 % (شكل 3 - 7)، تزايدت معه نسبة الطلبة المقبولين أو المتخرجين من الجامعات الأهلية بنسبة 25 % تقريبا.

شكل 3 - 7: عدد الطلبة المقبولين والموجودين في الدراسة الأولية
للأعوام الدراسية 2018 - 2019 حتى 2022 - 2023



المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، متوفر على الرابط: https: //www.cosit.gov.iq /ar /2013-02-25-07-39-31

من ناحية أخرى حدث تطور جوهري في مساهمة المرأة في التعليم الجامعي، مما يعكس الدور المحوري للمرأة في المنظومة التعليمية وبالشكل الذي ينسجم مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالمساواة بين الجنسين، إذ ازدادت نسب التدريسيات الى اجمالي عدد التدريسيين من 38.3 % خلال العام الدراسي 2018 - 2019 لتصل الى 42.1 % خلال العام الدراسي 2022 - 2023 [1]. من جانب آخر، فقد اهتمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموضوع التصنيفات العالمية للجامعات وجعلتها من أولويات عملها، ووضعت الخطط والبرامج والاليات من اجل الدخول في هذه التصنيفات والحصول على مراتب متقدمة، وقد شرعت الجامعات الحكومية والأهلية على باستحداث وحدة التصنيفات العالمية وربطها ادارياً برئيس الجامعة ليتولى تنفيذ الخطط وتحقيق اهداف الجامعة؛ مع السعي لتوفير قاعدة بيانات دقيقة وواضحة توضح قدرات الجامعات في الدخول في التصنيفات العالمية[2].

1 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التخطيط والمتابعة، استجابة الجامعات العراقية لأهداف التنمية المستدامة 2024(التقرير الوطني الثاني)، بغداد، 2024، ص17.
2 - المصدر السابق، ص42.

هل عززت المناهج التعليمية في العراق مضامين المواطنة تأريخياً؟

لقد ظل بناء مناهج تعليمية في مجتمع تعددي يثير تحدياً لخيال مصممي هذه المناهج للخروج إلى أفق التعايش والانفتاح على الآخر، لاسيما أن المدرسة تشكل إلى حد كبير أهم مؤسسة رسمية لتطبيق حق التعليم كما هو مكرس في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، وكما أشار المقرر الخاص لحرية الدين والمعتقد في الأمم المتحدة هاينر بيلافلدت، "إلى جانب تزويد الطلاب بالمعارف والمعلومات اللازمة في مختلف الاختصاصات، بإمكان التعليم المدرسي تيسير التعامل اليومي بين شعوب من أصول إثنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية مختلفة، فإمكانية التفاعل المباشر بين الطلاب بشكل منتظم، لا تقل أهمية عن تطوير القدرات الفكرية، لأن بإمكان مثل هذا التفاعل المنتظم تعزيز إحساس بالانتماء إلى جماعة محلية، يصاحبه تقدير للتنوع بما في ذلك التنوع في مسائل الدين أو المعتقد. وزيادة على ذلك، فإن معايشة تجربة الجمع بين الانتماء إلى جماعة والتنوع، هي الهدف الرئيس من مشاريع الحوار بين الديانات والثقافات. ومن ثم، توفر المدرسة فرصا فريدة لإقامة مثل ذلك الحوار بشكل يومي على مستوى القاعدة الشعبية خلال السنوات التكوينية لمرحلة نمو الشاب"[1].

ولعل المقاربة الأمثل تتمثل في تدريس التربية الدينية في المراحل الأولية، وتطوير تدريس هذه المادة على نحو يركز على الثقافة الدينية، أو الدعوة إلى تدريس المشتركات الدينية، أو فلسفة الدين في أطار المواطنة المتعددة الثقافات، بما يتفق مع القيم والتقاليد المحلية للمجموعات السكانية المختلفة، وفق مناهج علم الاجتماع، ويخصص لتدريسها أساتذة مدربون من خريجي قسم علم الاجتماع. مثل هذا المنهج سوف يحقق الأغراض الآتية[2]:

- الارتقاء بتدريس الثقافات العراقية المختلفة إلى مادة معرفية لاكتشاف الآخر.
- التدريب على التسامح وقبول الآخر، واحترام وجوده.
- يحوّل احترام الآخر من واجب ديني أو وطني، إلى قيمة إنسانية.

إن أهمية استحداث مناهج دراسية تشيع ثقافة المواطنة التعددية وقيم الحوار والانفتاح على الآخر، والتي تكمن أهميتها في زرع قيم متجانسة لدى الأطفال بشكل أساسي، إذ تساعد تلك القيم على خلق مواقف متقاربة تدفع نحو التسامح بدلاً من القيم المتناقضة التي تولد الصراع. كما أن المناهج الدراسية، لاسيما في المراحل المدرسية الأولى، تقوم بدور مهم في هذا المجال عبر زرع "قيم التسامح" لدى الأطفال ما يسمح بترسيخها في ذهنيتهم. ويقوم أولئك الأطفال بإبراز تلك القيم من حيث علاقاتهم بزملائهم وعوائلهم والأخرين، ما يوسع تلك القيم في المحيط الاجتماعي ويعزز التسامح. وعبر الحث على المشاركة في الحياة العامة بمختلف أشكالها، تؤدي المناهج الدراسية إلى إشاعة قيم السلوك الديمقراطي في حل النزاعات بدلا من العنف. وتخلق لدى البالغين عقلية ذات نمط نقدي تدفع باتجاه تبادل الأفكار

والقبول بالآخر ما يدعم التسامح[3].

إن المناهج الدراسية أداة فاعلة لتعزيز قيم التسامح في المجتمعات المتنوعة ثقافيا، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال تطوير مهارات التفكير النقدي (تعليم الطلبة كيفية تحليل المعلومات بشكل نقدي) وتقييمها من مصادر متنوعة، كذلك تنمية التفكير المتعمق الذي يشجع الطلبة على التفكير في القضايا من وجهات نظر مختلفة. إضافة إلى تضمين محتوى متنوع التركيز مع دراسة الحضارات والثقافات المختلفة، وعلى أوجه التشابه والقواسم المشتركة بينها، وتشجيع تعليم اللغات المختلفة مما يفتح الباب لفهم أعمق للثقافات الأخرى.

في ضوء ما تقدم، على وزارة التربية أن تعيد تعريف أهدافها وتقدم منظورات متكاملة تؤدي إلى تنمية تصور الطلاب عن ذواتهم وعن الآخر الداخلي، وبناء مناهج ملائمة لمجتمع تعددي كخطوة عملية لترسيخ ثقافة التسامح وبلورة مواطنة متعددة الثقافات.



1 - تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، السيد هاينر بيلافلدت، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/16/53 بتاريخ 15 ديسمبر 2010.

2 - سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتأسيس المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، (بغداد، مؤسسة مسارات، 2015)، ص 272 - 274.

3 - Hanna Onyi Yusuf, Promoting Peaceful Co-existence and Religious Tolerance Through Supplementary Readers and Reading Comprehension Passages in Basic Education Curriculum, International Journal of Humanities and Social Science, Vol.3, No.8 (Special Issue - April 2013), PP 232-224.

من أجل النهوض بواقع التعليم ولكي يستعيد العراق مكانته الحقيقية بين دول العالم، تم الإعلان عن جملة من المبادرات التي تستجيب لتحقيق اهداف التنمية البشرية والتنمية المستدامة وكانت كالآتي[1]:

- أعلنت المبادرة التعليمية الرامية الى تطوير التعليم في العراق والتي من ضمن أهدافها ارسال مبعوثين الى خارج العراق لإكمال دراستهم الجامعية في جامعات رصينة بمعدل ألف بعثة سنويا وعلى مدى عشرة سنوات في كافة التخصصات لتقليل الفجوة بين المستوى التعليمي في العراق وباقي أنحاء العالم المتقدم. ولغرض تنفيذ المبادرة التعليمية تشكلت لجنة عليا لتطوير التعليم برئاسة دولة رئيس الوزراء، وعضوية كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير التربية، وعدد من الاساتذة والمهتمين بشؤون التعليم العالي. الأسس التي تقوم عليها المبادرة؛
  - تطوير الكوادر التعليمية المتخصصة من خلال ارسال البعثات الدراسية الى الجامعات الرصينة.
  - تطوير التعليم في جميع المراحل الدراسية من خلال تحديث المناهج وادخال طرق حديثة للتدريس.
  - الانفتاح على الجامعات العالمية وتبادل الخبرات من خلال التوأمة.
  - خلق مناخ علمي ومعاشي ملائم يكون كفيلا بجذب الكفاءات العلمية المهاجرة.
- مبادرة ادرس في العراق التي أُطلقت أواخر شباط/فبراير 2023.
- تعزيز العمل التطوعي في مجالات عدة، الامر الذي وثقه التقرير السنوي الثاني للمبادرات التطوعية التي حققتها الوزارة والمتضمن الحصول على المركز الأول للمبادرات والأنشطة التطوعية في 17 مجالاً انسانياً.
- اتساع نطاق الشراكات بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص وبما يخدم عملية التنمية المستدامة.
- مبادرة مسار بولونيا والذي يهدف الى توحيد وتنسيق انظمة التعليم العالي عبر البلدان الاوروبية لرفع جودة التعليم وجعله متوافقاً مع المعايير الدولية.

من جانب آخر، بادر البنك الدولي في بداية عام 2022 الى إطلاق مشروع دعم التعليم العالي باستثمار مبلغ 5 مليون دولار في هذا القطاع الحيوي وربطه بشكل أكبر بتنمية البلد، الى جانب جهود التصدي لتغير المناخ والارتقاء بمهارات العمل لدى الخريجين، وسيعمل المشروع الجديد على تطوير قدرة مؤسسية أكبر في المجالات التخصصية الرئيسة، ومطابقة التعليم العالي لسوق العمل من خلال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية. وعلى وجه التحديد، سيقوم هذا المشروع بدعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير مراكز التميز في قطاعين من القطاعات ذات الأولوية، وهما الزراعة والطاقة المتجددة، وتشجيع النُهج المبتكرة للارتقاء بمهارات العمل لدى الخريجين من خلال برنامج تجريبي، إذ ستستفيد منه 10 جامعات حكومية، وسيُخصص أيضاً ما يقرب من نصف مبلغ التمويل المخصص للمشروع لزيادة القدرات والتدريب في مجالي الطاقة الشمسية ومهارات الوظائف المراعية للبيئة، وتجدر الإشارة إلى أن تمويل

1 - المصدر السابق، ص 9 - 10 اللجنة العليا لتطوير التعليم في العراق: https://hced.ur.gov.iq

مشــروع دعم التعليم العالي ســيتم في إطار "صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق" الذي تأســس بالشراكة مع حكومة العراق في عام 2018 وبتمويل مشترك من جانب ألمانيا والمملكة المتحدة وكندا والسويد، ويوفر منصة للتمويل والحوار الاســتراتيجي للتنمية وإعادة الإعمار، مع التركيز على الإصلاحات المســتهدفة والاستثمار العام والخاص في أنشطة التعافي الاجتماعي والاقتصادي، ويسعى الصندوق إلى دعم أجندة تغير المناخ والمساواة بين الجنسين وبناء السلام ومشاركة المواطنين العراقيين[1].

اجمالاً، وعلى الرغم من كل التطورات التي شهدها قطاع التعليم العالي في العراق إلا إنه لايزال يواجه جملة من التحديات تتمثل في ضعف المخرجات التعليمية، وعدم قدرتها على مواكبة احتياجات سوق العمل، قلة وضعف الانفاق على البحث والتطوير، تخلف الأنظمة الإدارية وقلة البيانات والإحصاءات وعدم دقتها، عدم مواكبة التطور في مجال أســاليب التدريس وطرقها الحديثة، وغيرها من العوامل التي من شــأنها أن تؤدي الى تراجع في المتحصلات التعليمية الكفؤة مما ينعكس وبشكل سلبي على أوضاع التنمية البشرية في البلد.



1 -البنك الدولي، متوفر على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/02/24/supporting-tertiary-education-in-iraq-through-stronger-connections-to-the-labor-market

6.3 العدالة الإجتماعية حاضنة العقد الإجتماعي الجديد

ليس من شك إن من محصلات تعزيز قيم المواطنة الحاضنة للتنوع إنتصار الناس عن طواعية لفكرة "المصلحة العامة"، ودفاعهم المستمر عنها، وحماية فرص استدامتها لتكون حاضرة عند عموم الناس "فكراً وممارسة". فحين يتحقق الفصل بين "العام" و"الخاص"، وما له صلة بـ"الجماعة"، وما هو مرتبط بالإنسان باعتباره فرداً مستقلا، تنطلق سيرورة بناء العدالة الاجتماعية، وتتطور، لتصبح قيمة مجتمعية عليا ومرتكزاً أساسياً لاستدامة التنمية مما يعزز فرص صياغة عقد إجتماعي جديد.

لعل ما يمكن إشتقاقه من الحوارات الإجتماعية مع المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة الخاصة بتقرير التنمية البشرية الوطني الحالي، ان الولاءات الفرعية والروابط الأولية مع المرجعيات الثقافية (القبلية والدينية والمناطقية...)، في سياقاتها التقليدية، ما تزال تتحرك بفاعلية داخل أحشاء المجتمع وفي صميم بنيانه، تنمو وتتفاعل في الفضاء الإجتماعي وتتداخل مع الفضاء السياسي. إن هذه الولاءات إنعكست على فرص تطبيق القانون وإمكانات النفاذ للعدالة التي تنعكس بالنتيجة على إستقرار المجتمع وتنميته. إذ على الرغم من تغير وضعية العمل والتعليم والمكانة الإجتماعية ما يزال المواطن في بعض المجتمعات المحلية محكوما بسلطة الجماعة الأولية، أكثر من المسالك الأخرى التي تحددها علاقات المواطنة والسلوك المدني مما ينعكس سلباً على فرص تحقيق المواطنة الفاعلة وصياغة عقد إجتماعي جديد.

ينبغي دعم مسارات التنمية المشار إليها في افكار المجموعات البؤرية وفي مقدمتها: العدالة الإجتماعية وما يرتبط بها من ركائز ومقومات؛ الحوكمة باعتبارها محوراً للاستقرار؛ القطاع الخاص كمرتكز أساسي للنهوض والتنمية؛ خارطة طريق لإعمار وتنمية المجتمع وردم فجوات التنمية؛ التخفيف من الفقر متعدّد الأبعاد وفي جميع المحافظات. واليوم تتوافر على وسائل إنخراطها الحازم في طريق طموح كبير، يتقاسمه الجميع، ويتمحور حول بناء المواطنة المتكافئة وصياغة عقد اجتماعي جديد. وللقيام بذلك يتعين على القوى الفاعلة في المجتمع على اختلاف مسمياتها ومقاماتها الإجتماعية والعلمية والثقافية إعتماد إختيارات منسجمة وبناءة وفاعلة، وتسريع الوتيرة، وتعميق أسس الإصلاح، وتحقيق القطيعة التامة مع الممارسات والسلوكيات التي ظلت تضعف إمكانات صياغة العقد الإجتماعي الجديد. وهو ما يدعونا اليوم للتوجه نحو إعتماد سياسة قائمة على شراكة الرخاء والازدهار بين جميع أبناء الوطن. إن فكرة المصلحة العامة تتكامل وتتعاضد مع "المصلحة المشتركة" التي تتطلب جهوداً جماعيةً لرعايتها، في ضوء تراجعها النسبي في السياق العراقي. كما أن العدالة، فضلاً عن أنها تتحقق بالإنصاف، وبالقسمة المتكافئة للفرص والإمكانيات، تتأكد أيضا حين يتعزز وعيُ الناس بأبعادها، والاقتناع بأهميتها في الإرتقاء بجودة حياة الناس وصقل حسهم المدني، وجعلهم مواطنين عبر قيم الجماعة التي يؤمنون بها ويمارسونها فعلياً.

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل؛

- تترابط مفاهيم التنمية البشرية والمواطنة والعقد الإجتماعي بشكل وثيق، فالتنمية البشرية تركز على توسيع خيارات الناس وقدراتهم، في حين تمثل المواطنة العلاقة القانونية والإجتماعية بين الفرد والدولة متضمنة حقوقاً وواجباتٍ متبادلة لضمان عيش كريم كما هو هدف التنمية البشرية. في حين تصف العلاقة بوجود إتفاق ضمني أو صريح بين الأفراد والدولة مضامين العقد الاجتماعي لضمان التكامل بين مفهومي المواطنة والتنمية البشرية.

- تمثل العلاقة بين الدولة والمواطنة والعقد الإجتماعي مدخلاً لفهم نمط التفاعل وسمته بين الدولة والمجتمع. وقد جرى بحث وتحليل هذا التفاعل وتأثيره على تأسيس عقد إجتماعي مختلف في العراق بعد عام 2003، لا سيما أن عملية تكوين العقد الإجتماعي تمر عبر مسار دستوري وإجتماعي. في الجانب الدستوري لا يمكن الوصول الى معنى ومضمون فاعل ومؤثر من هذا العقد إلا عبر قواعد دستورية تصبح منطلقا لتشكيل هذا العقد. إنّ مفهوم المواطنة وعلاقته بالدولة لا يتحقق إلا عبر ممارسات إجتماعية وثقافية وسياسية يكون الجانب الدستوري فيها موجهاً لهذه الممارسات.

- انتقل معنى العقد الإجتماعي والدولة والمواطنة في العراق بعد عام 2003 من شكل ومحتوى يعتمد على الطاعة والولاء الى مستوى التفاعل والقبول بين الطرفين (المجتمع والدولة). ومع ما تركه العقد الإجتماعي التقليدي حتى عام 2003 من ميراث سياسي وإجتماعي، فإن صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنة والعقد الإجتماعي بعد عام 2003، عبر مفاهيم القانون والتعليم والثقافة، ظل يواجه تحديات ميراث العقد الإجتماعي التقليدي.

- أصبح سياق إنتاج العقد الاجتماعي الجديد، من خلال الدولة والمواطنة، يمر عبر نقاشات وحوارات إجتماعية وثقافية فضلا عن سياسية جعلت من تلقي مضامين العقد الاجتماعي الجديد دافعاً للتفكير بمفهوم المواطنة والسياق الحاكم على تحديد معناه عند العراقيين بعد تغيير النظام السياسي عام 2003.



الفصل الرابع

مستوى التنمية البشرية في العراق؛ **تحسُنٌ في الإنجاز، وتفاوتٌ في المحصلات**

على هدي منهجية القياس الدولي لأدلة التنمية البشرية الرئيسة، وتأطيراً لسعي هذا التقرير في تعميق البحث والتحليل في موضوعه الرئيس، أضيفت أدلة إحصائية وطنية جديدة عن المواطنة والعقد الإجتماعي.

1.4 تمهيد

توفـر المنهجية الدولية المتبناة في إحتسـاب دليل التنمية البشـرية وتطوير أدلة وطنية بالإتجـاه ذاته، فرصة للبلدان لتخطـي القيـاس الأحادي للناتـج المحلي الإجمالي بإتجاه شـمول أبعاد أخرى مهمة، لا سـيما التعليم والصحة والمسـتوى المعيشـي. كما إن متابعة التقدم المُحرز (أو التراجع) في كل بعُد من هذه الأبعاد يُعد أساسـياً للوقوف على الواقع التنموي وبالتالي إعتمادها كوسائل للتوجيه وتوسيع الحوار فيما له صلة بالتنمية البشرية كعدم المساواة، والإستدامة، والأمن الإنساني، وبالتالي لصياغة سياسات قائمة على الأدلة.

فـي هذا التقرير، وامتـداداً للتقريرين الوطنيين لعامي 2008 و2014، جرى احتسـاب الأدلة الأربعة الرئيسـة للتنمية البشـرية طبقاً لمنهجيات القياس الدولية الواردة في الدليل الفني المعتمد في تقرير التنمية البشـرية العالمي 2024، وذلك بالإعتماد على أحدث البيانات الإحصائية الوطنية التي توفرت حديثا، ومنها بشكل خاص المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسـرة فـي العـراق 2024-2023 والمجاميع الإحصائية السـنوية (العامة والمتخصصـة) الحديثة. إن إستخدام أحدث البيانات الإحصائية على مستوى المحافظات ساعد في حساب أدلة التنمية البشرية على مستوى المحافظات "لأغراض التنمية المحلية" وعلى المسـتوى الوطني الذي تختلف قيمته قليلا عن قيمة الدليل المنشور في تقرير التنمية البشـرية العالمي، وفي تصنيف مسـتوى العراق أيضا. يعرض الفصل الرابع النتائج الرئيسـة للأدلة المذكورة بأبعادها، التي قُدمت تفاصيلها الفنية في الملحق الإحصائي لهذا التقرير. كما يقدم الفصل تحليلاً لأوجه التفاوت في مستويات التنمية البشرية بأبعادها المكانية والإجتماعية.

2.4 السير البطيء في النهوض بواقع التنمية البشرية؛ أدلة ومضامين

أولاً: دليل التنمية البشرية الوطني

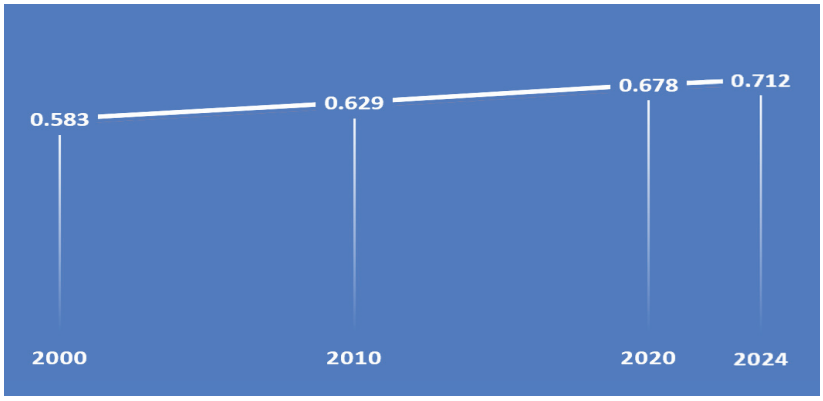
دليل التنمية البشرية هو مقياس يختصر الإنجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد رئيسـة هي: الحياة المديدة والصحية، واكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. يتم استعمال مؤشر طول العمر المتوقع عند الولادة لقياس البعد الأول. وتكمن أهمية هذا المؤشـر في أن العمر الطويل له قيمة في حد ذاته، وفي حقيقة أن الفوائد غير المباشـرة المختلفة (مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع متوسـط العمر المتوقع. وهذا الارتباط يجعله مؤشـرا مهما للتنمية البشـرية[1]. أما البعد الثاني فهو يتكون من مؤشرين أحدهما متوسـط عدد سنوات الدراسة المتوقع للأفراد بعمر 25 سنة فأكثر ليعكس الإنجاز المتحقق فيما مضى من زمن لمن تجاوز عمره المراحل الدراسـية والجامعية، والآخر هو عدد السـنوات الدراسـية المتوقعة للأفراد بعمر 6 - 24 سـنة، التي توفر دلالةً على المدى الذي يحقق فيه الجيل الحالي المعرفة والتعلم. أما قياس المستوى المعيشي فيجري من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الذي تُعدَل قيمته بدلالة القوة الشرائية للدولار في البلد، للحصول على مؤشـر بُعد الدخل الذي يعكس الى حدٍ كبير المسـتوى المعيشي للفرد والأسرة، والقدرة على تأمين حاجاته المختلفة التي تؤمَن له قدراً من الرفاه أو يعكس عجزه عن ذلك.

لقد حققت كثيرٌ من بلدان العالم مستويات جيدة من التنمية البشرية بفعل العمل بقوة لتعزيز الأمن الداخلي والحد مـن العوامل المغذية للصراعات الداخلية، وبناء مؤسسـات قوية وإنفاذ القانون، وتوفير اسـتثمارات هائلة في البنى التحتية سـواء في صورتها المادية أو الخدمية، وتقديم كل الدعم اللازم للقطاع الخاص، والعمل بسياسـات مبتكرة

1 - UNDP, Human Development Report 1990, P12.

في ظل أساليب عمل تعتمد الأتمتة وأنماط العمل الرقمي. غير إن الوضع في العراق لم يكن يسير على وتيرة السلام والاستقرار. فمنذ نشأة الدولة العراقية الحديثة اتسم العراق بعدم الاستقرار السياسي. وبرغم أن فترة السبعينات شهدت نوعاً من الاستقرار النسبي، إلا أن الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في بداية الثمانينات من القرن الماضي شكلت بداية لحالة عدم استقرار سياسي مستمر ساهم فيه غياب قيادة رشيدة قادرة على الأخذ بزمام الأمور وإحداث طفرة جوهرية في مجال التنمية البشرية. كانت العقوبات الاقتصادية في بداية تسعينات القرن الماضي نتيجة لحالة من التهور السياسي، دفع أعباءها الشعب العراقي، وظهرت بشكل تردٍ كبير في مؤشرات التنمية البشرية. عكست تقديرات غير معلنة أنها انخفضت الى دون 0.5 عام 1994[1] وصُنَف العراق حينها ضمن مجموعة الدول منخفضة التنمية. يُلاحظ من الشكل 4 - 1 أنه بالرغم من التطور الواضح في دليل التنمية البشرية في العراق للمدة 2000 - 2024، إلاَ ان المقارنات الدولية أظهرت أن مؤشر العراق مازال أقل من المعدل العالمي، وإن تخطى بقليل معدل الدول العربية حالياً. مع ذلك هناك قدر من التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية للعراق بعد عام 2020، إذ ارتفعت قيمة الدليل وسجلت تحسناً جديداً عام 2024، مع ظهور بوادر تنموية واضحة في ضوء الاستقرار السياسي والمالي والاقتصادي الذي يعيشه البلد، فقد إرتفعت قيمة الدليل الى 0.712 لأول مرة في تأريخ العراق[2].

شكل 4 - 1: تطور مؤشر دليل التنمية البشرية للعراق خلال المدة 2000 - 2024



المصدر: وزارة التخطيط، سلسلة تقارير التنمية البشرية.

عند مقارنة الدليل الجديد مع قيمته في العقدين السابقين فأن قيمة دليل التنمية البشرية الوطني التي قدرت بـ 0.623 عام 2008 و0.694 عام 2014، تعكس حصول تحسن إجمالي قدره 14.2 % و2.6 % على التوالي مقارنة بالعامين المذكورين. كان مؤملاً أن تزداد قيمته أكثر من ذلك لولا ما واجهه العراق من احتلال لمساحات كبيرة من أرضه، وما تطلبه ذلك من حشد الإمكانات المادية والبشرية على مدى أربعة أعوام لتحرير تلك المناطق. كما واجه العراق في المدة ذاتها تراجع أسعار النفط بشكل كبير زاد من صعوبات تأمين متطلبات تحسين أوضاع التنمية البشرية في العراق حتى عام 2018. تلا ذلك ما واجه العالم أجمع من مشاكل صحية نتيجة انتشار جائحة كوفيد 19 التي إمتدت حتى عام 2022.

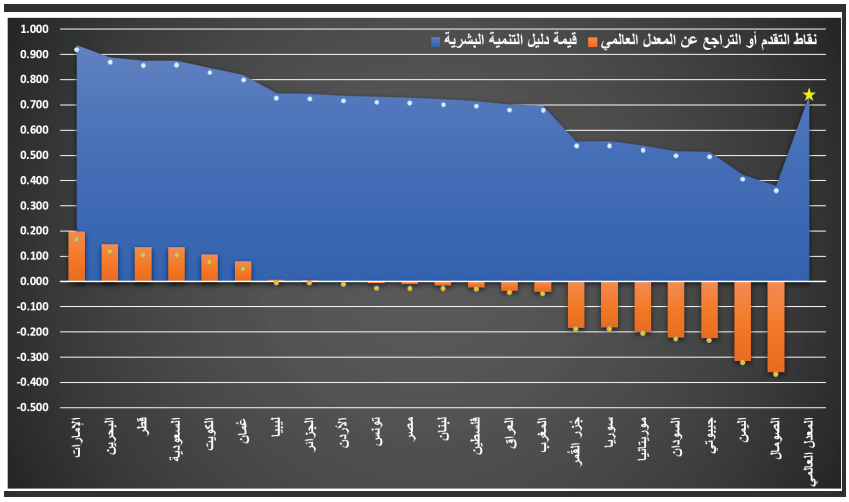
1 - Al-Alaq,mm. (1994), "Human Development In Iraq", A postgraduate in Population of Development (CDS), Jawaharlal Nehru University, India.

2 - الأرقام المعتمدة في هذا التقرير بُنيت على آخر البيانات الإحصائية الوطنية، لذا جاءت مختلفة قليلا عن قيمة دليل التنمية البشرية العالمي، وكذلك عن ترتيب العراق الوارد ضمن التقرير لعام 2023.

بمقارنة دليل التنمية البشرية الوطني بأدلة الدول العربية، وبلحاظ المعدل العالمي لدليل التنمية البشرية كما في الشكل 4 - 2 يُستنتج ما يأتي؛

- ما يزال دليل المعدل العالمي للتنمية البشـرية يزيد بشكل واضح عن دليل التنمية البشرية للعراق (0.734 مقابل 0.712). مع الإشـارة إلى أن مصـادر بيانات الدليل الوطني تعتمد الإصـدارات الأحدث المتوفرة وطنياً، والتي تختلف قليلاً عن مصادر بيانات الدليل العالمي.
- يزيد دليل التنمية البشرية الوطني عن الدليل المقدر للدول العربية ب 8 نقاط (0.712 مقابل 0.704) ويقع العراق في منتصف المسافة بين الدول العربية من حيث قيمة دليل التنمية البشرية.
- تُصنَف قيم الدليل لدول الخليج العربي السـت (الأمارات، البحرين، قطر، السعودية، الكويت، عمان) ضمن مجموعة الدول العالية جداً في مسـتوى تنميتها البشـرية، حيث تزيد قيمـة الدليل فيها عن 0.8. يظهـر من الشـكل 4 - 2 أن نقاط التقدم لتلك الـدول كبيرة. كما تزيد قيم دليلـي كل من ليبيا والجزائر على قيمة الدليل الوطني وإن كانت قريبة من مسـتواه. أي إن كل الدول العربية المنتجة للنفط يزيد دليل التنمية البشرية فيها على العراق. من الواضح إن هذه الدول استثمرت في تنميتها البشرية على مدى العقود الماضيـة بطريقة أفضل مما حصل في العراق، الذي شُـغِل بالحـروب والعقوبات واحتلال الإرهاب. مع ذلك هناك عشر دول عربية ينحدر فيها مستوى التنمية البشرية الى خانة الدول منخفضة التنمية.

شكل 4 - 2: العراق يتوسط ترتيب الدول العربية في مستوى التنمية البشرية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP، تقرير التنمية البشرية العالمي، 2023 – 2024، والملحق الإحصائي، جدول 1.

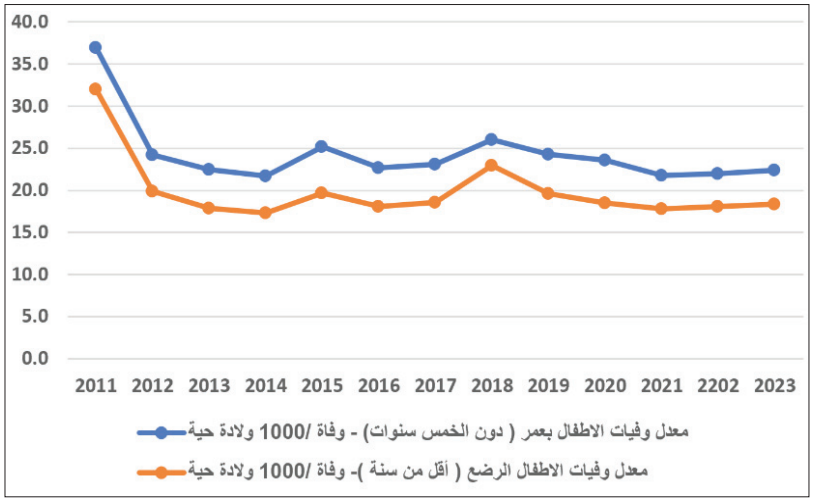
في إطار تحليل الأبعاد التي يتكون منها دليل التنمية البشـرية الوطني، يلاحظ حصول تحسن على مؤشر توقع الحياة عند الولادة، الذي تشـير أحدث التقديرات إلى إنه إرتفع إلى 74 عاما. حيث إقترن هذا التحسـن في مؤشر توقع الحياة عند الولادة بإنخفاض واضح في معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة على مدى السـنوات العشـر الأخيرة. فقد إنخفضت وفيات الأطفال دون سـن الخامسة من العمر من 24 وفاة لكل ألف ولادة حية عام 2011 إلى 22 وفاة عام 2023. أما الأطفال الرضع فقد إنخفض معدل الوفيات من 32 وفاة لكل ألف ولادة حية إلى 18 وفاة للمدة نفسها[1]. غير أن الملاحظ وجود تذبذبات في تلك المعدلات ترتبط

1 - وزارة الصحة، المجموعات الإحصائية الصحية (2011 - 2023).

بمصادر البيانات المعتمدة. وفي الغالب تسجل بيانات المسوح الإحصائية المتخصصة " المسح العنقودي متعدد المؤشرات" مؤشرات أعلى من التسجيلات الحيوية المعتمدة في وزارة الصحة العراقية (شكل 4 - 3).

على الصعيد الصحي ما زال العراق يعاني من مجموعة مشاكل لعل من أبرزها: تردي أوضاع البنى التحتية في المستشفيات الحكومية وعدم كفاية عدد المراكز الصحية، خاصةً في المناطق الريفية التي تعاني كذلك من قلة وجود كوادر طبية متخصصة، ويعود ذلك الى عدم كفاية التخصيصات المالية اللازمة لتحسين أوضاع البنية التحتية في القطاع الصحي. فبالرغم من زيادة التخصيصات الرأسمالية للقطاع الصحي من 434 مليار دينار عام2021، التي شكلت 1.5 % من إجمالي التخصيصات الرأسمالية الى 806.7 مليار دينار عام 2023، إلّا أنَّ نسبتها من التخصيصات الرأسمالية إنخفضت إلى 1.45 % من إجمالي التخصيصات الرأسمالية. لذا فقد إرتفع معدل السكان المخدومين لكل مركز رعاية صحية أولية من 17567 (مواطن/مركز صحي) عام 2018 ليصل الى 19079 (مواطن/مركز صحي) عام 2022 [1]، مما يشير الى زيادة معدلات التزاحم على المراكز الصحية نتيجةً لمعدلات النمو السكاني العالي وعدم تحقيق زيادات موازية في المراكز الصحية. يضاف الى ذلك يعانيه القطاع الصحي من ضعف كفاءة فئات معينة من المِلاكات الصحية نتيجة ضعف مستويات التعليم والتأهيل والتدريب، كما أن سوء توزيع هذه المِلاكات على المراكز الصحية، وبالأخص في المناطق الريفية والنائية، يضعف الوضع الصحي فضلاً عما تعانيه هذه المناطق من معدلات فقر أعلى نسبياً.

شكل 4 - 3: معدل وفيات الأطفال الرضع ودون الخمس سنوات للمدة (2011 - 2023)



المصدر: وزارة الصحة، سلسلة تقارير الإحصائية السنوية للمدة (2011 – 2023)

أما البُعد الثاني لدليل التنمية البشرية وهو بُعد التعليم، فقد حصل تحسن نسبي في المستوى التعليمي في العراق. إذ إرتفع متوسط عدد سنوات التمدرس ليُقدر بـ 9 سنوات عام 2024 مقارنة بـ 7 سنوات عام 2014. أما عدد سنوات الدراسة المتوقعة فقد إرتفع هو الآخر إلى 12 سنة. كان ذلك إنعكاساً للتحسن الذي حصل على مدى العقدين الأخيرين، فقد إرتفعت على سبيل المثال معدلات الإلتحاق الصافي للتعليم الإبتدائي من 82 % خلال سنوات العقوبات الإقتصادية في تسعينات القرن الماضي إلى حوالي 92 % عام 2021 [2]. في حين تشير معدلات

1 - إعتمادا على تقارير التدفق المالي لنظام الرعاية الصحية في العراق، 2018 - 2024.
2 - نتائج مسح الأوضاع الإجتماعية والصحية للمرأة في العراق 2021، I WISH-2.

الإلتحاق الصافي للمرحلة الإبتدائية المنشورة في تقارير وزارة التربية إلى أنه وصل إلى 96 % عام 2023 - 2024.

من متابعة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المعدل بمعامل القوة الشرائية حصلت زيادة واضحة في هذا المؤشر الذي يمثل البُعد الثالث للتنمية البشرية، إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من 760.6 دولاراً عام 2000 ليصل الى 9092 دولاراً عام 2022. وبرغم الأهمية التي يعبر عنها هذا المؤشر، إلاَ أن الدخول في مصادر هذا الدخل ستُظهر المشاكل التي يمكن أن تواجه الاقتصاد العراقي في أية صدمة اقتصادية محتملة. إن الإختلال الهيكلي في بنية الناتج هو حقيقة واضحة ينبغي ألا تغيب عن التحليل الاقتصادي في إطاره الكلي، إذ يشكل النفط بحدود 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وفي ظل الظروف الأمنية المتردية التي سادت بعد عام 2003 لسنوات طويلة، كان المسار نحو (الدولة الأبوية) ضرورة لا غنى عنها. إن هيمنة الدولة على عائدات النفط أدى الى سيادة ممارسات لا تدفع باتجاه تنويع الاقتصاد بل ترسخ مسار الدولة الأبوية لفترة طويلة قادمة، وذلك من خلال استمرار التوظيف في المؤسسات الحكومية التي أثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة، إذ ارتفع عدد الموظفين في أجهزة الدولة من 1.5 مليون عام 2005 ليصل الى حوالي 4 ملايين موظف عام 2023، بلغت تكلفتهم على شكل تعويضات للموظفين ما نسبته 31.8 % من النفقات الجارية في نهاية عام 2023، وذلك على حساب المستويات المطلوبة من الإستثمار لتنويع الاقتصاد. ولا بُدَّ أن تكون تبعات ذلك هو الدفع باتجاه استدامة الفخ الريعي للدولة وصعوبة الخروج من مأزق الاقتصاد الريعي والدولة الأبوية لفترة طويلة من الزمن، خاصة وأن الفخ الريعي قد يخلق جموداً مؤسسياً أمام عمليات الإصلاح والتغيير.

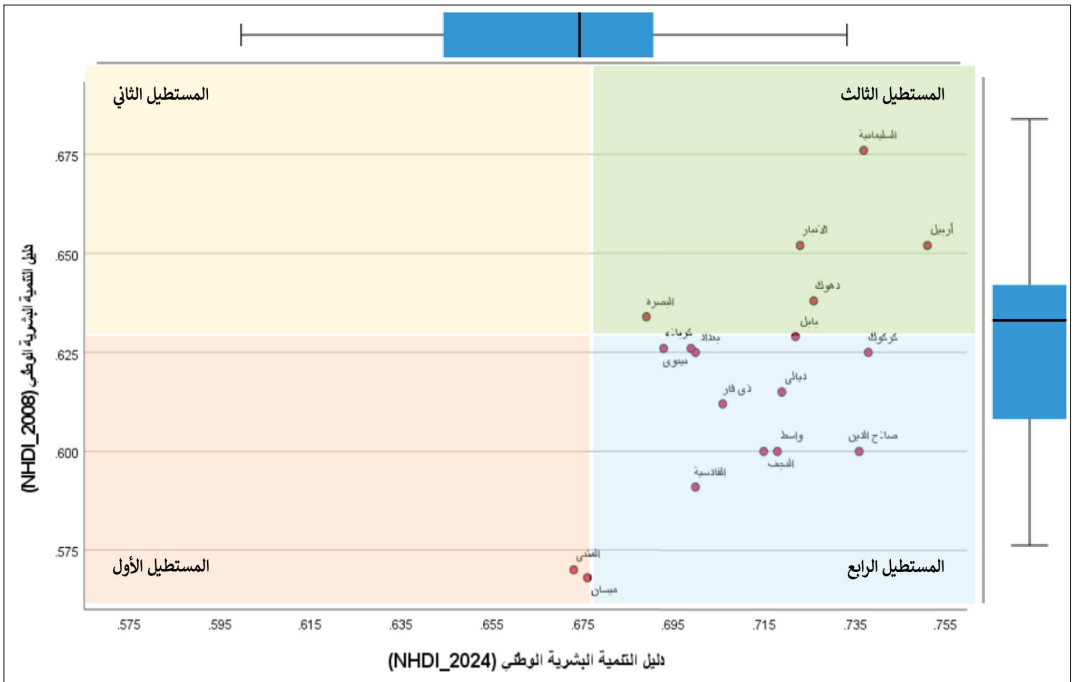
هل كان الاستهداف واضحاً في تقليص الفجوات التنموية بين محافظات العراق؟

على الرغم من سعي الدول عموماً الى تحقيق تقدم ناجز للأهداف التنموية العالمية التي تبنَاها المجتمع الدولي سواء في حزمة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs, 2000 - 2015) أو في أهداف التنمية المستدامة (SDGs, 2015 - 2030)، ومع إن العراق قد توفرت له فرصة تاريخية للحاق بدول سبقته في مضمار تحقيق تقدم مناسب في تلك الأهداف؛ إذ رُفع عن كاهله عقوبات امتدَت أكثر من عقد؛ سبقه عقدٌ آخر عاش فيه العراقيون آلام الحروب ودمارها وسحقها لإرادة الإنسان في حياةٍ كريمة. الاَ إن حلقةً جديدة من المحن حلَت بهذا البلد في عقدٍ ثالثٍ أربكت فيه ظروف الحياة على وقع احتلالٍ إرهابيٍ لمساحاتٍ واسعة من أرض بلاد الرافدين، إضافة إلى ضعف الاستقرار السياسي بعد عام 2003، فقد عصفت هذه الأحداث بتقدمٍ منشود صاحبها إخفاقٌ في رسم سياساتٍ تنمويةٍ حقيقيةٍ، وضعف في إدارات تنفيذية كان عليها أن تجعل العراق في مصاف الدول عالية التنمية بلحاظ ما يتوفر له من إمكاناتٍ بشريةٍ ومالية. فإلى أي مدىً تحسنت مستويات التنمية البشرية في العراق في المحافظات وهل تقلصت الفجوات بينها؟

يوفر الشكل 4-4 مقارنة مباشرة لأوضاع التنمية البشرية في المحافظات على مدى خمسة عشر عاماً تمتد بين عامي 2008 و2024، حيث إن عام 2008 يُعد أول عام صدر فيه تقرير وطني للتنمية البشرية في العراق بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمقارنة مع التقرير الحالي لعام 2024. يُمثل موقع كل محافظة في هذا الشكل وصفاً مزدوجاً لدليل التنمية البشرية في نقطة تقاطع قيمتي دليل التنمية البشرية للعامين المذكورين. غير إن تصنيف دليل التنمية البشرية لكل محافظة من المحافظات بحسب التصنيف المعتمد دوليا (عالٍ جدا، عال، متوسط، ومنخفض) أمرٌ غير ممكن لان تقارب قيم أدلة المحافظات لا يسمح بإجراء مثل هذا التصنيف كما

يحصل عالميا للدول التي تتباين قيم أدلتها من 0.350 إلى 0.960 مثلا، في حين تتراوح قيم دليل التنمية البشرية للمحافظات في العراق بين 0.673 إلى 0.751، يستنتج من الشكل 4 - 4 ما يأتي:

شكل 4 - 4: مقارنة قيم دليل التنمية البشرية للمحافظات لعامي 2008 و2024



المستطيل الأول	قيمة دليل التنمية البشرية للمحافظة أقل من قيمة دليل التنمية البشرية الوطني لكل من عامي 2008 و2024 (محافظتان فقط).
المستطيل الثاني	قيمة دليل التنمية البشرية للمحافظة أعلى من قيمة دليل التنمية البشرية الوطني لعام 2008، ولكنها أقل من قيمة دليل التنمية البشرية الوطني لعام 2024 (لا يوجد).
المستطيل الثالث	قيمة دليل التنمية البشرية للمحافظة أعلى من قيمة دليل التنمية البشرية الوطني لكل من عامي 2008 و2024 (ست محافظات).
المستطيل الرابع	قيمة دليل التنمية البشرية للمحافظة أقل من قيمة دليل التنمية البشرية الوطني لعام 2008، ولكنها أعلى من قيمة دليل التنمية البشرية الوطني لعام 2024 (عشر محافظات).

- استقرار ترتيب دليل التنمية البشرية لمحافظات إقليم كردستان بدرجة كبيرة وبمستوىً أقل نسبياً لمحافظة دهوك، ويرتبط ذلك بقيمة دليل التنمية البشرية فيها الذي يقل عن محافظتي أربيل والسليمانية؛ اللتين تمثلان المستوى الأعلى للدليل في العراق. تشهد محافظات إقليم كردستان إستقراراً سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً واضحاً، فهي لم تتأثر بالعقوبات الإقتصادية التي فرضت على العراق عام 1991. فقد إنفصلت في إدارة مستقلة بعد ذلك العام وتوفرت لها فرص تنموية أفضل، لا سيما مع الدعم الدولي لإقليم كردستان آنذاك.
- تشهد كركوك تطوراً لافتاً لقيمة دليل التنمية البشرية بحيث تنفرد بقيم عالية لاسيما عام 2024، إذ بلغت قيمة الدليل 0.738، ليتقدم موقعها الى الترتيب الثاني بين المحافظات، بعد أن كانت بالترتيب الثامن بقيمة 0.626. فقد لوحظ أن محافظة كركوك وعلى مدى عقدين تشهد تحسناً إقتصادياً وصحياً واضحاً ترك آثاره على المستوى المعيشي فيها. وتؤكد الإحصاءات الرسمية إن معدلات البطالة في كركوك منخفضة نسبيا

(12.8 %)[1]. كما إن نسبة الفقر في كركوك البالغة 10.9 % هي أقل من المعدل الوطني البالغ 17.5 % [2].

- من الملفت للنظر التحسن الكبير لدليل التنمية البشرية في محافظة صلاح الدين فقد تقدمت من الترتيب الثالث عشر عام 2008 بقيمة 0.600 الى الترتيب الرابع عام 2024، وبلغت قيمة الدليل 0.738. أدى إنحسار تأثير التنظيمات الإرهابية في المحافظة، التي بدأت فيها الأنشطة الإرهابية قبل غيرها من المحافظات، بعد تحريرها عام 2017 إلى تحسن كبير في أوضاعها.
- على الرغم من أن ترتيب محافظة الأنبار قد تراجع من الموقع الثالث الى الموقع السادس الاَ إنها حققت تحسناً واضحاً في قيمة دليل التنمية البشرية الذي بلغ 0.723؛ وهو مازال أعلى من قيمة دليل التنمية البشرية الوطني البالغ 0.712. بعد أن تعافت هذه المحافظة من آثار إحتلال التنظيمات الإرهابية لها.
- كما إن محافظات بابل وديالى وواسط والنجف حققت تحسناً مقبولاً زادت فيه قيم دليل التنمية البشرية عن المعدل الوطني، كما تحسَن ترتيبها بنحو ملموس باستثناء محافظة بابل التي أصبح ترتيبها السابع في حين كان ترتيبها السادس عام 2008. وعلى الرغم من إن قيمة دليل التنمية البشرية لمحافظة القادسية قدَرت بحوالي 0.70 وهو أقل من المعدل الوطني، الاَ إن ترتيب المحافظة تحسَن بأربع نقاط وأصبحت تحتل الترتيب الثاني عشر عام 2024 مقارنة بالترتيب السادس عشر عام 2008، وهي محافظات تقع في وسط العراق وكانت أقل عرضة لآثار إحتلال التنظيمات الإرهابية لمحافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار.
- أما المحافظات التي تراجع ترتيبها إزاء عدد من المحافظات بشكل كبير نسبياً فهي محافظات البصرة ونينوى وكربلاء وبغداد (التي صار ترتيبها السادس عشر، الرابع عشر، الخامس عشر والثالث عشر)، وأصبحت قيمة دليل التنمية البشرية فيها تقل عن قيمة الدليل الوطني وهي 0.689 و0.699 و0.693 و7.00 على التوالي. إن غالبية هذه المحافظات هي الأكبر في عدد سكانها وشهدت نزوحا كبيرا لا سيما الإنتقال لأغراض العمل إليها أدى إلى تفاقم مشكلة السكن العشوائي وتراجع وسائل العيش.
- أما محافظتا ميسان والمثنى، فإن الشكل 2 - 4 يعكس أنهما يتناوبان على الترتيبين الأخيرين، السابع عشر والثامن عشر، في كل من عامي 2008 و2024. أي إن جهود تحسين أوضاع التنمية البشرية بينهما ما زال محدوداً، لم يحقق تطوراً واضحاً في ظل الظروف التي تعانيان منها. إذ أن نسبة الفقر في محافظة المثنى هي الأعلى في العراق وتبلغ 40.3 %. كما إن محافظة ميسان تعاني من معدل بطالة مرتفع بلغ 20 % عام 2024 [3].

أدلة التنمية البشرية	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين
HDI-2008	0.626	0.625	0.615	0.652	0.625	0.629	0.626	0.600	0.600
HDI- 2024	0.699	0.738	0.719	0.723	0.700	0.722	0.693	0.718	0.736

أدلة التنمية البشرية	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة	دهوك	أربيل	السليمانية
HDI-2008	0.600	0.591	0.570	0.612	0.568	0.634	0.638	0.652	0.676
HDI- 2024	0.715	0.700	0.673	0.706	0.676	0.689	0.726	0.751	0.737

1 - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تقرير المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 - 2024.
2 - المصدر السابق نفسه.
3 - المصدر السابق نفسه.

أما من حيث الإحاطة العامة بمستوى التنمية البشرية في محافظات العراق فأن مخطط الصندوق الإحصائي (Box-Plot) في الشكل (4-4) يكشف عن استنتاجات مفيدة عن أدلة التنمية البشرية لعام 2008 ضمن أربع مستطيلات كالأتي؛

- إن وجود محافظتي ميسان والمثنى فقط ضمن المستطيل الأول يعني إنهما مازالتا دون مستوى وسيط قيم دليل التنمية البشرية عامي 2008 و2024، على الرغم من التحسن النسبي في دليل تنميتهما البشرية عام 2024 وإقترابه من وسيط قيم الدليل. فقد كانت قيم الدليل عام 2008 هي 0.568 و0.570 على التوالي مقارنة بـ 0.676 و0.673 عام 2024.
- لم تظهر أية محافظة ضمن المستطيل الثاني، مما يعني أن كل المحافظات (عدا ميسان والمثنى) تخطت فيها قيم دليل التنمية البشرية وسيط الدليل لعام 2008 البالغ 0.619.
- يُظهر المستطيل الثالث إن المحافظات الواقعة ضمنه تعني إن قيم دليل التنمية البشرية فيها تزيد على وسيط القيم لعام 2008 إبتداءً، كما إن قيمها تزيد على قيمة الوسيط لعام 2024 (البالغ 0.712) في الوقت ذاته، بمعنى إن مستوى دليل التنمية البشرية في العامين المذكورين يعكس إستقراراً نسبياً في وضع تلك المحافظات.
- أما المحافظات الواقعة ضمن المستطيل الرابع، فهي تعني إنها حققت تقدماً أكثر وضوحاً بإنتقالها من مستويات متراجعة عام 2008 إلى مستويات أفضل حالاً عام 2024.

من الملفت للنظر في مقارنة مستوى التنمية البشرية في المحافظات بين عامي 2008 و2024 حقيقتان يعكسهما جدول (4 - 1)؛ وهما تقلص الفجوة بين المحافظة الأعلى والمحافظة الأدنى عام 2024 وزيادة قيمة الدليل بحديه الأدنى والأعلى. كان ذلك إنعكاسا للتحسن في المؤشرات التنموية ذات الصلة بأبعاد دليل التنمية البشرية في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي التي ستعرضها أجزاءً لاحقة من التقرير.

جدول 4 - 1: تقلص الفجوة في مستوى التنمية البشرية
عام 2024 مقارنة بعام 2008 وتحسن دليل التنمية البشرية

	2008	2024
المحافظة الأعلى	السليمانية (0.676)	أربيل (0.751)
المحافظة الأدنى	ميسان (0.568)	المثنى (0.673)
الفجوة التنموية	0.108	0.074

ثانياً: دليل عدم المساواة في التنمية البشرية IHDI

يُعد عدم المساواة من التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية البشرية في العالم. فالتفاوت عادةً يحد من مستوى التقدم في التنمية البشرية طالما كانت هنالك مجاميع من الناس تواجه عقبات كثيرة في الحصول على الدخل أو الصحة أو التعليم. إن الإنجازات المتميزة في مسار التنمية البشرية في المجتمعات يمكن أن تتحقق عندما يحظى الفقراء بالفرص نفسها التي يحصل عليها الأغنياء في المجالات الثلاث المذكورة. من هنا يصبح تقليل التفاوتات في مسارات البشرية مطلباً للمجتمعات يسمح لها بتوسيع خياراتها.

في الوقت الذي يشير دليل التنمية البشرية الوطني الى إجمالي الإنجازات في أبعاد التنمية البشرية المتحققة

فــي البلد، فأنه يخفي عادة عدم المســاواة في تلك الأبعاد نتيجة تباين الفــرص المتاحة للأفراد. إن قيمة دليل التنمية البشــرية، معدلاً بعامل عدم المســاواة، يعبّر عن المســتوى الفعلي للتنمية البشرية طالما أنه يقيس عدم المساواة، بينما يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية مؤشراً للتنمية البشرية المحتملة (أي المستوى الأقصى لدليل التنمية البشــرية) الذي يمكن تحقيقه في حال انتفاء عدم المســاواة[1]. يجري تقدير عدم المســاواة في التوزيع في كل بعد من أبعاد دليل التنمية البشــرية ويشــمل ذلك؛ متوســط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات التمدرس، عدد الســنوات المتوقعة للدراســة، التفاوت في مســتوى المعيشــة، لهذا يجري حساب دليل عدم المساواة في التنمية البشرية[2].

تنخفض قيمة الدليل عن قيمة دليل التنمية البشرية في كل دول العالم بشكل مطلق لتأكيد أن العدالة المطلقة ضربٌ من خيال. لكنها في كل الأحوال تعكس مدى نجاح جهود الدول في تقليل الفجوات التنموية بين فئات المجتمع طبقياً ومكانياً.

لقد أشــارت تقارير التنمية البشــرية الى الإرتباط الطردي بين الزيادة في قيمة دليل التنمية البشرية وزيادة معدل المساواة للبلدان، برغم إشارتها الى حالات عدم مساواة كثيرة داخل البلدان فضلاً عن الزيادة في قيم الدليل[3]. والحالة المعاكسة صحيحة أيضاً، فغياب المساواة يؤثر سلباً في قيمة دليل التنمية البشرية، إذ ان تحسن أوضاع الصحــة والتعليم هو نتيجة لحصول الفئات المهمشــة والمحرومة على مثل هذه الخدمات، مما يســمح لهما بالنمو في ظل أوضاع صحية ملائمة وقدرة معرفية جيدة، تسهم في حصولهما على فرص عيش أفضل وسيعني ذلك مزيدا من عدم المساواة.

لعبــت العوامــل السياســية والإجتماعيــة دوراً تأريخياً في حصول عدم مســاواة في الواقع التنموي بين ســكان المحافظات. كان النظام السياســي يمارس سياسات تمييز واضحة لأسباب سياسية أو عرقية أو طائفية، وكانت محافظات الوســط والجنوب قد تعرضت للتمييز والتهميش على مدى عقود من الزمن، كان من نتائجها تراجع مستويات التنمية البشرية في تلك المحافظات وزيادة معاناتها من مظاهر تخلف مزمن.

تُقدَر نســبة الفقد الإجمالي لدليل التنمية البشــرية نتيجة عدم المســاواة كنســبة مئوية من الدليل نفسه. ومع المقارنة بنســب ما تفقده مجاميع الدول الأخرى عربياً وعالمياً. مع هذه النســبة للعراق البالغة 23 % فأن عدم المساواة يزيد بـ 1 % فقط عن المعدل العالمي، في حين يقل بـ 1 % أيضاً مقارنة بالدول العربية (جدول 4 - 2). وتأكيداً لما سبق فإن الدول عالية التنمية تتحقق فيها المساواة بدرجة أفضل عموماً عما يحصل في الدول ذات مســتويات تنمية بشرية أقل. إذ إن معامل الإرتباط بين دليل التنمية البشرية والفقد عكسي وعالٍ جداً (0.95-)، أفريقيا على سبيل المثال، في الوقت الذي يتراجع فيها دليل التنمية البشرية الى 0.549. تزداد نسبة الفقد بشكل أكبــر إذ تصــل الــى حوالي 34 %، في حين تنخفض النســبة في دول أوروبا الى 12 % مــع إرتفاع قيمة دليلها الى 0.802. ولو قارنا الفجوات المحلية في مســار التنمية البشــرية في المحافظات التي تؤكد " التركز المكاني للفعل التنموي في العراق، فإنه يتطلب التدخل التخطيطي لإعادة التخصيص الإستثماري بين المحافظات بما يتناسب ومستوى الفجوات المكانية للتنمية، سواء في مجال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، أو في مجال خدمات البُنى التحتية كالكهرباء وشبكة الطرق والنقل ومياه الشرب والسكن والصرف

1 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية 2011، ص173

2 - للوقوف على التفاصيل الفنية في كيفية احتساب الدليل يُنظر الملحق الإحصائي.

3 - يُنظر في ذلك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2010، ص83

الصحي، بما يُفضي إلى الحد من التفاوتات والفجوات وتحقيق تنمية مكانية متوازنة"[1].

وفي إطار مكونات دليل التنمية البشرية الوطني المعدل بعامل عدم المساواة، يُلاحظ أن العامل الأكبر للتراجع في مستوى التنمية البشرية عند تعديله بعدم المساواة هو التعليم. إذ تصل نسبة الفقد الى 28 % مقارنة بتراجع قدره 12.5 % في بعد الصحة و23 % في بعد الدخل. ويرتبط عدم المساواة في التعليم بأسبابٍ عدة، يشكل الإهمال التأريخي لمناطق معينة من العراق، والفقر فيها سببا رئيساً، كما إتضح ذلك من واقع التنمية البشرية في محافظتي ميسان والمثنى.

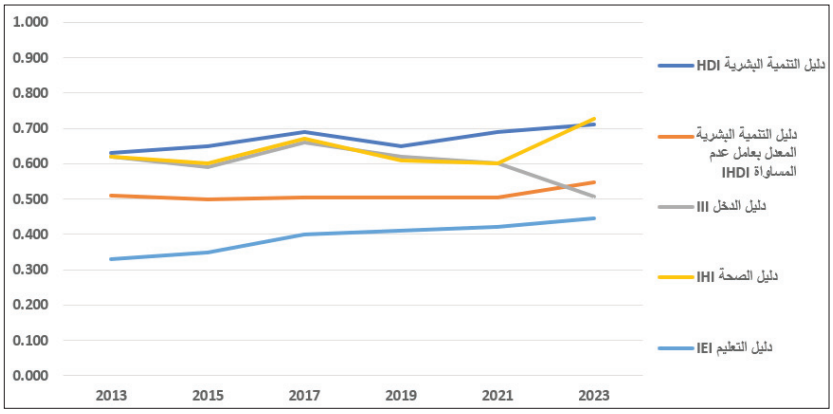
جدول 4 - 2: مقارنة أدلة التنمية البشرية المعدلة
بعامل عدم المساواة، العراق ومجاميع دول العالم 2024

الدولة	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة	نسبة الفقد الإجمالي (٪)
العراق	0.712	0.548	23
الدول العربية	0.704	0.534	24.1
شرق آسيا	0.766	0.64	16.4
أوربا	0.802	0.708	11.7
أمريكا اللاتينية	0.763	0.605	20.7
جنوب آسيا	0.641	0.443	30.9
أفريقيا	0.549	0.363	33.9
العالم	0.739	0.576	22.1

المصدر: تقرير التنمية البشرية العالمي 2023 /2024 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يوجز الشكل 4 - 5 مسار أدلة أبعاد التنمية البشرية الوطني الثلاث؛ الصحة والتعليم والدخل، بإعتماد مؤشرات الأبعاد الواردة في تقارير التنمية البشرية الدولي. إن الفجوات في تلك الأبعاد متماثلة تقريباً من حيث نمط الفروق على مسار عقد من الزمن، مع وجود تراجع واضح في دليل بعد الدخل مقارنة بالبعدين الآخرين.

شكل 4 - 5: دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية
معدلاً بعدم المساواة للعراق مع مكوناته للمدة 2013 - 2022 [2]



المصدر: إعداد الفريق البحثي.

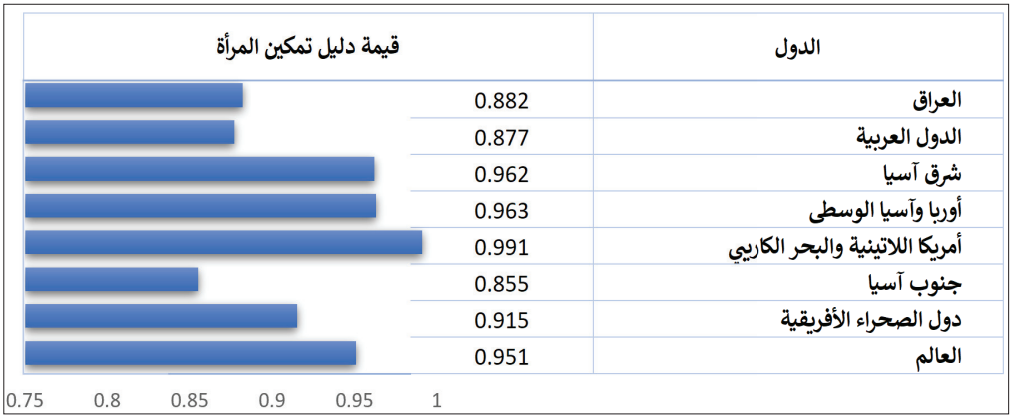
1 - وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2024 - 2028، ص21 و113.

2 - تقرير التنمية البشرية للسنوات 2014 – 2024، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ثالثاً: دليل تمكين المرأة

يحاول دليل تمكين المرأة تسجيل الإنجازات في ذات أبعاد دليل التنمية البشرية لتسليط الضوء على المدى الذي تصل اليه مستويات هذه الأبعاد للمرأة مقارنة بالرجل. لذلك يُحسب دليل التنمية البشرية لكل من الذكور والإناث، فإذا اقتربت قيمة الدليلين من بعضهما دلّ على إنجاز أفضل للإناث والعكس صحيح. بلغت قيمة دليل تمكين المرأة 0.882 وهي وإن بدت مقبولة على المستوى الوطني، إلا إنّ مقارنتها على المستوى الدولي تُظهر أن العراق لم يصل الى ما وصلت اليه غالبية مجاميع دول العالم فضلاً عن المعدل العالمي الذي وصل الى 0.95.

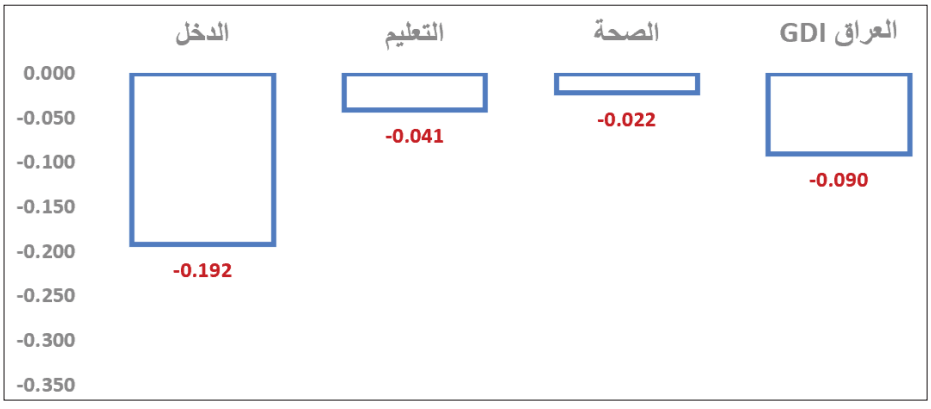
شكل 4 - 6: مقارنة قيم دليل تمكين المرأة، العراق ومجاميع دول العالم لعام 2024



المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2024/2023. عدا دليل تمكين المرأة للعراق الوطني.

يتباين التراجع في الإنجاز المتحقق بالنسبة للإناث في الأبعاد الثلاثة. ففي بعد الصحة تُقدر نسبة التراجع عن الإنجاز المتحقق للذكور بنسبة 12.5 % في حين تصل نسبة التراجع في كل من بُعدي التعليم والدخل إلى 28 % و23 % على التوالي. ومنه يتضح أن العامل الأكثر تأثيراً في تراجع مستوى تمكين المرأة هو التعليم ويليه الدخل.

شكل 4 - 7: الفرق بين قيمة دليل التنمية البشرية وأبعاده للذكور مع القيم المناظرة للإناث



المصدر: إعداد الفريق البحثي.

حظـي موضوع قياس الفجـوة في تمكين المـرأة مقارنة بالرجل باهتمـام متزايد خلال العقديـن الأخيرين. وبالإضافـة الى دليل تمكين المـرأة GDI، أطلق منتدى الإقتصاد العالمي (The World Economic Forum) منذ عام 2006 تقريراً سـنوياً يتبنّى مقياسـاً للفجوة بين الرجل والمرأة من منظور تقييم الدول على أساس كيفية إتاحة الموارد والفرص وتوزيعها بدلاً من الاهتمام بقياس مديات تلك الموارد وحجومها.

إنَ هذا المقياس لا يختلف في أبعاده عموماً عن الأبعاد التي تمثل ركائز في التنمية البشرية كالصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة عبر أربعة عشر مؤشراً إحصائياً. غير إن التركيز ينصَب على مبدأ التوزيع المتساوي للموارد بين الرجال والنسـاء ضمن الأبعاد الأربعة المذكورة. تشـير قيمة قياس الفجوة بين الرجل والمرأة من منظور توزيع الموارد الى أن غالبية دول العالم تواجه ارتفاعاً في قيمة هذا المقياس. فقد قدَرت قيمته بالنسـبة للعراق 0.535 في عام 2021. ما يعكس أن مسـتوى الفجوة كبير نسـبياً إذا ما قورن بالدول المتقدمة كالنرويج مثلاً 0.849، لكنه لا يختلف كثيراً عن مسـتوى الفجوة المسـجلة لغالبية الدول العربية (السـعودية 0.603 ومصر 0.639 واليمـن 0.492). غيـر أن التقرير المذكور خلا في الأعوام التالية 2022 و2023 و2024 من إدراج العراق ضمن دول العالم.

رابعاً: دليل عدم المساواة بين الجنسين

يعكس مؤشر الفوارق بين الجنسين GII (Gender Inequality Index)الحرمان القائم على نوع الجنس في ثلاثة أبعاد وهي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسـوق العمل في العديد من البلدان حيثما تسمح به البيانات ذات الجودة المعقولة. ويظهر هذا الدليل الخسـارة في التنمية البشرية المحتملة بسبب عدم المساواة بين إنجازات الإناث والذكور في هذه الأبعاد. تتراوح قيمة المؤشـر ما بين صفر عندما يكون أداء النسـاء والرجال متسـاوياً وواحد عندما يكون أداء أحد الجنسين سيئاً تماماً في جميع الأبعاد المقاسة[1].

تواجه المرأة على الصعيد العالمي مجموعة من العوامل التي تزيد من الفوارق بين الجنسـين وتجعلها في موقع الخاسر، فعند مقارنة أعمالها مع أعمال الرجل في مهام العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر، والذي يشمل الأعمال المنزلية كتحضير الطعام ورعاية الأطفال وتنظيف المنزل .... الخ، يظهر بوضوح تدني مشاركة المـرأة في القـوى العاملة على الصعيد العالمي مقارنة بالرجل، إذ بلغ معدل مشـاركة المرأة في القوى العاملة 50 % لعام 2015 نسـبة إلى الرجل، كما بلغت نسـبة العاملين الذين بلغوا سـن العمل (15 سنة فأكثر) 47 % للنساء[2]، إلا أن المرأة تبقى هي الخاسر نتيجة تحملها معظم أعباء العمل غير مدفوع الأجر، والتي قد لا تتيح لها الفرصة بالمشـاركة في الأعمال مدفوعة الأجر .من هنا تبدأ الفوارق بين الجنسـين على الصعيد العالمي، والتي أدت الى تقسيم أدوار العمل ما بين الرجل والمرأة برغم أنها متباينة في حدة ظهورها بين دولة وأخرى بفعل الإختـلاف في القيم والتقاليد والعادات المحلية. من جانب آخر، وفي الأعمال مدفوعة الأجر خارج المنزل،

1 - UNDP, Human Development Report 2021 – 2022: Technical notes, P8.

2 - المصدر السابق نفسه، ص11.

تظهر أيضاً الفوارق واضحة بين الجنسين فيما يتعلق بحصة المرأة في المناصب القيادية، فهي لا تتجاوز 22 % من المناصب القيادية العليا، و في 32 % من الشركات لا يسند للمرأة أي منصب في الإدارة العليا[1]، وفي بعض الدول يكون أجر المرأة أقل من الرجل عند حصولها على وظائف قيادية، كما أن تقسيم مهام العمل بين النساء والرجال يبدو واضحاً في كثير من الدول حيث ينحصر عمل النساء على الأعمال الإدارية والمهام المتوسطة أو الأقل مستوى مثل أعمال السكرتارية أو أعمال البيع في المتاجر ... وغير ذلك من أعمال[2]. عدا ذلك فالمرأة تواجه قدراً كبيراً من نفوذ الرجل سواء في المنزل أو العمل أو في الحياة السياسية. ويرجع سبب كل ذلك الى القيم والعادات والتقاليد والتي أدت مع الزمن الى ظهور مثل هذا التقسيم الذي أصبح طبيعياً للعمل لكل من الرجل والمرأة.

خطواتٌ على طريق تعزيز مواجهة العنف ضد المرأة والحد من آثارها

أولاً: الستراتيجيات والخطط الوطنية

- التحديث الثاني للستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف تجاه النساء والفتيات.
- إنشاء مجموعة العمل الوطنية برئاسة الدائرة الوطنية للمرأة العراقية.
- تضمين الستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023 – 2030) محوراً خاصاً عن حماية المرأة ومواجهة العنف الذي تتعرض له.
- إعداد الخطة الوطنية الثالثة لأجندة المرأة والأمن والسلام للسنوات 2025 – 2030 تضمن ركيزة الحماية والوقاية.

ثانياً: التشريعات وتنظيم الإطار القانوني

- إعادة النظر بالتشريعات القانونية التي تكرس التمييز تجاه المرأة.
- توجهات بشأن منح قضايا العنف الأسري الأولوية في الإنجاز وتشديد الإجراءات القانونية في الحالات التي تتكرر فيها الإساءة.
- تعديل أو استحداث مدونات سلوك وظيفية وجعلها مراعية لمتطلبات المرأة والفتيات.
- إنشاء مجاميع عمل تنسيقية لحماية المرأة في المحافظات كافة.

ثالثاً: دعم النساء وتوفير الحماية للضحايا

- افتتاح 945 مركزاً صحياً في عموم العراق يقدم الخدمات النفسية للنساء والفتيات.
- دعم النساء الناجيات من الأيزيديات.

المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المرأة الوطنية العراقية، 2024.

1 - المصدر السابق نفسه، ص12.

2 - المصدر السابق نفسه، ص11 – 13



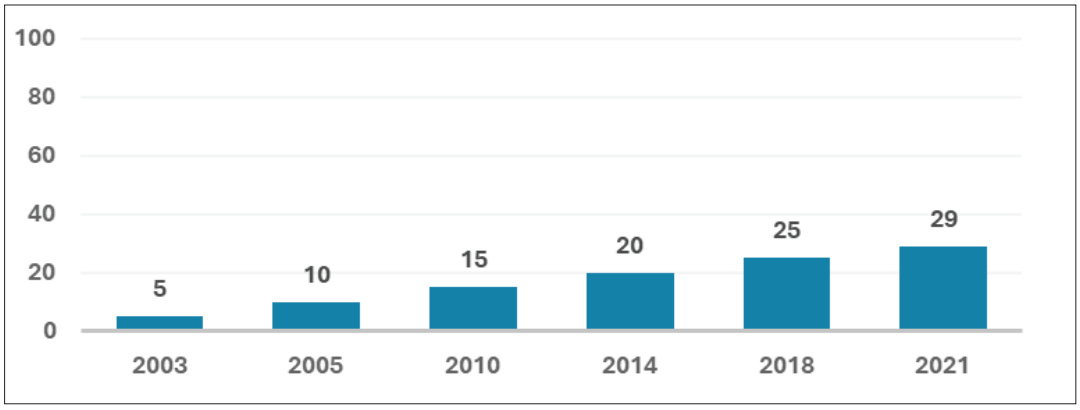
تنص القوانين العراقية على بيئة مواتية تنظم مشـاركة المرأة في النشـاط الاقتصادي، على الرغم من عدم تمييز القوانيـن العراقيـة بين الذكور والإنـاث، إلا أن ضمان تكافؤ الفـرص وتوفير الأمن الاقتصـادي للمرأة ما زالتا محدودتيـن، في حين إن العراق وقع على عدد من المعاهدات الدولية التي تنص على مشـاركة المرأة والرجل في الإقتصاد والحق في الأمن الاقتصادي، وهذه الاتفاقيات تدعو الى وضع حد للتمييز على أسـاس الجنس وتقديم الدعم للفئات الضعيفة من السـكان (دعم الارامل والنسـاء والفرص التعليمية وخدمات رعاية الأطفال والأمومة).

تعد الفوارق بين الجنسين من أكثر عناصر التفاوت تجذراً داخل المجتمعات بدرجة أو بأخرى، وتشكل واحدة من أكثر العوائق أمام التنمية البشرية. وقد أُعلن في التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2019 بأنه لا سبيل الى تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. فعلى أساس الاتجاهات الحالية، سيستغرق سدّ الفجوة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية 202 من الأعوام[1].

شـهد العراق بعد عام 2003 إزدياد نسـبة مشـاركة المرأة العراقية في المجال السياسـي، وقد أعطى الدستور العراقي الحق للمرأة في ممارسـة العمل السياسـي ودخلت مجلس النواب بنسـبة 25 % من مجموع الأعضاء بحسـب ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة 49 من الدستور العراقي، إلى جانب (الكوتا) والتي تعد عاملاً مهماً في تحقيق مشـاركة النساء داخل العملية السياسية، وبحسـب بيانات تشكيلة مجلس النواب العراقي، إرتفعت هذه النسبة من 13.2 % في عام 2003 لتصل الى 25.3 % في عام 2018 وازدادت لتصل الى 29 % عام 2021 (شكل 4 - 8).

1 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2019، ص147.

شكل 4 - 8: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان العراقي (%)



المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المرأة الوطنية العراقية.

ولا يختلف الوضع في العراق كثيراً عما يشـهده العالم من تباينات واضحة، إذ تعكس معطيات الجدول (4 - الملحق الإحصائي) عناصر التفاوت بين الجنسـين في الأبعاد المختلفة ومنها التعليم، إلا إن نسبة الإناث اللاتي حصلن على تحصيل دراسـي لا يقل عن التعليم الثانوي، وإن لم ترتقِ الى مستويات عالية، تُعد أفضل من النسبة المناظرة للذكور، إذ قُدَرت النسبتان بـ 0.608 للإناث و0.585 للذكور.

شـهدت نسب التسرب من المرحلتين الإبتدائية والثانوية إرتفاعا طفيفا خلال السنوات الست بين عامي 2018 و2023. ومع زيادة نسـب التسـرب المسـجلة للإناث في المرحلتين المذكورتين، إلا أن الفروق بينهما قليلة، كما يعكسـها الجدول 4 - 3. لكن معدلات التسـرب المذكورة وإن بدت منخفضة جداً إلا إنها لا تنسـجم مع ما يتبعها لاحقاً من إنخفاض نسب المشاركة الإقتصادية للمرأة، فنسبة النساء النشطات إقتصاديا البالغة حوالي 11 % تقل كثيراً عن المعدل العالمـي الذي يتـراوح بين 35 % و50 % في معظم الدول وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2024 [1]. لكن تحسـناً قد يبدو مقبولا في مشاركة المرأة العراقية السياسية، إذ أن نسبة النساء في البرلمان العراقي وصلت إلى 29 % في الدورة الحالية.

جدول 4 - 3:نسب تسرب الذكور والإناث بحسب المرحلة الدراسية بين عامي 2018 و2023

العام الدراسي	المرحلة الإبتدائية		المرحلة الثانوية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2019 – 2018	1.9	2.1	2.2	2.4
2020 – 2019	1.9	2.0	2.3	2.2
2021 – 2020	2.4	2.4	2.1	2.3
2022 – 2021	3.1	3.1	3.1	2.9
2023 – 2022	2.9	3.1	3.8	3.3

المصدر: وزارة التربية، الواقع التعليمي والتربوي في العراق 2023 – 2024

1 - البنك الدولي، بيانات جديدة تظهر فجوة عالمية هائلة بين الجنسين تجاوزت كل التوقعات، بيان صحفي رقم: DEC/2024/049.

لقد خلقت سنوات من الصراع والانفلات الأمني تحديات جسيمة لأوضاع النساء في سوق العمل، فنسبة مساهمة النساء في النشاط الإقتصادي لا تتجاوز 13 % بينما ترتفع نسبة المشاركة للرجال إلى 72 %، وهي أقل من المتوسط الإقليمي البالغ 22 % في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، كما ان معدلات البطالة وصلت بين صفوف النساء 28.2 % وهي اكبر من مثيلاتها بين الرجال والتي بلغت 14.7 % مع وجود تفاوتات بين المحافظات إذ بلغت معدلات البطالة في صفوف النساء في بغداد والبصرة 20 %، 24 % على التوالي، كما ان نسبة مساهمتهن في ملكية الشركات لا تتجاوز 7 %، في حين تتولى النساء مناصب ادارية فيها بنسبة لا تتجاوز 2 % فقط[1].

المرأة في القانون والدستور العراقي بعد عام 2003

أقر الدستور العراقي لعام 2005 مبدأ المساواة بين العراقيين في الحقوق السياسية والمدنية وتولي الوظائف العامة وشمل حق الاقتراع لكل العراقيين فوق سن الثامنة عشر، فلا يميز الدستور بين الرجل والمرأة وأعطى الحق لكل العراقيين في تولي الوظائف. ومن القوانين والتشريعات التي تخص المرأة في الدستور والقانون:

- **المادة 20 من الفصل الأول- الباب الثاني نصت على أن للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.**
- **المادة 30 من الفصل الأول – الباب الثاني نصت على إنه تكفل الدولة للفرد والاسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الإجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة وتؤمن لها الدخل المناسب والسكن المناسب.**
- **المادة 37 من الفصل الثاني- الباب الثاني نصت على إنه يحرم العمل القسري والعبودية وتجارة العبيد والاتجار للنساء والأطفال والاتجار بالجنس.**
- **المادة 49 من الفصل الأول – الباب الثالث نصت على إنه يهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب ولا يقل عمر المرأة الناخبة عن 18 سنة.**
- **المادة 22 الباب الأول نصت على ان العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة، كما أقر قانون العاملين المدنيين المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الوظيفية والأجور والرواتب**

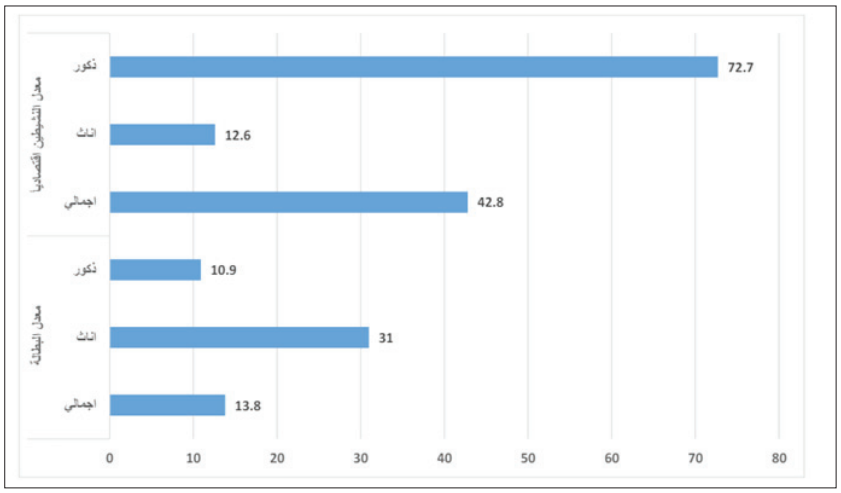
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، تقرير المرأة والرجل، بغداد، 2021، ص9 – 11.

أشار تقرير للبنك الدولي بعنوان (النوع الإجتماعي والحماية الإجتماعية في العراق: نحو التمكين الإقتصادي) الى إن تحقق زيادة بمقدار 5 نقاط مئوية في مشاركة الإناث في القوى العاملة بالعراق بحلول عام 2025، بما يتماشى مع أهداف السياسات الحكومية، من شأنها أن تعزز من إجمالي الناتج المحلي بنحو 1.6 نقطة مئوية، الأمر الذي يؤدي إلى دفع عجلة الانتعاش الإقتصادي، وكذلك خفض معدلات الفقر[2].

1 - البنك الدولي، برنامج تمكين المرأة في المشرق، متوفر على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/programs/mashreq-gender-facility#2

2 - World Group Bank, Community and Intra-household norms against women's work in Iraq: what matters? Washington DC,2022.

شكل 4 - 9: معدل النشاط الإقتصادي ومعدل البطالة للأفراد بعمر 25 فأكثر 2017 - 2018(%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وبالتعاون مع البنك الدولي، تقرير مسح رصد وتقويم الفقر في العراق، 2017 – 2018

بحسب بيانات مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لسنة 2017 - 2018 بلغ معدل النشاط الإقتصادي في العراق حوالي 43 %، إذ تظهر أن نسبة الإناث في النشاط الإقتصادي أقل من نسب الذكور (13 % مقابل 73 %)، وهي أقل من المعدل العالمي البالغ 22 %، أما معدل البطالة للأفراد بعمر 25 سنة فأكثر (14 %)، فإن معدل الإناث أعلى من معدل الذكور (31 % مقابل 11 %). وفي عام 2024 أظهرت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة إن المعدلات الحالية للبطالة لكل من الإناث والذكور هي 23 % و10 % على التوالي. كما تظهر بيانات المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية تفاوتاً كبيراً بين النساء والرجال إذ بلغت نحو 45 % لصالح الرجال بعدما كانت متقاربة الى حد كبير في عام 2016.

يُشير تقرير (برنامج تمكين المرأة في المشرق) الى تضافر جملة من العوامل أدت الى انخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة منها

- **الحواجز القانونية.**
- **نقص وسائل الانتقال المأمونة والملائمة.**
- **قلة مراكز رعاية الأطفال الجيدة وميسورة التكلفة.**
- **تدني مستويات الشمول المالي، وغيرها من المشكلات الهيكلية.**

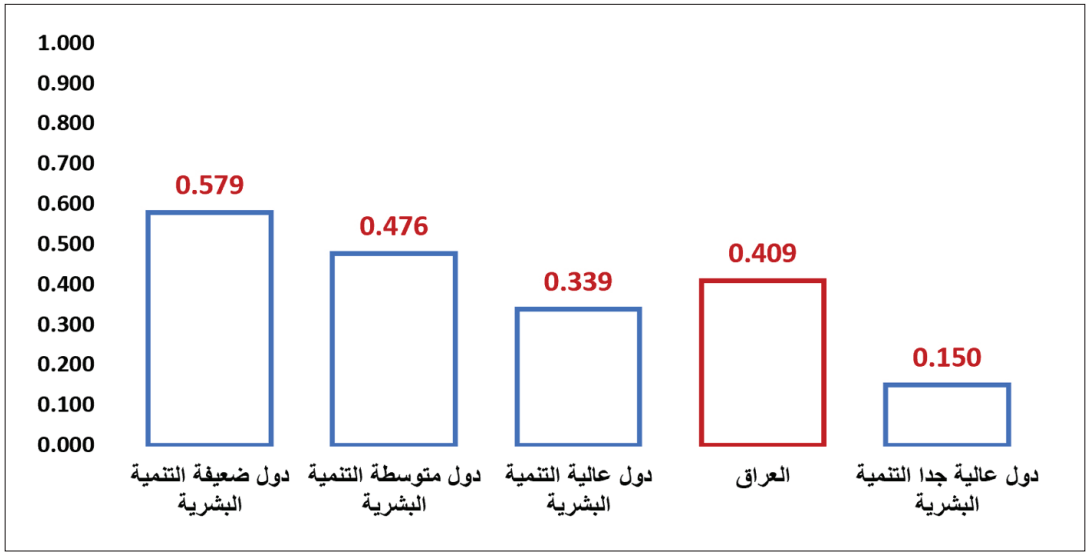
من جانب آخر، لا يزال هناك تفضيل واسع للوظائف في القطاع العام، وتسود الأعراف والتقاليد الخاصة بالدور التقليدي للمرأة داخل البيت، وقد أدى الصراع والانفلات الأمني إلى تراجع فرص الحصول على الخدمات، وانتكاس في القوانين التي أصابت النساء والفتيات بالحرمان أكثر من غيرهن، مما أدى بدوره إلى صعوبة حصولهن على فرص العمل.

المصدر: البنك الدولي، برنامج تمكين المرأة في المشرق، متوفر على الرابط:
https: / /www.albankaldawli.org /ar /programs /mashreq-gender-facility[2]

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، ما تزال المرأة أقل مستوى في تعليمها من الرجل، أذ تبلغ نسبة الأميات نحو 17 % مقارنة بنحو 8 % من الأميين، كما تقل نسبة الاناث عند أي مستوى من مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والاعدادي والجامعة وبنسب قليلة، مما يعكس تحسناً في واقع التعليم للإناث. إذ أصبحت نسب الإلتحاق بمراحل التعليم المختلفة متقاربة[1].

سعت الحكومات العراقية المتعاقبة الى التصدي للتحديات التي تواجه تمكين المرأة من خلال العمل على زيادة معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بمقدار 5 نقاط مئوية على مدار السنوات الخمس القادمة، ووضعت خطة عمل للتمكين الإقتصادي للمرأة لتمهيد الطريق في المستقبل. ويساند برنامج تمكين المرأة في المشرق تنفيذ خطة العمل التي تستند إلى خطة عمل وطنية مدتها 18 شهرا تقودها الحكومة. وتركز خطة عمل العراق على تدعيم تنفيذ الجوانب القانونية المتصلة بالشمول الإقتصادي للنساء، وعلى معالجة معوقات معينة بالتعاون مع القطاع الخاص، مثل توفير خدمات رعاية الطفل، وإيجاد بيئة عمل آمنة تراعي الاعتبارات الأسرية. وفي المدة الأولى للتنفيذ، سيكون هناك تركيز قوي على بناء القدرات ويشمل ذلك عدة أمور، منها وضع موازنات تراعي تحقيق المساواة بين الجنسين، وقدرات رائدات الأعمال من خلال حاضنات الأعمال، وللنساء الريفيات من خلال أنشطة التدريب المهني الموجهة، وقدرات المنظمات غير الحكومية لتشارك مشاركة كاملة في الأنشطة التي تهدف إلى التمكين الإقتصادي للمرأة. تُعد قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين في العراق البالغة حوالي 0.409 عالية نسبيا إذا ما قورنت بقيم دليل عدم المساواة بين الجنسين عالمياً، كما يعكس ذلك الشكل 4 - 10.

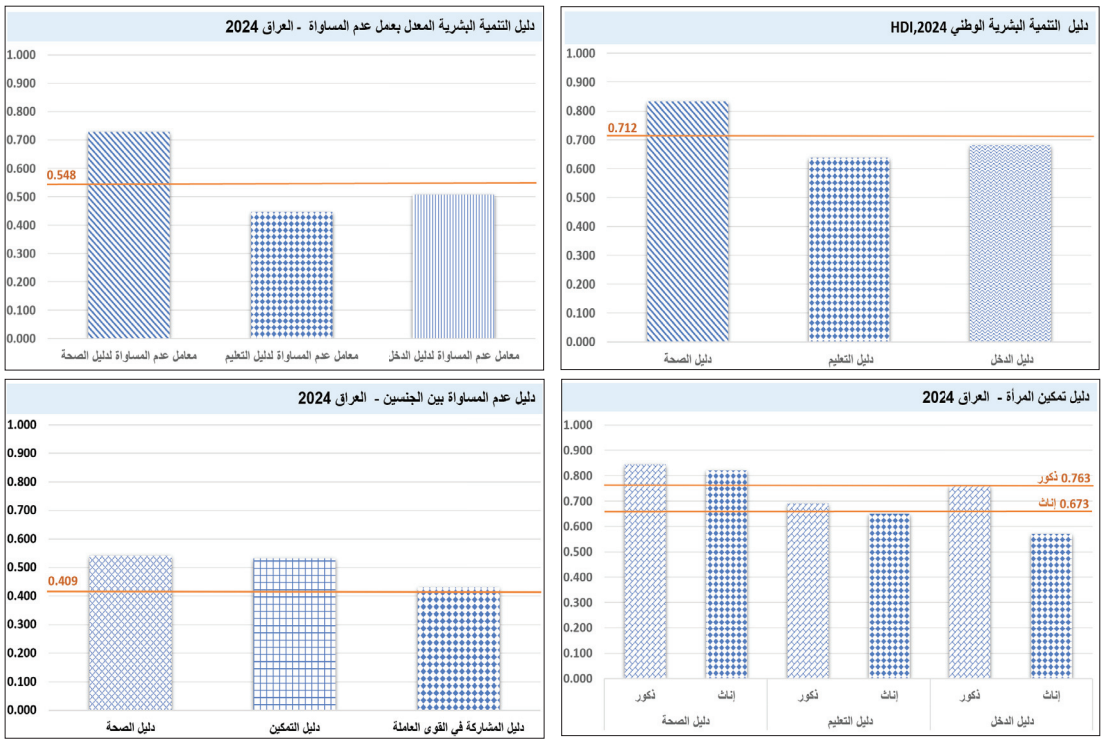
شكل 4 - 10: نسبة عدم المساواة (العراق ومجاميع الدول) بحسب مستويات تنميتها البشرية



المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2024.

1 - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق، 2023 - 2024.

شكل 4 - 11: أبعاد أدلة التنمية البشرية الوطنية



المصدر: إعداد الفريق البحثي.

مضامين العلاقات الترابطية بين أدلة التنمية البشرية

تُظهر مصفوفة العلاقات بين أدلة التنمية البشرية للمحافظات؛ دليل التنمية البشرية الوطني (NHDI)، دليل التنمية البشري المعدل بعامل عدم المساواة (IHDI)، دليل تمكين المرأة (GDI)، دليل عدم المساواة بين الجنسين (GII)، دليل تنمية الشباب (YDI)، دليل الفقر البشري (PI)، ودليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، الواردة في جداول الملحق الإحصائي ضمن هذا التقرير، مدى قوة الترابط وإتجاهه بين تلك الأدلة (جدول 4 - 4) كما يأتي:

- كلما تحسن مستوى التنمية البشرية رافق ذلك تحسن في مستوى تمكين المرأة. لكن ذلك يقترن بوجود عدم مساواة بين الذكور والإناث، فالتحسن في دليل التنمية البشرية في بعض المحافظات لا ينعكس إيجاباً على أوضاع المرأة بالضرورة. كما تتحسن قيمة دليل التنمية البشرية مع تحسن دليل تنمية الشباب. بالمقابل تنخفض قيمة دليل الفقر البشري ودليل الفقر متعدد الأبعاد كلما كان دليل التنمية البشرية مرتفعا، ولذلك فإن قيمة معامل الإرتباط

بين دليل الفقر ودليل الفقر متعدد الأبعاد إزاء دليل التنمية البشرية كانت عالية وسالبة (- 0.73 و - 0.74) على التوالي. وهو أمر يعكس الآثار المباشرة للفقر في بُعديه الأحادي (المادي) أو متعدد المؤشرات (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي) على مستويات التنمية البشرية، إذ كلما زادت مظاهر الفقر تراجعت مستويات التنمية البشرية. وإذا كان دليل التنمية البشرية يعكس الإنجازات المتحققة للناس، فإن ذلك لا يتحقق عموما دون معالجة أسباب الفقر بأبعاده المختلفة إلى جانب السياسات التي تهدف إلى تقليل الفجوات التنموية.

- لم تفصح قيم معامل الإرتباط بين دليل عدم المساواة في التنمية البشرية مع الأدلة الأخرى عن دلالات تختلف عما عكسته مؤشرات الإرتباط بين دليل التنمية البشرية الوطني والأدلة الأخرى، بل إن إتجاه العلاقات طردياً أو عكسياً، وقوتها أو ضعفها يتشابهان كثيراً مع نمط العلاقات بالدليل الأول.
- يرتبط دليل تمكين المرأة إيجابيا مع أدلة التنمية البشرية الأخرى، لا سيما مع دليل تنمية الشباب، حيث يصل معامل الإرتباط بينهما إلى 0.61، مع وجود علاقة عالية وعكسية بينها وبين كل من دليل الفقر البشري ودليل الفقر متعدد الأبعاد. وهو أمرٌ منطقيٌ، إذ يتراجع مستوى تنمية المرأة في الأبعاد المختلفة كلما زادت مستويات الفقر. أما دليل عدم المساواة بين الجنسين، فإن ترابطه معدومٌ تقريبا مع أدلة التنمية البشرية الأخرى. ويعود سبب ذلك إلى إن التراجع النسبي في مستوى تنمية الإناث في المحافظات مقارنة بالذكور إرتبط تأريخيا بعوامل إجتماعية وتقاليد موروثة في مختلف المحافظات.

جدول 4 - 4: مصفوفة الإرتباط أدلة التنمية البشرية المختلفة

	NHDI	IHDI	GDI	GII	YDI	PI	MPI
NHDI	1	1.000**	.551*	-0.388	.557*	-.726**	-.739**
IHDI		1	.554*	-0.387	.563*	-.725**	-.742**
GDI			1	-0.159	.608**	-.707**	-.716**
GII				1	-0.055	-0.034	0.315
YDI					1	-.638**	-.663**
PI						1	.676**
MPI							1

المصدر: إعداد الفريق البحثي.

3.4 التفاوتات المكانية

على الرغم من أهمية دليل التنمية البشرية الوطني في عكس إجمالي الانجازات المتحققة في العراق في أبعاده المختلفة. الاَ إن هذا الإنجاز يتعثر نسبياً مع أية تفاوتات بين محافظات العراق. يشير الشكل 4 - 12 أن غالبية المحافظات سجلت تحسناً في قيم الدليل مقارنة بالمدد السابقة (2008 و2012). وما يثير الإهتمام إن الأبعاد المكونة لهذا الدليل لا تختلف كثيراً بين المحافظات، حتى إن المسافة بين الحد الأدنى والحد الأعلى لكل دليل تعكس أن مستويات الحرمان في الأبعاد الثلاثة، كما يعكسها جدول 4 - 5، ليست عميقة وأن أية سياسات موجهة للمحافظات الأكثر حرماناً ستؤدي الى انخفاض التفاوت بشكل مقبول. كما إن الإنحراف المعياري لقيم أدلة الأبعاد تشير الى أنها منخفضة نسبياَ. كان التحسن الكبير في الأوضاع الأمنية عام 2024 مقارنة بما كان عليه الحال عام 2008 سبباً رئيساً لتحسن أبعاد التنمية البشرية. فقد إستقرت الأوضاع السياسية وخفت حدة الخلافات في أثر ذلك بشكل كبير، كما تحسن المستوى المعيشي بأبعاده المختلفة. وعلى الرغم من عدم إمكانية حساب دليل التنمية البشرية على مستوى البيئتين الحضرية والريفية لمحدودية توفر البيانات عند هذا المستوى، إلا أن الشواهد المختلفة لأبعاد التنمية البشرية تعكس إن مستوياتها في المناطق الريفية أقل مما هي عليه في المناطق الحضرية. إذ أن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد الذي يوجز مظاهر الحرمان في أبعاد عدة هي (المستوى المعيشي، والحالة التعليمية، والحالة الصحية، والتشغيل) قُدرت بـ 15.7 % في المناطق الحضرية مقارنة 25.5 % في المناطق الريفية[1].

شكل 4 - 12: أدلة التنمية البشرية الأربعة الرئيسة للمحافظات



المصدر: إعداد الفريق البحثي.

1 - الجهاز المركزي للإحصاء وفريق OPHI، تقرير مؤشر الفقر الوطني المتعدد الأبعاد في العراق ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد المعدل للأطفال لعام 2022، 2023.

وعند مقارنة قيم دليل التنمية البشرية، المحسوبة على أساس نقاط التراجع الناتج عن عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة للدليل، يمكن الاستنتاج بأن آثار عدم المساواة بين المحافظات متقاربة نسبياً ؛ باستثناء ما سُجل من تراجع أكبر في دليل التنمية البشرية المعدل بمعامل عدم المساواة في أربيل قدره 0.172 من النقاط، في الوقت الذي سُجّلت أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية من بين المحافظات وبالمقابل فأن محافظة المثنى التي سجلت أدنى قيمة لدليل التنمية البشرية (0.673) كان التراجع في الدليل المعدل بمعامل عدم المساواة هو الأقل أيضاً (0.154).

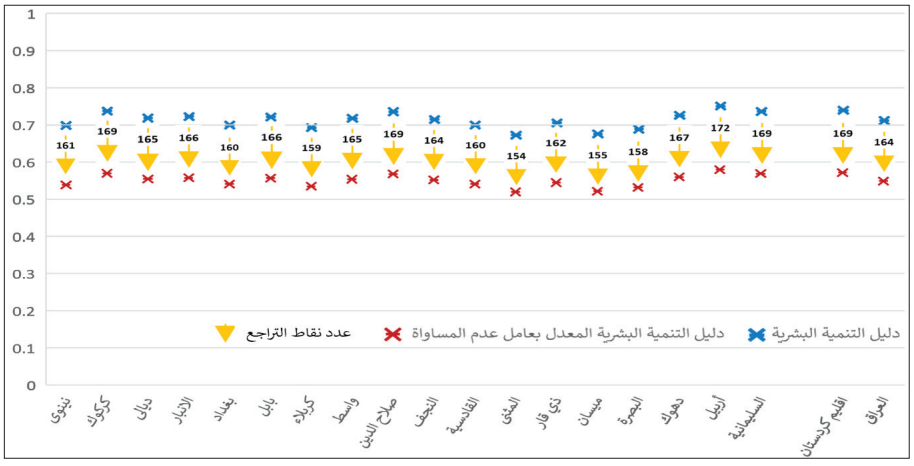
جدول 4 - 5: الحد الأدنى والحد الأعلى لأبعاد التنمية البشرية في المحافظات

الدليل	القيمة	المحافظات الأدنى إنجازاً		المحافظات الأعلى إنجازاً	
الصحة	0.832	كربلاء	0.778	الأنبار	0.883
التعليم	0.637	ميسان	0.545	أربيل	0.690
الدخل	0.681	المثنى	0.615	أربيل	0.746

المصدر: إعداد الفريق البحثي.

يوجز الشكل 4 - 13 تفاصيل مستوى التراجع في مستويات التنمية البشرية في المحافظات، حيث قُدّر معدل التراجع ب 0.164 لعموم العراق و0.169 لإقليم كردستان. يُظهر دليل تمكين المرأة الذي يعكس مستوى الإنجاز المتحقق للمرأة في تنميتها البشرية مقارنة بالرجل، لكل محافظة من المحافظات، تحسناً نسبياً لمستوى تمكين المرأة في كل المحافظات، لاسيما إقليم كردستان الذي تُقدر نسبته بـ 92 % ماعدا نسبة تمكين أقل في محافظة المثنى، وهي الأقل مستوىً في تنميتها البشرية، حيث تنخفض قيمة دليل تمكين المرأة الى 0.819 مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 0.882، تبين الفروق الظاهرة في الشكل 4 - 13 أن الإنجاز الأقل نسبياً في تمكين المرأة في محافظة المثنى متأتٍ من الفرق الأكبر في قيمة دليل التنمية البشرية بين الذكور والإناث (جدول 4 - 6).

شكل 4 - 13: دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IHDI) - العراق 2024



المصدر: إعداد الفريق البحثي.

جدول 4 - 6: نقاط الفجوة بين دليلي التنمية البشرية للذكور والإناث، 2024.

	المثنى	العراق
الدليل	0.131	0.09
الصحة	0.013	0.022
التعليم	0.032	0.041
الدخل	0.292	0.192

المصدر: إعداد الفريق البحثي.

إمتداداً لما طُرح سابقاً من أن دليل عدم المساواة بين الجنسين في العراق البالغ 0.25[1]. يُعد مقبولاً، إلا أن الملاحظ وجود اختلافات واضحة بين المحافظات، خلافاً لما أظهره دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة من فروق بسيطة نسبياً. وسبب ذلك مرتبط بالأثر الذي يتركه التفاوت بين الجنسين، الذي يُحسب على أساس الفوارق بينهما في أبعاد الدليل؛ الصحية والتمكينية والاقتصادية. إذ بينما قُدَر الإنحراف المعياري لقيم دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بـ 0.017 ترتفع قيمة الإنحراف المعياري لدليل عدم المساواة بين الجنسين الى 0.052.

في إقليم كردستان يقل دليل عدم المساواة بين الجنسين عن المعدل الوطني حيث قُدر بـ 0.196 انعكاساً لانخفاضه في محافظات الإقليم الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية) البالغ 0.160 و0.151 و0.242 على التوالي. وتقترب الأدلة المسجلة للمحافظات الأخرى من بعضها بإستثناء ارتفاع الدليل الى 0.359 في البصرة. على الرغم من أن قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين في العراق تعتبر مقبولة، إلا أن هناك تفاوتاً واضحاً بين المحافظات. وقد يكون التفاوت ناتجاً عن تأثيرات اجتماعية وثقافية ترافق الفوارق بين الجنسين في مجالات الصحة، والتمكين، والاقتصاد. المحافظات التي أظهرت تحسناً كبيراً في هذه المجالات، مثل كردستان وبعض المحافظات الأخرى، لا تزال تعاني من تباينات في مستوى التمكين والمشاركة الاقتصادية للنساء.

لقد أظهرت الدراسات الدولية أن المعتقدات الإجتماعية التي تعيق عمل المرأة وفقاً للأبعاد: السياسية والتربوية والإقتصادية والفوارق البنيوية، تظهر أن 91 % من الرجال و81 % من النساء يظهرون أحكاماً مسبقة، أو تحيزاً واضحاً واحداً في الأقل، ضد المساواة بين الجنسين في مجالات مثل السياسة، الاقتصاد، التعليم، العنف على يد الشريك والحقوق الإنجابية للمرأة. كما أن لدى الرجال تحيزات عالية في التفكير بأن الرجال يصلحون أكثر من النساء كقادة سياسيين (52 %)، وأنه على الرجال أن يتمتعوا بحق أكبر

1 - يسجل فريق التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق تحفظه على المؤشرات الواردة بالنسبة للعراق في جدول دليل عدم المساواة لتقرير التنمية البشرية الدولي 2023 / 2024 إذ إن الأرقام المسجلة بعيدة عن واقع الإحصاءات الرسمية الصادرة من هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية أو المؤسسات الرسمية المختصة الأخرى.

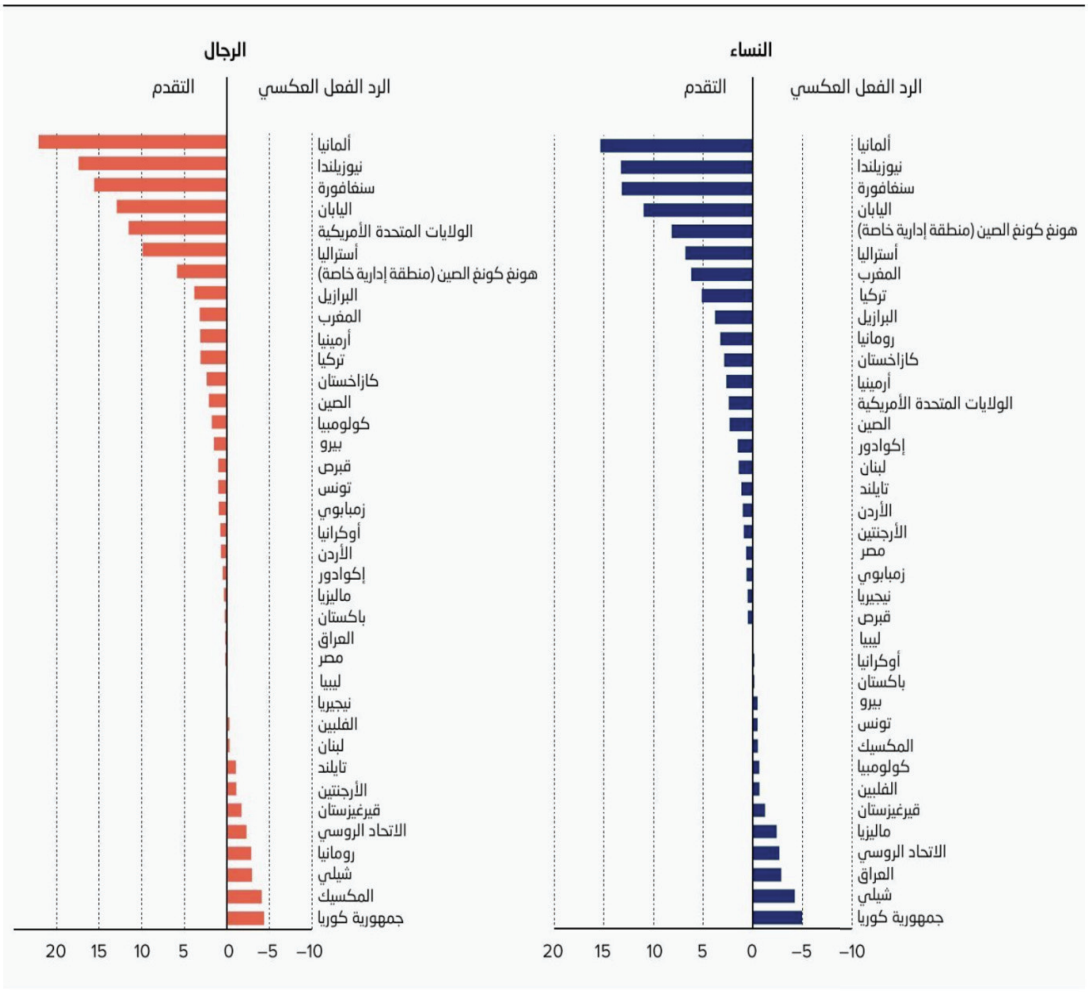
في العمل من النساء (50.2 %) وتعبر النساء عن تحيزات أقل في الأبعاد كافة [1]. إلا أنه مع ذلك إنخفضت التحيزات ضد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين الفترتين 2010 - 2014 و2017 - 2022، كما يظهر في الشكل 4 - 14، ففي معظم البلدان والمناطق التي تتوفر عنها بيانات سلسلة زمنية أظهرت النساء في 23 بلداً ومنطقة والرجال في 26 بلداً ومنطقة إنخفاضاً في تحيزاتهم ضد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والتقدم المحرز في نسبة الأشخاص الذين ليس لديهم تحيز بشكل أوضح. ولكن انتكاسات في المواقف حدثت في عدة بلدان بين النساء في (14 بلداً) وبين الرجال في (11 بلداً). وحدثت أكبر انتكاسات في جمهورية كوريا والمكسيك وتشيلي والعراق[2].

من جانب آخر أظهر دليل المسح المتكامل للأوضاع الإجتماعية والصحية للمرأة في العراق- 2021 أن 38 % من النساء يرين أنهن متساويات بالحقوق بشكل عام، وان 25 % يرين أنهن متساويات بشكل جزئي، في حين رأت 37 % من النساء أنهن غير متساويات في الحقوق مع الرجال. رأت 49 % من النساء أن سبب عدم التساوي مع الرجل قناعتهن بأن الرجل يتحمل مسؤولية أكبر، كما رأت 39 % من النساء أن الرجال قوامون على النساء. من ناحية أخرى أظهر المسح أن السبب الرئيس للتمييز بين الذكور والإناث لدى 53 % من النساء هو الحفاظ عليهن، في حين ربطت 39 % من النساء السبب بالعادات والتقاليد [3]. فضلا عن ذلك فان العنف ضد النساء أخذ مداه الواضح في المجتمع العراقي، إذ تتعرض 13.6 % من النساء بعمر 15 سنة فأكثر للعنف بأنواعه المختلفة (جسدي، نفسي، ... الخ) من قبل أحد أفراد الأسرة لأسباب متعددة، تقف الغيرة في مقدمتها وبنسبة 48.6 %، في حين تتعرض 29.2 % من النساء بعمر 15 سنة فأكثر للعنف بكل أنواعه من قبل أزواجهن. وتعد الغيرة في مقدمة أسباب العنف، إذ شكلت 63 % من الحالات. أما أسباب العنف عموماً ضد النساء فهي متنوعة يقف في مقدمتها؛ التربية والتنشئة الأسرية، والثقافة السائدة، ونظرة المجتمع، وضعف الوعي لدى الرجال[4].

يتضح أن التغيير الإيجابي في القيم والممارسات والأعراف يتم بشكل متوازٍ مع التطور الاقتصادي، ومع حدوث تطورات تكنولوجية تترافق مع تطورات جوهرية في القوانين والسياسات والبرامج، وبالتالي فان هنالك ارتباطاً جوهرياً بين الفوارق بين الجنسين ومدى التطور الاقتصادي داخل المجتمعات. لذلك نجد أن المحافظات التي تصدرت قيمة دليل التنمية البشرية وهي محافظات (كركوك صلاح الدين بابل)، إضافة الى محافظة النجف، هي نفسها قد ظهرت في مقدمة مؤشر التعليم ولو بترتيب مختلف الى حد ما. كما نجد أن معامل سبيرمان لارتباط الرتب أظهر أن قيمة الإرتباط بين دليل التنمية البشرية ومؤشر التعليم هو الأعلى من بين معاملات إرتباط الرتب لبقية الأدلة، إذ بلغ 0.75.

1 - للمزيد من التفاصيل يُنظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2021 - 2022، ص205 - 206.
2 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2021 - 2022 ص206، 208.
3 - المصدر السابق نفسه، ص 43.
4 - المصدر السابق نفسه، ص. 44 - 46، 204، 205، 208.

شكل 4 - 14: التقدم في التصدي للتحيز ضد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين المدتين 2010 – 2014 و2017 – 2022



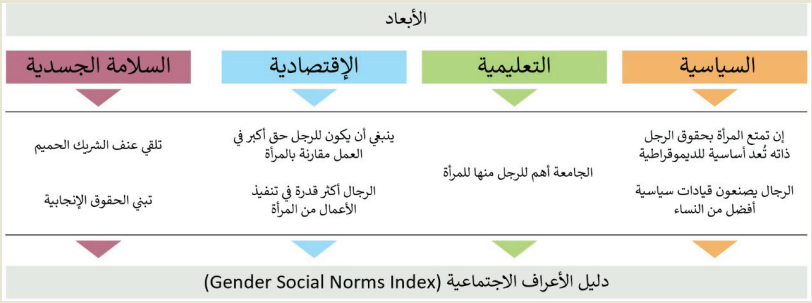
المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2021 – 2022، ص208.

أمـا مؤشـر توقع الحياة عنـد الولادة، فإن التباين في مسـتوياته لا يعد تبايناً جوهريـاً، إذ أن المحافظات التي إنخفض مؤشر العمر المتوقع فيها عن مستوى الدليل الوطني بلغ 7 محافظات، في حين تجاوزت 11 محافظة مسـتوى الدليل الوطني. تراوحت الفروق في مسـتوى الدليل عن المتوسط الوطني ما بين حدين هما – 0.054 بالنسـبة لمحافظة كربلاء و0.051 لمحافظة الأنبار. لذلك كان معامل إرتباط الرتب[1] بين دليل التنمية البشـرية ومؤشـر توقع الحياة منخفضاً جداً إذ بلغ 0.16، ويعود ذلك الى أن الفروق في مسـتوى مؤشـر توقع الحياة عن مستوى الدليل الوطني ليست جوهرية بشكل كبير.

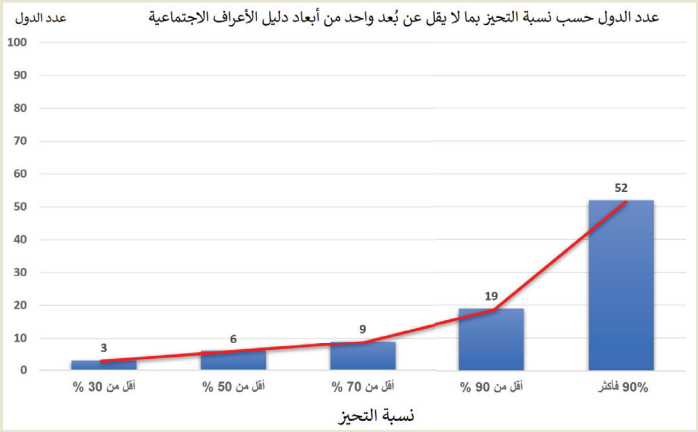
1 - معامل إرتباط الرتب؛ هو مقياس إحصائي للعلاقة بين متغيرين معبر عنهما بالترتيب حسـب قيمة المعامل. يسـتخدم هذا المعامل عندما يكون عنصر الترتيب أكثر أهمية في الجانب التحليلي من قيم المؤشـرات ذاتها، حيث يقترن ترتيب كل محافظة في دليل التنمية البشرية بما يقابلها من ترتيب تلك المحافظة بحسب مؤشر توقع الحياة عند الولادة (على سبيل المثال). فإذا كان هناك تأثير متبادل في ترتيب كل من المؤشرين تكون قيمة معامل إرتباط الرتب عالية والعكس صحيح.

الأعراف الإجتماعية في التمييز بين الرجل والمرأة

إنَّ التحيز الواضح في الأعراف الإجتماعية تجاه المرأة لا يدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، فهو يقيد من الخيارات أو الفرص التي تتاح للمرأة ويعيق تقدمها وتمكينها. يمتد هذا التحيز بين دول العالم المختلفة وإن بدرجات متفاوتة. لقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصداره الموسوم "مؤشرات الأعراف الإجتماعية- 2023" يتصدره شعار "التحول من الأعراف الإجتماعية إلى المساواة بين الجنسين". شملت الدراسة 89 دولة يشكل عدد سكانها 85 % من مجموع سكان العالم، وكان محور الدراسة يدور حول بناء دليل الأعراف الإجتماعية (Gender Social Norms Index,GSNI) مكونا من أربعة أبعاد رئيسة هي؛ السياسية والتعليمية والإقتصادية والسلامة الجسدية. وشخصت الدراسة نسبة السكان الذين يواجهون ما لا يقل عن تحيز واحد تجاه مؤشرات الأبعاد الأربعة المذكورة مقاسة بسبعة مؤشرات؛



كان العراق من بين الدول التي يزيد فيها نسبة التحيز بما لا يقل عن بُعد واحد عن 98.9 %، وإن الدول العربية الأثنتي عشرة التي شملتها الدراسة وهي (الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، قطر، تونس، اليمن، العراق) جاءت بنسب تزيد عن 90 % باستثناء الأردن (بنسبة 89.46 %). لكن المؤشرات العالمية تظهر إن أكثر من نصف دول العالم التي شملتها الدراسة جاءت بنسب تحيز تزيد على 90 %.

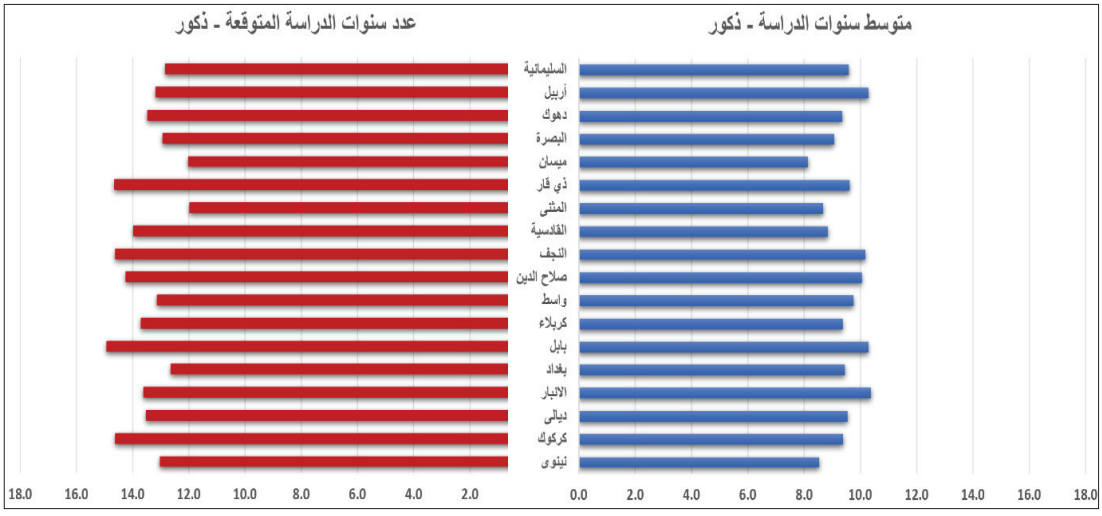


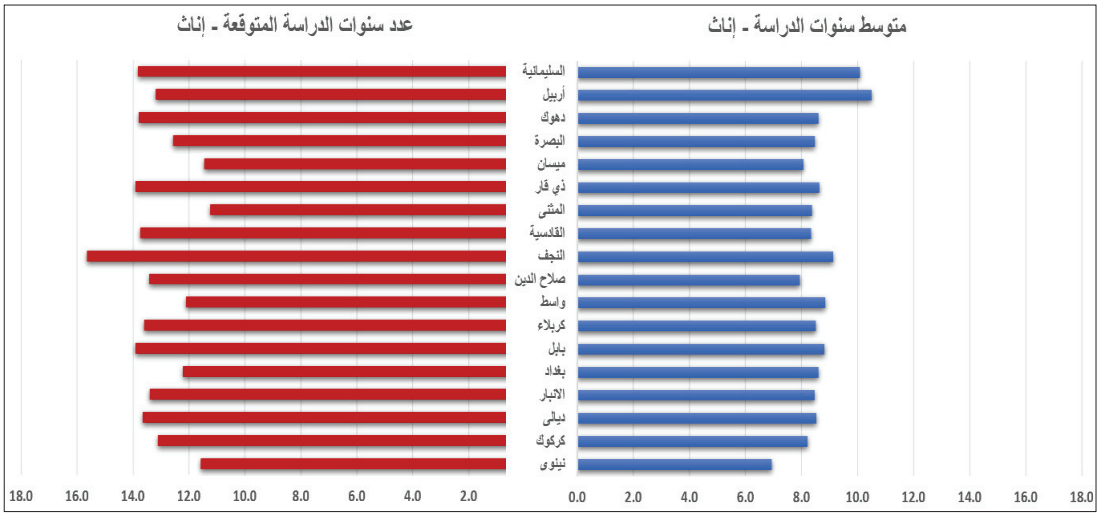
أما أقل نسب التحيز (التي تقل عن 50 %) فتقتصر على الدول الأوربية وأمريكا وكندا واستراليا. إن تأثير الأعراف الإجتماعية الذي شخصته الدراسة في النسب المرتفعة جدا في مؤشر التحيز للعراق وللدول العربية يفسر الإنخفاض في مستوى تمكين المرأة.

* تم إعداد هذا الإطار في ضوء ما ورد في التقرير الموسوم "GENDER SOCIAL NORMS INDEX GSNI 2023" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2023.

يظهـر الشـكل 4 - 15 تفاوتات بسـيطة بين الذكور والإناث في مؤشـر عدد سـنوات الدراسـة المتوقعة بين المحافظات، في حين يظهر مؤشـر متوسط عدد سـنوات التمدرس تراجعا نسبيا بالنسبة للإناث ويرتبط ذلك بتأثيرات تأريخية مرتبطة بإنخفاض الإلتحاق المدرسي للإناث قبل ربع قرن (لان هذا المؤشر يحسب للأعمار 25 سـنة). في حين يقترب مؤشـر عدد السـنوات الدراسـية المتوقعة بين الذكور والإناث بشكل كبير بسبب إرتفاع معدلات الإلتحاق الحالية التي أصبحت متساوية تقريبا.

شكل 4 - 15: مقارنة مؤشري متوسط سنوات التمدرس، وعدد سنوات الدراسة المتوقعة لكل من الذكور والإناث بحسب المحافظات 2023 - 2024





المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بيانات المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق، 2023 - 2024.

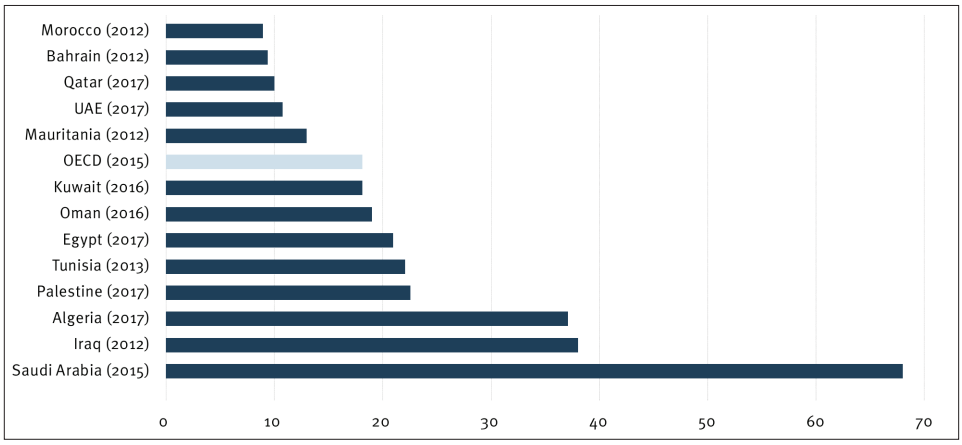
4.4 ربط مفاهيم المواطنة والعقد الإجتماعي بالتنمية البشرية

يكمن الصراع المستمر حول المفاهيم المتباينة للمواطنة والهوية والإنتماء، في أن العقد الإجتماعي الذي انبثق وما زال يتطور نتيجة التنافس والمساومة نابعٌ من بناء الدولة وتشكيلها بعد أن نالت الدول العربية إستقلالها بين خمسينات وسبعينات القرن الماضي. فقد إرتبط ظهور الدول المستقلة بشعور قومي قوي، على أساس أن الدولة ينبغي أن تكون المجهز والمحرك للتنمية الإجتماعية والإقتصادية. وعلى الرغم من التباين الواضح بين الدول الذي يتأثر بمغانم الموارد الطبيعة فإن الإتجاه العام كان في تقويض المشاركة السياسية والحريات السياسية المدنية نظير توفير الخدمات والإعانات والتوظيف.

كان النموذج التنموي مبنياً على مركزية الدولة في قيادة الإقتصاد والأولويات الإجتماعية في الوقت الذي تنفذ سياسات واسعة لإعادة التوزيع وتحقيق الإنصاف مبنيا على أربع ركائز أساسية تقليدية هي بناء المؤسسات على النهج البيروقراطي لتقديم الخدمات؛ والتوسع في الخدمات الأمنية وبناء الجيش؛ وتبني قطاع عام ضخم من المنشآت والمصانع؛ وتقديم الدعم للغذاء والوقود.

غير أن النظر إلى طبيعة الإنفاق العام بما ينطوي على مضامين وتأثير أكثر أهمية من حجم الإنفاق ذاته على العقد الإجتماعي. فالعراق من الدول ذات معدلات تشغيل عالية في القطاع العام والحكومي تقترب نسبته من 40 % من القوى العاملة. وهو أعلى من الدول العربية بإستثناء المملكة العربية السعودية. إن تعاظم الشعور بالاستحقاق الوطني للتشغيل في القطاع الحكومي كجزء من مظاهر العقد الإجتماعي التقليدي، أو في إتاحة التعليم من أجل تحسين مستوى التنمية البشرية ربما كان من نتاجه إنخفاض في معدلات الفقر التي إنخفضت من 23 % عام 2007 إلى 17.5 % عام 2024، وإنخفاض مستوى عدم المساواة في الدخل حيث قُدر معامل جيني بـ 41 % في تسعينات القرن الماضي وبـ 30 % عام 2024، وإرتفاع في معدلات الإلتحاق في مراحل التعليم وإنخفاض في معدلات وفيات الأطفال.

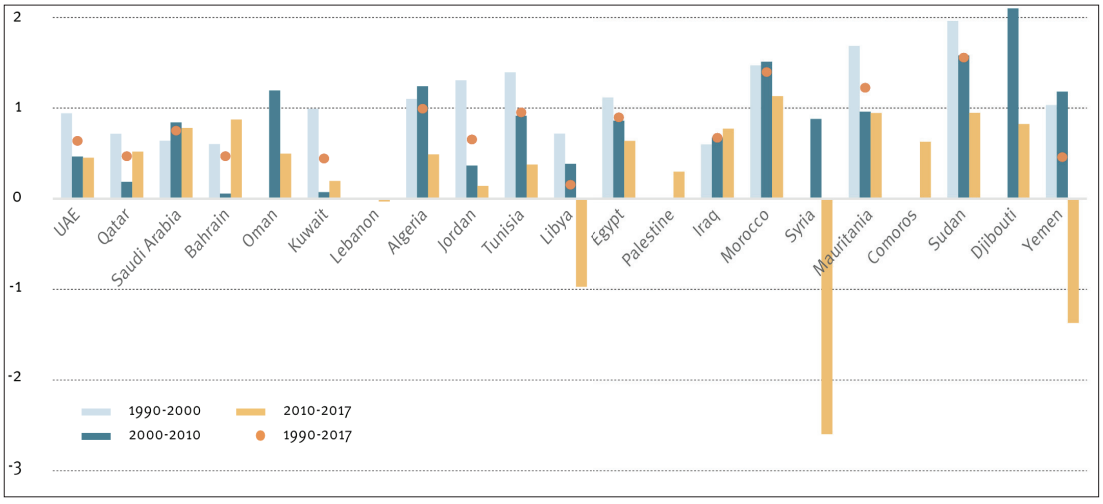
شكل 4 - 16: نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية، ورقة بحثية، 2019.

إن تبني الإنطلاقة التأريخية للتنمية البشـرية العالمي عام 1990 التي ركزت على بناء الإنسـان وتوسيع خياراته قـاد إلى إعادة تعريف مفهوم المواطنة على أسـاس التمتع بالحقوق المدنية والسياسـية والإجتماعية والثقافية والجماعيـة (والبيئيـة أيضـا) إذ تقترن بقناعة المواطن تجـاه واجباته في دفع الضرائب وإطاعـة القوانين وأداء الخدمـة العسـكرية، وهي بذلك تعبر عن الصلـة بين الفرد والدولة إذ ترتبط بها جغرافيـا وتأريخياً وثقافيا. وقد ظل الجدل التأريخي قائماً حول العلاقات الإجتماعية (الرسـمية وغير الرسـمية) في بيئة معقدة، وإن القانون والمؤسسـات السياسية والاقتصاد والتكنولوجيا تؤطر جميعها بيئة المواطنة. أما المواطنة ذاتها فهي نتاج تفاعل إجتماعي، رسمي وغير رسمي، تحكمه علاقات وصراعات قوى. وقد أصبح الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية في تركيزها على إحترام القانون والموقف من ضمان الحريات الفردية وإحترام حقوق الإنسان مـن جانـب الدولة. إن الحراك الإجتماعي والسياسـي الذي حصل بين عامـي 2010 و2020 في بعض الدول العربية والذي إقترن بمشـاكل هيكلية ترتبط ببطء إقتصادياتهـا والضغط الإجتماعي والإضطرابات، أدت إلى نمو بطيء (أو تراجع) في مستويات التنمية البشرية فيها، وربما كان العراق أفضلُ نسبيا في هذه المقارنة التي يعكسها الشكل 4 - 17.

شكل 4 - 17: التراجع في إنجازات التنمية البشرية بعد عام 2010



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية، ورقة بحثية، 2019.

هناك تحليلات ومشـاهدات تشـير إلى أن المنطقة العربية صارت تدعو إلى عقد إجتماعي جديد يرتكز على مفاهيم جديدة للمواطنة أكثر شـمولاً وإنصافاً، لأنّ الأشخاص الذين توسعت آفاقهم الفكرية والمادية بسبب التطور في مسـتويات تنميتهم البشرية، قد يشعرون بأنهم قادرون على الإنخراط سياساً في إطار مفهوم جديد لمواطنة شاملة تضمن التعددية والتنوع الديني والجنسي والعرقي بإتجاه خلق بناء إجتماعي جديد تنبثق فيه قيم وعلاقات تفاعلية – تشاركية تتضافر فيها جهود كبيرة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإحداث التطور المنشود ضمن عملية ديناميكية ومتابعة لتبادل الآراء والنقاشات والحوارات بين الشرائح المختلفة.

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل؛

- حصول تحسن نسبي بسيط في مستوى التنمية البشرية في العراق على مدى السنوات العشر الماضية. إذ إرتفعت قيمة دليل التنمية البشرية الوطني من 0.694 عام 2014 إلى 0.712 عام 2024، متخطياً بذلك عتبة مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ليكون في بداية سُلم الدول ذات مستوى عالية التنمية. لكن هذا التحسن ما زال بعيداً عن قيم الدول المرتفعة جداً (0.8) الذي وصلت إليه الدول الخليجية المنتجة للنفط. وينطبق ذلك على حصول تحسن في مستوى التنمية البشرية في كل محافظات العراق وإن كانت بنسب مختلفة. ولوحظ تقلص الفجوة بين أدنى مستوى للتنمية البشرية في المحافظات وأعلى مستوى له. فقد وصلت الفجوة في الدليل عام 2014 إلى 108 نقطة، في حين تقلصت عام 2024 إلى 74 نقطة.
- يتراجع مستوى التنمية البشرية في العراق بحوالي 23 % حين يُعدل بعامل عدم المساواة. وإن ذلك، وإن بدا مقبولاً بالمقارنة مع دول العالم، إلا أنه ينعكس مباشرة على زيادة في الفجوات المكانية في مستوى التنمية البشرية، لا سيما في عدم المساواة في التعليم. وعلى الرغم من الجهود التنموية في ردم الهوة بين الذكور والإناث في أبعاد التنمية البشرية، إلا أن نتائج التحليل لدليل تمكين المرأة في العراق كشف إن نسبة التراجع في الإنجاز المتحقق في بُعد الصحة بلغ 12.5 % مقارنة بالذكور، في حين يتراجع الإنجاز المتحقق لبُعدي التعليم والدخل بشكل واضح ليصل إلى 28 % و23 % على التوالي. فما زالت معدلات إلتحاق الإناث في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة غير مكتملة، كما أن نسب مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي ما زالت منخفضة جدا تقل عن 11 %.
- إن الإرتكاز في قياس أدلة التنمية البشرية الرئيسة الأربعة (دليل التنمية البشرية الوطني، ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، ودليل تمكين المرأة، ودليل الفوارق بين الجنسين) على أحدث قاعدة بيانات وفرها المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 - 2024، أكسب هذه المقاييس ميزة الحداثة والتمثيل المناسب على مستوى كل محافظة من محافظات العراق. يفترض ان تكون قاعدة لبناء الأولويات ورسم السياسات من أجل تحسين مستويات التنمية البشرية وتقليل التفاوتات بين المحافظات.



الفصل الخامس

العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق

الحاضر والمستقبل

" الإنسان هو الثروة الحقيقية لأية أمة "

أدم سمث/ فيلسوف وعالم اقتصاد



1.5 تمهيد

من أجلِ بناء إقتصاد مزدهر ومجتمع متماسك يتميز افراده باتساع نطاق خياراتهم الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية، لا بُدَّ من تقويض الممارسات التي تؤدي الى الحرمان البشري وتعمل على تفاقمه والحد من مفعول القوى السلبية المؤثرة في مسيرة بناء راس المال البشري سعياً للارتقاء بمستويات التنمية البشرية المستدامة وضمان اعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن تحت شروط عقد إجتماعي جديد قائم على مبدأ المواطنة الإيجابية.

إنَّ السياق الوطني والإقليمي والدولي منذ إحتلال العراق عام 2003 لم يكن مناصراً لعملية التنمية في العراق. وتوالت التداعيات السلبية له. ففقدان الامن والعنف بشتى أشكاله والأزمات الإقتصادية والصحية، مثل جائحة كوفيد - 19، وضعت عملية التنمية البشرية ضمن إطار مغلق من تحديات جدية لم تقو الخطط والسياسات على التصدي لأسبابها وآثارها ونتائجها في ظل إدارة إقتصادية مرتبكة، وسياسات وبرامج ضعيفة التنفيذ، مع ضعف التنسيق بين الجهات والقطاعات والمؤسسات الفاعلة في الاقتصاد، وغياب لشراكة ديناميكية مرنة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وصعوبة الوصول الى الخدمات. جميعها أصبحت قيوداً ملزمة تحدُّ من ترجمة الموارد المتاحة الى نتائج أفضل في عملية بناء رأس المال البشري وتحسين مخرجات التعليم والرعاية الصحية والحد من الفقر وتحسين سبل العيش المستدام، وتكييف الأثر التساقطي للتغيرات المناخية، وتحقيق العدالة المناخية والبيئية، وتحسين الإنفاق والاستهداف في الحماية الاجتماعية، فيحد من امكانية تحقيق تنمية بشرية مستدامة موجهة نحو تعزيز الإقتصاد وتحسين مستقبل الأجيال القادمة.

يحاول هذا الفصل ربط مظاهر الإقتصاد العراقي، وما يعانيه من أثر مزمن سببه أحادية موارده وهشاشة التقدم المُحرز زمنياً وقطاعياً، وإنعكاسات ذلك على مسارات التنمية البشرية، سواء في إطار توصيف خصائص العمل ومدى إستدامته، أو فيما يعانيه من ضعف في قدراته الإنتاجية. كما أن معدلات البطالة ما تزال مرتفعة نسبياً، وبين الشباب والخريجين منهم على نحو خاص. ما يقتضي تحليل تلك المظاهر ومقارنة الفروق في مستويات تمكين المرأة إقتصاديا مع تشخيص ضعف إلتحاقها بسوق العمل في القطاع غير المنظم نتيجة إنخفاض الأجور وعدم إستدامة فرصها وضعف الحماية فيها. لقد أكدت تقارير دولية إن حوالي 60 % من السكان العاملين في العالم ملتحقون بالقطاع غير المنظم.

كما يتناول الفصل عاملاً آخر أصبح مقلقاً في آثاره على مستوى التنمية البشرية في العراق وهو عامل التغيرات المناخية والتدهور البيئي وما تركه من فجوات تنموية مكانية واضحة ومختلفة بين محافظات العراق، إنعكست في حصول تفاوتات في مستويات التنمية البشرية فيها.

2.5 الأزمات وحالة اللايقين

يعيش العالم والعراق بشكل خاص تحديات بناء فرص السلام وتحقيق الأمن في ظل تهديدات متشابكة وطنياً واقليمياً ودولياً. فالأزمات التي يمر بها العراق اليوم مؤطرة بحالة من اللايقين التي تسود العالم، تتفاعل فيما بينها مولدة عناصر لازمات جديدة ذات ابعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية تحمل بين طياتها بعدي الاستدامة والزخم، مولدة قيوداً على امكانات رفع مستوى الاداء التنموي وتحقيق انجازات منظمة ومنتظمة في

مسارات التنمية البشرية في ظل بيئة دولية شديدة التحول، وهذا يتطلب الوعي بعوامل مهمة هي[1]:

- تأثيــر أكبر للمتغيرات الدولية مع اســتمرار التحديات الداخلية، وتحديــات البيئة الخارجية وتأثيراتها على مســار الإقتصاد والطاقة العالمي، والمتغيرات الجيوسياســية والمناخية وانعكاســاتها على مجمل مســار التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة كمحددات ضاغطة.
- المهددات الجدية، حيث ســتبقى النشاطات غير المســؤولة وانعكاساتها على الامن الانساني بتأثيراتها الســلبية في البيئة وخلق الصراعــات وصناعة الأزمات، والتهديدات المتنوعــة الصحية منها والإجتماعية والإقتصادية، مقرونة بالاســتخدام غير المســؤول للتكنولوجيا والمعرفة والابتكار من اهم العوامل المفسرة لأسباب تراجع تراتيبية الدول في مستويات التنمية البشرية.
- الإبتكار، في السياســات قد يكون هو الحل الأمثل في الاستجابة للمتغيرات والتحولات الجديدة ضمن اطر دافعة لتلك الاســتجابة تضمن التواصل والشــراكة والقدرة على بناء محفزات للنمو المستدام وتقليل الكلف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لضمان الامن الانساني.

إن واقع الحال يؤشر أزمة إختلالات بنيوية يعاني منها الإقتصاد العراقي، تفقد خلفها حزمة متنوعة من العوامل، منهــا عوامل مؤسســاتية مزمنة كضعــف وتدني كفاءة الاداء المؤسســي، فضلاً عن تضخــم الجهاز الاداري الحكومي وبيروقراطية العمل الاداري، والعوامل الإقتصادية كبيئة مناخ الاســتثمار، ومحدودية النظام المصرفي للتطورات العالمية من اتمتة ومعلومات، ناهيك عن الدور غير الفاعل للقطاع الخاص كشريك إستراتيجي في ادارة الاقتصاد والاستثمار في المجالات المحفزة للتنمية البشرية.

لقد مَرَّ العراق اليوم بأزمات مركبة قد تكون ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، مؤطرة بحالة من اللايقين، الذي كان عنوانا لمحور تقرير التنمية البشــرية العالمي 2021 / 2022، تتفاعــل فيما بينها مولدة عناصر لازمات جديدة بعضها إقتصــادي والآخر إجتماعي وسياســي وبيئي، أضعفــت من القدرة على رفع مســتوى الاداء التنموي وتحقيق الانجازات الرئيســة في مســارات التنمية البشــرية. كما يواجه العراق حالة من عدم اليقين من نظم الكوكب المزعزعة في عصر الإنثروبوســين[2]. إذ أن للتحديات البيئية نصيباً مهماً في ذلك والتي تتجســد بصور: التلوث البيئي، التوسع العمراني العشوائي، إدارة بيئية غير متكاملة وقصور في التشريعات البيئية، التصحر.. فضلاً عن ذلك فقد تعمقت أزمة المياه بشــكل كبير خلال الســنوات الأخيرة. إن تفاقم حالة عدم اليقين العالمي نتيجة الحــروب والأزمات الصحية تركت تأثيراتها على الإقتصاد العراقي الذي يعاني من انكشــاف إقتصادي كبير، في مقدمتها جائحة كوفيد- 19، والتأثيرات الجيوسياســية المتعلقة بالحرب الروســية - الأوكرانية وتأزم الأوضاع الدولية (الحروب المحتملة)، من شأنها التأثير على سلاسل التوريد العالمية ورفع أسعار الغذاء مما ينجم عنه حالة التضخم الركودي والذي يُعّمق مستويات الفقر.

إختبر تقرير التنمية البشــرية العالمــي 2021 / 2022 تعقيدات اللايقين، بما في ذلــك التحديات التي إقترنت بالتغيــرات التكنولوجية وبغيرها. حيث أن للتغيرات التكنولوجية حصةً من اللايقين. إذ تدفع الثورة التكنولوجية

1 - وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية، 2024 - 2028، جمهورية العراق، آيار، 2024، ص27.

2 - إســتخدم هذا المصطلح لوصف العصر الذي أصبح فيه البشــر محركاً رئيساً للتغير على مستوى الكوكب، أدى إلى تغيير جذري في المحيط الحيوي للأرض.

الرقمية والإستخدام السيء للتكنولوجيا التي تحدث في عالمنا المعاصر الى مسار سلوكي للأفراد والعوائل لا يمكن التأكد من نتائجه. فالتكنولوجيا في مجال الهاتف الخلوي والتطور الكبير في مواقع التواصل الإجتماعي أخذت تدفع الأفراد تدريجياً الى العزلة عن واقعها الحقيقي والغرق في الواقع الإفتراضي خاصةً في ظل ظروف أمنية وسياسية ونزاعات داخلية. لقد أدى ذلك الى انتشار الإغتراب الاقرب للصدمة بين الشباب من الفئة العمرية 17 – 19 بنسبة 25 %، كما يعاني أكثر من ثلثي الرجال البالغين من القلق وعدم الاستقرار العاطفي[1]، ومع مزيد من التطور التكنولوجي سيدفع ذلك الى مزيد من العزلة. هذا من جانب، ومن جانب آخر فان التواصل الإجتماعي عالمياً سيؤدي الى إستقطابات أو تحولات مجتمعية قد يكون من الصعب التنبؤ بمساراتها وعواقبها خلال الأمدين المتوسط والطويل مما يعمق حالة اللايقين.

ان هذا المشهد المضطرب والذي من المتوقع ان يزداد اضطراباً وتشوهاً من شأنه ان يزعزع الاستقرار الامني والسياسي والإجتماعي لأي بلد، ويعمل على تفكيك العقد الإجتماعي وترسيخ النمط التقليدي في مواجهة التحديات، فلابد من منهج استشرافي يجعل من الحلول المعززة للقدرة على الصمود، أمام الاضطرابات المستقبلية، المنهج المختار.

3.5 أبعاد الهشاشة [2]

تتسم حكومات الدول الهشة بضعف قدراتها وأدائها في تنفيذ واجباتها الأساسية وتقديم الخدمات للمواطنين، ويصعب عليها بناء علاقات متوازنة مع الدول الأخرى، ويكون إقتصادها أكثر عرضة للصدمات، ومجتمعها اقل تماسكاً، فتزداد النزاعات الداخلية والخارجية، ويشتد العنف بكل أشكاله، فتصبح الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية والمرتبطة بالحكم الرشيد، وتوفير الأمن، والعدالة، والصحة، والتعليم، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات، ويضعف الأداء فتزداد الهشاشة.

يُعد مؤشر الدول الهشة الصادر عن صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) مؤشراً أساسياً في وضع ترتيب للدول وفقاً لمستوى هشاشتها مستنداً الى اثني عشر مؤشراً سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً رئيسياً وأكثر من 100 مؤشر فرعي، وتُصنف المؤشرات الإثنتي عشرة الى خمس مجموعات تتضمن: مؤشرات التماسك (Cohesion Indicators) والتي تتعلق بالجهاز الأمني وانقسام النخب والقيادة الممثلة، ومجموعة مؤشرات إقتصادية تتعلق بالأوضاع الإقتصادية والفقر والتفاوت في التنمية الإقتصادية وهجرة الأدمغة، ومجموعة من المؤشرات السياسية مثل شرعية الدولة، والخدمات العامة وحقوق الإنسان وشرعية القانون... وغير ذلك من مؤشرات. فضلا عن مؤشرات إجتماعية تشمل الضغوط السكانية واللاجئين والنازحين داخلياً. كما يتضمن مؤشر الهشاشة مؤشرات فرعية مشتركة أو متقاطعة (Cross-Cutting Indicators) كالتدخل الخارجي. ويجري وضع مؤشرات تبدأ بقيمة صفر ليشير إلى إنعدام الهشاشة (وهي الحالة المُثلى)، وبالتالي فالمؤشر النهائي للهشاشة يتراوح ما بين صفر وهي حالة نادرة لم تحصل عليها أي دولة و120 وهي أعلى درجات الهشاشة للدولة.

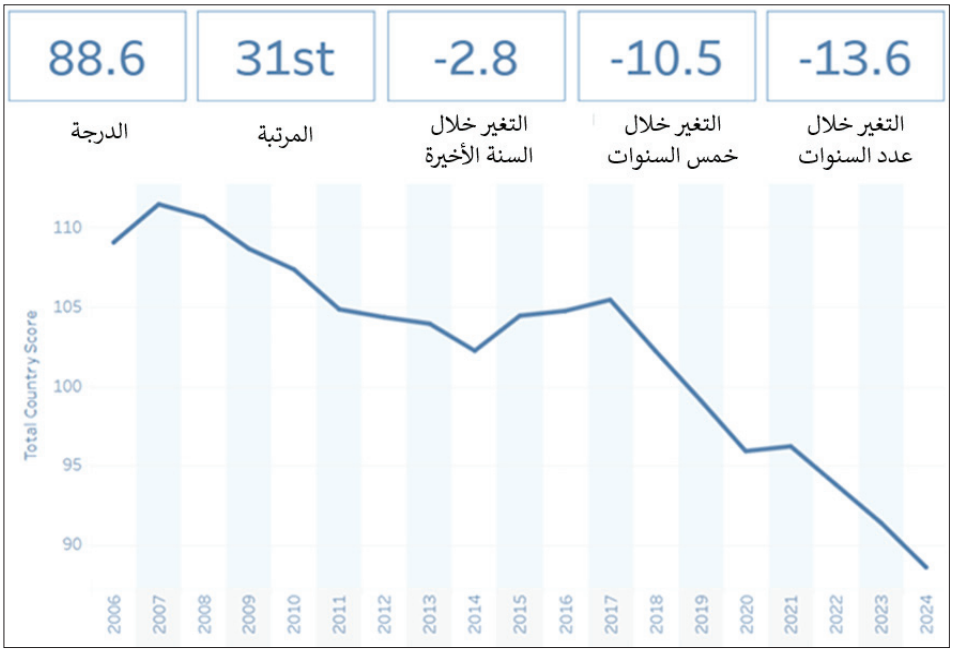
---

1 - برنامج الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2021 - 2022، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص88.

2 - ابعاد الهشاشة حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية عام 2015 هي: العنف، العدالة، المؤسسات، الأسس الإقتصادية، القدرة على الصمود في وجه الكوارث للمزيد انظر: البنك الدولي، مدونة لـ Ella Humphsy، ما هي الدولة الهشة في 24 /3 /2015.

لقد طرأ تغيير مهم في أوضاع الهشاشة في العراق منذ عام 2006 وكما يوضحه الشكل 5 - 1، إذ انخفضت درجة الهشاشة في العراق من 109 عام 2006 لتصل الى 88.6 عام 2024، حيث تغير ترتيب العراق في هذا المؤشر من المرتبة الرابعة الى المرتبة 31 خلال المدة نفسها. وبلغ مقدار تغير المؤشر 2.8 - نقطة عن عام 2023، وبمقدار 10.5- نقطة خلال السنوات الخمس الأخيرة و13.6- نقطة خلال السنوات العشرة الأخيرة[1].

شكل 5 - 1: تراجع مؤشر الهشاشة للعراق للمدة 2006 – 2024



المصدر: انظر الرابط؛ https: / /fragilestatesindex.org /country-data/

وتفسير ذلك يعود الى وجود تحسن نسبي في توزيع ثمار التنمية بين المناطق والمحافظات، وبين الريف والمدينة، والتحسن النسبي في الأوضاع الإقتصادية والتعليمية والصحية مما قلل من مستوى التفاوت النسبي في التعليم أو الصحة أو فرص العمل، كذلك وجود تحسن نسبي في الجانب الأمني. وبرغم التحسن الواضح في مؤشر الهشاشة في العراق منذ عام 2006، إلا أن العراق لا زال في منطقة الإنذار (Alert) في التصنيف العالمي للهشاشة، إذ يبدو ان التحسن لا يسير على ما يرام في مسارات أخرى كما في الجدول 5 - 1، فهنالك ضعف في مستوى التحسن في مؤشر النخب المنقسمة (Factionalized Elites) نتيجة توزيع الوظائف والمناصب العليا في مؤسسات الدولة على أسس ضيقة أحيانا. هذا المتغير يرتبط بشكل وثيق بشرعية الإنتخابات ومدى ثقة الناس بالحكومة وبالعملية الديمقراطية أو نتيجة ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، فضلا عن الضغوط السكانية وما حصل من اللجوء أو النزوح الداخلي. وتلعب هذه المتغيرات دوراً كبيراً في ترتيب العراق في مؤشر الهشاشة على الصعيد العالمي.

1 - Fund for Peace, Fragile States Index, https://fragilestatesindex.org/country-data/

جدول 5 - 1: تطور مؤشرات الهشاشة للعراق خلال المدة 2006 – 2024

	Rank	Total												
2024	31st	88.6	7.2	9.6	7.7	6.0	5.6	5.8	8.3	8.0	7.5	7.9	7.4	7.6
2023	27th	91.4	7.5	9.6	8.0	6.3	5.7	6.1	8.3	8.3	7.8	8.2	7.7	7.9
2022	23rd	93.8	7.8	9.6	7.9	6.6	5.8	6.4	8.3	8.6	8.1	8.5	8.0	8.2
2021	20th	96.2	7.9	9.6	8.2	6.9	6.1	6.5	8.8	8.9	8.1	8.4	8.3	8.5
2020	17th	95.9	8.2	9.6	8.5	5.6	6.4	6.8	9.1	8.4	7.8	8.1	8.6	8.8
2019	13th	99.1	8.7	9.6	8.8	5.9	6.7	7.1	8.9	8.7	8.1	8.4	9.1	9.1
2018	11th	102.2	9.0	9.6	9.3	6.3	7.0	7.4	9.2	8.3	8.4	8.7	9.6	9.4
2017	10th	105.4	10.0	9.6	9.6	6.6	7.3	7.7	9.5	8.2	8.7	8.6	9.9	9.7
2016	11th	104.7	10.0	9.6	9.8	6.8	7.5	7.9	9.2	7.8	8.9	8.1	9.4	9.7
2015	12th	104.4	10.0	9.6	10.0	6.9	7.8	8.1	9.2	7.5	8.9	8.2	8.9	9.4
2014	13th	102.2	10.0	9.6	10.0	7.0	8.1	8.0	8.7	7.7	8.7	8.0	8.5	7.9
2013	11th	103.9	10.0	9.6	10.0	7.3	8.4	8.3	8.6	7.6	8.6	8.3	8.8	8.5
2012	9th	104.3	9.9	9.6	9.7	7.7	8.7	8.6	8.4	7.8	8.3	8.0	8.5	9.0
2011	9th	104.8	9.5	9.6	9.0	7.0	9.0	8.9	8.7	8.0	8.6	8.3	9.0	9.3
2010	7th	107.3	9.5	9.6	9.3	7.6	8.8	9.3	9.0	8.4	9.1	8.5	8.7	9.5
2009	6th	108.6	9.7	9.6	9.7	7.6	8.6	9.1	9.0	8.4	9.3	8.7	8.9	10.0
2008	5th	110.6	9.9	9.8	9.8	7.8	8.5	9.3	9.4	8.5	9.6	9.0	9.0	10.0
2007	2nd	111.4	10.0	9.8	10.0	8.0	8.5	9.5	9.4	8.5	9.7	9.0	9.0	10.0
2006	4th	109.0	9.8	9.7	9.8	8.2	8.7	9.1	8.5	8.3	9.7	8.9	8.3	10.0

المصدر: https: //fragilestatesindex.org /country-data/

4.5 ضعف كفاءة الإقتصاد العراقي

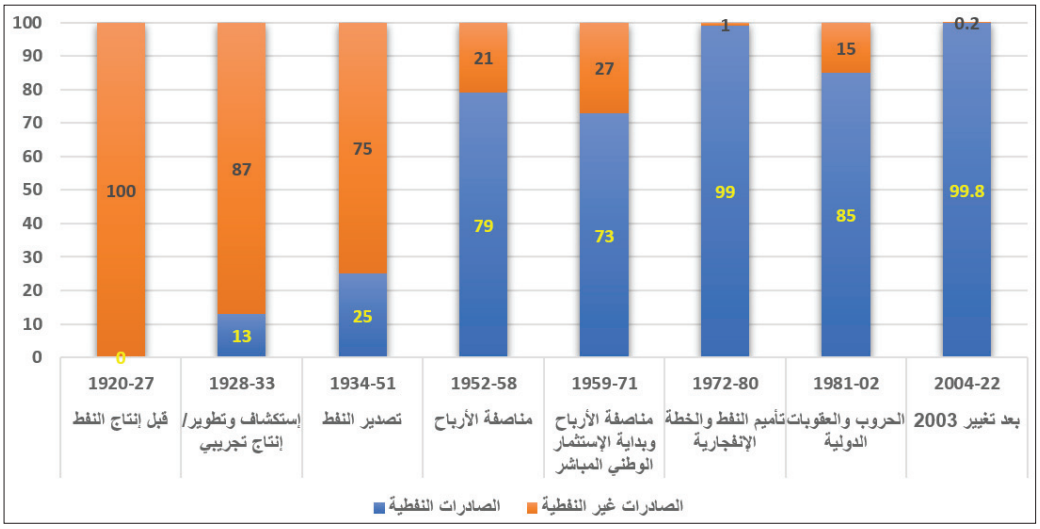
يتسم الإقتصاد العراقي بالريعية الشديدة، إذ شكل ناتج القطاع النفطي للمدة 2010 - 2022 حوالي 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ولم تسهم الزراعة خلال هذه المدة إلا بحدود تتراوح ما بين 2 % - 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما الصناعة فتراوحت مساهمتها ما بين 1 % - 2 %. وكان لا بُدَّ لهذا الخلل الهيكلي في بنية الناتج أن ينعكس بشكل اختلال مقابل في بنية الصادرات، إذ شكلت الصادرات النفطية ما بين 90 % – 99 % من إجمالي الصادرات[1] (شكل 5 - 2)، ومن الطبيعي أن يتجسد ذلك بشكل اختلال في هيكل الموازنة العامة للدولة، إذ تراوحت مساهمة الإيرادات النفطية ما بين 80 % و97 % خلال المدة 2010 – 2023. أن ما يُعرّض الموازنة العامة في العراق الى مستوى أكثر من الهشاشة وسرعة التعرض للصدمات هو الزيادات الكبيرة المتحققة في النفقات التشغيلية وخاصةً الإجور والرواتب، التي شكلت تعويضات الموظفين 31.8 % فيها من إجمالي النفقات التشغيلية. لقد عززت الثقافة الريعية من الدور الأبوي للحكومة يقابل ذلك ضعفٌ في مستوى الأداء الحكومي وفي تقديم الخدمات العامة، ولقد كان ذلك من الأسباب الرئيسة لتراجع مستويات الشعور بالمواطنة في العراق.

إن إستمرار وتعمق ريعية الإقتصاد العراقي يعود الى عوامل متعددة أهمها، ضعف تدفقات الإستثمار، فضلاً عن إنخفاض كفاءة الإنفاق الإستثماري. وفقاً لمؤشر مدركات الفساد فإن العراق حصل على 23 درجة من 100 درجة وبترتيب بلغ 154 من أصل 180 دولة شملها التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2023 [2].

1 - د. علي مرزا، ملاحظات على السمة الريعية للمنظومة الاقتصادية/ السياسية والإجتماعية في العراق (1928 - 2022)، 2024

2 - حول بيانات مدركات الفساد للعراق يُنظر: https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/irq

شكل 5 - 2: حصة الصادرات النفطية وغير النفطية من صادرات العراق للفترة 1920 - 2022



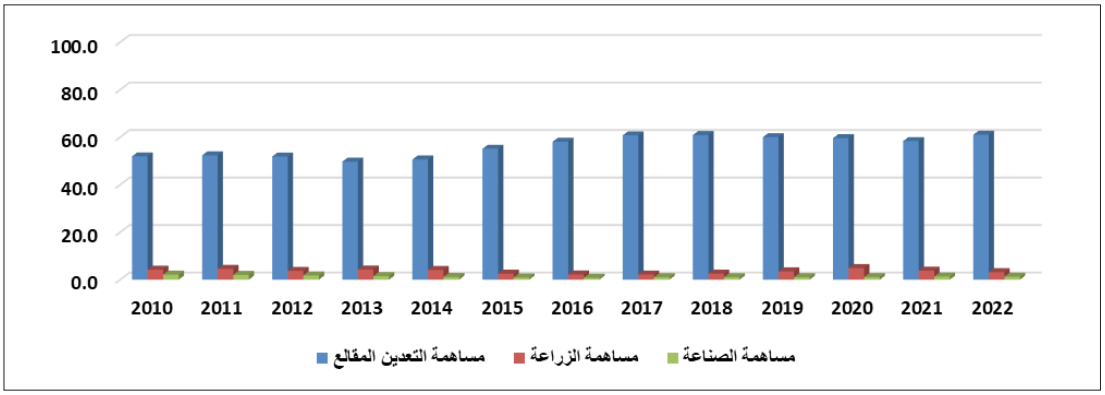
المصدر: د. علي مرزا، ملاحظات على السمة الريعية للمنظومة الاقتصادية/ السياسية والإجتماعية في العراق (1928 – 2022)، 2024

أدت هذه الظروف الى إبتعاد القطاع الخاص المحلي والأجنبي عن الإستثمار بالمعدلات المرغوبة والمحفزة على زيادة الناتج والتشغيل داخل الإقتصاد، فالعراق يأتي في المرتبة العاشرة بين الدول العربية باستقباله 1.1 مليار دولار من الإستثمار الأجنبي المباشر عام 2021، وهي لا تشكل سوى 3.4 % من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للدول العربية ، وقد انخفضت الى 1.03 مليار دولار عام 2022 وبنسبة 0.5 % من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للدول العربية [1]، مع إن معظم هذه الإستثمارات تتركز في القطاع النفطي. كما لم يحقق القطاع الخاص مستويات الإستثمار التي استهدفتها خطط التنمية الوطنية، فوفقاً لخطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 لم يحقق القطاع الخاص من الإستثمارات المخططة له في هذه الخطة سوى 55.4 %. لذا فالإقتصاد العراقي في ظل هذه الظروف قد لا يستطيع التخفيف من السمة الريعية خلال المدى الزمني المنظور، إذ سيكون أكثر عرضة للصدمات المالية الناجمة عن الإضطرابات التي قد تظهر في أسواق النفط العالمية، أو في ظل أوضاع سياسية عالمية مضطربة في نظام سياسي صُمّم لمواجهة تحديات الحرب العالمية الثانية وليس لمواجهة التحديات التي تفرضها ظروف الألفية الثالثة، أو في ظل ظروف صحية طارئة كما حصل في جائحة كوفيد- 19. إن الصدمات قد تترك خسائر إقتصادية أو إجتماعية كبيرة نتيجة تأثيرها السلبي في مسارات التنمية أو في الحد من الفقر وفجوات التنمية. كما قد تدفع الصدمات الى صدمات أخرى جديدة أو قد تكون الصدمات عاملا لإيقاف فرصة تنموية ممكنة.

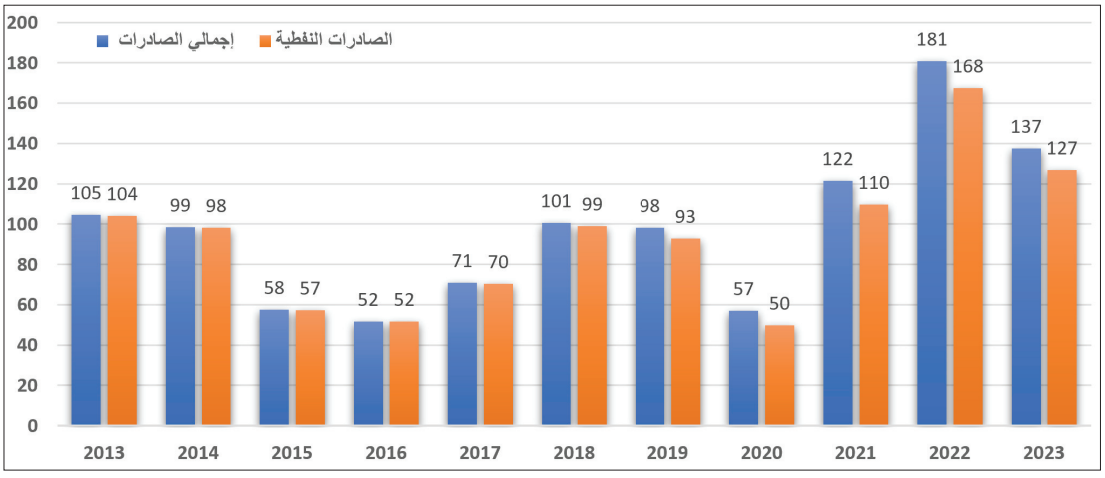
1 - المصدر السابق نفسه، ص48 و56.

شكل 5 - 3: الإختلالات المترابطة في الإقتصاد العراقي للمدة 2010 - 2022

أ - تدني نسبة مساهمة الزراعة والصناعة في الاقتصاد العراقي



ب - هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي صادرات العراق (ترليون دينار عراقي)



المصدر:

- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2010 – 2022
- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة، التقرير السنوي للصادرات للسنوات 2013 – 2023

5.5 البطالة والقطاع غير المنظم

تُعد البطالة والعمل غير المنظم من التحديات الرئيسة التي تواجه التنمية البشرية، إذ تشير البطالة الى الأشخاص في سن العمل والذين يبحثون عن عمل ومع ذلك لا يجدونه. ويقاس معدل البطالة بنسبة العاطلين عن العمل الى الأشخاص في سن العمل. وتنشأ البطالة أما بسبب وجود اختلالات هيكلية داخل الإقتصاد أو عدم إنسجام النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل. وبرغم أن زيادة الوظائف تعد حالة إيجابية في قياس أداء سوق العمل، إلّا أنَّها قد لا تكون كذلك في معظم الأحيان، فالوظائف ينبغي أن تكون لائقة في ظروف عمل مناسبة وتوفر دخلاً مناسباً، إذ تم تجسيد هذه الرؤية في الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المتضمن تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل

اللائق للجميع. ويُعد التشغيل من أولويات التنمية البشرية خاصةً بالنسبة للشباب، إذ لا زالت هنالك تحديات في مناطق مختلفة من العالم حول الفرص التي يمكن أن يحصل عليها الشباب، والتي تعد من ضمن الوظائف منخفضة الدخل وفي معظمها تدخل في نطاق العمل غير المنظم.

يُقصد بالعمل غير المنظم جميع الأنشـطة الإقتصادية التي يمارسـها العمال والوحدات الإقتصادية الذين لا تشـملهم كل أو بعض الترتيبات الرسمية في القانون أو في الممارسـة. فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون، مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون، أو أنهم غير مشمولين به عملياً، بمعنى أنه برغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون، إلا أن القانون لا يطبق عليهم، أو أن القانون لا يشجع على الإلتزام به لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة[1].

وينشـأ القطاع غير المنظم في معظم الأحيان بسـبب وجود إختلالات هيكلية داخل الإقتصاد وعدم وجود ما يكفي من الإستثمارات التي تساعد على توفير المزيد من الوظائف، لذا فهو يسود في الإقتصادات التي تعاني من معدلات عالية من البطالة والفقر والتفاوت في توزيع الدخول. إذ يوفر مثل هذا القطاع دخولاً مقبولة للفئات الفقيرة، لا سـيما وأنه لا يتطلب مسـتوىً معيناً من التعليم ولا مهارات أو خبرات عالية، كما لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة. إلا أن العاملين في القطاع غير المنظم عادة ما يواجهون ظروف عمل غير ملائمة، وعدم استقرار في مستويات الدخل وبالتالي فهم الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن الصدمات.

يشـكل القطاع غير المنظم مسـاحة واسعة في جميع الدول إذ يعمل أكثر من 60 % من السكان العاملين في العالـم فـي وظائف غير منظمة. كمـا أن أكثر من 90 % من العاملين في الزراعـة يعملون في وظائف هي غير منظمة. وان العديد من هؤلاء العمال واسرهم من بين 55 % من سكان العالم من الذين لا يستطيعون الحصول على الحماية الإجتماعية[2]. وبالتالي فانهم يعانون من الإستبعاد والتهميش ويكونون أكثر عرضة للفقر.

تُظهـر إحصـاءات القوى العاملة فـي العراق لعام 2021 أن معدل البطالة في العـراق بلغ 16.5 %، ويعد تدني مسـتويات الإستثمار وانخفاض عدد المشاريع الإستثمارية الناجمة عن بيئة استثمارية غير مواتية بما في ذلك الأوضاع الأمنية ووجود مظاهر للفاسـد المالي والإداري وغير ذلك من أسـباباً رئيسـة لزيادة معدلات البطالة في العراق.



يبدو من خلال المسوح المحلية أن نسبة البطالة للإناث أعلى مما هي عليه للذكور، حيث غالباً ما يكون عمل المرأة الريفية غير منظور (invisible hand) أو غير محسـوب إقتصادياً. أما نسبة البطالة في الريف فهي أعلى منها في الحضر، إذ بلغ معدل البطالة فـي الريف 17.6 % وفي الحضر 13.3 %، مما يجعـل المناطق الريفية أكثر فقراً وأكثر عرضة للمخاطر. وفي ظل الظروف البيئية المتردية، فان ذلك يعد عاملاً رئيسـاً للهجرة من الريف والتأثير سـلباً على أنشـطة الإنتاج الزراعي. كما أن معدل المشـاركة في القوى العاملة في العراق بلغ 39.5 %، وفي الريف بلغ المعدل 40.3 % مقابل 37.3 % في الحضر.

1 - منظمة العمل الدولية: مكتب العمل الدولي جنيف، مؤتمر العمل الدولي الدورة 103، الإنتقال من الإقتصاد غير المنظم الى الإقتصاد المنظم، 2014، ص4.

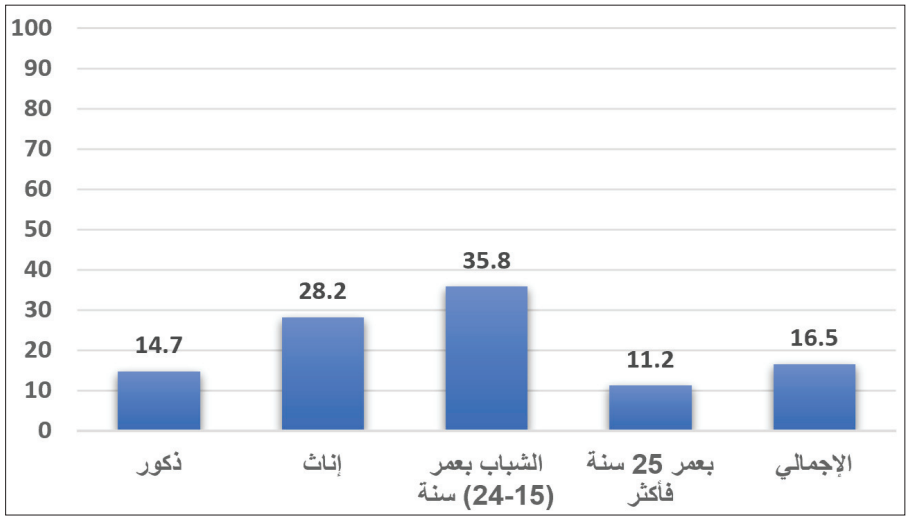
2 - UN, Thematic brief Social Protection, P.7

يظهر من الشكل 5 - 4 وجود اتجاه نحو إنخفاض معدل البطالة مع زيادة المراحل العمرية، إذ بلغ معدل البطالة للشباب بعمر 15 – 24 سنة 35.8 % في حين بلغ المعدل للبالغين من عمر أكثر من 25 سنة 11.2 %، مما يعني أن الفئات الشـابة هي الأكثر عرضـة لمخاطر البطالة في العراق. كما إن الإنـاث يتعرضن للبطالة بمعدلات أعلى مما هي عليه للذكور، إذ بلغ معدل البطالة للإناث 28.2 % وللذكور 14.7 %، وتُعدّ عدم الرغبة بالعمل والإنشـغال بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال من أهم العوامل التي تمنع مشـاركة النساء من عمر 15 سنة فأكثر في سـوق العمل، إذ أن 72 % من النسـاء ليس لديهن الإسـتعداد للعمل[1]. في حين أن من أهم الأسباب التي تدفع النسـاء للعمل هو العامل المادي المتمثل أما بتلبية احتياجاتهن المالية أو الرغبة بالإستقلال المالي[2]. إن من أهم أسباب عدم رغبة النساء في العمل ما ياتي؛

- **الأعراف والتقاليد التي ترى ان دور المرأة الأساسي هو المنزل، فيحد من فرص خروجها للعمل بأجر.**
- **مسؤوليات الأسرة والأعباء المنزلية مما يصعب عليهن التوفيق بين العمل والاسرة.**
- **بيئة العمل غير المستجيبة لظروف المرأة والسياسات التمييزية التي تؤدي الى عزوف النساء عن العمل.**
- **ضعف الأمان الوظيفي كالتحرش مما يجعل من بيئات العمل غير آمنة.**
- **عدم تشجيع ريادة الأعمال النسائية فيحد من فرص دخولهن للسوق.**
- **محدودية الحقوق الاقتصادية كملكية الأراضي الزراعية والقروض الممنوحة.**
- **إرتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات مما يحد من خيارات العمل لديهن.**

من ذلك يبدو أن الفوارق بين الذكور والإناث في العمل لا زالت واضحة مما يقلل من مشـاركتهن في النشاط الإقتصادي ويحد من إمكانات تحسين دخولهن ويخضعهن الى المزيد من التهميش.

شكل 5 - 4: معدل البطالة حسب الجنس والعمر لعام 2021



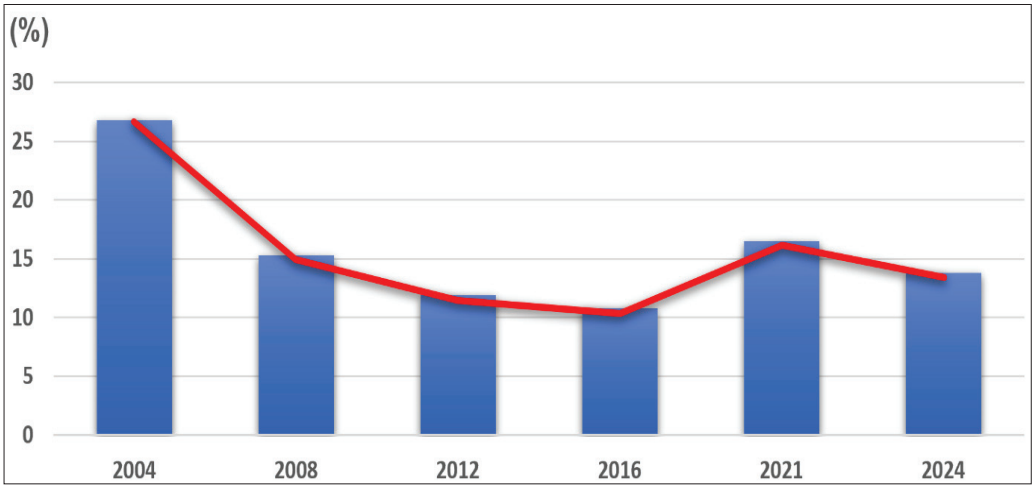
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، 2021.

1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الإجتماعية والصحية للمرأة في العراق 2021، ص169

2 - World Bank Group, Community and Intra-household norms against women's work in Iraq: what matters? 2022, P.25

إن مراجعة إجمالية لمعدلات البطالة في العراق خلال السنوات العشرين الماضية تشير إلى حصول إنخفاضات بطيئة في معدلات البطالة، إذ كانت تُقدر بـ 26.8 % عام 2004، ثم 15.3 % عام 2008، وبقيت قريبة من هذه النسبة حتى عام 2021 حيث بلغت 16.5 %، ثم شهدت إنخفاضا آخر عام 2023 - 2024 لتصبح 13.8 % بناءً على معطيات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 - 2024 (شكل 5-5).

شكل 5 - 5: الإنخفاض البطيء في معدلات البطالة على مدى عشرين عاما (%)



المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، إحصاءات من مسوح مختلفة بين عامي 2004 و2024.

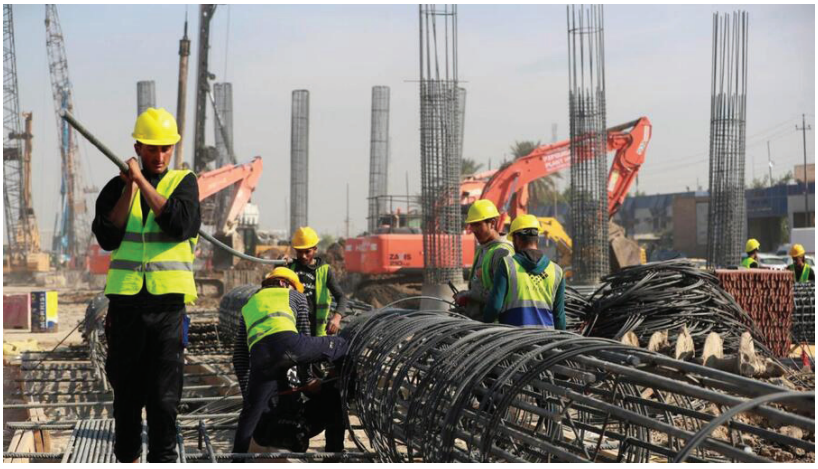
كما أن معدلات البطالة لدى الأفراد الأميين هي الأعلى من بين الفئات الأخرى، لكنها تتناقص مع زيادة التحصيل العلمي، إلا أنها مع ذلك تزداد لدى خريجي الجامعات، وهو ما يعقد من هيكل البطالة، يعكس ذلك التظاهرات الشبابية للخريجين من الإختصاصات المختلفة، بين آونة وأخرى للمطالبة بالتعينات الحكومية. فضلاً عن ذلك تظهر من الشكل فوارق واضحة في فرص العمل بين الذكور والإناث، إذ تزداد بطالة الإناث للمستويات العلمية المختلفة ما عدا الدراسة الثانوية [1].

لقد كان القطاع غير المنظم ملاذاً آمناً بدرجة أو بأخرى لكل الفئات التي لم تتح لها فرصة العمل في القطاع المنظم، إذ ساهم هذا القطاع بزيادة معدلات التشغيل وتوفير مستوى مقبول من الدخل للعاطلين عن العمل. ووفقاً لتعريف القطاع غير المنظم في مسح القوى العاملة لعام 2021، في أن مجموع الأشخاص العاملين في وحدات إنتاج تعمل على مستوى منخفض من التنظيم، مع تقسيم ضئيل أو معدوم بين العمل وراس المال كعوامل إنتاج، وغير مسجل على المستوى الوطني، ولا يحتفظ بحسابات أو لا يُطلب منه الإحتفاظ بها لإبلاغ الحكومة، وغالباً ما يعمل في مثل هذه الوحدات عدد قليل من العاملين الموظفين أو عدد قليل منهم على أساس عرضي. وفي حالة العاملين في القطاع غير المنظم لحسابهم الخاص يُعد صاحب العمل هو العامل في القطاع غير المنظم[2]. بلغ عدد العاملين في القطاع غير المنظم في العراق 4.7 مليون شخص

1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2022 – 2023، جدول 2/8 أ، 2/8 ب

2 - CSO, KRSO, ILO, Iraq Labour Force Survey 2021, 2022, P26.

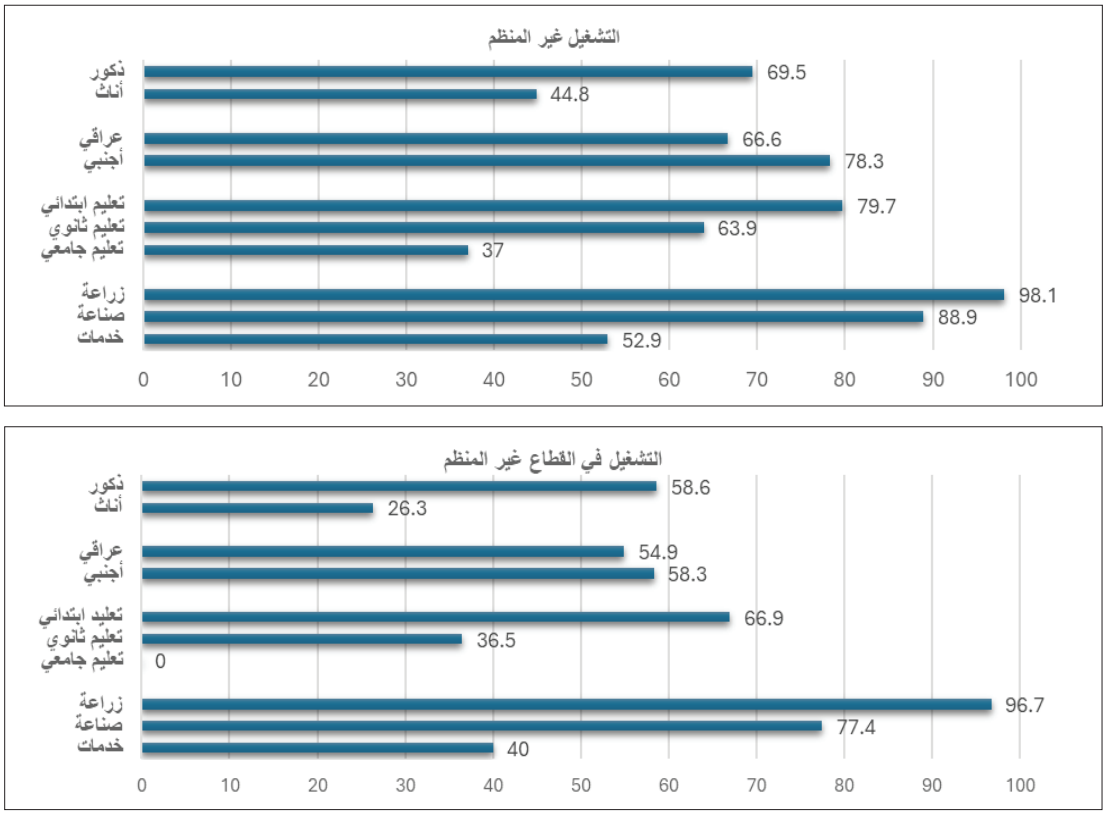
يشـكلون 55 % من إجمالي القوى العاملة، 0.2 % منهم لديهم عمل منظم، وهؤلاء لا يشـكلون سوى 0.3 % من العمل المنظم. أما مجموع الأشخاص الذين لديهم وظائف غير منظمة فقد بلغ 5.7 مليون شخص يشكلون 67 % من اجمالي القوى العاملة. كما ان هنالك عدداً من العاملين في العمل غير المنظم في القطاع المنظم بلغ عددهم أكثر من مليون عامل يشكلون 17.6 % من العمل غير المنظم [1].



من ناحية أخرى يظهر من الشكل 5 - 6 أن سمات التشغيل غير المنظم والتشغيل في القطاع المنظم متشابهة، إذ يحظـى الذكـور بالحصة الأكبر من العمل في القطاع غير المنظم بنسـبة 59 % من التشـغيل في القطاع المنظم و70 % من التشـغيل غير المنظم، بينما لا تحظى الإناث إلا بنسـبة 26 % من التشـغيل في القطاع غير المنظم و45 % من التشـغيل غير المنظم لأسـباب عدة، منها قلة وصول النسـاء إليها وضعف مردوداتها الإقتصاديـة. كمـا يظهر أن معظم العاملين في العمل غير المنظم هم من حملة الشـهادة الإبتدائية والثانوية، وأن القطـاع الزراعـي يعد على العموم قطاعـاً غير منظم يليه القطاع الصناعي ثم قطـاع الخدمات. لذا فان معظم العاملين بالقطاع غير المنظم لا يمتلكون مؤهلات علمية مناسبة ويعملون بدون عقود عمل في وظائف تكـون أحيانـاً متدنية الإنتاجية وذات أجر منخفض، وهم معرضون بشـكل كبير الى المخاطر دون أن يمتلكوا أدوات مناسـبة للوقاية مـن الصدمات كالحماية الإجتماعيـة والضمان الاجتماعـي، أو إمكانية الوصول الى وسائل للتمويل المصرفي. وهم بذلك أكثر تعرضا للفقر. ان عدم توافر ظروف العمل اللائق سيعني ضمناً وجود مسـتويات متدنية من الدخول، كما أن عدم شـمول العاملين في القطاع غير المنظم بآليات الشمول المالي أو بنظم الحماية الإجتماعية رغم ما يتيحه قانون التقاعد والضمان الإجتماعي للعمال رقم 18 لسـنة 2023 من إمتيـازات للقطـاع غير المنظم، يقود الى عدم رغبة معظم الشـركات في القطاع الخاص بتسـجيل العاملين لديها في الضمان الاجتماعي، وعدم رغبة العمال بالإشـتراك في الضمان الاجتماعي، بسـبب الأعباء المالية للإشـتراكات، أو خشية البعض من الإمتيازات التي يحصلون عليها من شبكة الحماية الإجتماعية. كل ذلك يعني ضمناً اسـتمرار حالة التفاوت فـي الدخل وفي الحصول على الخدمات الأساسـية مما يعتبر تراجعاً في مستوى التنمية البشرية.

1 - CSO, KRSO, ILO, Iraq Labour Force Survey 2021, 2022, P27.

شكل 5 - 6: حصة العمالة في القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة من إجمالي العمالة لمجموعات معينة من السكان العاملين لسنة 2021 (%)



المصدر: مسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء، 2021.

يتطلب التخفيف من مشكلة البطالة اتباع حلول شاملة وطويلة الأمد تركز على:

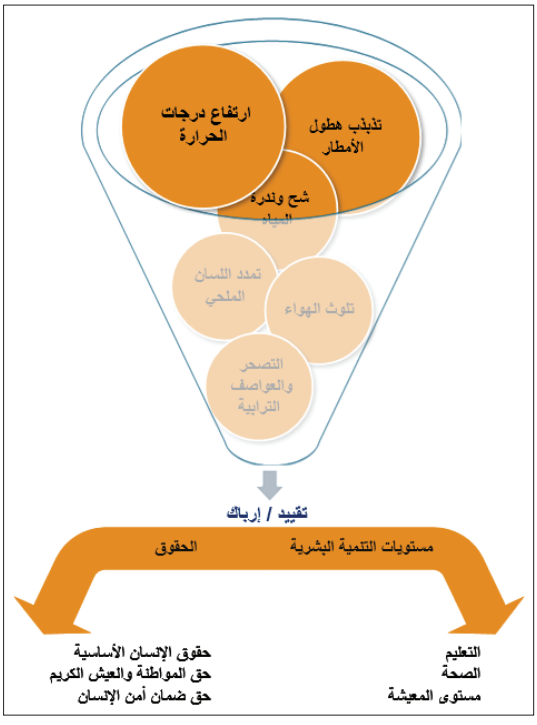
- **تحسين بيئة الأعمال والعمل على إنفاذ القانون لكي تتاح الفرصة لتحفيز الإستثمارات وتوسيع دور القطاع الخاص.**
- **تنمية الموارد البشرية، وهذا يتطلب تكاتف جهود القطاعين العام والخاص لتطبيق برامج متنوعة للتعليم والتدريب المهني وريادة الأعمال**
- **أن تعمل الحكومة على أساس انها الضامن للحماية الإجتماعية للعاطلين والعاملين في القطاع غير المنظم عن طريق ابتكار نظم للحماية بغض النظر عن طريقة انتسابهم الى سوق العمل، وبالشكل الذي يعزز مسارات التنمية البشرية.**
- **إعادة النظر في سياسات وبرامج التعليم ما قبل الجامعة والتعليم العالي لكي تتسق تماماً مع متطلبات سوق العمل، وبالشكل الذي يمنع إهدار الموارد البشرية في نظم تعليمية جامدة وغير مؤهلة لسوق العمل.**

6.5 التغيرات المناخية والتدهور البيئي

يشــكل تغيّر المناخ تهديداً أساســياً للتنمية البشــرية، فهو يؤثر على البيئة المادية وغير المادية، وعلى جميع جوانب النظم الطبيعية والبشــرية بما في ذلك الظروف الإجتماعية والإقتصادية وأداء النظم الصحية. ولذلك، فهو عامل مضاعِف للتهديد يقوض فرص تحقيق التقدم الصحي، ويُحتمل أيضاً أن يعكس اتجاه هذا التقدم. ومــع تغير الظروف المناخيــة، لُوحظ حدوث ظواهر جوية ومناخية أكثر تواتــراً وكثافة، بما في ذلك العواصف والحرارة الشــديدة والفيضانات وحالات الجفاف وحرائق الغابات. وتؤثر هذه المخاطر الجوية والمناخية على الصحة بشكل مباشر وغير مباشر، ممّا يزيد من خطر الوفيات، والأمراض غير السارية، وظهور الأمراض المعدية وانتشارها، وحدوث حالات الطوارئ الصحية. ولا يؤثر تغير المناخ في العراق على التنمية البشرية فحسب. بل يمثل تهديداً خطيراً لحقوق الإنســان الأساســية ولحق المواطنة في العيش الكريم والملائم، ويضع عوائق أمام التنمية المستدامة ويفاقم التحديات البيئية والأمنية والسياسية والإقتصادية التي تواجهها البلاد.

تــم تصنيــف العراق على أنه من أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية، ويُعدُّ من أكثر الدول هشاشــة في منطقة الشــرق الأوســط وشــمال أفريقيا، وقد شــهد خلال الســنوات الماضية اضطرابات وتغيرات مناخية واضحة وملموســة، حيث ســجلت درجات الحرارة إرتفاعــات كبيرة، وإنخفــض هطول الأمطــار، وإزداد الجفاف والتصحر، وشِحة المياه. وقد أدت السياسات المائية المتبعة من دول الجوار إلى تقليص مصادر المياه الحيوية، في حين أدى النمو السكاني والاستخدام غير الفعال للمياه إلى زيادة الطلب على المزيد من المياه، وفي هذا السياق سجلت المنظمة الدولية للهجرة مع نهاية عام 2021 نحو عشرين ألف نازح بسبب ندرة المياه (في 10 محافظات فقط)، ووجدت دراســة أجراها المجلس النرويجي للاجئين عام 2018 أن 1 من كل 15 أسرة لديها فرد أجبر على الهجرة بحثاً عن عمل في المناطق المتضررة من الجفاف.

شكل 5 - 7: آثار التغيرات المناخية في عناصر التنمية البشرية والحقوق الأساسية في العراق



إن مساهمة العراق في الانبعاثات الدفيئة، مثل غاز ثاني أوكسيد الكربون CO2 وغاز الميثان وغاز النيتروز وغيرها، تشكل 0.5 % من مجمل انبعاثات العالم. أي انه يساهم بمقدار (180) مليون طن من أصل إنبعاثات العالم البالغة (26) مليار طن. وقد حقق العراق التزامه الطوعي بالمواثيق الدولية للمناخ وإتفاق باريس، كما حقق العراق ضعفي التزاماته الطوعية (1 - 2) في سنة 2023 من خلال مشروع واحد هو إستثمار الغاز (مجمع غاز البصرة، 200 - BNGL1) المتضمن استثمار غاز المشاعل، وبهذا فان العراق حقق التزاماته الطوعية المحددة في وثيقة المساهمات المحددة وطنياً والبالغة 2 %، وان العراق مستمر بمشاريع الخفض واستثمار الغاز المصاحب. كما حقق العراق تقدماً واضحاً في إنجاز رؤية العراق المناخية[1]" مناخ آمن ونمو أخضر مستدام لتحسين جودة الحياة شملت الرؤية (26) مساراً، ولكل مسار رسالة وأهداف، واهم تلك المسارات هي الطاقة، المياه وإدارة البصمة المائية الزراعة والغذاء البيئة البناء والتشييد، النقل المستدام المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، التنوع البايولوجي، الصحة، التعليم والبحث العلمي، السكن والهجرة المناخية، التنمية الريفية المستجيبة التشغيل والوظائف الخضراء، إدارة المخاطرة، مساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، الوعي، الموارد البشرية، التشريعات المستجيبة، تكنولوجيا المناخ، التعاون الدولي، حوكمة المناخ، أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامين، الابتكار في المناخ التمويل وتوجيه التخصيصات المالية، التنسيق وتوحيد الجهود، الرصد والمتابعة والتقييم للقضايا المناخية، وقد أكمل العراق الاطار الوطني للنمو الاخضر ومسارات خطة الاستثمار المناخي والاطار الوطني للتحول بالطاقة، والاعلان عن السياسة الوطنية لإدارة الطاقة وتقليل الانبعاثات وهو يعد خطوة متقدمة في اكمال الأطر السياساتية للاستجابة للتغير المناخي والتكيف مع آثاره.

أولا: إرتفاع درجات الحرارة

يُصنف العراق من ضمن الدول الأكثر تعرضا للكارثة البيئية بسبب ارتفاع درجات الحرارة، إذ شهدت ارتفاعات مطردة خلال العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العراق. إرتفعت خلالها بمقدار درجتين مئويتين عما كانت عليه قبل 100 عام. ووفقاً لتقرير البيئة العالمي لعام 2021 والذي يُصنف مؤشر الشذوذ الحراري (بين أكبر من 1.5 درجة مئوية مرتفعة جداً و0.9 درجة مئوية منخفضة جداً) بلغت درجة شذوذ الحرارة في العراق 5 درجة مئوية وهي عالية جداً، مما يؤشر ارتفاعات كبيرة في درجات الحرارة، كما زاد تواتر درجات الحرارة القصوى في العراق حيث شهدت محافظات الوسط والجنوب موجات حر تزيد فيها درجة الحرارة عن 50 مئوية في فصل الصيف[2]. واعتمادًا على كيفية استجابة العالم لتغير المناخ، يمكن أن يرتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار 2 إلى 3 درجات مئوية في العراق على مدار المائة عام القادمة.

ثانيا: تلوث الهواء

الى جانب كونه يمثل مشكلة صحية، فإن تلوث الهواء يفرض اعباءً إقتصاديةً ثقيلةً على إقتصادات الدول لاسيما الدول الفقيرة نتيجة للمرض والوفاة المبكرة وزيادة نفقات الرعاية الصحية. وغالباً ما يتحمل الفقراء الذين لديهم اقل الوسائل لمعالجة الضرر الصحي الناجم عن تلوث الهواء العبء الاقتصادي، حيث تقدر تكلفة الأضرار الناجمة عن تلوث الهواء عالمياً بـ 8 تريليون دولار سنوياً. لقد بدأ التردي الحقيقي في نوعية الهواء في العراق عام 1991 بعد حرب الخليج نتيجة احتراق المصافي والمستودعات النفطية ومخازن المواد الكيماوية

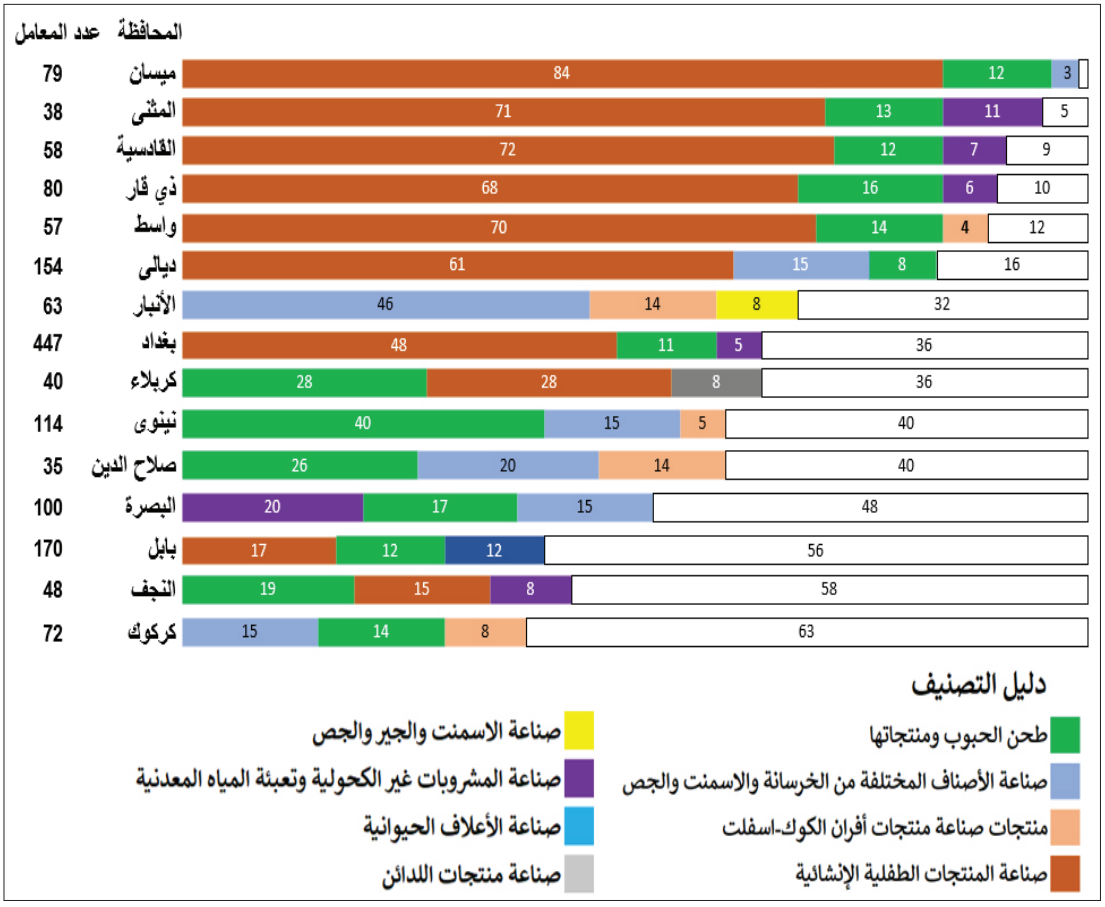
1 - وزارة التخطيط، تقرير رؤية العراق المناخية، 2024.

2 - مناخ العراق، وثيقة الكترونية متاح على الموقع: https//av.m.wikipedia.org.

فضلاً عن الحرائق والانفجارات واستعمال أنواع الوقود الرديئة. إزدادت هذه المشاكل خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب جملة من العوامل منها غياب التشريعات والتنظيمات والقوانين التي من شأنها ان تحافظ على البيئة[1]. وبحسب آخر تقارير منظمة الصحة العالمية لتلوث الهواء جاء العراق بالمرتبة الثانية عالمياً وهو ما يؤشر خطراً كبيراً على صحة الانسان اولاً وعلى الإقتصاد ثانياً. من جانب آخر، وعلى الرغم من إن القطاع الصناعي في العراق ما زال محدوداً، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تقل عن 2 %، إلا إن لهذا القطاع آثارا بيئية سلبية في المحافظات التي يعكس الشكل 5 - 8 إختلاف درجات التنوع في الإنتاج الصناعي بين المحافظات.

يتطلب الإحاطة بمخاطر التلوث البيئي إدارة مسألة المخلفات التي تتولد عن الأنشطة الصناعية (صلبة، سائلة، أو غازية) إهتماماً خاصاً، لاسيما وإن كل المعامل تقريباً وعلى إختلاف أحجامها تتولد عن أنشطتها الصناعية مخلفات. فقد بلغ عدد تلك المعامل 1540 من العدد الكلي البالغ 1555 معملاً.

شكل 5 - 8: الأنشطة الصناعية الرئيسة الثلاث لمعامل المحافظات (%)

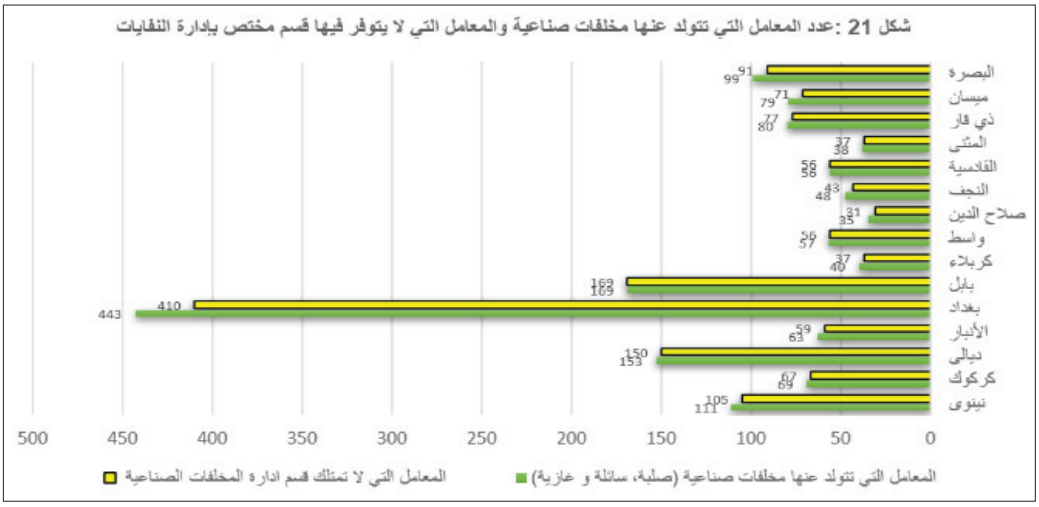


المصدر: فريق الإعداد البحثي

1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق: ملوثات الهواء لسنة 2021 - 2022، ص2.

مــن الملفت للنظــر عدم وجود إدارة للمخلفات الصناعية في 1459 معمــلاً تتولد عنها مخلفات صناعية، في حيــن يقتصر وجود هــذه الإدارات على 81 معملاً فقط. وهو أمرٌ يعكس ضعف الإجراءات القياســية المراعية للبيئة في كيفية التعامل مع المخلفات الصناعية، ما عدا تحسن طفيف لهذا النقص في تلك الأقسام لمعامل محافظة بغداد (الشــكل 5 - 9)، حيث يظهر أن عدد المعامــل التي تتولد عنها مخلفات صناعية في غالبيتها لا يتوفــر فيها قســم لإدارة المخلفات الصناعية. على ســبيل المثال يلاحظ أن عــدد المعامل التي تتولد عنها مخلفــات صناعيــة في البصرة هو 99 معمــلاً من معامل المحافظة، في حين لا يتوفر قســم لإدارة المخلفات في 91 معملاً منها، بمعنى إن هناك 8 معامل فقط فيها مثل هذا القســم وهكذا في بقية المحافظات، كما أن محافظة بابل لا يتوفر فيها أي معمل يتضمن قســما لإدارة المخلفات الصناعية لأن الهيكل الإداري لا يحتوي أصلا على قسمٍ مختصٍ بإدارة المخلفات[1].

شكل 5 - 9: عدد المعامل التي تتولد عنها مخلفات صناعية
والمعامل التي لا يتوفر فيها قسم مختص بإدارة النفايات



المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسح البيئي في العراق للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة، 2023.

ثالثا: تذبذب هطول الامطار

شــهد العراق خلال الســنوات الماضية ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة والاضطرابــات المناخية تراجعاً حاداً فــي كميات الامطار فضلاً عن حصول اضطرابات في الهطول المطري المفاجئ، ووفقاً للتنبؤات من المتوقع ان تشــهد كميات الامطار تناقصاً يزيد عن 30 % لغاية عــام 2100 بالمقارنة مع المدة 1938 - 1978 [2]. وتجدر الإشــارة الى ان هــذا التذبذب في هطول الامطار وإنخفاضها من شــأنه أن يؤثر وبشــكل كبير على القطاع

1 - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المســح البيئي في العراق للمنشــآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة، 2023، ص41.

2 - اللجنة الدائمة لمتابعة التغيرات المناخية، التغيرات المناخية في العراق (تحدي الواقع وصمود المســتقبل)، وزارة التخطيط، بغداد، 2023، ص19.

الزراعي وعلى انتاج المحاصيل الزراعية الأساسية مثل الحنطة والشعير والرز وغيرها مما يهدد الامن الغذائي وينعكس بشكل سلبي على النمو الإقتصادي وفرص الاستقرار السكاني.

رابعا: شح المياه وندرتها

يشهد العراق (بلاد ما بين النهرين) احداثاً مناخية متطرفة شكلت خطراً داهماً على توفر المياه والمياه الصالحة للشرب، وقد شهد حوض النهر ثاني أدنى معدل هطول للأمطار منذ 40 عاماً، ومع بناء السدود في البلدان المجاورة انخفض معدل تدفق المياه في نهري دجلة والفرات في العراق بنسبة 29 % و73 % على التوالي، الامر الذي انعكس وينعكس على الأمن الغذائي، وفقدان سبل كسب العيش ويحد التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، فهو يشكل تهديداً للتمتع الكامل بحقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للجماعات والأشخاص الأكثر هشاشة، كما و يسهم تأثير تغير المناخ في الاضطرار الى النزوح الداخلي والى الهجرة غير المستقرة، وتتحمل النساء والأطفال والشباب العبء الأكبر في هذا الوضع المتدهور[1]. وفي ضوء ذلك، وفي سياق شُح المياه توقفت زراعة الرز والمحاصيل الحيوية الأخرى التي تستهلك كميات مياه كبيرة، وقد فرضت وزارتا الزراعة والموارد المائية في عام 2021 بعض اللوائح لتقليص مساحة الخطة الزراعية التي يمكن للمزارعين استخدامها لزراعة القمح والشعير بنسبة 50 % بسبب النقص الحاد في المياه.

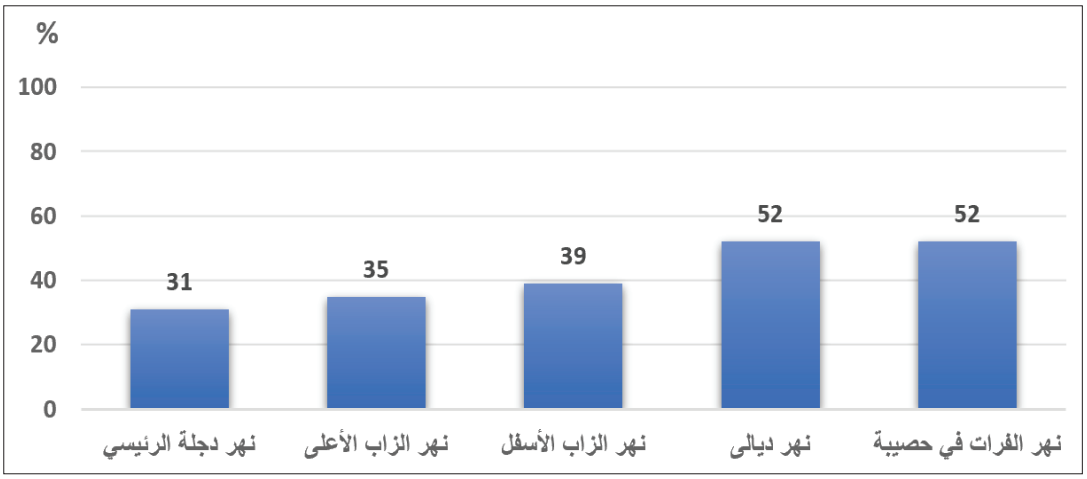
إن شح المياه في العراق ناتج عن عدة عوامل طبيعية وبشرية وتتداخل بشكل واضح مع سوء ادارة الموارد المائية حيث تتفاقم الازمة وتداعياتها على الانسان والارض والزراعة والامن الغذائي والمائي والتنوع البايولوجي. وفي سياق المعلومات الصادرة عن وزارة الموارد المائية فإن نسبة الهدر في المياه الصافية تقدر بـ 60 %. كما لوحظ إن حصة الفرد العراقي من المياه كانت تبلغ 1500متر مكعب سنوياً وانخفضت الى 800متر مكعب ما قبل عام 2025، ومن المتوقع أن تصل الى 500 متر مكعب بحلول عام 2035 مما سيضع العراق عند (خط الفقر المائي)[2]. ويُعد إهمال البُنية التحتية المائية لعقود خلت كالسدود والقنوات المائية ومحطات الضخ سبباً رئيساً في ازدياد كمية المفقود المائي، فضلاً عن تبني أساليب ري تقليدية فاقمت من كميات المياه المهدورة. كما إن عدم الاتفاق بين الحكومة العراقية وحكومات دول الجوار وتجسيدها باتفاقيات ثنائية تضمن حصة العراق المائية بعد قيام بعض من دول الجوار ببناء سدود ضخمة أثرت وبشكل سلبي على تدفق المياه للبلاد.

انضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن المياه عام 2023، ليكون بذلك أول دولة عربية تنضم إليها بهدف تعزيز الإدارة المستدامة للمياه العابرة للحدود والتعاون الدولي في مجال الموارد المائية. وقد اتجه العراق نحو تبني حلول فعّالة من خلال تبني وإعداد (الستراتيجية الوطنية لتنمية المياه لعام 2025)، والتي تهدف إلى تصميم نهج يحدد الأولويات والأهداف الاستراتيجية والفرص الفعّالة للإدارة المتكاملة للموارد المائية والأراضي في العراق. ويشمل ذلك تحلية المياه، وتحديث أنظمة الري، وإبرام اتفاقيات دولية عادلة لتقاسم المياه.

1 - الأمم المتحدة، (متوفر على الرابط، مع انضمام العراق إلى اتفاق باريس للمناخ، تدعو الأمم المتحدة إلى تقديم المزيد من الدعم لمساعدة البلاد على التكيف | الأمم المتحدة في العراق (un.org)).

2 - يعرف خط الفقر المائي عالمياً بانه 1000متر مكعب من المياه المتجددة سنوياً لكل فرد وعند انخفاض حصة الفرد عن هذا الحد يعتبر البلد في حالة فقر مائي.

شكل 5 - 10: النقص بالإيرادات المائية خلال السنوات العشرة الأخيرة
بالمقارنة مع المعدل الطبيعي



المصدر: وزارة التخطيط، اللجنة الدائمة لمتابعة التغيرات المناخية، تقرير تحدي الواقع وصمود المستقبل، 2023، ص 21.

الجفاف وتراجع المستوى المعيشي لسكان الأهوار

من الآثار المباشـرة للجفاف على سكان الأهوار هو التحول في نمط معيشتهم وتراجع مستوى التنمية البشـرية، إذ إنحسرت وسائل العيش المرتبطة ببيئة الأهوار بنسـبة 78 % يلجأ فيها سكانها إلى وسائل بديلة للعيش أو الإنخراط بأعمال خدمية بعيدة عن بيئة الأهوار وتعلق سكانها فيها.



أسـهم الإرتفاع في درجات الحرارة والانخفاض الحاد في هطول الأمطار الى تفاقم مشـكلة نقص المياه وكان توافر المياه في عام 2021 في أدنى مسـتوى له منذ 40 سـنة مضت. إن الحاجة إلى الموارد المائية في العراق في تزايد مستمر نتيجة للنمو السكاني والتطور الإقتصادي والإجتماعي يقابله تناقص في الموارد المائية نتيجة للتوسـع في إستثمارها في الدول المتشـاطئة على الأنهار التي ترد إلى العراق، الى جانب الانخفاض الواضح في تصريف نهري دجلة والفرات داخل الأراضي العراقية بسـبب الجفاف وإقامة مشـاريع الخزانات والسدود في كل من تركيا وسـوريا خلافا لمبادئ التنسـيق والتعاون المشترك في اقتسـام موارد المياه للدول المتشاطئة. وقد اقترحت المساهمة المحددة وطنياً (NDC) الاستثمار في تحلية المياه واستصلاح الأراضي لوقف التصحر وزيـادة غلة المحاصيل من خـلال إدخال الزراعة الذكية مناخياً، وهذا يشـمل تكييف أنظمة الري المتقدمة وتشـجيع أصناف المحاصيل التي تتحمل الجفاف، والاسـتثمار المسـتدام للمياه الجوفية، والحفاظ عليها للأجيـال القادمة وحصـاد المياه، وتقليل المهددات المائية، واسـتخدام التقانات الحديثـة في رصد ومراقبة مكامن المياه الجوفية وتحديد نوعيتها مع ضرورة الحفاظ على التوازن الهيدروجيني للمياه الجوفية، وتحلية مياه البحر ومياه الأنهار عندما تتطلب ذلك، وإستخدام الطاقة المتجددة لإمدادات محطات تحلية المياه بالطاقة البديلة، وتطوير تقنيات جديدة لذلك، وإنشـاء سـدود حصاد المياه، والخزانات الأرضية لجمع المياه ودرء مخاطر الفيضانات، وتفعيل السياسات والقوانين والتشريعات الوطنية التي تحث المواطن على ترشيد استخدام الميـاه، مع ضرورة وجود إجـراءات معينة بحق من يقوم بالهدر المتعمد للميـاه. كما يتطلب تقييم المخاطر الإقليمية والادارة المشـتركة للازمات، وتقاسـم الضرر، ومراعاة مطالب البلد المائية من الأنهر المشتركة لتلبية احتياجاته من المياه للقطاعات التنموية لتحقيق الامن والسلام[1].

خامسا: تمدد اللسان الملحي

نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مناسيب المياه وتراجع كميات الامطار ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية ظاهرة تمدد اللسان الملحي في شط العرب، إذ تُشير بعض الإحصاءات الى وصول نسبة الملوحة الى مسـتوى قياسي وتجاوزت الحد المسموح به، مما شكل خطراً على حياة المواطنين وصحتهم بشكل مباشر، وينذر بحدوث كارثة بيئية تؤثر على كافة أوجه الحياة والنشـاط الاقتصادي. إن انخفاض مناسيب الأنهار وقلة الامطار والتدفقات المائية من دول الجوار أدى الى ان تكون مستويات المياه في شط العرب اقل من مستويات مياه البحر فيتقدم اللسان الملحي عليها وتزداد الملوحة.

سادسا: التصحر والعواصف الترابية

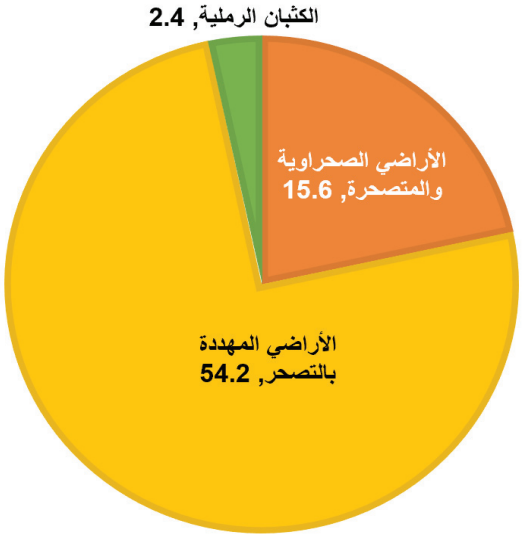
يُعـد التصحر من الظواهر البيئية الخطيـرة التي تهدد حياة المجتمعات الإقتصادية والمعيشـية، إذ يؤدي الى تحول الاراضي الزراعية الخصبة الى أراضي جرداء قاحلة، مما يترتب عليه تداعيات سلبية عديدة، تمس حياة الانسـان وإقتصاد البلاد، لا سـيما الامن الغذائي بسـبب فقدان الأراضي الصالحة للزراعة، وقد تم عد هذه

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة البيئة العراقية، المساهمات المحددة وطنياً للعراق بشأن تغير المناخ، ص7.

الظاهرة من أبرز التحديات التي تواجه العراق، و إزدادت خطورة هذه الظاهرة في العراق بعد عام 2003 بسبب تجريف الأراضي الصالحة للزراعة وقطع الاشجار والسكن العشوائي. الخ. وتتمثل ظاهرة التصحر بتغدق وتملح التربة[1]، وتدهور الغطاء النباتي الطبيعي وتكوين الكثبان الرملية والعواصف الرملية.

يتضح من الشكل 5 - 11 ان النسبة المئوية للأراضي الصحراوية والمتصحرة بلغت 15.6 % من مساحة العراق. كانت محافظة الانبار الأكثر تأثراً، تلتها المثنى ثم البصرة ومن ثم نينوى، في حين كانت كركوك وبابل وبغداد والقادسية والنجف الأقل تأثراً بهذه الظاهرة. وبلغت نسبة الأراضي المهددة بالتصحر نحو 54.2 % من مجموع مساحة العراق (أكثر من نصف مساحة العراق) تركزت هذه الأراضي في الانبار والنجف والمثنى في حين كانت بابل وبغداد وكركوك الأقل تأثراً بالمساحات المهددة بالتصحر، وبذلك يصبح مجموع الأراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر نحو 69.8 % من مساحة العراق (نحو ثلثي مساحة العراق).

شكل 5 - 11: نسب مساحة الأراضي الصحراوية والمتصحرة
والمهددة بالتصحر والكثبان الرملية لسنة 2021



من جانب آخر، كان من أبرز نتائج التصحر واخطرها هو زيادة انتشار الكثبان الرملية بسبب تأثيراته السلبية، فالعواصف الترابية والرملية تكون ملمحا مضرا بصحة الإنسان والإنتاج الزراعي، وتخرب العمليات الفسيولوجية للنباتات خصوصا التلقيح والإزهار، حيث بلغت نسبتها ما يقارب 2.4 % من مساحة العراق. لقد سبّب التحول الديموغرافي، الناجم عن الهجرات الكبيرة لسكان الريف نحو المدن تأريخياً طلبا للعمل ولحياة أفضل، ضغوطا متزايدة على المدن (لاسيما في ظل زيادة معدل النمو السكاني) وفرض أعباء وضغوطات على الخدمات العامة.

1 - هو الاسراف والافراط في استخدام مياه الري وتشبع النباتات بالرطوبة في المجموعة الجذرية مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الملوحة ومن ثم انخفاض الإنتاجية الزراعية لعدم قدرة النباتات على التنفس بشكل كافي مما يؤدي الى عملية التصحر.

مراعاة العلاقة بين الطبيعة والبشر في صياغة عقد إجتماعي بيئي جديد

لم تعد البيئة مجرد إطار خارجي لنشاط البشر، بل أصبحت شريكاً فاعلاً في صياغة مسارات التنمية ورفاه الأجيال. فالطبيعة بما تحمله من موارد تشكل الأساس المادي والمعنوي للتنمية البشرية المستدامة، فهي مصدرٌ لرفاه الانسان. في حين تشكل الأنماط الإقتصادية والإجتماعية التي يختارها الانسان محدداً لقدرة النظم البيئية على الاستمرار والتجدد. فالأرض لها حدود وقدرة إستيعابية لا يمكن تجاوزها بالإفراط بالاستهلاك، أو بتلوث البيئة، مما يتطلب مغادرة أنماط التنمية التقليدية وتبني (أنماط تنموية مسؤولة بيئياً) تلتزم بحدود الطبيعة، وتحقق التوازن بين الحاجات الإقتصادية وحماية الأنظمة البيئية، فتصبح الطبيعة إطاراً للحياة، ومصدراً لرفاه البشر، وأساساً للتنمية البشرية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. وعليه تصبح الطبيعة هي البنية التحتية الخفية للتنمية البشرية مما يتطلب صياغة عقد اجتماعي بيئي جديد يحقق السعادة المستدامة للبشر.

إن للعلاقة بين الطبيعة والبشر جذورا فكرية، وإن التحول في هذه العلاقة إرتبط بالتحول من النموذج التقليدي للتنمية الى النموذج التنموي المؤطر بمبادئ الاستدامة وجودة نوعية حياة البشر. ولقد إهتم العديد من المفكرين الإقتصاديين بهذه العلاقة ومنهم "أماراتيا سن" الذي ركّز على مفهوم القدرات البشرية وربطها بالبيئة، مؤكداً على البيئة الصحية التي تُعد الأساس في توسيع خيارات البشر. أما الإقتصادية "مارتا توسبارم" فقد طالبت بتبني منهج يدعو إلى الحفاظ على الطبيعة، لأنه يمثل جزءاً من العدالة بين الأجيال وضمان الكرامة الإنسانية. في حين طرح "يوهان روكستروم" مفهوم (حدود الكوكب) ومن خلاله حدد العتبات البيئية التي لا يجوز تجاوزها لضمان إستدامة حياة البشر.

مع إن العراق يواجه تحديات كبيرة على طريق المضي في مسارات التنمية المستدامة، إلا أن البعد البيئي ما زال يشكل التحدي الأكبر. إن شحة المياه وزيادة معدل الفقر المائي المقترن بخروج مساحات كبيرة من صلاحيتها للزراعة نتيجة الجفاف والملوحة، تنعكس على بقاء معدلات الفقر عالية في المناطق الريفية، تصل إلى ضعف معدلات الفقر في المناطق الحضرية (كما أظهرت ذلك نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2024-2023) هذا فضلاً عن تحديات بيئية أخرى كالتلوث البيئي بأنواعه المختلفة. إن تفعيل ستراتيجيات الحفاظ على البيئة في العراق وتنفيذ خطط مكافحة الآثار البيئية على حياة المجتمع وإستدامة التنمية هو مطلبٌ مهمٌ ينبغي وضعه على سلم أولويات التنمية البشرية في العراق.

7.5 الفجوات المكانية

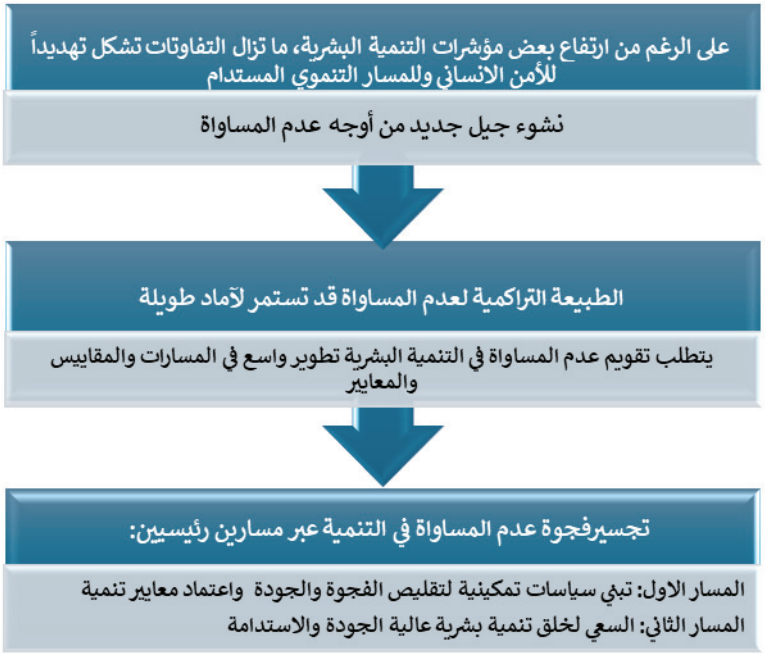
تعني الفجوة (لغوياً) المتسع بين شيئين أو طرفين، وتعني (تخطيطاً) تحديد الفارق بين متطلبات التنمية الفعلية للإقتصاد والمجتمع من جانب، والرصيد المنجز فعلياً من مشاريع التنمية المعلنة من جانب آخر. وعليه فإن فجوة التنمية تشكل المسافة الواقعة بين الامكانات والقدرات والموارد المتاحة لأي إقتصاد من جانب، وبين الاحتياجات والتطلعات الحياتية لعموم افراد المجتمع من جانب آخر. وكلما إتسعت فجوة التنمية أدت إلى قصورٍ في الأداء التنموي وعجز الأجهزة التنفيذية عن تسخير وتوظيف الإمكانات والموارد المتاحة لأجل تلبية الإحتياج والطلب التنموي. وتتفاقم خطورة إتساع الفجوة بشكل أكبر إذا إمتد بها الزمن من دون معالجات وإصلاح، فتتشكل حزمة من الحلقات التوليدية ذات الأثر السلبي على حياة المواطن وتحديات تحسين جودة الحياة، وإتساع حدة الضغوط المادية والنفسية والإجتماعية. ويمكن تحديد الآثار السلبية لاتساع حجم الفجوات التنموية المكانية بالآتي [1]:

1 - وزارة التخطيط فجوات التنمية المكانية في العراق دائرة التنمية الإقليمية بغداد 2023، ص 1

- إرتفا ع تكلفة فاتورة الهدر الإقتصادي والمالي والتنموي
- تعثر او تلكؤ تنفيذ المشاريع الحكومية
- تزايد التباين التنموي المكاني والمناطقي.
- تثبيط الانتاجية والتنافسية في الإقتصاد الوطني.
- تكريس التشوهات الهيكلية للأنشطة الإقتصادية
- تقليص جودة الحياة لعموم المجتمع وتحجيم خياراتهم الحياتية والمستقبلية.

يسهم استمرار مساحة الفجوات التنموية بين المحافظات وبين الريف والحضر والذكور والاناث في إضعاف عُرى التلاحم داخل المجتمعات المحلية، وبينها وبين الدولة. وقد ضاعف من شروخ الجغرافيا ضعف العدالة الاجتماعية، وضمور قيمة الإنصاف. فحين تتضافر نوائب المكان، مع مكائد السياسات، يُصاب الناس بالانقباض، تضعف همتهم وتفتر عزائمهم، وتضعف ثقتهم في الدولة ومؤسساتها، بل ويتراجع اقتناعهم بالانتساب إلى قيم جماعتهم، فيتقطع حبل اندماجهم.

كيف تردم الفجوات التنموية؟



ان هذه الآثار وحدتها تتطلب تحديد الفجوات التنموية مكانياً وتحليلها، باعتبارها أحد عناصر التخطيط الاستراتيجي الذي يسعى الى تحسين سياسات الاستهداف وصياغة الخطط والبرامج ومعرفة الاولويات التنموية مكانياً وقطاعياً من اجل توجيه سير تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية بالاتجاه السليم، وفي إطار من التوازن والعدالة والرفاهية الإجتماعية وضمان الحقوق، والارتقاء بمستويات التنمية البشرية، وتحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية والفرص الاستثمارية والخدمات والتشغيل بين المحافظات العراقية.

الإجراءات المعتمدة في مجال السكان والتغيرات المناخية

- **وضع معايير الاداء البيئي السليم ضمن اجراءات المتابعة والتقويم في مختلف مفاصل العمل.**
- **تحشيد جهود المعنيين بالتنمية المستدامة لتعزيز العمل المناخي. وإنصاف العراق كدولة من أكثر المتضررين واقل الملوثين المساهمين في ظاهرة الاحتباس الحراري، بما يسهم في تحسين أوضاع السكان وبناء البنى التحتية المستدامة والتنمية الخضراء بدعم دولي معنوي ومادي.**
- **تعزيز دور الحكومات المحلية في العمل المناخي المعزز للصحة ضمن إطار اتفاقية الامم المتحدة الاطارية.**
- **رصد التقدم المحرز في مجال دراسة تأثيرات التغيرات المناخية والابلاغ عنها رسمياً.**
- **إزالة الحواجز التي تعترض سبل الاستثمار في التكيف مع آثار تغير المناخ.**
- **تطوير النظم الصحية القادرة على الصمود ومرافق الرعاية الصحية الذكية مناخياً.**
- **اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتوسع في المناطق الخضراء للحد من التصحر والتلوث البيئي.**
- **اجراء مسوح احصائية حول السكان وتأثيرات التغيرات المناخية مصنفة حسب العمر والجنس.**

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في العراق، 2023.

فجوة المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية

- إن الفقر ما هو إلا إنعكاس للعلاقة بين السكان ومتطلباتهم من الغذاء والحاجات الأساسية. شهد العراق علـى إمتداد أربعـة عقود خلت من تأريخه المعاصر تطورات خطيرة على مسـتوى الإقتصاد والمجتمع؛ مـن حروب واحتلال وارهاب دولـي القت بظلالها القاتمة على مجمل الأوضاع السياسـية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وكان من أبرز نتائجها السـلبية انتشـار ظاهرة الفقر، لكن تحسـن الأوضاع عموما أدى إلى إنخفاض ملحوظ عام 2024. فقد مكّن الإنفاق العام، وتوسـيع الشـرائح المشمولة به، في إطار السياسـات الشـعبوية أو العدالة الانتقالية من تخفيض نسـب الفقر والهشاشة في المجتمع، على الرغم من الظروف الاسـتثنائية التي كان ينبغي ان تفرض معدلات اعلى من الفقر بسـبب انعدام الامن وارتفاع النزوح لملايين السكان. ويشير الجدول 5 - 2 إلى أن نسب الأفراد فوق خط الفقر والفئات الهشة (القريبة من خط الفقر) انخفضت مقارنة بعامي2007 و2012، مع أن الأوضاع الاقتصادية لم تكن مسـاندة لهذا الانخفاض لا على مستوى الاقتصاد العام، ولا على مستوى البرامج المخصصة لذلك، والغريب أن نسبة الأفراد فوق وتحت خط الفقر متقاربة جداً. وفي الوقت نفسـه فإن معدلات نمو السـكان المرتفعة نسبيا، من شأنها أن تضيف أعداداً أكبر من الأسر الفقيرة، مما يجعل أعداد السكان تحت خط الفقر تزداد على الرغم من انخفاض نسبتهم من السكان.

جدول 5 - 2: خط الفقر ونسبة الأفراد فوق وتحت خط الفقر لسنوات مختارة

السنة	خط الفقر (ألف دينار)	الفئة الهشة (الإنفاق فوق خط الفقر) – (ألف دينار)	نسبة الأفراد من الفئة الهشة فوق خط الفقر ٪	الإنفاق تحت خط الفقر	نسبة الأفراد من الفئة الهشة تحت خط الفقر ٪
2007	76.9	85.59	7.1	69.21	7.4
2012	105.5	116.06	6.1	94.95	5.2
2018	110.8	121.97	4.9	99.79	4.6
2024	137.0	150.7	3.9	123.3	3.8

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بيانات المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق للأعوام 2007 و2012 و2024، ومسح رصد الفقر السريع 2018.

إقترن الإنخفاض في نسب الفقر والهشاشة بتحسن تدريجي في قيم دليل التنمية البشرية. ففي عام 2008 بلغت قيمة الدليل 0.623 ثم إرتفعت إلى 0.694 عام 2014 بينما قُدر الدليل بـ 0.712 عام 2024. إن التفاوت في العطاء بين أفراد المجتمع، بجانب تزايد مستويات الفساد من حيث الاتساع والحجم (الأموال المنهوبة)[1]، ناهيك عن الهدر الذي يستبطنه الفساد أحياناً في جزء من العقود التي تبرمها مؤسسات الدولة (داخلياً وخارجياً)، والتي يشوبها أحيانا التضخيم في التقديرات، يقابلها أما التدني في النوعية أو التنفيذ. هذه الأحوال التي تراكمت من شأنها أن تنعكس في خلق تفاوت واضح في توزيع الدخل. يمكن لدوال توزيع الدخل والمؤشرات المعبرة عنها بمعامل جيني (الذي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد، إذ يعبر الرقم 1 عن عدم العدالة المطلقة)، أن تعبر عنه بوضوح، إذ يتضح زيادة التفاوت مع الزمن، مما يجعل التركيب الطبقي للمجتمع يتغير باستمرار لصالح تصاعد الفرز، الذي سوف يتولد عنه بالحتم زيادة حجم الطبقة التي تحوم مداخيلها حول خط الفقر (ارتفاعاً أو انخفاضاً). ومن الجدول 5 - 3 نلاحظ أن المحافظات التي تشهد تفاوتاً في الإنفاق نتيجة التفاوت في مستويات الدخل وحجم البطالة والفقر، متوزعة على مستوى العراق، والمفارقة أن بعض المحافظات النفطية كمحافظة ميسان تعاني من عدم انعكاس ذلك ايجابياً على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، من حيث مستويات التشغيل والدخل وانخفاض البطالة والفقر، إذ ما تزال ميسان من بين المحافظات الأكثر فقراً في العراق. وأكثر من ذلك نجد أن محافظة البصرة التي تنتج حوالي 80 في المائة من النفط ينخفض فيها دليل التنمية البشرية أكثر من بقية المحافظات، بينما تعد كركوك الأعلى بحسب قيمة الدليل المحتسبة، بسبب الفارق الكبير في قيمة دليل الدخل المحتسب لهاتين المحافظتين. وهي المكانة التي تحتلها المحافظتان نفسها بحسب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، وان كان إجمالي التراجع بسبب عدم المساواة أكبر بالنسبة للبصرة مقارنة مع كركوك (أنظر الملحق الاحصائي).

1 - وكالة الانباء العراقية، بلغت 360 مليار دولار... آفة الهدر والفساد تأكل موازنات العراق، تمت الزيارة في (5 آب 2024) (https://www.ina.iq/146376--360-.html)

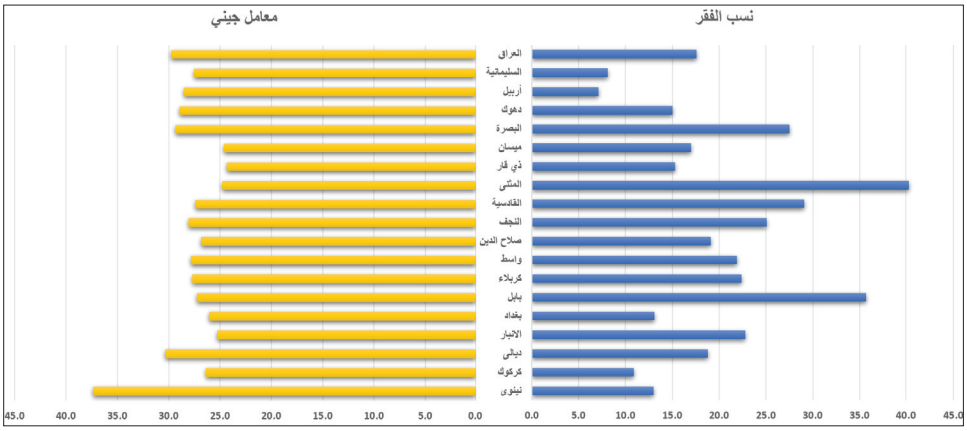
جدول 5 - 3: نسب الفقر حسب المحافظات لعامي 2018 و2024

المحافظة	الفقر 2018	الفقر 2024	الفرق في نسبة الفقر
نينوى	37.7	16.5	-21.2
كركوك	7.6	9.5	1.9
ديالى	22.5	17.2	-5.3
الانبار	17.0	20.9	3.9
بغداد	9.9	13.5	3.6
بابل	11.1	34.4	23.3
كربلاء	13.6	19.9	6.3
واسط	18.7	19.3	0.6
صلاح الدين	17.9	18.7	0.8
النجف	12.6	25.2	12.6
القادسية	47.7	28.9	-18.8
المثنى	52.1	43.6	-8.5
ذي قار	33.9	14.2	-19.7
ميسان	45.4	16.3	-29.1
البصرة	16.2	27.9	11.7
دهوك	8.6	14.8	6.2
أربيل	6.7	5.9	-0.8
السليمانية	4.5	7.9	3.4
العراق	20.5	17.5	-3.0

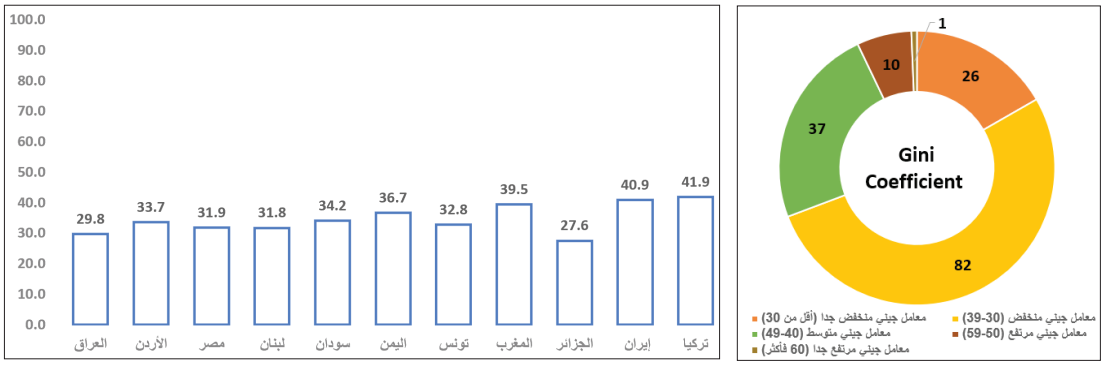
المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق عام 2018، والمسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 – 2024.

تقــدر قيمة معامل جيني بـ 0.298، وهو منخفض نســبياً مقارنة بالمعدلات الســائدة فــي كثير من دول العالم (شــكل 5 - 13). إذ أن أقصى قيمة وصلها معامل جيني في المحافظات هو في محافظة نينوى بقيمة 0.374، والتي ما زالت تُعد منخفضة طبقا للمقارنات الدولية، ربما يعود ذلك إلى ما تشــهده محافظة نينوى من حراك إقتصادي وعمراني بعد تحرير أراضيها (شكل 5 - 12).

شكل 5 - 12: هيكل الفقر في المحافظات بالمقارنة مع التفاوتات في الدخول (معامل جيني)، 2024



شكل 5 - 13: توزيع دول العالم حسب مستوى التفاوت في الدخول ومستويات التفاوت بين الدول العربية 2023 - 2024 (%)



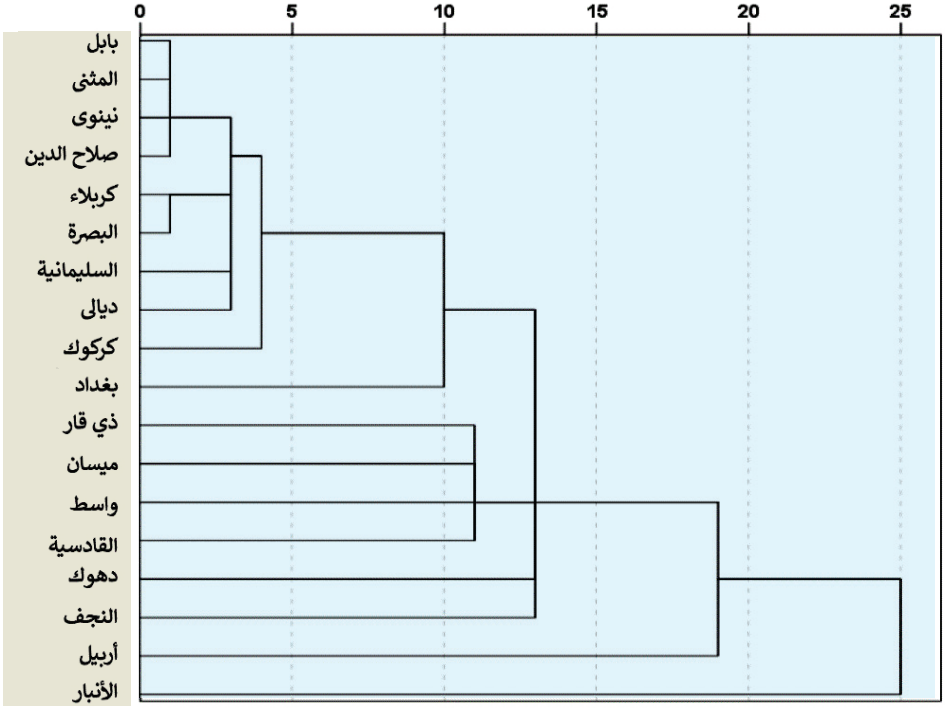
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2023 – 2024

بمقارنة مستوى التفاوت في الدخل في العراق مع عدد من الدول العربية، يلاحظ أن الفروق بين الدول العربية بسيطة وتُعد منخفضة عموماً. مع ذلك يقل التفاوت في الدخول في العراق عن الدول العربية بإستثناء الجزائر التي ينخفض فيها معامل جيني إلى 27.6 %. أما دول الجوار (إيران، تركيا) فهي أكثر تفاوتاً في مستويات دخول أفرادها، حيث يُقدر معامل جيني بـ 40.9 % و41.9 % على التوالي.

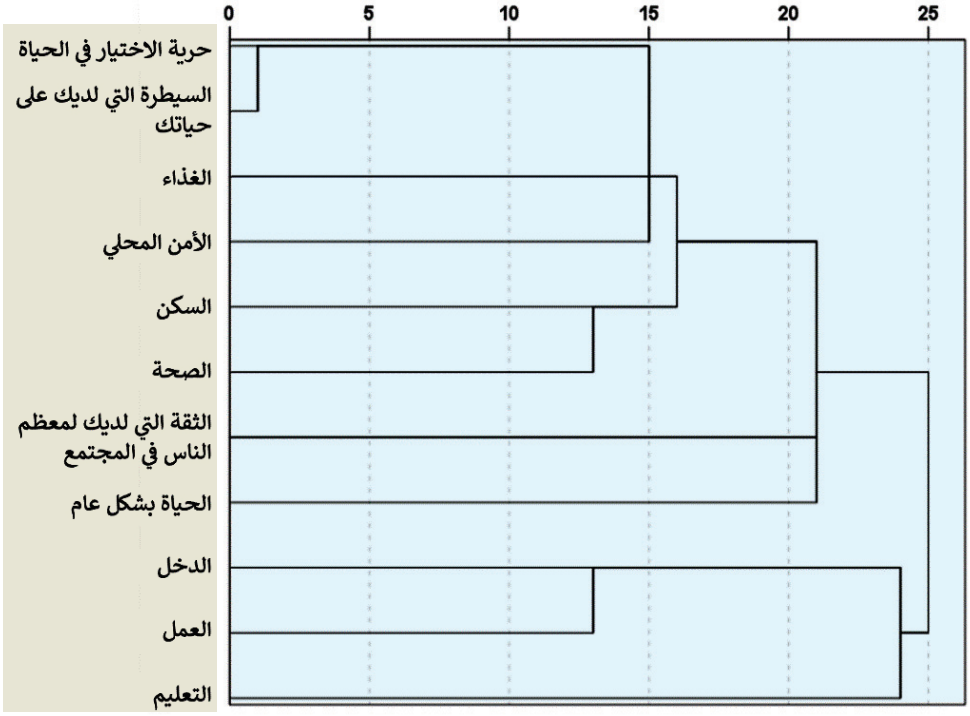
- مستوى الرضى في الحياة المعيشية؛ في إطار البحث عن مدى رضى الأسر العراقية في تأمين متطلبات العيش، وحرية الإختيار في الحياة، والثقة بالمجتمع وبالأمن المحلي، تضمن المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 - 2024 قسما للإستفسار عن مستويات الرضى تحت فرضية إن أفضل مصدر للوقوف على تلك المستويات هو من خلال الإستفسار المباشر من الأسر نفسها التي شملها المسح. كان السؤال يدور حول مستوى الرضى عن المفاصل الرئيسة في الحياة اليومية والعامة.

يوفر التحليل العنقودي متعدد المتغيرات إمكانية الإحاطة بالتشابه أو الاختلاف بين المحافظات إزاء المتغيرات الرئيسة التي بُنيت عليها آراء الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر فيما له صلة بمتغيرات الشعور بالرضى التي اعتمدت أحد عشر معياراً كالرضى عن الحالة الغذائية والصحية...الخ. ودون الدخول بالتفاصيل النظرية فأن ميزة هذا النوع من التحليل أن يرتِب المحافظات بعضها إلى بعض في ضوء تشابه نمطها إزاء قضايا الشعور بالرضى، فكلما اقتربت محافظة مع غيرها في مرحلة مبكرة من بناء المخطط العنقودي كلما عكس ذلك تشابهها بالكثير من تلك المعايير. يشير الشكل 5 - 14 إن محافظات بابل والمثنى، نينوى وصلاح الدين تقترب من بعضها في رؤيتها عن الرضى بالجوانب المختلفة، وهذه المحافظات تقترب في مرحلة ثانية مع محافظات أخرى حققت تشابهاً واضحاً وهي محافظات كربلاء والبصرة ثم السليمانية وديالى وكركوك. في حين تبتعد بغداد العاصمة عن الإقتراب من تلك المحافظات ولكنها تلتقي بعد تعنقد المحافظات التسعة التي أشرنا اليها لتعكس نمطاً مختلفاً نسبياً في رؤيتها وشعورها بالرضى. وفي جانبٍ آخر تشكل محافظات ذي قار وميسان وواسط والقادسية نمطاً آخر متشابهاً يوحِد بينها موقعها الجغرافي الأوسط الجنوبي، ثم تلتقي هذه المجاميع الثلاث بمحافظتين أخريين هما دهوك والنجف في مرحلة شيه أخيرة. وتشكل أربيل نمطاً مختلفاً الى حدٍ كبير لما تتمتع به من خصوصية كونها عاصمة إقليم كردستان. أما المحافظة التي عكس المخطط عنها نمطاً مختلفاً تماماً مع كل المحافظات فهي محافظة الأنبار. هذه المحافظة هي أكبر المحافظات مساحة، تمتد على رقعة جغرافية كبيرة، وانماط المعيشة فيها تتوزع بين ريفية عشائرية – وحضرية مدنية.

شكل 5 - 14: التحليل العنقودي لمستويات الرضى للأسر حسب المحافظات



شكل 5 - 15: التحليل العنقودي لمستويات الرضى للأسر حسب المتغيرات



المصدر: إعداد الفريق البحثي

وعند مراجعة النتائج الإحصائية التفصيلية للتحليل العنقودي الخاص بأنماط ومستويات الرضى، لوحظ أن أكثر المتغيرات تفاعلاً مع غيره هو مؤشر الرضى عن الغذاء حيث يتداخل مع ست مؤشرات أخرى يليه متغير الرضى عن الدخل إذ يتفاعل مع مؤشـرين. أي إن غالبية أنماط الرضى هي معايير شـبه مستقلة، فالثقة بالناس لا تتأثر بأنماط الحياة الأخرى في حين يتأثر مسـتوى الرضى عن العمل بمسـتوى الرضى عن الدخل وهو أمر متوقع، كما يتفاعل مستوى الرضى عن السكن مع مستوى الرضى عن الصحة وهو أمرٌ منطقي (الشكل 5 - 15).

تفسـر معاملات الإرتباط بين الأنماط الإحدى عشـرة (المتغيرات) لمسـتويات الرضى إلى علاقات موجبة وواضحـة بين كل متغير من هذه المتغيرات مع المتغيرات الأخـرى. يلاحظ من الجدول 4-5 إن أعلى معامل إرتباط بين مسـتوى الرضى عن العمل والدخل بلغ 0.912 وهو إرتباط قوي جدا يعكس إن مسـتوى الرضى عن العمل والدخل متطابقان إلى حد كبير، كما إن معامل إرتباط بين مستوى الرضى عن الصحة والغذاء هو الآخر قوي جدا بقيمة 0.878، يليه معامل إرتباط بين مسـتوى الرضى عن العمل والتعليم بقيمة 0.860. وهكذا تُفسِر المصفوفة بقية المعاملات.

جدول 5 - 4: معاملات الإرتباط لأنماط مستويات الرضى في الحياة المعيشية

	الغذاء	السكن	الدخل	الصحة	العمل	الامن المحلي	التعليم	حرية الاختيار في الحياة	السيطرة التي لديك على حياتك	الثقة التي لديك لمعظم الناس في المجتمع	الحياة بشكل عام
الغذاء	1	.809**	.753**	.878**	.725**	.512*	.595**	.530*	.498*	.606**	.692**
السكن		1	.723**	.779**	.786**	.774**	.768**	.667**	.636**	.679**	.748**
الدخل			1	.843**	.912**	0.435	.677**	.608**	.609**	.602**	.596**
الصحة				1	.772**	.559*	.554*	.511*	.486*	.587*	.658**
العمل					1	.612**	.860**	.798**	.776**	.677**	.677**
الامن المحلي						1	.697**	.559*	0.464	.490*	.618**
التعليم							1	.844**	.791**	.640**	.559*
حرية الاختيار في الحياة								1	.981**	.565*	0.455
السيطرة التي لديك على حياتك									1	.569*	0.450
الثقة التي لديك لمعظم الناس في المجتمع										1	.723**
الحياة بشكل عام											1

المصدر: إعداد الفريق البحثي

- **معـدل البطالـة؛** ان العـراق، كباقي أجزاء العالـم، يعكس إرتفاع معدلات المشـاركة في النشـاط الإقتصادي للسـكان في سـن العمل من درجة كفاءة الإقتصاد بتوليد فـرص العمل. لكن إرث الماضي وتحديات الحاضر أفرزا الكثير من المشاكل التي انعكست بشكل واضح على فاعلية السياسات والبرامج التي تستهدف رفع كفاءة الإقتصاد وحفز النمو المولد لفرص العمل. عموماً يخضع نشاط العمل والتشغيل في العراق الى قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 الذي حدد سن العمل القانوني (18 سنة) وضمن حق العمل للجميع. بلغ معدل البطالة الكلي في العراق عام 2024 13.5 % وكانت نسـبة البطالة للإناث 21.4 % في حين كانت النسبة بين الذكور 11.8 %، كما تركزت نسبة البطالة على مستوى المحافظات في كل من دهوك، الأنبار، المثنى، ميسان، والبصرة، كما يوضح ذلك الجدول 5-5.

جدول 5 - 5: معدلات البطالة حسب المحافظات لعام 2024

المحافظة	ذكور	اناث	المجموع
دهوك	11.3	41.2	17.5
نينوى	12.5	22.9	14.1
السليمانية	10.5	22.6	13.6
كركوك	11.1	22.0	12.8
أربيل	10.0	26.9	14.7
ديالى	4.5	12.8	6.3
الأنبار	18.3	44.8	23.1
بغداد	12.4	12.0	12.3
بابل	3.5	8.0	4.2
كربلاء	6.8	16.2	7.8
واسط	11.9	19.0	12.9
صلاح الدين	5.7	26.0	9.4
النجف	14.6	33.3	16.6
القادسية	8.7	16.5	9.9
المثنى	20.1	41.8	21.6
ذي قار	14.1	14.9	14.2
ميسان	17.8	34.2	20.0
البصرة	19.9	12.6	18.0
العراق	11.8	21.4	13.5

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2023 – 2024.

- **العجز السكني**؛ إن أزمة السكن من بين أبرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي على مرّ العقود الماضية والحاضرة ويُعد توفير السكن ضرورة ملحة وحاجة اساسية لكل فرد وأسرة، إذ يمنحهم الشعور بالأمان والطمأنينة والإستقرار ويسمح بتجدد الطاقة ويمكنه من العمل بإنتاجية عالية، وهذا ما ينعكس ايجاباً على مسار التنمية البشرية المستدامة، ويعزز الثقة بين الدولة والمواطن وينمي روح المواطنة الإيجابية.

يعد النمو السكاني وتزايد نسبته وانتشار ظاهرة التحضر من بين أبرز الاسباب الرئيسة لظهور ازمة السكن في العراق، التي تعبر عن العجز في تلبية الطلب على السكن. ولتدارك حدة الآثار السلبية للعجز في السكن، سعى العراق الى وضع سياسات سكنية عاجلة لامتصاص العجز وتحقيق التوزان في السوق السكني، خاصة بعد إتساع ازمة السكن العشوائي في جميع محافظات العراق خاصة محافظة بغداد، فضلاً عن العمليات الارهابية وما سببته من تدمير المنازل خاصة في محافظتي نينوى والأنبار. وبمراجعة بسيطة الى واقع السكن في العراق يلاحظ الاتي:

- **بلغ عدد الأسر لعام 2024 حوالي (7.8) مليون أسرة لمجمل المحافظات.**
- **ان تقديرات العجز الكلي الصافي من الوحدات السكنية في العراق يُقدر بمليوني وحدة سكنية.**
- **يتركز العجز السكني في محافظات بغداد، نينوى، البصرة، كركوك، ذي قار.**
- **بلغت الدور السكنية في المحافظات المتضررة من الارهاب وعمليات التحرير (58.167) وحدة سكنية متضررة حسب مسح تقييم الاضرار لعام 2017، وإن أكثر محافظة متضررة هي محافظة نينوى بنسبة 62.1 % ثم محافظة الانبار بنسبة 20.4 %.**

ولما كان الدستور العراقي (عام 2005) قد كفل حق توفير السكن المناسب، لابد أن يكون حل قضية العجز السكني من الاولويات التخطيطية والاهداف الاستراتيجية في التنمية المكانية بما يضمن حقوق الانسان العراقي ويعزز ثقته بالدولة وصولاً الى دولة المواطنة.

إن قوة أثر وتأثير العوامل آنفة الذكر من شأنها ان تعمل على الإضرار بالمكاسب الانمائية وحقوق الانسان والتي ترتبت عليها آثار مباشرة وغير مباشرة على الدخل والعمل والصحة والتعليم وتمكين المرأة، وجعل من مهمة تحقيق التقدم في مستويات التنمية البشرية في العراق مهمة صعبة وشاقة في ظل استمرار هشاشة الإقتصاد وريعيته. ينبغي العمل على تبني عقد سياسي وإقتصادي وإجتماعي يفضي الى دولة مستقرة سياسياً توفر كل اسباب الرفاه الإقتصادي والإجتماعي. عقد يضع الريع النفطي في خدمة بناء دولة متينة وقوية تعظم موارد الثروة الوطنية لما فيها مصلحة الاجيال الحالية والاجيال المستقبلية، ويوظف طاقة افراد البلد إنتاجاً وإبداعاً وابتكاراً، مع استثمار كفوء للفرصة السكانية استجابة لمقررات قمة المستقبل 2024، والمترجمة في وثيقة الشباب واجيال المستقبل، وصولاً الى عقد يسعى الى تحقيق العدالة الإجتماعية وضمان الحقوق وتكافؤ الفرص لجميع افراد المجتمع، ليكون العراق دولة (المواطنة الإيجابية).

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل؛

ان التحديات التي تواجه مسارات التنمية البشرية في العراق لا يمكن فصلها عن سياقها المعقد، الذي تتقاطع معه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فكان لهشاشة الدولة وحالة اللايقين وتكرار الأزمات والهيمنة الريعية على القرار الاقتصادي الى جانب التحديات المناخية واتساع رقعة العمل غير المنظم والبطالة وغيرها من التحديات، تشكل بمجملها قوى ضاغطة تعرقل جهود تحقيق التنمية البشرية وتغير مسارات تحسين رأس المال البشري وتحد من فاعلية السياسات العامة.

على الرغم من هذه التحديات البنيوية فان العراق ارض الفرص التي تسمح بإعادة توجيه المسارات نحو العدالة والانصاف والاستدامة والازدهار، شريطة التعامل مع هذه التحديات لا كعقبات بل كدعوة ملحة لإعادة بناء العقد الاجتماعي وتعزيز المواطنة وتمكين الفئات الهشة وتكييف السياسات مع واقع متغير ومقاربات متنوعة وشاملة تضع الانسان في صلب عملية البناء الوطني.

- تتعدد وتتنوع العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق، فبعضها ذات منشأ داخلي والآخر ذات منشأ خارجي. وإن حالة اللايقين التي تسود عالم اليوم تُعد من اقوى مهددات السلام الدولي والامن الإنساني، وسبباً في ولادة عناصر لازمات جديدة مكبلة لمسيرة التنمية البشرية في العراق بقيود ضاغطة وحاكمة. إذ ما يزال العراق يقع داخل منطقة الإنذار في التصنيف العالمي للهشاشة، وإن التحسن النسبي المتحقق في توزيع ثمار التنمية مكانياً لم يؤهله للخروج من فئة الدول ذات الهشاشة العالية.
- تعد البطالة من بين أبرز القيود المحددة لتحسين مستوى التنمية البشرية في العراق لما لها من تأثير مباشر على مستويات الدخل ومستوى المعيشة ومعدلات الفقر والتعليم والعمل اللائق مما ساهم في توليد حلقة مفرغة من التهميش الاجتماعي وخاصة بين الشباب. ومع ذلك حقق العراق إنجازات ملحوظة في هذا المجال، بما في ذلك تمكين المرأة إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وكان الدستور لعام 2005 والقوانين المستجيبة إطاراً إيجابياً لهذه الانجازات.
- تعد التغييرات المناخية من التهديدات البيئية شديدة الأثر والتأثير على مسارات التنمية البشرية في العراق وقد تم تاشيره من أكثر الدول هشاشة مناخياً، وكانت سبباً في تزايد معدلات النزوح بسبب شح المياه والتصحر وتلوث الهواء والمياه والتربة وغياب العدالة المناخية.
- مع الإشارة فيما سبق إلى تقلص فجوة التنمية المكانية في العراق، إلا أن الاداء التنموي ما زال بحاجة إلى فاعلية أكثر في توظيف الإمكانات والموارد المتاحة وتحسين قدرتها على تلبية الإحتياجات التنموية، وتجاوز عرقلة مهمة تحقيق التقدم في مستويات التنمية البشرية، فقد سبب ذلك كما سبق أثراً تساقطياً غير إيجابيٍ على دعائم العقد الاجتماعي القائم.



الفصل السادس
الفضاء المدني والمواطنة والعقد الاجتماعي

تسعى رؤية العراق 2030 إلى إقامة مؤسسات إدارية فاعلة، تضمن إحترام الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية والعدالة والمساواة لجميع المواطنين أمام القانون؛ فلا سبيل إلى تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة في ظل الفساد والتهميش وغياب العدالة. فلهذه القضايا تأثير بارز في العراق على الصعد كافة، بعد عقود من الحكم الدكتاتوري والحروب وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية.

وزارة التخطيط، "رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030"

1.6 تمهيد

إحتل مفهوم الفضاء المدني مساحة واسعة من الاهتمام ليعبّر عن ممارسة الحقوق والحريات، فهو الفضاء الذي يتيح للأفراد والمجموعات والمجتمعات ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية بحرية دون خوف من عقاب. ويشمل ذلك حرية التعبير وتكوين التجمعات والوصول الى المعلومات والمشاركة في الحياة العامة، سواء أكان ذلك في الحياة اليومية أم في العالم الافتراضي[1]. وبمعنى أكثر تحديداً استعمل مفهوم الفضاء المدني ليشير الى البيئة التي تمكّن المجتمع المدني ليؤدي دوراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويعطي للأفراد والجماعات الفرصة في أن يسهموا في صنع السياسات التي تؤثر في حياتهم، من خلال الوصول إلى المعلومات، والمشاركة في الحوار والتعبير عن المعارضة أو عدم الموافقة، وإن كل ذلك يؤدي إلى تعزيز التنمية البشرية.

إكتسب مفهوم الفضاء المدني أهمية كبيرة وعُدَّ شرطاً اساسياً للتنمية المستدامة ولقيام مجتمعات ديمقراطية، وذلك لدوره في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وتشجيع المشاركة المدنية والسياسية التي تُعد عاملاً مهماً من عوامل بناء الهوية الوطنية المشتركة التي لا يمكن ان تتحقق من دون شعور جميع الناس بأنهم مشاركون وبصورة فعلية في صياغة السياسات التي تحقق تطلعاتهم. لقد لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على تشكيل وإستنهاض مجتمعاتهم ورسم آفاق مستقبلهم، وعكست تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة[2] في مجال التنمية البشرية، أن القدرة على التصرف التي يمتلكها المجتمع المدني تشكل عنصراً أساسياً في توسيع الحريات وبناء القدرات، وتوفر في الوقت نفسه منصات لتعزيز الأدوار وتوسيع الفرص للناس للتعبير عن مخاوفهم والتأثير في عمليات صنع القرار والدفع بإتجاه التغيير. وهذا لا يعزز تمكين الأفراد فحسب بل يساهم أيضاً في بناء أنظمة حكم أكثر إتساعاً وتشاركاً.

يشكل الفضاء المدني المفتوح والتعددي ضماناً لحرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وشرطاً أساسياً لجعل التنمية والسلام مستدامين في أي مجتمع، لقدرته على بناء مجتمعات أكثر تنوعاً وأكثر تسامحاً. ويرتبط وجود الفضاء المدني إرتباطاً وثيقاً بحقوق الانسان. إذ يُعد الفضاء المدني المجال الذي يُمكن للأفراد من خلاله ممارسة حقوقهم الإنسانية بحرية ودون خوف من التضييق أو العقاب، فالحق في التعبير عن الرأي، وتكوين الجمعيات، والمشاركة في الحياة العامة، التي تمثل أهم مكونات وعناصر الفضاء المدني، ماهي الا حقوق إنسانية أساسية تمكّن الناس من الحشد لصالح التغيير الإيجابي، وتعمل بمثابة وسيلة لممارسة العديد من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذه الحقوق لا يمكن ممارستها بشكل فعّال دون وجود فضاء مدني مفتوح وآمن يشجع الناس على الانخراط في أنشطة تهدف لإحداث تغيير إيجابي[3].

---

1 - https://maharat-news.com/shrinkingcivicspaces#:~

2 - راجع تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990.

3 - الأمم المتحدة مفوضية حقوق الانسان، الفضاء المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الانسان، دليل عملي للمجتمع المدني، 2014، ص11

2.6 الفضاء المدني: المفهوم والدلالة

يتسع مفهوم الفضاء المدني ليشير الى البيئة السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من التلاقي معاً، ومشاركة مصالحهم وهمومهم المشتركة، والقيام بفعل فردي او جماعي من اجل التأثير في صنع السياسات، كما تعرف منظمة سيفيكوس (CIVICUS) الفضاء المدني بأنه "مجموعة الشروط التي تسمح للمجتمع المدني والافراد ان ينتظموا ويشاركوا ويتواصلوا بحرية دون تمييز، في سعيهم الى التأثير في الهياكل السياسية والاقتصادية المحيطة بهم". يمكن تحديد الحقوق الأساسية للفضاء المدني بـ:

- **الحق في حرية تأسيس الجمعيات، وحرية التجمع السلمي، والحرية في التعبير دون تهديد أو تقييد من السلطات الحكومية.**
- **تكون مضمونة بموجب القانون في معظم الدول ودساتيرها، وبموجب الأدوات الدولية والإقليمية لحقوق الانسان الملزمة للدول، بحكم تصديقها على هذه الاتفاقيات على ما ينص القانون الدولي**[1].

يتضمن هذان التعريفان العناصر الرئيسة المحددة للفضاء المدني، إلا إنهما يحتويان على بعدين متمايزين: الأول محايد والثاني منحاز، أي انه يحمل وجهة وخياراً محدداً. مثل تحديد هدف، هو التأثير في السياسات، أو السماح بتسهيل التلاقي والعمل، أو ضمان الحقوق الرئيسة...الخ. لذلك يعرف الفضاء المدني بمعناه المحايد والشامل بأنه البيئة (أو مجموعة الشروط) السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكّن المواطنين من التلاقي معا، ومشاركة مصالحهم وهمومهم المشتركة، والقيام بفعل فردي او جماعي من اجل التأثير في حياتهم ومجتمعهم، ضمن المساحة المدنية التي تقع خارج العام (الدولة) والخاص (الاسرة) والسوق.

يلعب الفضاء المدني بتشكيلاته التقليدية والحديثة اليوم دوراً فاعلاً في ارساء مسارات التنمية وتثبيت الحقوق. إذ تكمن أهميته النظرية والعملية عبر ثلاث منظورات رئيسة[2].

الاول- منظور الديمقراطية، وله خصوصية نظرية نظراً لعلاقة الفضاء المدني بالديمقراطية واشكالها.

الثاني- منظور الحوكمة الرشيدة، وله خصوصية عملية ومؤسسية، لا سيما موضوع الشراكة والعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأطراف المختلفة المحلية والوطنية والدولية.

الثالث- منظور متطلبات التنمية، وله صلة بالنتائج المطلوب تحقيقها والاهداف المطلوب بلوغها من منظور متطلبات التنمية والخطط والسياسيات المرتبطة بها.

هذه المقاربة تؤسس لتقدير الأدوار التنموية المختلفة التي يلعبها الفضاء المدني، والتي تتجاوز المقاربة التقليدية، لاسيما الادوار التي تدرج ضمن مشاركة المجتمع المدني عبر السياسات والبرامج على المستوى الوطني، سواء على المستوى الفردي، او على المستوى الجماعي من خلال الحركات الاجتماعية والشعبية. أما منظمات المجتمع المدني فهي اشكال التنظيم والتجمع، ضمن مساحة (دائرة) المجتمع المدني المتميزة عن الدولة والسوق والاسرة، التي تتحرك وتفعل كلها ضمن الفضاء المدني الذي يشكل البيئة التي يتطور فيها

1 - أديب نعمة، الفضاء المدني في البلدان العربية مدخل نظري واشكاليات راهنة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، بلا تاريخ، ص9.
2 - المصدر السابق.

المجتمع المدني وتتحدد فيها شـروط فعالية منظمات المجتمع المدني، ودور المجتمع نفسـه في الشـراكة التنموية وقدرته على التأثير.

3.6 العناصر المكونة للفضاء المدني

يتطلب تعريف الفضاء المدني تحديد البيئة المحيطة لتحرك وفعالية المجتمع المدني وتحديد العناصر الرئيسة التي يتكون منها هذا الفضاء. يشـمل ذلك السياسـات والتشريعات والمؤسسات والممارسات، التي تقوم بها السـلطات العامة والقطاع الخاص، على المسـتويين الوطني والعالمي (بما في ذلك المانحين) التي تؤثر في تسـهيل او إعاقة فعالية المجتمع المدني وتشـكل المنظمات المدنية وعملها، او التي ترسم حدود المشاركة المواطنية في هذا المجال والتمتع بالحقوق الرئيسة ذات العلاقة مثل الحق في تأسيس الجمعيات والنقابات، والحـق فـي التجمع والتظاهر والتحرك السـلمي دفاعا عـن الحقوق، او الحق في حريـة التعبير والوصول الى المعلومات...الخ. وحسـب منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، فإن الفضاء المدني يشـمل أربعة عناصر: المشـاركة (منظمات المجتمع المدني والمشـاركة المواطنية)، والحريات المدنيـة، وحرية الاعلام والحقوق المتصلة بالفضاء الرقمي، والبيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني (موارد، قدرات، إجراءات).

شكل 6 - 1: العناصر المكونة للفضاء المدني



انطلاقاً من هذه التصورات يعد الفضاء المدني منبراً واسـعاً وميسـراً لممارسـة الحقوق، ومسـاعداً على قيام المجتمع المدني ومنظماته بالدور التنموي المرغوب به وممارسة الشراكة كاملة مع الدولة والقطاع الخاص.

ويُعد مصطلح تقليص الفضاء المدني الذي يتميز بالتضييق على منظمات المجتمع المدني وعلى المواطنين، وعلـى المجتمـع المدني، بما يحول دون ممارسـة دوره، سـواء أتى هذا التقييد من خـلال القوانين أو تقييد

الحصول على الموارد أو اثناء الممارسة وفي السياسات. وقد واجهت هذه المنظمات بعض التقييد في عدم تنفيذ أنشطتها دون إستحصال موافقات أصولية مع إن المنظمات مسجلة رسميا. ولا يمكن للفضاء المدني ان يختفي بالكامل، إلا إنه في النظم الشمولية والاستبدادية وتحت سطوة الديكتاتوريات العسكرية أو في ظروف الحرب وسيطرة تنظيمات مسلحة متطرفة او العصابات الاجرامية، فإن الفضاء المدني بما هو فضاء في بيئة محيطة ومجموعة شروط، يمكن ان يتقلص الى حدود ضئيلة جدا.

ومع وجود جذور لنشوء منظمات المجتمع المدني في العراق، إلّا أنَّ ولادتها بعد الاحتلال عام 2003 كانت عسيرة بسبب المتغيرات والتحديات التي عصفت بالمجتمع العراقي من تطرف وارهاب أو عنف أوجد عجزاً بنيوياً وتفاقماً للمشكلات وافتقاراً للإرادة الاجتماعية مما فرض واقعا لإيجاد حلول واقعية للتحديات. شهدت المدة التي أعقبت 2003 تأسيس الآلاف من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها. إذ شهدت تلك المرحلة تجلياً واضحاً للصراع بين الكثير من المرجعيات الاجتماعية، على الرغم من الانتقال السياسي واقرار التعددية. هذه التقاطعات أفضت في كثير من الاحيان الى مواجهات وتوترات، عبرت بشكل واضح عن صراع بين مرجعيتين واحدة تحاول التأسيس لمجتمع مدني حديث، والثانية مرجعية تقليدية تسعى للحفاظ على عقليتها الابوية في ادارة المجتمع مع ادخال تغييرات شكلية، حاولت استيعاب المتغيرات المجتمعية وتطلعات الجمهور للمشاركة السياسية. مع ذلك كان لمنظمات المجتمع المدني العراقية دورٌ في حملات المدافعة والمناصرة لقضايا مهمة، مثل تشريع القوانين وإطلاق سياسات وإلغاء قرارات ضارة بالمنظمات. كما كان لها دورٌ في توفير فرص عمل لائقة للشباب وبناء قدراتهم في مجالات مختلفة، فضلا عن مساهماتها في العمل الطوعي مثل حملات دعم النازحين وخلال جائحة كوفيد 19.

لقد قدمت المنظمات الدولية في العراق بعد التغيير يد العون والمساعدة لأعداد كبيرة من المنظمات المحلية تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج العراق، وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات، لا سيما في حوكمتها وتحديد أدوار هياكلها التنظيمية، وبناء السياسات التي تحدد مسار عمل المنظمات وتقوي إختصاصها. لقد إستطاعت منظمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعبِ أدوارٍ مهمةٍ وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والهشة، ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش والامن الإنساني، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والمساواة، وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات[1].

1 - د. عدنان ياسين مصطفى، المرجعيات الثقافية والمواطنة والهوية: جدلية التداخل والتكامل، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة: بغداد، 2011، ص89.

4.6 الفضاء المدني والإستبعاد الاجتماعي

غالباً ما يرتبط الفضاء المدني بموضوع الإستبعاد الاجتماعي[1] الذي يمثل في جوهره الحرمان من التمتع بالحقوق الإنسانية التي تقتضيها المواطنة لأسباب ذاتية أو موضوعية، وتؤدي الى عدم –أو ضعف- مشاركة الفرد أو الجماعة في مجال أو أكثر من مجالات الحياة. وعدّت بالمقابل الرفاه نتاجاً أو محصلة لنمو مفهوم المواطنة وحقوقها، وهي مقاربة فتحت مجالاً واسعاً للمناقشة حول طبيعة المواطنة وعلاقتها بظاهرتي الاقصاء والإندماج[2].

في البلدان العربية استخدم هذا المفهوم على نطاق ضيق وضمن دراسات محدودة، فعلى سبيل المثال تناول تقرير التنمية الانسانية العربية[3] مفهوم الإستبعاد (الاقصاء) خارج حدود المواطنة، وانتهاك حقوق الجماعات الفرعية، والاقصاء المزدوج للمرأة، فضلاً عن حقوق الصحة البدنية والنفسية وحق اكتساب المعرفة[4]، حيث ينبغي أن يستند الإستبعاد الى معايير محددة منها نوعية الحياة. إذ أن المستبعد هو الذي لا تتوفر في حياته مؤشرات النوعية الجيدة للحياة مثل: فرص العمل اللائق، أو التأثير في الوضع السياسي والحصول على فرص التعلم، التي تنسجم مع طموحاته، والتمتع بأنشطة ترفيهية وغيرها. إن معظم أشكال الإستبعاد تعني تراجعاً في جانب من جوانب حياة الفرد أو الجماعة[5]. وتجدر الإشارة إلى إن كثيراً من جذور التهميش والإستبعاد وخصوصاً في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية، والترفيهية تنمو في البيئة الأسرية، لا سيما للشابات. ومع ذلك فإن الحماية الأسرية والعشائرية ما زالت من ضرورات الوساطة في حل المشكلات[6] خصوصاً حين يتعرض المجتمع لأزمات متلاحقة. وهناك عوامل عديدة تعزز ظواهر التهميش والإستبعاد في المجتمع لا سيما الشباب. إذ أن بطالتهم تجعلهم أكثر اعتماداً على أسرهم، كما أن دفعهم الى سوق العمل في مرحلة مبكرة يسلبهم حق تلقي العلم. ويعرضهم لمخاطر صحية وسلوكية، الى جانب عوامل كالمرض والعوق والزواج المبكر اعتماداً على الأسرة الأبوية، كما أن مظاهر ومؤشرات تهميشهم أقوى في الريف منها في الحضر، لأسباب تتعلق ببنية الأسرة ونمط الثقافة السائد. وفيما يتعلق بمخاض الإندماج والإستبعاد الاجتماعي للشباب العراقي، ومن خلال قراءة سوسيولوجية لأوضاعهم الاجتماعية وتصوراتهم وآرائهم في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية، يعكس الادوار التنموية للشباب في الفضاء المدني. إذ ان الإستبعاد الاجتماعي سواء أكانت أسبابه موضوعية أم ذاتية ينطوي على حرمان كلي أو جزئي من الحقوق، يفضي الى خلل في أداء الأدوار المطلوبة من الإنسان في مرحلة عمرية معينة والى مشاعر سلبية تتميز بالإحباط والنظرة المتدنية الى الذات، والى مشكلات سلوكية، كما يفضي الى ضعف وعجز عن المشاركة في حياة المجتمع. ولما كانت حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة،

---

1 - على الرغم من ان هذا المفهوم حديث التداول في الأدبيات الاجتماعية، إلا أن جذوره عميقة في الخزين المعرفي لعلم الاجتماع. إذ أن مفاهيم اساسية مثل الهامشية Marginality والعزلة Isolation والحرمان Deprivation والفقر والاغتراب Alienation والآنومي Anomie أو الفوضى المعيارية، لا تخلو من معان ومؤشرات ذات صلة بمفهوم الإستبعاد الاجتماعي. ويترجم هذا المفهوم أحياناً الى نبذ، أو للإشارة الى ما يسمى بالمجموعات الضعيفة وهي طبقاً لقاموس Webster الجماعات المعرضة للضرر أو الأذى وذوي الوصمة Stigma، يمكن الاطلاع على عرض واف لمفهوم الآنومي والتصورات المتصلة به في (د. سامية محمد جابر – الفكر الاجتماعي – بيروت – دار العلوم العربية 1989، ص253 وما بعدها). كذلك يراجع Ritzer G., Sociological Theory, N.Y,, McGraw Hill, 2011, p.252

2 - أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصايغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة 2005، ص399

3 - The United Nations Development Programme, Arab Human Development Report, Amman 2005, p. 86 and beyond.

4 - برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية، عمان 2005، ص86 وما بعده.

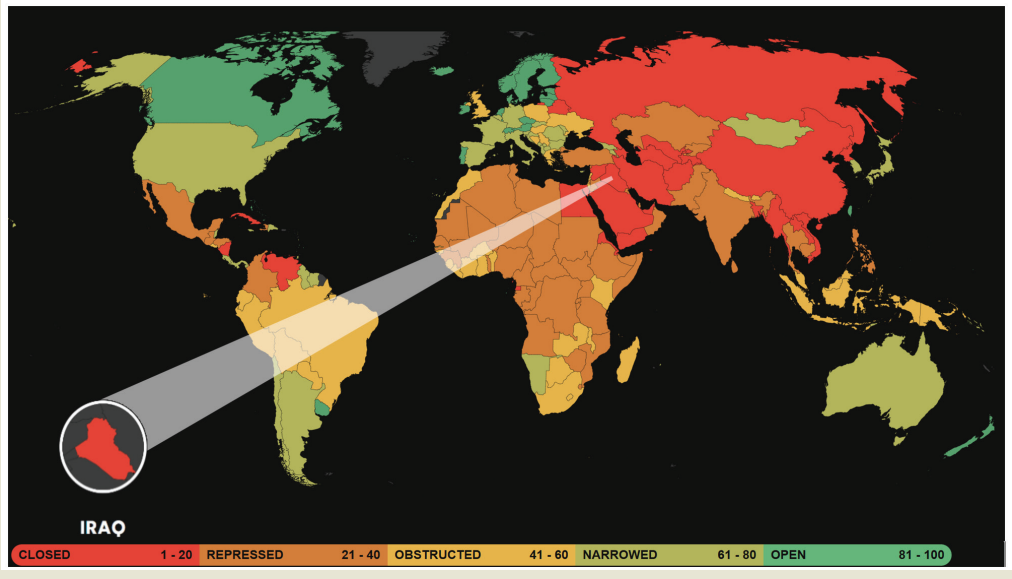
5 - Lauer R. and Lauer J., Social Problems and the quality of life, N.Y., McGraw-Hill, 2006, p.10.

6 - د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 367، وما بعدها.

لذلك يمكن القول بأن عملية الإستبعاد الاجتماعي تتميز بطابعها التراكمي، حيث يسبب الإستبعاد عن التعليم مثلاً كلفاً تراكميةً قد تؤدي إلى الإستبعاد عن سوق العمل، والى الفقر، وربما عزله عن المجتمع في بيئة سكنية مثقلة بالمشكلات.

أمـا الأدوار التنموية لمؤسسـات المجتمع المدني فما تـزال متباينة من حيث الفعالية والإنجـاز متأثرة بالتاريخ والاقتصاد، والجغرافيا السياسية بسبب الصراعات وحالات عدم الاستقرار. وتقع البلدان متوسطة الدخل التي لا تشـهد صراعات في موقع وسط، إذ تظهر تراجعاً طفيفاً في الفعالية الحكومية. يلاحظ إن توصيف العراق ضمن مجموعة دول عربية تقمع الفضاء المدني (بموجب معايير التقلص المزمن للفضاء المدني في الدول العربية) لا يتفق ومسـار النظام الديموقراطي القائم حالياً في العراق، حيث تنامى ظهور منظمات المجتمع المدني بشـكل لافت، فضلا عن الإنفتاح النسـبي في الفضاء المدني، خاصة فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني. فهناك منظمـات حاصلة على الصفة الإستشـارية في المجلـس الإقتصادي والإجتماعي التابـع للأمم المتحدة (مثل مؤسسـة العين للرعاية الإجتماعية ومؤسسـة اليتيم الخيرية). وهناك منظمات تسـاهم في إنجاز تقارير ظل، توفر مراجعة وتقييم ونقد للتقارير الوطنية، وتشارك في تقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى غيره. مما يجعل من تبويب العراق ضمن دول تقمع الفضاء المدني أمراً لا ينسجم وحقيقة التقدم المحرز في مجال الفضاء المدني. وعلى الرغم من أحراز تقدم طفيف في مؤشـرات التنمية المسـتدامة، لكن الدولـة ما تزال تواجه مصاعب كبيرة بسـبب استفحال الفساد، وتحديات إستقلالية القضاء، وهو ما يؤدي الى تعثر في تحقيق المكاسـب الانمائية.

لا يزال عجز المؤسسات الضعيفة عن معالجة المظالم السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية سبباً جذرياً لنشوب الصراعات في العديد من البلدان العربية، وعقبة رئيسة أمام التعافي من الأزمات. ومن العوامل التي تزيد الوضع تعقيداً، التقلصُ المزمن للفضاء المدني. تشير ألوان الدول الظاهرة إلى تراجع واضح في مستويات الإنفتاح بإتجاه الفضاء المدني، كما توضحها مفاتيح الألوان.



المصدر. Transparency International: Civic us Monitor 2023

5.6 الفضاء المدني في العراق: الديناميات والتحديات

واجــه المجتمــع المدني في العراق تاريخا مضطرباً وشــهد تحولات كبيرة تميزت بتذبذب في مســاراته بين التقدم والتراجع، والمراوحة ما بين الانغلاق التام في سياق نظام سياسي شمولي مستبد الى الانفتاح والانغلاق بعد ســقوط هذا النظام، وصولا الى التضييق والقمع للسيطرة عليه واحتوائه. إنتعش النشاط المدني في العراق مع بداية الاحتلال البريطاني بعد ان كان محدوداً في ظل الدولة العثمانية، إذ شــهدت هذه المرحلة تشــكيل تنظيمات سياســية جديدة، ســرية وعلنية، وتوسع مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، واعلان النظام الملكي في العراق، وجاءت أول إشــارة رســمية وقانونية للفضاء المدني في القانون الأساســي العراقي لســنة 1925. فقد نصت المادة الثانية عشر على (أن للعراقيين حرية أبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمــام إليهــا ضمن حدود القانون)، وهذه أول بــادرة إلى تكوين المجتمع المدنــي، وعلى الرغم من إن الجمعيات والمؤسســات في تلك الفترة كانت خاضعة بشــكل أو بآخر الى ســلطة ورقابة الدولة إلا أن هذه المرحلة شهدت بدايات حقيقية للنقابات والجمعيات التي شاركت على نحو فاعل في الحياة السياسية [1].

ثــم قُيِّد دَور المجتمــع المدني وجُمِّد عمله ووظائفه خلال فترة حكم البعث، بســبب محاولات الحكومات الشــمولية ابتــلاع المجتمع المدني أو تحييده بقــوة الريع النفطي، وفي هذا الاطار يؤشــر الدكتور فالح عبد الجبار ســتة نقاط أساسية تسببت في ولادة النموذج العراقي للدولة التوتاليتارية، التي تميزت بتركيب فريد من الحــزب الواحد/جماعات القرابــة، أدت في نهاية المطاف الى إبتلاع المجتمــع المدني في العراق من قبل الدولة[2] في مقدمتها اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة (بفعل الريع النفطي)، والتغيرات المجتمعية التي أدت إلى إضعاف الطبقات العليا واضمحلال الطبقات الوسطى، ونمو الدولة كأكبر رب عمل وتضخمها كجهاز ضبط وسيطرة. تلاشت منظمات المجتمع المدني بالتدريج. بعد احتكار النظام الشمولي الســابق للعمل النقابي والمنظماتي وحظره لنشــاط الأحزاب، وتعرض القائمون على هذه الانشطة للملاحقة والمساءلة. فضلاً عن صعود الثقافة الشعبوية والبيئة الدولية المؤاتية أو الداعمة للنموذج التوتاليتاري في العراق، كما أســســت سياسات النظام الشــمولي والحزب الواحد لمجتمع مدجن وريعي يدار عبر نظام إقصائي، ومن الصعب جداً الحديث عن حرية التعبير والتجمع وحق الوصول الى المعلومات والمشــاركة في السياســات في ظل فضاء مدني مغلق بالكامل وغير مقبول قانونياً أو بالممارسة.

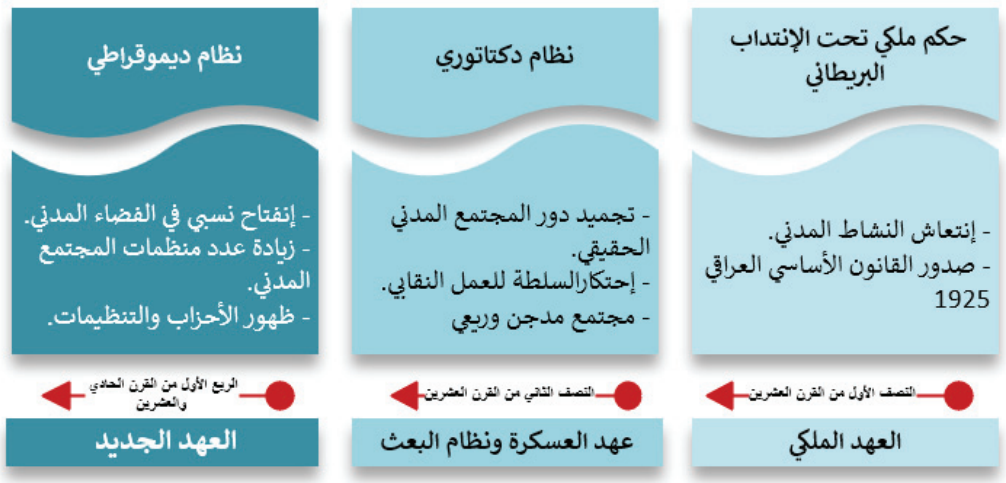
إرتبط نمو الفضاء المدني وانفتاحه بمســار التحول الديمقراطي بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، ســاعد التحول الديموقراطي في تحقيق إنفتاح نســبي في الفضاء المدني وتوفير الظروف المهيئة للعمل الحر والمستقل للمجتمع المدني، فظهرت حركات مدنية تعتمد مبادئ حقوق الانسان كمرجعيات، وتبنّى جمهور واســع لمفاهيمها منفلتين من القناعات الكلانية التي انتجتها سياسات الحزب الواحد. ونُظمّتَ إحتجاجات ومظاهرات بشــكل متكــرر. كما ظهر عديد مــن المنظمات غيــر الحكومية والجمعيات، بعــد أن أوجدت التحولات السياسية وغياب اي شكل من اشكال السلطة حاجة لسد الفراغ الذي تركه انهيار النظام بتنظيمات سياسية /مدنية انبثق البعض منها عن احزاب لها تاريخ في العمل السياسي، وبعضها أُعد مسبقا لهذا الغرض،

1 - https://www.hhro.org/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-

2 - فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة: الديمقراطية الممكنة: نموذج العراق، (بيروت ودمشق، دار المدى، 1998)، ص22.

والبعض الآخر وليد لظرف واملاءات الحدث كرد فعل لحاجة المجتمع لسد الفراغ[1]. ووفرت الانتخابات المتتالية والاستفتاء على الدستور فرصة جديدة لظهور عدد اخر من الجمعيات التي تعمل على تحشيد الجماهير باتجاه المشاركة في الانتخابات والاستفتاء. كما ساهم التمويل الاجنبي والدولي أيضا في تشجيع نمو وانفتاح الفضاء المدني، وفي تضخم عدد المنظمات. وفي الوقت نفسه شجع تمويل اللاعبين الإقليميين عدداً كبيرا من القيادات المحلية على تشكيل الجمعيات. إذ أن جزءاً كبيرا من النمو المتصاعد لمكونات المجتمع المدني يعود الى حاجة المجتمع الدولي الى ايجاد شركاء محليين لتنفيذ البرامج والمشاريع، مما دفع الى تشجيع تشكيل منظمات المجتمع المدني للمساهمة في بناء الديمقراطية الناشئة في العراق ومشاريع إعادة الاعمار وبناء السلام.

شكل 6 - 2: توصيف الفضاء المدني عبر تاريخ العراق الحديث



هذا فضلاً عن التزايد الكبير في اعداد الاحزاب والتجمعات السياسية[2]، ففي عام 2021 تم تسجيل 299 حزباً لخوض الانتخابات النيابية ذلك العام[3]، وهو عدد كبير جداً، لقد عمدت تلك الأحزاب الى تأسيس جمعيات في محاولة لإنتاج شكل جديد من التأثير، الغاية منها تعزيز أجنداتها السياسية، ودعم البنى التحتية والفروع، من خلال توظيفها كمجسات لقياس الرأي العام، وكآليات للتحشيد الجماهيري، ووسيلة لكسب ولاءات الناس واصواتهم، مستغلين فرصة وجودهم في مناصب تؤهلهم في الحصول على أموال إضافية باسم الجمعية التي يترأسونها [4]، وقد أسس إنفتاح الفضاء المدني لبيئة مواتية إستطاعت ان ترسخ مفهوم الاحتجاج كحق

1 - حسن جاسم راشد الشمام: ممارسة السياسة في مجتمع مدني، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد /كلية الآداب 2007)، ص91

2 - بلغ عدد الكتل السياسية المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات حتى نهاية عام 2005 (467) بينها (249) تنظيما سياسيا. فالح عبد الجبار واسماء جميل رشيد، الاحزاب السياسية في العراق ضمن مشروع: تطور الاحزاب السياسية في البلدان العربية – حالة العراق.

3 - مفوضية الانتخابات، 2021.

4 - مقابلة مع الدكتور سامي شاتي رئيس تجمع اهالي مدينة الصدر سابقا ورئيس مركز دار السلام اجرتها الباحثة في نيسان 2009.

دستوري، يعبر عن متطلبات الشعوب، وأصبح التظاهر أمراً مألوفاً ومقبولاً وله أساس قانوني[1]. غير ان فسحة الحريات النسبية التي أتاحها الخلاصُ من نظام قمعي استبدادي، والتي وفرت بيئة تمكينية ملائمة لتنامي المجتمع المدني في العراق لم تكن – في الحقيقة – الا واحدةً من نتاجات هشاشة الدولة الناشئة بعد عام 2003، ولم يتبنّها أو يصنها نظام واضح وبنية تشريعية متماسكة [2].

يضمّ الفضاء المدني العراقي مجموعة متنوعة من الفاعلين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والجمعيات، والنقابات، والحركات الاجتماعية، والأفراد. فضلا عن الكيانات والائتلافات الشبابية والفرق التطوعية غير المسجلة، والتي تعد جزءاً مهماً من المجتمع المدني، تقوم بتقديم خدمات متنوعة اغاثية وتنموية، وبتمويل من المجموعات المحلية، لكنها تفتقر الى القدرة المؤسسية على انشاء منظمات رسمية (مسجلة) بينما لا يرغب البعض الآخر في التسجيل لتجنب الإجراءات البيروقراطية التي قد يستتبعها ذلك[3] (إذ تشكل المنظمات غير الحكومية المسجلة غالبية مكونات المجتمع المدني في العراق). بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية في العام 2020 ما يقرب الـ 4620 منظمة فضلاً عن 15 شبكة تضم 62 منظمة[4]. ومع ذلك فان هذا العدد يعد متواضعاً مقارنة بعدد المنظمات غير الحكومية في المغرب مثلاً والذي ناهز الـ 259 ألف جمعية، وبما يؤثر بشكل فاعل ويبين حجم أهمية هذه المنظمات في الحياة العامة [5].

تجدر الإشارة إلى أهمية التفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والحكومة، فالمجتمع المدني إضطلع بمهام أساسية دافعت عن عمليات التغيير، وعملت على زيادة الوعي إلى جانب التوسط بين الحكومة والناس، وتنفيذ كثير من البرامج التنموية المعززة لجودة الحياة و إستدامتها. هذه العلاقة المعقدة والمتنوعة بين المجتمع المدني والحكومة عكستها أوجه عديدة من صور التفاعل والتكامل منها التعاون والشراكة من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع التي تستهدف خدمة المجتمع، لاسيما في مجالات التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية، إلى جانب المشاركة في تقديم الخدمات للمواطنين، مثل خدمات الرعاية الصحية والإجتماعية والقانونية مما يخفف العبء على الحكومة. كما يضطلع عديد من المنظمات بواجبات الرقابة والمتابعة للأداء الحكومي، والمطالبة بالمساءلة وتدعو إلى الشفافية والنزاهة، كما تقوم بواجبات الدفا ع عن حقوق الانسان.

6.6 حقوق المواطنة والتعددية في العقد الاجتماعي الجديد

يلعب المجتمع المدني دوراً فاعلاً في حماية حقوق المواطنين وتعزيز العدالة والشمول في إطار البُعد الإجتماعي بين الدولة والمواطن. إذ كثيراً ما تدافع منظمات المجتمع المدني عن المساواة، وإنصاف الأصوات المهمشة ومحاسبة المؤسسات التي تعاني من الإخفاق. هذه الأدوار المحورية في حماية حقوق المواطن تتم عبر الرصد والتوثيق للإنتهاكات، وجمع الأدلة والمعلومات، ومطالبة الجهات المسؤولة بالتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين

1 - عباس الشريفي، العراق المجتمع المدني والحراك المدني 2019 - 2020، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بلا تاريخ، ص 4.
2 - ينظر: بيان 3 اذار
3 - الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، تقرير مؤشر الاستدامة لمنظمات المجتمع المدني لعام2020، العراق، منظمة بنت الرافدين ايلول 2021
4 - موقع دائرة المنظمات غير الحكومية في العراق، على الرابط الالكتروني: http://www.ngoao.gov.iq/.
5 - اديب نعمة، الفضاء المدني في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2023، ص 14

عنها. كما تؤدي مهام أساسية في الدفاع عن الضحايا بتقديم الدعم والمساندة من خلال الإستشارات القانونية والنفسية، والمساعدة في الحصول على التعويضات وتقديم الدعم الإجتماعي والمعنوي. كما تقوم المنظمات بمهام المناصرة والتوعية بهدف تغيير السياسات والقوانين التي تنتهك حقوق الإنسان.

نص الدستور العراقي على مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في المساواة وعدم التمييز[1] وتكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، وتتخذ إجراءات فاعلة لضمان ذلك[2]، وبغية التصدي لأي كيان سياسي يتبنّى التمييز العنصري، ورغبة بالانعتاق من إرث التمييز السابق، نص الدستور على حظر «كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنّى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يُحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون»[3]. كما نص على الحق في المشاركة السياسية والتمتع بسائر الحقوق السياسية بنصه على ان «للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح»[4]. وأقر بالحق في حرية الدين والعقيدة بنصه على ان «لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة»[5]، ونص على: (العراقيون أحرار في الإلتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم، أو مذاهبهم، أو معتقداتهم، أو اختياراتهم)[6] كما أكد على حرية المعتقد وحمايتها إذ نص على ما يلي[7]:

أولا: اتباع كل دينٍ او مذهبٍ احرارٌ في:

- ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية.
- ادارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها.

تحظى هذه المواد بدعم من نص المادة 2 (ج)، التي تنص على عدم تشريع أي قانون يتعارض مع الحقوق المنصوص عليها في الدستور، لذلك وعلى وفق ما جاء في الدستور العراقي، والإلتزامات الدولية، يجب على السلطة التشريعية سن تشريعات للتأكد من تنفيذ واحترام هذه الأحكام. وجاءت مواد الدستور مطابقة لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بشأن حماية الأقليات، فأحكام عدم التمييز الموجودة في المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، متبناة في الدستور العراقي، فالعراق طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي تفرض التزامات على مؤسسات الدولة العراقية بحظر التمييز. وفيما يأتي جدول يبين موقف العراق من الاتفاقيات التي تمثل مرجعية قانونية دولية لمواد الدستور.

---

1 - المادة (14) من دستور عام 2005
2 - المادة (16) من دستور عام 2005
3 - المادة (7) من دستور عام 2005
4 - المادة (20) من دستور عام 2005
5 - في المادة (42) من دستور عام 2005
6 - المادة (41) من دستور عام 2005
7 - المادة (43) من دستور عام 2005

جدول 6 - 1: العراق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

الاتفاقية	موقع عليها	مصادق عليها	أحكام خاصة بحقوق الأقليات
ميثاق الأمم المتحدة	نعم	نعم	المادة 1 و55
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	نعم	نعم	جميع المواد ذات الصلة
الإعلان بموجب المادة ١٤ من الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	لا	لا	المادة 14
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	نعم	نعم	المادة 27
البروتوكول الاختياري الخاص بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	لا	لا	ذو صلة بصورة عامة
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	نعم	نعم	المادة 1
معاهدة التمييز في الاستخدام والمهنة	نعم	نعم	جميع المواد ذات الصلة
اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية	نعم	نعم	جميع المواد ذات الصلة
اتفاقية حقوق الطفل	نعم	نعم	المادة ٢
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	نعم	نعم	جميع المواد ذات الصلة
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	لا	لا	المادة 5 و6 و7
الاتفاقية المتعلقة بالسكان الأصليين والقبليين في البلدان المستقلة	لا	لا	جميع المواد ذات الصلة
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	لا	لا	جميع المواد ذات الصلة
الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها	نعم	نعم	جميع المواد ذات الصلة

المصدر: معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

وعلى الرغم من أن دستور العراق لسنة 2005 رسخ نمطاً من المواطنة التعددية من خلال الاعتراف بالتعددية الدينية والقومية واللغوية، ووفر ضمانات قوية للمساواة في المعاملة بين جميع العراقيين ضمن حقوق أخرى، مع ذلك لا تترجم أحكامه إلا من خلال التشريعات التي لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن، أو لم تشرع أصلا؛ مثل قانون المساواة وعدم التمييز، أو قانون حماية المكونات. وفي الواقع فإنه لا أهمية لإيراد حقوق يتمتع بها

الأفراد من دون أن ينعكس ذلك واقعاً على شعورهم بالمواطنة، وأن ضمانات الدستور بعدم التمييز والمساواة لا تعدّ حلا لتهميش وإقصاء المواطنين بناء على اعتبارات شتى، أو أن مؤسسات الدولة الرسمية لا تقوم إدارتها على تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. وتعد التشريعات والسياسات التعليمية من أبرز أدوات التغيير على المستوى الاجتماعي لإنجاز المواطنة في المجتمعات التعددية. إذ يسعى كل مجتمع إلى شكل من أشكال المساواة بين المواطنين، يعكس قيماً معينة لها مكانتها في نسيج وتاريخ المجتمع المعني على نحو يمثل بصمة خاصة لمعالجة إرث الماضي وتحديات الحاضر.

في جنوب أفريقيا على سبيل المثال تحاول الآليات التي يتم تبنيها التأكيد المكثف على المساواة، وذلك لغرض تجاوز تراث نظام الفصل العنصري الذي شهدته البلاد، لذا جعل مشرعو الدستور من "المساواة في الفرص" هدفا أساسيا، وشجعت قراءات صممت لكي تحمي وتعلي من شأن الأشخاص المنبوذين تاريخياً. في حين تركز التجربة الأوروبية على الحماية الخاصة لحقوق الأقليات بسبب تنامي التعدد الإثني والديني والعرقي نتيجة الهجرة المتواصلة إلى القارة الأوروبية، والتي حولتها إلى مجتمعات متعددة الثقافات[1]. وقد ضمنت الارجنتين في حمايتها كلاً من العقيدة والرأي السياسي، وكذلك في تركيا التي شملت الحماية فيها الرأي السياسي أو الاعتقاد الفلسفي، إذ إن لكل من تركيا والأرجنتين تأريخاً من التمييز على أساس المعتقد أو الرأي السياسي، لذلك حاولت تشريعاتهما منع مزيد من التمييز على هذه الأسس[2].

أما فيما يتعلق بتجربة العقد الاجتماعي الجديد في العراق، فإن الرؤية اللازمة ينبغي أن تمثل شكلاً من تحدي الماضي والتحرر من سطوته، بسبب التراث القائم على التمييز بين المواطنين، منذ سيادة نموذج مواطنة أحادية ميزت بين الأفراد بناءً على الإنتماء العرقي، سواءً تحدثنا عن حقبة الحكم الملكي (قانون الجنسية العراقية على سبيل المثال)، أو عن الممارسة السلطوية في حقبة حكم البعث، والتي شهدت ممارسات تمييزية ضد الجماعات الاجتماعية المختلفة (أقليات وأغلبيات على السواء)، ولم تسلم الجماعات والأفراد من صنوف التمييز، التي وصلت أحيانا إلى حد تجريد جماعة كاملة من جنسيتها والتشكيك بهويتها العراقية[3]. لكن، كي تنجح المطالبة بالمساواة وعدم التمييز بين المواطنين في فرض قيم بديلة لقيم التمييز على أساس التصنيف والفرز العرقي أو الطائفي، وعلى نحو يتناسب مع طبيعة المجتمع، ينبغي تأكيد قيم المواطنة على قاعدة الاعتراف بالتعددية (نموذج المواطنة التعددية). حينئذ يمكن ان تعمل المطالبة بالمساواة وعدم التمييز إلى محاولة إصلاحية لنظام المحاصصة الطائفية (نموذج دولة المكونات)، الذي عرقل انطلاق دولة المؤسسات الديمقراطية خلال السنوات الماضية. ومع غياب أي سياسات حاسمة تجاه مظاهر التمييز التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية، يتحول المجال العام الذي هو بطبيعته متعدد الثقافات، إلى فضاء طارد للتنوع ومكرس لنموذج مواطنة أحادية البُعد.

---

1 - Anna Triandafyllidou and Tina Magazzini (eds.), Routledge Handbook on the Governance of Religious Diversity, (Routledge International Handbooks ,2020). Pp.11-176.

2 - نظرة على المعايير الدولية وأفضل ممارسات الدول للتشريعات المناهضة للتمييز، معهد القانون الدولي بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة كاردوزو، حزيران 2009، ص1، ص13.

3 - للمزيد ينظر: سعد سلوم، الأقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات، (بغداد: مؤسسة مسارات، 2014)

7.6 التكنولوجيا الرقمية والمجتمع الافتراضي والعقد الاجتماعي

تعزز الفضاء المدني، بشكل كبير في العراق بُعد الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث وفرت هذه الوسائل منصات للتعبير عن الرأي والتواصل والتنظيم. تطور استخدام الإنترنت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، إذ سجل العراق 30 مليون مستخدم للإنترنت وفقاً لمركز الاعلام الرقمي، أي ان 75 % من العراقيين يمكنهم الوصول الى شبكات الإنترنت [1]، مما أدى إلى ظهور مجتمع افتراضي واسع النطاق. وطبقاً لنتائج مسح تكنولوجيا الاتصالات لعام 2022 فإن حوالي 95 % من الشباب الذكور بعمر (15 - 30) سنة يستخدمون الإنترنت في العراق مقارنة بـ 85 % بالنسبة للشابات.، ويعكس الجدول 6 - 2 وجود فروق نسبية بينهما على مستوى المحافظات.

جدول 6 - 2 : نسبة المستخدمين للإنترنت بعمر 15 - 30 سنة حسب الجنس والمحافظة لسنة 2022.

محافظة	ذكور	اناث	مجموع	محافظة	ذكور	اناث	مجموع
نينوى	92.3	67.2	80.3	النجف	96.3	91.8	94.3
كركوك	96.7	90.4	93.6	القادسية	93.4	86.0	90.2
ديالى	88.9	76.2	82.9	المثنى	90.7	66.0	79.2
الانبار	87.9	72.3	80.4	ذي قار	94.2	79.1	87.7
بغداد	99.5	97.7	98.7	ميسان	95.7	78.8	87.7
بابل	95.0	77.8	87.3	البصرة	98.8	97.2	98.1
كربلاء	90.5	82.0	86.3	دهوك	96.4	85.8	91.3
واسط	92.2	65.0	80.5	السليمانية	96.1	83.4	90.1
صلاح الدين	83.2	59.8	72.7	اربيل	96.8	83.2	90.4
				العراق	94.7	82.7	89.2

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، مسح تكنولوجيا الاتصالات، 2021.

لقد وفر التواصل الاجتماعي بأشكاله المتعددة، الأولية والثانوية، الشخصية والرسمية، إمكانية قيام واستمرار شبكات العلاقات الاجتماعية، وفي عالمنا المعاصر تلعب ادوات مثل وسائل الاتصال الجماهيرية والتكنلوجيا الرقمية دورا خطيرا في اعادة تشكيل المجتمعات؛ وفي قيام ما يسمى بالمجتمعات الشكلية أو المجتمعات الافتراضية حيث ينحسر المكان، ويصبح الناس أكثرا قرباً في تفكيرهم وتواصلهم رغم بعدهم المادي الجسدي. انها البديل لما كان يعرف في الغرب باسم (المجتمع المحلي) انها رد فعل واستجابة لجوع الناس وافتقارهم الى المجتمع المحلي بعد تفرق وتفكك المجتمعات المحلية التقليدية[2].

1 - الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، تقرير مؤشر الاستدامة لمنظمات المجتمع المدني لعام 2020.

2 - صاغ مصطلح المجتمع الافتراضي المباحث الامريكي هاورد رينولدز في كتابه حول المجتمع الافتراضي 1993. والمجتمعات الافتراضية مليئة بشتى وقائع الحياة وأنشطتها اليومية، مثل الدخول في حوارات ودردشات وتبادل الآراء والافكار المعارف التخطيط لأعمال مشتركة. (ينظر د. علي محمد رحومه-علم الاجتماع الالي-الكويت-عالم المعرفة-العدد (347) 2008 - ص68

فـي العـراق دخلت خدمة الإنترنت في زمـن متأخر، وكان اسـتخدام الاطباق اللاقطة ممنوعـاً أيضا، بل أن العقوبـات التي فرضها نظام البعث تطال الأفراد المسـتخدمين حتى وصلت أحيانـا إلى عقوبة الإعدام، مع انتشـار محدود للحواسيب، ومنع تام للموبايل حتى انهيار النظام السابق عام 2003. اليوم ينتشر إستخدامه في المنازل، فضلاً عن الوسائل التكنولوجية الأخرى التي يسرت التواصل بين المواطنين خصوصاً بعد ان تعرضت البدالات الارضية للدمار. وأدى النزاع والعمليات الارهابية الى تقطيع المدن وعزل اجزائها عن بعضها بعضا[1]. أسهم التطور التقني في وسائل الاتصال في إعادة تشكيل مفهوم الفضاء العام من خلال خلق فضاء ثالث بديل هو الفضاء الإفتراضي، ليصبح مجالاً مهما لممارسـة السياسـة، وأسس لحياة عامة غير رسمية خارج جدران البيت والعمل والاماكن العامة[2].

يتميز الفضاء الافتراضي العام بانه مشترك ومفتوح للجميع، يتيح لكل فرد فرصة الوصول اليه والمشاركة والتفاعل مع الآخرين[3]. وبذلك لم يعد مفهوم الفضاء العام مقتصراً على مشاركة النخبة او الجمهور المثقف الذي يجيد استعمال العقل واللغة الخطابية، كما ذهب هابرماس[4]. وانما امتد ليشمل افراداً مهمشين ومستبعدين، يقدمون خطابات مفتوحة ويعرضون قضايا عامة، الامر الذي اتاح فرصاً متساويةً للجميع في التعبير عن آرائهم بحرية، وأدى ذلـك إلـى زيادة التنوع في الأصوات والأفكار الممثلة في الفضـاء العام. كما ان هذا الفضاء يتعامل مع السياسـة على انها مجموعة احداث متفرقة لا تستند بالضرورة الى الحجج المنطقية والعقلانية، بل استوعبت اشـكال التعبير المستندة الى التجارب الحياتية[5]. وهو ما مكن النساء المهمشات من الفضاء العام على البوح والتعبير عن رأيهن في القضايا المختلفة ببساطة من خلال خبراتهن وتجاربهن، دون الحاجة الى قدرات نقدية ومهارات خطابية.

عكسـت السـتراتيجية الرقمية 2022 - 2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتمـام البرنامج المذكور بدعم البلـدان من أجل بناء مجتمعات رقمية شـاملة، ومتسـمة بالأخلاق والإسـتدامة على وفـق مبادئ توجيهية، وضعـت حقوق الإنسـان ضمن أولوياتها نحو الرقمنـة، حيث يجعل برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي حقوق الإنسـان أولوية، ويعزز النُهج الشـاملة التي تراعي الإعتبارات الجنسـانية ولا تسـتثني أحداً، كما يسهم في المعايير وأطر العمل العالمية المشـتركة، التي تحمي حقوق الأشخاص. كذلك يدعم البرنامج المعايير الرقمية المفتوحة والبيانات المفتوحة وتعزيز الأنظمة البيئية الرقمية المحلية، كما يعزز الشراكات الاستراتيجية لتحفيز النهج الشاملة نحو التنمية الرقمية[6].

تتوجه المؤسسـات في العراق الى إسـتخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة أعمالها وخدماتها وأنشطتها. وذلك لتحقيـق عنصري الإسـتجابة لطلب الخدمة عن بعـد وإمكانية تقديم الطلب فـي أي وقت وأي مكان. كما

1 - المصدر السابق نفسه، ص 64

2 - عبد الهادي العجلة مواقع التواصل الاجتماعي قضاء عام ام خاص موقع جدلية مارس 2014

3 - مركز هيردوا لدعم التغيير الرقمي: فيس بوك بلا سياسة/ التحول الهيكلي في المجال العام الافتراضي القاهرة، 2018.

4 - ويعرفه هابرماس بانه تجمع للأشـخاص من النخبة يجتمعون للجدال والنقاش حول مصلحة مشـتركة مؤكدا على ضرورة تشكيل هذا الفضاء لتجاوز الدولة وليكون نواة اساسـية لنقد أداءاها الوظيفي والسياسـي وأيضا. ينظر: عبد الهادي العجلة مواقع التواصل الاجتماعي قضاء عام ام خاص موقع جدلية مارس 2014

5 - نهاونـد القادري عيسـى: النسـاء في الفضـاءات العامة/ هوامش مضاءة. كتاب باحثات. الكتاب الخامس عشـر (جداول للنشـر والترجمة. بيروت 2011 - 2012. ص 289

6 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإستراتيجية الرقمية، 2022 - 2025.

يســهم ذلك في تبسيط الإجراءات الإدارية واستخدام التخاطب البيني بين المؤسسات لتأمين إكمال الخدمة وتقديمهــا دون الحاجة الــى مراجعة أكثر من جهة، بالإضافة الى توفير عنصــري الدقة والموضوعية في إنجاز المعاملات والقضاء على البيروقراطية ويعزز الثقة بين المواطن والحكومة. تبرز أهمية التحول الرقمي في الجودة والفعالية والسرعة في تقديم الخدمات العامة للأفراد وتوفير النفقات. ويُعد التحول الرقمي من الأولويات لتعزيز قدرات الدولة. ســعت الخطة الى تقديم الخدمات الحكومية لجميع فئات المجتمع، لتكون الخدمات ذات نفاذية رقمية عالية ترتقي الى مستوى المؤشرات الدولية. وبما يوائم الهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة.

لقــد كانت النســاء أبرز الفاعلين الجدد داخل هذا الفضاء (على حد تعبيــر نهاوند القادري) وجزءاً مهماً من جمهوره، إذ فاقت مشــاركاتهن في مواقع التواصل الاجتماعي مشــاركة الرجال بـ 30 % من ناحية الاستخدام والفترة الزمنية التي تقضيها داخل هذا العالم الافتراضي[1].

كان لتطور إســتخدم وســائل التواصــل الاجتماعي دورٌ مهمٌ وحاســمٌ في تعزيز الفضاء المدني. إذ اســتعمل الناشــطون مواقع التواصل الاجتماعي لنشــر الآراء وشحذ الهمم ودفع المواطنين باتجاه مناصرة قضية رأي عام ذات طابــع سياســي واقتصــادي، وصناعة الرأي العام وتعبئته باتجاه القضايا بما يســهم فــي إحداث التغيير. فأصبحت وســائل التواصل الاجتماعي أهم محطة للتفاعل لدى المجموعات الشبابية المطلبية، وباتت منصة لنشــر افكارها واغراق وســائل التواصل الاجتماعي بالمطالبات المكتوبة على شكل عرائض، والتي تكون في الغالــب موحدة وذات شــكل واحــد لتتحول بعد ذلك الى احتجاجات يتم التنســيق لها عبــر مواقع التواصل الاجتماعي[2]. واســتعان الجمهور بمن فيهم النســاء بهذه المواقع لكســر عزلتهم عن الفضاء العام، واصبحت مجالاً مفتوحاً للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، ولممارســة السياســة والتعاطي مع الشــأن العام واسما ع اصواتهم بطريقة ســهلة وبلغة بســيطة ولاذعة بعيــدة عن التحليلات السياســية، محاولين محاكمة الطبقة السياســية بالاســتناد الى تجاربهم الشــخصية بدون قيود وهو ما يتيحه الفضاء الافتراضي دون غيره. مما سمح لمزيد من الناس بالمشاركة في الحياة العامة بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو خلفيتهم الاجتماعية أو السياسية. أدى ذلك إلى زيادة التنوع في الأصوات والأفكار التي تتحرك بفاعلية في الفضاء العام.

جدول 6 - 3: مؤشرات بوابة أور

الوصف	المعيار لسنة 2022	المعيار لسنة 2023
القيمة الإجمالية للمؤشر (%)	18	25
عدد المؤشرات	27	37
توفر الخدمة وتطورها (%)	20.8	29.8
الوصول إلى الجمهور (%)	17.2	23.9
مستوى توفر البيانات المفتوحة (%)	35	49.5
صيغة تقديم البيانات المفتوحة (%)	33	48.9

المصدر: إعداد الفريق البحثي

1 - سمر محمد الدريملي: أثر مواقع التواصل الاجتماعي على المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب جامعة الازهر – غزة 2013 ص 67

2 - عباس الشريفي، العراق المجتمع المدني والحراك المدني 2019 - 2020، ص4

اعطت وسائل التواصل الاجتماعي بدائل وادوات مهمة للمشاركة في الشأن السياسي باتخاذها منصات جديدة للحوار ولتشكيل الرأي العام عبر مدونات وصفحات ومواقع، وهيأ الانخراط في الفضاء الافتراضي للمشاركة الفعلية في الفضاء الاحتجاجي، فهو من ناحية عمل على زيادة وتعزيز الادراك بالقضايا السياسية التي يشهدها العراق، وفتح المجال امامهم لتشكيل حكم ذاتي جديد، وهذا الوعي السياسي الذي تشكل نتيجة التفاعل مع القضايا المختلفة لابد ان ينعكس على المشاركة السياسية، لما يحدثه هذا التفاعل من تأثير عاطفي ومعرفي سرعان ما يتحول الى سلوك[1].

في الوقت نفسه، وفرت وسائل التواصل الاجتماعي مساحة لنشر المعلومات والوثائق التي كانت تُخفى في السابق عن الجمهور، مما أسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. وَمكّن المواطنين من مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها على تقصيرها. وهو ما يمكن ان يسهم في تعزيز الحكم الرشيد. غير إن ذلك إقترن أحياناً بتجاهل ضوابط ترويج الوثائق الرسمية وسبب إرباكاً واضحاً أمام الرأي العام.

على صعيد منظمات المجتمع المدني وفرت وسائل التواصل الاجتماعي أدوات فعّالة للمنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية للتواصل مع أعضائها وداعميها، ساعد ذلك على تعزيز التواصل والتنسيق بين مختلف المنظمات المدنية وتوحيد جهودها في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. واثناء فترة الاغلاق خلال أزمة كوفيد 19 طورت منظمات المجتمع المدني الخبرة في العمل وتقديم الخدمات عن بعد، وتطوير اليات للتواصل مع المستفيدين والتواصل معهم افتراضيا، وبدأ معظم المنظمات استخدام منصات افتراضية لعقد الاجتماعات و إقامة الدورات كوسيلة للتواصل مع المستفيدين اثناء الاغلاق العام. كما استخدمت هذه المواقع كأدوات للمناصرة وتنظيم الحملات[2]. كما لعب التعليم المدمج دوراً في التخفيف من ظروف الأزمة عند تفاقم الجائحة.

لقد أسهمت البنية التحتية المادية للمجتمع المدني في زيادة المشاركة المدنية من خلال المساحات العامة: الحدائق، المراكز المجتمعية، قاعات الإجتماعات، حققت تفاعلاً إيجابياً عبر مناقشة القضايا المحلية والمشاركة في الأنشطة المدنية. كما توَفر مراكز الإقتراع الآمنة واليسيرة الوصول بيئة مناسبة للمواطنين للمشاركة في العملية الديمقراطية، إلى جانب المؤسسات العلمية (المدارس والجامعات) بما تقدمه من جهود وتنظيم فعاليات التوعية، وورش العمل، والمحاضرات حول المواطنة الفاعلة وحقوق الإنسان. إلى جانب ذلك توفر شبكات الإنترنت ومنصات التواصل الإجتماعي فضاءً إفتراضياً يُمكّن المواطنين من التواصل والتعبير عن آرائهم وإيصال أصواتهم بما يخدم جهود بناء مجتمع آمن مستدام.

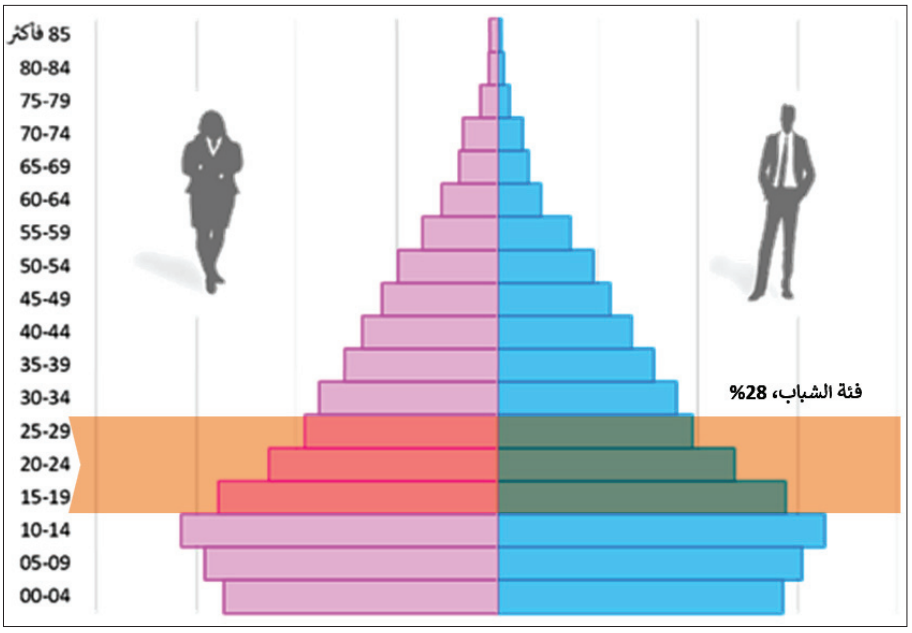
1 - سمر محمد الدريملي: المصدر السابق ص119

2 - الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2020.

8.6 الشباب العراقي في الفضاء المدني

الشـباب فرصـة ديمغرافية وتنموية واعدة، لكنها قد تنقلب لتصبح عبئاً ثقيـلاً يصادر الثمار المتوقعة من الهبة الديمغرافية الناجمة عن الخصائص النوعية للفئات القادرة على العمل والانتاج، لا سيما وأن فئة الشباب تمثل رأس المال الحقيقي المقابل للاستثمار والواعد بمخرجات تنموية بشرية ومادية عالية.

شكل 6 - 3: الهرم السكاني في العراق لعام 2024



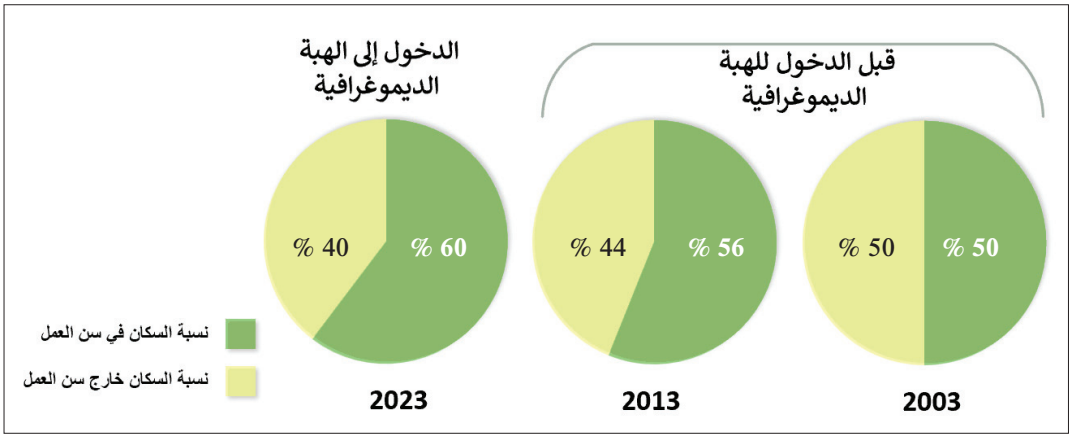
المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، 2024.

يشـكل الشـباب بعمر 15 - 24 سـنة منه، طبقاً لتقديرات عام 2024، 24 % من مجموع سكان العراق، وترتفع النسـبة الى حوالي 28 % للفئة العمرية 15 - 29 سـنة التي يرتبط التحول في التركيب العمري للسـكان بظهور وبروز الفئات العمرية 15 - 29 سـنة في الهرم السـكاني وذلك جراء انخفاض الخصوبة، وهو ما يعرف بالهبة الديمغرافية (شـكل 6 - 4) التي تمثل فرصة لبناء قدرات الشـباب وتوجيهها بوصفها رافداً أساسـياً في مجرى العملية التنموية. ولعل أول مؤشرات ذلك البناء هو توسيع خيارات الشباب من خلال تعظيم قدراتهم وطاقاتهم النفسية والفنية والعلمية وتمكينهم من المشاركة في المجالات الأساسية في حياة مجتمعهم.

وجد الشباب العراقي أنفسهم في قلب تحول سياسي غير مسبوق في العراق، تحول لم تختبره الأجيال السابقة، يمارسـون فيه دوراً محركاً وحاسـماً في مجتمع أصبح منفتحاً، لذا فإن على النظام السياسي والقوى السياسية الفاعلة أن تعي ما أصبح يمثله الشباب من قوة مجتمعية صاعدة، جعلتهم دواخل مؤثرة في المشهد الاجتماعي والسياسـي والثقافي في العراق. وهي ظاهرة غير مسـبوقة في تاريخه من حيث زخمها وأدواتها وغاياتها. تتطلع لمزيد من المشـاركة وإسماع صوتها وتلبية تطلعاتها وتوقعاتها. وقد أشارت دراسة سابقة لأوضاع الشباب إلى أن "الشباب العراقي لم يأخذ مساحة واسعة من التأثير في مؤسسات القرار ذات الصلة بحياتهم، وهذا يحدث

لسببين رئيسيين؛ أولهما: إن المؤسسات لا تشعر بالتزامها بمنح الحقوق للشباب من أجل تعزيز مشاركته، والثاني: إن الشباب أنفسهم لا يعتبرون مشاركتهم في تلك القرارات مسؤولية مدنية. إن محدودية مشاركة الشباب تعود إلى أنهم لا يجدون المحفزات القوية التي تدفعهم للمشاركة، خصوصاً في الأعمار التي تتراوح بين 19-15 سنة بسبب البيئة الإجتماعية والمدرسية التي تضع أوليات لهذا السياق محكومة بثقافة تقليدية؛ تحكم أوضاعهم العائلية وخياراتهم ومستويات مشاركتهم في مجتمعاتهم على الصعيد الرسمي أو الطوعي"[1].

شكل 6 - 4: سيناريو دخول العراق إلى دائرة الهبة الديموغرافية (نسبة السكان بعمر 15 - 64 سنة)



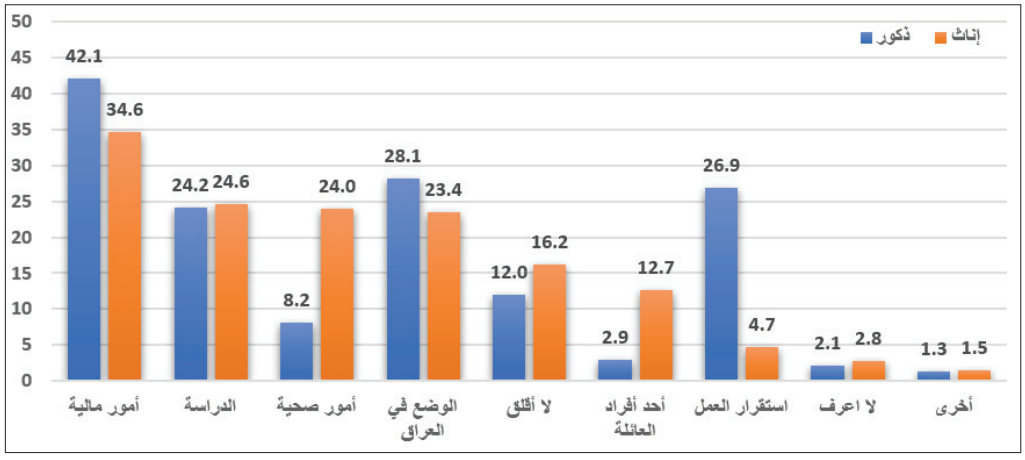
يُعد الفقر من أبرز التحديات التي يواجهها الشباب العراقي التي تحد من دورهم في عملية التنمية الاقتصادية، إذ تشير نتائج مسح القوى العاملة 2021 إلى أن نسبة البطالة بين الشباب تزيد بمقدار 50 % مقارنة بالمعدل الوطني للبطالة البالغ 17.5 %. لذا نظرت الكتابات الحديثة إلى فقر الأطفال والشباب من منظور التهميش الاجتماعي لهذه الفئات. وطبقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2024 فإن نسبة الفقر بين الشباب بعمر 15 - 24 سنة بلغت 22 %، وهي قريبة جداً من نسبة الفقر الاجمالية 23 % وتؤثر هذه النسبة المرتفعة بشكلٍ كبير على الشباب، لاسيما وأنهم في بداية حياتهم العملية. ويلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الفقر مع التقدم في العمر، الأمر الذي يشير إلى الظروف السيئة التي تقيد فرص الشباب وامكانيات كسبهم لدخلٍ دائم. ومن منظور الفروق بين الجنسين فإن الإناث أكثر فقراً من الذكور، إلا أن الفرق ليس كبيراً جداً، وذلك بسبب طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في العراق، وأهمية إلتزام الذكور تجاه الإناث اللاتي يتبعن في ظروفهن أوضاع الذكور من أرباب الأسر في العادة وهو أمر قد يصح بالنسبة للذكور في الفئات العمرية الفتية[2].

لقد تبنت رؤية العراق 2030 هدف خفض معدل البطالة بين الشباب إلى ما بين (4 - 6)% فقط، على أن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يخفض معدل الإعالة، ويزيد من كفاءة إستغلال العوائد الديموغرافية للنافذة السكانية المتاحة أمام العراق، لكن ذلك يتطلب إنتهاج سياسة فعالة لإدماج الشباب، وزيادة مشاركتهم في قوة العمل وزيادة عدد الشباب والشابات المنتجين إقتصادياً، إذ عكست نتائج مسح الفتوة والشباب 2019

1 - علي طاهر وأحمد قاسم مفتن، شباب العراق: الرؤى والتطلعات، بحث مقدم إلى منتدى البحوث الاقتصادية، ديسمبر 2022، ص 27.
2 - المصدر السابق، ص 17.

مواطـن قلقهم من أمور عدة، كان في مقدمتها الأمور المالية سـواء للذكـور أم للإناث، كما كان يثير قلقهم بدرجة كبيرة أيضا ما مرّ به العراق من أوضاع. وكان الشـباب أكثر قلقاً من الشـابات بشـأن إستقرار العمل من الأمـور التي تثير تخوفهم (شـكل 6 - 5)[1]. في سـياق آخر بادرت الحكومة العراقية إلـى تبني عدد من البرامج والمشـروعات لتعزيز مشاركة الشـباب في الحياة العامة من بينها مشروع برلمان الشباب بهدف إتاحة الفرصة للشـباب للاندمـاج في الحياة السياسـية، إلا إن العمل بهـذا البرلمان بقي متعثراً، إذ لـم تعقد دورته الأولى حتـى عام 2015، وهنـاك مآخذ حول آلية إختيار أعضـاء البرلمان، فهي لا تعتمد علـى الإنتخاب وإنما عن طريق إسـتمارة الكترونية فضلاً عن هيمنة التوجهات الحكومية على هذه المبادرة. كما أطلقت وزارة الشباب والرياضة وبالتعاون مع منظمة اليونيسـيف عام 2022 مشـروع المنصة الوطنية التطوعية للشباب، الذي يهدف الى إطلاق منصة الكترونية توفر مسـاحة تتيح للشباب الوصول بشكل مباشر إلى الفرص التطوعية التي تقدمها المؤسسـات الحكومية وغير الحكومية وعلى المسـتوى الوطني والدولي، إذ ما يزال المشـروع في بدايته ومن الصعب تقرير فيما إذا كان قد حقق الأهداف المرجوة[2].

شكل 6 - 5: الأمور التي تثير قلق الشباب بحسب الجنس (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019

كشف مسـح الفتوة والشباب عام 2019 الإنخفاض الواضح في نسبة الشباب الذين يرتادون المنتديات ومراكز الشباب والرياضة، وعلى الرغم من انتشارها في جميع المحافظات، إذ يشير التوزيع النسبي للشباب والشابات بعمـر 10 - 30 سـنة الذين يرتادون المنتديات ومراكز الشـباب والرياضة لا يتعدون فـي عموم العراق 5 % فقط (شـكل 6-6) وهي نسبة متدنية جداً لا تتناسـب مع البنية المؤسسية المتوافرة من هذه المنتديات التي عجزت عن اجتذاب الشباب واحتضانهم في الأنشطة المختلفة التي تقيمها. مع ملاحظة أن هناك تفاوتاً حاداً في ارتياد الشـباب والشـابات، إذ تنخفض بالنسبة للشـابات إلى 2 % فقط، وتصل إلى ما يقارب 9 % بالنسبة للشباب. ومن جهة أخرى أشار الفتيان والشباب بعمر 10 - 30 سنة الذين لا يرتادون المنتديات ومراكز الشباب والرياضة إلى أن السـبب الأول يعود إلى عدم وجود منتدى أو مركز قريب للشـباب أو صعوبة الوصول إليه. بلغت 44 %،

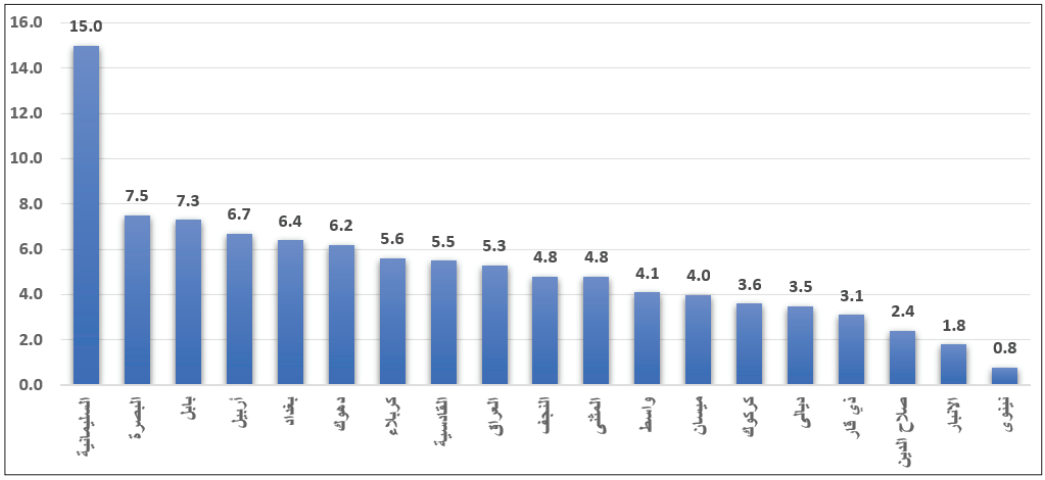
1 - المصدر السابق، ص 16.

2 - رؤى خلف، دور الشباب في بناء الامن والسلام، رابطة المرأة العراقية، بغداد 2022، ص 53.

فيما كان السبب الثاني هو عدم الرغبة بارتياد المنتدى 35 %، اما السبب الثالث فيعود للعادات والتقاليد 16 %.

إن هذه المعطيات تسلط الضوء على أهمية المساحات والبنى المادية لإشراك الشباب، مع تأكيد الحاجة المستمرة لتعزيز الفرص والإستعداد للمشاركة المدنية مع المستويات الشخصية. إن توفر مساحات مادية واسعة يسهل فرص الوصول اليها، ويشجع الشباب على التواصل والتعاون والمساهمة بنشاط في مجتمعاتهم مما يعزز في النهاية المشاركة المدنية.

شكل 6 - 6: ريادة المنتديات ومراكز الشباب والرياضة بحسب المحافظات (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019

إن نظرة الشك تجاه دور مراكز الشباب كانت سبباً في جعل عضويتها منخفضة لدى الشباب، إذ بحسب بيانات مسح الفتوة والشباب لعام 2019 لم يدخل عضويتها سوى أقل من 2 % من الشباب والشابات بعمر 15 - 30 سنة. مع ذلك يرى 39 % من هؤلاء الأعضاء أن هذه المراكز تعمل لمصلحة الشباب، فيما يرى 21 % منهم انها تعمل للمصالح الشخصية للقائمين على رعايتها، في حين يرى 16 % منهم أنها واجهة للأحزاب السياسية، أو إنها تعمل لجهات خارجية 4 %. وتكاد تتطابق هذه النظرة السلبية لدور المنتديات عند النظر إلى توزيع الشباب والشابات بحسب بيئة السكن أو الجنس أو الفئة العمرية[1].

أولا: تطلعات الشباب

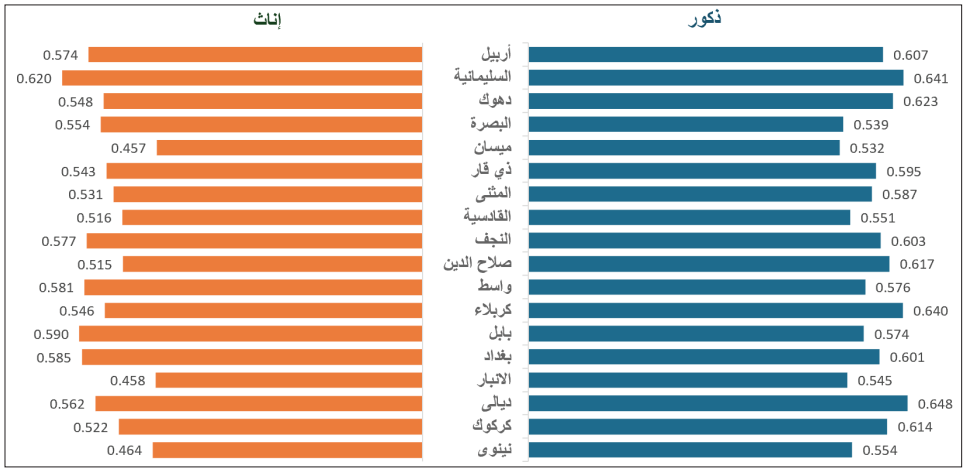
يُعد العراق مجتمعا فتياً مازالت فئة الشباب فيه تشكل النسبة الأهم في تركيبته السكانية. فقد بلغت نسبتهم في الفئة العمرية (15 - 29) سنة 28 % من سكان العراق[2]. غير أن هذه الشريحة المهمة تواجه تحديات كبيرة في حياتها الحاضرة وفي مستقبلها، شأنها في ذلك شأن كثير من دول العالم. يشير الشكل 6 - 7 إلى التفاوتات

1 - علي طاهر وأحمد قاسم مفتن، شباب العراق: الرؤى والتطلعات، بحث مقدم إلى منتدى البحوث الاقتصادية، ديسمبر 2022، ص 37.

2 - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2024.

بيــن المحافظات في دليل تنمية الشــباب 2023 لكل من الذكور والإنــاث[1]، حيث ترتفع قيمة الدليل للذكور على قيمته عند الإناث لكل المحافظات، وهو يتفق مع ما تم توضيحه من مقارنات في دليل التنمية البشــرية لــكل من الذكور والإناث. لكن الملاحظ إن قيمة دليل تنمية الشــباب الواردة في تقرير دليل تنمية الشــباب العالمــي لدول الكومنولث 2024 يعكس تقدماً ملحوظــاً بالمقارنة مع دول العالم. فقد إرتفع على مدى خمس سنوات من 0.550 إلى 0.685 [2].

شكل 6 - 7: التفاوتات في دليل تنمية الشباب الذكور والإناث في المحافظات لعام 2023 [3]



المصدر: هياة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، هيئة إحصاء إقليم كردستان، تقرير دليل تنمية الشباب، 2023.

كان محور الشــباب واحدا من المحاور الرئيســة للوثيقة الوطنية للسياســة الســكانية في العراق 2023. حيث تضمن هذا المحور الأهداف والإجراءات الآتية:

الأهداف[4]

- تمكين الشــباب وتحســين مهاراتهم الأساســية والرقمية والقابلة للانتقال وتوسيع فرص الوصول الى ريادة الاعمال.
- خفض نســبة البطالة بين الشــباب، وضمان الحصــول على فرص العمل اللائــق، وتنظيم دخول العمالة الوافدة.
- اعداد القيادات الشــبابية القادرة على تحمل المسؤولية، وتوسيع مشاركة الشباب في الشأن العام والشأن السياسي وفي صياغة السياسات والبرامج التي تستهدفهم.
- تعزيز المواطنة والانتماء لدى الشباب.

1 - وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير دليل تنمية الشباب، 2023.
2 - تقرير تنمية الشباب العالمي، منظمة دول الكومنولث، 2024.
3 - للوقوف على تفاصيل أبعاد دليل تنمية الشباب، يلاحظ الملحق الإحصائي - جدولي 6 و7.
4 - وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، الوثيقة الوطنية للسياسية السكانية في العراق، 2023.

- توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني الشبابية والهادفة لحل قضايا الشباب في التخطيط بما في ذلك الاعمال التطوعية.
- تحقيق وعي مناسب حول الأخطار الصحية والاجتماعية للسلوكيات الضارة، ومنها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والإدمان عليها.
- التوعية بشأن التهديدات الاجتماعية المستهدفة لفئة المراهقين والشباب بما في ذلك ما يشمل الترويج لقيم وأنماط لا تتوافق مع ثوابت المجتمع.

الاجراءات[1]

- تكثيف فرص التدريب والتأهيل التقني والمهني للشباب بما يعزز من فرصهم في التشغيل، وتشجيع مشاركة الشباب ومبادراتهم ذات العلاقة بالعمل.
- حرية التعبير عن الرأي وتعزيز قيم المواطنة والمشاركة الإيجابية في المجتمع والحد من الانحرافات السلوكية في المجتمع.
- تقديم برامج اعداد القيادات الشابة ودعم حملات مناصرة وتأييد لتعزيز دور الشباب في اتخاذ القرار والمشاركة في العملية السياسية.
- ضمان حق الفتية والشباب في الحصول على المعلومات الخاصة بأبعاد الصحة الانجابية وبالأمراض المنقولة جنسيا باعتبارهم أكثر الفئات تعرضا لهذه المخاطر، وتوفير الخدمات الخاصة بنقص المناعة البشرية (الايدز) وضمان جودتها.
- تقديم الدعم للمؤسسات والمراكز والمنتديات الشبابية وتمكينها من المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تخصهم.
- انشاء شبكة لمنظمات المجتمع المدني الشبابية الداعمة للقضايا السكانية تتعاون مع الجهات الحكومية في صياغة البرامج والمشروعات السكانية وفي تنفيذها.
- تنفيذ فعاليات مجتمعية في مراكز الشباب حول مفاهيم الصحة النفسية والإضرار التنفسية لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.
- تنفيذ برامج تدريبية تستهدف الشباب وتنتهج الاستمرارية لغرض تمكينهم من أساليب مواجهة المشكلات الاجتماعية وكيفية تجنبها او التخفيف من تداعياتها.

غير إن تحقيق الأهداف التي مر ذكرها والإجراءات المطلوبة لتحقيقها، والتصدي للتفاوتات بين الشباب والشابات، ومستوى التحديات التي تواجه العالم عموما والعراق منها على طريق المضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المناصرة للشباب التي يعرضها إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة المناصرة للشباب، يتطلب مراجعةً جريئة بإتجاه إعادة النظر في الأدوار المطلوبة للنهوض بالشباب وبأدوارهم في البناء والتنمية، وإن تضمين هذه الأدوار ضمن عقد إجتماعي فاعل يمثل إستجابة أساسية لهذه المهمة.

1 - وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، الوثيقة الوطنية للسياسية السكانية في العراق، 2023.

على طريق المضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المناصرة للشباب

1 القضاء على الفقر

يمثل الأطفال والشباب ثلثي فقراء العالم، ومع ذلك فكثيرا ما يُستبعدون من عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالحد من الفقر والقضاء عليه. ويمكن لتعميم الخدمات المالية أن يساعد الشباب في زيادة مدخراتهم والحد من تأثير الصدمات الاقتصادية عليهم.

2 القضاء التام على الجوع

كثيرا ما يمنع الجوع وسوء التغذية الشباب والأطفال من المشاركة في الحياة الاجتماعية على جميع المستويات. ويعتبر إشراك الشباب بشكل مسؤول في السياسات والممارسات الزراعية المستدامة أمرا ضروريا لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

3 الصحة الجيدة والرفاه

يمكن أن يدعم الاستثمار في صحة الشباب ورفاههم حصائل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تؤدي المشاركة النشطة للشباب إلى حصائل صحية أفضل، بما في ذلك ما يتعلق ببرامج التطعيم والصحة العقلية.

4 التعليم الجيد

كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير ضار على تعليم الأطفال والشباب. ويعتبر ضمان إمكانية الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع أمرا ضروريا لنجاحهم في الالتحاق بالقوى العاملة والحصول على العمل اللائق.

5 المساواة بين الجنسين

يساهم تمكين الشابات والفتيات من الحصول على الخدمات المالية وتنمية قدراتهن المالية في إرساء دعائم التمكين الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يتيح لهن الاستفادة من فرص اقتصادية أوسع.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

يمكن أن تساعد المبادرات التعاونية الشبابية، مثل شبكة الشباب من أجل المياه، في وصل الشباب بقطاعي المياه والصرف الصحي للإسهام بآرائهم في جلب الحلول المبتكرة على المستويين المحلي والوطني، وتوفير منصات لتبادل الممارسات الفضلى.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يمكن أن يساعد بناء مهارات وقدرات الشباب في مجال الطاقة المتجددة في تسريع العمل على النهوض بالطاقة النظيفة. ويمكن لمراكز الابتكار وتسريع الأعمال التي تمد الشباب بأسباب التمكين أن تساعد في دعم عمليات الانتقال إلى الأخذ بمصادر الطاقة الأنظف بتكلفة تكون في المتناول.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يمثل الشباب الفئة التي تسجل لديها أعلى معدلات البطالة في سوق العمل. لذا يجب تحسين مشاركة الشباب في وضع سياسات وبرامج تنمية المهارات وبناء القدرات من أجل تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

للشباب مصلحة كبيرة في ضمان إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية. ذلك أن ما يقرب من ثلث الأشخاص غير الموصولين بالإنترنت هم من الشباب. فإشراكهم بصورة فعلية يمكن أن يضمن عدم إقصاء عدد كبير من الأشخاص من الاتصال بالعالم الرقمي الحديث.

10 الحد من أوجه عدم المساواة

يجب إشراك الشباب في وضع برامج وسياسات الحماية الاجتماعية من أجل الحد من عواقب الفقر والتمييز مدى الحياة، اللذين يؤججان أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء العالم.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

للأطفال والشباب دور رئيسي في ضمان أن تدعم استراتيجيات التنمية الحضرية تعميم الخدمات المالية والتمكين الاجتماعي وإنشاء مدن مستدامة وآمنة.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

تظهر الأدلة المشاهدة على مدى عقود أن الأطفال والشباب يكونون في أحيان كثيرة أول من ينخرطون في التغيرات السلوكية الواسعة النطاق، من قبيل إعادة التدوير واستخدام كميات أقل من البلاستيك. وعلى الرغم من أنهم يتحملون العبء الأقل من المسؤولية عن التدهور البيئي، فإنهم سيتحملون الوطأة العظمى لما ينجم عنه من آثار.

13 العمل المناخي

اتخذ ما يقرب من نصف مليون شاب في جميع أنحاء العالم إجراءات لمواجهة تغير المناخ. ويمكن أن يساعد دعم المبادرات التي يقودها الشباب في تمكينهم من اتخاذ إجراءات في مجتمعاتهم المحلية لمكافحة تغير المناخ.

14 الحياة تحت الماء

يمكن للشباب توفير حلول تقوم على المعارف المحلية وعلى الابتكار لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والمجتمعات الساحلية في العالم وحمايتها.

15 الحياة في البر

ينهض الشباب بدور فعال في مناهضة إزالة الغابات ومكافحة التصحر. وللحفاظ على التنوع البيولوجي، يجب إشراك الشباب في السياسات والبرامج على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

لا يزال ملايين الشباب في جميع أنحاء العالم يتعرضون للعنف في منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم وعلى الإنترنت. ويمكن لمشاركة الشباب في بناء القدرات والإدماج المؤسسي أن تمكن من قيام مجتمعات أكثر سلاما وأوفر عدلا.

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

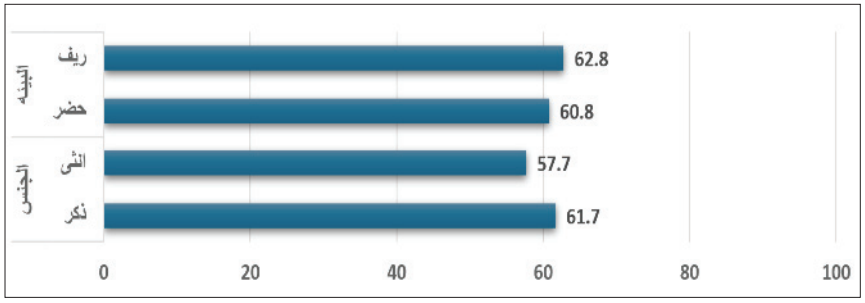
يجب أن تكون الشراكات من أجل تحقيق الأهداف مراعية لاحتياجات الشباب وشاملة لهم، وأن يستفاد في وضعها من معارف الشباب وخبراتهم لإيجاد حلول تفضي إلى مستقبل أكثر رخاء وأمانا ومراعاة للبيئة.

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات وإتخاذ القرارات، 2023.

ثانيا: مشاركة الشباب في المجال العام[1]

يعرف المجال العام بأنه فضاء للحوار ومكان للتأثير والنفوذ السياسي الذي يقوم على احترام الآخر وآرائه ومعارفه بهدف تحقيق الإجماع على رأي واحد فيما يتصل بالمصلحة العامة. والمجال العام هو ذلك الفضاء المرتبط بالحوار الفكري حول السياسة والدولة، ويشكل ساحة للمشاركة السياسية وتشكيل الأفكار والآراء وأشكال الخطاب الأخرى. فالمجال العام ساحة يأتي إليها الأفراد من أجل الدخول في حوار وجدل حول الأفكار المرتبطة بالدولة أو السياسة. ليس هذا فحسب، بل يتضمن المجال العام أيضاً الفعل السياسي من خلال الأفراد أو الجماعات. إذ أفرزت التطورات السياسية والاجتماعية المتلاحقة في العراق ما هو أبعد من المجال العام المتمثل في المجالس الثقافية ومجالس الحوارات المباشرة.

شكل 6 - 8: نسبة المشاركين في الانتخابات العامة الوطنية
من الشباب بعمر (18 - 30) سنة حسب الجنس والبيئة[2]



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019

إن المشاركة الفاعلة في المجال العام تتطلب احتراماً للآخر، وإعترافاً بحقوقه، ومرونة في التعامل معه. وقد أظهر مسح الفتوة والشباب عام 2009، أن نسبة عالية من الشباب بعمر 18 - 24 سنة يرى 49 % منهم أن الحق الذي يكتسب الدرجة الأولى من الأهمية هو حق مساواة المواطنين أمام القانون، أما الحق الآخر الذي يعزز الأول فهو أن الجنسية العراقية حق لكل عراقي 14.5 %، يلي ذلك حق الحياة والأمن والحرية 14.2 %، الى جانب الحق في الخصوصية الشخصية حوالي 5 %[3]. أما في اختيار الدرجة الثانية من الأهمية فقد ركز الشباب بعمر 18 - 24 سنة على المساواة، ولكن بنسبة أدنى من الاختيار الأول (13 % مقابل حوالي 40 %)، فيما إرتفعت نسبة التأييد على حق تكافؤ الفرص بالمقارنة مع الاختيار الأول (9.6 % مقابل 15.7 %).

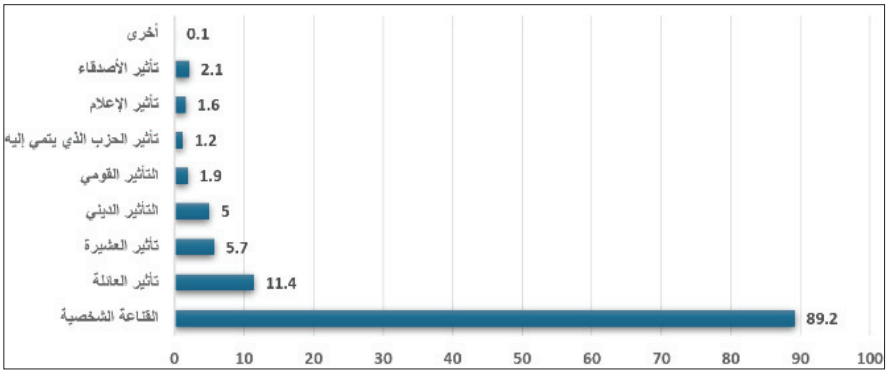
---

1 - لعل أول من ابتكر مفهوم المجال العام Public Sphere وبذل جهداً لوضع إطار مرجعي لتحليله وتفسيره هوعالم الاجتماع الالماني يورغن هابرماس في كتابه التحول الهيكلي في المجال العام Structural Transformation of the public sphere عام 1961 والذي صدرت ترجمته الانكليزية عام 1989، وقد حظي باهتمام بالغ لصلته بمفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتواصل والتعددية والرأي العام، وفيها من مفاهيم الفضاء الاجتماعي المفتوح المجرد من المصالح الذاتية، والقسر والولاءات الفرعية، والذي يوفر فرصة الحوار السلمي والمشاركة الفاعلة في حياة المجتمع على أساس من عقلانية التفكير والإيمان بأن تواصل الذات والآخر وصولاً الى بناء آراء موضوعية حول واقع المجتمع ومستقبله

2 - وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب 2019، 354 - 355.

3 - أورد مسح الفتوة والشباب ثلاث اختيارات أو درجات للحقوق من وجهة نظر الشباب بحسب الأهمية النسبية (المسح – ص383 - 385)

شكل 6 - 9: توزيع الشباب بعمر (15 - 24) سنة المشاركين
في الانتخابات السابقة بحسب التأثيرات التي دفعت للتصويت [1]



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019

لعل أول وأهم عناصر فكرة المواطنة هو المشـاركة السياسـية متمثلة بالانتخاب، أي الافتراض بأن لكل مواطن الحق في أن يستشـار حول تصرف المجتمع السياسـي وأنه –أيضاً وبالمقابل- ملزم بقرارات ذلك المجتمع. فضلاً عن أن المواطنة مفهوم يشير الى حق الجنسية ومبادئ المساواة والحماية[2].

أظهر مسح الفتوة والشباب 2019 أن حوالي 61.4 % من الشباب بعمر 18 - 30 سنة قد شاركوا في الانتخابات العامة الوطنية. وإذا نظرنا الى توزيع الشـباب بعمر 18 - 30 سـنة نجد أن نسـبة المشاركة في الريف ترتفع الى 62.8 % بالمقارنة مع الحضر 60.8 %. كما أن نسـبة الإناث تقل عن نسـبة الذكور بحوالي 19 % (51.4 % مقابل 70.6 %) مما يعني أن الانتخابات كمؤشـر لاندماج الشـباب يتفاوت بحسـب البيئة، وأن هناك تمايزاً مصدره التقاليـد والأعراف الاجتماعية وليس القانون[3].وفي كل الأحوال، يظـل الوعي بأهمية الانتخاب مهماً جداً، يشـير الشكل (6 - 9) إلى الأهمية النسـبية للتأثيرات التي دفعت الشباب بعمر 18 - 24 سنة للتصويت في الانتخابات السـابقة، كما أظهر المسـح أنّ 87.6 % من الشـباب بعمر 18 - 30 سـنة مارسـوا حقهم في الانتخاب بناء على قناعة شـخصية مقابل 13.0 % [4] فعلوا ذلك بتأثير العائلة، مما يشـير الى تداخل سلوكيات المجال العام مع الولاءات الأولية. ولعل من المهم الإشارة إلى إن نسبة التأثير العشائري انخفضت الى 6.0 % مقارنة بـ 19 % وفق نتائج مسح الفتوة والشباب 2009، كما انـخفضت نسبة الـتأثير الديني الى 4.5 % مقارنة بـ 11.3 % وفق مسـح 2009 [5]. ويبدو عامل القناعة الشخصية في الحضر بعمر 30-18 سنة أقوى منه في الريف 91.6 % مقابـل 83.7 % علـى التوالي. وترتفع بالمقابل تأثيرات العائلة فـي الريف الى 14.1 % مقابل 10.3% في الحضر. كما ترتفع تأثيرات العشـيرة في الريف الى 9.5 % مقابل 4.1 % في الحضر. أما الإناث فإن تأثير القناعة الشخصية ينخفض بينهن الى 86.5 % مقابل 91.0 % للذكور، فيما يرتفع تأثير العائلة الى حوالي 16.9 % مقابل 7.7 % للذكور، ولكن تأثير العشـيرة ينخفض الى 3.6 % مقابل 7.1 % للذكور[6]. وتظهر هذه الفوارق

1 - وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب 2019، 354 - 355، (تزيد النسب المذكورة على 100 % لوجود تعدد الإجابات).

2 - Gould J & Kolb W.L. A Dictionary of the social science, N.Y., the free press 1964, pp.88-89

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق 2019، ص353، الجدول (18 - 1)

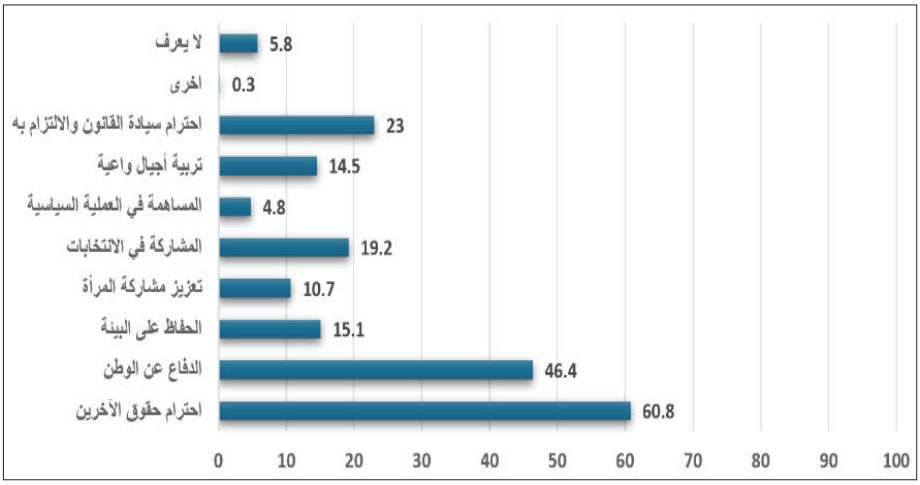
4 - المسح الوطني للفتوة والشباب 2019، ص353

5 - وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب 2009.

6 - المسح الوطني للفتوة والشباب 2019، ص354.

في أصناف التأثير الأخرى، ما يشير الى قوة حضور الأسرة والعشيرة في حياة الشابات على نحو يتداخل مع أنشطتهن في المجال العام. يمكن القول إن الشاب قد يقبل على الانتخابات ويمارس حقه فيها تعبيراً عن الجانب السيكولوجي في ثقافته السياسية، دون أن يعني أن الشاب منسجم ومتفق مع كل الممارسات والمواقف التي يتبناها النظام السياسي. إن رغبة الشاب في التعبير عن ذاته من خلال التصويت تمثل أعلى النسب 73.2 %، تليها نسبة أولئك الذي يرون في ممارسة حق الانتخاب وطنياً 21.3 % أو لضمان اختيار المرشح الأصلح 15.9 %[1].

شكل 6 - 10: نسبة معرفة الشباب بعمر (18 - 30) سنة بواجباتهم المختلفة كمواطنين (%) [2]



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019

إذا كانت ممارسة حق الانتخاب تعبيراً عن اندماج اجتماعي في المجال السياسي، فإن اجابات المبحوثين تعكس الواجبات أو المسؤوليات التي تترتب على ممارسة الحق. إن مراجعة نتائج مسح الفتوة والشباب 2019، تظهر رؤية أو مسحاً لواجبات المواطنة من وجهة نظر الشباب. إذ أن 39.2 % من الشباب بعمر 18 - 30سنة عدوا الانتماء والولاء للوطن أهم واجابتهم كمواطنين، تليها نسبة من عدوا احترام سيادة القانون والإلتزام به أهم واجباتهم 34.1 %، تليها نسبة المشاركة في الانتخابات بحد ذاتها واجباً وطنياً 23.8 %، بينما نظر 20.0 % من الشباب الى مفهوم المواطنة من باب التمتع بالجنسية العراقية، و14.3 % من زاوية الحفاظ على السلم الاهلي مقابل 13.1 % كانت اجابتهم لا أعرف[3].

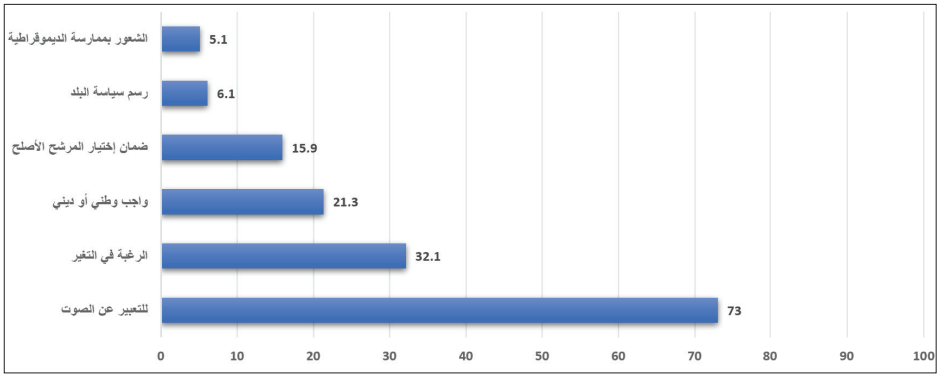
يتباين فهم الشباب للمواطنة، سواء من حيث كونه إنتماءً أو تمتعاً بالحقوق، أو إلتزاماً بالواجبات. إذ يرى 24% من الشباب والشابات بعمر 30 - 18 سنة إنها الإنتماء والولاء للوطن، في حين يرى 21% منهم إنها الإلتزام بتطبيق القانون، ويفهمها 14% منهم إنها المشاركة في الإنتخابات، 12% يرى أنها المشاركة في الدفاع عن الوطن، 11% يرون فيها تمتعاً بالجنسية الوطنية، و9% يرونها في الحفاظ على السلم الأهلي.

1 - وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب 2019، ص353، (تزيد النسب المذكورة على 100% لوجود تعدد الإجابات).
2 - مسح الفتوة والشباب 2009 ص386 - جدول (17 - 2)، (تزيد النسب المذكورة على 100 % لوجود تعدد الإجابات).
3 - المصدر السابق نفسه، ص358.

ثالثا: الأسباب الرئيسة لمشاركة الشباب.

وعند البحث في اسـباب مشاركة الشـباب بأعمار (18 - 30) تظهر نتائج مسح الفتوة والشباب 2019 (شكل 6 - 11)، ان 73.2 % من الشـباب اعتبروا ان اهم اسـباب مشاركتهم للتعبير عن أصواتهم، تليها نسبة الشباب الذين أكدوا على الرغبة في التغيير 32.1 %، واعتبر 21.3 % من الشباب الانتخابات واجباً وطنياً، ثم الذين أكدوا على ضمان اختيار المرشح الاصلح 15.9 % مقابل 6.1 % لرسم سياسة البلد و5.1 % للشعور بالممارسة الديمقراطية.

شكل 6 - 11: أسباب مشاركة الشباب بعمر (18 - 30) سنة في الانتخابات (%) [1]



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب، 2019

تظهر نتائج مسح الفتوة والشباب 2019 ان احترام حقوق المواطنين عموماً ترتفع الى أكثر من 62.4 %. إن التركيز على هذا الواجب أو ذاك يتأثر بالضرورة بالظروف التي يشهدها المجتمع، كما أن بعض الواجبات تعبر عن إدراك لمخاطـر قائمـة أو مصادر تهديد قريبة مثل الدفاع عن الوطن أو الحفاظ على البيئة. إذ إن نسـب واجب احترام حقـوق الآخرين تتقارب في البيئات الثلاث لكنها تنخفض بين الإناث عند المقارنة مع الذكور (57.4 % مقابل حوالي 67 %)، وترتفع نسـبة الشـاب في واجب الدفاع عن الوطن بالمقارنة مع الإناث (59.3 % للذكور مقابل حوالي 33 % للإناث) [2]. وفي واجب تعزيز مشاركة المرأة ترتفع نسبة الإناث الى 16 % مقابل حوالي 6 % للذكور. كما تنخفض نسـبة الإناث في واجب احترام سـيادة القانون الى 18.4 % وترتفع نسـبة الذكور الى 26.6 %. إن هذه الإختلافات يمكن تفسـيرها في ضـوء الخلفية الفكرية التي تؤكد على العوامـل الإجتماعية والثقافية التي تؤثر في مواقف وسـلوك الإنسان، إذ أن الإختلافات الظاهرية في بعض السلوكيات قد تكون ناتجة عن التوقعات الإجتماعية والأدوار النمطية للجنسـين. إن مضمون التنشئة الاجتماعية بمعناها العام بوصفها عملية نقل للثقافة من جيل لآخر تؤثر بالضرورة على مضمون الثقافة السياسـية للمواطن لاسيما وإن المجتمع العراقي وطوال عقود ماضية لم يشهد تجربة سياسية ديمقراطية تعزز دور المواطن في أداء واجباته نحو وطنه.

إن الظروف التي أجري فيها مسـح الفتوة والشـباب 2019 ربما كانت ذات تأثير نسبي على اختيارات الشباب وآرائهم السياسية عموماً والاجتماعية الى حد ما. على أن من الممكن القول بأن معظم المعوقات المشار إليها مـا زالت قائمة بدرجات متباينـة من الوضوح حتى اليوم. وهي في معظمها تعكس عوامل خارجية أو موضوعية للاستبعاد الاجتماعي عن المشاركة السياسية والاجتماعية.

1 - مسح الفتوة والشباب 2019، ص353، (تزيد النسب المذكورة على 100 % لوجود تعدد الإجابات).

2 - مسح الفتوة والشباب 2009، 386

9.6 المجتمع المدني والقطاع الخاص: أدوار متكاملة

ثمة حقيقة رئيسة، هي أن المواطنة لا تتعلق فقط بدور الدولة في ضمان حقوق المواطنين، بل تتعلق أيضًا بالشراكات والمبادرات التي يتخذها المواطنون لتحسين جودة حياتهم وحياة من حولهم. وقد يتم إطلاق هذه المبادرات كحالات فردية، باعتبارها جزءاً من الجهود التي تبذل من منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

في العراق، لعبت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وما زالت دورًا كبيرًا في معالجة بعض الاثار السلبية للأزمات. إذ تقوم منظمات المجتمع المدني بهذا الجهد عبر تفويضاتها اليومية، بينما تتولى الشركات في القطاع الخاص مثل هذا النشاط كجزء من برامج متخصصة. وغالبًا ما تتعزز بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية. ولعل من المهم الإشارة إلى ان من الصعب تقييم مدى تأثير هذه المبادرات على التنمية لأسباب كثيرة منها:

أولاً؛ الطبيعة المجزأة لهذه المبادرات، إذ من الصعب تقدير الارقام الدقيقة لما تنفقه هذه المنظمات وتقييم نتائجها. ثانياً؛ ضعف أنظمة الرصد والتقييم للفعاليات والتدخلات وما إذا وصلت إلى الفئات المستهدفة وتحقيق الأهداف المعلنة. والأهم من ذلك، في غياب إطار أوسع مرسوم للتنمية، ينتهي الأمر بالعديد من المبادرات إلى تكرار بعضها البعض.

يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية عام 2024 حوالي (6400) منظمة، منها (13 %) متخصصة بقضايا التنمية المستدامة و(9 %) مختصة بحقوق الانسان، وتتوزع بقية المنظمات على مساحة واسعة من الاختصاصات والاهتمامات. وعلى الرغم من الادوار التنموية التي تؤديها المنظمات غير الحكومية والجمعيات والنقابات، إلّا أنَّها تواجه باستمرار تحديات ومشاكل تقيد اداء أدوارها التنموية في تعزيز حقوق المواطن وتمتين أواصر العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع؟ التي يمكن تلخيصها بما يأتي[1] :

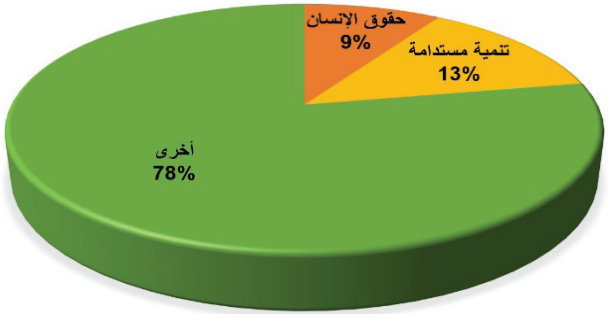
- **ضعف الشراكة المؤسساتية التي تحقق تكامل الأدوار وقيام كل جهة بواجبها المفترض.**
- **ضعف آليات التواصل الممنهجة التي تقوي العلاقة بين المنظمات وصانع القرار والجهات التنفيذية.**
- **عدم فهم الأدوار الحقيقية لكل جهة، وضعف اشراك المواطنين في التخطيط لكل الاعمال التنموية.**
- **عدم تسويق قصص النجاح والنماذج الجيدة التشجيعية التي تزيد من روابط العلاقة.**
- **تأثير الرأي السياسي على الرأي المجتمعي.**
- **ضعف الثقة بالمنظمات والاتهام انها تعمل لصالح جهات خارجية (مصادر التمويل).**

1 - مقابلات معمقة مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية

دعوة لتشكيل مجلس منظمات المجتمع المدني:

إنَّ الأدوار التي لعبتها منظمات المجتمع المدني والتي مازالت تنهض بها بدءا من العمل الإنساني الخيري مرورا بتقديم الخدمات في مجال التعليم والصحة وحماية المرأة والطفل فضلا عن عملها في مجال حقوق الأنسان ومراقبة الانتخابات واداء المؤسسات الحكومية وفي مجال مكافحة الفساد وتنفيذها لأهداف التنمية المستدامة وصولا الى مشاركتها في كتابة التقارير وخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية جعلتها عنصرا اساسيا في كل عملية تخطيطية وتنموية . كما ان المواقف التي تبنتها منظمات المجتمع المدني أثناء الأزمات التي مر بها العراق خاصة نهوضها بتلبية احتياجات العوائل النازحة نتيجة هجمات عصابات داعش الإرهابية على عدد من محافظات العراق 2014 – 2017، وموقفها التطوعي اثناء أزمة كوفيد- 19 من خلال اعلان الحملة الوطنية للمنظمات لمواجهة آثار الفيروس والعمل على تلبية احتياجات الأسر المتأثرة ومساهمتها في بناء قدرات الشباب وتوفير فرص العمل اللائقة لهم وامتصاص نسبة من البطالة، وغيرها من المواقف جعلت من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني أمرا لا جدال فيه إلّا أنَّه لم يتحول الى آلية مؤسسية حكومية تنظم تلك الشراكة وتبين حدودها والجهة الحكومية المسؤولة عن ابرامها بتشكيل مجلس منظمات المجتمع المدني على سبيل المثال له نظام داخلي ومجلس أدارة على غرار تشكيل مجلس القطاع الخاص الذي تبنت تشكيله وزارة التخطيط وهو المعني بالتنسيق والشراكة مع المؤسسات الحكومية.

شكل 6 - 12: التوزيع النسبي للمنظمات غير الحكومية في العراق لسنة 2023 [1]



إن فهم المواطنين لواجبات المواطنة غالباً ما يتأثر بالماكنة الاعلامية وتسليطها الضوء على القضايا التي يتم تداولها والاحكام المختلف عليها، إذ ان مشاغل الحياة المختلفة في الغالب لا تتيح لهم المجال في البحث والتقصي، كذلك يتأثر بشكل كبير برأي رجال الدين وتفسيرهم وتحليلهم للأمور. هنا تتفق آراء المنظمات غير الحكومية على إن العوامل الأكثر تأثيراً في فهم وتعزيز المواطنة وإحترام الانتماء للوطن والعقد الاجتماعي هي[2]:

- **توفير مساحات آمنة للتعبير عن الرأي وإيجاد آليات حماية للمواطنين عند تشخيصهم للإخفاقات.**
- **التدريب ورفع الوعي بأهمية الموارد المتاحة في البلد ووضع نظام محاسبة عند اساءة استخدام الموارد والخدمات.**

1 - الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية
2 - مقابلات معمقة مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية.

- **تعزيز قنوات التواصل الفعال مع المواطنين وردم الفجوات بين المواطن والدولة وزيادة اليات اشراكهم في صناعة وتنفيذ القرارات والمتابعة والتقييم.**
- **تفعيل آليات المساءلة والشفافية وحكم القانون والنفاذ الى العدالة.**
- **رفع مستوى الوعي بأدوار المواطنين والفهم المقتصر على حصولهم للحقوق دون المبادرة او الإلتزام.**
- **إدماج مناهج تعليمية أكثر عمقا عن المواطنة وادوار المواطنين وتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم.**

القطاع الخاص

لقد أظهر القطاع الخاص التزامًا قويًا بمعالجة القضايا الرئيسة التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال التدابير الداخلية المختلفة والتواصل الخارجي، يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وفي معالجة بعض المشاكل المزمنة التي تواجه المجتمعات المحلية. ويتجلى هذا جزئيًا في بعض المبادرات التي اتخذها أعضاء في مجتمع الأعمال لدعم التنمية المبتكرة ومهارات ريادة الأعمال بين الشباب والنساء. وتتجلى جهود القطاع الخاص أيضًا في مجموعة المبادرات التي اتخذتها الشركات المتوسطة والصغيرة لمعالجة الاحتياجات الملحة. ومن بين أمور أخرى، تشمل هذه المبادرات الشراكات مع مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية لإعادة تأهيل المجتمع وتضميد جراح الأزمات لا سيما في فترة جائحة كوفيد19- واعادة الحياة الى المناطق المحررة من الإرهاب، والجهود المبذولة لمعالجة الفجوات في محو الأمية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، وبرنامج إعلامي لتوليد التضامن الوطني ومساعدة المحتاجين، ومجموعة متنوعة من المشاريع من أجل الاستدامة البيئية فضلاً عن برامج المنح الصغيرة لأصحاب المشاريع الصغيرة في مختلف المناطق.

هناك فروقٌ جوهريةٌ بين القطاع غير الحكومي والقطاع العام، إذ أن الهدف الأساس للقطاع غير الحكومي تحقيق أهداف إجتماعية أو إنسانية أو خيرية غير ربحية، مصادر تمويلها التبرعات والمنح والهبات، وأحياناً بعض الإيرادات من الأنشطة الخاصة بها. أما الهدف الرئيس للقطاع العام فهو تقديم خدمات عامة للمواطنين مثل التعليم، الصحة، الأمن، الدفاع معتمداً في تمويله على الضرائب والرسوم والإيرادات من الأنشطة الإقتصادية التي تديرها الدولة، وتخضع لرقابة حكومية من البرلمان والأجهزة الرقابية والقضاء.

في ظل غياب مسوح توثق جهود الشركات الخاصة، يمكن تصنيف جزء كبير من الأنشطة التي أبلغت عنها الشركات على أنها مشاريع تطوعية ذات طبيعة خيرية. وبعبارة أخرى، فإن معظم مسارات العمل الذي تقوم به هذه الشراكات لا يرتبط بعمليات الأعمال الأساسية. نتيجة لذلك، يقوم عديد من هذه الشركات بتنفيذ مشاريع مماثلة في مجتمعاتها المختلفة، بما في ذلك: دعم تعليم الأطفال؛ إعادة البناء والتأهيل؛ رعاية حملات القراءة أو رعاية المكتبات العامة؛ إنشاء وتجديد أو تجهيز المستشفيات والعيادات في المناطق الفقيرة، أو رعاية الوحدات الطبية المتخصصة داخل المستشفيات الرئيسة؛ تقديم ودعم برامج تكنولوجيا المعلومات؛ توزيع الوجبات والمنتجات الغذائية خلال المناسبات الدينية؛ بناء المساجد أو دعم المؤسسات الدينية؛ إنشاء مؤسسات خيرية. وعلى الرغم من التطور المتنامي للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية للشركات في العراق، ظلت جهود القطاع الخاص متناثرة ومجزأة، مع استثمارات محدودة في الشراكات التي تصب في معراج التنمية.

المحطة.. نموذج لتعزيز التماسك المجتمعي في التأهيل والتمويل

في إطار التزام البنك المركزي العراقي بمسؤوليته الاجتماعية ودعمه المتواصل لتعزيز ريادة الأعمال في البلاد، كانت مساهمته في تأسيس ودعم مؤسسة "المحطة" لريادة الأعمال خطوة بارزة نحو تمكين الشباب وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. وقد بدأت هذه المبادرة بتوقيع اتفاقية بين البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية في عام 2017، حيث تضمنت هذه الاتفاقية توفير الدعم المالي والفني لإنشاء مؤسسة المحطة كمركز متخصص في دعم ريادة الأعمال وتطوير المهارات اللازمة لأصحاب المشاريع الناشئة.

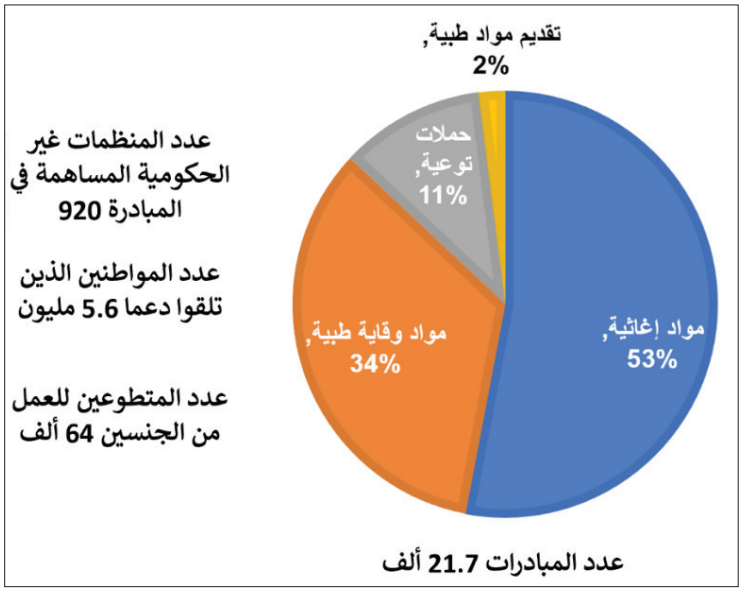
منذ تأسيس "المحطة" في عام 2018، وبدعم مستمر من البنك المركزي، حققت المؤسسة إنجازات مهمة انعكست بشكل إيجابي على بيئة الأعمال في العراق. فقد قدّم البنك التمويل الأولي اللازم الذي ساعد في تنظيم برامج تدريبية استفاد منها أكثر من 4.500 شاب وشابة منذ عام 2023، بما يعزز مهاراتهم في إدارة وتطوير المشاريع. كما ساهم البنك في تفعيل مبادرات بالتعاون مع المصارف لتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما سهّل على رواد الأعمال تجاوز العقبات المالية وتوسيع أنشطتهم. نجحت المحطة في تحقيق أرقام متميزة؛ فقد دعمت أكثر من 500 مشروع تجاري خلال عام 2023، وأسست شراكات استراتيجية لتعزيز تأثيرها في مختلف أنحاء البلاد، فضلاً عن الوصول إلى أكثر من 150.000 مشارك من خلال فعالياتها المتنوعة.

لم تتوقف جهود "المحطة" عند هذا الحد؛ فقد امتد تأثيرها إلى وسائل التواصل الاجتماعي، حيث حققت تفاعلاً واسعاً بأكثر من 6 ملايين وصول في عام 2023 وحده، مما يعكس انتشارها الكبير وقدرتها على التأثير في مجتمع ريادة الأعمال العراقي. وإستطاعت تمويل أكثر من 50 مشروعاً ناشئاً بالتعاون مع المصارف العراقية الخاصة. ونظراً لما تم تحقيقه بتشغيل أكثر من 200 عامل بخلق فرص عمل بمختلف القطاعات وما كان نتيجة انشاء مشاريعهم التي كانت مجرد افكار تحولت الى واقع ساهم في تعزيز روح الابتكار والتنمية المستدامة في العراق.



فـي إطار تعزيز دور القطاعات المختلفة في جوانب العمل التطوعي، أولت خطة التنمية الوطنية 2024 - 2028 [1] إهتماماً خاصاً بدعم العمل التطوعي من خلال تحقيق هدف إستكمال الإطار القانوني والمؤسسي له. وتطلب ذلك الإسـراع بتشـريع قانون العمل التطوعي في العراق وتوحيد الأطر المؤسسـية الراعية له. فضلاً عن تحقيق أهـداف أخرى منها تعزيز الفهم المجتمعي لعملية العمل التطوعي ومدى تأثيره الإيجابي في المجتمع بالتركيز على الشباب من خلال إطلاق حملات توعية و إقامة ورش عمل وتأسيس منتديات تفاعلية، وتحفيز العاملين في القطـاع العام على تقديم الخدمـات المجتمعية التطوعية من خلال ربط تقويم الأداء الوظيفي بإداء الخدمات المجتمعية التطوعية وتشجيع المبادرات المقدمة من قبل المواطنين.

شكل 6 - 13: مبادرات في العمل التطوعي في العراق خلال جائحة كوفيد 19 لعام 2020



10.6 نموذج لتحولات في الأدوار المجتمعية؛ المجتمعات المحلية تختار مشاريعها التنموية

فـي عام 2016 طلبت الحكومة العراقية بقرار من مجلس الـوزراء الحصول على دعم البنك الدولي في تصميم وتمويل مشـروع الصنـدوق الاجتماعي للتنمية لدعم المبادرات بقيادة المجتمعات المحلية بهدف تحسـين الظروف المعيشـية والفرص امام الفقراء والفئات الأكثر هشاشـة والأولى بالرعاية فـي العراق، وفي نهاية العام المذكور عمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع المختصين في الحكومة وقدم الدعم بشـأن إطار عمل مشـروع الصندوق الإجتماعي للتنمية. وبعد مشـاورات مسـتفيضة وافق مجلس الوزراء على قانون مشـروع الصندوق الإجتماعي للتنمية ووقعّت الحكومة إتفاقية قرض مشـروع الصندوق في نيسـان 2018 إستناداً الى الممارسات الدوليـة الناجحة. قـدم البنك الدولي في أثره دعماً للحكومة العراقية للعمـل بالصندوق بمبلغ قرض قدرهُ 300 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

1 - وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2024 - 2028، ص76 - 77.

التعديل الهيكلي الجذري الذي مهد له دستور 2005 في إدارة الحكم كحق تشكيل الإقليم في المادة (117)، وحق اللامركزية في الحكم التي تشكلت بموجبها حكومات محلية ومجالس محافظات بناءً على نص المادة 122 / ثانياً ونظمها قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم لسنة 2008 وتعديلاته اللاحقة، ودعم مواد دستورية أخرى لهذا التوجه في المادة 116 والمادة 114 التي تنص على المنطلقات الأساسية لهذا الحق.

وبغض النظر عن سلبيات الممارسة الفعلية كما في غيرها من الحقوق، فإن الفدرالية واللامركزية فضاء لممارسة حق المواطنة في الادارة الذاتية وإختيار المشاريع وتنفيذها، وهو ما اكدت عليه أيضاً أهداف ومنطلقات خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 وما تلاها من خطط، وتجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية هي نموذج للتخطيط من الأسفل إلى الأعلى عنصر مهم من عناصر ممارسة حق المواطنة.

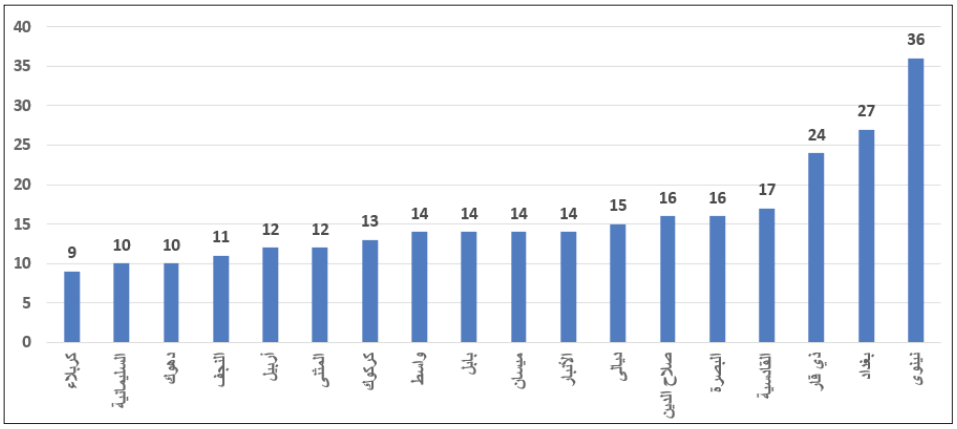
د. آمال شلاش / رئيس سابق لمجلس أمناء بيت الحكمة

أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية- المكونات

1. **المكون الأول:** توفير وتحسين الخدمات الأساسية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية الفقيرة والمحرومة (المشاريع الفرعية) بمبلغ اجمالي 262 مليون دولار.
2. **المكون الثاني:** تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المستهدفة وتمكينها اقتصادياً من خلال توفير القروض وفرص العمل بمبلغ اجمالي 3 مليون دولار.
3. **المكون الثالث:** بناء القدرات والتطوير المؤسسي للعاملين في الصندوق والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني بمبلغ إجمالي قدره 30 مليون دولار.

ضمن تخصيصات المكون الاول المعني بإنشاء المشاريع الفرعية، تم توزيع المبلغ المخصص للمشاريع على المحافظات وفق معيارين اساسين هما عدد السكان بوزن 40 % وعدد الفقراء بوزن 60 %. اما في المناطق المحررة والمستضيفة للنازحين كان توزيع الاوزان بنسبة 40 % لعدد السكان و50 % لعدد الفقراء و10 % لعدد النازحين. يوضح الشكل 6 - 14 توزيع مبلغ المكون الاول على المحافظات.

شكل 6 - 14: توزيع مبلغ القرض على المحافظات (مليون دولار أمريكي)



المصدر: وزارة التخطيط، الإدارة التنفيذية لتخفيف الفقر في العراق، تقرير متابعة، 2024.

دور المجتمع المحلي في تجربة التخطيط من الأسفل إلى الأعلى

واحدة من اهداف مشـروع الصندوق الاجتماعي هو تعزيز الثقة ما بين المواطن ومؤسسـات الدولة، بالإضافة الى تحقيق الشـراكة المجتمعية لضمان تطبيق مبادئ الشـفافية والمسـاءلة الواردة في دليل العمليات لتنفيذ مشاريع الصندوق، حيث يحق للمجتمعات والأفراد المستفيدين تقديم الملاحظات والاستفسارات من خلال الآليات المسـتخدمة لمعالجة التظلمات على مسـتوى المشاريع في القرى المستهدفة في المحافظات، بما يسـهم من المسـاعدة على حل المشاكل قبل ان تصبح أكثر جدية او تتوسع الى نطاق أكبر خاصة في بعض المجتمعات المستهدفة. ان من بين العناصر الواجب توفيرها في آلية معالجة التظلمات هي:

1. **تعـدد قنـوات تقديم الشـكاوى (الاتصـال الهاتفي، البريـد الالكترونـي، صندوق الشـكاوى، اللقاء المباشر، حكومة المواطن الالكترونية).**
2. **إجراءات معالجة واضحة وشفافة مع استجابة سريعة للشكاوى.**
3. **نظام تغذية عكسية يسمح بجعل المشتكي جزءاً من الحل.**
4. **التواصل مع شيوخ ووجهاء العشائر وممثلي اللجان المجتمعية في القرى.**
5. **آلية التعامل مع الشكاوى مجهولة المصدر مع خصوصية التعامل مع النساء.**

الحشد المجتمعي وآلية إختيار المشاريع

تعتبر مرحلة إجراء الحشد المجتمعي في القرى المستهدفة من اهم خطوات برنامج الصندوق الاجتماعي لما فيها من تماس مع الاهالي من خلال مشـاركتهم في اتخاذ القرار والتصويت على احتياجاتهم من المشـاريع بعملية شفافة وديمقراطية والتي تتضمن الخطوات الآتية:

- اللقاء بأهالي القرية وبالتنسيق مع مدراء النواحي وتقديم نبذة تعريفية عن غاية واهداف الصندوق والتثقيف بأهمية المشاركة في هذا النشاط من قبل المواطنين في اختيار اولوياتهم من المشاريع.
- تشـكيل لجنة مجتمعية محلية في القرية المسـتهدفة تكـون ممثلة لأهالي القرية، تشـرف على عملية التصويت على اختيار المشاريع وتكون حلقة تنسيق بين الاهالي وادارة فرع الصندوق.
- اختيار ممثلين عن اللجنة المجتمعية ويراعى ان تكون نسبة تمثيل النساء في هذه اللجان (30 %) لتفعيل دور المرأة في المشاركة في اتخاذ القرار في المجتمعات الهشة والضعيفة
- يتم التصويت على اولويات المشاريع من قبل الاهالي ووضعها في صندوق الانتخاب ويتم فرزها بحضور فريق الحشد المجتمعي واللجنة المجتمعية في القرية وترتيب اولويتها بحسب عدد الأصوات.
- تتم دراسـة اختيار المشاريع التي تم ترشـيحها من قبل اهالي القرية المستهدفة في قطاعات محددة مثل التعليم والصحة والزراعة والري والوصول إلى شبكة الطرق ومشاريع فرعية اجتماعية.
- يتم مقاطعة هذه المشاريع مع مشاريع المحافظة وطلب التأييد من قبل الجهات القطاعية للمضي باعداد كشوفاتها الفنية واعداد تقاريرها البيئية وصولاً لإجراءات التعاقد ثم التنفيذ.

الآثار الإيجابية

شـكّلت إجراءات الحشد المجتمعي وصولاً الى اختيار الاهالي لأولوياتهم من المشاريع علامة ايجابية مميزة في عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية بإعطاء اهمية للمواطن في التعبير عن احتياجاته، وبالتالي صيرورة القرار من الاسـفل الى الأعلى، لذلك تفاعل سـكان القرى المستهدفة والحكومة المحلية في المحافظات بإيجابية مع الصندوق، وأبدوا التعاون المستمر مع كوادر الصندوق والتي نجم عنها الآتي:

- تعزيز ثقة المواطن بالدولة لشعورهم بأن المشاريع منهم واليهم لأنها تلبي احتياجاتهم الأساسية.
- مشـاركة الفئات المهمشة كالشباب والنساء في عملية الإختيار مما انعكس ايجابا على طبيعة المشاريع الملبية لحاجة هذه الفئات.
- المساهمة في زيادة الترابط الاجتماعي بين اهالي القرية عند عقد جلسات إختيار المشاريع.
- حـث الاهالي على التبرع بالأرض لإنشـاء المشـاريع عليهـا دون مقابل لتغليب المصلحـة العامة على المصلحة الشخصية.
- ساهم في بناء رأس المال البشري باشراك المواطنين في التخطيط من خلال تحديد الاحتياجات ومراقبة التنفيـذ، إضافة الـى ان توفير الخدمات من مـدارس ومراكز صحية ومحطات مـاء وكهرباء وربط القرية بالطرق الرئيسة لها دور كبير في تحسين مؤشر التنمية البشرية للمناطق المستهدفة.
- توفير فرص عمل مؤقتة لسكان القرى المستهدفة.

11.6 الفضاء المدني بعد عام 2003 (الحركات الاحتجاجية 2011 و2019)

أخـذت ملامـح الفضاء المدني في العراق تتبلـور تدريجياً بعد التغيير عام 2003، وبـات من الواضح أن هذا الفضـاء أصبح مجالاً حيوياً لظهور نشـاطات وفعاليات اجتماعية كشـفت عن نمط العلاقـة بين المجتمع والنظام السياسـي. لهذا مع تنامـي الحركات الاحتجاجية منذ عام 2011 أخذت هـذه الحركات تمارس دوراً إجتماعياً أسـهم فـي بيان الحاجة الى فهم العلاقة بشـكل مختلف بين التشـكيلات الاجتماعية في العراق والنظـام السياسـي. وحين نراجع طبيعة هذه الحـركات الاحتجاجية نلاحظ أنهـا ذات أنماط متعددة، فهي مطلبيـة وسياسـية واجتماعية. ان الاختلاف في طبيعـة الحركات الاحتجاجية مرتبط بالشـكل العام بالفضاء المدنـي الذي اتسـعت ملامحه بعد عام 2003 لكنه أصبح متغيراً بإتجاه جوانـب أخرى أثر فيها طبيعة النظام السياسي والبنية الاجتماعية للمجتمع العراقي.

شهد العراق في تشرين أول 2019، إنتشار حركة احتجاجية ضخمة في وسط العراق وجنوبه، شارك فيها محتجون ومحتجات من مختلف الطبقات والفئات العمرية والخلفيات التعليمية، وكان من أبرز سماتها الحضور القوي للنسـاء. فقد رابط المتظاهرون في سـاحات الاحتجاج والاعتصام لأشهر عدة تبنّى فيها المتظاهرون مطالب واهداف الحراك الذي قاده الشـباب. واصطف الجميع بشـعارات لم تسمح بظهور مطالب خاصة كمطالب طبقة أو فئة معينة. وجعلت من الممكن للنسـاء والرجال من مختلف الخلفيات الاجتماعية والايديولوجية أن يجتمعوا دون الاضطرار إلى التعامل مع قضايا تثير الانقسام والاختلاف.

لقد شــكلت الأزمات المتعاقبــة والتحولات الإجتماعية ديناميــات التغييــر الاقتصادي-الاجتماعي لفترة ما بعــد عام 2003. إذ تميزت مرحلة ما بعد الغزو والاحتلال الامريكــي للعراق بارتفا ع العنف الطائفي والفوضى السياســية. وقد أدت مأسسة ســلطة الائتلاف المؤقتة لنظام سياسي تبنّى سياسات مختلفة، اعتمدتها سلطة الائتلاف المؤقتة والنظام الجديد، أربكت أحياناً المشهد السياسي وأمن الإنسان نتيجة تخطيها ما ينص عليه دســتور جمهورية العراق 2005، كما كانت له تداعيات كبيرة ذات تأثير عميق على جودة الحياة الإجتماعية والإقتصاديــة للمواطن، ثم توالت الهجمات الإرهابية وبعدها إحتلال عصاباتها لمســاحات واســعة من أرض العــراق. وفي ظل ضعف وتفكك الدور التنموي للدولة وعجزها عن تحقيق التوازن السياســي-الاجتماعي عبر سياســة تمثيلية تضمن عدالة التوزيع[1]، شــهد العراق سلسلة احتجاجات واسعة تواصلت أيام الجُمع بمشاركة آلاف المحتجين وعلى مدى بضعة شهور، وركزت على رفض البنية الطائفية للنظام السياسي في العراق. تلتها الحراك الذي انطلق في تموز من العام 2015 واستمر لخمسة شهور متواصلة في كل جمعة[2].

لقد أثارت حركات الاحتجاج نقاشــاً وجدلاً واســعاً حول مفهوم المواطنة والعدالة الاجتماعية والهوية الوطنية، فبينمــا بدأ الحــراك في العام 2011 احتجاجاً على ســوء الخدمــات والنقمة على الوضع القائم من الشــرائح المتضررة، ســرعان ما تحول في الاحتجاجات اللاحقة الى موقف عام من النظام السياســي القائم والمطالبة بدولة مدنية منتقلاً من الجزئيات الى التركيز على البنية الكلية للمشــكلة أو المشــكلات موضوع الاحتجاج[3]. شكلت الحركة الإحتجاجية التي انطلقت في تموز 2015 بحسب الباحثين إنعطافة مهمة في ذهنية المشاركين ونقطــة تحــول من الهويات الفرعية الى الهوية العراقية [4]، وعبرت عن تمســك المحتجيــن بالهوية الوطنية عبر رسائل منها رفع العلم العراقي واستيعابها وانفتاحها على جمهور الرافضين بصرف النظر عن انتماءاتهم الفئوية والقومية والمذهبية[5]. في حين تميزت احتجاجات تشرين بظهور متغير جديد يتمحور حول فكرة الدولة والرغبة بالشعور بها عبر رفع شعاراً نريد وطناً [6]. تميز الحراك الاحتجاجي بالمشاركة الواسعة للشباب وحضورهم كقوة فاعلة وقادرة على المبادرة في عملية التغيير. تتســم فئة الشباب الذين يشكلون نسبة مهمة من الهرم السكاني في العراق، بأنهم لم يعاصروا أيديولوجيا الحزب الشمولي، فمعظمهم ولدوا أو نشأوا بعد سقوط النظام السابق، كما تميزت بانفتاحها الثقافي وتواصلها مع مســتجدات العالم وأفكار الحرية والمســاواة الذي وفرته شــبكات الإنترنت وكانوا بارعين في استعمالها وتوظيفها.

أعطت شــبكات الإنترنت مساحة واســعة للحرية، وفتحت المجال امام حرية الرأي والتعبير وامام القدرة على طرح مشروعات سياسية بديلة، وكان للإنترنت دور مهم في نقل معاناة الناس ودعواتهم الى الاحتجاج والتعبير

1 - حارث حســن، الاحتجاجات التشــرينية وبنية الســلطة في العراق: مقاربة سياســية، في كتاب الاحتجاجات التشــرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد دار سطور، بغداد،2021، ص25.

2 - فالح عبد الجبار وسعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمسائلة نهاية الامتثال بداية المسائلة، دراسات عراقية، بيروت، 2017.ص15.

3 - فالح عبد الجبار وسعد عبد الرزاق، مصدر سابق، ص29 ، ص 56

4 - المصدر السابق، ص56

5 - جاسم محمد الحلفي، احتجاجات الشباب في العراق واشكالية الهوية الوطنية، في كتاب السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، تحرير فارس كمال نظمي، سلسلة دراسات فكرية جامعة الكوفة، بيروت2020، ص129

6 - علي طاهر الحمود، الاحتجاجات العراقية 2019: نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومالاته الممكنة، في كتاب الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار سطور، بغداد،2021، ص104.

عن غضبهم من خلال التعبئة الجماعية. كما ساهم في تحسين قدرتهم على التواصل على نحو يسهم في إيجاد فضاء عام اكثر انتقاداً واقل عرضة لخطاب السلطة، كما فتح المجال أمام الافراد لتشكيل حكم ذاتي جديد يستعيد فيه الشعب سلطته وذلك بهدف التغيير الاجتماعي[1]. إنّ معظم الاحتجاجات التي شهدتها الأعوام السابقة لاحتجاجات تشرين كانت موسمية ولا تستمر طويلاً، وتقتصر على يوم الجمعة خلافاً للحراك الاحتجاجي الذي شهده العراق في تشرين الأول 2019. حيث انطلقت من المناطق والاحياء الطرفية المهمشة في المدن التي تتميز بروابطها العشائرية والعائلية والمناطقية التضامنية في أوقات الأزمات. حظيت احتجاجات تشرين لاسيما في شهرها الأول بتأييد واسع من قبل العراقيين، حيث أظهر استطلا ع لآراء المواطنين (غير المشاركين في الاحتجاجات) أجراه مركز رواق بغداد شمل 300 مبحوث في محافظة بغداد، بان نحو 96 % من مجموع وحدات العينة أبدوا تأييدهم للتظاهرات وتوافقوا مع مطالبها. فيما عارضها نحو 4 % فقط. وفيما يتعلق بتوقعات العراقيين غير المشاركين حول مآلات الاحتجاجات وما سينتج عنها، أشار غالبية المستطلعين إن الاحتجاجات تمثل مخاضاً كبيراً سينتج تغييراً، وأن الأحوال والظروف السياسية الحالية في البلاد لن تبقى على حالها[2].

لعل أبرز ما يميز إحتجاجات تشرين هو المشاركة الواسعة للطلبة الشباب ومن كلا الجنسين، الذين لم تشهد لهم ساحات التظاهر ومنذ عام 2003 أي مشاركة كبيرة او مؤثرة في المشهد السياسي. حرص الطلبة وعبر اتحاداتهم الطلابية وتجمعاتهم الشبابية الى تشكيل روابط وتجمعات خاصة بهم وركزت على ابراز الهوية الوطنية في اهازيجهم وهتافاتهم[3]. إن من أهم الأمور التي ميزت احتجاجات تشرين غياب وجود قيادة لهذه التظاهرات فالحراك انطلق بشكل عفوي دون أن تدعو له أو تحركه جهة أو حزب أو تيار وإنه أقرب لما يعرف بالحركات الاجتماعية، تصدرته مجموعات غير منظمة وغير مؤدلجة ولا تنتمي الى تيار سياسي او حزب، إتفقت بشكل مفاجئ للتعبير عن غضبها بدون قيادة او تنظيم او تنسيق. وهو ما كان عصب قوتها ونقطة ضعفها في الوقت نفسه.

بالنتيجة، شكّلت مسيرة الاحتجاجات لاسيما تظاهرات تشرين في العام 2019 نقطة تحوّل كبرى في مسار الوعي السياسي لدى الشباب العراقي، انطلقت من ضرورة ملحة لدى الفرد بالمطالبة بحقوقه التي تغافلت عنها الكتل السياسية منذ الاحتلال الأمريكي. وخلقت تصورًا جديدًا لمسار العمل السياسي وطبيعة العلاقة بين الفرد والحزب الديني أو السياسي، يتجاوز فكرة الانتماء والولاء الطائفي باتجاه الرغبة بالتمسك بالهوية الوطنية التي تعبر عن الرفض لأي تدخل في الشأن العراقي[4]. نجحت سلسلة الاحتجاجات في فرض تعديلات جوهرية في سياسات الحكومة والبرلمان، غير ان أهم ما نتج عنها انها جعلت من الشارع فاعلاً جديداً ودفعت بعض القوى الى تبني خطاب الإصلاح والتغيير لإعادة بناء شرعيتها الاجتماعية والسياسية[5].

1 - مانويل كلاستر، الحراك الشبكي، مجلة عمران العدد 29، ص171، 176

2 - مركز رواق بغداد، استطلا ع آراء غير المشاركين في احتجاجات تشرين (مستوى الرضى.. وواقع التأييد) نوفمبر 27، 2019 .

3 - حسين كريم العامل، احداث انتفاضة تشرين العراقية، دار المدى، بغداد،2021، ص59.

4 - مصطفى حبيب، أربعون يوماً من الاحتجاجات العراقية... السلطة والمتظاهرين يتباعدان.

5 - حارث حسن، مصدر سابق، ص26

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل؛

يضمّ الفضاء المدني العراقي مجموعة متنوعة من الفاعلين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والجمعيات، والنقابات، والحركات الاجتماعية، والأفراد. فضلا عن الكيانات والائتلافات الشبابية والفرق التطوعية غير المسجلة والتي تعد جزءاً مهما من المجتمع المدني تقوم بتقديم خدمات إغاثية وتنموية بتمويل من المجموعات المحلية، لكنها تفتقر الى القدرة المؤسسية على إنشاء منظمات رسمية (مسجلة) بينما لا يرغب البعض الآخر في التسجيل لتجنب الإجراءات البيروقراطية التي قد يستتبعها ذلك.

تشكل المنظمات غير الحكومية المسجلة غالبية مكونات المجتمع المدني في العراق، تجاوز عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية 6000 منظمة ركز معظمها على قضايا حقوق الانسان والتنمية.

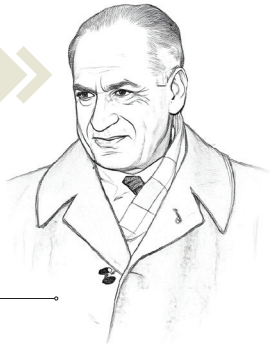
لقد تعرض الفضاء المدني في العراق الى تحديات مستمرة وتحولات كبيرة تميزت بفترات من التقدم والتراجع والمراوحة ما بين الانغلاق التام في سياق نظام سياسي شمولي الى الانفتاح بعد عام 2003، وصولاً الى التضييق والقمع للسيطرة عليه واحتوائه. غير ان منظمات المجتمع المدني تعرضت فضلاً عن تقييد أنشطتها الى اتهامات كثيرة بتنفيذ أجندات أجنبية مما أعاق قدرتها على أداء دورها الأساسي في مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها.

أسهم التطور الكبير في التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الفضاء المدني بعد الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي حيث وفرت هذه الوسائل منصات للتعبير عن الرأي والتواصل والتنظيم. إذ أسهم التطور التقني في وسائل الاتصال في اعادة تشكيل مفهوم الفضاء العام من خلال تشكيل الفضاء الإفتراضي، ليصبح مجالاً مهماً لممارسة السياسة، وأسس لحياة عامة غير رسمية خارج جدران البيت والعمل والاماكن العامة. وعلى الرغم من التحديات والمتغيرات المتسارعة إستطاعت المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المشاركة في رسم السياسات وتحديد الأولويات غير أن دورها إقتصر على الخدمات الإستشارية الشكلية، وفي كثير من الحالات يتم الاستماع وبشكل محدود الى اراء المجتمع المدني، فضلاً عن ان هذه التنظيمات ضعيفة في قابلياتها على التعبئة والتنظيم. وإنحسر الانتماء لهذه التنظيمات على شريحة ضيقة من المتعلمين والمنتمين الى الحواضر. كما غلب على معظم المنظمات الدور الإغاثي والدور التوعوي، إذ أدت الأزمات التي مرّ بها العراق الى تركيز معظم المنظمات على جهود الإغاثة وتقديم الخدمات.



الفصل السابع

النفط والمواطنة والعقد الاجتماعي



"إنّ الدولة الديمقراطية الحقيقية هي التي تضمن حقوق المواطنة في التعليم المجاني، والرعاية الصحية المجانية، والحد الأدنى للأجور، والمأوى المناسب للسكن البشري. إنَّ الدولة التي تفشل في تأمين هذه الحقوق لجميع مواطنيها لا يمكن اعتبارها ديمقراطية حقيقية".

عبد الفتاح إبراهيم / مفكر اجتماعي عراقي

1.7 تمهيد

ما يزال النفط يشكل فاعلاً حاسماً في تشكيل حاضر العراق ومستقبله، مثلما عمل على تشكيل ماضيه في القرن المنصرم. وأثر بقوة في مضامين العقود الاجتماعية خلال المراحل المختلفة، فأوجد صيغة فريدة تقوم على مبادلة الولاء بالسلع العامة، مثلما هيأ الفرصة لظهور الاستبداد السياسي قبل عام 2003، واوجد ظواهر سلبية عديدة لعل أبرزها الفساد ونقص الكفاءة في المؤسسات العامة.

لم يتضح دور الريع النفطي خلال الحكم الملكي (1921 - 1958) إلا عندما أُسس مجلس الإعمار عام 1950، إذ وضعت الإيرادات النفطية كلها تحت تصرف المجلس، بيد أنها خفضت إلى 70 % بعد أن ازدادت الإيرادات النفطية فيما خصصت النسبة المتبقية إلى الموازنة العامة للدولة، الامر الذي فتح شهية النخب الحاكمة على طلب نسبة متنامية من تلك الإيرادات، حتى صارت تنفقها كلها عبر الموازنة العامة، وبرزت أهمية الريع النفطي بعد إقرار مبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق سنة 1952، "فتضاعف الريع النفطي خلال هذه المرحلة 25 مرة، في حين تضاعف الناتج المحلي الإجمالي أربع مرات فقط، فيما تزايد عدد السكان أقل من مرتين"[1]، وقد أحدث هذا الامر تحولاً بنيوياً في طبيعة الاقتصاد؛ إذ جرى التحول من اقتصاد شبه اقطاعي إلى اقتصاد ريعي يتحكم النفط في حركته وتطوره، وأصبحت الدولة العراقية دولة ريعية يتجه الريع اليها مباشرة دون أن يسهم المجتمع في تكوينه. بذلك أصبحت الدولة مستقلة عن مواطنيها بحكم اعتمادها على مصادر خارجية في توليد الدخل القومي، مما ولّد شعوراً بأنه ما دامت الدولة لا تثقل مواطنيها بالضرائب فإن أبناءها لا يكترثون لبناء المؤسسات الديمقراطية التي تعطيهم الحق في صنع القرار السياسي ومحاسبة المسؤولين. والنتيجة الحتمية كانت، ظهور اقتصاد ريعي أساسه النفط، في ظل تفضيل سياسي يقوم على استخدام الريع لترسيخ موقع النخب القابضة على السلطة في الحكم وضمان الولاءات وتعميم الفساد.

إن هيمنة الدولة على الريع النفطي أدى إلى ما يسمى "بالاستبداد النفطي" الذي تمظهر في تكرار الانقلابات العسكرية، فخلال المدة 1936 - 1995 حصلت في العراق 21 محاولة انقلابية، مهدت لتزاوج الريعية مع الاستبداد السياسي، وهذا ما يفسر العلاقة الإيجابية بين الريع النفطي والاستبداد السياسي، فأوجد مساراً دموياً للصراع السياسي، إذ ان وجود الريع النفطي حفّز الصراع السياسي "السلبي" وأوجد مزيداً من الموارد التي تغري بالهيمنة عليها، ومن ثم تبديدها. فيما اهتزت اركان تلك العلاقة كلما انخفضت الإيرادات النفطية ولم تعد الدولة تستطيع الوفاء بالتزامها المادي تجاه الشعب. يجادل الاقتصاديون بأن أثر الريع النفطي كان سلبياً بالمطلق في الجهاز الانتاجي العراقي، لكونه لم يؤدِ إلى تنويع الاقتصاد في وقت كان من المفترض أن تعمل الإيرادات النفطية على تحويله إلى اقتصاد ذي قاعدة إنتاجية قادرة على التخلي عن الهيمنة النفطية.

يحاول هذا الفصل تتبع مسارات الاقتصاد الريعي عبر عقود طويلة رافقت التحولات السياسية اللافتة. كما يتناول الفصل إشكاليات (المواطنة الريعية) وتداعياتها، وآثار ذلك في إدارة المؤسسات العامة وفي توزيع الدخل، والتغيرات في الهيكل الطبقي وربط ذلك بمستويات التنمية البشرية. كما يبحث في الأثر التساقطي

1 - كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، العراق: تاريخ اقتصادي، الجزء الرابع، التطورات الاقتصادية في ظل الحكم الملكي 1922 - 1958، بيت الحكمة، بغداد، 2017، ص447 - 448.

لكل ما تقدم على فهم العراقيين للمواطنة وعلى قدرتهم في التمييز بين مسـاري العقد الاجتماعي، التقليدي والجديد.

2.7 الدولة والريع النفطي: بداية اختلال العلاقة

بدأت بوادر السـيطرة الحكومية على القطاع النفطي عند صدور القانون 80 لسـنة 1961، الذي انتزع 99.5 % من اجمالي مساحة الأراضي الخاضعة للامتيازات النفطية الأجنبية، وسبب هذا القانون تدهور الإنتاج النفطي نتيجة إحجام الشـركات النفطية عن تنفيذ عمليات البحث والاستكشـاف والتنقيب والتوسع في الإنتاج. مع ذلك بدأت الإيرادات النفطية بالتزايد ما دفع الحكومة إلى الاسـتغناء عن الضرائب، وسـاعد في الوقت نفسه علـى تحقيق الفوائض المالية في الإنتاج الزراعـي والصناعي ودعم تمويل الموازنة العامة ومن ثم زيادة اعتماد الافـراد على الحكومة، خاصةً وأن الحكومة أعلنت أنها ذات توجه اشـتراكي وهي مـن تقوم بإدارة الاقتصاد الوطني.

خلال الجمهورية الثانية (1963 - 1968) أصدرت الحكومة قوانين التأميم ومنها القرار 99 لسـنة 1964، والقرار 100 لسـنة 1964، تم بموجبهما تأميم شركات التأمين والمصارف الأهلية بحجة التحول الاشتراكي الذي نص عليه الدستور الموقت لسنة 1964.

المـادة الأولى: الجمهوريـة العراقية دولة ديمقراطية اشـتراكية تسـتمد أصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام...
الدستور الموقت لسنة 1964

أصدرت الحكومة القرار 11 لسـنة 1964 بتأسيس شركة النفط الوطنية لتعمـل في المجال النفطي بمراحلها كافة داخل العراق وخارجه، إلا أن الشـركة أصبحت تعمل تحت ظل الحكومة بعيداً عن الاعتبارات الاقتصاديـة لتمثل سياسـة الحكومة في القطـاع النفطي. وقد اعيد تأسـيس الشـركة بموجب القانون 123 لسـنة 1967 لتوسـع اعمالها ولتهيمن الحكومة على الريع النفطي بشكل أكبر.

بعد عام 1968 حدثت قطيعة بين أطراف العقد الاجتماعي بسبب النفط، حيث أصبحت الدولة هي الحاكمة على الريع النفطي بكل مراحله خدمة لمصالحها وبما يتسـق مع المادة 12 من الدسـتور المؤقت لسنة 1970. وهـذا التوصيف يدل على نظام اقتصادي "ريعي مركزي" يهدف إلى احكام السـيطرة على الاقتصاد، وموجه نحو الملكية العامة ولا دور للقطاع الخاص إلا تحت ظل القطاع العام، وأحكمت الدولة على الريع النفطي بعـد قرارات التأميم في عام 1972 وارتفاع أسـعار النفط العالمية في عامـي 1973 و1979، حيث كانتا الحافز للهيمنـة المطلقة علـى الريع النفطي. ولم تؤدِ عمليـة تأميم النفط عام 1972 إلى تقليـل الاعتماد على الريع النفطـي، بل أكدت ريعية الاقتصاد العراقي، فضلاً عن أنها عملت على إزاحة القطاع الخاص من المشـهد الاقتصـادي، وأوجدت نوعاً من عدم الثقة والأمان بيـن الحكومة والقطاع الخاص الذي كان من الممكن أن يتعزز اسهامه في عملية التنمية بدلاً من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

على الرغم من الظروف التي مر بها البلد خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980 - 1988) والعقوبات الاقتصادية التي فرضت بعد غزو الكويت، والتي اسـتمرت حتى سـقوط النظام المباد في 9 نيسان (أبريل) 2003، والتي "دمرت الطبقة المتوسـطة في العراق، وأنظمته الاجتماعية والتعليمية والرفاهة، ومعظم ما كان من الممكن أن

يتمتع به من تماسك كدولة"[1]. إلا أن الحكومة لم تتخلَ عن هيمنتها على الريع النفطي التي أصبحت تحصل عليه بشكل مشروع عن طريق اتفاق النفط مقابل الغذاء بموجب قرار مجلس الامن الدولي 986 لسنة 1995، فضلاً عن أنها تحصل عليه بواسطة طرق غير مشروعة عن طريق التهريب.

المادة 12: تتولى الدولة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني بهدف إقامة نظام اشتراكي على أسس علمية ثورية وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية

الدستور المؤقت لسنة 1970

مثل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 لحظة فارقة في تاريخ البلد، نتيجة للظروف والمتغيرات التي أوجده، والتحديات التي فرضها، والفرص التي بددها بما في ذلك ظروف السيطرة على النفط وإنتاجه على مدى عقد إمتد حتى عام 2014. دخل البلد بعدها في آتون حرب طاحنة مع الإرهاب، كان النفط حاضراً فيها، سواء من خلال محاولة التنظيمات الإرهابية السيطرة عليه أو تدميره، وتقويض قدرة الحكومة على استثماره، فضلاً عن نسبة كبيرة من موارده قد انفقت للوفاء بفاتورة تلك الحرب وتداعياتها، وترسخت في اثناء تلك المرحلة السمات الريعية في الاقتصاد (الشكل 7 - 1). فضلاً عن ذلك، فقد حملت المرحلة الجديدة بعض المتضمنات الإيجابية، فقد رسخ دستور 2005 أسس عقد اجتماعي "سياسي" جديد، يقوم على تبادل سلمي للسلطة، ونجح العراقيون في ظله تشكيل ست حكومات، كان الدستور فيها ضامناً قوياً لذلك التبادل، وان لم تخلُ بعض المراحل من صعوبات بشأن التوافق السياسي.

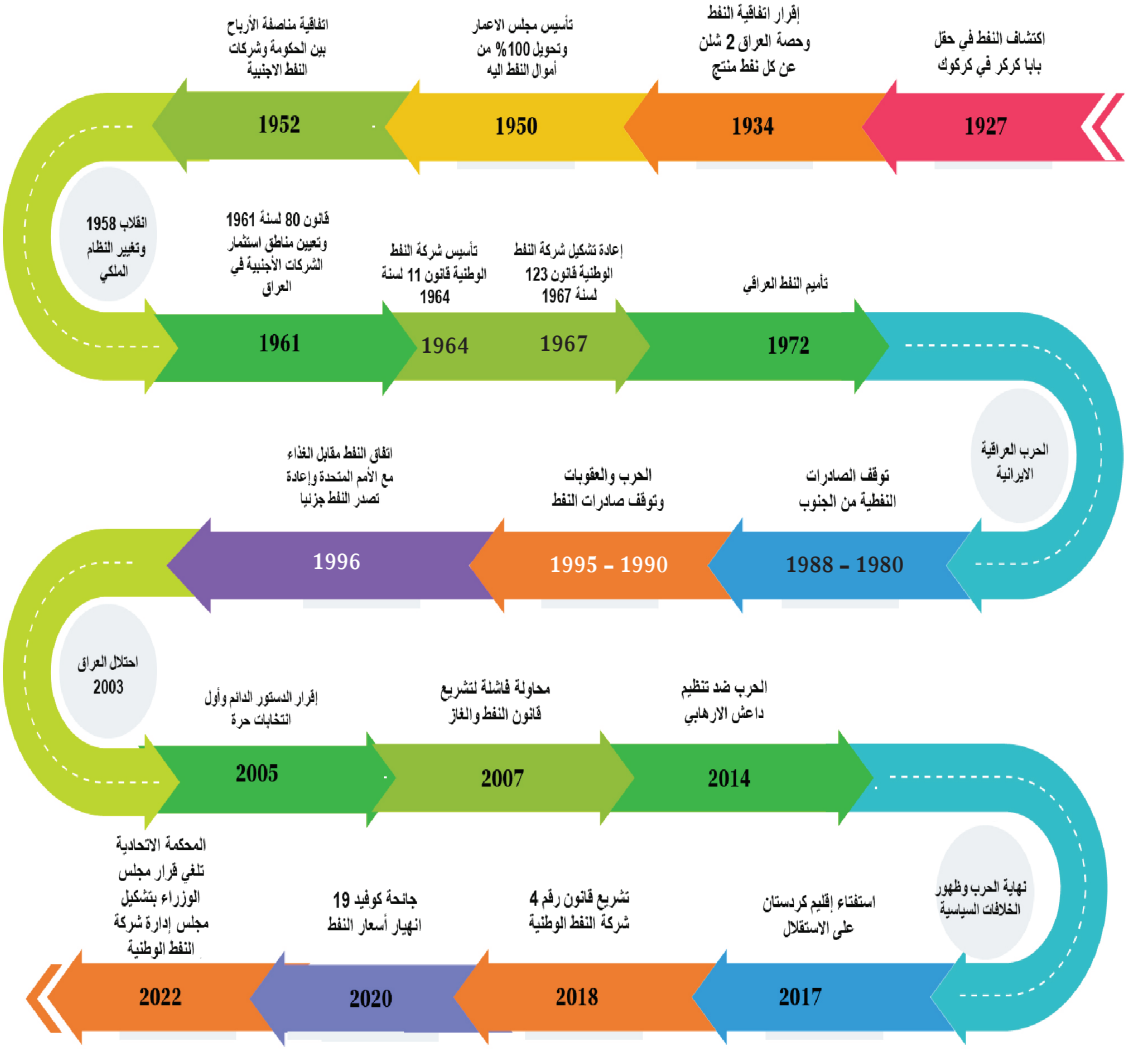
لقد أدت الهيمنة النفطية إلى فقدان الكفاءة في الاقتصاد، والى فقدان الضريبة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، والاهم فقدان التوافق الاجتماعي على عقد اجتماعي ناجز. فلم تتطور المواطنة بشكل خطي نحو التحرر الليبرالي وترسيخ العقد الاجتماعي، فقد واجهت المواطنة أوقاتاً عصيبة في العراق، وسلسلة طويلة من قمع مفاهيم المواطنة المتساوية. فخلال المرحلة الملكية كانت المواطنة هبة (مكرمة)، وليست حقاً. وكان يمكن إلغاؤها متى شاءت الحكومة، أما في الحكم الجمهوري منذ عام 1958 فإن العقد الاجتماعي الشعبوي "الاستبدادي"، يستلزم تبادل الحقوق السياسية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن إن الافتقار الشامل إلى المساءلة جعل الدولة تميل دائماً إلى العمل بوصفها منفذاً لمصالح النظام وأقرب أنصاره بدلاً من التوفيق بين التطلعات الشعبية أو الاستجابة لها. وبطبيعة الحال، طالما كانت موارد النفط وفيرة، كانت هناك "جزرة" بالإضافة إلى "العصا"، مع وجود نوع من العقد الاجتماعي يتضمن توفير فرص العمل والسلع والخدمات في مقابل الرضوخ الشعبي. لكن بعد انخفاض سعر النفط إلى النصف في عام 1985، أصبح النظام أقل قدرة على الوفاء بالتزاماته، واضطر إلى الاعتماد بشكل متزايد على الخوف والإكراه لفرض إرادته. وفي كل الأحوال، كان دعمه يعتمد دائماً على قاعدة ضيقة إلى حد ما[2].

بالمحصلة أهملت المواطنة بوصفها مفهوماً تاريخياً وممارسة يومية؛ لأن التاريخ السياسي للعراق زاخر بحركات المواطنة التي تغذت على تجارب الماضي والدعوات القومية العابرة للحدود. وبالنتيجة فشلت (أو لم ترغب) الأنظمة السياسية المتعاقبة في إرساء المشاركة السياسية والديمقراطية الحقيقية من خلال منع الأحزاب السياسية من العمل، فيما عجز النظام السياسي بعد عام 2003 عن استيعاب المطالب الديمقراطية في الدولة الجديدة.

1 - Benjamin Isakhan, Shamiran Mako, and Fadi Dawood, eds. State and Society in Iraq: Citizenship Under Occupation, Dictatorship and Democratisation. Bloomsbury Publishing, 2017, p. 2.

2 - Benjamin Isakhan, Shamiran Mako, and Fadi Dawood, opcit, p. 2.

شكل 7 - 1: النفط في المسار السياسي العراقي



3.7 العقد الاجتماعي والمواطنة الريعية بعد عام 2003

أحدث التغيير السياسي في نيسان (أبريل) 2003 انهياراً شاملاً للعقد الاجتماعي "المستقر نسبيا" وان كان استبدادياً، ووضعت مستقبل البلد ووحدته على المحك. ولان الدولة، وقبل وقت طويل من تغيير النظام، فشلت في تقديم السلع العامة للعقد الاجتماعي الأساسي، لنسبة كبيرة من السكان فانه كان لابد من جعل الأولوية في الاقتصاد السياسي للدولة، فعلى الصعيد الاقتصادي أدت ظروف ما بعد عام 2003 إلى احداث تحول في الفلسفة الاقتصادية للبلد والتي حددت بالمادة 25 من الدستور:

على الرغم من إن هذه الصياغة لم تكن واضحة في إدارة

المادة 25: تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

دستور 2005

الاقتصاد الوطني إلا أن الرأي استقر على التحول إلى اقتصاد السوق ليكون القطاع الخاص هو المحرك الأساس للاقتصاد. ويحدد دستور 2005 في المادتين (111) و (112) آلية توزيع الثروات، وأن هاتين المادتين كتبتا لكسب التوافق بين المكونات الرئيسة الثلاثة وتمرير دستور 2005 في التصويت العام[1].

أدت الصياغة غير المحددة لهاتين المادتين إلى زعزعة العلاقة بين مكونات الشعب العراقي، لكونهما قابلتين للتأويل، إذ أن الإقليم يتبع سياسة نفطية خاصة به وعقد جولات تراخيص مع الشركات النفطية، ويقوم بتصدير نفطه مما حدا بالحكومة الاتحادية إلى تقديم الشكوى ضد تركيا في هيأة التحكيم التابعة إلى غرفة التجارة الدولية في باريس في عام 2014 لمخالفتها اتفاقية خط الانابيب العراقية-التركية الموقعة سنة 1973. وقد حكمت المحكمة لصالح العراق مع إلزام الحكومة التركية مبلغاً قدره 1.5 مليار دولار وعدم السماح لحكومة الإقليم بتصدير النفط دون علم الحكومة الاتحادية. وتوقف تصدير النفط من الإقليم ولم تتوصل الحكومة الاتحادية والاقليم إلى اتفاق حول السياسة النفطية مما خلق ضائقة مالية في الإقليم أدت إلى احتجاجات مطالبة بصرف رواتب الموظفين، نتيجة الخلاف بين الحكومتين وتقديم الدعاوى إلى المحكمة الاتحادية لإصدار قرار يلزم صرف الرواتب، ووفقاً لمواد الدستور أصدرت المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد (224 وموحدتها 269 / اتحادية /2023) المؤرخ 21 شباط (فبراير) 2024 بإلزام الحكومة الاتحادية بصرف الرواتب لكونهم جزءاً من أبناء الشعب العراقي.

المادة (111):

النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة (112):

أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

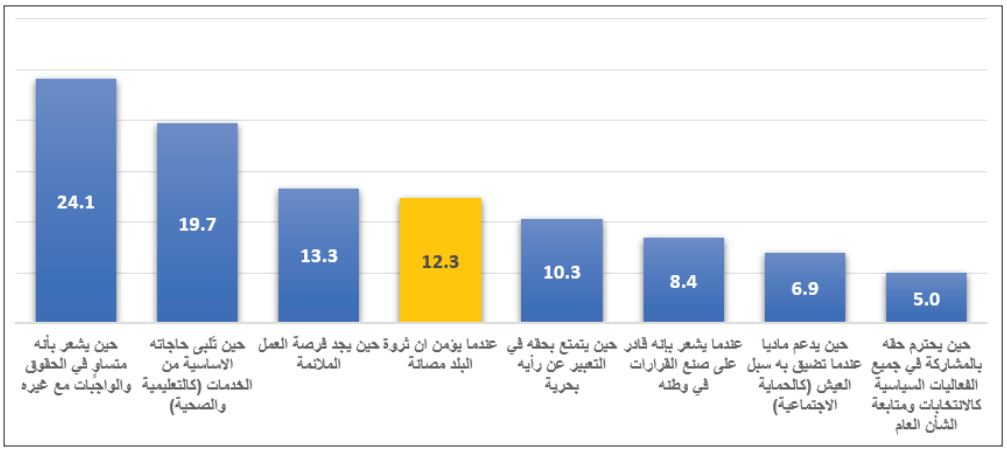
ثانياً: تعد الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمداً أحدث تقنيات السوق وتشجيع الاستثمار.

دستور 2005

ما يزال موضوع النفط محوراً في النقاشات السياسية والاجتماعية، ويظهر التوزيع النسبي لآراء المستطلعين لأغراض هذا التقرير حول أهم ثلاث خيارات تجعل المواطن يشعر بالانتماء لوطنه، بلغت نسبة (حين يشعر بأنه متساوٍ في الحقوق والواجبات مع غيره) 24.2 % وتأتي بالمرتبة الثانية (حين تلبى حاجاته الأساسية من الخدمات كالتعليمية والصحية) نسبة 19.7 % وفي المرتبة الثالثة (حين يجد فرصة العمل الملائمة)، فيما جاء ضمان أن (ثروة البلد مصانة) رابعاً وبنسبة 12.3 %. (الشكل 7 - 2) وتتباين هذه النسب بحسب البيئة والجنس والتحصيل الدراسي وقطاع العمل والفئة العمرية. وان كانت جميع هذه الخيارات ترتبط إلى حدٍّ ما بالأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة وقدرتها على توفير التزاماتها تجاه مواطنيها.

1 - مركز رواق بغداد، تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام 2005 على الدولة والمجتمع، ص37.

شكل 7 - 2: التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول أهم ثلاث خيارات تجعل المواطن يشعر بالانتماء لوطنه



المصدر: نتائج استطلاع الرأي الخاص بتقرير التنمية البشرية الوطني 2024.

وقدر تعلق الامر بالريع النفطي فإن الإجابة عن السؤال المتعلق بالشعور بالانتماء للوطن بمقولة (عندما يؤمن ان ثروة البلد مصانة) جاءت بالمرتبة الثالثة في سبع محافظات هي: دهوك، كركوك، أربيل، بابل، واسط، القادسية، وذي قار. والرابعة في ست محافظات هي: نينوى، السليمانية، بغداد، صلاح الدين، وميسان. والخامسة في ثلاث محافظات هي: النجف والبصرة والمثنى. والسابعة في محافظتين هما: ديالى والانبار.

إن الريع النفطي خلق حالة تمخض عنها تكريس تبعية الفرد والمجتمع بشقيها السياسي والاقتصادي، والحؤول دون بلوغ دولة المواطنة وسيادة القانون، وتلبية مقومات المواطنة المتمثلة بـ (المساواة والعدالة- الولاء والانتماء- والمشاركة والمسؤولية)، وحتى المواطنة التي يراد لها أن توصف بأنها «مواطنة ريعية»، هي من مخرجات العقلية السياسية القائمة على الريع، وما جلبته من تشوهات بنيوية في المجتمع والاقتصاد.

إن مسألة توزيع الريع النفطي لا زالت عالقة بين مكونات الشعب العراقي بسبب الصياغة غير الواضحة للمواد الدستورية وتفسير أصحاب الرأي وفقاً لمصالحهم، وهنا تأتي الحاجة إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي بشكل واضح ومحدد المعالم مع إقرار القوانين الملحقة به كقانون النفط والغاز وقانون توزيع الثروات، أي بناء عقد اجتماعي يحقق العدالة الاقتصادية قائم على الثقة والشفافية. وبخلاف قوانين الموازنة الاتحادية، التي يتم اقرارها سنويًا، لا يوجد نظام قانوني منفصل لتقاسم عائدات النفط مع الحكومة المحلية.

إن الحقوق الاقتصادية أصبحت عبارة عن مقايضة بين الرفاه والولاء، فالنخب تمتلك السلطة السياسية المهيمنة على التوزيع وتتجاوز فيها أحياناً المؤسسات الرسمية، وأصبح النموذج السائد هو المقايضة بين الصوت الانتخابي والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. لقد أدى التحول السياسي في عام 2003 إلى تحول من دولة "ريعية مركزية" إلى دولة "ريعية ليبرالية" سمتها الهشاشة تقوم على المحاصصة المكوناتية؛ بحيث أدت إلى تصدع الهوية الوطنية، وأصبحت الحكومات المتعاقبة تعمل على وفق مبدأ الصفقات التي تغلب عليها المصالح الفئوية على المصلحة العامة، وهذا أحدث انقساماً بين الدولة والمجتمع، وفي ضوء ذلك فإن الدور الاقتصادي للدولة أصبح نتاج تلك المحاصصة وحاولت بعض الأطراف السياسية شخصنة الانفاق العام لكسب المزيد من التأييد.

شــهد البلد بعد عام 2003 اهتــزاز الثقة بين الدولــة والمجتمع، وكانت العوامل الاقتصادية المحرك الأســاس لها، حيث اســتمرت ظواهر الفقر والبطالة والشــعور بالإقصاء والتهميش فــي المجتمع، في ظل تزايد الفجوة بين النخب السياســية والمجتمع بخاصة الشباب الباحثين عن العمل والمطالبين بالخدمات ومواجهة الفساد وبالإصــلاح الاقتصادي، وفي ظل هذه الأوضاع برزت الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على المصالح العامة بدلاً عن المصالح الخاصة.

لذا لا غرابة ان نجد أن 73 % من الشباب والشابات بعمر 15 - 30 سنة لا يثقون بالأحزاب السياسية، مقابل 9 % يثقون بها، وتزداد نســبة فقدان الثقة في الحضر (75 %) أكثر مما في الريف (70 %). وتبدو الشــابات أكثر شــكاً بالأحزاب مما هو الحال عند الشــباب، إذ اشــارت ما يقارب 69 % منهن إلى انهن لا يثقن بالأحزاب السياســية مقابل 8 % منهن يثقن بالأحزاب. وتزداد عدم الثقة في الفئة العمرية 24 - 26 ســنة إلى 74 %[1]. وهذه النتائج يمكن أن تفسر جانباً من الاحتجاجات الشبابية التي شهدتها البلاد في الربع الأخير من عام 2019.

4.7 الدولة بين الرفاه (السلع العامة) والشعبوية

هيمنت ما يســميه بعض الباحثين "الشعبوية الأخلاقية" على السياســة منذ عام 2003، التي تشير إلى القدرة على تعبئة الســكان وتقســيمهم من خلال نشــر خطاب ديني وعرقي حصري. يمكن نشر هذا الخطاب من لدن السياســيين الوطنيين أو القادة الاجتماعيين المحليين والشخصيات السياسية التي تسعى إلى النفوذ. فيما يسمح استخدام الشــعبوية الأخلاقية، إلى جانب السوق السياسية ومفاهيم السلطة العامة المتغيرة، بالهروب من الفهم الثابت أو العابر للتاريخ للطائفية كقوة حشــدت العراقيين دائمًا. وبدلاً من ذلك، فإن نشر الشعبوية الأخلاقية كأداة تحليلية يعترف بالتأكيد بالقوة العاطفية والسياســية للنداءات الحصرية للعرق والدين[2]. وكانت النتائج المزدوجة أن يعمل السوق السياسي على استخدام المال العام لكسب التأييد الانتخابي، ولعل من أبرز مظاهر هذا الســلوك زيادة عدد موظفي الدولة من أقل من مليون موظف عام 2003، إلى أكثر من أربعة ملايين موظف عام 2024، تشكل رواتبهم 31.8 % من اجمالي موازنة 2024 [3].

يستشــهد تقرير التنمية البشــرية العالمي 2023 / 2024 بأبحاث تُشير إلى أن الدول ذات الحكومات الشعبوية يكون لديها ناتج محلي إجمالي أقل. وحتى بعد مرور (15) عاماً على التعاقب على الحكم، فان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يظل منخفضاً وأقل بنســبة 10 % مما قد تكون عليه في ظل ســيناريو حكومة غير شعبوية[4].

تتصاعد الوتيرة الشــعبوية مع كل انتخابات برلمانية بمعناها النخبوي، الذي يســتند إلى مفهوم الشــعب وفقاً لولاءات مذهبية أو قومية وتقدم نفسها على أنها "صوت الشعب"، إلا أن معناها بعد الانتخابات يكون صوت الشــعب فــي صراعه مع النخب الحاكمة، وقد ظهر ذلك جلياً بعد الــدورة الانتخابية الأولى التي قامت على

1 - الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق: التقرير التحليلي 2020، بغداد، 2020، ص 18.

2 - Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018), p. 7. (https://www.lse.ac.uk/ideas/Assets/Documents/Conflict-Research-Programme/crp-synthesis-paper/Iraq-synthesis-paper-understanding-the-drivers-2018.pdf)

3 - النسبة محتسبة بالاعتماد على جداول الموازنة الاتحادية لعام 2024.

4 -UNDP (United Nations Development Programme). 2024. Human Development Report 2023-24: Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world. New York, p. 55.

أسس مذهبية، وتوالى الصراع مع النخب الحاكمة التي أصبحت تهتم بمصالحها أكثر من المصلحة العامة، الامر الذي أوجب الوقوف بوجه النخب والمؤسسات كما حدث بالاحتجاجات في عام 2019 عندما نجح المتظاهرون بالاستيلاء على عدد من المؤسسات. وفي المجال الاقتصادي تظهر السياسات الشعبوية في زيادة الانفاق العام على وفق اعتبارات غير اقتصادية؛ بغية كسب رضى الناخبين بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية، فالموازنات الاتحادية تعد بعجز ظاهري كبير لا يستند إلى متطلبات الاقتصاد، وتنتهي بعض السنوات بفائض (جدول 7 - 1).

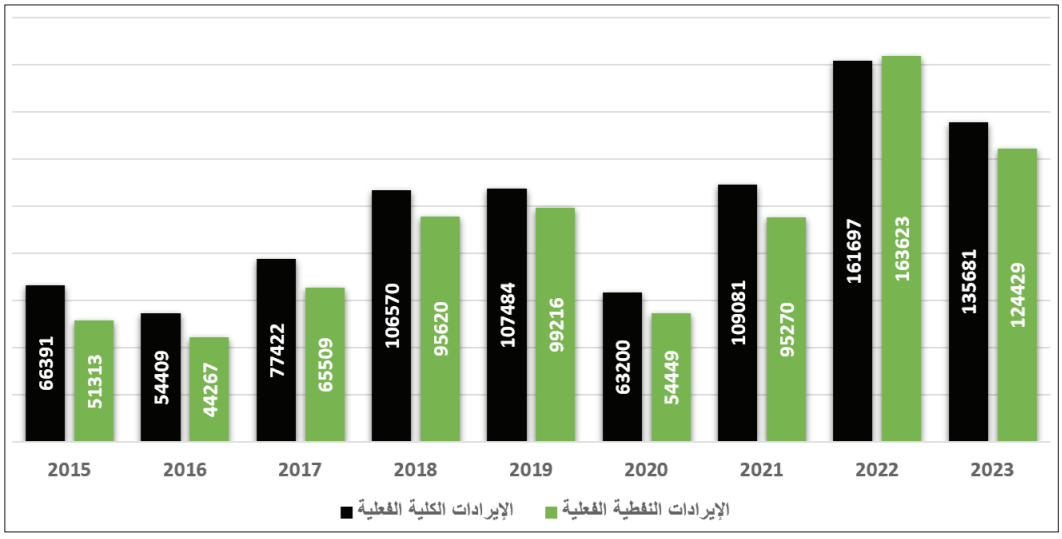
جدول 7 - 1: العجز المخطط والعجز الفعلي (مليار دينار)

السنة	العجز المخطط	العجز (الفائض) الفعلي	السنة	العجز المخطط	العجز (الفائض) الفعلي
2015	-25414	-4007	2020	0	-12883
2016	-24195	-12658	2021	-28673	6231
2017	-17623	1932	2022	0	44738
2018	-11128	25696	2023	-64357	-6755
2019	-22435	-4239			

(*) لم تقر الموازنة عامي 2020 و2022. المصدر: https: / /mof.gov.iq /obs /ar /Pages /RVEXChart.aspx

ويتولد العجز في الموازنة العامة من عدم الانضباط المالي؛ إذ يشكل النفط حوالي 90 % من إيرادات الموازنة العامة (الشكل 7 - 3).

شكل 7 - 3: الإيرادات الكلية الفعلية والايرادات النفطية الفعلية (مليار دينار)



المصدر: ttps: / /mof.gov.iq /obs /ar /Pages /RVEXChart.aspx

إن سيادة الريع النفطي أدى إلى جعل أن تكون مصادر الإيرادات الأخرى بخاصة الضرائب هامشية، فضلاً عن شيوع ظاهرة التهرب والاحتيال الضريبي، فقد بينت احدى الدراسات أن نسبة التهرب من دفع ضريبة الدخل خلال السنوات 1998 - 2002 بلغت في المتوسط 60.6 %، ثم إرتفعت لتصل إلى 90 % عام 2005. وقد انخفضت النسبة في السنوات اللاحقة (2009 - 2018) لكنها استمرت فوق 70 %[1]. وهذا ناتجٌ عن عدم قناعة الأفراد في الإلتزام بالقوانين النافذة، أظهرت بعض الدراسات أن الامتثال الضريبي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالشعور بالعدالة في النظام الضريبي، ووعي الأفراد بأهمية الضرائب، وثقافة مالية قوية بين أفراد المجتمع. تباينت مستويات عدم الرضا عبر المؤشرات الديموغرافية: حيث بلغ أعلى معدل عدم رضا 28.6 % بين من تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عامًا، يليه 24.9 % بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة. لذلك، يُلاحظ أن العوامل الديموغرافية مثل العمر والتحصيل التعليمي تؤثر على معتقدات الأفراد، مع ارتفاع المعدلات بين الفئات العمرية الأكبر سنًا والحاصلين على تحصيل تعليمي متوسط. في إقليم كردستان، حددت بعض الدراسات ضعف الثقة في مؤسسات الدولة، والسياسات الضريبية غير الواضحة، والإعفاءات أو الاستثناءات المتكررة كعوامل تُضعف الامتثال لقوانين الضرائب[2].

لذا فقد ضرب ذلك الأساس المادي للعقد الاجتماعي القائم على المبادلة بين الصوت السياسي بدفع الضريبة، وبدلاً من ذلك صارت النخب تتبنّى خطاباً شعبوياً، قائماً على توسيع التقديمات الاجتماعية المختلفة، في صورة امتيازات فئوية، بهدف كسب المزيد من الناخبين الفرديين، لمرشحين فرديين، ولم يتجل الامر في صورة خطاب حزبي موحد تجاه قضايا الاقتصاد والمال والإصلاح الاقتصادي. وقد استخدم الانفاق العام لتحقيق هذا الكسب فعلى سبيل المثال:

- في اعقاب تظاهرات شباط (فبراير) 2011 ومع زيادة الإيرادات النفطية أقرت الحكومة العراقية قانون منحة الطلبة رقم 63 لسنة 2012 بتخصيص منحة قدرها مائة ألف دينار (حوالي 86 دولار آنذاك) لطلبة الدراسات الأولية في المعاهد والكليات و150 ألف دينار (حوالي 129 دولار آنذاك) لطلبة الدراسات العليا[3].
- في عام 2014 صدر القانون 3 الخاص بمنحة طلاب المدارس الحكومية والذي تضمن منح ثلاثين ألف دينار (حوالي 26 دولار آنذاك) لتلاميذ المدارس الابتدائية وخمسين ألف دينار (حوالي 43 دولار آنذاك) لطلبة المدارس المتوسطة والاعدادية[4].
- في تظاهرات تشرين الأول (أكتوبر) 2019 اضيف حوالي مليون موظف إلى الجهاز الحكومي لامتصاص النقمة الشعبية.
- عندما لم تقر الموازنة لسنة 2022 بسبب الصراع السياسي ولم تتفق الاحزاب والكتل السياسية على تشكيل الحكومة وللظروف الدولية المتعلقة بارتفاع أسعار الحنطة عالمياً بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية تم تقديم قانون "الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية"[5]، الذي لم يقتصر على ما شرع من أجله بل كان بمثابة موازنة مصغرة.

---

1 - Hasan Latef Kadhim, Private Sector Accountability in Iraq to achieve Sustainable Development, (https://annd.org/uploads/publications/Arab_Watch_Report_-_Private_Sector_Accountability_in_Iraq_to_achieve_Sustainable_Development_-_En.pdf)

2 - Rasul, S., et al. Tax Evasion in Iraqi Companies: An Analytical Study. Qalaai Zanist Scientific Journal, vol. 7, no. 2, 2021.

3 - الوقائع العراقية 4254 في 15 /10 /2012

4 - الوقائع العراقية 4336 في 22 /9 /2014

5 - الوقائع العراقية 4681 في 4 /7 /2022

- تم التوسع في شبكة الحماية الاجتماعية من حيث عدد المشمولين ومن حيث المبالغ المنفقة فعلاً فقد بلغت 2,498 تريليون دينار سنة 2023، على الرغم من الانتقادات التي كانت غالباً ما توجه إلى الشبكة بسبب اليات الاستهداف المعتمدة. ليبلغ عدد المشمولين بها حولي 7.6 مليون شخّص عام 2024، أي ما يعادل 18 في المائة من السكان، وهي نسبة تحتاج إلى إعادة نظر من خلال توفير فرص عمل والتدقيق في المشمولين.

5.7 إشكاليات (المواطنة الريعية)

لم تحظ مفاهيم الريع والدولة الريعية باهتمام أكاديمي كبير حتى بعد نشر مقال الاقتصادي الإيراني حسين مهداوي عام 1970 [1]. ومع ذلك، فإن إعادة تقييم أسعار النفط في عامي 1973 و1979 قد زادت بشكل كبير من الاهتمام بالاقتصادات المعتمدة على النفط وأدت إلى انتشار المصطلحات المستمدة من الريعية: الدولة الريعية، والسلوك الريعي، والاقتصاد الريعي، والثقافة الريعية، والعقلية الريعية، والمجتمعات الريعية، والمواطنة الريعية. أصبحت الريعية العدسة الأساسية التي تم من خلالها تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان المنتجة للنفط. يوازي هذا النموذج القائم على الريع نموذج "دولة الضرائب والإتاوات" في السياقات التاريخية. في كليهما، يصبح المجتمع معتمدًا على الدخل المتولد خارجيًا - غير مرتبط بأي هيكل مجتمعي إنتاجي. ونتيجة لذلك، يصبح الجميع معتمدين على الإيجار، تمامًا كما اعتمدت المجتمعات السابقة على الإتاوات.

إستلزم وجود الريع (المورد الواحد) بالحتم ظهور دولة قائمة عليه، وهي التي تكون المحرك الأساس له، لأنها معنية بجمعه (حصره) وإعادة توزيعه بشكل (مداخيل ريعية)، وهي في خواتيم توصيفها لا تخرج عن كونها دولة توزيعية وليست إنتاجية، ولأنها كذلك فهي تترفع عن الحاجة للمجتمع، لأن مصادر تمويلها وإيراداتها لا تستند على مساهمات (مصادر) داخلية يعتد بها (مثل الضرائب - الرسوم - عوائد الدومين غير الاستخراجي... الخ)، كما هو حال الدول التي يقوم اقتصاداتها على الإنتاج.

وبينما ترتكز الدولة الريعية على مؤسساتها التوزيعية فقط، تنخرط هذه المؤسسات في الاقتصاد بدرجة كبيرة، لتخلق مزاحمة فاعلة وطاردة للقطاع الخاص، فيما يسمح الاقتصاد الريعي بأتساع مجاله لاستيعاب جزء من فاعلية الأنشطة الفردية (القطاع الخاص)، وهو ما يخلق وشائج بينه وبين القطاع الريعي لصالح تعظيم الصفة الإنتاجية في الاقتصاد.

وبما أن توزيع الإيرادات النفطية هو الوظيفة الأساسية للدولة، فإن "العقد الاجتماعي المالي" الذي يربط المواطنين بالحكومات المنتخبة يتضاءل إلى حدٍّ واضح، فلم تعد الضرائب المصدر التقليدي للشرعية السياسية، ويحل الكرم محل المساءلة باعتبارها الفضيلة الأساسية للحاكم. وفي غياب الضوابط والتوازنات الديمقراطية، يتم تشجيع النخب الحاكمة على تخصيص إعانات الرعاية الاجتماعية وتعزيز موقف الأسبقية على حساب المشاركة السياسية. وعندها فإن الاعتماد على النفط قد يعوّق الديمقراطية ويؤدي إلى تركيز السلطة. ثم تعويق إصلاح الاقتصاد طالما أن النخبة قادرة على استخراج الفائض من إنتاج النفط، نظراً

1 - Hossein Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development In Renter states: The Case of Iran: in studies in the History of the Middle East, M Cook (London: Oxford University Press, 1970), p. 428.

لأن الاستثمارات في القطاعات الأخرى أقل ربحية وأقل قابلية للسيطرة، ومن ثم فهي محفوفة بالمخاطر السياسية[1]. وأكثر من ذلك تغدو «الدولة الريعية» المشكلة الأكثر صعوبة والعائق الأخطر أمام الديمقراطية[2].

إن غلبة الطابع التوزيعي للدولة الريعية رسخ في المخيال الاجتماعي (الإخلاقية الريعية)، القائمة على رفض العمل والجهد وسببية العلاقة بينهما وبين (الأجر أو الدخل) المكتسب، لصالح صعود ثقافة النظر إلى الدخل بوصفه مجرد حظ أو أعطية أو مكرمة، وجميعها تعد غنيمة بأدنى حد من الجهد، وفرصة مقتنصة، وهو ما يطبع العلاقات الاجتماعية بالصراع أحياناً فيما بين شرائح المجتمع للانتفاع بأكبر قدر من هذا الريع. وهكذا تم قلب الأخلاقيات المتعارف عليها للعمل والبذل والمبادرة والمجازفة، بترسيخ ثقافة مجتمعية تنظر إلى الدولة بوصفها شكلاً (ضبابياً) لدولة الرعاية الاجتماعية بطابعها الخيري.

في العراق افضى تصاعد مساهمة الريع النفطي تاريخياً إلى التحكم بكامل المشهد الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، بمقابل وصول مسيرة التنمية المعتمدة على توظيف جزء من هذا الريع لانعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلى طريق مسدود لاعتبارات عدة، ومعه تصبح الأحوال في العراق مرتبطة في كل تفاعلاتها بالريع (النفطي) ومنه ولأجله، وبحكم العلاقة التي ترسخت عبر عقود وترتب عليها منظومة تفاعلات جديدة بين نظم الحكم والمجتمع، ظهرت (المواطنة الريعية) التي هي الأكثر حداثة في هذا المسار، والمبنية على التواكل والمخادمة واستجلاب الرضى عن طريق الرشى والأعطيات والمنافع والامتيازات، مقابل أطلاق حرية الحاكم وإن كانت تسجل تعارضى مع العقد الاجتماعي القائم بين الأفراد أنفسهم، وهو تناقض فاضح مع العقد الاجتماعي لـ (جون لوك)، فالتنازل عن الحقوق لا يتم بشكل كلي. وهكذا استبدلت القيم النبيلة للعقد الاجتماعي لتنظيم المجتمع، وفق قواعد تضمن الاستقرار والأمن والعدل والأنصاف، إلى حالة (الحاكم/ الحكومة في دول الريع)، التي تمثل حالة وسيطة ضابطة للعلاقة بين الريع النفطي وبين المجتمع، في أطار فرضته الأنظمة السياسية الريعية ورسمته، على أنه شكل جديد ومبتكر لنمط جديد من العقد الاجتماعي (العقد الاجتماعي الريعي).

لقد سهل النفط إرساء عقد اجتماعي، هو في جوهره عبارة عن صفقة سياسية لحكم البلاد على مدى عقود من الأعلى إلى الأسفل، تتعهد الدولة بموجبه بتوزيع عوائد النفط على أوسع نطاق، مقابل عدم المبالاة السياسية للمواطنين. لقد فرضت سياسات الحكومات التي عاشت في فسحة توافر الريع النفطي، ترسيخ فكرة (الإعالة المجتمعية) القائمة على ريع المورد النفطي، وبعقد اجتماعي قائم على تفويضها للتصرف بهذا الريع، وهذا العقد هو ما يجعل عيون الأفراد تظل مشرئبة نحو متساقطات الريع النفطي، وبما يحصلون عليه منه، وعلى وِفْقِهِ تطلق المواقف، في أن تتم شرعنة التحكم من عدمه، تأييده أو رفضه، في كبت الغضب أو اعلانه، لهذا نلحظ خفوت الحراك المجتمعي تارة وصعوده تارة أخرى، بحسب الأوضاع الاقتصادية الحاكمة للمشهد في الدول الريعية، فعندما تجزل العطاء وتمارس الرشوة المجتمعية تخفت الحراكات المتعلقة بالشأن السياسي، ولم يعد النظر إلى الحريات السياسية أو التمثيل الحقيقي أو الشفافية ذا قيمة، طالما ان المقايضة مرضية لطرفي العلاقة. هذه العلاقة بين الريع والمواطن أخذت منحى زبائنياً صارخاً، فالفرد أو المجتمع

1 - Alessandro Tinti, Oil and National Identity in the Kurdistan Region of Iraq: Conflicts at the Frontier of Petro-capitalism, Routledge (2021), p. 20.

2 - Hamid Alkifaey, The Failure of Democracy in Iraq: Religion, Ideology and Sectarianism, Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government, Routledge, 2019, p. 189.

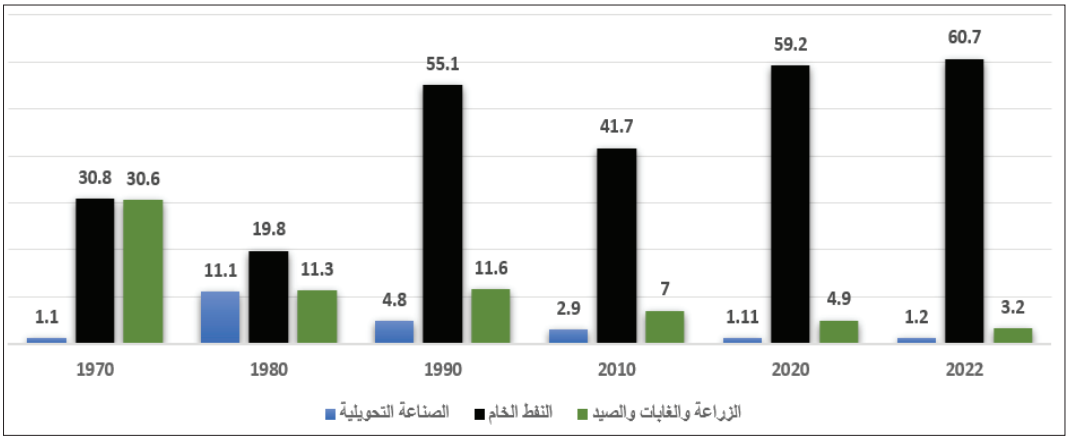
بات مقيد الإرادة بسبب الريع، لا يمكنه أن يفرض منطق المواطنة في ظل تبعية اقتصادية شبه تامة (للنظام السياسي وحكومته)، التي تتولى الأنفاق على كل شيء (التعليم - الصحة - الخدمات ... الخ)، فضلاً عن مدفوعات (تحويلية) متعددة أخرى، مثل الرعاية الاجتماعية- النازحين- المتضررين من الإرهاب- المتضررين من النظام السابق ... الخ، حتى أن مفهوم المواطنة وارتباطه بالحصول على جزء من الريع، لم يعد محصوراً بمن هم على أرض البلد أو يدينون بالولاء له، بل جرى منح جزء من الريع لمواطني دول أخرى مكتسبين لجنسيات دول أخرى ويدينون بالولاء لها ويعتزون بمواطنتهم الجديدة هذه، وهذه حالة فريدة في أن أصبح توزيع الريع الوطني عابراً للحدود ومتعدد الجنسيات.

لهذا فإن هذه العلاقة بين المجتمع والدولة، أضحت هي الأخرى تتسم بكونها مختلفة عما هي عليه مثيلاتها في دول الخليج الريعية، فقد أثمرت عن خلق تراتبية طبقية عن المفهوم الكلاسيكي (التقليدي) للمصطلح، إذ جرى خلق طبقة جديدة لم تكن موجودة في الهيكل الطبقي للمجتمع، مسند وجودها هو الانتفاع من أموال الريع، بشكل هرمي أوسع من التركيبة التي عليها النظم الشمولية، والحاكم المستبد في عقد اجتماعي تقليدي، مختلف عما هو عليه الحال في حالة نظم الديمقراطية الهشة والناشئة، حيث تصبح هناك مصالح تخادم متبادل بين شرائح اجتماعية مختلفة، لتتكور إزاء هدف رئيس، هو التمتع بما يمكنها ذلك من الريع، وهذه تتكون من (نخب ومحاسيب وسماسرة)، متوزعة ما بين (مدنية وسياسية وعسكرية)، والتي باتت تشكل أعلى الهرم الطبقي. وهكذا فأن ما يلف حالة للدولة والمجتمع، هو الريع الذي هو مكمن العلاقة وسرها، فالدولة مجرد موزع لعوائد الريع، والأفراد هم مجرد مستهلكين للثروة الريعية، وإزاء هذا تخبو فاعلية المواطنة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وبمقابله تتحرر (الدولة/ الحكومة) من القيود المفروضة عليها، وكأنها حالة مقايضة غير مكتوبة، هذه العلاقة الكامنة بين الريع والمواطنة هي علاقة تضاد بائنة، فكلما زادت نسبة مساهمة الريع في تشكيل اللوحة الاقتصادية للبلد، قابلها أضعاف للدور الحقيقي للمواطنين في العملية السياسية والمشاركة في صنع القرار والسلطة، وهذا هو النقيض من حالة الدولة المستندة على اقتصاد إنتاجي، والتي يكون فيه الأفراد طرفاً أساسياً، وتصبح الدولة ومؤسساتها طرفاً من أطراف أنتاج الثروة والرقابة عليها، وعندئذ يصبح المواطنون مصدراً من مصادر الثروة وكذلك مصدراً حقيقياً للسلطة والشرعية.

ما يمكن ملاحظته بوضوح أن هناك تبايناً في نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي للعراق (شكل 7 - 4)، بالرغم من الجهد الإنمائي الذي بذل على مدى سبعة عقود مضت، تخللتها أزمات وحروب وعقوبات، إلا أن الانخفاض الحاد في نسب الاسهام بعد عام 2003 وحتى عام 2024 بات أكثر وضوحاً، مع الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الظروف من اقتصاد حرب وعسكرة وعقوبات دولية، إلى اقتصاد منفتح على العالم. لقد تسبب جملة أوضاع بدفع الصفة الريعية للاقتصاد العراقي إلى أقصاها، وزاد من ارتهانه إلى العامل الخارجي (أسعار النفط)، وارتفعت حساسية اعتماد الموازنات والانفاق إزاء العوائد النفطية، ومتسببات تلكم القيود التي تثبط من المساهمات القطاعية كثيراً، تتراوح ما بين إجراءات غير محسوبة اعتمدتها السلطة السياسية، وأخرى تتمثل بغياب الرؤية الواضحة لتوجهات الاقتصاد العراقي، والضبابية التي لفت الأوضاع السياسية والاقتصادية. لهذا نلحظ تراجع اسهام قطاعي الزراعة والصناعة مقابل زيادة نسبة اسهام قطاع النفط منذ مطلع السبعينات، ففي عام 1970 كانت الزراعة تسهم بنسبة 31 % تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مساوية تقريباً لإسهام قطاع النفط، الذي أصبح مسؤولاً عن أكثر من

60 % من الناتج عام 2022. وبالمثل فقد تراجع اسهام القطاعين الزراعي والصناعي من الناتج لعام 2022، فقد بلغت نسبة اسهام القطاع الزراعي (2.85 %) فيما سجل القطاع الصناعي نسبة اسهام قدرها (1.24 %) عام 2022 على الرغم من تحقيقه معدلات اسهام فاقت الـ 11 % مطلع الثمانينات. وتؤشر هذه النسب المزيد من الاعتماد على النفط وتهميش القطاعات الإنتاجية، لاسيما الزراعة في بلد كان يحتفي باسم "ارض السواد" لشدة خضرة أراضيه.

شكل 7 - 4: اسهام النفط والصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (1970 - 2022)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

أما على صعيد الايرادات العامة للدولة، فأن تلك المتأتية من النفط تشكل الجزء الأعظم والأهم في مكون الايرادات، وبنسبة لم تقل عن (90 %) طوال السنوات 2003 - 2022، وهذا يأتي من درجة الاعتمادية العالية على الصادرات النفطية مقارنة بالصادرات غير النفطية، وهو ما يفصح عن أن الاقتصاد والأمن المجتمعي في العراق أضحى مرتهناً بشدة إلى الريع. مع ذلك فان أغلب المحاولات التي أعلنت عنها الحكومات المتعاقبة لأحداث تغيرات نسبية في درجة الاعتمادية لم تأت أُكلها، وظل الحال كما هو عليه؛ لكون التقدم في اعتماد برنامج واقعي للإصلاح الاقتصادي الفعال أما لم يستدل عليه بعد، أو أن ممكنات نجاحه لم تتوافر هي الأخرى، نظراً لجملة معيقات متجذرة وذات فاعلية في كبح فرص الإصلاح الفعال الذي يعوقه وجود النفط، ومن الجدير بالذكر أن هذه المعيقات تنتظم في منظومة متشابكة ومعقدة، (محلية وخارجية)، سياسية واقتصادية، إقليمية ودولية، تستهدف إبقاء الأوضاع الاقتصادية في العراق متسمة بالهشاشة ومعرضة للاهتزاز مع أدنى مستوى من الصدمات السلبية لأسعار النفط، وتأثير الأزمات الجيوسياسية الإقليمية أو الدولية. مع أن الفواعل الداخلية المثبطة للجهود الإصلاحية لخفض مركزية الريع النفطي في تشكيل أوضاع العراق، هي التي تؤدي الدور المحوري في عرقلة النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأساسية، وفي الوقت نفسه تسند إبقاء الأوضاع على حالها في الاتكاء شبه التام على المورد النفطي. والنتيجة هي إقامة رأسمالية المحسوبية الراكدة اقتصاديًا التي تدعم النخبة الريعية بدلاً من اقتصاد ديناميكي يقوده القطاع الخاص ويدفع الديمقراطية.

6.7 تداعيات التريع المفرط

لقد أثر النفط في صياغة العقد الاجتماعي سياسيا واقتصادياً ومجتمعياً، فضلاً عن بعض المظاهر الثقافية، والمهم أن وجود النفط قد اخرج العقد الاجتماعي بعيداً عن عملية التفاوض الاجتماعي (الشكل7 - 5):

سياسياً: تحولت الدولة ومؤسسات الحكم إلى ميدان للتنافس، بدلاً من ان تكون مجالاً للتوافق وحل النزاعات، فصارت هيكلاً للتوزيع. فقد ادى اعتماد الاقتصاد على النفط إلى زيادة السيطرة الحكومية على القطاع الاقتصادي، وهو ما قد يؤثر سلباً في فاعلية النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان، وأضعف المجتمع المدني، الذي بات يتوسل السلطة بدلاً من الرقابة عليها والحد من هيمنتها، وابتعد عن المواطنين واستغنى عن كسب ودهم، والسعي لمزيد من مشاركتهم، مكتفياً بمشاركة النخبة القريبة من هيكل توزيع الريع. بل وأكثر من ذلك فقد هيأ وجود الريع النفطي للنخب الحاكمة التورط في الحروب الداخلية والخارجية قبل عام 2003 [1].

- **اقتصادياً:** أثر اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط بشكل كبير في الهيكل الاقتصادي. وتشديد التبعية إلى النفط ادى إلى عدم التوازن الاقتصادي وضعف القطاعات الأخرى، إذ تترابط خيوط السلطة والمجتمع بقوة بالنفط على نحو مباشر وغير مباشر، وتبدو جميع أطراف العقد الاجتماعي مستفيدة منه، بعيداً عن الخوض في حوار اجتماعي بشأن صياغة عقد اجتماعي ناجز.
- **توزيع الثروة:** إذ أصبحت الدولة أداة توزيعية لموارد الريع النفطي، لتؤثر في الطبقات المجتمعية، وتمارس في اثناء ذلك مزيداً من احتكار السلطة ومركزتها بفرض الاستئثار بالريع، وقيامها منفردة بتوزيعه، في صورة سلع عامة، أو رواتب وتقديمات مالية مختلفة.
- **تأثير السياسات:** توجد تحديات في إدارة إيرادات النفط وتوجيهها بشكل فعّال لتحسين الظروف الاجتماعية، وفي تحديد كيف يمكن للنفط تحسينها. وتُظهِر احدى الدراسات التي اجراها البنك الدولي (2023) أن السياسة المالية في العراق تقدمية بشكل متواضع. فهي تقلل من عدم المساواة في الأمد القريب بمقدار 6.7 و3.0 نقطة بحسب معامل جيني مع أو بدون تضمين الإنفاق العام على خدمات التعليم والصحة. وكلا النتيجتين أقل من المتوسط العالمي ومتوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. ومع ذلك، فانه بفضل التحويلات المباشرة من التحويلات النقدية لشبكة الحماية الاجتماعية المستهدفة للفقر والرواتب التقاعدية السخية، يعمل النظام المالي على تقليل الفقر في الأمد القريب بمقدار 5 نقاط مئوية عند تقييمه باستخدام خط الفقر الدولي البالغ 5.5 دولار أمريكي[2].
- **التنافس غير الفعال:** أدى النفط إلى احداث تنافس بين النخب والدولة والمجتمع في إطار "السكوت عن العقد الاجتماعي" الناجز، وجعل التفاوض بشأنه يجري خارج نطاقه المعتاد في قلب النظام الاجتماعي- السياسي- الاقتصادي، وعوق الوصول إلى عقد اجتماعي نابع من رؤية وطنية موحدة، وحصر التفاوض بشأنه في نطاق ضيق من النخب المستأثرة بالسلطة السياسية والاقتصادية (الريع)، واوجد آليات للبحث عن الريع في صور شتى.

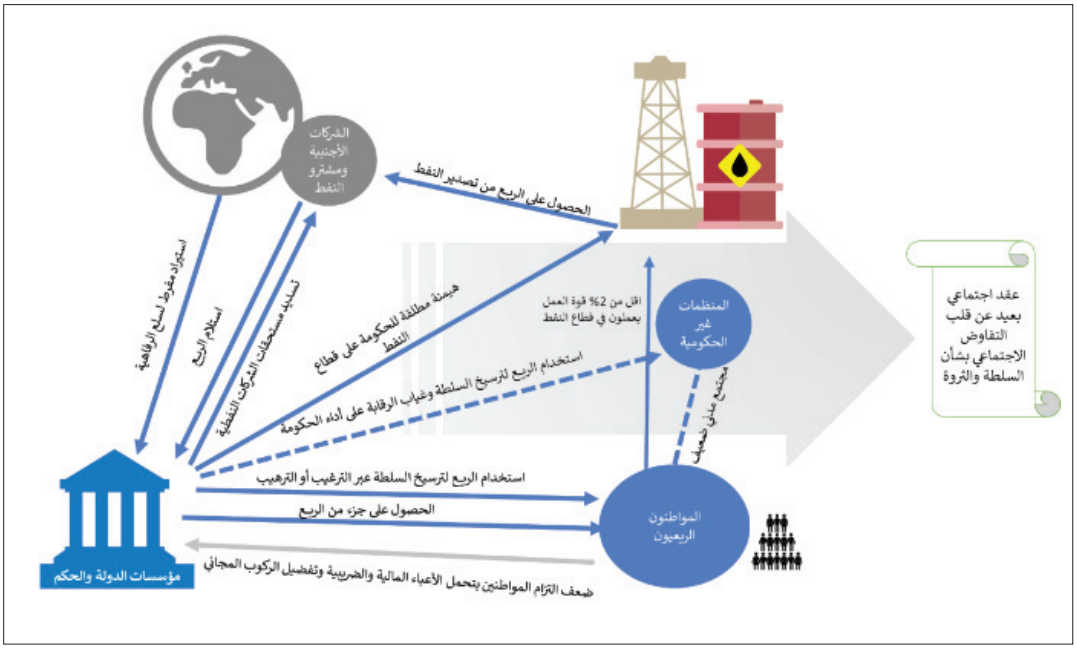
1 - Terry Lynn Karl, Oil-led development: social, political, and economic consequences, Encyclopedia of energy 4.8 (2007), p.671

2 - Amjad, Beenish, Maynor Cabrera, and Lokendra Phadera. "The Effects of Fiscal Policy on Inequality and Poverty in Iraq." (2023).

- **المواطنون الريعيون:** لقد اوجد هذا الحال ما يمكن أن نسميهم "مواطنون ريعيون"، فهم قد قبلوا بعقد اجتماعي يتبادلون فيه المشـاركة بحصة "ما" من الريع، ويرضون بممارسات شكلية للمشاركة السياسية، "حتـى أنهم لم يجرؤوا على التشـكيك بالعقد الاجتماعي قبل عام 2003"[1] مثل المشـاركة الضعيفة في الانتخابات والابتعاد عن الانخراط في قضايا الشـأن العام. فالمواطنون الريعيون أقل مبالاة وأكثر انغماساً في وسـائل التواصل الاجتماعي، والرغبة في إيجاد مصادر جديدة للحصول على الريع، مثل التحول إلى ملاك عقاريين، أو الحصول على الشهادات العليا.

لقد عجزت التسويات السياسية بعد عام 2003 والاتفاقيات المكوناتية في اجراء إعادة تفاوض أو مراجعة للعقد الاجتماعي لتعزيز التمكين السياسي، وصياغة اتفاقات جديدة بين الجماعات العرقية الطائفية الرئيسة بوصفه نظاماً شـبه توافقي لتقاسـم السلطة. وقد تم تقويض السلام وجهود المصالحة في أكثر من مناسبة بسبب عدم الإلتزام بالاتفاقات السابقة أو انتهاكها بشكل صريح.

شكل 7 - 5: النفط والعقد الاجتماعي في العراق



لقد أدى وجود الريع إلى زيادة الروابط بين مؤسسـات الدولة والحكم وبقية المؤسسـات داخل البلد وخارجه، وأضعـف الاقتصاد والمجتمع المدني، وجعل عملية التفاوض بشـأن العقـد الاجتماعي تجري خارج نطاقها المعتاد في النظم الديمقراطية، حيث قلب النظام، نتيجة اسـتخدام الريع لترسـيخ السلطة أو مبادلة الولاء، أو كسـب الصوت السياسي، فيما تحول الجمهور إلى مواطنين ريعيين، لا يسعون للانخراط في المنظمات غير الحكومية، ويقللون من صور المشاركة السياسية، ويختارون اشكال المشاركة السلبية.

1 - Loewe, Markus, Tina Zintl, and Annabelle Houdret. "The social contract as a tool of analysis: Introduction to the special issue on "Framing the evolution of new social contracts in Middle Eastern and North African countries"." World Development 145 (2021).

7.7 الريع وإدارة المؤسسات العامة

شهدت المؤسسات العامة أبان المراحل الانتقالية وفي خضمها وعلى وقعها، تراخياً ولا مبالاة وسيولة في طبيعة التوجهات، لتعدد مصادر القرار وطبيعة الجهات الضاغطة والتنافر فيما بينها إزاء الرؤية التي يراد لها أن تحكم هذه المؤسسات، وهذا يتأتى من غياب رؤية وطنية جامعة، وعدم بلوغ مستوى يسمح بوضع برنامج وطني لإدارة فاعلة لمؤسسات الدولة، لا سيّما في ظل عملية انتقال حاد (غير مخطط) من نظام إلى نظام آخر. رافقه وجود مؤسسات موروثة للدولة ظلت تعاني لسنوات طويلة من تخلف مركب في نظم الإدارة الحديثة وأساليبها، وما تتطلبه من برامج وتكنولوجيات مكملة، ناهيك عن أن المؤسسات الإنتاجية ذاتها تعمل وفق تقنيات وأنماط إنتاج تجاوزها الزمن[1].

كان مؤملاً بعد عام 2003 مع الإلتزام بالتحول إلى نظام السوق، بين القوى السياسية التي تنافست على السلطة، أن تكون الإدارات في مختلف المؤسسات معتمدة على الإدارة الحديثة المؤتمتة استناداً على مؤهلاتها وقدراتها في القيادة، يوازيها نظام رقابة عالي المستوى، بما يجعل توجهات الاقتصاد العراقي والدولة في المسار الذي يسند عملية التحول والانتقال الليبرالي، وهو ما يجعل من تجربة فرض الليبرالية وملحقاتها من الخارج، نموذجاً يحتذى به في المنطقة، ويغير أحوال البلد إلى حال أفضل.

نظرياً عقدت لهذا الغرض ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية، وجرى تضمين ذلك كنصوص دستورية، وهي أهم الوثائق التي تلزم ما دونها، إلا أن حصاد البيدر جاء مختلفاً عن حصاد ما تبلبلتِ به الألسن في الكلمات والأوراق والخطابات، فكثيرٌ من الإدارات التي اسندت لها قيادة مؤسسات الدولة، لم تتوافر لها الخبرة أو الدراية بعلوم الإدارة، وتم اسنادها على وفق الآتي:

- إن هذه المناصب التنفيذية في الدولة العراقية بمستوياتها المختلفة، عدّتها بعض النخب إستحقاقاً، وليست طريقاً لخدمة الناس والاستجابة لتطلعاتهم تجاه النظام الديمقراطي.
- رأت الأحزاب أن المناصب التنفيذية في الدولة ليست مشروطة بكون المتصدي لها من التكنوقراط، أو من ذوي الخبرة والمقدرة، وغلب البعد السياسي للاختيار على الكفاءة والقدرة، ومصداق ذلك هو تقلب بعضهم في مواقع مسؤولية متقدمة، وفي مجالات مختلفة لا يجمعها جامع من حيث التخصص.
- إن الحاكم لاختيار الشخوص المسند إليهم إدارة مؤسسات الدولة، هو الولاءات والمحاصصة المكوناتية والحزبية[2]. ولم ينظر إلى الكفاءة والتخصص أو القدرات القيادية المسؤولة، بقدر ما كان ينظر إلى (الولاء والانتفاع) من هذا الوجود في المناصب (الإدارية التنفيذية) للدولة.
- لم يتم تبني (نموذج الإدارة بالأهداف) بالشكل الحقيقي من قبل الحكومات المتعاقبة على مستوى الحكومات الاتحادية أو المحلية، لبيان مستويات الفشل والنجاح لمستويات الإدارة المختلفة في الدولة.

---

1 - هناك العديد من الدراسات التي تبحث في تأثير إيرادات النفط على إدارة المؤسسات العامة في إطار نظرية العقد الاجتماعي منها:

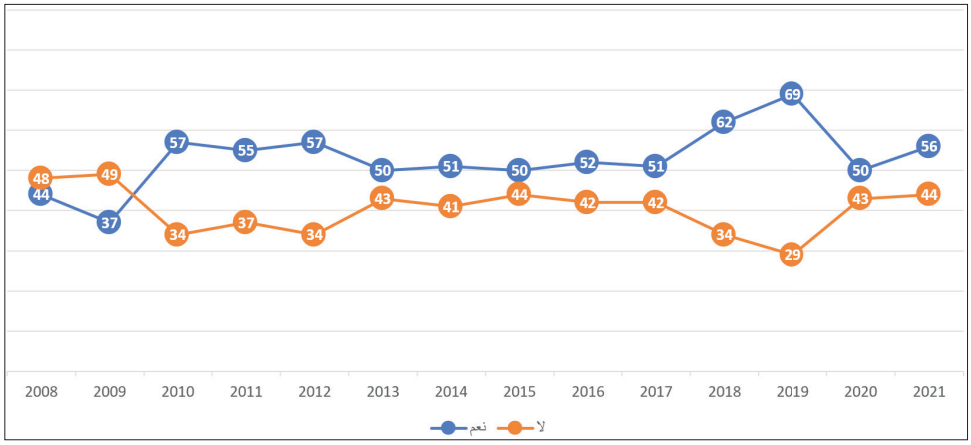
- Francés-Gómez, P. (2020). Social Contract Theory and Business Legitimacy. In: Rendtorff, J.D. (eds) Handbook of Business Legitimacy. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-14622-1_29.
- Jonathan Wistow, Social Policy, Political Economy and the Social Contract, Policy Press, 2022.

2 - Kanan Makiya ,Iraq's Mafia State, journal of democracy, Volume 34, Issue 2, April 2023, At: https://www.journalofdemocracy.org/articles/iraqs-mafia-state.

أثر الريع النفطي بشكل كبير في إدارة المؤسسات العامة في العراق في إطار مقولة إن إدارة المؤسسات العامة تتأثر بالعقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين، فقد تآكل العقد الاجتماعي نتيجة ضعف العلاقة بين الحكومة والمواطنين في ظل تضاؤل حاجة الحكومة إلى تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، وقد أدى هذا الوضع إلى ضعف مساءلة الحكومة تجاه المواطنين، فلم تعد الحكومة تعتمد على المواطنين كمصدر أساسي للإيرادات. من جهة أخرى أدى نقص الضرائب والاعتماد على عائدات النفط إلى تقليص مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، مما أدى إلى إضعاف العقد الاجتماعي وزيادة الشعور بالغربة بين المواطنين والدولة.

لقد تفاقم ضعف الكفاءة الإدارية فقد أدى الاعتماد على عائدات النفط إلى تقليل الضغوط على الحكومة لتحسين كفاءة إدارة المؤسسات العامة. كما أدى الافتقار إلى الحاجة إلى تحصيل الضرائب إلى تجاهل الحكومة للإصلاحات الضرورية لتحسين الكفاءة والشفافية. كما ادى إلى تركيز السياسات العامة بشكل كبير على قطاع النفط، وإهمال قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والبنية الأساسية. وقد أثر هذا التركيز الضيق على تطور المجتمع بشكل عام وقلص فرص تحسين العقد الاجتماعي. والنتيجة الحتمية لضعف الكفاءة الإدارية والفساد هي تدهور جودة الخدمات العامة. وقد أثر هذا التدهور على الحياة اليومية للمواطنين وزاد من عدم الثقة في الحكومة والمؤسسات العامة. فطبقا لمؤسسة غالوب "فإن ثقة العراقيين في حكومتهم أقل مما كانت عليه قبل 15 عامًا. ففي عام 2022، قال عدد أكبر بكثير من العراقيين إنهم لا يثقون في حكومتهم الوطنية (63 %) مقارنة بـ (37 %)، مما أسهم في الاحتجاجات المناهضة للحكومة".

شكل 7 - 6: الثقة بالحكومة العراقية 2008 - 2022



المصدر: https: / /news.gallup.com /opinion /gallup /472253 /looking-back-iraq-life-better-today.aspx

في ظل هذه الأوضاع فإن المؤسسات الاقتصادية والسياسية تكون استبعادية ولا تولد حوافز مشتركة شاملة. وتمسك مجموعة صغيرة من النخب القوية التي تخضع لقيود قليلة من بقية المجتمع بزمام السلطة. وعندما يتم التحكم في السلطة بشكل ضيق تكون الدولة ضعيفة للغاية والمؤسسات غير فعّالة، وتتهيأ الظروف لبعض الأفراد أو الجماعات لاستغلال بعضهم البعض. وهنا تضعف إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبدلا من أن تُستخدم الاموال للصالح العام فإنها تُستخدم لصالح ادامة بقاء النخبة الحاكمة. وتقل الحوافز للاستثمار المحلي أو الأجنبي، ويميل الاقتصاد إلى الركود مع مرور الزمن[1].

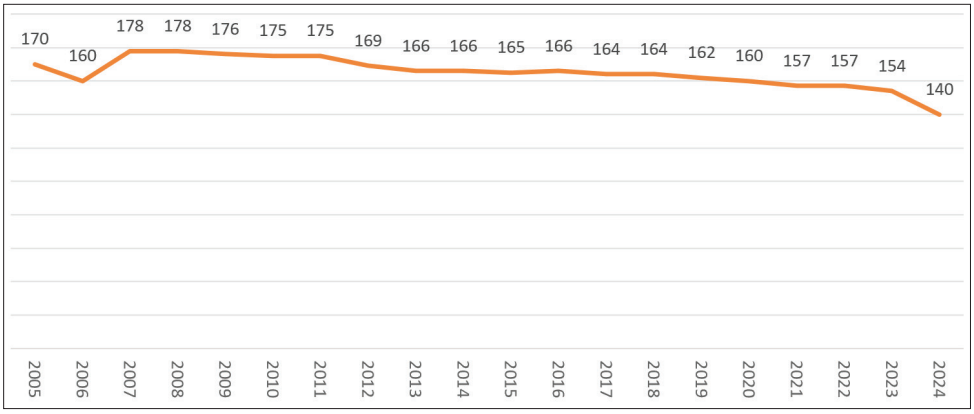
1 - Mark Koyama and Jared Rubin, How the World Became Rich: The Historical Origins of Economic Growth, John Wiley & Sons, 2022. p. 90.

8.7 شبكات الفساد (العنكبوتية) والطبقية الجديدة

أضحى الفساد ظاهرة متجذرة بشكل متفاوت في مختلف دول العالم على اختلاف درجات تقدمها، وتعود مسبباته إلى أمرين أحدهما ذاتي (قيمي- يتعلق بالقيم التي تتوافر في شخصية مرتكب الفساد) والأخر موضوعي، وهو (ضعف الرقابة والمحاسبة وغياب فاعلية تطبيق قوانين مكافحة الفساد).

إن تحرير الاقتصاد العراقي دون ترتيبات مؤسسية للسيطرة على البحث عن الريع الفاسد أدى إلى تفاقم مشكلة الفساد بدل ان يحاصرها، كما افترضت سلطة الائتلاف المؤقتة في عام 2004، التي لم تفهم بشكل كافٍ الخطر المتمثل في أن الانفتاح المفاجئ للاقتصاد العراقي على السوق وإلغاء القيود التنظيمية قد يؤدي إلى زيادة الفساد بدلاً من الحد منه. وهكذا فإن التطور الليبرالي للاقتصاد فتح مجالات واسعة جديدة لاحتمالات الفساد في العراق في شكل البحث عن الريع[1]. لذا احتل العراق مراتب متأخرة في الشفافية (الشكل 7-7)، وإن بدا اتجاهه تنازلياً خلال العقد الماضي في إشارة لإنخفاض نسبي في مظاهر الفساد. ووفقاً لمؤشر ممارسة نشاط الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي حصل العراق على 44.7 درجة من 100 وبترتيب 172 من أصل 190 دولة شملها التقرير لعام 2020 [2]. لقد تراوح تصنيف العراق بين B وC بدرجاتها المختلفة، أي ما بين مخاطر إئتمانية مرتفعة ومخاطر إئتمانية مرتفعة جداً خلال عامي 2021 و2022 وفقاً لوكالتي فيتش وموديز[3].

شكل 7 - 7: ترتيب العراق بحسب مؤشر مدركات الفساد 2005 - 2023



المصدر: (www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index(cpi

- يتطور من خلال ادخال الفاسدين لأساليب تقنية حتى لهذا الغرض، مما يتطلب كفاءة عالية للجهات المعنية بمكافحته وملاحقة شديدة لهذه الأساليب، والتي لم يألفها المجتمع من قبل.
- يتحرك طردياً ليصبح دالة في (ارتفاع أسعار النفط بما تحمله من زيادة الإيرادات الريعية)، ومن تضخم حجم الموازنة العامة للبلد.
- يتجذر ويشيع أفقياً في توسعه وانتشاره، وعمودياً من خلال سلاسل الفساد، إذ أريد له أن يكون حالة

1 - Sarwar Abdullah, The Definition of Corruption in a Sectarian Context: Iraq as a Case in Point, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies vol. 42 iss. 4, p.76.

2 - World Bank Group, Doing Business 2020, P.4.

3 - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2022، ص10.

"طبيعية" و"عامة" و"سائدة" على مختلف المؤسسات، نتيجة الضعف الرقابي وعدم التطبيق الصارم للعقوبات بهذا الشأن، وسهولة الافلات من العقاب مرة (لكون بعضهم يحمل أكثر من جنسية)، وأخرى هو توافر الحماية للفاسدين من جهات دولية أو سياسية محلية، مما وفر الاطمئنان لدى المفسدين.

- يتشابك بما يشبه شبكة العنكبوت، لتغطي القطاع أو المجال المستهدف وتعزله، وهذه الشبكات معبرة عن نفسها من خلال مرجعيات متنوعة، منتمية إلى نموذج ريعي قائم على النفعية المادية القصوى، ويفيض بموائده على (الحواشي والمحاسيب)، هذا الفهم متجسد ومستبطن في الذهنية الاجتماعية التي تجد في الدخول إلى (عش العناكب الريعية)، هو اقتناص للفرصة في المشاركة في (الغنائمية الريعية)، ومسند ذلك طبيعة التفضيلات المتشعبة والمعقدة مع أطراف سياسية واجتماعية وقبلية ... الخ، في العراق وفي المنطقة، تريد أن تجعل منها سنداً وغطاءً آمناً لها، يمكن استدعاؤه، تحت ظروف عدم التيقن أو عندما تشعر بأي محاولات للتضحية بها. فالمحسوبية القائمة على الولاء لمجموعة سياسية أو دين أو عرقية محددة تقدم دليلاً على استشراء الفساد السياسي على نطاق واسع. إذ يمكن للنخب الاستيلاء على المناصب أو الوظائف في القطاع العام، والتي يتم منحها على أساس الولاء للطوائف أو الأحزاب أو الجماعات العرقية [1].
- أبرز ما تتركه ظاهرة الفساد هو في البعد الاجتماعي والسياسي، فالقطاع الخاص العراقي أصبح ثنائياً، فهناك قطاع خاص يترابط عضوياً مع شبكات الفساد لينتفع منها، ويتشارك معها في اغلب عملياته، وهو قطاع ظهر بفعل الفساد واسناده وحمايته، ونما وتغول من خلال المشاركة القوية في نهب المال العام. أما القطاع الخاص الثاني، فهو القطاع الخاص الذي لم تمتد له شبكات الفساد، ولم يتكامل معها، بسبب صغر حجمه، وبعده عن منظومة الفساد وشبكاته المعقدة. وكلا القطاعين يتقمص دور الشرائح رأسمالية، فهي لا تماثل الرأسماليات في مراحل تكونها في الدول الغربية، من حيث كونها "منتجة ومبتكرة ومجازفة"[2]. لهذا فإن القطاع الخاص الأول الذي يتكون من خليط ما يسمى بـ (المستثمرين- رجال أعمال- تجار- سماسرة العقود)، في الأغلب الأعم تكوّن بعد عام 2003، من خلال علاقات مع شخوص وجهات محلية وإقليمية، تظل تعتاش على المال العام، وتنظر إلى دور الدولة الريعية كونها تمارس دور "إرضع" هذا القطاع والعناية به.

وتكمن خطورة هذه الظاهرة في الأثار الاجتماعية التي تتركها في الانتقالات الطبقية (غير الطبيعية)، وصعود ثقافة بديلة لثقافة العمل والجهد، ما يجعل من الأساليب غير المشروعة والمشبوهة، الطريق السريع للتكسب وزيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة، وتقتل بذلك ثقافة العمل الجاد والاتقان لصالح هيمنة أساليب التحايل، وقدرتها العالية على شراء الذمم والأصوات، ومصداق ذلك حجم الانفاق على الدعاية الانتخابية، وذلك طلبا للحماية أو للتغلغل عميقاً في بنية الدولة، لغرض الحصول على المزيد من عوائد الريع في صورة عقود أو مشروعات. وهو ما قد يقوض العقد الاجتماعي، وفي الوقت نفسه يعوق جهود تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق المساءلة والشفافية. لذا يمكن القول أن محاولات كبح جماح الفساد في العراق، لم تتهيأ لها الفرصة الكاملة بعد برغم ما بذل من جهود خلال السنوات الاخيرة، وأنها ظاهرة ممتدة زمنياً، وأغلب ما يبذل هو جهود بإزاء قضية (معقدة ومركبة) وذات أبعاد (محلية وإقليمية/ ودولية)، وحتى تتجاوز قدرة الدولة على الحفاظ على ممتلكات الشعب وثرواته وأمواله.

---

1 - Sarwar Abdullah, The Definition of Corruption in a Sectarian Context: Iraq as a Case in Point, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies vol. 42 iss. 4, p.81.

2 - هذا التوصيف والمقارنة أوردها: اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، دار الوحدة، بيروت، 1983، ص 32.

9.7 توزيع الدخل والتغيرات في الهيكل الطبقي ومكانة المواطنة

إن حصة الحكومة من الإيرادات مرتبطة بتكاليف الإنتاج. وتختلف حصة الحكومة بشكل كبير تبعاً لنوع الموارد. فمتوسط حصة الضرائب من الإيرادات في النفط والغاز أكثر من ثلاثة أمثال متوسط حصة النحاس. ولكن هناك اختلافات كبيرة في حصة الحكومة حتى من النوع نفسه من الموارد. ففي النفط والغاز على سبيل المثال، تتراوح حصة الحكومة من الإيرادات من 8 - 84 %. وعندما نقارن تكاليف الإنتاج بحصة الحكومة، نجد أن هناك ارتباطاً سلبياً وثيقاً بينهما. فحين تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة، فإن حصة الحكومة تكون بالضرورة أقل لضمان القدرة التنافسية. ومن الواضح أن هذا يعني ضمناً أن الحكومات لا تستطيع أن تبني توقعاتها بشأن حصة الموارد التي تحصل عليها على السياسات المالية لنظيراتها في البلدان الأخرى. ولا تستطيع الحكومات أن تقارن الحصة بين أنواع مختلفة من الموارد. بل يتعين عليها أن تدرك نوعية أصول الموارد ثم تحدد المستوى المناسب لحصة الحكومة. على سبيل المثال، تبلغ حصة الحكومة الكندية 8 % من تكاليف الإنتاج، في حين تحصل الحكومة العراقية على 74 %. وإذا حاولت كندا التفاوض على حصة حكومية تعادل حصة العراق، فإنها سوف تصبح غير قادرة على المنافسة[1].

بسبب الفارق الكبير بين قيمة الموارد النفطية، التي تعد مرتفعة للغاية في العراق، وتكاليف استخراجها التي تعد متدنية للغاية مقارنة بدول أخرى غنية بالنفط، فقد أصبح صناع القرار متفائلين بشكل غير عقلاني بشأن المستقبل، فأصبحوا لا ينظرون إلى الضرائب بالأهمية التي تستحق، وبالغوا في سخاء برامج الرعاية الاجتماعية. وحيثما غابت الضريبة فإن المواطنين لا يرغبون فيها، ولا توجد لديهم آليات نشطة لمحاسبة السلوكيات الفاسدة، وهذا الوضع يقلل من مساءلة الحكومة أمام المواطنين. لقد أثبتت ممارسات بعض الساسة في دول عدة سلطة استبدادية، مما يجعلهم أكثر عرضة للتضليل والفساد المستشري.

عادة ما يكون الجزء الأعظم من مواطني العراق والمرتبطين بالطبيعة التوزيعية الريعية، موظفين في مؤسسات الدولة، إذ تبلغ نسبتهم إلى اجمالي قوة العمل حوالي 37 % بحسب بيانات عام 2021، وهي تضع العراق بالمرتبة التاسعة عالمياً من حيث عدد الموظفين في القطاع العام[2]. ويكون الدخل المكتسب خاضعاً لمنطق الثبات (دخل دائم)، بهيأة أجور أو رواتب أو مدفوعات تحويلية (إعانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)، كما أن تحركات هذا الدخل تكاد تكون ضعيفة نسبياً من سنة إلى أخرى، يقابلها تحرك مخفض للقوة الشرائية لهذا الدخل، أيّ أن الدخل الحقيقي يميل إلى الانخفاض بمعيار كمية السلع والخدمات، التي يمكن الحصول عليها من إنفاق هذا الدخل (بسبب تراجع قيمة الدينار في السوق الموازي). ذلك ان «إن الدعم غير المنظم في اقتصاد منظم يزيد من العجز المالي ويؤدي إلى التضخم. وبالتالي فإن التضخم والإعانات يعززان بعضهما البعض في علاقة سببية دائرية»[3] في الاقتصاد الريعي. وهذا كله مدعاة للتفكير في كيفية تحقيق بعض موظفي الدولة ومسؤوليها لهذه الثروات الكبيرة، بسبب سلوكيات البحث عن الريع، إذ أن الافصاح المالي

1 - Dobbs, Richard, et al. Reverse the curse: Maximizing the potential of resource-driven economies. McKinsey Global Institute, 2013. p. 63.

2 - Public Sector Size by Country 2024, (https://worldpopulationreview.com/country-rankings/public-sector-size-by-country)

3 - Sameena Hameed, Political Economy of Rentierism in the Middle East and Disruptions from the Digital Space, Contemporary Review of the Middle East 7.1 (2020), p. 73.

وكشــف الذمة المالية المطلوب لشــاغل الوظيفة العامة العليا في الدولة، كان تأثيره ضعيفاً نسبياً في الحد من هذه السلوكيات.

عندما تكون فرص العمل خارج الدولة قليلة، ولأن الدولة الريعية تملك الاقتصاد، فإن المواطنين يضطرون إلى الانتمــاء إلى الأحــزاب الحاكمة ويصبحون أكثر ميلاً إلى طاعة الحكومة القائمة. وهذا من شــأنه أن يضعف المؤسسات الديمقراطية لأنه يحد من حرية الناس[1]. يضاف إلى ذلك أن مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، قد شــرعنت بشكل رسمي ولأسباب سياسية تعويضات كبيرة لشــرائح معينة من المجتمع، بهيئة منح (مالية وأراضٍ وامتيازات أخرى)، وسمحت للمشمولين بها الحصول على أكثر من دخل (أكثر من راتب)، أيّ الجمع بيــن راتبيــن أو أكثر. وهذه المنــح والتعويضات جميعها هي من عوائد الريع النفطــي، ولم تأتِ من ادخارات الأفراد أو هي (استقطاعات سابقة تم استيفاؤها لصالح صناديق التقاعد أو الضمان الاجتماعي)، وهذا ما جعل بند الرواتب والأجور في الموازنة الاتحادية ينمو بشكل غير معهود مقارنة بما قبل 2003، ومستحوذاً على النسبة الأكبر من الانفاق التشغيلي على حساب البنود الاستثمارية.

إن أيّ تأجيل لانطلاق التنمية الحقيقية، سيتســبب بمزيد من البطالة والفقر من جهة، وســيظل يشغل الطبقة العاملة في أنشــطة هامشــية ومكاثرة مصادر الكسب اللا إنتاجي[2]. من جهة أخرى، فان تغير المناخ هو الآخر أصبح يهدد العقد الاجتماعي إذ «إن السعي وراء الريع الفوري يعيق تعظيم ريع النفط للاستثمارات المنخفضة الكربــون، وإعــادة بناء المؤسســات العامة، وقدرة الحكومة علــى تعزيز الثقة ومعالجة الانقســامات العميقة والهشاشة». فالتغير المناخي يغذي عدم المساواة عبر البلاد، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إشعال فتيل جولات أخرى من الاضطرابات المدنية والهشاشة[3].

فــي دول ريعية حيث يعتمد الاقتصاد علــى الدخل من النفط والقطاع المالي والعقارات والتحويلات المالية، بــدلاً مــن أن تكون اقتصــادات منتجة وصناعية، فان المشــكلة تتفاقــم عندما لا يكون تراكــم الريع مكملاً بمؤسســات شاملة تعيد توزيع الريع. ويكون تحت ســيطرة مؤسسات تسيطر عليها القيادة السياسية وشركاؤها فــي القطاع الخاص. وعليه فإن المخاطرة المســتقبلية التي تترتب على بقــاء الأوضاع على ما هي عليه، هو الإطاحــة بفكرة (المواطنة الإيجابية)، وهو ما يجعل قضية الانتماء أمراً مثالياً لا واقعياً، ونظرياً لا عملياً، وربما تتجســد مخاوف «الذئبية الريعية»، ليس على مستوى الأفراد بل الفئات والجماعات، لينتقل مستوى الصراع للاســتحواذ على الريع، إلى مســتويات تهدد أمن المجتمع ووحدته. وفي المقابل فإنّ الإصلاح الاقتصادي ودعــم اتجاهات التنويع، وتقليل هيمنة النفط تعني التأثير إيجاباً في فاعلية العقد الاجتماعي، وتجديد مفهوم المواطنة الإيجابية، من خلال إرســاء عقد اجتماعي جديد يقوم على حــوار بناء حول الأولويات الوطنية، وما يريده الناس من الدولة، وما تتوقعه هي منهم، في إطار الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية.

---

1 - Hamid Alkifaey, The Failure of Democracy in Iraq_ Religion, Ideology and Sectarianism, Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government, Routledge, 2019, p. 130.

2 - احمد ابريهي العلي، بين الأطروحة الدولية للتنمية المســتدامة وضرورة النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى ندوة بيت الحكمة- وزارة التخطيط لمناقشة أهداف التنمية المستدامة 2030، بيت الحكمة ايلول 2019، على الرابط الآتي:

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-157061284446252.pdf

3 - World Bank, Country Climate and Development Report, Washington DC., 2022,p. x.

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل

- كشفت نتائج التحليل التأثيرات السلبية للإعتماد المفرط على الريع النفطي في صياغة العقد الإجتماعي، إذ تحولت الدولة الى كيان توزيعي، يفتقر الى الشرعية الديمقراطية، وقد أفضى الى ترسيخ الدكتاتورية ما قبل عام 2003، ثم أسهم في زيادة هشاشة النظام السياسي، الذي لا يقوم على إستبدال العقد الإجتماعي المبني على التفاوض الناجز، بعقد يقوم على إقامة نوع من "المواطنة الريعية"، وعوّقَ بالنتيجة بناء مؤسسات فاعلة، كما تآكل العقد الإجتماعي.
- لقد تحولت العلاقة بين الدولة والمواطن إلى نوع من المقايضة بين الخدمات والولاء، فأصبحت الدولة مسؤولة عن تقديم تشكيلة واسعة من السلع الإجتماعية والعامة، وخلق شبكات معقدة وأنماطا متنوعة من البحث عن الريع، ورسخ أنواعاً من العلاقات التي يؤطرها النظام الإقتصادي الرمادي.
- ان تلك المآلات التي وصلت اليها الدولة تتطلب العمل على الإصلاح الاقتصادي، الذي يحول الدولة من "موزع ريعي" الى "فاعل إنتاجي"، في إطار اشراك المجتمع في صياغة سياسات إقتصادية تنبثق من إحتياجات، بوصفها شرطاً أساسياً في إبرام عقد إجتماعي مستدام، يصاغ من رحم التفاوض الإجتماعي بشأنه.

سلط الفصل الضوء على مناهج الإصلاح الممكنة التي تتطلب اتخاذ إجراءات على مسارات عدة، منها:

- التنويع الاقتصادي وتقليل الإعتماد على النفط من خلال تشجيع الإستثمار في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والطاقة المتجددة، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري. كما يتطلب الأمر تطوير القطاع الخاص من خلال تعزيز الأطر القانونية والمالية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتذليل العوائق البيروقراطية، وجذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات غير النفطية.
- تعزيز المساءلة المؤسسية وحوكمة القطاع العام للحد من الفساد، وتبسيط تقديم الخدمات من خلال التحول الرقمي، وربط الميزانيات الاتحادية بنتائج قابلة للقياس والتتبع.
- تجديد العقد الإجتماعي وتعزيز عمليات صنع السياسات الشاملة، مع قيام المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بصياغة أولويات السياسات، مثل التوزيع العادل للموارد، وخلق فرص العمل، وإصلاح التعليم وتحسينه.



الفصل الثامن

بناء المواطنة الإيجابية

المواطنة الصالحة هي الطاقة والروح الضرورية لحركة جميع مفاصل الدولة... إنها العامل المفسر للتطور والرقي، ويمكن أن نختزل الأمر إلى حالة الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، التي تلعب المواطنة دوراً كبيراً في بلوغ هذا الانسجام.

كمال البصري (1951 - 2021)

1.8 تمهيد

مع ندرة البحوث التي تتعلق بالمواطنة الإيجابية فان هذا التقرير يعرفها بانها إلتزام الفرد بمحبة الارض وأهلها، والاعتـزاز بالانتماء والولاء الوطنـي والهوية، وتعبر عن الكيفية التي يكون من خلالهـا المواطن فاعلاً وعنصراً ايجابيـاً في الدولة والمجتمع. ومن ثم فهي عاطفة نبيلة واخلاق حميدة يسـعى الفرد إلى المشـاركة بشـكل فعـال في بناء وطنه ومجتمعه وتقديم التضحيـات والأعمال التطوعية المفيدة والمنتجة، التي تعود على الوطن واهلـه بالخير والرفاه. كما يمكن النظر الى المواطنـة الإيجابية على أنها "العلاقة المتبادلة المطلوبة بين الفرد والمجتمع المدني حتى يتمكن المواطنون من تجربة الرفاهية الوجودية"، وبهذا المعنى فإذا ما رعى المجتمع سـعي كل مواطن لتحقيـق هدفه الأعلى ودعوته من أجل الصالح العام، فسـيكون قـادرًا على تجربة الحرية الحقيقية[1].

في السـنوات الأخيرة، تطورت دراسـة التحول في مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام لتؤكد على مركزية الدولة وبنائها في تحقيق مشاريع الاستقرار الناجحة؛ لان بناء مؤسسات دولة قوية يعد أحد العوامل الحاسمة لضمان الاستقرار الدائم ومنع عودة النزاع، لذا يتم ربط الاستقرار السياسي والتنموي بالقدرة على بناء دولة فاعلة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، والحفاظ على سيادة القانون وضمان الامن، فضلا عن تعزيز الشرعية والمشاركة المجتمعية، فيما يعد التحول الديموقراطي والتنمية المستدامة جزءاً أساسياً في سياق هذه الجهود[2] مع ذلك، لا يزال كثير من الأدبيات ينظر إلى «بناء الأمة» على أنه «استخدام القوة المسلحة كجزء من جهد أوسع لتعزيز الإصلاحات السياسـية والاقتصادية بهدف تحويل مجتمع خارج من الصراع إلى مجتمع يعيش في سلام مع نفسـه ومع الجيران». لكن التجارب الدولية الأخيرة (في البوسـنة والهرسك وتيمور الشرقية وسيراليون) أظهرت بشـكل متزايد أن إعادة بناء أو إنشاء مؤسسـات الدولة التي تعمل بالحد الأدنى أمر مهم لإحراز تقدم حقيقي في عمليات بناء السلام[3]. على الرغم من أن سياسات وبرامج بناء السلام تميل عمومًا إلى إهمال بناء الدولة[4]، وتتخذ هذه البرامج اشكالاً عدة بحسب السياق الذي تنفذ فيه، لكنها بشكل عام تركز على الحد من العنف، إعادة بناء الثقة بين الجماعات، ودعم السلام طويل الأمد، وإعادة الاعمار، والمصالحة[5].

مـن هنا يشـكل البحث فيما صار يعرف بالمواطنـة الإيجابية مرهوناً بإعادة التفـاوض لصياغة عقد إجتماعي جديد بأبعاد لا ترتبط بالمفهوم التقليدي للعقد الذي مَرَّ ذكرهُ فيما سبق، إنما في تخطي ذلك إلى التسويات السياسية الوطنية، وقبول أداء النخب التفاوضي على صيغة عقدٍ إجتماعي، وأداء الدولة في توفير السلع العامة. إن ذلـك يقتضي بناء ركائز واضحة من أجل التغيير المنشـود من تحقيق للعدالـة الاجتماعية وتعزيزٍ للمواطنة (الرقمية)، وإصلاح القضاء والأمن وغيرها ما سيتناوله الفصل الثامن تحليلاً وإستنتاجاً.

---

1 - Leora V. Rifkin, Defining a Positive Citizenship; Wellbeing for Emancipation. Diss. University of Pennsylvania, 2016, p. 17.

2 - Stefan Wolff, Post-Conflict State Building: the debate on institutional choice, Third World Quarterly 32.10 (2011): 1777-1802.

3 - Hideaki Shinoda, Peace-building and State-building from the Perspective of the Historical Development of International Society, International Relations of the Asia-Pacific, Volume 18, Issue 1, January 2018, Pages 25–43, https://doi.org/10.1093/irap/lcx025

4 - Bouillon, M. E. (2012). Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure, and a new social contract. International Journal of Contemporary Iraqi Studies, 6(3), 281–297. doi:10.1386/ijcis.6.3.281_1

5 - Erica Gaston, Fiona Mangan, Cristal Downing, Raphael Bodewig, Lauren McGowan, Emma Bapt, and Adam Day, 2024 PBF Thematic Review: Synergies between Human Rights and Peacebuilding in PBF-supported Programming (New York: United Nations University, 2024).

2.8 اعادة التفاوض على عقد اجتماعي جديد

أن السلام المستدام في المجتمعات الخارجة من النزاعات يتطلب مقاربة شاملة تشمل بناء الدولة كعنصر محوري، فضلاً عن السياسات والبرامج الداعمة لهذه العملية، ويشير مفهوم بناء الدولة الى مجموع الاستراتيجيات التدخلية لاستعادة وإعادة بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها، وهو عنصر ضروري لبناء الامة[1]. إلا أن عملية بناء الدولة أو الحكومة الفعالة أمر أساسي لخلق السلام في المجتمعات التي مزقتها الصراعات بطرق عديدة[2]:

- **تعمل على تعزيز آليات الأمن وحلّ النزاعات على المستوى الوطني، والتي ينبغي أن تتمتع بالشرعية في نظر الشعب والعالم الخارجي. وتوفر مثل هذه الآليات ـ سواء أكانت أنظمة قضائية، أو أنظمة شرطة، أو مؤسسات تقديم الخدمات ـ مجالاً وإطاراً موثوقين للفئات الاجتماعية للتعبير عن تفضيلاتها وحل صراعاتها دون اللجوء للعنف. وإذا عملت الدول بشكل أساسي على توفير المنافع العامة بدلاً من ملء الجيوب الخاصة، فإنها تقلل من الحوافز التي تدفع السكان والنخب السياسية إلى استخدام العنف.**
- **إن بناء الدولة هو في حدِّ ذاته مسعى لا يمكن دفعه إلى الأمام إلا من قِبَل الشعب، وليس من قِبَل الغرباء، ولابد من خلق "أهمية إيجابية" للدولة في الحياة اليومية لمواطنيها من خلال تقديم السلع العامة بطريقة عادلة ومنصفة لجميع المواطنين (بغض النظر عما إذا كانوا ينتمون إلى مكونات عرقية أو اثنية مختلفة) من قِبَل مؤسسات الدولة.**
- **إن بناء الدولة هو في جوهره مشروع طويل الأمد، ولا يمكن دفعه إلى الأمام إلا من قبل العراقيين أنفسهم؛ لأنها عملية تتم من خلالهم ولهم ولأجلهم.**
- **لا يمكن للجهات الفاعلة الخارجية إلا أن تدعم هذا المسعى، وتشجع وتمكن من التفاوض على عقد اجتماعي في عملية يقودها العراقيون ويملكونها ويتوافقون على مستقبلهم في ظلها.**

يعمل العقد الاجتماعي بوصفه اتفاقاً حيوياً بين الدولة ومواطنيها، فيحدد المسؤوليات المتبادلة التي تضمن تحقيق النظام والصالح العام وحماية الجميع. ويعني هذا العقد ان المواطنين سيوافقون على الإلتزام بالقوانين والاسهام في رفاهية المجتمع، وتعمل الدولة على حماية حقوقهم وتعزيز رفاهيتهم. ويمكن اعتبار المواطنة الإيجابية بوصفها الاستجابة النشطة المنخرطة في هذا العقد، والتي لا تقتصر على الامتثال للقوانين، بل تتضمن دوراً أكثر انغماساً في بناء مجتمع صحي ومزدهر وعادل. ففي النظم الديمقراطية يصبح العقد الاجتماعي معبرا عن إرادة الشعب، عندما يشارك المواطنون بفاعلية في العمليات الديمقراطية مثل التصويت والحوارات المدنية ومحاسبة المسؤولين المنتخبين. ومن دون المواطنة الإيجابية يضعف العقد الاجتماعي، ويمكن أن تعتمد الديمقراطية بقوة على مشاركة المواطنين النشطة والمستنيرة لدعم القيم المشتركة وضمان الأداء السليم للحكومة التمثيلية.

---

1 - Zoe Scott, Literature review on state-building, Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, at www. gsdrc. org/docs/open/hd528. pdf (2007).

2 - Bouillon, M. E. (2012). Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract. International Journal of Contemporary Iraqi Studies, 6(3), 281–297. doi:10.1386/ijcis.6.3.281_1

المواطنة الإيجابية الحاضنة للتنوع هي طريق رئيس إلى الإنجاز. بيد أن المواطنة ليست شعاراً، أو كلاماً بلا روح. إنها بناء مستمر، تتضافر من أجله إرادة الدولة، وعزيمة المجتمع. وقد أثبتت ديناميات الحراك الشعبي الذي شهده العراق عام 2019، كيف شكلت المطالبة بالمواطنة القاسم المشترك لكل الشعارات المرفوعة. ولطالما ظلت المواطنة الفريضة الغائبة، فإن تدشين الطريق إليها، سينقل المجتمع، من دولة الرعايا إلى دولة المواطنة، وستؤهل الدولة نفسها لامتلاك مقومات الدولة الحديثة، التي تجعل منها فعلاً بيتاً للعيش المشترك، واطاراً لتعزيز التماسك والتضامن والتلاحم المستمرين والمتجددين.

من جهة أخرى، تعد المسؤولية الاجتماعية امتداداً طبيعياً للمواطنة الإيجابية والعقد الاجتماعي، فالأخير هو من يضع الأطر القانونية والأخلاقية، وتعمل المواطنة الإيجابية على تشجيع المواطنين على اتخاذ خطوات استباقية في معالجة التحديات الاجتماعية التي يواجهونها مثل انعدام المساواة والصحة العامة والاستدامة البيئية وتدني جودة الخدمات العامة. وعندما يلتزم المواطنون بجانبهم من المسؤولية الاجتماعية فإنهم يسهمون بتحقيق الصالح العام بما يضمن تحقيق "روح العقد" المتمثلة بالمنافع المشتركة بين جميع الأطراف. وعندما ينخرط المواطنون في الشأن العام ويشاركون في العمليات الديمقراطية فإنهم يعززون آليات المساءلة، ويسهمون بقوة في زيادة فعالية الحكومة.

من المهم أن تعمد الدولة العراقية إلى تعزيز نفسها عبر تبني برامج إصلاحية تستهدف أسسها وترتيبات الفوقية، والتوافقات "الأفقية" بين الفئات الاجتماعية التي تحدد معالم عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع، بما يسمح بدمج التسويات السياسية الوطنية وليس الحزبية الضيقة من خلال مؤسسات الدولة[1]. وينبغي في نهاية المطاف أن تتجاوز التوافقات السياسية بين مكونات العقد الاجتماعي (العقود) القائم على هوية المواطن مع نظام سياسي وطني، وليس مجموعات اجتماعية طائفية و/أو عرقية[2].

إن عملية العقد الاجتماعي ضرورية لبناء النظام الديمقراطي، لأنها تعزز التوافق السياسي بين المكونات الاجتماعية والمواطنين الذين من المفترض أن يكونوا أطرافًا فاعلين فيها. لذا "يجب التفاوض بشأن عقد اجتماعي جديد وشامل للجميع. كي يتعافى العراق من الصدمات المركبة التي تعرض لها ويتحرك نحو التنمية المستدامة والعادلة"[3]. وأكثر من ذلك، تظهر الاحتجاجات المستمرة أن المطالب القديمة بالإصلاح وبعقد اجتماعي جديد لن تختفي حتى تحقيق تغيير هيكلي"[4]. ان النجاح في هذا الامر يعزز الشرعية الناتجة من موافقة المواطنين ومشاركتهم، فيما يتعلق بجميع الجوانب الثلاثة وهي: (1) التسويات السياسية الوطنية وشروطها ونتائجها، و(2) قبول أداء النخب التفاوضي على صيغة العقد الاجتماعي، و (3) أداء الدولة في توفير السلع العامة على وفق العقد الاجتماعي الجديد.

ففي ظل وجود عقد اجتماعي فعّال، تحمي الدولة المواطنين وتوفر لهم السلع العامة وتمكّنهم من المشاركة في الحياة العامة. ويعترف المواطنون بشرعية الدولة ويتعاملون معها بطرق مختلفة، وخاصة من خلال دفع الضرائب

1 - سجاد جياد، فشل الحكم في البصرة يعرض العراق كله للخطر، مركز البيان، (https://www.bayancenter.org/2020/04/5810/)

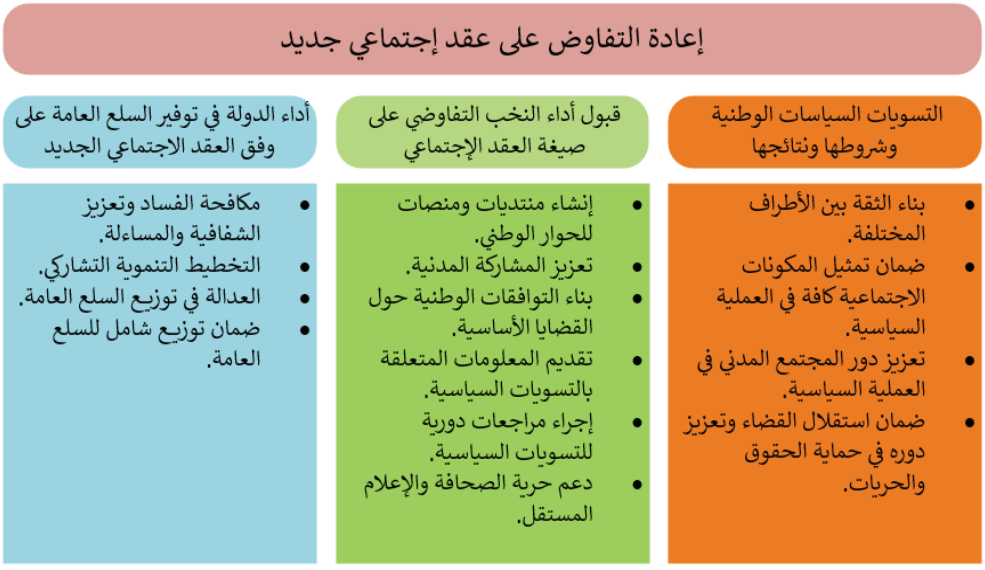
2 - Renad Mansour, and Fāliḥ ʻAbd al-Jabbār. The popular mobilization forces and Iraq's future. Vol. 28. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2017.

3 - UNDP, Reimagining the Social Contract in Iraq, 2023, p. 14 (https://iraq.un.org/en/download/108606/185826)

4 - Ibid, p. 18.

وتقديم الخدمات. وفي العراق فان سنوات الصراع العنيف، قد اثرت سلباً في العقد الاجتماعي الوطني. لذا تبدو إعادة البناء الشاملة والتحضير لتحقيق التنمية البشرية المستدامة مرتبطة بقوة ببناء عقد اجتماعي جديد وشامل، مثلما تتطلب إعادة بناء البنية الأساسية، وإعادة تشغيل النشاط الاقتصادي والإصلاح السياسي وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

شكل 8 - 1: عناصر التفاوض على عقد اجتماعي جديد



أولا: التسويات السياسية الوطنية وشروطها ونتائجها

تضمنت التسويات السياسية التوافقية في العقدين الماضيين حلولاً وسطى أعاقت قدرة الدولة على تعزيز السلام وتوفير السلع العامة الأخرى. وأوجدت تقاسماً غير متوازن للسلطة والوصول إلى الموارد بين الفئات الاجتماعية، وتمكنت النخب غير الخاضعة للمساءلة من استغلالها. وفي الوقت نفسه وضعت شرائح اجتماعية واسعة على هامش تلك التسويات، وبعيداً عن الرضى بالعقد القائم وعززت مخاوف بعض الفئات من هيمنة النخب الأقوى[1].

إنتفعت النخب المهيمنة من الظروف السياسية والأمنية المحلية للحفاظ على السلطة من خلال تجاوز المؤسسات الرسمية والاستفادة من الشبكات السياسية والاقتصادية غير الرسمية لبناء تحالفاتها، وإدارة المعارضة ضدها، وتعطيل التفاوض الجاد على عقد اجتماعي ناجز. لقد حاول الدستور العراقي، الذي قدم عناصر توافقية مثل الفيدرالية للأكراد، وكوتا المكونات، إعادة خلق دولة حيث لم يكن هناك عقد اجتماعي شامل للمجموعات الرئيسة، منذ مدة طويلة قبل التدخل الأمريكي في عام 2003. مع ذلك فقد اثبتت السنوات الماضية منذ إقرار الدستور بأن تشكيل عقد اجتماعي وطني يشمل الجميع أمرٌ ممكنٌ عند توفر الإرادة لإقراره.

يمكن أن يتعزز التوافق بشأن العقد الاجتماعي من خلال[2]:

1 - Ibrahim Al-Marashi, The future of Iraq's security, Routledge Handbook on Middle East Security. Routledge, 2019. 96-110.

2 - UNDP, Reimagining the Social Contract in Iraq, 2023, p. 14 (https://iraq.un.org/en/download/108606/185826)

- بنـاء الثقة بين الأطراف المختلفة عبر تصميم وتنفيذ سياسـات تضمن الشـفافية في العملية السياسـية والمساءلة عن القرارات والإجراءات المتخذة، وهذا يعزز الثقة بين المواطنين والدولة.
- فتح قنوات مسـتمرة للحوار بين الحكومة والمجموعات الاجتماعية المختلفة لضمان التفاعل المسـتمر والاستماع المتبادل لأصوات الجميع.
- ضمان تمثيل المكونات الاجتماعية كافة في العملية السياسية من خلال نظام انتخابي عادل وقوانين تعزز التنوع في المؤسسات الحكومية، وتضمن عدم التهميش أو الاقصاء الهيكلي.
- تعزيز دور المجتمع المدني في العملية السياسـية من خلال دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية، بما يعزز دورها في الرقابة على عمل المؤسسات الحكومية.
- ضمان اسـتقلال القضاء وتعزيز دوره في حماية الحقوق والحريات، لتطبيق القوانين بشـكل عادل ودون تمييز، مما يعزز الثقة بالنظام القانوني.

ثانيا: قبول أداء النخب التفاوضي على صيغة العقد الاجتماعي

لقد أصبحت الصفقات المبرمة ما بين النخب العليا تتمظهر في هيئة تسـويات سياسية غير مستدامة، وتفتقر إلى الشرعية الكاملة؛ بسبب افتقارها إلى شمول الجميع وقبولهم. حتى أصبح يُنظر إلى تلك التسويات بشكل متزايد على أنها ضارة بالسـلم المجتمعي وإمكانية الحفاظ على النظام السياسـي الحالي؛ لأن عملية العقد الاجتماعي تمت على أسـاس التسـويات النخبوية، والتي لم تكن قادرة على تيسير العلاقات بين المكونات الرئيسـة (الشـيعة- السـنة- الاكراد)، أو توفير الحماية الشـاملة للمواطنين، وتقديم السـلع العامة. إن العقد الاجتماعي بين الدولة والمجموعات الاجتماعية والمواطنين يشـكل عنصراً أساسياً في أية دولة حديثة، وعليه فمن الضروري التوصل إلى تسـوية سياسية تنهي العنف وتجعله في الإطار المشروع بيد الدولة وتضع الأساس لعملية بناء السـلام والتحول الديمقراطي، ولكن بما أن مثل هذه التسـويات تعتمد بشـكل كبير على الرعاية الخارجيـة وعقد الصفقات بين النخب، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن العقد الاجتماعي الوطني. ويمكن تعزيز القبول المجتمعي بالعقد الجديد من خلال[1]:

- تعزيـز المشـاركة المدنية وزيـادة دور المنظمات غير الحكومية بما يسـهم في زيادة الشـعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة في المجتمع.
- العمـل على بناء التوافقات الوطنية حول القضايا الأساسـية مثل الهوية الوطنية وحقوق الإنسـان والتنمية المستدامة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.
- تقديم المعلومات المتعلقة بالتسويات السياسية للجمهور بشكل واضح ومفهوم، مما يعزز الثقة في عملية التفاوض بشأن العقد الاجتماعي الجديد.
- إجراء مراجعات دورية للتسـويات السياسـية وتعديلها بناءً على ردود الافعال المجتمعية والمواقف منها، وسماع أصوات المعترضين عليها.
- دعم حرية الصحافة والإعلام المسـتقل لضمان تداول المعلومات بحرية ومراقبة أداء الحكومة. واستخدام وسائل الإعلام لنشر الوعي والتثقيف حول أهمية العقد الاجتماعي والتسويات السياسية.

1 - https://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/

ثالثا: أداء الدولة في توفير السلع العامة على وفق العقد الاجتماعي الجديد.

يتطلب ذلك تبني مجموعة من الاستراتيجيات والإصلاحات التي تضمن الكفاءة والشفافية والعدالة في توفير الخدمات. وفيما يأتي كيفية تحقيق ذلك على وفق التصورات الوطنية التي قدمتها بعضها الوثائق الوطنية:

- **مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة:** فقد نصت رؤية الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2021 - 2023 على "عراق تسوده النزاهة والحكم الرشيد لا يتسامح مع الفساد والمفسدين". وأن " المواطنة الصالحة طريق للوقاية من الفساد ومكافحته، عن طريق التفاعل الإيجابي للمواطنين مع الجهات التي تكافح الفساد"، وتسعى إلى ترسيخ القيم المعززة للعقد الاجتماعي الناجز بما فيها العدالة والمساواة والانصاف والتوزيع العادل للثروات بوصفها طريقاً لترسيخ المواطنة الصالحة ومحاصرة الفساد[1].
- **التخطيط التنموي التشاركي:** نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (20) على أن "للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح". ويشمل ذلك إمكانية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة اسرهم، فضلاً عن أن التوجه الواضح نحو اللامركزية في الدستور يوفر قاعدة يمكن التأسيس عليها لتحقيق المشاركة في صنع القرار في مجالات التنمية المستدامة المختلفة.

شكل 8 - 2: التشاركية ونموذج التخطيط الجديد



المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2028–2024

نصت خطة التنمية الوطنية على مجموعة من العناصر المعززة للعقد الاجتماعي والمواطنة منها:

- اعتماد نموذج التخطيط التشاركي الذي يؤطر مرجعية للحوار بشأن القضايا والمشكلات والتحديات التنموية، التي تواجه العراق لتعزيز ثقافة تنموية تقوم على مقاربة تشاركية في إعداد الخطة، تمهيداً للتحول إلى نموذج التخطيط من الأسفل إلى الأعلى الشكل 2.
- في إطار التوجه الراسخ نحو (ترصين بناء المجتمع)، وضعت برنامجاً ينص على "الغرس المبكر لقيم

1 - هيأة النزاهة، الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2021 - 2024، ص 17.

المواطنة والانتماء منذ المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية".

- العدالة في توزيع السلع العامة: من ضمن المبادئ التي بنيت عليها خطة التنمية الوطنية 2024 - 2028 الحوكمة والحكم الرشيد، ايماناً بإن تحقيق الحكومات لنتائج إيجابية في مؤشرات الحوكمة هو من المعايير الرئيسة لمدى جودة الحكم والذي يتعلق بعمليات صنع القرارات وتنفيذها بأفضل السبل الممكنة. ويتطلب ذلك التزاماً بالعناصر الرئيسة للحوكمة والمتمثلة بالآتي: سيادة القانون وحقوق الإنسان والنفاذ إلى العدالة، المشاركة العامة، خدمات مستجيبة لحاجات المجتمع، الإستقرار السياسي والسلم المجتمعي، النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، الأداء المؤسسي الفاعل والكفوء، واللامركزية الإدارية والحكم المحلي. وتبنت تحقيق العدالة في التخصيصات والتمويل بين المحافظات وفي داخلها في توزيع التخصيصات والتمويل بزيادة إعتماد مستوى المحرومية إلى جانب حجم السكان بما يردم الفجوة التنموية. وبما يضمن توزيع السلع العامة بشكل عادل بين جميع المناطق وفئات المجتمع، مع التركيز على المناطق والفئات الأكثر حرماناً. كما تبنت الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية المحدثة (2023) إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وفقاً لرؤية العراق 2030، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، مع بلوغ معدلات نمو سكاني تتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

3.8 ركائز المواطنة والعقد الإجتماعي

على الرغم من أن مفاهيم المواطنة والعقد الإجتماعي هي مفاهيم نوعية يصعبُ التعبير عنها كمياً أو رقمياً، إلا أن التقرير سعى إلى إجراء بحثٍ معمق لمسألة المواطنة والعقد الإجتماعي من خلال صياغة مؤشرات رقمية محددة تعتمد بشكل رئيس على نتائج مسح إستطلاع الرأي الذي نُفذ لهذا الغرض، في محاولة هي الأولى في العراق، وربما في المنطقة أيضاً، لبناء أدلة إحصائية لوصف المفهومين المذكورين من وجهة نظر المواطن العراقي. إنصب تصميم إستمارة مسح إستطلاع الرأي على توجيه حزمة من الأسئلة المشتقة من الفهم المشترك لكل من المواطنة والعقد الاجتماعي، على خلفية إستقراء خصائص وأبعاد محتملة لكل من مفهومي المواطنة والعقد الإجتماعي. ومع التنويه إلى تفاصيل إحتساب دليل المواطنة ودليل مناصرة العقد الإجتماعي التقليدي ودليل مناصرة العقد الإجتماعي الجديد في الملحق الإحصائي – جدول 4، تكونت إستمارة الإستطلاع (الواردة في الملحق الإحصائي) من ثلاثة أقسام رئيسة (معلومات عامة، المواطنة، واجبات المواطن تجاه بلده العراق) وإستخدم القسم الثالث منها لبناء الأدلة الثلاثة وعلى النحو الآتي؛

1. بناء دليل المواطنة في ضوء الإجابة عن ثلاثة عشر سؤالاً من التي أجاب عنها المواطن (مقتنع تماماً، مقتنع) كما هو موضح في الملحق الإحصائي – شكل 1. وقد وزعت تلك الأسئلة التي مثل كل منها مؤشراً إحصائياً إلى أربعة أبعاد تم حصرها بموجب طبيعة تلك الأبعاد وهي؛ بُعد الإلتزام بالتعليمات والأنظمة (خمسة مؤشرات)، وبُعد الحفاظ على البلد (ثلاثة مؤشرات)، وبُعد إحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة (مؤشرين)، وبُعد تعزيز روح المشاركة (ثلاثة مؤشرات). وقد بُنيت هذه الأبعاد على فرضية سمات وخصائص المواطنة متعددة الأبعاد.
2. بناء دليل مناصرة العقد الإجتماعي التقليدي في ضوء الإجابة عن سبع أسئلة من التي أجاب عنها

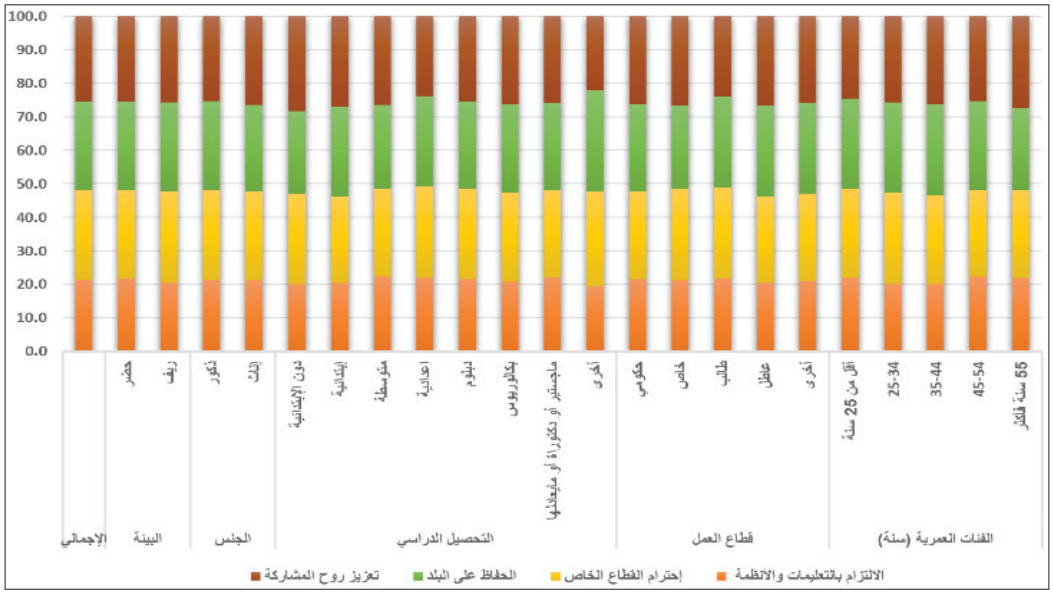
المواطن (أؤيد تماماً، أؤيد) كما هو موضح في المحلق الإحصائي – شكل 2. وقد وزعت تلك الأسئلة السبعة والتي مثل كل منها مؤشراً إحصائياً إلى ثلاثة أبعاد وهي؛ بُعد إطاعة الأوامر (مؤشرين)، وبُعد عدم التدخل أو الإعتراض (ثلاثة مؤشرات)، وبُعد الإستعداد للدفع (مؤشرين). حيث بُنيت هذه الأبعاد في ضوء الفهم المتعارف عليه لسمات العقد الإجتماعي التقليدي الذي تُعد فيه إطاعة الأوامر والإذعان للدولة أبرز سماته.

3. بناء دليل مناصرة العقد الإجتماعي الجديد في ضوء الإجابة عن تسع أسئلة من التي أجاب عنها المواطن (أؤيد تماما، أؤيد) كما هو موضح في المحلق الإحصائي – شكل 3. وقد وزعت تلك الأسئلة على بُعدين هما؛ بُعد التفاعل الإيجابي (خمسة مؤشرات)، وبُعد المساءلة (أربعة مؤشرات). أما الأساس الذي بُني عليه الدليل فهو التحول من الإذعان والإطاعة التقليدية للدولة إلى مبدأ المشاركة والمساءلة.

يشير الملحق الإحصائي إلى أن هذه الأبعاد للأدلة المقترحة أعطيت أوزاناً متساوية ضمن كل دليل، كما أعطيت المؤشرات أوزاناً متساوية ضمن كل بُعد. وقد أحتسبت الأدلة بموجب المنهجية المعتمد في حساب أدلة التنمية البشرية كما هو موضحٌ في المحلق الإحصائي.

شخّصت نتائج مسح استطلاع الرأي، الذي كان يهدف إلى بناء مقاييس رقمية مناسبة لوصف المواطنة ومفهوم العقد الاجتماعي من منظور الفئات المجتمعية، أن هناك أبعاداً أربعة تلخص آراء المواطنين في وصف المواطنة من وجهة نظرهم وهي الإلتزام بالتعليمات والأنظمة، وإحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة، والحفاظ على البلد، وتعزيز روح المشاركة.

شكل 8 - 3: أبعاد ركائز المواطنة



المصدر: إعداد الفريق البحثي

يعكس الشكل 8 - 3 أن هناك تماثلاً كبيراً باتجاهين؛ أولهما الأهميات النسبية لتلك الأبعاد حيث إن كلاً منها يشكل حوالي 25 % من تلك الأهمية، وثانيهما إنعدام الفروق في تلك الأهميات مع اختلاف التصنيفات المعتمدة سواء في مواقعهم الجغرافية (حضر، ريف)، أو في جنسهم (ذكور، إناث)، أو في تحصيلهم

الدراسي الذي يتدرج من مرحلة الإبتدائية الى حملة الشهادات العليا، أو في قطاع العمل على اختلاف تصنيفاته، أو مع اختلاف أعمار المستطلَعة آرائهم بين أعمار الشباب الى كبار العمر. وهذا يعني أن هناك توازناً ووعياً واضحين في أدراك أهمية هذه الأبعاد.

عند مقارنة الأهمية النسبية للأبعاد الرئيسة لركائز العقد الإجتماعي التقليدي، وهي بُعد إطاعة الأوامر، وبُعد عدم التدخل أو الاعتراض وبُعد الاستعداد لدفع المستحقات الحكومية، يُلاحظ أن بعد إطاعة الأوامر يُعد الأهم من وجهة نظر المواطنين، ويستحوذ على أهمية نسبية تُقدر بنحو 50 % لمختلف التصنيفات المعتمدة في التحليل؛ بيئة السكن والجنس والتحصيل الدراسي وقطاع العمل والفئات العمرية. في حين تتراجع الأهمية النسبية لبعد عدم التدخل أو الاعتراض، وإن كانت مرتفعة نسبياً لفئة المواطنين ذوي التحصيل الدراسي المتدني (دون الابتدائية، وابتدائية) مقارنة ببقية المستويات. ويعكس ذلك عدم الإكتراث في متابعة قرارات الحكومة أو الخوف من آثارها حيث تصل الأهمية النسبية الى 30 % مقارنة بأقل من 10 % لحملة شهادة البكالوريوس وحوالي 15 % لحملة الشهادات العليا، وعن بُعد الاستعداد أو الاستجابة لدفع المستحقات الحكومية (من أجور الخدمات العامة أو الضرائب).

يظهر من معطيات الشكل 8 - 4 إن الأهمية النسبية لآراء المواطنين أزاء هذا الأمر مرتفعة نسبياً، تعكس إدراكاً لأهمية التعاطي الإيجابي مع ما يقع على الأسرة من كلف خدمات الماء والكهرباء وغيرها أو من مستحقات الضرائب المختلفة. مما سبق يتضح أن الفهم التقليدي للعقد الاجتماعي هو في تلقي المواطنين للحقوق والتمتع بالحماية لقاء إطاعة الأوامر ودفع المستحقات.

شكل 8 - 4: أبعاد ركائز العقد الاجتماعي التقليدي



المصدر: إعداد الفريق البحثي

دور القطاع الخاص في التأسيس لعقد اجتماعي جديد...

نتطلع لدور القطاع الخاص في التنمية البشرية في إطار شراكة حقيقية مع الدولة بهدف إنجاز أدوار غير ريعية، لاسيما وأنه ينشط في قطاعات مهمة، بعيدا عن النفط، وفي المقدمة منها قطاع التربية والتعليم. فعندما ينشط القطاع الخاص في قطاعات غير ريعية مثل التعليم والصحة والتكنولوجيا والصناعة، فانه يستطيع أن يوفر فرص عمل منتجة، وذات دخل دائم، ويقلل من التخادم القائم على مقايضة الريع بالولاء للنظام السياسي، فيقوض أسس البحث عن الريع، ويضعف مقايضة التبعية والولاء الاجتماعي لتنظيمات ما قبل الدولة لضمان أمنه الإقتصادي، وعندما يعزز القطاع الخاص مبادئ التنافسية، ويدعم المبادرات الفردية، سيعمل بذلك ضمنا على تعزيز المواطنة، غير القابلة للتفكيك على المدى البعيد. وهذا ما يقوي مفهوم المواطنة الإيجابية القائمة على الحقوق والواجبات، حيث يرتبط الأمن الاقتصادي بالفردية والإنتاجية، وليس بالتبعية لسلطة أو جماعة. ومع ذلك فان على القطاع الخاص أن يتبنّى مقاربة متوازنة ما بين الربح والمسؤولية تجاه المجتمع، وبين الربح والعدالة، إذ يمكن لمزيد من مشاركة القطاع الخاص في تقديم السلع الاجتماعية إلى تعميق التفاوتات الطبقية عندما لا تتزامن مع سياسات دعم الفئات الهشة والفقيرة.

لكن كيف يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في التأسيس لعقد اجتماعي جديد؟

إن القطاع الخاص هو شريك مهم وفاعل في أي عقد اجتماعي، لذا فان منحه فرصة صياغة العقد الجديد تعد أمرا مهما لتحويل الأفراد من مستفيدين سلبيين من الريع الى مساهمين فاعلين في الاقتصاد عبر العمل والإبداع والإبتكار. من جهة أخرى، عندما تعزز "ديمقراطية" الإقتصاد عبر زيادة توزيع القوة الاقتصادية، فسيطالب المواطنون بحكومة أكثر شفافية وكفاءة لضمان تنشيط بيئة الاعمال واستقرارها.

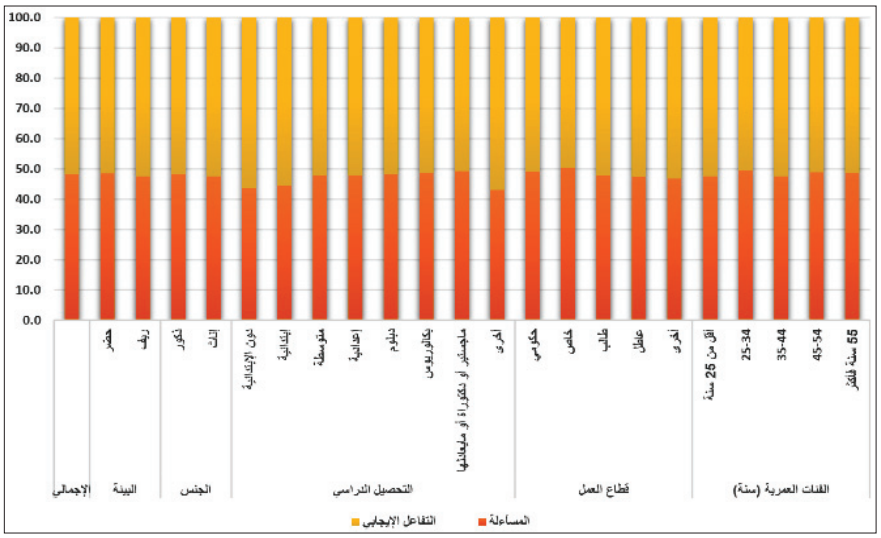
لا ينبغي الاكتفاء بأن يكون القطاع الخاص محركا للنمو الاقتصادي بل ينبغي أن يكون شريكا فاعلا في بناء مجتمع المواطنة المتساوية، وهذا يتطلب؛

- تطوير الأطر التشريعية للاقتصاد لتسمح بالربط الوثيق بين الحوافز الاقتصادية للقطاع الخاص ومسؤولياته المجتمعية.
- تقوية عملية الحوار الثلاثية بينه وبين الدولة والمجتمع المدني لضمان أن تعكس السياسات العامة أولويات الجميع.
- دورا مهما له في استثمار رأس المال البشري لضمان توفير فرص متساوية للجميع.
- ولابدَ من الإلتفات الى مناقشة التعارض الذي يحصل بين دولة تقوم على توافق بين المكونات، أي الجماعات وليس الأفراد. كما أن التمييز الديني والقومي والعرقي في الدستور لا يجد إنعكاسه أحياناً على الواقع ولا يمنع وجود ممارسات تهميش وإقصاء للمواطن لعدم تطبيق التشريعات ذات العلاقة.

أمـا توجهات المواطنين أزاء العقد الاجتماعي الجديد فتنصب حول بُعدين رئيسـين هما المسـاءلة والتفاعل الإيجابـي اللذين يعكس الشـكل 8 - 5 تماثلهما في الأهمية النسـبية بشـكل متقارب عمومـاً عن مختلف التصنيفـات المعتمدة في التحليل التي مرَ ذكرها. ويعكـس ذلك تأييداً للتحول من المفهوم التقليدي للعلاقة بين الدولة والمجتمع الى مفهوم يعزز قضايا مسـاءلة الحكومة، إن هي أخفقت في أداء أدوارها، والى التفاعل الإيجابي في إطار علاقة شـفافة بين المواطنين وحكومتهم. كان منطلق بناء هذا البُعد مقترنا بتصورات جرت صياغتها في ضوء أسـئلة الاسـتبيان وإستقراء البيانات التي ظهرت والتي تعكسـها جداول ملحق النتائج في الملف الإحصائي. عند الرجوع الى المؤشـرات التي يتكون منها بعد المساءلة نجد إن هذا البعد ينطوي على

جوانب الاحتجاجات المشـروعة، وخضوع القرارات الحكومية للحوكمة والشـفافية والمطالبة بأجراء تغييرات هيكلية في البنية الحكومية، ودعم توجهات التحول الرقمي لتقليل الفسـاد. أما بالنسبة للتفاعل الإيجابي فقد جاءت أهميته في نظر المواطن في كونه قضية وطنية مهمة ومطلوبة، وانه يساعد على بناء مجتمع آمن ومستقر ويقلل من مظاهر الفساد ويؤدي الى تقديم خدمات أفضل كما يؤدي الى توازن جيد بين الحقوق والواجبات.

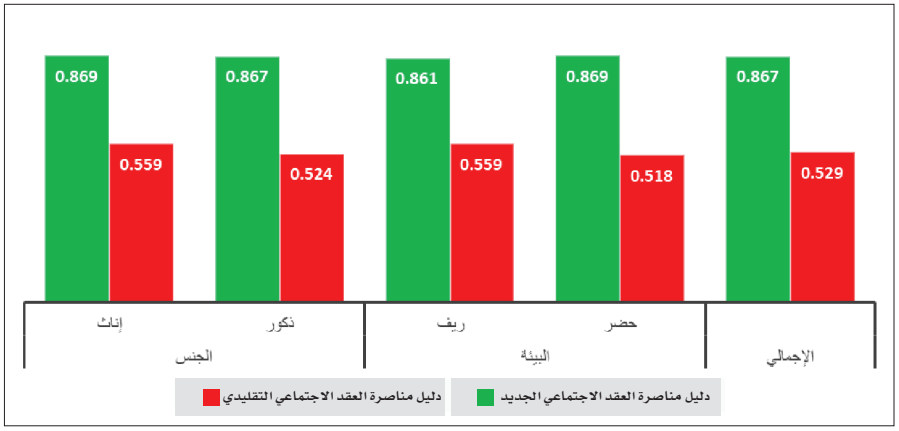
شكل 8 - 5: أبعاد ركائز العقد الاجتماعي الجديد



المصدر: إعداد الفريق البحثي

وقد اشـرت تقديرات دليل مناصـرة العقد الاجتماعي الجديد، الذي يتضمن مكونين أساسـيين هما التفاعل الإيجابي والمسـاءلة، نتائج إيجابية تعبر عن توق الافراد المسـتطلعة آراؤهم لصياغة عقد اجتماعي جديد، إذ بلغت قيمة الدليل المحتسـب 0.867 مقارنة مع قيمة دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي، الذي يتضمن اطاعة الأوامر وعدم التدخل أو الاعتراض والاستعداد للدفع الذي بلغت قيمته 0.529، وتتفق الآراء في مناصرة العقد الاجتماعي الجديد بمسـتويات متقاربـة جداً ما بين الاناث والذكور، وبين الحضر والريف (الشـكل 8 - 6).

شكل 8 - 6: دليلا مناصرة العقد الاجتماعي القديم والجديد بحسب البيئة والجنس



المصدر: إعداد الفريق البحثي

4.8 التحليل النوعي لمفاهيم المواطنة والعقد الاجتماعي

قبل الإشارة إلى بعض الجوانب التحليلية لمقابلات المجاميع البؤرية، لابد من توضيح إحتمال أن يكون التحيز في الإجابات ناتجاً عن المزايدة داخل المجموعة البؤرية نفسها وليس بدافع الخوف أو محاولة إرضىء مدير الجلسة. إذ أن موضوع المواطنة يحمل حساسية عالية دفعت عديداً من المشاركين إلى إظهار تمسكهم القوي بها مقارنة بالآخرين لتأكيد إنتمائهم الوطني. ومع ذلك كان هذا الدافع أقل وضوحا لدى الفئات الشبابية. أما فيما يتعلق بالعقد الإجتماعي فلم يظهر تحيز واضح في الإجابات نظرا لتعقيد الموضوع وتشعبه. حيث تم طرح أفكار جديدة بشكل ملحوظ أثناء الجلسات. لا سيما عند طرح فكرة صياغة عقد إجتماعي جديد، إذ برزت تفاوتات في الآراء داخل الفئة الواحدة مما يشير غياب التحيز لدى المشاركين في مناقشة هذا الجانب.

تم تصميم المجاميع البؤرية وفق نهج فئوي بحيث ضمت كل مجموعة مشاركين خصائص متشابهة مثل شيوخ العشائر، الطلاب، الأساتذة الجامعيين، النساء. ولم تدمج الفئات المختلفة في جلسة واحدة للحفاظ على تجانس كل مجموعة. إذ كان من غير المناسب، على سبيل المثال، جمع أفراد ذوي مستويات تعليمية متباينة في جلسة واحدة، إذ قد يؤدي ذلك إلى خلق شعور بالإحراج أو التردد لدى بعض المشاركين مما يؤثر سلباً على جودة النقاش وشفافية الآراء المطروحة.

إختلفت تركيبة المشاركين في المقابلات البؤرية من حيث المستوى التعليمي والمعرفي، والوضع الإقتصادي، والإنتماء الديني، إضافة إلى مدى إنخراطهم في العمل السياسي ومستوى وعيهم العام. فعلى سبيل المثال، شملت إحدى الجلسات مجموعة من غير المتعلمين، الذين كانت معرفتهم بموضوع المواطنة محدودة، بينما لم يكن لديهم إدراك واضح لمفهوم العقد الإجتماعي. في المقابل، أظهر المشاركون المتعلمون فهما أعمق لهذين المفهومين. كما برزت رغبة المسيحيين والإيزيديين في إرساء عقد إجتماعي يراعي خصوصياتهم الدينية والثقافية. في المقابل، ركز شيوخ العشائر على ضرورة صياغة عقد إجتماعي جديد إلا أنهم تجنبوا الخوض في مسألة المواطنة بإعتبارها أمراً لا جدال فيه ضمن سياقهم الإجتماعي.

أولا: تحليل مقابلات المجاميع البؤرية

في ضوء ما تقدم ذكره في الفصل الأول من التقرير بشأن منهجية ومفاهيم التحليل النوعي تم التوصل إلى ما يأتي:

- فهم المشاركين لمعنى المواطنة: تظهر إجابات المشاركين في الحلقات النقاشية أن هناك توافقاً عاماً حول معنى المواطنة، حيث اعتبر الغالبية أن المواطنة هي روح الانتماء للوطن والافتخار به. هذا الشعور نابع من دافع ذاتي وليس مادياً مرتبطاً بتاريخ العراق وحضارته. كما اظهرت الشرائح غير المتعلمة أيضاً شعوراً واضحاً بالانتماء للوطن، على الرغم من أن بعضهم ربط هذا الاهتمام بتوفر فرص العمل والخدمات. ومع ذلك، لوحظ أن روح المواطنة تصدعت لدى البعض في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات وقلة فرص العمل. في حين ان الشباب يشعرون بأن الانتماء مرتبط بالاستقرار في المكان الذي يسكنونه، بينما البعض منهم يبحث عن بيئة أخرى تعزز لديهم روح المواطنة.
- يلاحظ إن شيوخ العشائر أكدوا أن الهوية العراقية تسبق كل العناوين الأخرى، القومية والدينية والمذهبية

والعشـائرية. أما المشـاركون من المنظمات غير الحكومية فقد اعتبروا ان المواطنـة عقدٌ إجتماعيٌ يربط بين حقوق المواطنين وواجباتهم. في حين ان المشـاركين من المسيحيين أظهروا شعوراً بالفخر ببلدهم، لكنهـم عانوا من تصدع حقوقهم خلال احتلال التنظيمات الإرهابية لمناطقهم، ما دفع بعضهم للتفكير في الهجرة. أما النازحون العائدون إلى نينوى فأظهروا تطلعات جيدة، مؤكدين على قضايا التعايش السلمي وحب الوطن. في حين أن المكون الأيزيدي أظهر تركيزاً على ضرورة احترام قيم هذا المكون، مع شـعور بالحسرة لما عانوه وعدم توفير فرص تشغيل كافية لهم.

- تأميـن حاجات الناس قبل مطالبتهم بأداء الواجبات: يعتقد معظم المثقفين أن تأمين حاجات المواطنين وتحسـين الخدمات معادلـة متكاملة مع أداء الواجبات، إذ يجب على الدولـة توفير الخدمات والحقوق للمواطنيـن في نفس الوقت الذي يؤدي فيه المواطن واجباته. أما الشـريحة غيـر المتعلمة فهي تعتقد أن الوطن يجب أن يوفر لهم كل شـيء حتى يشـعروا بالحب للوطن، بمعنى آخر، إن الأمر هو أخذ وعطاء. في حين ان الأسـاتذة الجامعيين أشـاروا إلى ضرورة أن تقدم الدولة الخدمات أولاً، بينما شيوخ العشائر أكدوا على دور المواطن في تأدية الواجبات مهما كان الثمن، مع ضرورة أن توفر الحكومة الخدمات. أما المشـاركون من منظمات المجتمع المدني فقد أشاروا إلى أن الدولة ملزمة بإعطاء الحقوق وفق القوانين، كما أكد المسيحيون الى أن الحقوق تأتي قبل الواجبات.
- شـعور الناس بالمواطنة وتحسنها: الشباب المثقفون أشاروا إلى أن شعور الناس بالمواطنة قد تحسن نوعاً ما، مع شعور بعض الشرائح غير المتعلمة بأن الوضع أفضل من السابق. في حين أن شيوخ العشائر أشاروا إلى أن روح المواطنة تصدعت بسبب عدم وجود بيئة تحمي المواطن. أما المشاركون من المنظمات غير الحكومية فقد أوضحوا أن تدمير الشـعور بالمواطنة ينشأ من المنفعة وإقصاء المواطنين. وأشار المشاركون من المسـيحيين إلى عدم تحسـن شـعورهم بالمواطنة بسـبب عدم تنفيذ القوانين وتجاهل حقوقهم. أما النازحـون العائـدون إلى نينوى فقد أظهروا تطلعات جيدة وتحسـناً في الشـعور بالمواطنة. بينما المكون الأيزيدي يشـعر بعدم وجود عدالة في توفير الخدمات، التي يرتبط مفهوم المواطنة بها إلى حد كبير كما يعتقدون.
- فهم حقوق المواطن: أشار المثقفون إلى أن حقوق المواطن هي مجموعة من المبادئ الأخلاقية والقواعد والاسـتحقاقات والتشـريعات، وتنقسم إلى حقوق طبيعية وحقوق معنوية. الشـرائح غير المتعلمة أكدت علـى أهمية توفير السـكن وفرص العمل والتعليم. الشـباب أشـاروا إلى حقوق التعبيـر، حرية الاعتقاد، الضمان الاجتماعي، وتوفير بيئة آمنة. أما شـيوخ العشائر فقد أكدوا على حق العيش الكريم والأمن وتوفير الكهرباء. أكد المكون المسـيحي على حق الغذاء الكافي، التعليم، الصحة، المسـاواة، وعدم التمييز. النازحون العائدون إلى نينوى أشاروا إلى توزيع الثروات بصورة عادلة وتأمين الحياة الاجتماعية. أما المكون الأيزيدي فقد ركز على ضرورة توفير الأمن والاسـتقرار وفرص العمل والتعليم. في حين أشـار الشباب في أربيل إلى أهمية توفير بيئة آمنة، الصحة، التعليم، وفرص العمل.
- مفهوم واجبات المواطن نحو بلده: أجمعت إجابات المشـاركين على أن واجبات المواطن تتجسـد في احتـرام القوانين والحفاظ على الإنجازات الماديـة والتنموية، وإظهار الدولة مسـتوى التزامها الأخلاقي نحو المواطنين. الشـباب أشاروا إلى ضرورة الإخلاص بالعمل والإلتزام بالقوانين والحفاظ على ممتلكات

الدولة. في حين أكدت الشريحة غير المتعلمة على حب الوطن والدفاع عنه، أما الأكاديميون فقد أشاروا إلى ضرورة الإلتزام بالأنظمة واحترام القوانين. وأكد شيوخ العشائر على إحترام القانون وتطبيقه، والدفاع عن الوطن، والحفاظ على ممتلكات الدولة. في حين أشارت المنظمات غير الحكومية إلى أهمية ولاء المواطن لبلده واحترام القوانين والمؤسسات الحكومية والممتلكات العامة. أما المكون المسيحي فقد أكد على التسامح واحترام الحريات.

- أكد مجتمع سهل نينوى، الذي عانى من آثار إحتلال التنظيمات الإرهابية لمناطقه، على الدفاع عن الدولة ومحاربة الفساد. المجتمع الأيزيدي أكد على ضرورة الحفاظ على البيئة واحترام القانون وحقوق المواطنين. في حين أشار الشباب في أربيل إلى أهمية تقديم الدعم للحكومة والإلتزام بالقوانين.

ثانيا: تحليل مقابلات اللقاءات الفردية المعمقة

- مفهوم المواطنة والشعور بالانتماء: عبر المشاركون عن تعريفات متباينة لمفهوم المواطنة. بعضهم ربطها بالانتماء للوطن والولاء للمجتمع، حيث يعتبرونها تعبيرًا عن الهوية الوطنية والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية. على سبيل المثال، أحد المشاركين أشار إلى أن المواطنة تعني "الإلتزام بحقوق الإنسان والقانون والمشاركة في بناء المجتمع بشكل فعال". آخرون اعتبروا المواطنة مفهومًا أكثر نسبية يتغير مع تغير السياسات والظروف الاجتماعية والاقتصادية. هؤلاء يركزون على الجوانب القانونية والإدارية للمواطنة، ويعتبرونها تعبيرًا عن الإلتزام بالواجبات القانونية والاجتماعية داخل البلد[1].
- تعزيز الشعور بالمواطنة: فيما يتعلق بتعزيز الشعور بالمواطنة، أظهرت الإجابات تنوعًا في الآراء حول العوامل المؤثرة. بعض المشاركين ركزوا على أهمية توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية كأدوات أساسية لتمكين المواطنين وزيادة شعورهم بالانتماء والمشاركة. آخرون أشاروا إلى أهمية حرية التعبير والمشاركة السياسية كعوامل رئيسة في بناء الشعور بالمواطنة. هؤلاء يرون أن المشاركة الفعالة في صناعة القرار والمساءلة تعزز من ارتباط الأفراد بالمجتمع والدولة.
- يعود تباين فهم المواطنة إلى الخلفيات الثقافية والتعليمية للمشاركين. على سبيل المثال، يمكن أن يرى شخص في بلد ذي نظام سياسي ديمقراطي، المواطنة على أنها مشاركة فعالة في الحياة السياسية والمجتمعية، بينما قد يرى شخص في بلد ذي نظام شمولي أن المواطنة تعني الإمتثال الكامل للسلطة الحاكمة بغض النظر عن الرأي الشخصي.
- أسباب عدم التوافق في توجهات المواطنين وآرائهم: من العوامل التي تسهم في عدم التوافق، يمكن الإشارة إلى التأثيرات التأريخية والسياسية مثل النزاعات العرقية أو الدينية التي تؤثر في فهم المواطنة والانتماء. كما تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية دورًا كبيرًا، حيث يمكن أن يربط الأفراد بين حقوق المواطنة وتوفير الخدمات الأساسية مثل السكن والتعليم والرعاية الصحية. يعتبر التعليم والتربية السياسية من العوامل الرئيسة في بناء فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم كمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية في تعزيز الشعور بالمسؤولية الشخصية نحو الوطن والمجتمع.

1 - ظل مفهوم المواطنة بأبعاده وتجلياته يشوبه الغموض وعدم الوضوح، على الرغم من تعددية التعبير والمشاركة وممارستهم لمعظم الحقوق والواجبات فعلياً، وهو أمر يتطلب المزيد من الوعي والتثقيف بتوفير البيئة التمكينية المفرزة لحكم القانون والنفاذ إلى العدالة إلى جانب الإلتزام بالواجبات الاجتماعية والإقتصادية المفرزة لقيم المواطنة.

- كيفية فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم: يعتبر فهم القوانين والدستور ومواثيق حقوق الإنسان أساسًا في تعزيز فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم. على سبيل المثال، يمكن أن يرى الفرد أن حقه في التعبير يتطلب منه الإلتزام بالقوانين المحلية والدولية. تلعب البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورًا حاسمًا في تشكيل فهم المواطنين لواجباتهم. على سبيل المثال، قد يؤدي الاضطراب الاقتصادي أو السياسي إلى عدم القدرة على ممارسة حقوق المواطنة بشكل كامل، مما يؤثر على فهمهم للواجبات تجاه الوطن.

5.8 ركائز العقد الاجتماعي الجديد من أجل التغيير

يذهب بعض الباحثين إلى القول "أن التدهور المطرد للعقد الاجتماعي في العراق على مدى العقد الماضي أدى إلى تأجيج استياء العراقيين وسخطهم على النخب الحاكمة وألهم دعواتهم للتحرك إلى ما هو أبعد من الانقسامات الطائفية والسياسات القائمة على الهوية نحو معالجة القضايا الأكثر إلحاحًا التي تواجه البلاد"[1].

من أجل أن يكون العقد الاجتماعي الجديد فعالاً ومستداماً، يجب أن يستند إلى مجموعة من الركائز الأساسية ويأخذ بعين الاعتبار عوامل التغيير التي تسهم في تحقيق أهدافه، ويساهم أيضاً في تعزيز التنمية البشرية، مما يطلق حلقةً حميدةً يتم من خلالها تعزيز الرفاه والإندماج الإجتماعي، بما يقوي أسس العقد الإجتماعي الجديد ويسهل تنفيذه بشكل أكثر فعالية. وفيما يأتي كيفية التعامل مع كل من هذه الركائز وعوامل التغيير:

شكل 8 - 7: ركائز العقد الاجتماعي الجديد من أجل التغيير



1 - Ardovini, L., & O'Driscoll, D. (2023). The Failure of the Social Contract in Iraq: Iraqi Perspectives. Journal of Intervention and State-building, 17(4), 415 - 433. https://doi.org/10.1080/17502977.2023.2210732

أولا: تحقيق العدالة الاجتماعية

من سمات العقد الاجتماعي في العراق اختلاف شروطه بحسب الفئة المجتمعية، ذلك أن تركيز السلطة بيد بعض الجماعات يقصي فئات أخرى من السكان، ويعمق الانقسامات السياسية والاجتماعية ويكرس المظالم طويلة الأمد، وتضرر الفئات الهشة كالنازحين والمعاقين والنساء والشباب، ويعاني كثير من السكان من عدم كفاية برامج المساعدة والحماية الاجتماعية[1]. مع ذلك يمكن اعتماد بعض البرامج لتعزيز العدالة الاجتماعية بوصفها وسيلة لتعزيز المواطنة الإيجابية وتقوية صيغة العقد الاجتماعي. من خلال:

- تحسين توزيع الثروة وتقليص الفوارق الاقتصادية، وزيادة الحد الأدنى للأجور بحسب الظروف الاقتصادية وتطبيق استراتيجية التخفيف من الفقر 2024 - 2028، فضلاً عن تطوير برامج الحماية الاجتماعية وتحسين اليات الاستهداف.

- توفير فرص التعليم الجيدة والمتساوية للجميع لتقليص الفجوة في جودة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، وتوفير فرص التعليم المهني والتدريب المستمر لتحسين فرص العمل والترقية.

- تحسين فرص الإسكان اللائق والميسور لجميع الفئات لاسيما للفئات الافقر، وتقديم الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض لتمكينها من تحسين ظروف سكنها.

- تحقيق تكافؤ فرص العمل وتعزيز العدالة في سوق العمل، لاسيما ما بين النساء والرجال، وتمكين الشباب من الوصول إلى فرص العمل.

- ضمان عدم التخلف عن الركب: إذ ما يزال بضعة آلاف من العراقيين لا يحملون أوراقاً ثبوتية أو إنهم يحملونها مع تثبيت جهة إنتسابهم العائلي ما بعد الصراع مثل الغجر وعوائل الإرهابيين. إذ ما يزال الغجر معرضون للعنف الهيكلي مثل غياب وثائق المواطنة الكاملة، وغياب توفير التعليم، والبنية الأساسية السكنية الرديئة، والقدرة المحدودة على الوصول إلى الرعاية الصحية، وغياب الفرص الاقتصادية خارج تلك المتوقعة من الغجر: الموسيقى والرقص والتسول، وفي بعض الحالات، العمل الجنسي[2]. و"تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 45 ألف طفل نازح يعيشون في المخيمات وحدها يفتقدون شهادات الميلاد. وبدون هذه الأوراق المدنية الأساسية، فإنهم يجدون صعوبة بالغة في الوصول إلى خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية لأنهم لا يحملون وثائق عن الدولة، مثل شهادات الميلاد وشهادات الزواج والبطاقات الوطنية[3].

---

1 - UNDP, Reimagining the Social Contract in Iraq, 2023, p.19 (https://iraq.un.org/en/download/108606/185826)

2 - Sarah Louise Edgcumbe, Conflict and Peace from the Perspective of Iraqi Roma and Gypsies, (2024). (https://rsaa.org.uk/blog/conflict-and-peace-from-the-perspective-of-iraqi-roma-and-gypsies/)

3 - The Norwegian Refugee Council (NRC), Paperless People of Post-Conflict Iraq Denied rights, barred from basic services and excluded from reconstruction efforts (https://pro.drc.ngo/media/0aueve5w/paperless_people_medium_single_pages.pdf)

ثانيا: تعزيز المواطنة الرقمية الإيجابية

المواطنــة الرقميــة الإيجابية هي مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تســاعد على التحلي بروح المســؤولية والوعي والحكمة عند استخدام التكنولوجيا. إذ ان ارساء اسس هذا المفهوم سيساعد بشكل كبير على التفاعل الايجابي في المجتمعات الرقمية، لاسيما وان هناك ملايين من الفرص للتفاعل والتواصل والعمل عبر منصات رقمية متعددة الاســتخدامات، كما ان الفرص في التعليم متعددة الاســتخدامات، كما ان الفرص في التعليم وريادة الاعمال واعدة ومتاحة لجميع الفئات العمرية مما يسمح بخلق عالم اكثر ترابطاً وتسامحاً ليصبح مكاناً افضــل للعمــل والعيش ومع ازدياد اعداد المتصليــن بالإنترنت وتمدد النطاق الرقمي ليشــمل معظم الجوانب الحياتية ازدادت المخاوف بشــأن معايير الامن والســلامة، مما يتطلب الوضوح فــي القيم والمبادئ المنظمة للعمل الرقمي، وضوابط لضمان الحقوق والواجبات وفق عناصر رئيسة تشمل التعليم، الصحة والقانون الرقمي. فهي "تشــمل العمليات التوعوية لمُستخدمي العالم الرقمي بمهارةٍ وجدارةٍ عالية المُستوى والاستفادة المُثلى منها دون الوقوع في براثنِ الجرائم الالكترونية، وبناء الشــخصية الإنســانية المسؤولة أمام هذه التقانة، ومحاولة الحفــاظ على أفكار ومعتقدات وانتماء الافراد تجاه وطنهم"[1]. من أكثــر المبادرات ايجابية في تعزيز المواطنة الرقميــة عمل ميثاق قيم وســلوكيات تعزز جودة الحياة الرقمية ويركز على الســمعة الرقمية، التواصل الايجابي احترام التعددية والاختلاف، الخصوصية الرقمية مســؤولية النشــر، الاخلاقيات الرقمية، الاستخدام المتوازن والسلوك المسؤول عبر الإنترنت. انه نهج شامل يعزز المشاركة الإيجابية والتعاون والتمكين في العالم الرقمي. ويمكن أن تحقق المواطنة الرقمية عددا من الوظائف:

- تنمية مهارات التفكير النقدي ومحو الامية الاعلامية في عصر المعلومات المتسارعة.
- بناء ســمعة رقمية ايجابية في عالم اليوم المترابط والتي تترك اثراً في العلاقات الشــخصية والتعليم والفرص الوظيفية، كما تعمل على ادارة وتنظيم الوجود الرقمي للفرد بطريقة تنعكس ايجابياً على نفسه وتتوافق مع القيم والعادات.
- تحقيق الرفاهية الرقمية بما يشــجع الافراد على تحقيق توازن في حياتهم عبر الإنترنت بما يضمن ممارسة الرعاية الذاتية وتعزيز العلاقات.
- التحضير للمستقبل مع استمرار تقدم تكنولوجيا المعلومات، فيكون الافراد أكثر استعداداً للتنقل في اروقة المشهد الرقمي المتطور باستمرار والتكيف مع التقنيات الجديدة.
- الحصول على المعلومات والموارد وهذه أحد القواعد الأساسية كونك مواطناً رقمياً، والحصول على الثروة المعرفية فتتوسع الافاق المعرفية بطريقة مسؤولة وصحية.
- القدرة على التواصل والتعاون مع الآخرين لتكون مواطناً رقمياً عالمياً من خلال العمل في مشاريع جماعية افتراضية، أو المشــاركة في طرق افتراضية أو الانخراط في مجتمعات عبر الإنترنت بما يسمح لنا بالتعاون

1 - حسين إبراهيم العنبكي، مُتطلبات تعزيز المواطنة الرقمية لدى الشباب العراقي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية (https://alnahrain.iq/post/916)

ومشـــاركة الافكار والذي يؤدي بدوره إلى الابداع والابتكار وتبادل المعرفة، مما يؤدي إلى تعزيز مهارات حل المشـــكلات وصنع القرار. مـــع ذلك ينطوي العمل بمفهوم المواطنـــة الرقمية على مواجهة تحديات متعددة الأوجه يتطلب التغلب عليها جهوداً تعاونية من المعلمين وصانعي السياسات وشركات التكنولوجيا لتطوير برامج تعليمية شاملة وتعزيز حماية الخصوصية ومكافحة المعلومات الخاطئة وسد الفجوة الرقمية[1].

ثالثا: إصلاح القضاء والأمن

يعـــد تفعيل القانون وجعله فـــوق الجميع، القاعدة التي تقوم عليها المواطنة، فعليه ينبغي تقوية ســـلطة القانون وجعلهـــا الاكثـــر نزاهة ورصانة[2]. والقضاة هم الأمناء على حســـن تطبيق القانون وضمـــان حماية الحقوق التي على أساســـها يبنى المجتمع وتسود العدالة، ويرتب القانون على القضاة التزامات كما هي واجبات الموظفين والمكلفين بالخدمة العامة في مختلف قطاعات الدولة باعتبار ان القاضي أيضاً مكلف بتقديم الخدمة العامة[3]. مع ذلك لا ينص الدستور على آليات واضحة تضبط التوازنات بين الحكومة والقضاء وهيآت الرقابة القضائية، مثلما لا يوجد تاريخ تشـــريعي راســـخ أو مستقر من شـــأنه أن يوفر المعايير اللازمة للتنبؤ بتطبيق سيادة القانون. لكن من الواضح أن الدستور يسعى إلى حماية استقلال القضاء.

بحســـب نتائج مسح الحالة العامة للســـلامة والأمن على المستوى المحلي في العراق 2021)، فانه وعلى غرار ما كان عليه الحال في عام 2018، هناك شعوراً قوياً بأن ثقة الجمهور في مقدمي خدمات قطاع الأمن يمكن زيادتها من خلال القضاء على الفساد في القطاع 38 %، وتوفير المزيد من التدريب على الحكم الديمقراطي والمســـاءلة 20 %)، وضمان إجراء الاختيارات في القطاع على أســـاس الجدارة فقط 17 % [4]. يذهب البعض إلى القول أن ارادة الســـلطة القضائية تبدو واضحة بشـــكل جلي في تحقيق التنمية، من خلال السعي لتحقيق جملة من المســـائل التي عززت عمل المنظومة القضائية في تحقيق الاســـتقلال الفعلي للقضاء، ومن خلال تحقيق الاستقلال المالي كون هذا الأمر يمثل ضمانة حقيقية للقاضي في ممارسة وظيفته الأساسية بعيداً عن أي ضغط أو تهديد، وقد مثل تشريع قانون مجلس القضاء الأعلى رقم (45) لسنة 2017 بتاريخ 23 كانون الثاني 2017 الذي ضمن الاستقلال المالي والاداري للمنظومة القضائية، الأمر الذي انعكس ايجاباً على دور القضاء في دعم وتحقيق التنمية. وأسهم في تحقيق الأمن القضائي الذي يعد ركيزة أساسية في حماية الحقوق وتحقيق الاستقرار في الدولة، مما يسهم في ايجاد بيئة آمنة للاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق التنمية[5].

---

1 - وفاء فوزي، مفهوم المواطنة الرقمية: آلية التنقل في العالم الافتراضي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية (https://www.alnahrain.iq/post/1011)

2 - سعدي الابراهيم، المواطنة في العراق بعد عام 2003، مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية (https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/1285-2003/)

3 - فائق زيدان، مسؤولية القاضي في احترام الدستور والقانون، موقع مجلس القضاء الأعلى، (https://www.sjc.iq/view.67726/)

4 -UNDP, Public Perception Survey on Local Safety and Security in Iraq, May 27, 2021 (https://www.undp.org/iraq/publications/public-perception-survey-local-safety-and-security-iraq#)

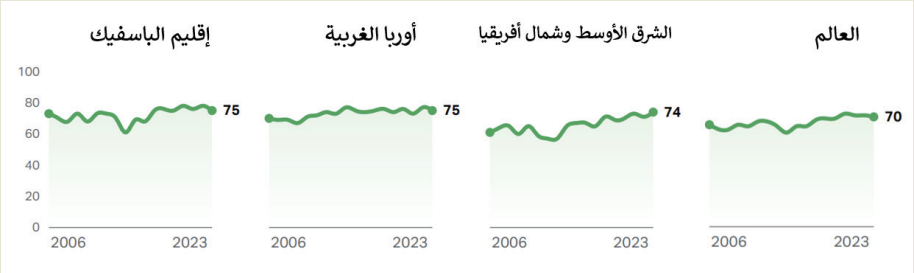
5 - علي كاظم الشيباني، دور القضاء العراقي في التنمية، منشور على موقع مجلس القضاء الأعلى (https://sjc.iq/view.74000/)

شعور الإنسان بالأمان

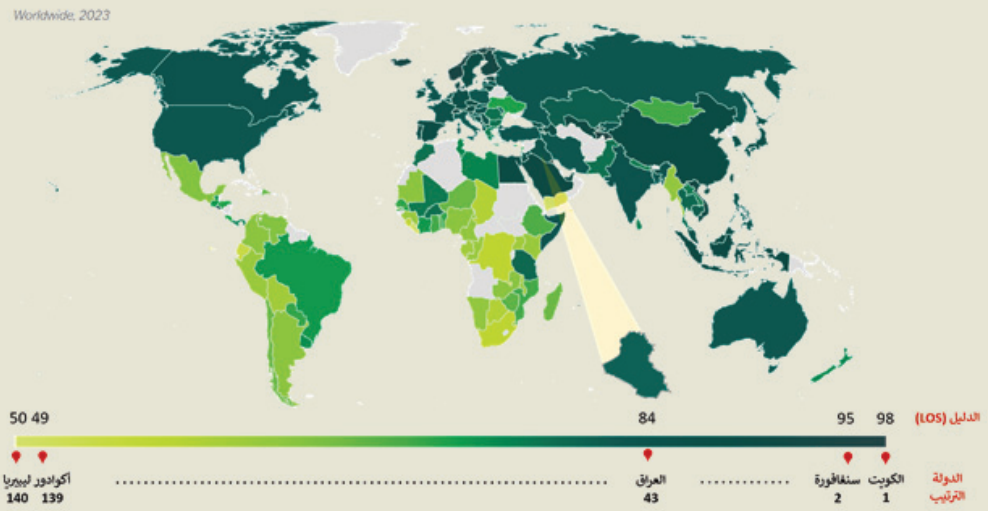
توفر معدلات الجريمة وحجم الاضطرابات مقاييس تقليدية للأمن، لكن ذلك لا يساعد في تحديد مدى شعور الناس بالأمان. فقد تضمن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة معيار "الشعور بالأمان عندما يمشي المرء لوحده" كأحد مؤشراته (16.1.4).

يدور قياس أمن الشخص حول إجابة الأفراد في كل دولة من الدول المشاركة في هذه الدراسة عن سؤال محدد؛ هل تشعر بالأمان حين تمشي وحدك ليلاً في المكان الذي تعيش فيه؟

حين أطلقت مؤسسة كالوب استطلاعها لآراء الناس أجاب غالبية الناس في العالم ب (نعم) منذ عام 2006. ومن بين 146 الف شخص من 140 دولة قال 70 % منهم أنهم يشعرون بالأمان في المشي ليلاً لوحدهم، وهذه النسبة وإن قلت عن النسبة المسجلة عام 2020والبالغة 72 %، إلا أن النسبة كانت أقل في عام 2013 حيث بلغت حينها 64 %. غير إن التفاوتات الإقليمية كانت واضحة.. ففي حين تستقر دول أمريكا الشمالية وأوربا الغربية عند معدلات متقاربة على مدى عقدين من الزمن تشهد دول الشرق الأوسط تحسناً نسبياً واضحاً.



وفي محاولة للتوسع في معايير قياس مؤشر الأمان أضيفت ثلاثة أسئلة أخرى لاستبيان كالوب عام 2023 تتعلق بـ؛ الشعور بالثقة بالشرطة المحلية، وبمعدلي حوادث السرقة والاعتداء، واستحدث مقياس احصائي هو مؤشر درجات القانون والنظام (Law and Order Index Score). جاءت دولتا الكويت وسنغافورة بالمرتبة الأعلى بمقياس بلغ 98 درجة من 100. أما العراق فقد بلغ مقياسه 84 درجة ويقع في الترتيب الثالث والأربعين عالمياً.



المصدر: تقرير الأمن العالمي، 2024

رابعا: تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية

ما تزال الخدمات العامة الأساسية بحاجة إلى مزيد من التحسين، وخلال السنوات الماضية اشتكى المواطنون من عدم كفاية الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة والتعليم الجيد والمياه الصالحة للشرب، وعدم انتظام ساعات تجهيز الكهرباء. وقد أظهر استطلاع الرأي الذي أجراه الباروميتر العربي في أبريل/نيسان 2021 أن رضى العراقيين منخفض عن تقديم الخدمات. فقد أشار 29 % فقط إلى رضاهم بقدر كبير أو متوسط عن أداء الحكومة، ونالت الخدمات البلدية ذات الصلة بجمع النفايات على اعلى مستوى من الرضى بنسبة 31 %، بينما يقول ثلث المواطنين انهم راضون عن الرعاية الصحية والتعليم. ويرتفع مستوى الرضى قليلاً في إقليم كردستان، مع ذلك فاقل من نصف المواطنين في الإقليم راضون عن خدمات الرعاية الصحية، والثلث فقط راضون عن النظام التعليمي[1].

لا تزال الفجوات كبيرة بين المحافظات وفي داخلها على مستوى الخدمات الأساسية العامة كالصحة والتعليم والماء والمراكز الثقافية والترفيهية والتسويقية. لذا استهدفت خطة التنمية الوطنية 2024 - 2028 تحسين واقع الخدمات الأساسية والبنى الإرتكازية في المحافظات، والحد من التفاوت بين المحافظات وعلى مستوى المحافظة الواحدة، وعلى مستوى الريف والحضر وبما يحقق التوزيع العادل لثمار التنمية. من خلال عدد من الوسائل هي:

- تقليل التباين في الخدمات بين المحافظات وداخلها من خلال منهجية تحليل الفجوات والأولويات من الخدمات والبنى التحتية على وفق الموارد المالية المتاحة بالإعتماد على المعايير التخطيطية.
- تحقيق العدالة في التخصيصات والتمويل بين المحافظات وفي داخلها في توزيع التخصيصات والتمويل بزيادة إعتماد مستوى المحرومية إلى جانب حجم السكان بما يردم الفجوة التنموية.
- إستمرار منهجية ردم الفجوات التنموية بإستخدام تخصيصات الصناديق التخصصية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق إعمار المناطق الأشد فقراً، وصندوق المناطق المحررة، وصندوق إعمار سنجار وسهل نينوى، صندوق إعمار ذي قار) وتعزيزها بالبيانات الموثقة الجديدة من المسوحات والتعداد العام للسكان.

لذلك يحتاج العراق إلى زيادة الإنفاق العام على أنظمة الرعاية الصحية والتعليم. إذ ينبغي تعزيز البنية التحتية العامة لتيسير قدرة المواطنين على الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم الجيدين، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم موارد مالية كافية. وتحسين ظروف عمل العاملين في المجال الطبي وتزويدهم بالحوافز للبقاء والعمل في العراق.

---

1 - الباروميتر العربي، الدورة السابعة: العراق: تقرير استطلاعات الرأي العام، ص 6 (https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Iraq_Country_Report-AR.pdf)

خامسا: تعزيز التنمية البشرية

إن تنمية رأس المال البشري وزيادة قدرة السكان جميعاً على حماية حقوقهم الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية يشكلان مفتاح الأساس للتنمية المستدامة والاستقرار في العراق على المدى الطويل. من أجل تعزيز قدرات الناس، وتوسيع خياراتهم وزيادة فرصهم، وتعزيز إحساسهم بالقدرة على اتخاذ القرار المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم، وهي أمور أساسية لتحقيق التنمية البشرية بشكل مستدام. إذ ما تزال البطالة تمثل أعلى اهتمامات المواطنين والشباب منهم بالدرجة الاساس. فضلاً عن أن وصول النساء، والأسر التي ترأسها نساء بشكل خاص، إلى العمل ما يزال مقيداً على نحو كبير. تعتمد عملية تعزيز سبل العيش المستدام على:

- زيادة عدد مقدمي الخدمات التعليمية الفنية والتقنية عالي الجودة، الامر الذي يتطلب التركيز على تنفيذ أنشطة استراتيجية التربية والتعليم العالي في العراق 2023 - 2031 لاسيما ما يتعلق بالجزء الخاص بالتعليم التقني والتدريب المهني (شكل 8-8).
- مراجعة وتحسين المناهج لتكون أكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي والمعايير الوطنية والدولية، بناء على تحليل اقتصادي وسوقي لفرص العمل، ومتطلبات التعليم الفني والتقني في كل محافظة.
- تفعيل معطيات الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في العراق 2023، لا سيما في جوانب الشباب والمرأة والشباب.
- تطوير أطر التعاون مع الوزارات المختلفة والحكومات المحلية في المحافظات من أجل تعزيز التماسك مع أنشطة الإصلاح الاقتصادي الأوسع على المستوى الوطني.

شكل 8 - 8: الهدف الاستراتيجي والنتائج المقصودة للتعليم والتدريب الفني والمهني

التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET)



المصدر: استراتيجية التربية والتعليم العالي في العراق 2022 – 2031، ص63

سادسا: تعزيز الشمول الاجتماعي

يقصد بالشمول الاجتماعي قدرة مؤسسات الدولة على احتواء المجتمع وتعزيز الاجماع الوطني، والرضى العام، واستنهاض الهمم والارادات، في الحفاظ على المجتمع وتنوعه الخلاق، بما يعزز الهوية الوطنية وادامة العقد الاجتماعي البناء. إن تحقيق هذا الشمول يرسخ العلاقة القوية ما بين الدولة والمواطنين، والشعور العام بالمساواة، ويعمم الوعي الاجتماعي بالمسؤولية، وتقوية الذات الجمعية والإرادة العامة. فضلاً عن أنه يجعل مؤسسات الدولة أقدر على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع والتعامل السريع مع تحديات الواقع، ويعزز صور التمكين المختلفة لقطاعات واسعة من السكان، وتحفيز المجتمعات المحلية وتحفيز القدرات الفردية والمجتمعية على المشاركة الإيجابية. يوضح الشكل 8 - 9 التدفقات الصاعدة والنازلة للشمول الاجتماعي التي يمكن أن تعزز الشمول الاجتماعي لمختلف الشرائح السكانية على المستويين الوطني والمحلي، فضلاً عن المحفزات السلوكية التي تؤطر تلك التدفقات وتجعلها أكثر استدامة. وفي وسط هذه العملية يمارس المسؤولون في الحكومة الإتحادية دورهم في تعزيز عمليات الشمول الإجتماعي، إذ يقوم المسؤولون بالتواصل المباشر مع المواطنين، ويستمعون لمطالباتهم، ويظهرون في وسائل الإعلام المختلفة لشرح السياسات العامة التي تنتهجها الحكومة، فضلاً عن حضورهم في المناسبات العامة والأحداث الطارئة والأزمات. فيما يحرص المسؤولون المحليون أكثر في تلبية إحتياجات الناس، ويقدمون المبادرات لحشد الجهود على المستوى المحلي، ويشرفون بشكل مباشر على حل الاشكاليات التي قد تحصل أثناء تقديم الخدمات العامة المحلية والبلدية.

شكل 8 - 9: تدفقات الشمول الاجتماعي



سابعا: التربية من أجل المواطنة

ان التربية من أجل المواطنة الصالحة هي ممارسة شائعة عبر العالم، تسعى إلى غرس روح الانتماء الإيجابي للوطن والشعب، وقد اكتسبت هذه التربية أهمية كبرى منذ نشوء الدولة الوطنية التي سعت إلى ترسيخ الانتماء والهوية وطرق ممارسة الحقوق وأداء الواجبات الوطنية.

خلصت دراسة حديثة الى أن "الإنخفاض الحاد في مستوى التركيز على قيم الْمُوَاطَنَة يعد سمة مهيمنة على المناهج الدراسية في العراق، بل إن بعض هذه القيم مثل العدل والتسامح والمحاسبة لم يرد ذكرها إلاّ في 17 موضعاً لكل منها من مجموع 1812 صفحة للدراسة الابتدائية، هذا نَاهِيكَ عن نسبها الإجماليّة المنخفضة للغاية التي تتراوح بين 1.06 و8.52 % على امتداد إجمالي 5459 صفحة للكتب المنهجية، مَحَل التحليل، والتي غطت التَّرْبِيَة الإسلامية، وكتاب القراءة العربيّة، وكتاب الاجتماعيّات، وقواعد اللغة العربيّة. لمِست الدراسة نقصاً حاداً في تناول قِيَم الْمُوَاطَنَة في المناهج التَربَوِيَّة العراقية، ولعل ذلك يعود إلى نقصٍ تربويّ في إدراك أهميّة تنشئة الطلاب على مبادئها"[1]. وهو ما ينبغي تداركه بتعزيز سبل التربية على المواطنة الصالحة في المدرسة، وتهيئة مقدمات نجاح ذلك عبر تدريب المعلمين والمدرسين على كيفية القيام بالتدريب على المواطنة، فضلا عن الاصلاح التربوي ليتضمن مزيدا من قيم المواطنة الاصيلة.

من خلال التربية يتمكن المجتمع من اعداد مواطنيه بما يعزز انتماءهم له، والحفاظ على هوية جامعة لهم، في ظل التحديات التي تبرز في كل مرحلة من مراحل تطوره، ويمكن للتربية على المواطنة الصالحة أن تسهم في ترسيخ قيم وممارسات بناءة، تعزز أواصر التلاحم ما بين أفراد المجتمع، والتعاون فيما بينهم، والتواصل مع بعضهم البعض، والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تهمهم وتهم مجتمعهم.



1 - حسام الدين علي مجيد ووليد سالم محمد، التربية على قيم المواطَنة في العراق: قراءة في البرامج التربوية، في: قيم المواطنة: التربية والتحديات، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2023، ص 93 - 126.

منهج التربية من أجل المواطنة الإيجابية

يعد محمد فاضل الجمالي واحدا من رجالات العراق الذين اهتموا بالتربية والتعليم وشغل مناصب عديدة في وزارة التربية، ثم اختير رئيساً للوزراء (1953 – 1954). فقد كتب قبل تسعة عقود [1935] "أن الهدف الرئيس للتعليم يجب أن يكون خلق أمة قوية مرصوصة البنيان منيعة الجانب ذات مزايا خاصة وشخصية ممتازة وذات استعداد مادي ومعنوي تستطيع أن تجاري أمم الأرض في مضمار التقدم الحضاري وتستطيع أن تقدم إلى البشرية جمعاء مما عندها من مزايا مادية ومعنوية". ويضع الجمالي شروطاً عامة لتجويد نظام التربية في العراق هي:

أولا: الشروط المدنية التي يرى فيها أساس حياة الامة وبدونها لا يمكن للامة أن تنهض وتتضمن:

- معرفة النفس: لان نفس الفرد يجب أن تذوب في نفس الامة فتكون نفسا كبرى هي شخصية الامة وكيانها، ولا يمكن لامة لا تعرف نفسها ان تكون حرة طليقة بل هي جديرة بالموت أو الاستعباد. وأن يعرف الطفل أنه ابن امة لها مزاياها الشريفة وأخلاقها العالية وأن ينشأ على حب هذه المزايا والأخلاق كما ينشأ على حب أمته.
- معرفة النفس الكبرى وإدراك ماهية الامة وتعلم ممارسة الاخلاق القومية وينشأ على ممارسة الغيرية التي هي ضد الانانية في محيطه وفي سبيل أمته.
- النظام والانضباط اساسيان في تقوية الامة ومجاراتها لأمم العالم، إذ ان انتظام الطالب في المدرسة وفي المحيط يجب أن يكون مؤسسا على الادراك والتقدير وأن يتوسع هذا ليشمل احترامه للأنظمة والقوانين التي تسير عليها الامة.

ثانيا: الشروط الروحية والاخلاقية

- الامة العربية الكبرى أمة مؤمنة ذات نزعة روحية تفعل فيها المعنويات والروحيات أكثر مما تفعله الماديات، فتضحي بالماديات في سبيل المعنويات. والواجب الأول على المعلم هو أن يغرس في قلب الطفل الايمان بالله وبرسالة محمد (ص) وأن يربيه على الاخاء والتسامح مع أبناء قومه من الطوائف الأخرى، عبر الايمان الذي هو غير الطائفية المقيتة على اختلاف تفرعاتها وأشكالها.
- العزة واباء الضيم والتي تنال بالعمل وأن الخامل الكسول لا يمكن أن يكون عزيزا.
- العفة ولا ينبغي التعرض لعرض الغير أو ماله.
- الشجاعة والاستقامة والصدق وعدم الحياد عن الحق.
- الايثار والكرم والشهامة.

ثالثا: الشروط الصحية

- من خلال نشر المعلومات وتنمية الميول والعادات الصحية.

رابعا: الشروط الاقتصادية

- توجيه الطلبة نحو العمل والإنتاج وتعويدهم على احترام العمل اليدوي.
- التعاون في الإنتاج والقيام بالعمل المشترك.
- توجيه ميول الطلاب وجهودهم نحو المشاريع الاقتصادية والاعمال الحرة.
- التحلي بالأخلاق الفاضلة كالصدق والأمانة والاستقامة والثقة المتبادلة بمعناها الاقتصادي.

خامسا: الشروط البيتية، إذ يجب ان يكون من أسمى غايات التعليم خلق بيوت سعيدة ذات محيط صالح من المعنوية والمادية والعمل على تكثير النسل بدرجة معقولة وبصورة تضمن صحته ونموه لأجل الوطن والأمة.

سادسا: الشروط الفكرية التي تستهدف تنمية العقول والأفكار بالعلوم والمعارف.

سابعا: الشروط الفنية فالإبداع الفني والتمتع به هو أكبر هبة تهبها الامة للبشر بأجمعه.

المصدر: **محمد فاضل الجمالي**، وجهة التربية والتعليم في العالم العربي وخاصة العراق، مطبعة الجزيرة، بغداد، **1935**.

يعد التعليم من أفضل الوسـائل في تنمية الشـعور بالمواطنة الإيجابية أو الصالحة، وغالباً ما يطلق على عملية تنشـئة الطلبة على المواطنة وتنميتها بمصطلح (تربية المواطنـة). فالتعليم من اجل المواطنة يجب ان يتلمس طريقه في انظمة التربوية والتعليمية بدءاً من رياض الاطفال مروراً بالمدارس ووصولاً إلى الجامعات ايماناً بدور الاجيال المتعاقبة في عملية البناء والتطور وتنمية المجتمع.

ان تبني إسـتراتيجية لتعزيز التربية من أجل المواطنة وتحقيق التحول تعد ضرورة ايجابية، وذات أثر فاعل على عملية التنمية المسـتدامة والحفاظ على هوية البلد ووحدته الوطنية، وعلى ايجابية المواطنين ومشـاركتهم في بنـاء مجتمعهم، فالحاجة تبدو قوية للاهتمام بتربية المواطنة وتبني الاسـتراتيجيات والسياسـات المعززة لها. ويكـون الاصلاح التعليمي الاتجاه المناسـب للوصـول إلى المواطنة الإيجابية. وان سـبل جعل التربية معززة للمواطنة الإيجابية يكون من خلال الاتي:

- جعل التربية اداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية والثقافية، من خلال نظام تربوي يهدف إلى احداث تحـول بنيوي في الافراد والمجتمع وبناء مواطنين متمسـكين بهويتهـم، والوصول إلى المواطنة المسؤولة لتكون اداة تنمية وبناء ومشاركة وحقوق، وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد.
- تفعيل المشاركة المجتمعية بين الطلبة، لأن المعرفة بالشؤون العامة للبلد وممارسة المهارات المدنية تعد من المتطلبات الأساسـية والفعالة لتعزيز المواطنة الإيجابية وتنميتها، بالتركيز على اهمية التعلم بالخدمة، فمتى ما يشـارك الطلبة في انشـطة خدمة المجتمع فان ذلك سيهيئ فرص نمو معرفي بالشؤون المدنية، ويصقل مهارات تحمل المسؤولية والقيادة والتعاون وتقدير الذات لديهم[1].

ثامنا: تعزيز التواصل ووسائل التواصل الاجتماعي: بناء المواطنة النشطة

أدت زيادة اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات وأدوات الاتصال ووسـائل التواصل الاجتماعي إلى تطوير وتطور السياسـات العامة. وأصبحـت تلك التكنولوجيات تدخل في تقديـم الخدمات للمواطنين وفي المرافق العامة، وتحسـين المساءلة والشـفافية في أداء الحكومة، وتقليل تكاليف الحكومة وإدارة مؤسساتها. "إلّا أنَّها باتت تشـكل خطراً يجب الانتباه له وعلى الجهات المسـؤولة اتخاذ كل التدابير اللازمة بعد دراسـة معمقة للموضوع ومعالجته بحكمة"[2].

تعني المواطنة النشـطة المشـاركة في حياة المجتمع والأمة حتى يتمكن الجميع من المسـاعدة في تحديد مسـتقبل بلدهم. لكن احدى مفارقات عصرنا الرقمي هي أن الناس يمكن أن يشـعروا بالاغتراب والعزلة، لذا ينبغي إيجاد لطرق بديلة للمشاركة التقليدية. يمكن أن تتضمن المواطنة النشطة سيطرة المواطنين على حياتهم اليومية بوصفهم مسـتخدمين للخدمات العامة، بما يسـمح لهم بالتأثير في القرارات، والتعبير عن المخاوف، والمشـاركة في تقديم الخدمات. ويشمل ذلك الاختيار والتعبير، والمشاركة في السياسات المحلية، والتفاعل مع المؤسسـات، والتعبير عن التفضيلات. وتشـمل الأنشـطة في السياسـة وأماكن العمـل والمنظمات غير الحكوميـة والمجالات الخاصة. ويؤكد هذا المفهوم كيفيـة تأثير تفاعلات المواطنين مع الموظفين والإداريين

1 - استراتيجية لتعزيز التربية من اجل المواطنة مُتاحة على الموقع https/www.univ-setif2.jz

2 - أنمار وحيد فيضي، الاثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي على الجمهور العراقي، مجلة الجامعة العراقية، العدد 51، ج 3، ص469

والسياسيين على مختلف المستويات على قدرتهم على تشكيل الخدمات وفقًا لاحتياجاتهم. ويتم أخذ ثلاثة أبعاد بعين الاعتبار هي الاختيار أي اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدام الخدمة؛ والتمكين الذي يسمح للأفراد بالتحكم في حياتهم كمستفيدين من تلك الخدمات؛ والمشاركة التي تشمل الانخراط في عمليات السياسة والتأثير على الخدمات.

إن تعزيز المواطنة الفاعلة من خلال التواصل ووسائل التواصل الاجتماعي يتطلب مجموعة من البرامج التي تسهم في إشراك المواطنين وزيادة وعيهم ومشاركتهم في القضايا العامة، ومنها:

- إدراج مواضيع المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية في المناهج الدراسية.
- تنظيم الفعاليات الكشفية وورش عمل وبرامج تدريبية تستهدف الفئات العمرية المختلفة لرفع مستوى الوعي لديهم بأهمية المشاركة المدنية والسياسية.
- إنشاء منصات إلكترونية ومنتديات محلية تمكن المواطنين من مناقشة القضايا العامة وتبادل الأفكار.
- تنظيم لقاءات وحوارات مجتمعية مباشرة بين المواطنين والمسؤولين المحليين لمناقشة التحديات والحلول المحتملة.
- إطلاق حملات توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على القضايا الوطنية المهمة وتحفيز المواطنين على المشاركة.
- توفير المعلومات حول القرارات والسياسات الحكومية واتاحتها للمواطنين.
- ضمان الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة لجميع المواطنين لتعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة الإلكترونية.

تاسعا: ترسيخ العمل التطوعي

يشهد العمل التطوعي في العراق في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا، حيث بدأ العراقيون يدركون أهمية العمل التطوعي في خدمة المجتمع وتحسين نوعية الحياة. وقد اسهمت مجموعة من العوامل في هذا التطور، منها:

- الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي. حيث بدأت وسائل الإعلام المختلفة تسلط الضوء على أهمية العمل التطوعي وفوائده للمجتمع.
- الدور الفاعل للمؤسسات الحكومية والأهلية في دعم العمل التطوعي. إذ قامت هذه المؤسسات بإطلاق عديد من المبادرات والبرامج لتشجيع العمل التطوعي.
- المشاركة الفاعلة للشباب في العمل التطوعي. حيث يشكل الشباب غالبية المتطوعين في العراق.

في أيلول/ سبتمبر 2021 تضمنت رؤية الشباب 2030 محوراً يخص العمل التطوعي ضمن محاورها الأربعة عشر. وفي 8 كانون الأول (ديسمبر) 2021 أطلقت وزارة الشباب والرياضة الاتحادية، ووزارة الثقافة والشباب في اقليم كردستان، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف، المنصة الوطنية للعمل التطوعي للشباب (NYVP)، وهي أداة خلاقة جديدة تسمح للشباب في العراق بأن يتقدموا للفرص التطوعية، بالتعاون

مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة (UNV)، وبدعم من الحكومة الألمانية[1]. وفي 2022 صدر النظام الداخلي لوزارة الشباب والرياضة الذي تأسس بموجبه "المركز الوطني للعمل التطوعي" الذي يتبع "دائرة ثقافة وفنون الشباب" في الوزارة الذي يتولى "الاسهام في وضع سياسة التطوع والخطط والبرامج التطوعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتنفيذ الاعمال التطوعية" (المادة 2/ أولا/ و). فضلاً عن "اعداد المتطوعين و إشاعة ثقافة العمل التطوعي وزيادة فرص العمل في هذا المجال من خلال التواصل مع الفرق التطوعية" (المادة 2/ أولا/ ز)[2]. وفي مطلع عام 2024 أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمراً وزارياً بتعديل هيكلية قسم الأنشطة الطلابية في جميع الجامعات الحكومية والأهلية، ليتضمن قسمين، الأول قسم الأنشطة الرياضية، وقسم الأنشطة الفنية والثقافية، ويتضمن الأخير ثلاث شعب أحدها "شعبة العمل التطوعي"، وتضم وحدة اسناد المبادرات التطوعية، ووحدة إشاعة ثقافة العمل التطوعي[3]. وتُشير البيانات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية إلى زيادة كبيرة في عددها ونوعية الخدمات التي تقدمها عبر مختلف الأنشطة المدنية والتطوعية، فقد بلغ العدد الاجمالي لها 5584 منها: 670 منظمة معنية بالتنمية المستدامة، و606 منظمة معنية بالمساعدات الإنسانية، و525 منظمة معنية بحقوق الانسان، و354 منظمة بالأطفال والايتام، 256 منظمة بالإغاثة. يعد الاعتراف بالعمل التطوعي كجزء أساسي من التنمية الوطنية 2028-2024 خطوة مهمة لضمان إدماجه في السياسات العامة. وذلك من خلال تضمين العمل التطوعي في الأهداف والأولويات المحددة للخطة الوطنية، والتأكيد على أهمية دوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وقد تبنت الخطة خمسة اهداف تخص العمل التطوعي هي:

- **الهدف الأول:** إستكمال الإطار القانوني والمؤسسي للعمل التطوعي.
- **الهدف الثاني:** تعزيز الفهم المجتمعي لأهمية العمل التطوعي ومدى تأثيره الإيجابي في المجتمع بالتركيز على الشباب.
- **الهدف الثالث:** تقديم فرص تطوعية تلبي إهتمامات ومواهب الشباب والنساء، وتعزز تطويرهم الشخصي والمهني.
- **الهدف الرابع:** التعاون مع المؤسسات التربوية والتعليمية، والمنظمات غير الربحية، والشركات، لتوفير فرص تطوعية ودعم الشباب في مشاركتهم في الأنشطة التطوعية.
- **الهدف الخامس:** تحفيز العاملين في القطاع العام على تقديم الخدمات المجتمعية التطوعية.

يسهم العمل التطوعي بقوة في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال جمع الافراد للعمل معا على تحقيق أهداف مشتركة، فضلاً عن تشجيع الافراد على تحمل مسؤولية مجتمعهم وبيئتهم، ومن ثم جعل الافراد أكثر مسؤولية وثقة وتسامحاً وأقدر على الانخراط في العمل الفرقي. إضافة إلى انه ينمي مهاراتهم وقدراتهم الشخصية، ويزيد كفاءتهم بوصفهم مواطنين قادرين على الاسهام بفاعلية في مجتمعهم.

---

1 - يونيسيف، إطلاق اول منصة وطنية للعمل التطوعي في العراق ستكون المنصة الإلكترونية أداة رئيسة للشباب لأجل الحصول على فرص شاملة ومتساوية في مجتمعاتهم، وتطوير مهاراتهم وامكاناتهم (https://www.unicef.org/iraq/ar/9)

2 - النظام الداخلي لتشكيلات وزارة الشباب والرياضة وتقسيماتها ومهامها رقم 1 لسنة 2022، الوقائع العراقية، العدد4697 في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ص5 - 27.

3 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدائرة المالية والإدارية، قسم الموارد البشرية، امر وزاري 386/11/04/هـ في 22 شباط/ فبراير 2024.

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل؛

- إن المواطنة الإيجابية هي الركيزة الأساسية لإستقرار العراق وتحقيق تنميته المستدامة، والتي تعني التزام الأفراد جميعاً بالمشاركة الفاعلة في خدمة مجتمعهم، والإعتزاز بالإنتماء الوطني، وإحترام التنــوع ضمن التوجه نحو صياغة عقد إجتماعي جديد. إن إشــكالية العقد الاجتماعي الحالي، الذي تشكل منذ عقود في ظل غياب التفاوض الداخلي، أدى الى تعزيز الإنقسامات المكوناتية والإثنية، وتهميش الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمواطنين.
- هنــاك توجه واضح كشــفت عنه نتائــج التحليل الإحصائــي في مناصرة المواطنيــن لتبني عقد إجتماعي جديد يقوم إلى جانب أركانه التقليدية على التفاعل الإيجابي بين المواطنين والدولة من جانب في إطار علاقة شفافة، وعلى المساءلة بما تنطوي عليه من إحتجاجات مشروعة وخضوع القرارات الحكومية للحوكمة والشفافية والمطالبة في إجراء تغيرات هيكلية في البنية الحكومية.
- لا مناص من إعادة صياغة عقد إجتماعي جديد يقوم على الشــفافية والعدالة، وإعادة الثقة بين المواطن والدولــة، ويضمن تمثيلاً عادلا للجميع، مع ضرورة تفعيل بعض الآليات المهمة مثل: تعزيز ســيادة القانون وإستقلال القضاء، إشراك المواطنين في صنع القرار عبر حوار وطني شامل، مكافحة الفساد وتحسين جودة الخدمات العامة، دمج قيم المواطنة في المناهج التعليمية لتعزيز الهوية الوطنية الجامعة.
- ضرورة تبني سياسات داعمة للمواطنة الإيجابية والعقد الإجتماعي الجديد منها: تحسين جودة التعليم، تشــجيع الإبتكار الإجتماعي، تعزيز المشاركة المدنية عبر المنصات المختلفة، بهدف بناء دولة قائمة على المساواة والمساءلة، تلبي تطلعات المواطنين، لاسيما الشباب منهم، وتعيد إحياء الثقة بالمؤسسات.



الفصل التاسع

مسارات التغيير والتطلع إلى المستقبل

من الإغريق القدماء الذين بشروا بفكرة العقد الاجتماعي، إلى عصرنا هذا حيثُ تلوح في الأفق دعوات إلى التجديد عبر الزمن بعدما أصاب جوهر العقد التصدع تحت وطأة التحولات المختلفة. بدأت شعوب تعمل على صياغة بنود عقود جديدة.. لكن، ماهي عناصر هذا التجديد؟ وهل وفّر العراق مقومات التحول نحو عقد إجتماعي جديد في ضوء تطور أنماط الحياة والمعيشة والتحديات التي واجهها في السنوات الأخيرة؟

1.9 تمهيد

فيمـا مرَ من فصول في هـذا التقرير، كان الحديث يتوزع بين الجوانب المفاهيميـة والفكرية للمواطنة والعقد الاجتماعي، وبين القياس الرقمي (الكمي) لمسـتويات التنمية البشرية لأبعادها المختلفة والتحليل النوعي أو الكمـي، بما له صلة بموضوع التقرير. وفي بلدٍ كالعراق مرَ بمنعطفاتٍ كبيرة، بعضها كان خطراً، وبعضٌ آخر أربك مسـارات التنمية البشرية في كل بُعدٍ من أبعاده؛ ومع إن العراق حقق تقدماً ملحوظاً في تلك المسارات بعدما استقرت نسبياً أوضاعه، بعد إندحار التنظيمات الإرهابية وتحرير الأرض، مع تحسَنٍ كبيرٍ في الإيرادات النفطيـة بعد سـنواتٍ من انهيار في أسـعار النفط؛ كان التحدي الأكبر في كيفية البنـاء على خلفية أحداثٍ قاسيةٍ أربكت المشهد الاجتماعي ووضعت على المحك قيم المواطنة ومدى الحماس أو التراخي في تبنّيها، إضافة الى ما تعرضت له مظاهر العقد الاجتماعي من تغيَر أو تمرَد حيناً، ومن دعوة الى إعادة بنائه على أسسٍ تتناسب والتغيرات السياسية والإجتماعية حيناً آخر. إن هذا النقاش الذي أخذ حيزاً كبيراً في محتوى عددٍ من أجزاء التقرير كان يحدوه تطلَعُ الى مسـتقبلٍ أفضل، تتوضح فيه معالمٌ على طريق تنميةٍ أفضل تليقُ ببلدٍ عريقٍ كالعراق وبشـعبٍ دفع على مرَ عقودٍ ضريبةَ سياسـاتٍ خاطئة، تخلَفت فيه حياتهم، في الوقت الذي تخطت دول أخرى، استفادت من مواردها المالية والبشرية، لا سيما الدول النفطية، حاجزَ المستوى العالمي لتنميتها لتصبح في مصاف الدوال العالية جداً.

تخطى العراق مع إعداد هذا التقرير موقعه الذي ظل في خانة الدول المتوسـطة في تنميتها البشـرية ليصل الى الحد الأدنى من مسـتوى الدول العالية التنمية بوصول دليل التنمية البشـرية الى 0.712. لكن ذلك في حقيقة الأمر تخطٍ حرج، لن يكون مستداماً إن لم تُرسَم على هديه خطط كافية. إن التصدع الاجتماعي الذي رافق سـنوات الحرمـان والقلق وانعدام الأمن يقتضـي تصدياً واعياً لآثار هذا التصدع كي يتجـاوز العراق عقبةً في طريق النهوض الحقيقي. يحاول هذا الفصل أن يلملم نثار ما جرى عرضه في الفصول الثمانية السابقة لينطلق عبر مجموعةٍ من الإسـتدراكات نحو آفاق المسـتقبل على هدي تفاؤلٍ حذر، لكنه واعد يرتكز على مقومات أصالـة العراقيين فـي تأكيد مواطنتهم، وفي قدرتهـم على صياغة عقد اجتماعي جديد علـى بقايا عقودٍ من الإذعان لسلطة الحكم ولقسوته أحياناً، وعلى قطف ثمار فسحة الحرية التي تهيأت له ولم يُحسن في الغالب اسـتثمارها في توجيه خياراته، أو في السـعي لبناء مسـتقبله على أسـس وطنية رصينة أحياناً أخرى. سيمضي الفصل التاسـع في تتبع الآثار والمقومات في محاولةٍ لإسـتنهاض القدرات في بنـاء مجتمعٍ يعزَز فيه وحدته، وتماسكه، وانسجامه.

لكن ذلك رهن بالإفصاح عن مجموعة تسـاؤلات؛ فما الذي يدعم قبول العقد الجديد؟، هل الدسـتور يرعى ذلك؟، هل حقق الوضع المعيشـي تحسـناً واضحاً؟، وهل يتطلع العراق إلى تحقيق تقدم أفضل في مسـيرة التنمية البشرية؟، وما هي الأولويات التي ينبغي أن تناصر بناء العقد الإجتماعي الجديد؟

2.9 معززات التغيير

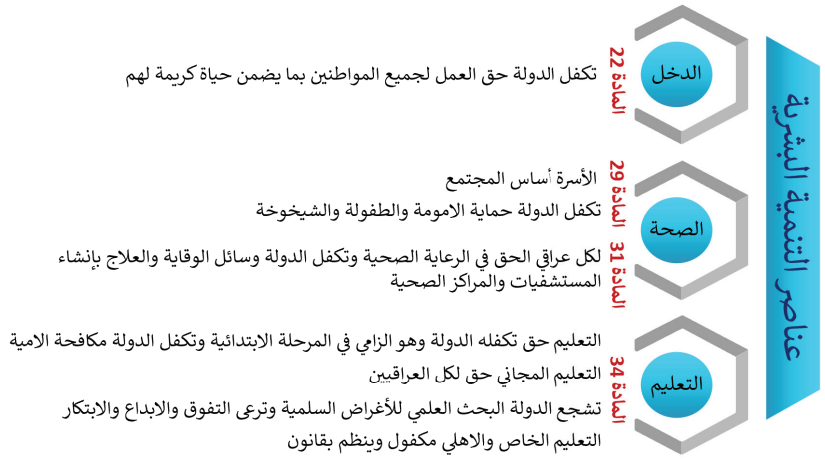
أولا: الدستور ركيزة العقد الاجتماعي

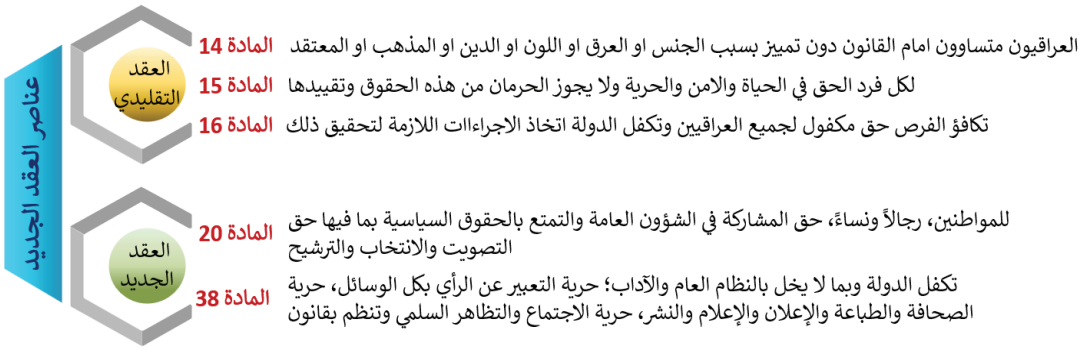
في عام 2005 صوّت العراقيون على مشروع دستور جمهورية العراق بأغلبية زادت على 70 % وبمشاركة شعبية كانت الأعلى في سلسلة عمليات التصويت الشعبي، بما في ذلك الانتخابات النيابية. كان ذلك مبعث طمأنينة في نفوس العراقيين في إقرار دستور جديد قام على خلفية دستور كرس هيمنة حُكم الحزب الواحد، وجعل من حرية الرأي والفكر والممارسات شعارات جوفاء تتناقض مع التسلط والتعسف والإضطهاد الذي عاشه شعب العراق.

نصت المادة الاولى من الدستور الذي أقره العراقيون في استفتاء شعبي في أكتوبر/تشرين الأول 2005 على أن (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)، سجلّ بداية للتحول الديموقراطي في العراق، غير أن الدستور العراقي تعرض إلى خروقات كثيرة خلال الحكومات الماضية، لا سيما ما يتعلق بالتواريخ والمدد الدستورية لتشكيل الحكومة (قد تصل إلى سنة أو أكثر بأعقاب اعلان نتائج الانتخابات)، أو التبادل السلمي للسلطة وإختيار الكابينة الوزارية (وهو ما حدث في الحكومات الماضية)، أو حسم مشكلة المناطق المتنازع عليها وتقرير مصير إرادتها، فضلاً عن أن وضع القوانين وتطبيقها كثيراً ما خضع لضغوطات وتدخلات داخلية وخارجية، أسهم (ويسهم) في تعطيل سنّ تلك القوانين والمصادقة عليها (كما هو الحال مع قانون النفط والغاز مثلاً). وتعرض أيضاً لبعض الإنتقادات كونه ولد من رحم وضع سياسي اتسمّ بالتعقيد، ووضع إجتماعي عانى أزمات حادة، واقتصادي يعيش حالة تخبط وعدم وضوح في فلسفة الدولة الاقتصادية.

لقد كان من ثمار دستور العراق 2005، إنه أشار صراحة إلى عناصر العقد الاجتماعي، سواء تلك التي تدرج مبدئيا ضمن ملامح العقد التقليدي (المواد 14، 15، 16)، أو ما أشارت إليه صراحة مواد أخرى (كالمادتين 20، 38) بما يعكس إقرار حق المشاركة، وحرية التعبير والتظاهر السلمي وهما عنصران أساسيان في العقد الإجتماعي الجديد.

شكل 9 - 1: عناصر التنمية البشرية والعقد الاجتماعي القديم والجديد ضمن مواد الدستور





الدستور العراقي ودوره في ترسيخ عقد إجتماعي حقيقي

ليس يخفى أنَّ الدولة لا تتَّصف بهذا الوصف ما لم تكن ثمة سلطةٌ تبسط ولايتها على الشعب الذي يقطن إقليماً جغرافياً معيناً، وفي الاتجاه الآخر ليس بوسع هذه السلطة أنْ تمارس اختصاصاتها ما لم يكن ثمة دستور تركن إليه، يقوم بتحديد هيكل السلطات فيها، وبيان العلاقة بينها، وتنظيم الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد الوطنيون. ولا ريب في أنَّ الدستور أضحى معلماً مهماً من معالم الدول، وركناً رئيساً فيها، لا يمكن الاستغناء عنه بأية حالةٍ من الأحوال. ولئِن كانت هذه الدول تتباين فيما بينها بشأن آلية وضعهِ، بيد أنها تتَّفق على ضرورة وجودهِ، وذلك أمرٌ غير قابل للنقاش، حتى وإنْ كانت الدولة تغرق في براثن الاستبداد وتسبح في بحار الدكتاتورية. إنَّ تطلُّع الشعوب صوب الحرية وسعيها نحو التنمية بأبعادها المختلفة، بشريةٍ واقتصاديةٍ ونحوهما، لا يتحقق إلا بسنِّ دستورٍ يكفل ذلك. من هنا سعت الشعوب الحرَّة نحو سنِّ دستورٍ يحقِّق أحلامها ويرسم تطلعاتها، ولقد قدَّمت في سبيل ذلك أنهاراً من الدماء. ولعلَّ من نافلة القول إنَّ الدستور بات يمثل عقداً اجتماعياً ووثيقةً سياسيةً وقانونيةً بين السلطات الحاكمة وأفراد الشعب، وإنَّ خروج السلطات الحاكمة عن هذا العقد والوثيقة يحيلها سلطاتٍ غير مشروعةٍ ويجعلها تحت طائلة المساءلة الشعبية. ومن المعروف أنَّ الطريقة التي يتمُّ فيها وضع الدستور تتأثر بعقلية نظام الحكم من جهةٍ، وبالظروف السياسية المرافقة من جهةٍ ثانية، وبدور الشعب من جهةٍ ثالثة. فعندما كان الملك -تأريخياً- يرى في نفسه صاحب السلطة الأوحد، كان يمنح نفسه الحقَّ في وضع الدستور وتقديمهِ إلى الشعب كمِنحةٍ. وعندما ظهرت النظريات الفلسفية والاجتماعية المناهضة للحكم المطلق بدأ الشعب بالتحرُّك والمطالبة بمشاركة الحكام في وضع الدستور، فصدرت الدساتير بصيغة العقد بين الحاكم والمحكوم. وعندما سادت الأفكار الديمقراطية التي عدَّت الشعب مصدر السلطات اِنفرد الشعب بوضع الدساتير الحديثة عبر أسلوب الجمعية التأسيسية أو الاستفتاء الدستوري الشعبي.

وغنيٌّ عن البيان أنَّ العراق قد عانى طويلاً من غياب الشرعية الدستورية؛ وذلك بسبب تسلُّط الدكتاتورية الناجمة من الانقلابات العسكرية التي حكمت البلد بسياسة الحديد والنار، ولم تُقِم للدستور أيَّ اعتبارٍ؛ ولذا غاب الدستور الدائم عن المشهد العراقي منذ الانقلاب على الملكية في سنة 1958، وشهدنا دساتير مؤقتةً لا تُعبِّر إلاَّ عن مطامح الانقلابيِّين العسكر ومشيئتهم في الاستحواذ على السلطة المطلقة. ولم يتبدَّل الحال إلاَّ بعد التغيير وسقوط الدكتاتورية وسنِّ دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005 بعد مرور قرابة السبعة وأربعين سنةً من عصر الدساتير المؤقتة. لقد كان هذا الدستور دستوراً ديمقراطياً، وضِع بآليةٍ تعدُّ أكثر الآليات ديمقراطيةً في وضع الدساتير، إذ وضع بآلية الاستفتاء الدستوري الشعبي الممزوجة بآلية الجمعية التأسيسية. فلقد قال الشعب كلمتهُ في الدستور مرتين، مرةً عند انتخابهِ أعضاء الجمعية الوطنية -التأسيسية- الذين قاموا بوضع مسودة مشروع الدستور، ومرةً أخرى عند الاستفتاء الشعبي على الدستور. ولا شكَّ في أنَّ الدستور العراقي الدائم قد مثَّل مستوياتٍ ثلاثةً؛ ففي المستوى الأول مثَّل عقداً اجتماعياً بين العراقيين، حكاماً ومحكومين، جاعلاً

الشعبَ مصدر السلطات وأساس شرعيتها. وفي المستوى الثاني مثَّل وثيقةً تُنظِّم حقوق العراقيين، مدنيةً وسياسيةً واقتصاديةً وثقافيةً، وتحمي حرياتهم العامة من تعسُّف السلطة، ولعلَّنا لا نبالغ إذا قلنا إنَّ منظومة الحقوق والحريات التي نظَّمها الدستور تعدُّ رائدةً وفريدةً من نوعها لو قورنت بالدساتير العراقية السابقة ودساتير البلاد العربية بل ودساتير دول العالم المتقدِّمة. أمَّا في المستوى الثالث فقد مثَّل الدستور منهاجاً يكفلُ تحقيق التنمية في البلد بأبعادها المختلفة، وإصلاح الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار وتنميتهما.

وإنَّ ممَّا تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنَّ الدساتير إنَّما تسنُّ في ظروفٍ زمنيةٍ معينةٍ، ثم ما تلبث أن تتعدَّل مع تغيُّر تلك الظروف. فالدساتير ما وضعت كي تكون خالدةً وصالحةً لكل زمانٍ، بل لتحكم مدةً زمنيةً معينةً لها ظروفها الخاصة ؛ لذا يغدو منطقياً الآن بعد مرور زهاء ثماني عشرة سنة على إقرار الدستور وحصول تغييرات كثيرة في الواقع العراقي تختلف عمَّا كان عليه الحال ابان إقراره سنة 2005 السعي نحو تعديل بعض نصوص الدستور بما ينسجم مع تطلُّعات الشعب وحاجاته المستجدَّة ؛ ذلك بأنَّ المفترض في الدستور أنْ يكون مرآةً عاكسةً لحاجات الشعب وقناةً معبِّرةً عن تطلُّعات الأمة، فإذا تغيَّرت هذه الحاجات وتبدَّلت تلك التطلُّعات كان لزاماً على الدستور أنْ يستجيب، وذلك عبر قيام السلطة التأسيسية المنشَأة المختصة بتعديل الدستور بإجراء هذا التعديل. وهذا ما تسعى الحكومة إليه في الوقت الحاضر، إذْ كلفتنا بإجراء الحوارات والمباحثات مع الأطياف السياسية المتعددة؛ بغية الوصول إلى قناعةٍ وطنيةٍ وتوافقٍ سياسيٍ ومجتمعيٍ لتعديل بعض نصوص الدستور؛ بما يُلبّي هذه الحاجات ويستجيب لتلك التطلُّعات.

وتأسيساً على ما قد سلف يمكن الخلوص إلى القول إنَّ الاحتكام إلى الدستور بوصفهِ عقداً اجتماعياً لهو كفيلٌ بحلِّ جميع المشكلات السياسية بين الفرقاء، وإنَّ إعمالَ نصوصهِ وتطبيقها كما هي لهو ضامنٌ للحقوق والحريات وتحقيق التنمية والرفاهية للشعب العراقي.

أ.د. حسن الياسري، أكاديمي وخبير في الدستور العراقي

ثانيا: التماسك المجتمعي

عاش العراق في تاريخه المعاصر الممتد منذ قيام دولته في القرن الماضي حتى وقته الحالي سلسلة إرهاصات وفتن، غذَت أوارها مصالح أجنبية وجدت في العراق ضالَتها؛ إن فيما يزخر به هذا البلد من خيرات طبيعية وبشرية هائلة؛ أو من تاريخ ضاربة جذوره في أعماق البشرية حيث نشأت أعرق الحضارات على أرض وادي الرافدين. التنوع في العراق كان التحدي الأكبر على إمتداد تأريخه، إمتزجت أعراقٌ وقوميات، وأديانٌ، وطوائفٌ، تتعايش على هذه الأرض.

لا يمكن الحديث عن صياغة عقد اجتماعي جديد يواكب التحولات السياسية والاجتماعية والمعيشية دون ربطٍ موجزٍ لسيرة حياة العراقيين التي لا تنفصل عن تلك التحولات على مدى قرنٍ من الزمن، وما آلت اليه أوضاع المجتمع العراقي بعد التغيير السياسي الشامل والجوهري. فقد سقطت دكتاتورية مقيتة جثمت على صدره أكثر من عقدين، وقد حصل التغيير في ظل أوضاعٍ معيشيةٍ صعبة إمتدت العقوبات فيها منذ عام 1990 حتى سقوط النظام عام 2003؛ حين أُطلق العنان لفوضى عارمة، إن بدافع أجنبي أو بمصالح شخصية ضيقة على خلفية ضعف الولاء لنظامٍ مستبدٍ، حرمهم من خيرات بلدهم التي إستأثرت بها فئات محددة، أدت الى إنهيار الطبقة الوسطى فضلاً عن سحق الفئات الفقيرة والمحرومة. فوضى لم تصمد أزاءها شرائحٌ في المجتمع إلا بوازع الدين أو الوطنية. هذا الخرق أربك التماسك المجتمعي في جدلٍ بين مؤيدٍ ومعارضٍ لما

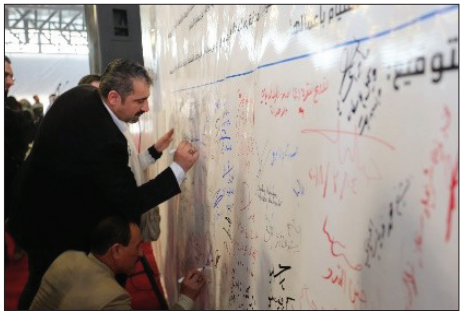
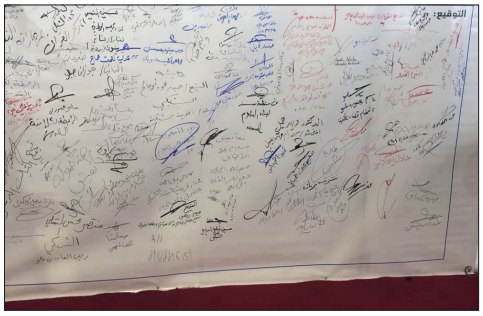
حصل. أضعف مرةً أخرى مشاهد التماسك المجتمعي، وأدى بالنتيجة الى جدلٍ عقيمٍ وتناحر، لم تُحسِن القيادات السياسية التي تصدت للحكم، معالجته أو الحدَ من تبعاته، حتى إذا ما لملمت قوى ظلامية إرهابية عناصرها مأخوذة بشعارات إيديولوجية مشوهة، تعرضت فيها لظروف الاحتلال كلاً أو جزءاً محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى، نزح في إثرها أكثر من خمسة ملايين عراقي إلى مدن أو قُرى أخرى أو مخيمات النزوح، وفقد نسبة مهمة من السكان النازحين لمصادر رزقهم، لا سيما أولئك الذين كانوا يعملون في مهن غير مضمونة، أو إنهم كانوا أصحاب أنشطة مختلفة تعرضت للتدمير أو النهب، تركت هذه الظروف الصعبة آثارها المادية والنفسية والصحية والإجتماعية على النازحين بعد تحرير أراضيهم. ولم يتوقف زحفها السريع إلا تحت وقع نداء المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بوجوب الدفاع عن أرض العراق ومحاربة الإرهاب، عندها حرر العراق أراضيه وقضى على التنظيمات الإرهابية. ومع إن ذلك أدى إلى عودة طوعية لأهاليها برغم الدمار الكبير الذي حلّ بها، إلاّ أن آثاراً عميقةً خلّفها هذا الاحتلال، منها بشكل خاص في محافظة نينوى التي تميزت بتنوع مكوناتها القومية والدينية والطائفية. هذه المحافظة يسكنها عرب وكرد وتركمان، مسلمون وإيزيديون ومسيحيون ومن طوائف عدة. لقد حاول الإرهابيون خلط الأوراق بين تلك المكونات والإيقاع بينها تحت وطأة جرائم يندى لها ضمير الإنسانية. إلا أن مواطني هذه المناطق تجاوزوا الشرخ المجتمعي في سعي حقيقي لإعادة اللُّحمة الوطنية في تلك المناطق، فكان ما حصل في سهل نينوى برغم تعقيدات الأزمة نموذجاً فريداً لتجاوز المحنة وتأكيد التماسك المجتمعي وما آلت إليه جهود وطنية ودولية إلى صياغة وثيقة في التعايش السلمي.

نص وثيقة التعايش السلمي في سهل نينوى

"إكراما للشهداء من أبناء شعبنا الذين ضحوا بدمائهم الزكية وللجرحى والمقاتلين الأبطال من أجل ان ننعم بالأمن والأمان في كل مناطقنا، التي حررتها قواتنا البطلة بكل صنوفها وتشكيلاتها الى جانب تشكيلات الحشد الشعبي والعشائري، وبعد التلاحم الفريد الذي ظهرت عليه مكونات شعبنا العراقي العزيز في معركة التحرير الظافرة.. وتأكيداً للوحدة الوطنية وللبدء بمرحلة إعادة الاعمار وتطييب النفوس من جراحات أوغلت التنظيمات الإرهابية في تعميقها متناسية ان العراقيين جسد واحد لا تفرّقهم الاختلافات ولا تضعف من عزيمتهم التخّرصات والفتن.. نعلن نحن أبناء سهل نينوى من مكوناته المختلفة المتعايشة بأمن وسلام منذ مئات السنين على هذه الارض التزامنا بما يأتي:

1. تجريم الطائفية والعنصرية ونبذ استخدام العنف الذي مارسته التنظيمات الإرهابية، أو يمارسه أي طرف تحت أي ذريعة دينية أو مذهبية أو عنصرية أو جهوية أو عشائرية أو حزبية وفي أي وقت كان والتعامل مع المواطنين كافة على أساس المواطنة.
2. نبذ الكراهية والاحقاد وخلق حالة الانسجام والتناغم الاجتماعي والذهنية المنفتحة وتوفير العوامل اللازمة لتأسيس وعي جديد تقوم عليه الحياة المدنية التي ندعو لها بما يقتضي إزالة آثار التنظيمات الإرهابية من مجريات الحياة اليومية كافة، ويشمل أيضا تبني تفكير جمعي جديد، وتحديث خطاب الوسائل الإعلامية والدينية في عموم نينوى بما يعزز دور المجتمع المدني في شاعة روح الوئام والتعاون.

3. العمل المشترك لتأمين حق كل المواطنين في ضمان وجودهم في حياة كريمة وآمنة ومستقرة وتعويض الاضرار التي خلفها احتلال التنظيمات الإرهابية لمناطقهم بما يقتضي تفعيل اللجان المختصة بذلك.
4. نبذ جرائم التهجير القسري لكل أطياف سهل نينوى من مسيح وشبك وايزيديين وتركمان وكاكائية وكرد وعرب ورفض فرض ارادات قهرية ضد أي طرف في المجتمع من قبل أي طرف لتغيير التركيبة السكانية وترك أي قرار يخص ذلك لأهالي السهل وابنائه.
5. حث سياسيي المنطقة والحكومة المحلية والاتحادية ومجلس النواب على تفعيل القوانين واستحداث التشريعات بالسرعة الممكنة لإزالة كل آثار الاحتلال الإرهابي، وتفعيل التشريعات والقضاء لمحاسبة جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية تحت غطاء التنظيمات الإرهابية، او ضمن مجاميع إرهابية ساهمت او ساعدت في ارتكاب جرائمه، من القتل والأسر والسبي والتهجير والخطف والإستيلاء على المال العام والخاص، وتدمير مؤسسات الدولة والممتلكات والعقارات الشخصية.
6. الإلتزام بأوامر القائد العام للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية بشأن كيفية إدارة الامن وحماية المواطنين والممتلكات في كل مناطق سهل نينوى.
7. تطبيق القانون والاحكام القضائية والاحتكام الى صوت العقل في حل التجاوزات الفردية، وترك حلها للحكماء والوجهاء والوصول الى حالة التراضي في الخلافات الاجتماعية والاعتماد على القضاء والشرطة المحلية، في معالجة المخالفات الجنائية والابتعاد عن عسكرة المجتمع.
8. إناطة القرار الإداري بالمؤسسات الحكومية المحلية والمجالس المحلية ورؤساء الوحدات الإدارية مع دعم الشخصيات والقيادات الدينية والعشائرية والمجتمعية لهذه المؤسسات للقيام بأعمالها".



غالباً ما توحّد الحروب الشعب دفاعاً عن الأرض. لكن ما إن يتوقف أوارها، ترتفع أصواته في المطالبة بتحسين الأوضاع. بذلك إندلعت مظاهرات تشرين، بدأت محدودة ثم إنتشرت وإزدادت حدّة للمطالبة بالحقوق السياسية وضمان الحريات، وتأكيد جدارة الشباب في أخذ موقعهم في الحياة السياسية والاقتصادية، فضلاً عن المطالبة بتوفير فرص العمل وإمتصاص معدلات البطالة بين الشباب بنحو خاص. في ظل هذه الأجواء، حصل حِراكٌ سياسيٌ تغيرت بموجبه الحكومة المنتخبة، ثم سرعان ما شهدت تغيّراً آخر بعد تنظيم إنتخابات مبكرة. على أية حال إن الدعوة لتبنّي عقد إجتماعي جديد ضمن حِراك مجتمعي واعٍ في ظل عوامل عدة أهمها:

1. وجود دستور قائم على أسس الوحدة الوطنية.
2. الإرث التاريخي للشعب وإصراره على بناء أفضل الممارسات المجتمعية.
3. الوعي السياسي والمجتمعي الذي رفعت من مستوياته التحولات السياسية والاجتماعية.
4. تحسن الأوضاع المعيشية عموماً بما تمنح من مستوى مواكبة وسائل التواصل المختلفة والإطلاع على تجارب شعوبٍ أخرى.
5. الحرص على انطلاقة تعوّض الإخفاقات التي سببّها تعطيل مضامين الحقوق والواجبات في مواطنة صالحة.
6. الصمود إزاء موجات التفريق والإحتراب برغم تمظهرها بدوافع دينية أو قومية أو طائفية.

سهل نينوى، قصة نجاح في التماسك المجتمعي

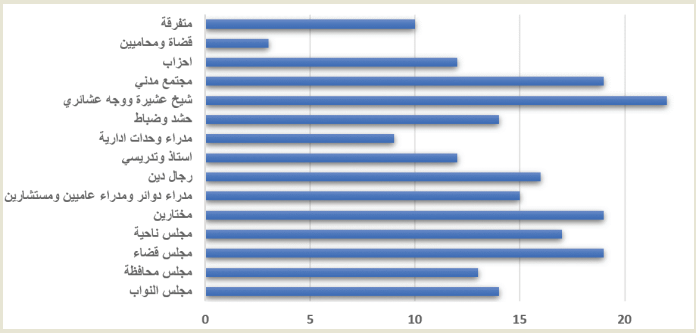
يتمتع سهل نينوى بتنوع ديموغرافي وديني وعرقي كبير، هذه المنطقة تأثرت بشكل كبير بالصراع الذي شهده العراق، خاصة بعد ظهور التنظيمات الإرهابية عام 2014، الذي تسبب في دمار واسع النطاق ونزوح جماعي. بعد تحرير محافظة نينوى عام 2017، أصبح سهل نينوى، الذي يُعد موطنا لمجموعة متنوعة من المكونات الدينية والعرقية، بما في ذلك العرب، الأكراد، المسيحيون، الشبك، التركمان، والإيزيديون نقطة محورية للصراعات الداخلية بعد أن كانت هذه المكونات تتعايش تاريخيا إلى حد ما بسلام. فقد أدى ذلك إلى تهجير مئات الآلاف من السكان وتدمير البنية التحتية للمنطقة. ومع تحرير نينوى في عام 2017، بدأت بعض العائلات النازحة في العودة تدريجياً إلى ديارها، ومع ذلك، بقي الوضع معقداً للغاية، إذ أن عودة السكان تزامنت مع بروز تحديات سياسية وأمنية جديدة، مما زاد من صعوبة استعادة الاستقرار الكامل للمنطقة.

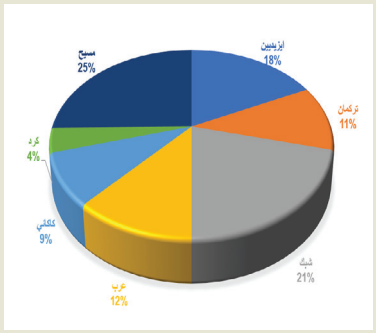
وقد أصبح من الأولويات الوطنية للحكومة العراقية تسهيل وتسريع إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، فضلاً عن معالجة عدد من التحديات التي واجهتها مكونات سهل نينوى بعد التحرير، ومعالجة الشرخ المجتمعي الذي خلفته تداعيات ظهور التنظيمات الإرهابية في العام 2014. وكان من بين الجهود في هذا السياق تشكيل "اللجنة الوطنية العليا للتعايش والسلم المجتمعي التي كانت من مهامها العديدة العمل على نشر وترسيخ ثقافة الحوار والتسامح واحترام الرأي الآخر والتنوع والمواطنة، واحترام القانون وكل القيم الداعمة للتعايش السلمي.

كانت التنظيمات الإرهابية قد خلفت وراءها انقسامات اجتماعية عميقة بين مكونات سهل نينوى، التي كانت تعيش سابقاً في ظل حالة من التعايش الهش، بعد التحرير، ازدادت هذه الانقسامات بسبب الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها التنظيم ضد بعض المكونات، مما أضاف تعقيدات كبيرة إلى مسألة تحقيق المصالحة. ولهذا وجدت اللجنة أن المصالحة الحقيقية تتطلب أكثر من مجرد حوار سطحي، بل تحتاج إلى إجراءات ملموسة لتعزيز الثقة بين المكونات، ومن هذا المنطلق، قررت اللجنة

التحضيرية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تنظيم سلسلة من ورش العمل المكثفة التي جمعت ممثلين من جميع مكونات سهل نينوى، كان الهدف من هذه الورش ليس فقط استعراض المشكلات والتحديات، ولكن أيضاً الاستماع بعناية إلى ملاحظات مختلف الأطراف، وإشراكهم في صياغة حلول عملية للتحديات القائمة، وقد أتاحت هذه الورش للمكونات المختلفة فرصة للتعبير عن مخاوفهم وآرائهم، وطرح مطالبهم الأساسية التي يرون أنها ضرورية لضمان عودتهم الآمنة والمستدامة. وبعد جهدٍ امتد شهوراً عدة عُقد مؤتمر التعايش السلمي في سهل نينوى بتاريخ 15 مارس 2018 في مركز ناحية برطلة، بحضور رئيس وزراء الحكومة العراقية وعدد كبير من مسؤولي الدولة وممثلي مكونات سهل نينوى، وشخصيات رسمية ومجتمعية أخرى بهدف مواجهة التحديات الاجتماعية والإنسانية التي خلفتها فترة سيطرة التنظيمات الإرهابية على المنطقة، وقد سعى المؤتمر إلى تعزيز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع المختلفة في سهل نينوى (المسيحيين، الشبك، الإيزيديين، الاكراد، التركمان، الكاكائية، والعرب) بعد سنوات من التوترات الطائفية والصراعات العرقية التي عمقت الفجوة بين هذه المكونات.

كان من أهم ثمار مؤتمر برطلة التوقيع الرسمي والشعبي على مدونة سميت بـ"وثيقة التعايش السلمي في سهل نينوى"، شكلت انعطافة تأريخية في إعادة اللحمة لمكونات سهل نينوى وإعادة بناء الثقة فيها، وإنهاء الخلافات وتجاوز الانقسامات العرقية والدينية، وتعزيز التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية لضمان عودة الحياة الطبيعية مع وضع إطار أمني مستدام يضمن الاستقرار.





شكلت فعالية التوقيع الجماعي مناسبة لأهالي سهل نينوى، تزاحم الحضور على تثبيت الإلتزام بمحاور هذه الوثيقة، التي عُدَت وثيقة وطنية تاريخية في بناء عقد اجتماعي لأهالي سهل نينوى.

محمد طاهر التميمي / منسق مؤتمر برطلة 2017

ثالثا: تحسن الوضع المعيشي؛ إنخفاض الأهمية النسبية للغذاء، ماذا يعني؟

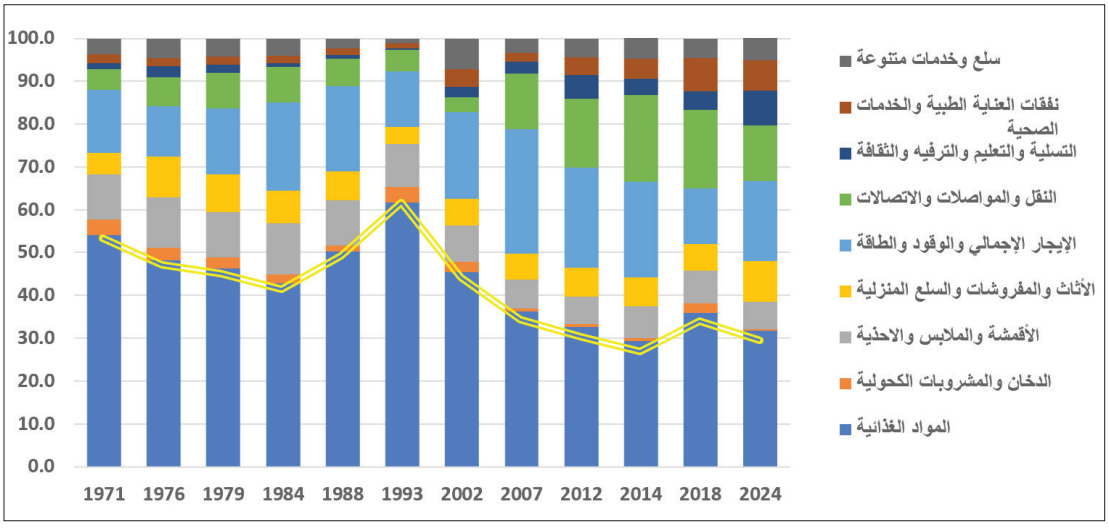
على مدى نصف قرن من الزمن، منذ سبعينات القرن الماضي حتى وقتنا هذا، شهد العراقيون أطواراً مختلفة في مستويات معيشتهم بما حملته تحديات هذا البلد من مفارقات، ان تأثيرها مباشراً على حياة أبنائه. اقتصاد البلد الريعي يجعله في مهبَ رياح الأزمات الإقتصادية والسياسية على نحو خاص. الحروب والمواجهات العسكرية المسلحة، جعلت العراقيين يدفعون ثمنها وما تبعها أو رافقها من سنوات حصار اقتصادي شامل وطويل، وضعت حال الأسر العراقية رهناً بتلك التقلبات. ولعل نمط المعيشة في العراق يُعد انعكاساً مباشراً لظروفه السياسية والاقتصادية، لذا فأن التغيرات في هذا النمط حملت بصمة هذا التأثير تحسناً أو تراجعاً. فحين يتحسن مستوى دخل الناس وتنخفض معه معدلات الفقر يتحول نمط إنفاقه باتجاه خفض نسبة ما يُنفق على الغذاء، ليرتفع أزاء ذلك مستوى الإنفاق على سلع أساسية أو ربما كمالية تعبيراً عن الالتفات الى إشباع الحاجة منها.

إن إنتظام العمل الإحصائي المبكر في العراق وفرَ قاعدة بيانات مناسبة لرصد تلك الظاهرة، والشكل 9 - 2 يوجز التحولات التي حصلت على مدى خمسين عاماً في مستوى معيشة الفرد والأسرة العراقية. لعل أبرز مؤشر يمكن تقصّيه في هذه التحولات هو نسبة الإنفاق الاستهلاكي على الغذاء. إن حساسية المستوى المعيشي مرتبطة بالتذبذب في انشغال الفرد العراقي بتأمين غذائه، حتى إذا ما تحسنت ظروفه وأشبع قدراً مناسباً من حاجاته الغذائية، كماً ونوعاً، التفت الى تدبير حاجاته وسلعه والخدمات التي يستكمل فيها متطلبات معيشته بشكل مقبول أو ميسَر.

إن متابعة بسيطة لمعطيات نسب إنفاق الفرد العراقي الاستهلاكي على السلع والخدمات (شكل 9 - 2)، تقود الى الاستنتاج أن الفرد العراقي حقق تحسناً واضحاً في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي. وظل هذا التحسن مستمراً، حيث اقتربت نسبته من 40 % لأول مرة في تاريخ العراق حتى منتصف الثمانينات. وحين بدأت آثار الحرب العراقية الإيرانية تترك آثارها على اقتصاد البلد، بدأ يتراجع المستوى المعيشي وصار الانفاق على الغذاء يشكل نسبة أكبر. وتفاقمت أوضاعه لتصل في أسوء حال لها عام 1993، حيث قدرت نسبة الانفاق على المواد الغذائية ب 63 %، لتختزل كل نسب الصرف على المجاميع السلعية الأخرى ب 37 % فقط. ومع تخفيف العقوبات الاقتصادية وتوقيع مذكرة النفط مقابل الغذاء الدولي، والاعتماد الكبير على مفردات البطاقة التموينية، ثم ما حصل من تحولات سياسية جوهرية بعد عام 2003، انخفضت نسبة الانفاق على المواد الغذائية الى أقل من 40 % بعد سقوط نظام الحكم السابق.

ثم مع تحسن الوضع الأمني والاقتصادي للبلد أشارت نتائج آخر مسح اقتصادي واجتماعي للأسرة في العراق 2023 - 2024 الى إن نسبة الانفاق على المواد الغذائية انخفضت الى 31.7 %. أي إن حوالي 68 % من الإنفاق الاستهلاكي يُنفق تقريباً على السلع والخدمات غير الغذائية، ليعكس أن التحسن الواضح في المستوى المعيشي للأسرة في العراق ارتبط تأريخياً بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو بالتالي انعكاس مباشر للتطور في مقياس مستويات التنمية البشرية.

شكل 9 - 2: أنماط الإنفاق الأسري على مجاميع السلع والخدمات للفترة (1971 - 2024)

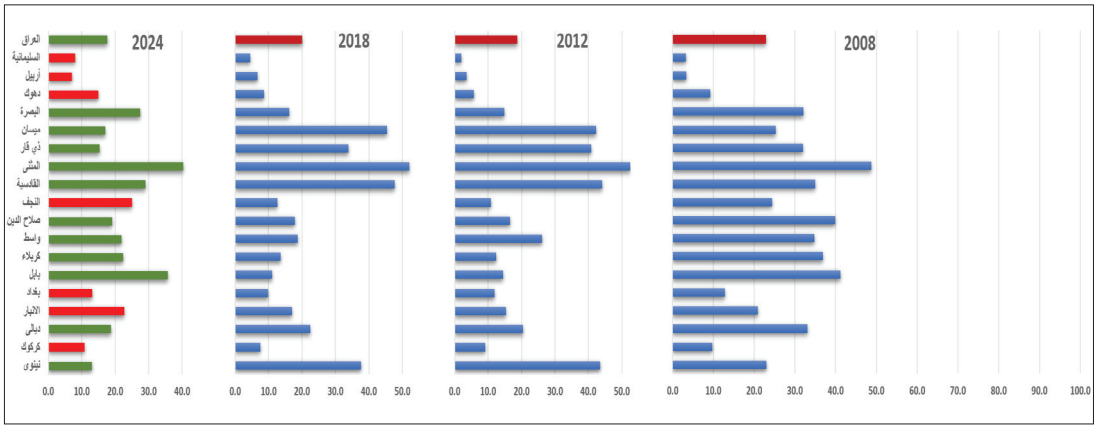


المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تقارير المسوح الأسرية للسنوات (1971 – 2024)

تقدم في جهود التخفيف من الفقر

بعد إنتهاء سنوات العقوبات الاقتصادية الذي إمتد حتى عام 2003، كانت نسبة الفقر قد استقرت عند 23 % عام 2007، أُعدَت بعدها استراتيجية للتخفيف من الفقر 2010 - 2014. وقد انخفضت فعلاً عام 2012 الى 18.9 % وكان مخططـاً أن تنخفـض الى 16 % عام 2014. غير إن ما مرَ به العراق من تراجع كبير في الوضع الأمني، وفي احتلال لمسـاحات واسـعة من أراضي البلد عصفت بجهود خفض الفقر لترتفع نسبته من جديد الى 20.5 % عام 2020. بعد انهيار الإرهاب وإعادة الاستقرار في المحافظات، وبعد تحسن موارد البلد النفطية نتيجة ارتفاع سعره العالمي سـجلت نسـبة الفقر انخفاضاً واضحاً عام 2024. تشير تقديرات آخر مسـح اجتماعي واقتصادي للأسرة (IHSES 3) الى انخفاض نسبة الفقر الى 17.5 %. وقد سجل عدد من المحافظات إنخفاضاً واضحاً في نسب الفقر، فيما شـهدت محافظات أخرى إرتفاعا طفيفا (شـكل 9-3).

شكل 9 - 3: مقارنة نسب الفقر بين المحافظات للأعوام 2008 و2012 و2018 و2024



المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تقارير المسوح الأسرية للسنوات (2008 – 2024)

3.9 المسار المستقبلي: توصيات لتحقيق مواطنة موحدة وشاملة

التعليم والتربية وأثرها في المواطنة

تراكمت فجوات خلال العقود الماضية، عقّدت حظوظ تعزيز المواطنة، مع الإشـارة إلى أن الفجوة الرئيسـة تتعلق بالتباعد الحاصل بين الدساتير وواقع الممارسة، أي التطبيق. ان إعاقة ترسيخ الحقوق والحريات الواردة في الدسـتور، وتوطينها في عمق الممارسـة، لا ترتبط بالفجوات المذكورة فحسـب، بل تتعلق أيضا بنوعية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة للتعريف بهذه الحقوق والتربية على قيمها. هكذا، خلُص معدو تقرير التنمية الإنسـانية العربية للعام 2004، إلى أن حجم حضور "الحرية" ومسـتوياته في الكتاب المدرسـي فقير، ليس بالنسـبة للمفهوم فقط، بل أيضا بالنسـبة " لما يترتب على ذلك من فقر في القيم المتصلة بحقوق الإنسـان ككل، ليشـدد في المنحى نفسـه على أن "الحرية المتواترة في النصوص في سـياق قلة حضورها، هي حرية متصلة بالوطن وبالدين.. وبالتالي تتراوح مرجعيتها بين هذين المكونين".

الطفولة والشباب والمواطنة: الحاجة الى آفاق جديدة

تشـير بيانات وزارة التخطيط أن عدد سـكان العراق قـد بلغ نهاية عام 2024 حوالي 46.19 مليوناً[1]. ان نسـبة السـكان في الفئة العمرية أقل من 15 سـنة 35.9 % من مجموع السـكان، فيما تبلغ نسبة السكان الذين هم بعمر 15 - 64 سـنة 60.4 %، ويشـكل الشـباب ضمن الفئة العمرية 15 - 24 سنة 24 % من مجموع السكان. ومن خلال النظر إلى هذه البيانات والنسب ندرك أن نسبة الفئات العمرية الصغيرة والشابة هي النسبة الأعلى من بين سـكان العراق، الأمر الذي يشـير إلى أن المجتمع العراقي هو مجتمع فتي بإمتياز. إن هذه المعطيات والمؤشـرات تضعنا أمام تحديات كبيرة، إذ هي إلى جانب ما تبعثه من أمل في توفر طاقات بشرية نشيطة، إلا أنهـا من جانب آخر تؤشـر مدى الأخطار التي من الممكن أن يتعرض لهـا البلد إذا ما ظلت الحكومة عاجزة عن تلبية متطلبات الطفولة والشـباب المتزايدة والمسـتمرة في ظل ارتفا ع مستمر في السكان وفق معدل نمو يقترب من 2.3 %[2]. بلحاظ تضاعف أعداد السكان في العراق بمدد زمنية ما تزال قصيرة نسبياً (حوالي 30 سنة) بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ 76سنة.

ولا يقتصر الأمر هنا على مشكلة البطالة وعدم التوزيع العادل للفرص، لكن الشباب في العراق اليوم فضلاً عن ذلك هم عرضة لتيارات فكرية وثقافات تقليدية تسـهم في تكريس حالة عدم الاسـتقرار في ظل فشل التنمية وشـيوع الفساد بكافة أشـكاله، لذا لا بُدَّ من وضع برامج علمية حقيقية يكون هدفها الرئيس استثمار الطاقات الشـابة، وتوظيف إمكاناتها في دعم روابط الوحدة الوطنية، وتقوية أواصر المحبة والتسامح والعيش المشترك، ولا يتم ذلك من خلال رفع الشـعارات ولكن من خلال الدعم المادي والمعنوي للمشروعات والبرامج المشار إليها والتي يمكن أن تؤتي ثمارها خلال المستقبل القريب والمتوسط.

التكنولوجيا الرقمية والمواطنة

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية طوال العقدين الماضيين ولازالت دوراً فعالاً في إمداد الإنسان بسيل متدفـق من المعلومات والبيانـات التي دفعت إلى تغيير أو تعديل في المواقف والاتجاهات، مسـاهمة بذلك في إعادة تشكيل وعي الإنسان وبإعداده ليكون أكثر قدرة على التأثير في الآخرين. وتقدم تكنولوجيا الاتصال الحديثة فرصاً عظيمة ورخيصة لتعلم اللغات، كما أنها تسـهم في ترجمة المعلومات من أجل تسـهيل عملية التواصـل بين الشـباب وإزالة الفوارق الحضارية، فضلا عن تميز هذه الوسـائل بعدة مميزات منها التشـاركية والتفاعليـة والحضـور الدائم غيـر المادي. ووفقا لذلك فإننـا يجب أن ندرك مدى أهميـة وحضور تكنولوجيا الاتصال في بلورة وصيرورة الحركات الاجتماعية وتطورها، وفي انتقال عدوى التقليد والمحاكاة بسـرعة فائقة بيـن مجتمعاتنـا ومجتمعات العالم المحيط بنا. من هنا لا بُدَّ لنا من التفكيـر الجدي في الكيفية التي يمكن مـن خلالها توظيف عصر المعلومات هذا في عملية الدمج الاجتماعي بين المجتمعات المحلية في العراق، بدلا من أن تكون قنوات للفرقة وبث الكراهية، كما هو سـائد في حالات كثيرة اليوم. غير أن هناك مشكلات إجتماعية إضافة الى المشاكل الصحية التي تتزامن مع تقدم التكنولوجيا الرقمية.

1 - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، 2024.
2 - المصدر السابق نفسه.

لقد حان الوقت لتجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات وشعوبها وضمن المجتمعات، من أجل إعادة الثقة والأخذ برؤية شاملة لحقوق الإنسان. فالناس بحاجة لأن ترى النتائج ملموسة في حياتها اليومية. ومما يجب تحقيقه في هذا الصدد مشاركة النساء والفتيات مشاركة فعلية وعلى قدم المساواة، إذ بدونهن لا يمكن أن يوجد عقد اجتماعي ذو مغزى. وينبغي أيضاً إعمال ترتيبات محدّثة للحوكمة من أجل توفير منافع عامة أفضل وتدشين عهد جديد من الحماية الاجتماعية الشاملة، والتغطية الصحية، والتعليم، واكتساب المهارات، والعمل اللائق، والسكن، فضلاً عن إتاحة الربط الشامل بالإنترنت بحلول عام 2030، باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. ندعو جميع البلدان الى إجراء مشاورات إصغاء وطنية شاملة وهادفة تتيح لجميع المواطنين المساهمة في تصور مستقبل بلدانهم.
الجمعية العامة للأمم المتحدة: خطتنا المشتركة

الدورة الخامسة والسبعون/ تقرير الامين العام / 2021

فالعزلة الإجتماعية التي يقضي فيها الفرد أوقاتاً طويلة مع الإنترنت أدى إلى ضمور في العلاقات بسبب تقلص مساحة التفاعل الأسري، والإدمان على وسائل التواصل الإجتماعي، فضلا عن المشكلات النفسية التي تتسبب في القلق والإكتئاب، وإنخفاض التركيز والإنتباه. كما يسبب ذلك مشكلات أمنية، منها إختراق الخصوصية وإنتشار الأخبار الكاذبة والإشاعات بأنواعها، إلى جانب المشكلات البيئية المتعلقة بزيادة النفايات الإلكترونية والإستهلاك الكبير للطاقة. وفي المجتمع العراقي يمكن أن يكون تأثير التكنولوجيا الرقمية سلبياً على الفئات الهشة (المهمشة أيضا)، أو المجتمع في ظروف الأزمات التي مر بها خلال التسخير السلبي لوسائل التواصل في تعميق الانقسامات وزيادة القلق والتوتر والثقة بالمستقبل.

أخيراً لا بُدَّ من اعتماد فرضية (أن بناء دولة المواطنة هي المسار الحقيقي الذي يمكننا من خلاله تحقيق الإندماج الاجتماعي)، إذ لا بناء لدولة المواطنة من دون دمج اجتماعي، ولا دمج اجتماعياً من دون دولة مواطنة، والدولة الديمقراطية الحقيقة هي التي تضمن حقوق المواطنة في التعليم والرعاية الصحية والعمل والسكن اللائق، وهو ما يمكن تحقيقه عبر المسارات الاتية:

- اقرار حدود سياسات وبرامج واقعية تشمل كافة مؤسسات الدولة كخيارات استراتيجية للتدخل لتعزيز آفاق التنمية والمضي قدماً بتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية ذات الصلة بتأمين الخدمات للمواطنين بوتائر مستدامة.
- توفر إرادة حقيقية يتم من خلالها تغيير بوصلة التفكير من الماضي إلى المستقبل، عندها يفكر العراقي بالحياة على أنها منحة ستذهب ذات يوم مثل ومضة غير مرئية من عمر هذا الكون، وعليه أن يعيش في هذا البلد كإنسان يبحث عن كرامته وأمنه ومستقبل أطفاله، على أن يتخلص من عقدة الماضي، ويتصالح مع ذاته، وأن يفهم بأنه غير مسؤول عما حصل ذات يوم على هذه الأرض. عند ذلك ستذوب الانتماءات الفرعية داخل انتماء وطني يضم الجميع ليس لأي سبب آخر، سوى لأنهم مواطنون.
- إعادة ترتيب البناء الإجتماعي، وعلى التفكير في المستقبل، والاستفادة من التجارب المريرة، والانتكاسات الكبرى التي مرت بها طيلة المائة عام الماضية؛ متوخية قدر الإمكان الحذر من الوقوع في كمائن، ومصائد المغفلين التي دفع بسببها المجتمع العراقي الكثير من أمنه، واستقراره، ووحدته، ورخائه. فالمسؤولية اليوم مشتركة بين المجتمع والدولة؛ فالعراق أمام خطوة فارقة في تاريخه؛ لابد ان

يكرس مساراته نحو الوحدة والاستقرار، والتنمية، والسلام.

- اعتماد خطط مالية مستقرة تدعم مسارات التنمية المستدامة وتعمل على تصحيح هيكل الإنفاق الحكومي الذي يحسن جودة الحياة ويرفع مستوى المعيشة.
- مواءمة مدخلات ومخرجات العملية التعليمية مع قدرات المؤسسات وحاجات التنمية الوطنية.
- خلق مؤسسات تربوية وتعليمية ذات مسؤولية مجتمعية عالية، من خلال دعم المراكز التي تقدم خدمات للمجتمع وحماية البيئة، وتكثيف العمل الطوعي والمشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية.
- إعادة بناء منظومة الافكار، وتحديث الثقافة التقليدية، وتنقيتها من الشوائب؛ لتكون الثقافة العراقية عنصراً بناءً وقوة في الدولة والمجتمع، بعد أن كانت عنصر هدم وضعف طوال المائة عام الماضية. على أن نفهم أن هذا الأمر لا يتحقق إلاّ بالعمل الدائم والدؤوب، المخطط والمنظم، الجاد والهادف الذي تتبناه الدولة في إقامة أسس رصينة يمكن الاستناد عليها بثقة عالية في عملية البناء.
- تبقى المدرسة، المؤسسة الوحيدة القادرة على إعادة بوصلة التفكير لدى الناشئة، شريطة أن تخصص الدولة فقرات واسعة من موازناتها السنوية وفق خطة تصل إلى عشرة أعوام، على أمل أن تكون تلك الأعوام العشرة كفيلة بوضع سكة يمكن السير عليها نحو الأمام.
- أن يتحمل الفاعل السياسي المسؤولية كاملة أمام التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع اليوم، لاستنباط الدروس من التجارب السابقة، والتخطيط الحقيقي لما هو قادم وفق تصورات واقعية بعيدا عن التأويلات غير الحقيقية.
- شعور الناس بأنهم مواطنون في دولة تقوم الحكومة فيها بتقديم الخدمات اللازمة لهم، وتعمل على حمايتهم، وتوزيع الثروات بشكل عادل بينهم، والتعامل مع الجميع دون تفرقة أو تمييز، بما يعيد ثقة الناس بالدولة، ويمنحها التفويض الكامل الذي تستطيع من خلالها أن تحقق أهدافها القريبة، والمتوسطة، والبعيدة الأمد.
- بما أن معدل النمو السنوي للسكان البالغ 2.3 %، بزيادة عددية تتجاوز المليون نسمة سنويا، وبحجم سكاني عام يقترب من معدل 80 مليون نسمة عند منتصف هذا القرن؛ إذن لا بُدَّ والحالة هذه من وضع الدولة في حسبانها التخطيط للمستقبل، بعد أن ضاعت أكثر من أربعين عام (1980 - 2024) من التنمية المفقودة، والنزيف المستمر. ولا يتحقق هذا الأمر دون تأسيس صندوق الأجيال مثلما هي الحالة في دول الخليج النفطية، إذ يعد هذا الصندوق في الكويت على سبيل المثال ثالث أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم[1].
- الاهتمام بالصناعة الوطنية، وبالزراعة والثروة المائية، وكذلك بالسياحة من أجل توفير مصادر داعمة للاقتصاد الوطني، أو تكون بديلاً للواردات الريعية التي تأتي عن طريق النفط.
- تخفيف وتيرة العنف والاهتمام الجدي بالرياضة، والفنون بكافة أنواعها، ووسائل الترويح.

1 - تقدر قيمة أصول هذا الصندوق بنحو 900 مليار دولار أمريكي. وقد تأسس هذا الصندوق الذي تديره اليوم الهيئة العامة للاستثمار في عام 1976، وكانت تودع فيه منذ ذلك الحين نصف أموال صندوق الاحتياطي العام، إذ يودع فيه ما لا يقل عن 10 % من إجمالي إيرادات الدولة سنويًا.

- التأكيد على أهمية الدور الحاسم لرفع مؤشرات التنمية البشرية لتحقيق المواطنة المتكافئة (الحاضنة للتنوع)، وهو ما يتوافق مع الأهداف الأساسية للتنمية البشرية المستدامة.
- توسيع بناء القدرات البشرية والحريات، من خلال معالجة أوجه عدم المساواة، وتعزيز الأدوار التنموية للوكالات الرئيسة للتنمية، وتوسيع المشاركة الشاملة، إذ توفر التنمية البشرية الأساس لبناء نموذج مواطنة متكافئة شاملة ممكنة لجميع أفراد المجتمع.

الإستثمار في رأس المال البشري

ما زال المجتمع العراقي مجتمعاً فتياً، نسبة الشباب فيه عاليةٌ كما مر سابقاً، وإن الإستثمار لهذه الفئة وفي غيرها وإكسابها المعارف والقدرات يمكّن من جعل أفرادها منتجين في مجتمعهم. وإن تراكم هذا البناء في رأس المال البشري يُعد أساسياً لرفع مستويات التنمية البشرية. إن الاستثمار في تعليم الأطفال والشباب يمثل أهم التحديات الإنمائية للعراق لكي يتمتع الشباب بكل المهارات اللازمة لبناء مستقبلهم، فلا يوجد سوى سبيل واحد وهو الاستثمار في البشر، وتحدد استراتيجية التعليم الرؤيةَ والمسار الصحيح نحو إنشاء نظام تعليمي أفضل وتعلم أفضل لجميع الأطفال العراقيين على مدى السنوات العشر القادمة، والتأكيد على أنه لا يمكن تحقيق المساواة في الحصول على التعليم لجميع الأطفال العراقيين إلا من خلال ضمان توفير مساحات تعلم كافية ومدخلات جيدة للتعليم. وتحدد استراتيجية التعليم في العراق أهدافاً واضحة وطموحة لتحقيق تعميم إتمام التعليم الابتدائي والمتوسط بحلول عام 2031، ورفع نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي العالي الى نحو 70 % بدلاً من 45 %، وزيادة مستوى توفير خدمات التعليم غير الرسمي، وهناك حاجة إلى استثمارات أكثر وأفضل في قطاع التعليم، حيث تدعو هذه الاستراتيجية إلى زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الموازنة العامة، من 10 % فقط في السنوات الأخيرة إلى 16 % في السنوات العشر القادمة لتحقيق أهدافها.

إن مؤشر رأس المال البشري (والذي يمثل 64 % من إجمالي الثروة على مستوى العالم)، يحدد كمياً بمقدار مساهمة الصحة والتعليم في مستوى الإنتاجية المتوقع أن يحققه الجيل القادم من الأيدي العاملة. ووفقاً للمؤشر فإن الطفل المولود اليوم في العراق لن يتمكن من تحقيق أكثر من 41 % من انتاجيته، كمعدل عندما يبلغ من العمر 18 عاماً مقارنةً بنحو 57 % في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا[1]، وهو ما يعكس تراجعاً في انتاجية الجيل القادم من القوى العاملة. إن تحقيق طفرة حقيقية في إستثمار رأس المال البشري في العراق يقتضي التصدي للتحديات التي تواجه ذلك، وأهمها عدم المساواة في التعليم؛ وإرتفاع نسب التسرب المدرسي؛ وعدم توفر ظروف مواتية للتعليم؛ وهدر الموارد وانعدام الكفاءة؛ وضعف البنية التحتية.

1 - تقرير الإستثمار في راس المال البشري

4.9 الإرتقاء إلى مصاف الدول العالية جدا في مستوى التنمية البشرية في العراق

في ضوء تتبع مسارات التنمية البشرية في العراق على مدى العقود الثلاثة التي مرّت، تنقل هذا المسار من دولة على حافة التنمية البشرية المنخفضة (يقل الدليل عن 0.5 حيث قُدر حينها بـ 0.480) خلال سنوات العقوبات الاقتصادية في تسعينات القرن الماضي، إلى دولة ذات تنمية متوسطة بتخطيها حاجز 0.6 خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بقيمة 0.623 عام 2008، ثم بإقترابه من مستوى التنمية البشرية العالية عام 2014 حيث قُدر حينها بـ 0.682، ليتخطى ذلك ويدخل العراق مستوى التنمية البشرية العالي وفقا لقيمة الدليل لعام 2024 البالغة 0.712، مع الإشارة إلى إن إستخدام أحدث البيانات الإحصائية على مستوى المحافظات ساعد في حساب أدلة التنمية البشرية على مستوى المحافظات "لأغراض التنمية المحلية" وعلى المستوى الوطني الذي تختلف قيمته قليلا عن قيمة الدليل المنشور في تقرير التنمية البشرية العالمي، وفي تصنيف مستوى العراق أيضا. لكن السؤال المطروح؛ متى يدخل العراق مستوى التنمية البشرية العالية جداً شأنه في ذلك شأن دول أخرى في المنطقة العربية؟

أجريت عملية تقدير لأبعاد دليل التنمية البشرية الوطني في ضوء معدلات النمو السنوي لمؤشرات الأبعاد؛ توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط عدد سنوات التمدرس، وعدد سنوات التمدرس المتوقعة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والتي قُدرت بـ 0.01 و0.04 و0.016 و0.02 على التوالي، وقد كانت توقعات قيم تلك المؤشرات لعامي 2030 و2035 كما يأتي:

جدول 9 - 1: تقديرات مؤشرات أبعاد التنمية البشرية الرئيسة لسنتي 2030 و2035 بموجب معدلات النمو السنوي للمؤشرات

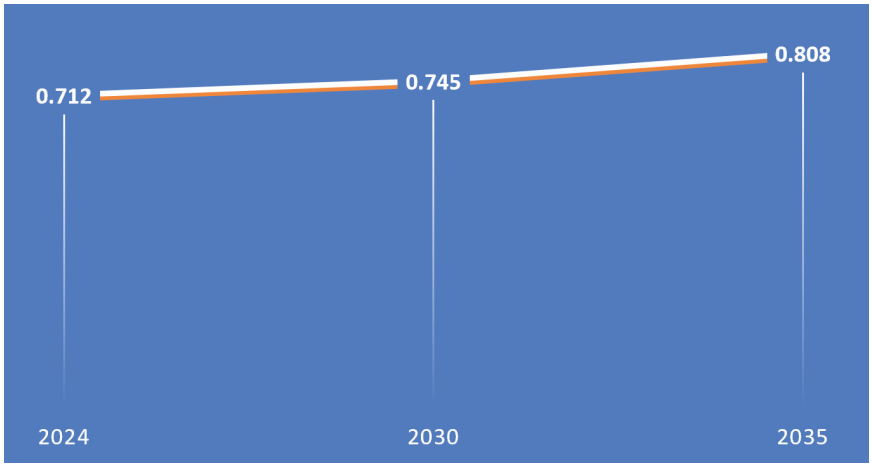
السنة	**مؤشر** توقع الحياة عند الولادة(سنة) **LE**	**مؤشر** متوسط عدد سنوات التمدرس(سنة) **MYS**	**مؤشر** عددسنوات التمدرس المتوقعة(سنة) **EYS**	**مؤشر** حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي **PCGNI** ($)
2024	74.1	9.1	12.0	9.092
2030	78.5	11.28	13.15	10.910
2035	82.25	13.5	14.11	11.092

المصدر: إعداد الفريق البحثي.

ثم أستخدمت معادلة إنحدار خطي لتمثيل قيمة دليل التنمية البشرية بدلالة المتغيرات المستقلة الأربعة المذكورة. أظهرت نتائج عملية التقدير نموذج الإنحدار التقديري الآتي: ، حيث (Y = دليل التنمية البشرية) و(= توقع الحياة عند الولادة) و(= متوسط عدد سنوات التمدرس) و(= عدد سنوات التمدرس المتوقعة)

و(=متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)، وبتطبيق معادلة تقدير الإنحدار الخطي لدليل التنمية البشرية، قُدرت قيمة دليل التنمية البشرية الوطني لسنتي 2030 و 2035 في ضوء القيم التقديرية للمتغيرات المستقلة الأربعة، وكشفت نتائج الإحتساب، إن دليل التنمية البشرية المتوقع لعام 2030 سيصل إلى 0.745، في حين يتوقع أن يدخل العراق مستوى الدول ذات التنمية البشرية العالية جدا عام 2035 بقيمة 0.808.

شكل 9 - 4: توقعات دليل التنمية البشرية الوطني لسنتي 2030 و2035



المصدر: إعداد الفريق البحثي.

5.9 الإستنتاجات

1. إرتقى العراق إلى مصاف دول التنمية البشرية المرتفعة، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.712، وذلك بفضل التحسن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 74 عامًا، ومتوسط الالتحاق بالمدارس إلى 8.2 عامًا، وسنوات الدراسة المتوقعة إلى 12 عامًا. ومع ذلك، تفقد قيمة مؤشر التنمية البشرية 23 % عند تعديلها لمراعاة عدم المساواة في أبعادها الرئيسية. وعلى الرغم من أن قيمة مؤشر التنمية البشرية الوطني للعراق أعلى قليلاً من 0.7، إلا أنها لا تزال أقل من مستوى التنمية البشرية للدول العربية المنتجة للنفط بشكل عام.
2. هناك تفاوتات ملحوظة بين المحافظات في مستويات التنمية البشرية. حيث جاءت محافظة أربيل في إقليم كردستان في المستوى الأعلى بقيمة 0.751، في حين جاءت محافظة المثنى بالمرتبة الأخيرة بقيمة 0.673.
3. تتراجع قيمة دليل التنمية الجنساني إلى 0.88، وهو يعني إن قيمة دليل التنمية البشرية للإناث أقل بنسبة 12 % من مؤشر الذكور. يُعزى هذا الاختلاف في المقام الأول إلى التفاوتات في مستويات التعليم والدخل.

4. لفهم تصورات العراقيين، وضع التقرير ثلاثة مؤشرات للمواطنة، والعقد الاجتماعي التقليدي، والعقد الاجتماعي الجديد. وقد استُمدت هذه المؤشرات من بيانات استطلاع الرأي حول المفاهيم المذكورة، قدمت بطريقة رقمية مبسطة. قُدِّر مؤشر المواطنة عند 0.768، ومؤشر مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي عند 0.529، بينما ارتفعت قيمة مؤشر دعم العقد الاجتماعي الجديد إلى 0.867. وهذا يعكس تبني الأغلبية لمبادئ المواطنة بوضوح. كما لوحظ وجود مستوى أعلى من الفهم والدعوة لبناء عقد اجتماعي جديد قائم على المساءلة والتفاعل الإيجابي، على عكس العقد الاجتماعي التقليدي القائم على الحماية والحقوق والواجبات.

5. كشفت نتائج استطلاعات الرأي حول أبعاد المواطنة عن أربعة عناصر رئيسية تلخص هذه الآراء في وصف المواطنة: الإلتزام بالقوانين واللوائح، ودعم واحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الملكية الخاصة، والحفاظ على الوطن، وتعزيز روح المشاركة.

6. بناءً على آراء المستجيبين حول التحديات التي تواجه المواطنين، ظهر إن ثلاثة تحديات هي الأصعب: إنعدام تكافؤ الفرص نتيجة غياب العدالة، ومظاهر الفساد في بعض المؤسسات الحكومية، وضعف أداء المؤسسات الحكومية المعنية بتلبية إحتياجات المواطنين.

7. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عميقة ناتجة عن عوامل مؤسسية واقتصادية مزمنة، أبرزها ضعف الأداء المؤسسي، تضخم الجهاز الإداري، والبيروقراطية، إلى جانب محدودية النظام المصرفي ومناخ الاستثمار غير الجاذب، مما أدى إلى تراجع دور القطاع الخاص كشريك تنموي. وقد تفاقمت هذه الاختلالات نتيجة الاعتماد المفرط على ريع النفط في صياغة العقد الاجتماعي، حيث تحولت الدولة إلى كيان توزيعي يفتقر إلى الشرعية الديمقراطية، مما ساهم في هشاشة النظام السياسي، وتآكل المؤسسات، وترسيخ مفهوم "المواطنة الريعية" على حساب بناء عقد اجتماعي تفاوضي فعّال. ورافق ذلك ضعف الاستثمار في رأس المال البشري، وتراجع نسبة الأفراد النشطين اقتصاديًا، وخاصة النساء.

8. يُمثل تغير المناخ تهديدًا بيئيًا خطيرًا يؤثر على التنمية البشرية في العراق، الذي يُعد حاليًا من أكثر البلدان هشاشةً مناخيًا. وقد أدت هذه التهديدات إلى زيادة معدلات النزوح بسبب ندرة المياه، والتصحر، وتلوث الهواء والماء والتربة، وغياب العدالة المناخية.

6.9 التوصيات

1. يجب أن يدعم النهج المتكامل للسياسات الاجتماعية جميع الأبعاد للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة التي قد تهدد الأمن الإنساني. وهذا يستلزم اعتماد استراتيجيات إنمائية مبتكرة تستهدف التخفيف من حدة الفقر وتعزيز شراكات قوية مع القطاع الخاص، لا سيما في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف وخلق فرص عمل لائقة.

2. في حين أشارت التحليلات السابقة إلى تضييق فجوة التنمية المكانية في العراق، لا يزال الأداء التنموي

يتطلب فعالية أكبر في استخدام الموارد والقدرات المتاحة للحد من التفاوتات التنموية بين مختلف الفئات المجتمعية، ولا سيما بين الجنسين وبين المحافظات. وقد كان لعدم القيام بذلك تأثير سلبي متسلسل على أسس العقد الاجتماعي القائم.

3. تجديد العقد الاجتماعي وتعزيز عمليات صنع السياسات الشاملة، مع قيام المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بتشكيل أولويات السياسات مثل التوزيع العادل للموارد وخلق فرص العمل وإصلاح التعليم وتحسينه.

4. إرساء أساس قائم على القيم؛ يجب أن يرتكز العقد الاجتماعي الجديد على القيم الإنسانية الجوهرية، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان، والحفاظ على كرامته، وحريته، والحق في حياة كريمة، وتكافؤ الفرص. كما ينبغي أن يعتمد الديباجة المقترحة الواردة في ختام هذه التوصيات.

5. تعزيز التوافق الأخلاقي والسياسي؛ يجب على جميع أصحاب المصلحة التوصل إلى اتفاق أخلاقي وسياسي، لا يكون فيه التعاون والشراكة خيارين، بل شرطين أساسيين للبقاء والاستمرارية والازدهار، والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

6. إشراك المجتمع مع الحكومات من خلال:
   - دعم دور الشباب في صياغة السياسات وتحديد الاهداف.
   - القيام بحملات توعوية لبناء ثقافة المواطنة الفاعلة والمواطنة العالمية.
   - دعم الاعلام الحر الذي يعزز فهم القضايا المشتركة وتجنب خطابات الاستقطاب.

7. إعادة تعريف التنمية من خلال الإنتقال من مؤشرات التنمية التقليدية إلى مؤشرات تنمية بشرية عادلة متكافئة تضمن تحقيق العدالة الإقتصادية والمجتمعية والبيئية، مع ضرورة التركيز على الإبتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة.

8. تصميم آليات الحوكمة العالمية لتعزيز قيم التعاون والشراكة والتضامن ما بين الدول من خلال:
   - تأسيس مجالس متعددة الاطراف تضم ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
   - تعميق دور اليات المؤسسات الدولية في بناء الشراكات الدولية وتعزيز التضامن العالمي.
   - شفافية القرارات المتخذة.

9. تبني أدوات فاعلة لتطبيق عقد إجتماعي جديد، ومن بينها:
   - عقد إتفاقيات دولية لمواجهة التحديات العالمية كالتغيرات المناخية والتفاوتات في مستوى التحول الرقمي.
   - ايجاد صناديق تمويل وطنية وعالمية موجهة لدعم الابتكار والتنمية الخضراء.
   - التحقق من الإنجاز من خلال مؤشرات متابعة دورية.

نحو عقد اجتماعي جديد في العراق
يرسّخ قيم المواطنة والشراكة والمساءلة

في بلدٍ كالعراق، شهد تحولاتٍ كبرى؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، كالتي مرَت عليها فصول هذا التقرير، كان المؤمل أن يرسو بعدها على برَ أمان. عقدان مرَا في تاريخ العراقيين لم تتوضح فيه معالم حاضرهم ولا تطلعاتهم الى مستقبلٍ آمنٍ لأجيالهم لم تستقر فيه أحوالهم فيما مضى على نحوٍ يبعث على الإطمئنان. ولما كانت مسيرة البلد تشهد تقدماً بلحاظ معززات في إستقرار أوضاعه وفي مسارات مستقبل مأمون، فأن أبناء الوطن وحدهم هم من يسهم في ترسيخ مسارٍ صحيح يستثمرون معطياته.

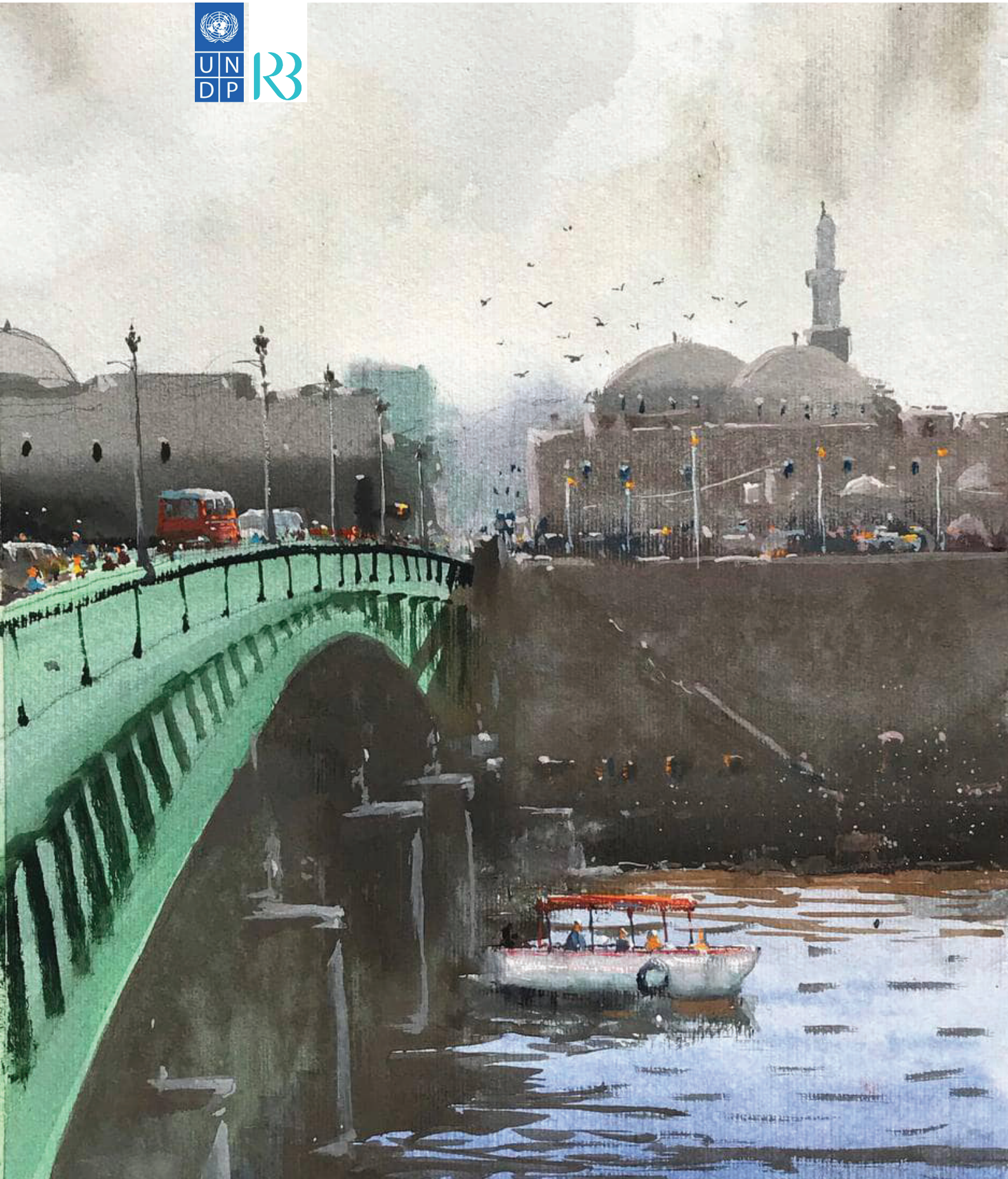
إنَ حسم ذلك رهنٌ في أن يكون أفراد المجتمع متصالحين مع أنفسهم؛ مع من حولهم؛ ومع أركان دولتهم التي ينتخبونها هم، لكن ذلك لن يكون بإرادةٍ ضعيفة أو بإملاءات مشوهة، إنما بالمضي بعزمٍ وثباتٍ في التوافق على عقدٍ يؤطَر حياتهم المدنية؛ عقدٍ يسطَر أن الشعب وإن قست عليه المحن والإرهاصات، عليه أنَ يرسَخ أقدامه على هدي مبادئ يحترمها قبل أن يُكره على تبنّيها، ويعمل عليها بملء إرادته ويدافع عنها أيضاً. وإذ يدور جدلٌ في أي المنحيين أولى بالأسبقية في صياغة العقد؛ أهي حقوق الناس أم هي واجباتهم تجاه الدولة؟؛ أهو النهج التقليدي في بناء العقد الاجتماعي الذي ينبغي أن يتخطاه البلد حيث يذعن فيه الناس الى السلطة لقاء حماية من أمن وحاجات تحددها السلطة نفسها. إن انعطافةً جديدةً ينبغي التوافق عليها وتقفَي خطاها في توسيع مضامينها عبر التخلي عن الفصل بين الحقوق والواجبات كي تنصهر في بوتقة الوطن حقوق الناس وواجباتهم، لا أسبقية لأحدها على الأخرى، فإن حان نيل الحقوق لا يتوانى المواطنون عن أداء واجباتهم، وإن دعت المصلحة العليا إلى أداء واجب لا يقعُدنَ الناس عن ذلك بإنتظار حقوقهم. بتلك الروحية يُصاغ عقد اجتماعي جديد، إجتهد تقرير التنمية البشرية الوطني 2024 في تقديم ديباجته الأخيرة مسك ختام مساره على مدى فصوله التسعة؛ مع الإلتزام بدستور جمهورية العراق لعام 2005 والتشريعات والقوانين، وتأكيداً على احترام القيم الاجتماعية الصالحة، يلتزم العراقيون ببنود مدونة هذا العقد؛



- الولاء للعراق أولاً، ولمؤسساته الدستورية، واحترام القيم والأعراف الاجتماعية التي تعزز روح المواطنة والعيش بسلام.
- ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، وتحسين جودتها في التعليم والصحة في تأمين الحاجات الأساسية وضمان العدالة في التوزيع الشامل.
- الاهتمام بالفئات الفقيرة والمحرومة، وتفعيل القوانين التي تحمي حقوقهم.
- الإلتزام بمدونات وطنية في الشفافية والمساءلة، تضمن العدالة والنزاهة، ويخضع المتورطون بالفساد أفراداً ومؤسسات للعقوبات القانونية.
- دعم الحوار الوطني بأشكاله وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنتديات.
- ضمان حرية التعبير وإبداء الرأي والحق في الإنتخاب والمشاركة المدنية والسياسية على أسس ديموقراطية صحيحة.
- ضمان الأمن والإستقرار لكل مواطن في البلد العيش بسلام دون تمييز، وعلى مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.
- ضمان توزيع عادل ومنصف للثروات الوطنية وتأمين حياة كريمة لجميع المواطنين.
- توفير فرص عمل لائقة ومتاحة للجميع على وفق معايير فنية أو علمية محكمة لجميع فئات المجتمع، وضمان كفاءة القطاع الخاص، وضمان الحقوق والإمتيازات التي ينبغي أن يتمتع بها العاملون في القطاع المذكور كي يكون رديفاً للقطاع العام.
- فتح قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين، تعتمد الجدية وتتسم بالمصداقية والمساءلة.
- الإمتثال للقوانين والتشريعات العامة وتعليماتها بما في ذلك الإلتزام بدفع أجور الخدمات الحكومية، والضرائب شريطة أن تراعي ظروف الفقراء والمحرومين، وتفعيلها على مبدأ التدرج المتناسب مع دخول الأفراد.
- الإلتزام بقيم الدفاع عن الوطن، والحفاظ التام على ممتلكاته وثرواته والحفاظ على بيئته، واعتبار ذلك واجباً مطلقاً لا يجوز التسامح فيه، ودعم جهود السلطات الأمنية من خلال التعاون والتبليغ عن الأنشطة المشبوهة أو الجرائم.
- إعتبار المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية مظهراً من مظاهر التفاعل الإجتماعي الذي يعزز روح المواطنة.
- تعزيز احترام التنوع الثقافي والديني والعرقي واعتبار ذلك نهجاً تتوارثه الأجيال، وإشاعة روح التسامح بين أفراد المجتمع وتعزيز التعاون، وبناء التوافقات الوطنية حول القضايا الوطنية الأساسية.
- السعي نحو تبني "عقد إجتماعي مبني على الطبيعة" وما يتطلب ذلك من مناصرة تعزّز الحفاظ على البيئة وتعظم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة لمواجهة الأزمات.

إنَّ تبنّي عقد جديد يتطلب إعادة تفاوض تهدف إلى تحقيق بناء إجماع وطني، وضمان رغبة الناس في المشاركة في حوار حول صياغة العقد وأداء الدولة في توفير السلع العامة.

ولابدَ من صياغة خطة ترويج لدعم تبنّي العقد الاجتماعي الجديد من خلال؛ تعزيز مفهوم المواطنة لاسيما في مجالات التعليم، وزيادة الوعي المجتمعي، وتمكين أفراد المجتمع من خلال عقد ورش عمل وندوات توعية تستهدف جميع فئات المجتمع.



ملحقات

التقرير الوطني للتنمية البشرية

ملحق 1: الملاحظات الفنية حول إحتساب أدلة التنمية البشرية الوطني – العراق 2024

أولا: دليل التنمية البشرية الوطني (National Human Development Index - NHDI)

هو مقياس إحصائي يُستخدم لقياس مستوى التنمية البشرية في البلد من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي؛ العمر المتوقع عند الولادة: كمؤشر للصحة وطول الحياة، ومعدل التعليم: يُقاس كمتوسط حسابي من مؤشري متوسط سنوات التمدرس للأفراد بعمر 25 سنة فأكثر، وعدد للسنوات الدراسية المتوقعة للأفراد بعمر (6 - 24) سنة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: مُعدلاً بعامل القوة الشرائية للدولار (Pur-chasing Power Parity - PPP). يُصنف البلد أو المحافظة ضمن مستوى تنمية بشرية متوسطة إذا قلت قيمة الدليل عن 0.7، وعالٍ إذا زاد عن ذلك. تستند منهجية حساب الدليل الوطني على المنهجية المعتمدة في الدليل العالمي للتنمية البشرية الوارد في ملحق الملاحظات الفنية للدليل المذكور 2023 - 2024.

1 - بُعد الصحة: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهو مقياس إحصائي يعبر عن متوسط عدد السنوات، التي يتوقع أن يعيشها الفرد منذ ولادته، بشرط أن تظل معدلات الوفيات الحالية ثابتة طوال حياته. يُستخدم هذا المقياس كواحد من المؤشرات الرئيسة في تقييم الصحة العامة للسكان في بلد ما ويعكس العديد من العوامل مثل جودة الرعاية الصحية، الظروف المعيشية، والتغذية، والتعليم.

2 - بُعد التعليم: يتكون من مؤشرين هما؛

أ - متوسط سنوات الدراسة هو مؤشر إحصائي يُستخدم لقياس عدد السنوات التي يقضيها الأفراد في النظام التعليمي في بلد معين. يتم حساب هذا المتوسط بناءً على عدد سنوات التعليم التي أكملها الأفراد في فئة عمرية معينة، وعادةً ما يتم التركيز على السكان الذين يبلغون من العمر 25 عامًا فأكثر. إن إرتفاع متوسط سنوات الدراسة يدل على أن الأفراد يحصلون على تعليم أفضل وأطول، مما يسهم في تحسين المهارات والمعرفة والقدرة على تحقيق مستويات إنتاجية إقتصادية أفضل في البلد.

ب - عدد سنوات الدراسة المتوقعة هو مقياس يستخدم لتقدير إجمالي عدد السنوات التي يتوقع أن يقضيها الفرد بعمر (6 - 24) سنة في سن دخول المدرسة في النظام التعليمي على مدار حياته، تحت فرضية أن تظل معدلات الالتحاق الحالية بمستويات التعليم المختلفة (ابتدائي، ثانوي، عالٍ) ثابتة. يعكس هذا المؤشر مدى إتاحة الفرص التعليمية للأطفال ويعتبر دليلاً على التزام الدولة بتوفير التعليم لجميع أفراد المجتمع. ويشير إرتفاع عدد سنوات الدراسة المتوقعة إلى أن الأطفال لديهم فرص أكبر لاستكمال تعليمهم والوصول إلى مستويات تعليمية أعلى، مما يعزز من قدراتهم وفرصهم المستقبلية.

3 - بُعد الدخل: يقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNP per capita)[1]، وهو مقياس إقتصادي يعبر عن متوسط حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي لبلد ما. ويُحسب عن طريق قسمة إجمالي الدخل القومي للبلد على عدد السكان. يُستخدم هذا المقياس لتقدير مستوى الرفاهية الاقتصادية والمعيشية للأفراد في البلد ويعكس القدرة الشرائية ومتوسط الدخل. يُعدل مؤشر حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي عادة بدلالة معادل القوة الشرائية للدولار (PPP) للبلد للوصول إلى مؤشر حقيقي لرفاهية الفرد في البلد.

بإعتماد منهجية الدليل الدولي لقياس التنمية البشرية (HDI) لعام 2023 - 2024 ضمن ملف الملاحظات الفنية لحساب أدلة التنمية البشرية. تعتمد الحدود الدنيا والعليا الواردة في الجدول الآتي؛

الحدود الدنيا والعليا لمؤشرات إحتساب دليل التنمية البشرية (HDI)

البُعد	المؤشر	الرمز	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الصحة	توقع الحياة عند الولادة (سنوات)	LE	20	85
التعليم	متوسط سنوات الدراسة (سنوات)	MYS	0	15
	عدد سنوات الدراسة المتوقعة (سنوات)	EYS	0	18
مستوى المعيشة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	PCGNI-PPP	100	75000

1 - أعتمدت هذه القيمة من تقرير التنمية البشرية العالمي 2023 - 2024 نظراً لعدم توفر مؤشر حديث ضمن الحسابات القومية للعراق.

يُعتمد الحد الأدنى والحد الأعلى من الجدول المذكور بموجب الصيغة القياسية لإحتساب الأدلة الفرعية.

خطوات إحتساب دليل التنمية البشرية الوطني – العراق 2024

1 - حساب دليل كل بُعد من الأبعاد الثلاثة (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة)، بموجب المعادلة الآتية:

(قيمة المؤشر لكل بُعد – الحد الأدنى للمؤشر) / (الحد الأعلى للمؤشر - الحد الأدنى للمؤشر)

دليل الصحة $I_H = \frac{LE-20}{85-20}$

دليل متوسط سنوات الدراسة $I_{MYS} = \frac{MYS-0}{15-0}$

دليل عدد سنوات الدراسة المتوقعة $I_{EYS} = \frac{EYS-0}{18-0}$

ثم يجرى حساب الدليل الموحد للتعليم من خلال أخذ المتوسط الحسابي لقيمة الدليلين، أي

دليل التعليم $I_E = \frac{I_{MYS}+I_{EYS}}{2}$

دليل الدخل $I_I = \frac{ln(PCGNI)-ln\,100}{ln\,100-ln\,75000}$

إستخدمت القيم الدنيا والعليا لتحويل المؤسرات ذات وحدات القياس المختلفة إلى قيم بس (0-1) بإعتماد أسلوب الدرجات المعيارية(Z-scores)

2. حساب دليل التنمية البسرية الوطنى بأخذ الوسط الهندسى لأدلة الأبعاد الثلاثة بموجب المعادلة الآتية:

$$HDI_i = \sqrt[3]{I_{H_i} I_{E_i} I_{I_i}}$$

i = 1،2،3، ... ، 18 وهى بعدد المحافظات الثمانى عسرة للعراق.

تنويه: لحساب الدليل الوطني (على مستوى العراق) يُؤخذ المتوسط الحسابي الموزون مرجحاً بنسبة سكان المحافظة لكل بُعد ثم تجمع الأبعاد الثلاثة لتقدير قيمة الدليل الوطني (NHDI).

ثانيا: دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (Inequality-Adjusted Human Development Index - IHDI)

هو صورة لدليل التنمية البشرية (HDI) تأخذ في الإعتبار تأثير عدم المساواة في توزيع الموارد والخدمات بين السكان. الهدف من هذا المؤشر هو تقديم صورة أكثر دقة للتنمية البشرية في كل محافظة من خلال معالجة كيفية تأثير عدم المساواة على رفاهية الأفراد، ويساعد في فهم الفجوات في الرفاهية وتوجيه السياسات الإجتماعية والإقتصادية لتحسين العدالة والإنصاف في توزيع الموارد. أستخدمت منهجية التقرير العالمي للتنمية البشرية في حساب (IHDI).

خطوات إحتساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IHDI) – العراق 2024

1. **حساب HDI الأساسي** :تعتمد خطوات إحتساب أدلة الأبعاد الثلاثة الرئيسة (I_H، I_E، I_I) بموجب ما تم ذكره سابقاً.
2. **حساب مستوى عدم المساواة**: يتم استخدام مؤشر عدم المساواة في التنمية البشرية (Inequality-adjusted Human Development Index - IHDI) لتقييم مدى تأثير عدم المساواة على الأبعاد الثلاثة، كما يأتي:

- يُحسب معامل عدم المساواة لكل دليل (A_{Ii}) من أدلة الأبعاد الثلاثة بموجب الصيغة $A_{Ii} = 1 - \frac{X_G}{\bar{X}}$، حيث X_G هو الوسط الهندسي لمؤشر الدليل و$\bar{X}$ هو الوسط الحسابي له. ونظرا لعدم توفر بيانات تفصيلية لحساب الوسط الهندسي والوسط الحسابي لكل محافظة، فقد أعتمدت المعاملات الواردة في الجدول 3، من الملحق الإحصائي لتقرير التنمية البشرية الدولي 2023-2024، المقدرة من البيانات التي توفرت للتقرير المذكور عن العراق. وكما يأتي:

$$A_{ILE} = 12.6\% \ , \qquad A_{IED} = 29.7\% \ , \qquad A_{II} = 25.5\%$$

- يُحسب دليل كل بُعد من الأبعاد الثلاثة المرجح بعدم المساواة I_{Ii}^{*} بموجب الصيغة $I_{Ii}^{*} = (1 - A_{Ii})I_{Ii}$، حيث i ترمز إلى كل بُعد من الأبعاد الثلاثة.
- يُؤخذ الوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة المرجحة لحساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة وفق الصيغة $IHDI_i = \sqrt[3]{I_{H_i}^{*} I_{E_i}^{*} I_{I_i}^{*}}$.
- إجمالي التراجع بسبب عدم المساواة (Total Inequality Adjustment) هو مقياس يستخدم لتقدير التأثير الإجمالي لعدم المساواة على مستويات التنمية البشرية. يشير إلى مدى انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية (NHDI) عندما يؤخذ عدم المساواة في توزيع الموارد والخدمات في الإعتبار. ويحسب إجمالي التراجع بطرح قيمة دليل التنمية البشرية (NHDI) من قيمة الدليل المعدل بعامل عدم المساواة (IHDI).

دلالة إجمالي التراجع بسبب عدم المساواة:

- **قيمة أكبر:** تشير إلى تراجع أكبر في قيمة HDI بسبب عدم المساواة. كلما كانت هذه القيمة أكبر، كان تأثير عدم المساواة أكثر خطورةً، مما يدل على وجود فجوات كبيرة في توزيع الرفاهية بين الأفراد.
- **قيمة أقل:** تعني أن تأثير عدم المساواة أقل، مما يشير إلى أن توزيع الرفاهية بين السكان أكثر تساويًا.

ثالثا: دليل تمكين المرأة (Gender Development Index - GDI)

وهو مقياس يستخدم لتقييم عدم المساواة بين الجنسين في الإنجازات التي تحققت في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية، في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة بإستخدام منهجية دليل التنمية البشرية العالمي لحساب (GDI)، وخطوات حساب هذا الدليل ما هي إلا إعادة حساب لدليل التنمية البشرية حسب الجنس (ذكر، أنثى) الذي تتوفر عنه بيانات فيما يتعلق بكل من بعدي الصحة والتعليم، والفرق الوحيد هو في قياس دليل الدخل، حيث يتم تعديل حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي وفق معيارين أساسيين: الأول هو نسبة أجور الإناث إلى الذكور، والثاني هو معدل النشاط الاقتصادي لكل منهما، ونظراً لانخفاض نسبة الإناث الناشطات اقتصادياً مقارنة بالذكور الناشطين اقتصادياً (في العراق لا تتجاوز نسبة الإناث الناشطات اقتصادياً 15% بشكل عام)، فإن قيمة دليل التنمية للمرأة ستكون أقل من قيمة دليل التنمية للرجل.

خطوات إحتساب دليل تمكين المرأة (GDI) – العراق 2024

1 - حساب مؤشر كل من مؤشرات الأبعاد الثلاثة (الصحة والتعليم والدخل) للذكور والإناث على حدة.

يتم تحديد القيم الدنيا والقصوى من أجل تحويل المؤشرات المعبر عنها بوحدات مختلفة إلى مؤشرات بين 0 و1. تعمل هذه الأهداف كـ «أصفار طبيعية» و«أهداف طموحة»، على التوالي، والتي يتم من خلالها توحيد المؤشرات المكونة لها. يتم تعيينها لكل من الذكور والإناث بالقيم التالية:

الحدود الدنيا والعليا لمؤشرات إحتساب دليل تمكين المرأة (GDI)

البُعد	المؤشر	الرمز	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الصحة	توقع الحياة عند الولادة (سنوات)*	LE		
	ذكور		17.5	82.5
	إناث		22.5	87.5
التعليم	متوسط سنوات الدراسة (سنوات)	MYS	0	15
	عدد سنوات الدراسة المتوقعة (سنوات)	EYS	0	18
مستوى المعيشة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	PCGNI-PPP	100	75000

بافتراض أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة للإناث أعلى من متوسط العمر المتوقع للذكور بحوالي خمس سنوات، فإن قيم الحد الأدنى والحد الأقصى لمؤشرات التعليم والدخل للإناث والذكور متماثلة لكليهما.

2 - لبناء قيم مؤشر التنمية البشرية للإناث والذكور، يتم أولاً تحويل المؤشرات، التي تكون بوحدات مختلفة، إلى مؤشرات ثم يتم تجميع مؤشرات الأبعاد لكل جنس من خلال أخذ المتوسط الهندسي. يتم تحويل المؤشرات إلى مؤشرات على مقياس من 0 إلى 1 باستخدام نفس الأهداف المستخدمة لمؤشر التنمية البشرية، باستثناء متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والذي يتم تعديله وفقًا للميزة البيولوجية المتوسطة التي تتمتع بها النساء على الرجال لمدة خمس سنوات[1].

1 - UNDP, HDR, 2023-2024, technical notes.

جدول بقيم إحتساب مؤشر التنمية البشرية للإناث والذكور

الأبعاد	ذكور	إناث
بُعد الصحة (توقع الحياة عند الولادة)	$I_H = \frac{LE - 17.5}{82.5 - 17.5}$	$I_H = \frac{LE - 22.5}{87.5 - 22.5}$
التعليم (متوسط سنوات الدراسة)	$I_{MYS} = \frac{MYS - 0}{15 - 0}$	$I_{MYS} = \frac{MYS - 0}{15 - 0}$
التعليم (عدد سنوات الدراسة المتوقعة)	$I_{EYS} = \frac{EYS - 0}{18 - 0}$	$I_{EYS} = \frac{EYS - 0}{18 - 0}$
بُعد التعليم	$I_E = \frac{I_{MYS} + I_{EYS}}{2}$	$I_E = \frac{I_{MYS} + I_{EYS}}{2}$
بُعد الدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)	$I_I = \frac{ln(PCGNI) - ln\,100}{ln\,100 - ln\,75000}$	$I_I = \frac{ln(PCGNI) - ln\,100}{ln\,100 - ln\,75000}$

العلاج الوحيد هو حساب إجمالي الدخل القومي الإجمالي لكل فرد للإناث والذكور باستخدام نفس منهجية حساب إجمالي الدخل القومي. لحساب الدخل المكتسب المقدر، يتم حساب حصة فاتورة الأجور لكل جنس. ويتم حساب حصة الإناث من فاتورة الأجور (Sf) على النحو التالي:

$$S_f = \frac{W_f/W_m \cdot EA_f}{W_f/W_m \cdot EA_f + EA_m}$$

حيث Wf/Wm هى نسبة أجر الإناث إلى أجر الذكور، وEAf هى حصة الإناث من السكان النشطين اقتصاديا، وEAm هى حصة الذكور. يتم حساب حصة الذكور من فاتورة الأجور على النحو التالى:

$$S_m = 1 - S_f.$$

يتم الحصول على الدخل المكتسب المقدر للإناث للفرد (GNIpcf) من نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى (GNIpc)، أولا عن طريق صربه فى حصة الإناث من فاتورة الأجور، Sf، ثم إعادة قياسه بحصة الإناث من السكان

$$GNIpc_f = GNIpc * S_f / P_f.$$

يتم الحصول على تقدير دخل الفرد المكتسب للذكور بنفس الطريقة:

$$GNIpc_m = GNIpc * S_m / P_m.$$

حيث $P_m = 1 - P_f$ هو نسبة الذكور فى المجتمع

3. بعد تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم، يتم حساب المؤسرات الفرعية على النحو التالى:

دليل البعد = (القيمة الحقيقة – القيمة الدنيا) / (القيمة العليا- القيمة الدنيا).

بالنسبة للتعليم، يتم الحصول أولا على مؤسر الأبعاد لكل من المكونس الفرعيس، ثم يتم أخذ المتوسط الحسابى غر المرجح للمؤسرين الناتجس.

4. قيم مؤسر التنمية البسرية للإناث والذكور هى المتوسطات الهندسية للمؤسرات ثلاثية الأبعاد لكل جنس:

$$HDI_f = (I_{Health_f} \cdot I_{Education_f} \cdot I_{Income_f})^{1/3}$$

$$HDI_m = (I_{Health_m} \cdot I_{Education_m} \cdot I_{Income_m})^{1/3}$$

5. إن دليل تمكس المرأة ما هو إلا نسبة دليل التنمية البسرية للذكور مقسوما على دليل التنمية البسرية للإناث.

$$GDI = \frac{HDI_f}{HDI_m}.$$

رابعا: دليل عدم المساواة بين الجنسين (Gender Inequality Index - GII)

يعكس هذا الدليل ما تواجهه المرأة من عدم مساواة في الأبعاد الثلاثة للتنمية البسرية المستخدمة في دليل التنمية البسرية العالمي، بإعتماد مؤسرات مختلفة عن المؤسرات الى أعتمدت ضمن دليل التنمية البسرية الوطني وهي (الصحة الإنجابية، التمكس، سوق العمل)، حيث تفقد التنمية البسرية بعضا من القدرات الكامنة نتيجة عدم المساواة بس الإناث والذكور ضمن الأبعاد المذكورة، لذلك فإن المؤسرات الآتية هي الى تعتمد لقياس أدلة الأبعاد الثلاثة (الصحة الإنجابية، التمكس، سوق العمل) وكما يأتي:

1. **دليل الصحة:** يتضمن مؤسري معدل وفيات الأمهات ومعدل ولادات اليافعات بعمر 15-19 سنة (خاص بالنساء).
2. **دليل التمكس:** يقاس بدلالة نسبة المقاعد البرلمانية لكل من الإناث والذكور، وكذلك بنسبة الحاصلس على ما لا يقل عن التعليم الثانوي لكل من الجنسس.
3. **سوق العمل:** ويقاس بنسبة المساهمة في القوى العاملة لكل من الجنسس.

خطوات إحتساب دليل عدم المساواة بس الجنسس (GII) – العراق 2024

1. عند التعامل مع الأصفار والقيم المتطرفة، نظرا لأنه لا يمكن حساب المتوسط الهندسي من القيم الصفرية، يتم تحديد قيمة دنيا تبلغ 0.1 في المائة لجميع المؤسرات المكونة. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن ارتفاع معدل وفيات الأمهات يشر إلى ضعف صحة الأمهات، فإن الحد الأقصى لقيمة معدل وفيات الأمهات يتم اقتطاعه عند 1000 حالة وفاة لكل 100000 ولادة والحد الأدنى عند 10. ووفقا لبيانات العراق، لا توجد قيم متطرفة أو عالية.
2. التجميع عبر الأبعاد داخل كل مجموعة جنسانية، باستخدام المتوسطات الهندسية. إن التجميع عبر الأبعاد لكل مجموعة جنسانية باستخدام المتوسط الهندسي يجعل ارتباط مؤسر الرفاهية العالمي حساسا. بالنسبة للنساء والفتيات، تكون صيغة التجميع:

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{MMR} \cdot \frac{1}{ABR}\right)^{\frac{1}{2}} \cdot (PR_F \cdot SE_F)^{\frac{1}{2}} \cdot LFPR_F},$$

وللرجال والشباب تعتمد الصيغة الآتية:

$$G_M = \sqrt[3]{1 \cdot (PR_M \cdot SE_M)^{\frac{1}{2}} \cdot LFPR_M}.$$

حيث؛

MMR هو معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 ولادة حية)

ABR هو معدل ولادات المراهقات (لكل 1000 فتاة)

PR_F, PR_M هي نسبة المقاعد البرلمانية لكل من الإناث والذكور

SE_F, SE_M هم نسبة السكان الحاصلس على تعليم ثانوي على الأقل لكل من الإناث والذكور.

$LFPR_F$, $LFPR_M$ معدل المشاركة بقوة العمل لكل من الإناث والذكور

3. التجميع عبر مجموعات الجنس، باستخدام المتوسط التوافقي. يتم تجميع مؤسرات الإناث والذكور باستخدام المتوسط التوافقي لإنشاء مؤسر الجنس الموزع بالتساوي.

$$HARM(G_F, G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1} + (G_M)^{-1}}{2}\right]^{-1}.$$

إن استخدام المتوسط التوافقي للمتوسطات الهندسية داخل المجموعة يلتقط عدم المساواة بين النساء والرجال ويعدل الارتباط بين الأبعاد - أي أنه يأخذ في الاعتبار التفاوتات المتداخلة في الأبعاد.

4. حساب المتوسط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر. يتم الحصول على المعيار المرجعي لحساب التفاوت من خلال تجميع مؤشرات الإناث والذكور باستخدام أوزان متساوية (وبالتالي التعامل مع الجنسين على قدم المساواة) ثم تجميع المؤشرات عبر الأبعاد:

$$G_{F,M} = \sqrt[3]{\overline{Health} \cdot \overline{Empowerment} \cdot \overline{LFPR}}$$

$$\text{where } \overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{10}{MMR} \cdot \frac{1}{ABR}} + 1\right)/2,$$

$$\overline{Empowerment} = \left(\sqrt{PR_F \cdot SE_F} + \sqrt{PR_M \cdot SE_M}\right)/2 \text{ and}$$

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPR_F + LFPR_M}{2}.$$

$\overline{Health}$ لا ينبغي تفسير هذا التحسن على أنه متوسط المؤشرات المقابلة للإناث والذكور، بل على أنه نصف المسافة عن المعايير الموضوعة لمؤشرات الصحة الإنجابية ـ عدد أقل من وفيات الأمهات وعدد أقل من حالات الحمل بين المراهقات.

5. مقارنة المؤشرات. إن مقارنة مؤشر النوع الاجتماعي الموزع بالتساوي مع المعيار المرجعي يعطي مؤشر النوع الاجتماعي،

$$1 - \frac{HARM\ (G_F,\ G_M)}{G_{\overline{F},\overline{M}}}.$$

البيانات المعتمدة لأغرض إحتساب الأدلة

تولي هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في العراق توفير البيانات الإحصائية المكانية والقطاعية إهتماما كبيراً. وشـكّل صدور تقريرين وطنيين للتنمية البشرية عامي 2007 و2014 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حافزاً إضافياً لإيلاء توفير البيانات (أو المؤشرات) الداعمة لإحتساب أدلة التنمية البشرية إهتماماً كبيراً. إن إستخدام أحدث البيانات الإحصائية على مستوى المحافظات ساعد في حساب أدلة التنمية البشـرية على مسـتوى المحافظات "لأغراض التنمية المحلية" وعلى المستوى الوطني الذي تختلف قيمته قليلا عن قيمة الدليل المنشور في تقرير التنمية البشرية العالمي، وفي تصنيف مستوى العراق أيضا. في هذا الجزء عرض لمصادر البيانات الخاصة بالمؤشرات المعتمدة لأغراض هذا التقرير.

مصادر البيانات لإحتساب دليل التنمية البشرية HDI

- **توقع الحياة عند الولادة؛** في ضوء تكامل بيانات الوفيات التفصيلية لنظام التسـجيل الإحصائي لوزارة الصحة، حيث يعد تسجيل الوفاة ملزماً قانوناً، يخضع فيها المواطنون للمساءلة القانونية إن لم يدلوا بالإخبار عن الوفيات حتى وفيات الأطفال الرضع، يتوجب على الجميع تسـجيل الوفيات الحاصلة لكل الأعمار ولكلا الجنسـين. وقد ساعد نظام البطاقة الوطنية الألكتروني ونظام البطاقة التموينية الشامل في ضبط التسجيلات المدنية في كل المناطق الجغرافية من العراق. تصدر وزارة الصحة مجموعتها الإحصائية السنوية1 متضمنة جدول توقع الحياة عند الولادة على مستوى المحافظات في ضوء معدلات الوفيات العمرية لكل من الذكور والإناث.
- **مؤشـري متوسـط عدد سـنوات التمدرس وعدد سنوات الدراسـة المتوقعة؛** تعد المسوح الأسـرية واحدة من أهم مصادر بيانات هذين المؤشـرين. وقد توفرت لهذا التقرير فرصة ممتازة في اعتماد نتائج المسـح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق (Iraq Household

1 - وزارة الصحة العراقية - التقرير الإحصائي السنوي : https://drive.google.com/drive/folders/1ztG9x1bBk4j_Jzsqg-zi3n2pgrrEsg2w

Social and Economic Survey 2023-2024, IHSES 3). يُعد هذا المسح من أهم وأوسع المسوح الميدانية في العراق ويُنفذ بدورية مناسبة منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي. ويدعم البنك الدولي عمليات الإعداد والتصميم لهذا المسح منذ عام 2007، وتخضع بياناته للتدقيق والمراجعة، بمشاركة فاعلة من قبل خبراء ومستشاري البنك الدولي. غطى هذا المسح محافظات العراق الثماني عشرة حيث صممت العينة بحيث توفر مؤشرات على مستوى كل محافظة من المحافظات، وهي عينة عشوائية طبقية كفلت تمثيل مناطق المحافظة المختلفة بموجب توزيعها الجغرافي، ولكل من البيئتين الحضرية والريفية. بلغ حجم العينة 24 ألف أسرة. واستمر العمل الميداني لمدة اثني عشر شهراً متواصلة (اعتباراً من 15 /7 /2023 لغاية 15 /7 /2024). وقد غطى المسح الجوانب الأساسية وهي (الإنفاق العائلي والدخل العائلي، الخصائص الديموغرافية للأفراد، التعليم، الصحة، العمالة والدخل).

وفرت الأسئلة الخاصة بالتعليم في استمارة المسح المذكور إمكانية دقيقة لتوفير مؤشرات متوسط عدد سنوات التمدرس وعدد سنوات الدراسة المتوقعة لكل محافظة من المحافظات، حيث اعتمدت إجابات المشمولين بالمسح من عمر 6 - 24 سنة فيما يتعلق بحالة الإلتحاق بصفوف الدراسة لتقدير عدد سنوات الدراسة المتوقعة. أما متوسط سنوات التمدرس فقد اعتمد على إجابات الأفراد بعمر 25 سنة فأكثر حول عدد سنوات التحاقهم بالدراسة في مراحلها المختلفة.

- **مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي**؛ تُعد بيانات الحسابات القومية التي تصدرها هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية واحدة من أهم المسؤوليات التي تنفرد بها الهيأة في تأمين بيانات الدخل القومي بشكل دوري. وتُعد عادةً بالتنسيق مع إحصاءات القطاعات الوطنية المنظمة من قبل الوزارات والهيئات ذات الصلة تحت إشراف هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. ولما كان مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يُعدَل بمعامل القوة الشرائية للدولار بحسب المنهجية المعتمدة لأغراض تقرير التنمية البشرية الدولي، ونظراً لأن نصيب الفرد العراقي المعتمد في التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 2023 /2024 يمثل المؤشر الأحدث، ونتيجة لعدم توفر بيانات حديثة لمعاملات القوة الشرائية للعراق. اعتمد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل لمعامل القوة الشرائية للتقرير المذكور (PPP) بشكل مباشر والبالغ 90921. أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد لكل محافظة، فلا تتوفر في البلد حتى الآن مؤشرات حسابات قومية كاملة تمكّن من حساب ذلك. وقد اعتمدت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (IHSES 3 2024) لتقدير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لكل محافظة من المحافظات بموجب الفرضية الآتية:

"إن متوسط إنفاق الفرد على السلع والخدمات يُعد دالة مباشرة على المستوى المعيشي في كل محافظة، وإن المتوسط الإجمالي لإنفاق الفرد على السلع والخدمات في العراق يُعد دالة مباشرة على المستوى المعيشي في البلد".

وفي ضوء تلك الفرضية، حُسب معامل ترجيح لكل محافظة مساوٍ لمتوسط إنفاق الفرد في المحافظة مقسوماً على متوسط إنفاق الفرد الإجمالي في العراق. فإذا كان المعامل مساوياً للواحد فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو نفسه للمحافظة، ويكون أقل من المتوسط الإجمالي اذا كان خارج القسمة (معامل الترجيح) أقل من الواحد الصحيح. أما إذا زاد معامل الترجيح للمحافظة على الواحد، فأن متوسط نصيب الفرد للمحافظة تلك يكون أعلى من متوسط الإنفاق الإجمالي، لذلك أعتمدت الصيغة الآتية لحساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لكل محافظة من المحافظات الثماني عشرة بموجب الصيغة الآتية:

$$\text{حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي للمحافظة } i = \frac{\text{متوسط إنفاق الفرد على مستوى المحافظة}}{\text{متوسط إنفاق الفرد على مستوى العراق}} \times \left[\text{نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على مستوى العراق}\right]$$

على سبيل المثال؛ متوسط دخل الفرد لمحافظة نينوى هو 322 ألف دينار عراقي ومتوسط دخل الفرد للعراق هو 295500 ألف دينار عراقي، وبالتالي يكون عامل الترجيح هو (1.09=322000/295500)، وبالتالي يكون متوسط دخل الفرد من الدخل القومي الاجمالي في محافظة نينوى هو (9092 * 1.09=9907 ألف دينار عراقي).

1 - UNDP, HDR, 2023-2024. P267.

مصادر البيانات لاحتساب دليل التنمية البشرية المعدل بمعامل عدم المساواة IHDI

- تعتمد تفاصيل الاحتساب لدليل IHDI على البيانات التي استخدمت في احتساب دليل التنمية البشرية HDI بموجب المصادر التي أشير اليها في الفقرة السابقة من هذا الجزء (توقع الحياة عند الولادة ومتوسط سنوات التمدرس، وعدد سنوات الدراسة المتوقعة، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معدلاً بمعامل القوة الشرائية).
- يتطلب إكمال حساب عدم المساواة توفير بيانات تفصيلية تتعلق بقيم الوسط الحسابي والوسط الهندسي لمؤشرات الأدلة الفرعية، ونظراً لعدم توفرها حالياً فقد إعتمدت معاملات عدم المساواة، الواردة في الجدول 3 من الملحق الإحصائي لتقرير التنمية البشرية الدولي 2023 - 2024 [1]، التي عرضت في حقل الملاحظات الخاصة بالجدول الثاني من هذا الملف.

نظراً لعدم وجود التفصيل الكافي للبيانات، تم إستخدام معاملات عدم المساواة بين الجنسين الخاصة بالعراق في جدول 3 من تقرير التنمية البشرية العالمي تحت فرضية تشابه معاملات عدم المساواة لكل من الأبعاد الثلاثة (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي) على مستوى المحافظات.

مصادر البيانات لاحتساب دليل تمكين المرأة GDI

- جرى احتساب دليل تمكين المرأة باعتماد البيانات التي استخدمت في حساب دليل التنمية البشرية للأبعاد الثلاثة المذكورة. وقد ساعد توفر البيانات على مستوى الجنس لكل من توقع الحياة عند الولادة ومؤشري التمدرس وسنوات الدراسة على سهولة احتساب الدليل.
- تطلبت عملية احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لكل من الذكور والإناث إجراء عمليات تعديل على المؤشر الإجمالي. وقد سهل توفير بيانات تفصيلية عن أجور الإناث وأجور الذكور من نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة 2023 - 2024 (IHSE 3) عملية التعديل المطلوب (في ضوء ما تم توضيحه في حقل الملاحظات الخاصة باحتساب الدليل). كما وفرت نتائج المسح المذكور البيانات اللازمة لتقدير نسبة النشطين اقتصادياً من الذكور والإناث. إن النسبة المئوية للنشاط الاقتصادي لكل من الذكور والإناث إحتسبت بإعتماد نتائج مسح IHSES 3. أما نسبة السكان للإناث والذكور فكانت 0.495 و0.505 على التوالي.

مصادر البيانات الخاصة باحتساب دليل عدم المساواة بين الجنسين GII

- اعتمدت بيانات وزارة الصحة لمؤشري نسبة وفيات الأمهات ومعدل ولادات اليافعات المنشورة في المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة الصحة لعام 2023.
- اعتمدت البيانات الرسمية لمجلس النواب العراقي في نسبة المقاعد البرلمانية حسب الجنس.
- اعتمدت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق IHSES 3 في تقدير نسبة الحاصلين على ما لا يقل عن التعليم الثانوي.
- اعتمدت نتائج مسح القوى العاملة الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2021 لتقدير نسبة المساهمة في القوى العاملة لكل من الذكور والإناث.

إن من غير المتوقع الحصول على كل المؤشرات المطلوبة لعمليات الإحتساب سنوياً، لان بعض المسوح لا تنفذ في كل سنة مثل مسح القوى العاملة الذي ينفذ عادة كل خمس سنوات في العراق. إن تفاصيل إحتساب أدلة التنمية البشرية الدولية تعكس ان المرجعية الزمنية لبيانات تلك الأدلة غير موحدة، وذلك تبعا لتوفرها عند سنة الإحتساب.

1 - UNDP, HDR, 2023-2024, P285.

ملحق 2: أدلة التحليل النوعي (أدلة المواطنة والعقد الاجتماعي المقترحة)

على الرغم من صعوبة التعبير عن المواطنة بمؤشـر وطني، كما هو الحال عن حسـاب أدلة التنمية البشرية، لان مفهومها معقد ومتعدد الأبعاد. لذا فإن بناء دليل للمواطنة وللعقد الاجتماعي كان مهما كي يتسق التحليل مع منهجية بناء دليل التنمية البشرية فيما يخص هذين المفهومين. كان الهدف من ذلك تقديم فهمٍ مبسطٍ لمعنى المواطنة والعقد الاجتماعي، يمكن من خلاله إجراء المقارنات بين الفئات الاجتماعية والإنتقال بإتجاه بناء فهم أوضح لهما. لذلك فإن بناء أدلة إحصائية بمفاهيم نوعية تُعد مساهمة في تطوير إستخدام الأدلة المركبة والتي شاع إستخدامها في العقود الأخيرة والمبنية على منهجيات أصبحت سائدة1.

إتساقاً مع توجهات التقرير الوطني للتنمية البشرية-العراق 2024 في إجراء البحث المعمَق لمسألة المواطنة والعقد الإجتماعي، وتسهيلاً لصياغة مؤشـرات رقمية محددة، تبنّى التقرير بناء أدلة إحصائية، توجز مفهومي المواطنة والعقد الإجتماعي من وجهة نظر المواطن العراقي، بالإسـتفادة من معطيات نتائج مسح إستطلاع رأي المواطنين المنفذ لهذا الغرض.

ملاحظة: المؤشـرات الثلاثة المقترحة هنا، تم بناؤها باتباع نفس المنهجية لحسـاب مؤشـر التنمية البشـرية. لكل من المؤشرات الثلاثة، تم استخدام أوزان متساوية لكل من الأبعاد. كما تم استخدام أوزان متساوية لمؤشرات كل بُعد، حيث لا توجد معايير محددة تسمح باختيار أوزان مختلفة.

دليل المواطنة

1 - جرى بناء دليل المواطنة من خلال إجابة "المستجيبين في إستطلاع الرأي" على ثلاثة عشر سؤالاً وقد أختيرت إجابتان هما (مقتنع تماما، مقتنع) لبناء الدليل (كما مبين في المخطط). إن كل سؤال من تلك الأسئلة يُمثل مؤشراً إحصائياً. وقد وزعت المؤشرات الثلاث عشرة إلى أربعة أبعاد بحسـب طبيعة هذه الأبعاد وهي الإلتزام بالتعليمات والأنظمة بخمسـة مؤشـرات، إحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة بمؤشرين، الحفاظ على البلد بثلاثة مؤشرات، تعزيز روح المشاركة بثلاثة مؤشرات، أي بمجمل 13 مؤشراً، وهذه المؤشرات مشتقة من الأسئلة الآتية:

الإلتزام بالقوانين والتعليمات
إحترام المؤسسات الحكومية والعاملين فيها
قبول القرارات الحكومية في ظل الظروف الصعبة والأزمات
دفع المستحقات التي تترتب على الخدمات العامة كالكهرباء والماء
الإلتزام بدفع الضرائب والرسوم المستحقة
احترام المؤسسات غير الحكومية والعاملين فيها
عدم التجاوز على الممتلكات الخاصة
عدم التجاوز على الممتلكات العامة
الاستعداد للمشاركة في الحفاظ على آمن البلد
الإخبار عن أية أعمال مخالفة للقانون
إشاعة حب الانتماء للوطن
إحترام المرأة والحرص على تمكينها صحياً وتربوياً وإقتصادياً
القناعة بأهمية إعطاء أولوية للفئات الضعيفة في المجتمع

2 - لكل مؤشر تحتسب قيمة دليل وفق الصيغة الآتية:

قيمة دليل المؤشر= (قيمة المؤشر – الحد الأدنى المفترض للمؤشر) / (الحد الأعلى المفترض للمؤشر- الحد الأدنى المفترض للمؤشر)

حيث: الحد الأدنى المفترض للمؤشر هو 25 %، الحد الأعلى المفترض للمؤشر هو 100 %.

1 - OECD, EUROPEAN COMMISSION-JRC, Handbook on Constructing Composite Indicators – Methodology and user guide, 2008.

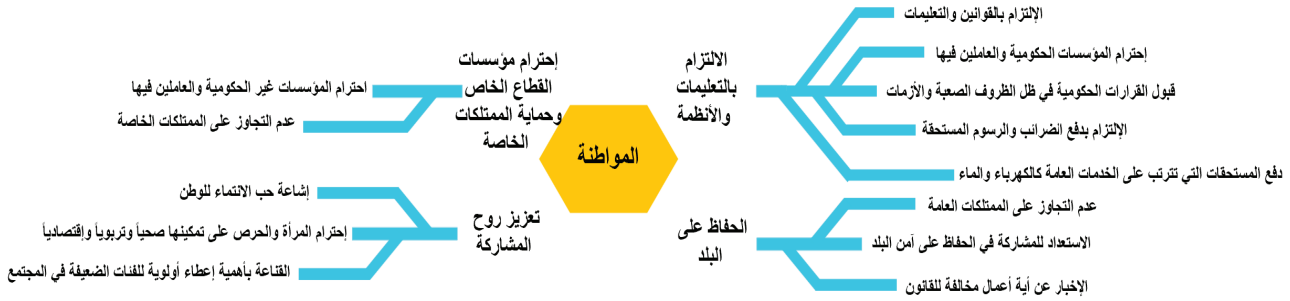
إن المستويين الأدنى والأعلى المعتمدين في منهجية تحويل المؤشرات إلى الصيغ القياسية على شكل نسب مئوية بين (0 - 100)% كانت تحت إحتمال الوصول إلى هذين الحدين. لكن حين قياس مفهوم المواطنة، لا يكون مقبولا لإعتبارات إجتماعية، كأن تنحدر المواطنة إلى 0 % (بمعنى الإفتقار المطلق للمواطنة)، لذا تم إفتراض نسبة 25 % كحد أدنى لمواطنة الفرد المستجيب.

3 - يحسب الوسط الحسابي لدليل المؤشرات للحصول على دليل كل بُعد من الأبعاد الأربعة.

4 - يحسب الوسط الهندسي للأبعاد الأربعة لتقدير دليل المواطنة.

إن كلا من الوسط الحسابي والوسط الهندسي هو مقياس للنزعة المركزية، لكن إستخدام الوسط الهندسي في الخطوة الرابعة جاء مراعاة لعدم التجانس المحتمل بين الأبعاد، في حين إن استخدم الوسط الحسابي للمؤشرات داخل كل بُعد. وهي الخطوات ذاتها المعتمدة في حساب دليل التنمية البشرية، وقد إعتمدت أوزان متساوية للأبعاد كما أعطيت لمؤشرات كل بُعد أوزان متساوية.

مخطط مؤشرات وأبعاد دليل المواطنة



دليل مناصرة العقد الإجتماعي التقليدي

بعد عقود من الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية التي مر بها العراق، أصبحت قضية المواطنة والعقد الاجتماعي من أهم المفاهيم والتحديات التي يواجهها العراق، لذلك كان هناك إجماع كبير بين المهتمين بقضايا التنمية البشرية على تناول قضايا المواطنة والعقد الاجتماعي ولكن من منظور كمي (رقمي)، ويهدف دليل المواطنة إلى تقييم مستوى الوعي بمفاهيم المواطنة الصحيحة من خلال المؤشرات المختارة لهذا المؤشر، وهو يعكس مدى القناعة بالتعامل مع العقد الاجتماعي التقليدي، والذي يعكس الدور المتبادل بين الدولة والمواطنين.

1 - بُني دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي في ضوء إجابة المستجيبين على سبعة أسئلة أعتمدت منها إجابة (أؤيد تماما، أؤيد) لتمثيل مؤشرات الدليل (كما مبين في المخطط)، حيث توزعت على ثلاثة أبعاد هي إطاعة الأوامر بمؤشرين، عدم التدخل أو الإعتراض بثلاثة مؤشرات، الاستعداد للدفع بمؤشرين، أي بمجمل 7 مؤشرات، وهذه المؤشرات مشتقة من الأسئلة الآتية:

إطاعة الأوامر الحكومية
الألتزام بالواجبات
عدم التدخل في شؤون الحكومة
عدم الاعتراض على قراراتها
عدم المطالبة بمساءلتها
دفع اجور الخدمات الحكومية كالكهرباء والماء
دفع الضرائب والرسوم والغرامات

2 -لكل مؤشر تحتسب قيمة دليل وفق الصيغة الآتية:

قيمة دليل المؤشر= (قيمة المؤشر – الحد الأدنى المفترض للمؤشر) / (الحد الأعلى المفترض للمؤشر- الحد الأدنى المفترض للمؤشر)

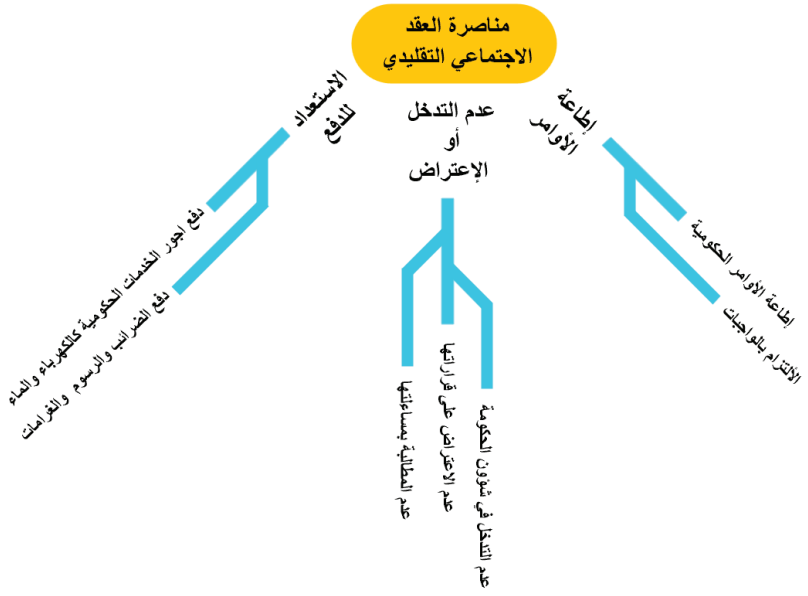
حيث: الحد الأدنى المفترض للمؤشر هو 25 %، الحد الأعلى المفترض للمؤشر هو 100 %.

أمـا معيـار الحد الأدنـى والحد الأقصى فقد اعتمد أيضا على منهجية دليل التنمية البشـرية، وذلك بتحويل مؤشـرات كل نقصان إلى الصيغة القياسية، ولكن بدلا من اختيار حد أدنى بقيمة صفرية تم اختيار قيمة 25%، وذلك على افتراض أن المواطن الذي يحمل قيمة صفرية لا يمكن أن يخلو من أي قيمة وطنية، ولذلك استبدلنا الصفر بـ 25 % نظريا.

3 - يحسب الوسط الحسابي لدليل المؤشرات للحصول على دليل كل بُعد من الأبعاد الثلاثة.

4 - يحسب الوسط الهندسي للأبعاد الثلاثة لتقدير دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي.

مخطط مؤشرات وأبعاد دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي



دليل مناصرة العقد الإجتماعي الجديد

العقـد الاجتماعي التقليـدي مبني على فرضية أن الدولة تضمن الحمايـة (بأنواعها) للمواطنين مقابل ولائهم، أمـا العقد الاجتماعي الجديد فيضيف للمواطن حق المشاركة والمساءلة وصنع القرار. يهدف بناء دليل العقد الاجتماعي الجديد إلى تحديد رغبة المواطنين في التحول نحو مبدأ عقد إجتماعي جديد، وينصرف ذلك إلى أبعد مما سبق ذكره من مؤشرات عن الحقوق والواجبات ليشمل مضامين حقوق المواطنين في المشاركة والمساءلة بشكل خاص.

1 - بُني دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد في ضوء إجابة المسـتجيبين على تسـعة أسـئلة أعتمدت منها إجابة (أؤيد تماما، أؤيد) لتمثيل مؤشـرات الدليل (كما مبين في المخطط)، حيث توزعت على بُعدين هي التفاعل الإيجابي بخمسة مؤشرات، والمساءلة بأربعة مؤشرات، أي بمجمل 9 مؤشرات، وهذه المؤشرات مشتقة من الأسئلة الآتية:

الاحتجاجات المشروعة وسيلة صحيحة للتصحيح
إستدامة المساءلة وخضوع القرارات الحكومية للحوكمة والشفافية
المطالبة بأجراء تغييرات هيكلية في البنية الحكومية
دعم توجهات التحول الرقمي لتقليل الفساد (العمل الحكومي الالكتروني)
قضية وطنية مهمة ومطلوبة
يساعد على بناء مجتمع آمن ومنسجم
يقلل من مظاهر الفساد
يؤدي الى تقديم خدمات أفضل
يؤدي الى توازن جيد بين الحقوق والواجبات

2 - لكل مؤشر تحتسب قيمة دليل وفق الصيغة الآتية:

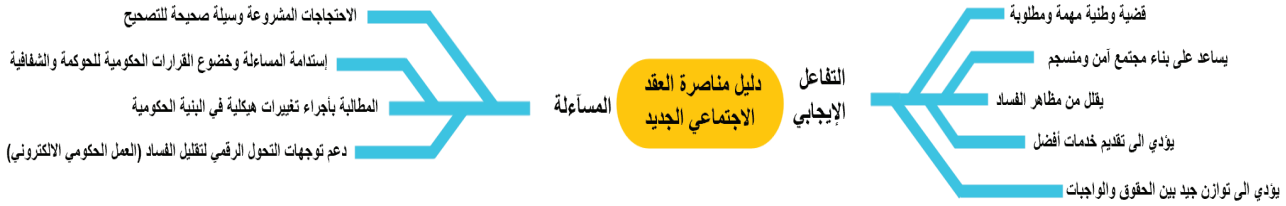
قيمة دليل المؤشر= (قيمة المؤشر – الحد الأدنى المفترض للمؤشر) / (الحد الأعلى المفترض للمؤشر- الحد الأدنى المفترض للمؤشر)

حيث: الحد الأدنى المفترض للمؤشر هو 25 %، الحد الأعلى المفترض للمؤشر هو 100 %

3 - يحسب الوسط الحسابي لدليل المؤشرات للحصول على دليل كل بُعد.

4 - يحسب الوسط الهندسي لكل بُعد لتقدير دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد.

مخطط مؤشرات وأبعاد دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد



الجدول التالي يلخص هذه التفاصيل: مؤشرات وأبعاد أدلة المواطنة والعقد الاجتماعي، العراق - 2024

الدليل	الأبعاد	المؤشرات
المواطنة	الإلتزام بالتعليمات والأنظمة	الإلتزام بالقوانين والتعليمات
		إحترام المؤسسات الحكومية والعاملين فيها
		قبول القرارات الحكومية في ظل الظروف الصعبة والأزمات
		دفع المستحقات التي تترتب على الخدمات العامة كالكهرباء والماء
		الإلتزام بدفع الضرائب والرسوم المستحقة
	إحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة	احترام المؤسسات غير الحكومية والعاملين فيها
		عدم التجاوز على الممتلكات الخاصة
	الحفاظ على البلد	عدم التجاوز على الممتلكات العامة
		الاستعداد للمشاركة في الحفاظ على آمن البلد
		الإخبار عن أية أعمال مخالفة للقانون
	تعزيز روح المشاركة	إشاعة حب الانتماء للوطن
		إحترام المرأة والحرص على تمكينها صحياً وتربوياً وإقتصادياً
		القناعة بأهمية إعطاء أولوية للفئات الضعيفة في المجتمع
مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي	إطاعة الأوامر	إطاعة الأوامر الحكومية
		الألتزام بالواجبات
	عدم التدخل أو الإعتراض	عدم التدخل في شؤون الحكومة
		عدم الاعتراض على قراراتها
		عدم المطالبة بمساءلتها
	الاستعداد للدفع	دفع اجور الخدمات الحكومية كالكهرباء والماء
		دفع الضرائب والرسوم والغرامات
مناصرة العقد الإجتماعي الجديد	المساءلة	الاحتجاجات المشروعة وسيلة صحيحة للتصحيح
		إستدامة المساءلة وخضوع القرارات الحكومية للحوكمة والشفافية
		المطالبة بأجراء تغييرات هيكلية في البنية الحكومية
		دعم توجهات التحول الرقمي لتقليل الفساد (العمل الحكومي الالكتروني)
	التفاعل الإيجابي	قضية وطنية مهمة ومطلوبة
		يساعد على بناء مجتمع آمن ومنسجم
		يقلل من مظاهر الفساد
		يؤدي الى تقديم خدمات أفضل
		يؤدي الى توازن جيد بين الحقوق والواجبات

ملحق 3: البحث النوعي – المنهجية والتحليل

أولاً: المقدمة

في خضمّ النقاشات الجادة حول تقرير التنمية البشرية الوطني 2024، كان لا بُدَّ من الاعتماد على آراء الناس بتنوعهم الاجتماعي والثقافي والديني والقومي والمكاني حول فهمهم للمواطنة من حيث الحقوق والواجبات، وحول تصوراتهم لمفهوم العقد الاجتماعي، سواءً أكان ذلك مؤطرًا بمعايير منهجية لهذه المفاهيم، أم نابعًا من وعي تلقائي أو طبيعي في التعبير عن كلٍّ منها. وقد حظي تحديد معارف الناس ومواقفهم وممارساتهم، من خلال جمع بيانات نوعية مبنية على مقابلات معمقة مع عدد من الأشخاص المتنوعين، كما ذُكر آنفًا، وبإشراك النساء في تلك المقابلات، باهتمامٍ مناسب في عملية بناء التقرير. وإلى جانب سلسلة المقابلات المعمقة التي سيستعرضها هذا الملف، عُقدت سلسلة من حلقات النقاش لفئات مجتمعية متنوعة في عدد من المحافظات العراقية. ويُقدّم هذا الملف عرضا للتحليل النوعي، ومنهجية أهدافه، وتحليل البيانات، والنتائج الرئيسية التي انبثق عنها هذا التقرير.

ثانيا: أهداف البحث النوعي

- دراسة كيفية فهم الأفراد لمفهوم المواطنة وما يعنيه بالنسبة لهم على المستوى الشخصي والاجتماعي.
- تقييم مستوى الشعور بالانتماء للوطن والولاء لدى المواطنين ومدى تأثيره في التفاعل الاجتماعي.
- تحليل مدى معرفة المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وكيفية تأثير ذلك في مشاركتهم في الحياة العامة.
- دراسة كيفية تأثير العقد الاجتماعي على حياة الأفراد اليومية وعلاقتهم بالحكومة والمجتمع.
- تقييم مدى مشاركة المواطنين في الأنشطة المدنية والسياسية مثل التصويت، التطوع، والمشاركة في النقاشات العامة.
- دراسة الفوارق في الشعور بالمواطنة والانتماء بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- فهم العوامل التي تعزز أو تعيق الشعور بالمواطنة والانتماء، مثل التعليم، الإعلام، والسياسات الحكومية.
- دراسة مدى تأثير السياسات الحكومية على تعزيز أو تقليل الشعور بالمواطنة والانتماء.
- تحليل العلاقة بين المواطنة والعدالة الاجتماعية: فهم كيف يرتبط الشعور بالمواطنة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.
- تحديد الاحتياجات الرئيسة للمواطنين فيما يخص تحسين العقد الاجتماعي وتقديم توصيات لتحسين السياسات والممارسات.

ثالثا: المنهجية المعتمدة في البحث النوعي

يهدف هذا البحث النوعي إلى دراسة المواطنة والعقد الاجتماعي من خلال استكشاف تجارب وآراء الأفراد في المجتمع. ولتحقيق هذا الهدف، استُخدمت منهجية تجمع بين المقابلات الفردية ومجموعات النقاش المركزة. وقد أتاح هذا النهج جمع بيانات غنية ومتعمقة، مما أسهم في فهم أعمق للمفاهيم والظواهر المتعلقة بالمواطنة والعقد الاجتماعي.

رابعًا: أساليب وأدوات جمع البيانات النوعية

أ. المقابلات الفردية

أجريت مقابلات فردية معمقة مع مجموعة متنوعة من المشاركين بهدف الحصول على رؤى فردية حول موضوع البحث. تم اختيار المشاركين بناءً على معايير تشمل التنوع في العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لضمان تمثيل مناسب للمجتمع. ونفذت عشر مقابلات فردية، تراوحت مدة كل مقابلة بحدود 60- 90 دقيقة، إستخدم فيها دليل المقابلة شبه المنظم الذي يحتوي أسئلة

مفتوحة تهدف إلى إستكشاف المفاهيم الأساسية للمواطنة والعقد الاجتماعي، وسجلت جميع المقابلات "صوتياً" (بعد الحصول على موافقة المشاركين) وذلك لضمان الدقة في نقل البيانات.

يتطلب هذا النوع من المقابلات تكوين تصورات أولية حول الشخصيات التي يمكن أن تُسهم بشكل مناسب في تعزيز البحث النوعي حول قضية المواطنة والعقد الاجتماعي. وقد جرت مداولات معمقة بين مؤلفي التقرير بهدف الإتفاق على أفضل إختيار للأفراد، مع مراعاة إختلاف التخصصات والمواقع الجغرافية، لأن مفهومي المواطنة والعقد الاجتماعي لا يرتبطان بتخصص محدد، بل هما قضية إجتماعية واسعة النطاق، تُعنى بالاستماع إلى وجهات نظر مختلفة. إلا أنه من الصعب إجراء مقابلات معقمة مع العديد من الشخصيات بسبب النسخ المُطول للتسجيلات الصوتية، التي كانت تستغرق كل مقابلة منها ما لا يقل عن 60 دقيقة.

ب. المجاميع البؤرية

نُظمت مجاميع بؤرية لتشجيع النقاش الجماعي والحصول على بيانات تفاعلية. تساعد هذه الطريقة في كشف القضايا والمفاهيم من خلال تفاعل المشاركين وتبادل الأفكار بينهم. تم عقد إثنتي عشرة جلسة للمجاميع البؤرية، بلغ عدد المشاركين في كل مجموعة ما بين 12-8 شخصاً، وتراوحت مدة كل جلسة بحدود 120-60 دقيقة. إستخدم فيها دليل المناقشة الذي يشمل مجموعة من الأسئلة المحورية والمثيرة للنقاش لتعزيز التفاعل بين المشاركين. كما سُجلت جميع الجلسات (بعد الحصول على موافقة المشاركين) وذلك لضمان الدقة في تحليل النقاشات وتفريغ الجلسات بدقة.

حرص فريق البحث على تشخيص معارف وتوجهات مختلف الشرائح الاجتماعية من خلال المجاميع البؤرية، ولذلك تم الإتفاق على إختيار المجموعات الاثنتي عشرة، مع مراعاة تغطية شرائح إجتماعية من ثقافات وأديان مختلفة، ومستويات ثقافية وتعليمية متباينة، مع إمكانية إشراك النساء إما في مجموعات منفصلة أو ضمن مجموعات متجانسة. ويكمن سبب اعتماد المجموعات المتجانسة داخل حلقات النقاش في توفير بيئة حوارية سهلة ومباشرة، إلا أن ذلك يتطلب في المقابل توحيد لغة ومستوى الحوار داخل كل مجموعة لضمان الاستجابة الصحيحة.

خامسا: تحليل البيانات النوعية

أ - تنفيذ البحث النوعي باستخدام الحقيبة الإحصائية NVivo؛

يُعد برنامج NVivo أداة فعّالة ومتكاملة لتحليل البيانات النوعية، مما يسمح للباحثين بإدارة وتحليل كميات كبيرة من البيانات النصية والمرئية بسهولة، من خلال؛

- جمع البيانات: تشمل البيانات النوعية التي يمكن إدخالها في NVivo نصوص المقابلات، الملاحظات الميدانية، المستندات، الملفات الصوتية، والفيديوهات.
- إدخال البيانات إلى NVivo: بعد جمع البيانات، يمكن للباحث تنظيم البيانات في مجلدات ومشاريع لتسهيل الوصول إليها لاحقًا.
- تشفير البيانات (Coding): تبدأ عملية التشفير بقراءة البيانات بعناية وتحديد الرموز الأولية التي تعبر عن الموضوعات أو الأفكار المهمة. يتم تعيين هذه الرموز إلى مقاطع نصية أو أجزاء من البيانات باستخدام أدوات التشفير في الحقيبة المذكورة.
- تطوير الفئات والموضوعات: بعد التشفير الأولي، يجري تجميع الرموز المشابهة معًا لتشكيل فئات أو موضوعات رئيسة وثانوية. تساعد أدوات NVivo المتقدمة في تجميع الرموز بسهولة وإنشاء تسلسلات هرمية للفئات.
- التفسير والتقرير: اعتماداً على الأنماط والعلاقات التي تم تحديدها، يمكن للباحث تفسير البيانات وكتابة تقرير شامل يعرض النتائج.
- كما يمكن من خلاله استخدام أدوات التصدير لتوليد تقارير مفصلة ونقل النتائج إلى برامج أخرى مثل Microsoft Word أو Excel.
- مراجعة وتحسين التحليل: يمكن للباحث العودة إلى البيانات وتعديل الرموز والفئات حسب الحاجة لضمان دقة التحليل وشموله.
- يوفر NVivo أدوات لمراجعة ومقارنة الرموز للتحقق من الاتساق والدقة.

ب - أخلاقيات البحث النوعي

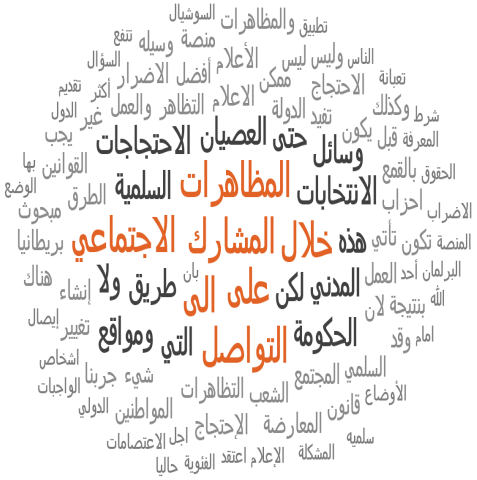
تم الإلتزام بالمعايير الأخلاقية خلال تنفيذ البحث، بما في ذلك الحصول على الموافقات من جميع المشـاركين، وضمان سـرية المعلومات الشخصية، وإحترام خصوصية المشاركين وحقوقهم.

ج - إعداد دليل أسئلة المقابلات الفردية ومجموعات النقاش البؤرية

يعتبر إعداد دليل أسـئلة للمقابلات الفردية والمعمقة خطوة أساسـية لضمان جمع بيانات غنية ومفصلة. يهدف هذا الدليل إلى توجيه المقابلة والحفاظ على تركيزها على الموضوعات الرئيسة المتعلقة بالبحث النوعي. حيث تم اتباع الخطوات التالية لإعداد دليل أسئلة فعال:

- **تحديد أهداف المقابلة:** قبل إعداد الأسئلة، يجب تحديد الأهداف الرئيسة للمقابلة. ما الذي تريد معرفته من المشاركين؟ وكيف ترتبط هذه المعلومات بأسئلة البحث والأهداف العامة للدراسة؟
- **تحديد الموضوعات الرئيسـة:** بناءً على أهداف المقابلة، تم تحديد الموضوعات الرئيسـة التي نرغب في العمل على استكشافها. والتي تشمل الجوانب المختلفة للمواطنة والعقد الاجتماعي، مثل حقوق المواطنين، واجباتهم، الشعور بالانتماء، والمشاركة السياسية.
- **صياغة الأسـئلة المفتوحة:** حيث تصاغ أسـئلة مفتوحة تشـجع المشـاركين على تقديم إجابات مفصلة وثرية، حيث إعتمدت صياغة الأسـئلة علـى الحاجة إلى تغطية المضامين المطلوبة، وشـارك في إعدادها كُتاب التقرير والفريق الإحصائـي، وجرى تجريبها قبل تنفيذ الإستطلاع على عينة صغيرة.
- **تنظيم الأسئلة بشكل منطقي:** ترتيب الأسئلة في دليل المقابلة بطريقة منطقية تتنقل من موضوعات عامة إلى موضوعات لأكثر تحديداً، وإعداد أسئلة متابعة تساعد على إستكشاف الأجوبة بمزيد من العمق.
- **مراجعة الدليل وتعديله:** بعد إعداد دليل الأسئلة، تم مراجعته للتأكد من شموله وتركيزه على أهداف البحث.

نموذج لمعالجة البحث النوعي بإستخدام الحقيبة الإحصائية NVIVO



د . المواضيع والعناوين المغطاة في دليل أسئلة المقابلات الفردية

- المواطنة والشعور بالانتماء
- تعزيز شعور الانتماء.
- اختلاف مفهوم المواطنة بين المواطنين.
- العوامل المؤثرة في فهم المواطنة.

- التحديات والمشاكل التي تواجه ممارسة حقوق المواطن.
- أهمية وأولويات الحقوق.
- أهم واجبات المواطن.
- العوامل المؤثرة في فهم الواجبات.
- ثبات ووضوح مفهوم العقد الاجتماعي.
- تأثير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- أولوية تأمين الحقوق وتأدية الواجبات.
- التغيرات في مفهوم العقد الاجتماعي.

هـ - المواضيع والعناوين المغطاة في استبيان مقابلات المجاميع البؤرية

- فهم معنى المواطنة والفخر بالانتماء الوطني.
- تأمين الحاجات مقابل أداء الواجبات.
- تحسن الشعور بالمواطنة والانتماء.
- حقوق المواطن.
- واجبات المواطن.
- تحديد الأولوية بين الحقوق والواجبات.
- تجاوز الحقوق لأداء الواجبات.
- إدارة إيرادات البلد.
- فهم وصياغة العقد الاجتماعي.
- التعبير عن عدم الرضى أو الاحتجاج.

و - الكوادر المنفذة

ساهم اثنان من الكوادر المدربة على تنفيذ الجلسات النوعية بإجراء المقابلات الفردية وإدارة مجموعات النقاش البؤرية بعد الحصول على موافقة شفهية مسبقة من المشاركين والمشاركات لتسجيل الجلسات.

ز - التغطية الجغرافية

غطى المسح النوعي عدداً من المحافظات العراقية، وقد توزعت على مختلف المناطق، حيث عقدت الجلسات الخاصة بالمجاميع البؤرية في محافظات (بغداد، اربيل، نينوى والبصرة) وبواقع ثلاث جلسات في كل محافظة. في حين عقدت اللقاءات الفردية في عشر محافظات (الانبار، المثنى، دهوك، ديالى، ميسان، النجف، كركوك، كربلاء، ذي قار وصلاح الدين).

ح - العينة المختارة

في إطار تنفيذ البحث النوعي الخاص بإعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2024، أُختيرت عينة متنوعة من الشخصيات للمقابلات الفردية، ومن المجاميع ذات الطبيعة المتشابهة بهدف جمع بيانات تعكس وجهات نظر مختلفة حول المواطنة والعقد الاجتماعي. تمثل هذه الشخصيات والمجاميع مجموعة واسعة من القطاعات الاجتماعية والمهنية، مما يسهم في تقديم صورة متكاملة ومتعددة الأبعاد للموضوع المدروس. شملت اللقاءات المعمقة مجموعة من الشخصيات بهدف جمع معلومات تعكس وجهات نظر هذه الشخصيات من (رجال دين وسياسيين وحكوميين ومتخصصين أكاديميين وتطبيقيين) حول مفهوم المواطنة والعقد الاجتماعي.

قائمة اللقاءات المعمقة

ت	المحافظة	الجنس	التخصص	أسماء القائمين على إجراء المقابلات
1	صلاح الدين	أنثى	منظمة مجتمع مدني	د. عدنان ياسين
2	الأنبار	ذكر	رئيس إدارة المنطقة	د. عدنان ياسين
3	كربلاء	ذكر	رجل دين	د. وفاء المهداوي
4	ديالى	ذكر	طبيب	د. وفاء المهداوي
5	ذي قار	أنثى	أكاديمي	د. عدنان ياسين
6	ميسان	ذكر	رئيس قسم الحماية الاجتماعية	د. وفاء المهداوي
7	كركوك	ذكر	عضو في مجلس النواب	د. عدنان ياسين
8	واسط	ذكر	مشرف تربوي	د. وفاء المهداوي
9	النجف	ذكر	رجل دين	د. حسن لطيف
10	القادسية	أنثى	طبيب	د. علاء حميد
11	المثنى	ذكر	أكاديمي	د. علاء حميد

أما المجاميع البؤرية فقد أختيرت لضمان تمثيل مناسب لمختلف فئات المجتمع. تهدف هذه العينة إلى جمع بيانات ثرية تعكس تجارب وآراء مجموعة واسعة من الأفراد حول موضوعات المواطنة والعقد الاجتماعي. تضمنت العينة الفئات الآتية ضمن المخطط.:



جرى إختيار أفراد كل مجموعة من المجاميع البؤرية بالتشاور مع منسق مشروع تقرير التنمية البشرية الوطني من مركز رواق بغداد. وقد صممت هذه المجاميع طبقاً لإعتبار تجانس خصائص كل مجموعة مثل؛ شيوخ عشائر، طلبة جامعات (ذكوراً وإناثاً)، خريجات من الإناث، وهكذا. عقد الجلسات بشكل منفصل لكل مجموعة وذلك بسبب الفروق المتوقعة بين المجاميع التي قد تؤثر في ديناميكية الحوار والتعبير الحر عن الآراء. على سبيل المثال، ليس مناسباً لجمع أفراد من مستويات تعليمية مختلفة في مجموعة نقاشية واحدة، لان ذلك قد يسبب حرجاً أو تردداً عند بعض المشاركين، مما يؤثر سلباً في نوعية النقاش وشفافيته.

كما أن من الضروري الوقوف على آراء بعض الشرائح من المجاميع كالمسيحيين في إقليم كردستان، بسبب التأثير الشديد للأحداث التي واجهتها هذه الشريحة من قبل المجاميع الإرهابية عند إحتلال الموصل والمناطق، التي كانت تقطنها أغلبية مسيحية، كمناطق سهل نينوى.

سادسًا: التحليل الأولي للنتائج

أ. تحليل مقابلات المجموعات البؤرية

تجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار المجموعات البؤرية بحيث تكون كل مجموعة متجانسة، ذات خصائص متشابهة، ومن نفس المنطقة.

• فهم المشاركين لمعنى المواطنة

أظهرت إجابات المشاركين إجماعًا على معنى المواطنة، إذ اعتبرت الأغلبية المواطنة روح الانتماء للوطن والشعور بالاعتزاز به. ينبع هذا الشعور من دافع ذاتي (لا مادي) مرتبط بتاريخ العراق وحضارته. كما أظهرت شرائح التعليم الابتدائي شعورًا واضحًا بالانتماء للوطن، وإن ربط بعض المشاركين هذا الاهتمام بتوفر فرص العمل والخدمات. مع ذلك، لوحظ تراجع روح المواطنة لدى البعض في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات وقلة فرص العمل. فبينما رأى الشباب أن الانتماء مرتبط بالاستقرار في المكان الذي يعيشون فيه، بحث بعضهم عن بيئة أخرى تعزز روح المواطنة لديهم.

وأشار شيوخ العشائر إلى أن الهوية العراقية تسبق كل المسميات الأخرى، الوطنية والدينية والطائفية والقبلية. أما المشاركون من منظمات المجتمع المدني، فقد اعتبروا المواطنة عقدًا اجتماعيًا يربط حقوق المواطنين وواجباتهم. في حين أبدى المشاركون المسيحيون فخرًا بوطنهم، إلا أنهم عانوا من ضياع حقوقهم خلال إحتلال التنظيمات الإرهابية لمناطقهم، مما دفع بعضهم للتفكير في الهجرة. أما النازحون العائدون إلى نينوى، فقد أبدوا تطلعات طيبة، مؤكدين على قضايا التعايش السلمي وحب الوطن. أما المكون الإيزيدي، فقد أبدى تركيزًا على ضرورة احترام قيم هذا المكون، مع شعور بالأسف على ما عانوه، وعدم توفر فرص عمل كافية لهم.

• تأمين احتياجات المواطنين قبل أداء الواجبات

أكد معظم المثقفين أن تأمين احتياجات المواطنين وتحسين الخدمات معادلة متكاملة مع أداء الواجبات، إذ يجب على الدولة توفير الخدمات والحقوق للمواطنين بالتزامن مع أداء المواطن لواجباته. أما غير المتعلمين، فقد رأوا أن على الدولة توفير كل شيء لهم ليشعروا بحب الوطن، أي أنها مسألة أخذ وعطاء. وبينما أشار أساتذة الجامعات إلى أن الدولة يجب أن تقدم الخدمات أولاً، أكد شيوخ القبائل على دور المواطن في أداء الواجبات مهما كلّف الأمر، مع ضرورة قيام الحكومة بتوفير الخدمات. أما المشاركون من منظمات المجتمع المدني، فقد أشاروا إلى أن الدولة ملزمة بمنح الحقوق وفقاً للقوانين، وأكد المسيحيون أن الحقوق مقدمة على الواجبات.

• الشعور بالمواطنة وتحسّنه

أشار الشباب الحاصلون على شهادة جامعية إلى تحسّن طفيف في الشعور بالمواطنة، كما رأت بعض الفئات غير المتعلمة أن الوضع أفضل من ذي قبل. في حين أشار شيوخ العشائر إلى تصدع روح المواطنة نتيجةً لغياب بيئة تحمي المواطنين. وأوضح المشاركون من منظمات المجتمع المدني أن تدمير الشعور بالمواطنة نابع من المصلحة الذاتية وإقصاء المواطنين. وأشار المشاركون المسيحيون إلى أن شعورهم بالمواطنة لم يتحسن نتيجةً لعدم تطبيق القوانين وتجاهل حقوقهم. أما النازحون العائدون إلى نينوى، فقد أظهروا تطلعاتٍ طيبة وتحسنًا في شعورهم بالمواطنة. بينما رأى المكون الإيزيدي غياب العدالة في تقديم الخدمات، وهو ما يرتبط به مفهوم المواطنة ارتباطًا وثيقًا بمعتقداتهم.

• فهم حقوق المواطن

أشار الأكاديميون إلى أن حقوق المواطن هي مجموعة من المبادئ والقواعد والحقوق والتشريعات الأخلاقية، وتنقسم إلى حقوق طبيعية وحقوق معنوية. وأكدت الفئات غير المتعلمة على أهمية توفير السكن وفرص العمل والتعليم. وأشار الشباب إلى حقوق التعبير وحرية المعتقد والضمان الاجتماعي وتوفير بيئة آمنة. وأكد زعماء العشائر على الحق في الحياة الكريمة والآمنة. وأكد الجانب المسيحي على الحق في الغذاء الكافي والتعليم والمساواة الصحية وعدم التمييز. وأشار النازحون العائدون إلى نينوى إلى التوزيع العادل للثروة وتأمين الحياة الاجتماعية. أما الجانب الإيزيدي، فقد ركز على ضرورة توفير الأمن والاستقرار وفرص العمل والتعليم. وأشار شباب أربيل إلى أهمية توفير بيئة آمنة وتثقيف صحي وفرص عمل.

• مفهوم واجبات المواطن تجاه وطنه

أجمعت إجابات المشاركين على أن واجبات المواطن تتجسد في احترام القانون، والحفاظ على المكتسبات المادية والتنموية، وإظهار مستوى الإلتزام الأخلاقي للدولة تجاه مواطنيها. وأشـار الشـباب إلى ضرورة الإخلاص في العمل، والإلتزام بالقوانين، والحفاظ على ممتلكات الدولة. وأكدت الشريحة غير المتعلمة على حب الوطن والدفاع عنه، بينما أشار الأكاديميون إلى ضرورة الإلتزام بالأنظمة واحترام القوانين. وأكد شيوخ العشـائر على احترام القانـون وتطبيقه، والدفاع عن الوطن، والحفاظ على ممتلكات الدولة. في المقابل، أشـارت منظمات المجتمع المدني إلى أهمية ولاء المواطن لوطنه واحترامه للقوانين والمؤسسـات الحكومية والممتلكات العامة. وأكد الجانب المسـيحي على التسـامح واحترام الحريات.

وأكد مجتمع سـهل نينـوى، الذي عانى من آثار إحتلال التنظيـم الإرهابي لمناطقه، على الدفاع عن الدولة ومحاربة الفسـاد. أكد المجتمع الإيزيدي على ضرورة الحفاظ على البيئة واحترام القانون وحقوق المواطنين. وأشـار شـباب أربيل إلى أهميـة دعم الحكومة والإلتزام بالقوانين، مستشهدين بمثال المصريين الذين دعموا حكومتهم في الأزمات.

ب. مقابلات فردية معمقة

• مفهوم المواطنة والشعور بالانتماء

تباينت تعريفات المشـاركين للمواطنة. فربطها بعضهم بالانتماء للوطن والولاء للمجتمع، واعتبروها تعبيرًا عن الهوية الوطنية والمشـاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، أشار أحد المشاركين إلى أن المواطنة تعني "الإلتزام بحقوق الإنسان والقانون، والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع". بينما اعتبرها آخرون مفهومًا نسبيًا يتغير بتغير السياسات والظروف الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على الجوانب القانونية والإدارية للمواطنة، واعتبارها تعبيرًا عن الإلتزام بالواجبات القانونية والاجتماعية داخل الدولة.

• تعزيز الشعور بالمواطنة

فيما يتعلق بتعزيز الشـعور بالمواطنة، أظهرت الإجابات تباينًا في الآراء حول العوامل المؤثرة. ركز بعض المشـاركين على أهمية توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية كأدوات أساسية لتمكين المواطنين وزيادة شعورهم بالانتماء والمشاركة. وأشار آخرون إلى أهمية حرية التعبير والمشـاركة السياسـية كعاملين أساسيين في بناء الشعور بالمواطنة. ويعتقدون أن المشـاركة الفعالة في صنع القرار والمساءلة تعزز إرتباط الأفراد بالمجتمع والدولة.

تعود الاختلافات في فهم المواطنة إلى الخلفيات الثقافية والتعليمية للمشاركين. على سبيل المثال، قد يرى الشخص في دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي المواطنة على أنها مشـاركة فعالة في الحياة السياسـية والمجتمعية، بينما قد يرى الشخص في دولة ذات نظام شمولي المواطنة على أنها الامتثال الكامل للسلطة الحاكمة بغض النظر عن الرأي الشخصي.

• أسباب عدم توافق توجهات المواطنين وآرائهم

تشـمل العوامل المسـاهمة في عدم التوافق: المؤثرات التأريخية والسياسية، كالنزاعات العرقية أو الدينية، التي تؤثر على فهم المواطنة والانتماء. كما تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية دورًا رئيسا، إذ قد يربط الأفراد حقوق المواطنة بتوفير الخدمات الأساسية كالسكن والتعليم والرعاية الصحية. ويُعدّ التعليم والتنشئة السياسية عاملين أساسيين في بناء فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم كمواطنين. كما تُسهم الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية في تعزيز الشعور بالمسؤولية الشخصية تجاه الوطن والمجتمع.

• كيف يفهم المواطنون حقوقهم وواجباتهم؟

يُعد فهم القوانين والدسـتور ووثائق حقوق الإنسـان أمرًا أساسـيًا لتعزيز فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم. على سبيل المثال، قد يرى الفرد أن حقه في حرية التعبير يتطلب منه الإلتزام بالقوانين المحلية والدولية. تلعب البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورًا حاسمًا في تشكيل فهم المواطنين لواجباتهم. على سـبيل المثال، قد تؤدي الإضطرابات الاقتصادية أو السياسـية إلى عدم القدرة على ممارسـة حقوق المواطنة بشكل كامل، مما يؤثر على فهمهم لواجباتهم تجاه الوطن.

ملحق 4: أدلة تقرير التنمية البشرية الوطني

جدول 1 : دليل التنمية البشرية الوطني (NHDI) - العراق 2024

المحافظة	قيمة دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع	متوسط سنوات الدراسة	عدد سنوات الدراسة المتوقعة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل الصحة	دليل متوسط سنوات الدراسة	دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع	دليل التعليم	دليل الدخل
	HDI	سنوات	سنوات	سنوات	ppp					
نينوى	0.699	76.7	7.9	10.8	0.872	0.523	0.602	0.563	969	0.694
كركوك	0.738	76.4	8.9	12.6	0.868	0.595	0.701	0.648	475	0.714
ديالى	0.719	75.5	9.1	12.4	0.854	0.605	0.688	0.647	367	0.672
الانبار	0.723	77.4	9.6	12.0	0.883	0.639	0.664	0.652	359	0.657
بغداد	0.700	72.2	9.1	11.5	0.803	0.605	0.641	0.623	2007	0.687
بابل	0.722	74.5	9.7	12.5	0.838	0.644	0.694	0.669	458	0.670
كربلاء	0.693	70.6	9.0	12.8	0.778	0.598	0.711	0.654	240	0.652
واسط	0.718	74.4	9.4	11.6	0.837	0.626	0.646	0.636	362	0.696
صلاح الدين	0.736	77.0	9.1	12.7	0.877	0.607	0.706	0.656	412	0.693
النجف	0.715	72.8	9.7	12.5	0.812	0.649	0.692	0.671	330	0.672
القادسية	0.700	75.1	8.7	12.5	0.848	0.577	0.693	0.635	231	0.638
المثنى	0.673	76.9	8.6	10.1	0.875	0.572	0.563	0.568	125	0.615
ذي قار	0.706	74.5	9.2	12.5	0.838	0.616	0.694	0.655	382	0.641
ميسان	0.676	76.8	8.1	9.9	0.874	0.541	0.548	0.545	216	0.650
البصرة	0.689	72.5	8.8	12.1	0.808	0.587	0.671	0.629	542	0.644
اقليم كردستان	0.740	72.7	9.8	12.7	0.810	0.655	0.703	0.679	641	0.737
دهوك	0.726	72.9	9.0	12.8	0.814	0.602	0.713	0.657	384	0.714
أربيل	0.751	73.5	10.4	12.4	0.823	0.691	0.689	0.690	680	0.746
السليمانية	0.737	71.8	9.8	12.7	0.797	0.653	0.707	0.680	759	0.740
العراق	0.712	74.1	9.1	12.0	0.832	0.608	0.667	0.637	9939.0	0.681
الإنحراف المعياري	0.022	2.1	0.6	0.9	0.032	0.041	0.050	0.040	425.1	0.036
معامل الإختلاف	0.031	0.028	0.066	0.075	0.039	0.067	0.075	0.063	0.043	0.053

جدول 2 : دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IHDI) - العراق 2024

المحافظة	قيمة دليل التنمية البشرية	معامل عدم المساواة لدليل الصحة	معامل عدم المساواة لدليل التعليم	معامل عدم المساواة لدليل الدخل	دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة	عدد نقاط التراجع
	NHDI				IHDI	(HDI-IHDI)
نينوى	0.699	0.762	0.396	0.517	0.538	0.161
كركوك	0.738	0.758	0.456	0.532	0.569	0.169
ديالى	0.719	0.746	0.455	0.501	0.554	0.165
الانبار	0.723	0.772	0.458	0.489	0.557	0.166
بغداد	0.700	0.702	0.438	0.511	0.540	0.160
بابل	0.722	0.733	0.470	0.499	0.556	0.166
كربلاء	0.693	0.680	0.460	0.486	0.534	0.159
واسط	0.718	0.731	0.447	0.518	0.553	0.165
صلاح الدين	0.736	0.766	0.461	0.517	0.567	0.169
النجف	0.715	0.710	0.471	0.501	0.551	0.164
القادسية	0.700	0.741	0.446	0.475	0.540	0.160
المثنى	0.673	0.765	0.399	0.458	0.519	0.154
ذي قار	0.706	0.733	0.461	0.477	0.544	0.162
ميسان	0.676	0.764	0.383	0.484	0.521	0.155
البصرة	0.689	0.706	0.442	0.480	0.531	0.158
اقليم كردستان	0.740	0.709	0.478	0.549	0.571	0.169
دهوك	0.726	0.711	0.462	0.532	0.559	0.167
أربيل	0.751	0.719	0.485	0.556	0.579	0.172
السليمانية	0.737	0.697	0.478	0.551	0.568	0.169
العراق	0.712	0.728	0.446	0.508	0.548	0.164
الإنحراف المعياري	0.022	0.028	0.028	0.027	0.017	0.005
معامل الإختلاف	0.031	0.038	0.064	0.053	0.031	0.031

جدول 3 : دليل تنمية المرأة نسبة إلى الرجل (GDI) - العراق 2024

المحافظة	قيمة دليل التنمية البشرية		دليل تنمية المرأة نسبة إلى الرجل	دليل الصحة		دليل التعليم		دليل الدخل	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نينوى	0.760	0.645	0.849	0.889	0.858	0.647	0.553	0.762	0.564
كركوك	0.789	0.691	0.876	0.878	0.858	0.719	0.638	0.777	0.603
ديالى	0.764	0.671	0.878	0.869	0.840	0.694	0.663	0.740	0.542
الانبار	0.781	0.659	0.843	0.902	0.868	0.724	0.654	0.730	0.503
بغداد	0.740	0.658	0.889	0.812	0.794	0.666	0.626	0.749	0.574
بابل	0.779	0.668	0.857	0.842	0.835	0.758	0.681	0.742	0.524
كربلاء	0.734	0.644	0.878	0.794	0.766	0.694	0.661	0.718	0.528
واسط	0.767	0.662	0.863	0.857	0.818	0.690	0.631	0.764	0.562
صلاح الدين	0.794	0.668	0.842	0.892	0.862	0.731	0.637	0.766	0.543
النجف	0.767	0.691	0.902	0.822	0.802	0.746	0.739	0.735	0.558
القادسية	0.745	0.649	0.871	0.854	0.842	0.683	0.660	0.710	0.492
المثنى	0.726	0.595	0.819	0.882	0.869	0.623	0.591	0.697	0.409
ذي قار	0.761	0.646	0.849	0.846	0.835	0.728	0.674	0.716	0.479
ميسان	0.728	0.624	0.856	0.877	0.874	0.605	0.587	0.728	0.473
البصرة	0.729	0.629	0.862	0.818	0.794	0.661	0.632	0.716	0.495
اقليم كردستان	0.769	0.708	0.921	0.823	0.797	0.692	0.708	0.798	0.629
دهوك	0.757	0.689	0.910	0.811	0.820	0.686	0.670	0.779	0.596
أربيل	0.778	0.720	0.925	0.823	0.808	0.709	0.717	0.806	0.644
السليمانية	0.765	0.704	0.920	0.826	0.768	0.677	0.720	0.801	0.632
العراق	0.763	0.673	0.882	0.844	0.822	0.691	0.650	0.761	0.569
الإنحراف المعياري	0.021	0.030	0.029	0.033	0.034	0.041	0.047	0.031	0.060
معامل الإختلاف	0.028	0.045	0.033	0.039	0.042	0.059	0.073	0.041	0.105

جدول 4 : دليل عدم المساواة بين الجنسين (GII) - العراق 2024

المحافظة	الصحة		التمكين						دليل الصحة	دليل التمكين	دليل المشاركة في القوى العاملة	دليل عدم المساواة بين الجنسين (GII)
	معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 ولادة حية)	معدل ولادات اليافعات (لكل 1000 فتاة)	نسبة المقاعد البرلمانية		نسبة السكان الذين لا يقل تحصيلهم الدراسي عن التعليم الثانوي		معدل المشاركة في القوى العاملة					
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث				
نينوى	20.8	44.4	0.670	0.330	0.502	0.540	0.674	0.161	0.552	0.501	0.418	0.376
كركوك	34.0	37.4	0.800	0.200	0.594	0.624	0.698	0.176	0.544	0.521	0.437	0.422
ديالى	45.6	42.9	0.750	0.250	0.616	0.615	0.653	0.137	0.536	0.536	0.395	0.463
الانبار	9.6	48.2	0.867	0.133	0.586	0.570	0.642	0.129	0.574	0.494	0.386	0.408
بغداد	36.3	50.2	0.739	0.261	0.640	0.639	0.719	0.221	0.537	0.548	0.470	0.412
بابل	23.4	60.8	0.824	0.176	0.640	0.647	0.645	0.131	0.542	0.532	0.388	0.464
كربلاء	24.1	91.6	0.667	0.333	0.493	0.506	0.689	0.162	0.534	0.492	0.426	0.441
واسط	33.4	51.4	0.556	0.444	0.564	0.601	0.678	0.148	0.538	0.538	0.413	0.415
صلاح الدين	16.2	31.4	0.909	0.091	0.601	0.561	0.661	0.143	0.570	0.482	0.402	0.430
النجف	37.5	58.6	0.667	0.333	0.722	0.730	0.657	0.141	0.534	0.594	0.399	0.452
القادسية	25.4	28.9	0.670	0.330	0.578	0.630	0.665	0.145	0.558	0.539	0.405	0.370
المثنى	34.2	46.5	0.667	0.333	0.579	0.661	0.621	0.114	0.540	0.545	0.368	0.444
ذي قار	34.8	47.0	0.842	0.158	0.607	0.648	0.643	0.128	0.539	0.517	0.386	0.479
ميسان	35.3	59.0	0.667	0.333	0.561	0.667	0.635	0.127	0.535	0.541	0.381	0.451
البصرة	45.3	58.4	0.880	0.120	0.480	0.490	0.687	0.153	0.531	0.446	0.420	0.515
اقليم كردستان	18.7	32.1	0.782	0.218	0.567	0.625	0.758	0.224	0.565	0.518	0.491	0.341
دهوك	15.2	37.0	0.625	0.375	0.645	0.679	0.751	0.232	0.567	0.570	0.492	0.301
أربيل	8.9	31.0	0.833	0.167	0.504	0.558	0.775	0.245	0.595	0.477	0.510	0.292
السليمانية	29.2	30.0	0.833	0.167	0.572	0.648	0.745	0.199	0.553	0.510	0.472	0.395
العراق	29.6	47.5	0.708	0.292	0.585	0.608	0.688	0.172	0.542	0.532	0.430	0.409
الإنحراف المعياري	11.0	15.2	0.103	0.103	0.061	0.063	0.043	0.039	0.018	0.036	0.041	0.052
معامل الإختلاف	0.373	0.320	0.145	0.352	0.105	0.104	0.063	0.225	0.032	0.067	0.094	0.127

جدول 5 : دليل تنمية الشباب الوطني - العراق 2024

المحافظة	قيمة دليل التنمية البشرية للشباب		
	ذكور	إناث	إجمالي
نينوى	0.554	0.464	0.509
كركوك	0.614	0.522	0.584
ديالى	0.648	0.562	0.617
الانبار	0.545	0.458	0.523
بغداد	0.601	0.585	0.590
بابل	0.574	0.590	0.564
كربلاء	0.640	0.546	0.612
واسط	0.576	0.581	0.564
صلاح الدين	0.617	0.515	0.582
النجف	0.603	0.577	0.585
القادسية	0.551	0.516	0.541
المثنى	0.587	0.531	0.560
ذي قار	0.595	0.543	0.574
ميسان	0.532	0.457	0.498
البصرة	0.539	0.554	0.551
اقليم كردستان	0.623	0.584	0.613
دهوك	0.623	0.548	0.596
السليمانية	0.641	0.620	0.640
أربيل	0.607	0.574	0.600
العراق	0.590	0.547	0.572

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، هيئة إحصاء إقليم كردستان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير دليل تنمية الشباب، 2024.

جدول 6 : أبعاد دليل التنمية البشرية الوطني للشباب (YNHDI) - ذكور - العراق 2024

محافظة	تعليم	صحة	التشغيل	بيئة العمل	المشاركة	الرياضة والثقافة	دليل تنمية الشباب – ذكور
نينوى	0.552	0.706	0.697	0.559	0.402	0.186	0.554
كركوك	0.718	0.885	0.641	0.593	0.378	0.194	0.614
ديالى	0.694	0.921	0.844	0.502	0.417	0.184	0.648
الانبار	0.654	0.740	0.622	0.459	0.375	0.172	0.545
بغداد	0.747	0.805	0.653	0.515	0.390	0.238	0.601
بابل	0.626	0.703	0.707	0.392	0.566	0.231	0.574
كربلاء	0.620	0.817	0.838	0.549	0.543	0.215	0.640
واسط	0.597	0.781	0.698	0.530	0.409	0.201	0.576
صلاح الدين	0.730	0.854	0.698	0.513	0.459	0.151	0.617
النجف	0.685	0.810	0.717	0.509	0.409	0.227	0.603
القادسية	0.669	0.659	0.744	0.432	0.355	0.181	0.551
المثنى	0.629	0.855	0.697	0.442	0.425	0.212	0.587
ذي قار	0.690	0.787	0.731	0.437	0.423	0.244	0.595
ميسان	0.507	0.863	0.525	0.438	0.444	0.208	0.532
البصرة	0.543	0.701	0.633	0.484	0.428	0.265	0.539
اقليم كردستان	0.718	0.773	0.678	0.518	0.551	0.286	0.623
دهوك	0.782	0.784	0.684	0.476	0.516	0.246	0.623
السليمانية	0.697	0.731	0.715	0.556	0.649	0.319	0.641
اربيل	0.698	0.802	0.642	0.511	0.488	0.283	0.607
العراق	0.666	0.781	0.685	0.501	0.438	0.225	0.590

جدول 7 : أبعاد دليل التنمية البشرية الوطني للشباب (YNHDI) – إناث - العراق 2024

محافظة	تعليم	صحة	التشغيل	بيئة العمل	المشاركة	الرياضة والثقافة	دليل تنمية الشباب – إناث
نينوى	0.308	0.610	0.679	0.597	0.299	0.103	0.464
كركوك	0.573	0.874	0.390	0.647	0.247	0.204	0.522
ديالى	0.724	0.810	0.541	0.560	0.317	0.157	0.562
الانبار	0.575	0.704	0.384	0.535	0.229	0.114	0.458
بغداد	0.750	0.750	0.662	0.539	0.315	0.248	0.585
بابل	0.670	0.569	0.881	0.480	0.493	0.200	0.590
كربلاء	0.644	0.681	0.582	0.572	0.418	0.158	0.546
واسط	0.599	0.709	0.812	0.589	0.338	0.180	0.581
صلاح الدين	0.594	0.791	0.524	0.527	0.309	0.080	0.515
النجف	0.673	0.736	0.684	0.566	0.295	0.290	0.577
القادسية	0.633	0.692	0.589	0.531	0.232	0.191	0.516
المثنى	0.543	0.752	0.638	0.533	0.339	0.130	0.531
ذي قار	0.640	0.757	0.622	0.548	0.289	0.137	0.543
ميسان	0.398	0.732	0.447	0.544	0.303	0.147	0.457
البصرة	0.640	0.599	0.693	0.635	0.308	0.257	0.554
اقليم كردستان	0.808	0.767	0.421	0.582	0.474	0.260	0.584
دهوك	0.721	0.749	0.415	0.576	0.445	0.183	0.548
السليمانية	0.902	0.757	0.436	0.580	0.559	0.296	0.620
اربيل	0.780	0.785	0.412	0.588	0.419	0.277	0.574
العراق	0.642	0.718	0.601	0.564	0.337	0.197	0.547

جدول 8 : أبعاد دليل التنمية البشرية الوطني للشباب (YNHDI) – إجمالي - العراق 2024

محافظة	تعليم	صحة	التشغيل	بيئة العمل	المشاركة	الرياضة والثقافة	دليل تنمية الشباب – إجمالي
نينوى	0.439	0.658	0.693	0.566	0.341	0.152	0.509
كركوك	0.654	0.880	0.597	0.604	0.327	0.187	0.584
ديالى	0.706	0.866	0.776	0.519	0.348	0.169	0.617
الانبار	0.617	0.722	0.619	0.472	0.299	0.152	0.523
بغداد	0.749	0.778	0.657	0.520	0.344	0.237	0.590
بابل	0.649	0.636	0.729	0.409	0.524	0.213	0.564
كربلاء	0.630	0.749	0.797	0.560	0.485	0.203	0.612
واسط	0.594	0.745	0.705	0.549	0.366	0.175	0.564
صلاح الدين	0.664	0.822	0.667	0.521	0.405	0.124	0.582
النجف	0.681	0.773	0.707	0.522	0.346	0.229	0.585
القادسية	0.653	0.675	0.724	0.446	0.304	0.175	0.541
المثنى	0.589	0.804	0.689	0.451	0.389	0.182	0.560
ذي قار	0.664	0.772	0.718	0.461	0.344	0.225	0.574
ميسان	0.456	0.797	0.515	0.459	0.377	0.187	0.498
البصرة	0.588	0.650	0.665	0.575	0.388	0.262	0.551
اقليم كردستان	0.756	0.770	0.613	0.536	0.516	0.271	0.613
دهوك	0.751	0.766	0.624	0.497	0.465	0.232	0.596
السليمانية	0.786	0.744	0.630	0.568	0.619	0.302	0.640
اربيل	0.734	0.793	0.593	0.534	0.458	0.268	0.600
العراق	0.654	0.750	0.671	0.520	0.387	0.211	0.572

جدول 9 : دليل الفقر البشري والفقر متعدد - العراق 2024

محافظة	نسبة الفقر البشري* (%)	دليل الفقر متعدد الأبعاد**
نينوى	13.0	15.2
كركوك	10.9	6.8
ديالى	18.8	10.4
الانبار	22.8	15.5
بغداد	13.1	11.4
بابل	35.7	15.9
كربلاء	22.4	14.6
واسط	21.9	20.4
صلاح الدين	19.1	12.7
النجف	25.1	17.0
القادسية	29.1	16.5
المثنى	40.3	21.5
ذي قار	15.3	14.4
ميسان	17.0	20.2
البصرة	27.5	14.8
اقليم كردستان	9.0	7.0
دهوك	15.0	5.5
السليمانية	8.1	3.5
أربيل	7.1	4.3
العراق	17.6	12.7

المصدر:

* IHSES 3، 2024-2023.

** مؤشر الفقر الوطني متعدد الأبعاد ومؤشر فقر الأطفال متعدد الأبعاد- تقرير تحليلي- الجهاز المركزي للإحصاء، 2022.

ملحق 5: دليل المواطنة والعقد الإجتماعي - العراق 2024

جدول 10 : أدلة المواطنة والعقد الإجتماعي - العراق 2024

التصنيف		دليل المواطنة*	دليل مناصرة العقد الإجتماعي	دليل مناصرة العقد الجديد
الإجمالي		0.768	0.529	0.867
البيئة	حضر	0.776	0.518	0.869
	ريف	0.742	0.559	0.861
الجنس	ذكور	0.760	0.524	0.867
	إناث	0.817	0.559	0.869
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	0.727	0.612	0.742
	إبتدائية	0.807	0.657	0.809
	متوسطة	0.771	0.554	0.830
	إعدادية	0.740	0.513	0.843
	دبلوم	0.784	0.535	0.870
	بكالوريوس	0.757	0.460	0.882
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	0.842	0.665	0.916
	أخرى	0.711	0.482	0.741
قطاع العمل	حكومي	0.833	0.611	0.919
	خاص	0.802	0.471	0.900
	طالب	0.747	0.504	0.842
	عاطل	0.688	0.494	0.824
	أخرى	0.730	0.489	0.840
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	0.759	0.498	0.845
	34 - 25	0.746	0.436	0.860
	44 - 35	0.723	0.583	0.849
	54 - 45	0.845	0.671	0.902
	55 سنة فأكثر	0.792	0.517	0.921

* في ضوء نتائج مسح إستطلاع الرأي الواردة في الملحق الإحصائي إحتسبت ثلاثة أدلة هي دليل المواطنة، ودليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي، ودليل مناصرة عقد إجتماعي جديد. ونظراً لحجم عينة مسح إستطلاع الرأي المذكور، تعذر الوصول إلى مؤشرات موثوقة على مستوى المحافظة، وأستعيض عنها بحساب أدلة على مستوى البيئتين الحضرية والريفية وعدد من الخصائص الرئيسة (الجنس، التحصيل الدراسي، قطاع العمل، الفئة العمرية).

جدول 11 : دليل المواطنة (دليل مقترح) - العراق 2024

التصنيف		دليل المواطنة*	الإلتزام بالتعليمات والأنظمة	إحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة	الحفاظ على البلد	تعزيز روح المشاركة
الإجمالي		0.768	0.661	0.820	0.815	0.786
البيئة	حضر	0.776	0.677	0.822	0.823	0.792
	ريف	0.742	0.612	0.814	0.792	0.769
الجنس	ذكور	0.760	0.656	0.813	0.810	0.774
	إناث	0.817	0.697	0.866	0.853	0.867
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	0.727	0.591	0.790	0.720	0.830
	إبتدائية	0.807	0.667	0.834	0.867	0.879
	متوسطة	0.771	0.693	0.806	0.775	0.816
	إعدادية	0.740	0.654	0.809	0.804	0.707
	دبلوم	0.784	0.678	0.846	0.822	0.801
	بكالوريوس	0.757	0.635	0.804	0.803	0.803
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	0.842	0.747	0.882	0.874	0.871
	أخرى	0.711	0.563	0.814	0.871	0.639
قطاع العمل	حكومي	0.833	0.722	0.869	0.872	0.879
	خاص	0.802	0.681	0.886	0.799	0.858
	طالب	0.747	0.654	0.815	0.809	0.722
	عاطل	0.688	0.567	0.713	0.750	0.740
	أخرى	0.730	0.619	0.763	0.789	0.761
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	0.759	0.670	0.811	0.819	0.747
	25 - 34	0.746	0.605	0.824	0.805	0.773
	35 - 44	0.723	0.582	0.775	0.793	0.763
	45 - 54	0.845	0.756	0.876	0.896	0.858
	55 سنة فأكثر	0.792	0.699	0.835	0.771	0.873

* تم بناء هذا الجدول وإستحداث دليل جديد بعنوان دليل المواطنة إعتمادا على أربعة أبعاد كما موضحة في الجدول بإستخدام نتائج مسح إستطلاع الرأي حول المواطنة، 2024 وستقدم التفاصيل الفنية بعمليات إحتساب الدليل في الملف الإحصائي.

جدول 12 : دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي (دليل مقترح) - العراق 2024

التصنيف		دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي	إطاعة الأوامر	عدم التدخل أو الإعتراض	الاستعداد للدفع
الإجمالي		0.529	0.927	0.204	0.785
البيئة	حضر	0.518	0.921	0.187	0.804
	ريف	0.559	0.944	0.255	0.725
الجنس	ذكور	0.524	0.925	0.199	0.784
	إناث	0.559	0.939	0.234	0.793
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	0.612	0.654	0.527	0.666
	إبتدائية	0.657	0.942	0.504	0.598
	متوسطة	0.554	0.847	0.271	0.740
	إعدادية	0.513	0.928	0.190	0.764
	دبلوم	0.535	0.950	0.206	0.785
	بكالوريوس	0.460	0.930	0.131	0.795
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	0.665	0.969	0.338	0.900
	أخرى	0.482	0.791	0.285	0.496
قطاع العمل	حكومي	0.611	0.970	0.270	0.871
	خاص	0.471	0.908	0.133	0.864
	طالب	0.504	0.921	0.181	0.768
	عاطل	0.494	0.878	0.207	0.663
	أخرى	0.489	0.913	0.188	0.679
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	0.498	0.930	0.171	0.777
	25 - 34	0.436	0.894	0.128	0.723
	35 - 44	0.583	0.902	0.311	0.706
	45 - 54	0.671	0.938	0.342	0.944
	55 سنة فأكثر	0.517	0.971	0.172	0.825

* تم بناء هذا الجدول وإستحداث دليل جديد بعنوان دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي إعتمادا على ثلاثة أبعاد كما هي موضحة في الجدول بإستخدام نتائج مسح إستطلاع الرأي حول المواطنة، 2024 وستقدم التفاصيل الفنية بعمليات إحتساب الدليل في الملف الإحصائي.

جدول 13 : دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد (دليل مقترح) - العراق 2024

التصنيف		دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد	المساءلة	التفاعل الإيجابي
الإجمالي		0.867	0.838	0.898
البيئة	حضر	0.869	0.843	0.895
	ريف	0.861	0.820	0.905
الجنس	ذكور	0.867	0.840	0.895
	إناث	0.869	0.826	0.914
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	0.742	0.652	0.843
	إبتدائية	0.809	0.727	0.902
	متوسطة	0.830	0.794	0.869
	إعدادية	0.843	0.809	0.879
	دبلوم	0.870	0.839	0.901
	بكالوريوس	0.882	0.860	0.905
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	0.916	0.903	0.931
	أخرى	0.741	0.644	0.851
قطاع العمل	حكومي	0.919	0.900	0.938
	خاص	0.900	0.906	0.894
	طالب	0.842	0.804	0.881
	عاطل	0.824	0.781	0.870
	أخرى	0.840	0.789	0.895
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	0.845	0.805	0.888
	25 – 34	0.860	0.850	0.870
	35 – 44	0.849	0.809	0.892
	45 – 54	0.902	0.884	0.921
	55 سنة فأكثر	0.921	0.899	0.945

* تم بناء هذا الجدول وإستحداث دليل جديد بعنوان دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد إعتمادا على بعدين كما هي موضحة في الجدول بإستخدام نتائج مسح إستطلاع الرأي حول المواطنة، 2024 وستقدم التفاصيل الفنية بعمليات إحتساب الدليل في الملف الإحصائي.

ملحق 6: نتائج مسح إستطلاع الرأي الخاص بتقرير التنمية البشرية الوطني – العراق 2024

جدول 14 : التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول أهم ثلاث خيارات التي تجعل المواطن يشعر بالإنتماء لوطنه

التصنيف		المجموع	عندما يؤمن ان ثروة البلد مصانة	عندما يشعر بإنه قادر على صنع القرارات في وطنه	
الإجمالي		100.0	12.3	8.4	
البيئة	حضر	100.0	12.6	8.5	
	ريف	100.0	11.3	8.1	
الجنس	ذكور	100.0	12.2	8.5	
	إناث	100.0	12.6	8.1	
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	100.0	6.7	8.4	
	إبتدائية	100.0	9.6	5.3	
	متوسطة	100.0	14.0	6.8	
	إعدادية	100.0	12.2	8.5	
	دبلوم	100.0	11.3	9.5	
	بكالوريوس	100.0	13.2	7.3	
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	100.0	8.5	12.7	
	أخرى	100.0	20.1	5.7	
قطاع العمل	حكومي	100.0	13.5	9.6	
	خاص	100.0	14.0	8.3	
	طالب	100.0	11.0	8.4	
	عاطل	100.0	11.9	7.6	
	أخرى	100.0	12.2	6.1	
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	100.0	12.2	8.5	
	25 - 34	100.0	11.5	8.0	
	35 - 44	100.0	12.9	7.1	
	45 - 54	100.0	11.7	12.5	
	55 سنة فأكثر	100.0	13.3	6.2	

	حين يتمتع بحقه في التعبير عن رأيه بحرية	حين يحترم حقه بالمشاركة في جميع الفعاليات السياسية كالانتخابات ومتابعة الشأن العام	حين يدعم ماديا عندما تضيق به سبل العيش (كالحماية الاجتماعية)	حين تَلبى حاجاته الأساسية من الخدمات (كالتعليمية والصحية)	حين يجد فرصة العمل الملائمة	حين يشعر بأنه متساوٍ في الحقوق والواجبات مع غيره
	10.3	5.0	6.9	19.7	13.3	24.2
	10.3	4.7	7.2	19.0	12.7	25.0
	10.5	5.9	5.7	21.6	15.1	21.8
	10.8	5.1	6.6	19.6	13.1	24.2
	6.9	4.5	8.7	20.0	14.6	24.6
	8.3	9.1	6.5	16.6	21.3	22.9
	7.8	6.6	13.8	16.5	19.7	20.8
	11.0	5.5	9.8	18.0	15.9	19.0
	11.5	5.9	7.6	19.1	15.5	19.7
	13.6	1.9	5.9	18.8	13.1	25.9
	9.7	4.1	6.4	20.2	12.5	26.6
	8.1	7.5	4.8	21.4	7.9	29.1
	9.0	2.4	9.1	17.5	18.0	18.1
	8.8	4.7	4.4	19.8	8.4	30.7
	10.7	7.1	6.4	18.8	9.4	25.2
	12.0	5.0	8.1	19.2	16.2	20.0
	7.6	4.6	9.3	18.7	18.9	21.4
	10.3	3.6	5.9	23.5	11.9	26.5
	11.3	4.6	7.3	19.4	16.6	20.0
	8.8	5.0	8.3	21.3	12.9	24.1
	7.4	7.1	6.3	20.6	12.1	26.6
	7.4	3.0	4.8	21.2	11.3	28.1
	14.7	5.9	6.2	16.0	6.8	30.9

جدول 15 : التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول أبرز ثلاث تحديات يواجهها عند ممارسته لحقوقه كمواطن

التصنيف		لا أجد المؤسسات المناسبة لتوجهاتي	لا أجد الاحزاب التي تعبر عن تطلعاتي
الإجمالي		9.3	8.1
البيئة	حضر	9.4	8.1
	ريف	8.9	8.3
الجنس	ذكور	9.0	7.5
	إناث	11.0	12.1
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	11.0	16.7
	إبتدائية	8.1	9.0
	متوسطة	8.5	9.8
	إعدادية	10.9	6.9
	دبلوم	7.6	6.3
	بكالوريوس	8.3	9.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	10.7	8.3
	أخرى	9.6	4.9
قطاع العمل	حكومي	6.9	11.1
	خاص	9.4	8.6
	طالب	10.8	7.0
	عاطل	10.3	6.8
	أخرى	8.0	5.6
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	10.9	6.8
	25 - 34	9.5	9.1
	35 - 44	8.2	6.9
	45 - 54	10.7	13.7
	55 سنة فأكثر	4.2	7.0

ضعف اداء المؤسسات الحكومية المعنية بتلبية احتياجاتي	وجود بعض مظاهر الفساد في بعض المؤسسات الحكومية	التمييز بين المواطنين على أسس غير صحيحة	عدم تكافؤ الفرص بسبب غياب العدالة	المجموع
22.5	23.2	15.6	21.3	100.0
21.2	23.5	16.5	21.3	100.0
26.6	22.2	12.5	21.5	100.0
22.8	23.3	15.8	21.5	100.0
20.2	22.6	14.2	20.0	100.0
26.4	22.3	9.2	14.4	100.0
20.0	21.3	17.0	24.6	100.0
24.9	23.5	14.5	18.8	100.0
22.1	24.6	13.8	21.7	100.0
22.1	25.8	21.2	17.0	100.0
23.2	23.4	14.4	21.7	100.0
20.9	18.9	18.5	22.7	100.0
17.6	21.6	20.8	25.4	100.0
22.7	21.4	18.2	19.8	100.0
22.2	22.6	15.2	21.8	100.0
22.0	25.3	13.3	21.5	100.0
23.1	21.6	14.3	23.8	100.0
23.3	22.7	19.5	20.9	100.0
21.9	25.0	14.3	21.0	100.0
24.4	20.8	13.6	22.6	100.0
25.0	21.5	14.2	24.2	100.0
23.0	18.2	17.1	17.3	100.0
19.2	27.0	21.2	21.5	100.0

جدول 16 : التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول مدى قناعاتهم بالواجبات التي يفترض الإلتزام بها وتنفيذها حتى وإن لم يحصلوا على حقوقهم بشكل مناسب

التصنيف		الإلتزام بالقوانين والتعليمات				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		48.2	35.9	12.7	3.2	100.0
البيئة	حضر	52.2	32.6	11.8	3.4	100.0
	ريف	35.7	46.1	15.6	2.7	100.0
الجنس	ذكور	47.9	35.5	13.8	2.8	100.0
	إناث	50.4	38.2	5.4	6.0	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	18.4	20.9	41.1	19.6	100.0
	إبتدائية	32.6	57.4	0.0	10.1	100.0
	متوسطة	41.0	37.1	11.6	10.3	100.0
	إعدادية	52.1	32.9	12.0	3.0	100.0
	دبلوم	48.0	36.1	13.5	2.4	100.0
	بكالوريوس	49.6	33.5	14.8	2.1	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	47.0	43.4	8.8	0.8	100.0
	أخرى	31.2	47.0	9.7	12.1	100.0
قطاع العمل	حكومي	46.0	43.0	9.3	1.7	100.0
	خاص	52.6	30.8	15.5	1.1	100.0
	طالب	50.2	34.8	10.5	4.4	100.0
	عاطل	49.9	28.1	17.8	4.2	100.0
	أخرى	39.2	36.4	20.7	3.7	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	49.2	35.4	11.3	4.0	100.0
	25 – 34	44.3	39.4	12.8	3.5	100.0
	35 – 44	44.0	35.2	15.8	5.0	100.0
	45 – 54	52.9	37.9	8.9	0.3	100.0
	55 سنة فأكثر	50.3	31.8	16.5	1.4	100.0

التصنيف		إحترام المؤسسات الحكومية والعاملين فيها				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		39.6	45.0	11.7	3.7	100.0
البيئة	حضر	40.2	44.4	11.8	3.6	100.0
	ريف	38.0	46.7	11.4	4.0	100.0
الجنس	ذكور	39.5	44.6	12.4	3.6	100.0
	إناث	40.6	47.7	7.3	4.5	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	43.9	51.3	4.8	0.0	100.0
	إبتدائية	38.3	46.6	4.9	10.1	100.0
	متوسطة	40.8	47.0	4.8	7.4	100.0
	إعدادية	39.4	44.2	12.1	4.3	100.0
	دبلوم	48.2	37.7	9.8	4.3	100.0
	بكالوريوس	38.2	46.0	12.7	3.1	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	38.0	48.5	12.5	1.0	100.0
	أخرى	43.2	32.2	18.3	6.3	100.0
قطاع العمل	حكومي	38.4	51.5	8.4	1.8	100.0
	خاص	48.1	35.9	14.7	1.3	100.0
	طالب	38.8	43.9	13.3	4.0	100.0
	عاطل	41.7	40.8	10.1	7.4	100.0
	أخرى	34.0	47.4	12.8	5.8	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	41.5	41.6	12.9	3.9	100.0
	25 – 34	37.3	47.3	12.3	3.1	100.0
	35 – 44	33.2	48.5	11.3	7.0	100.0
	45 – 54	43.8	45.1	8.5	2.5	100.0
	55 سنة فأكثر	39.7	47.9	10.6	1.8	100.0

تابع جدول 16

التصنيف		احترام المؤسسات غير الحكومية والعاملين فيها				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		31.0	50.3	12.1	6.7	100.0
البيئة	حضر	31.6	49.5	11.9	6.9	100.0
	ريف	29.2	52.5	12.5	5.8	100.0
الجنس	ذكور	30.8	49.4	13.1	6.7	100.0
	إناث	32.3	55.8	5.4	6.5	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	40.9	0.0	11.5	100.0
	إبتدائية	27.6	56.8	2.8	12.8	100.0
	متوسطة	37.3	43.7	7.2	11.9	100.0
	إعدادية	30.5	48.4	13.2	7.8	100.0
	دبلوم	32.9	48.7	10.5	7.8	100.0
	بكالوريوس	30.6	50.1	12.9	6.4	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	31.4	55.2	11.9	1.4	100.0
	أخرى	16.5	64.0	15.9	3.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	30.0	56.7	9.6	3.7	100.0
	خاص	36.4	51.0	7.7	4.8	100.0
	طالب	29.4	50.3	13.5	6.8	100.0
	عاطل	33.9	38.6	14.1	13.3	100.0
	أخرى	30.3	46.1	15.5	8.1	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	31.9	47.9	12.7	7.5	100.0
	25 - 34	26.3	56.8	12.5	4.4	100.0
	35 - 44	28.7	52.2	10.1	9.0	100.0
	45 - 54	34.5	51.5	9.5	4.5	100.0
	55 سنة فأكثر	33.6	46.0	13.5	7.0	100.0

التصنيف		عدم التجاوز على الممتلكات العامة				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		64.9	24.2	8.5	2.4	100.0
البيئة	حضر	69.4	22.0	6.8	1.8	100.0
	ريف	50.6	31.3	13.9	4.3	100.0
الجنس	ذكور	64.1	24.5	9.2	2.3	100.0
	إناث	70.1	22.4	4.2	3.3	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	70.4	23.0	6.7	0.0	100.0
	إبتدائية	36.8	57.4	4.3	1.4	100.0
	متوسطة	67.9	19.0	7.1	6.0	100.0
	إعدادية	66.4	19.3	11.4	2.9	100.0
	دبلوم	62.4	26.9	9.7	1.0	100.0
	بكالوريوس	66.3	21.9	9.2	2.6	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	65.0	32.3	2.5	0.2	100.0
	أخرى	45.9	47.1	3.5	3.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	64.3	29.9	5.6	0.3	100.0
	خاص	74.2	18.7	7.1	0.0	100.0
	طالب	65.5	22.4	9.7	2.4	100.0
	عاطل	59.5	20.8	10.2	9.5	100.0
	أخرى	59.8	26.7	11.4	2.1	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	66.4	20.2	10.9	2.5	100.0
	25 - 34	56.8	32.0	6.8	4.4	100.0
	35 - 44	53.3	33.9	10.3	2.5	100.0
	45 - 54	69.9	24.6	4.0	1.5	100.0
	55 سنة فأكثر	76.9	16.3	6.2	0.5	100.0

تابع جدول 16

التصنيف		عدم التجاوز على الممتلكات الخاصة				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		65.3	26.4	5.7	2.6	100.0
البيئة	حضر	68.6	23.6	5.8	2.0	100.0
	ريف	55.0	35.4	5.4	4.2	100.0
الجنس	ذكور	65.0	26.7	6.2	2.1	100.0
	إناث	67.1	24.8	2.6	5.5	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	57.0	23.0	20.0	0.0	100.0
	إبتدائية	33.2	57.4	8.0	1.4	100.0
	متوسطة	68.4	21.6	3.9	6.2	100.0
	إعدادية	66.7	25.7	5.3	2.3	100.0
	دبلوم	67.7	27.6	2.0	2.7	100.0
	بكالوريوس	65.9	23.9	7.7	2.5	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	66.4	29.3	2.7	1.6	100.0
	أخرى	46.2	45.3	5.0	3.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	65.7	27.9	5.9	0.6	100.0
	خاص	76.5	18.9	4.0	0.5	100.0
	طالب	65.0	27.6	5.3	2.1	100.0
	عاطل	60.8	23.7	5.5	10.0	100.0
	أخرى	57.9	30.3	9.1	2.8	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	66.3	25.5	6.3	1.8	100.0
	25 - 34	56.7	33.7	4.6	5.0	100.0
	35 - 44	52.8	32.5	9.9	4.8	100.0
	45 - 54	73.5	21.8	3.5	1.2	100.0
	55 سنة فأكثر	77.6	18.2	3.4	0.8	100.0

التصنيف		الاستعداد للمشاركة في الحفاظ على آمن البلد				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		55.5	32.0	7.8	4.8	100.0
البيئة	حضر	55.8	31.3	7.7	5.2	100.0
	ريف	54.6	34.1	8.0	3.3	100.0
الجنس	ذكور	55.3	32.0	8.1	4.6	100.0
	إناث	56.6	31.6	5.7	6.1	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	57.0	18.1	18.1	6.7	100.0
	إبتدائية	46.9	45.1	2.6	5.3	100.0
	متوسطة	64.7	19.6	7.6	8.1	100.0
	إعدادية	61.0	29.1	5.7	4.2	100.0
	دبلوم	52.3	35.3	8.5	3.9	100.0
	بكالوريوس	54.6	31.3	9.5	4.6	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	47.4	40.8	6.6	5.3	100.0
	أخرى	52.2	36.1	6.3	5.4	100.0
قطاع العمل	حكومي	57.5	33.1	5.7	3.7	100.0
	خاص	59.6	26.8	10.1	3.5	100.0
	طالب	54.8	33.2	7.4	4.5	100.0
	عاطل	61.9	22.0	7.1	9.0	100.0
	أخرى	39.7	42.5	13.0	4.8	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	59.7	30.3	6.0	4.1	100.0
	25 - 34	51.3	33.7	7.5	7.6	100.0
	35 - 44	53.4	32.5	8.3	5.8	100.0
	45 - 54	58.9	35.5	3.4	2.2	100.0
	55 سنة فأكثر	48.2	31.0	16.3	4.5	100.0

تابع جدول 16

التصنيف		الإخبار عن أية أعمال مخالفة للقانون				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		48.5	33.5	10.8	7.3	100.0
البيئة	حضر	48.0	33.7	10.9	7.4	100.0
	ريف	50.1	32.6	10.5	6.8	100.0
الجنس	ذكور	47.3	34.0	11.5	7.2	100.0
	إناث	56.1	30.0	6.3	7.6	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	57.0	11.5	0.0	31.5	100.0
	إبتدائية	35.5	48.3	9.7	6.6	100.0
	متوسطة	51.9	26.3	5.6	16.2	100.0
	إعدادية	45.8	34.2	13.1	6.8	100.0
	دبلوم	42.0	41.1	8.9	8.1	100.0
	بكالوريوس	48.6	33.1	11.5	6.8	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	56.2	30.0	9.1	4.6	100.0
	أخرى	53.5	36.3	6.8	3.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	51.9	34.6	9.0	4.5	100.0
	خاص	44.6	30.8	8.6	16.0	100.0
	طالب	45.1	36.0	12.6	6.3	100.0
	عاطل	55.5	24.0	13.8	6.8	100.0
	أخرى	48.4	35.5	7.5	8.5	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	48.2	34.6	10.9	6.3	100.0
	25 - 34	47.7	34.6	10.5	7.1	100.0
	35 - 44	43.8	36.5	11.0	8.7	100.0
	45 - 54	64.1	23.7	8.2	4.1	100.0
	55 سنة فأكثر	41.4	34.5	12.8	11.3	100.0

التصنيف		قبول القرارات الحكومية في ظل الظروف الصعبة والأزمات				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		20.0	41.3	27.9	10.8	100.0
البيئة	حضر	19.4	41.1	27.8	11.6	100.0
	ريف	21.9	41.9	28.2	8.0	100.0
الجنس	ذكور	19.9	42.8	27.9	9.4	100.0
	إناث	20.5	31.6	28.3	19.6	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	11.5	11.5	22.7	100.0
	إبتدائية	29.1	48.6	18.3	4.1	100.0
	متوسطة	20.8	51.6	13.4	14.1	100.0
	إعدادية	20.4	42.1	26.9	10.6	100.0
	دبلوم	22.5	38.4	27.6	11.5	100.0
	بكالوريوس	14.8	44.1	32.6	8.5	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	31.8	29.4	24.6	14.2	100.0
	أخرى	8.9	38.8	29.8	22.6	100.0
قطاع العمل	حكومي	22.2	44.0	24.5	9.3	100.0
	خاص	19.0	36.2	37.4	7.4	100.0
	طالب	18.8	42.2	26.0	13.0	100.0
	عاطل	18.0	36.6	32.2	13.2	100.0
	أخرى	22.6	42.5	28.0	6.8	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	19.4	43.9	24.6	12.1	100.0
	25 - 34	14.8	43.7	33.2	8.3	100.0
	35 - 44	23.8	32.5	31.5	12.2	100.0
	45 - 54	25.9	34.2	26.5	13.5	100.0
	55 سنة فأكثر	19.8	45.2	28.5	6.5	100.0

تابع جدول 16

التصنيف		إشاعة حب الانتماء للوطن				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		45.3	30.9	16.5	7.2	100.0
البيئة	حضر	46.7	31.0	15.4	6.9	100.0
	ريف	41.0	30.7	20.2	8.1	100.0
الجنس	ذكور	44.8	30.8	16.9	7.5	100.0
	إناث	48.7	31.7	14.1	5.5	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	32.4	13.3	0.0	100.0
	إبتدائية	47.4	52.6	0.0	0.0	100.0
	متوسطة	53.4	28.1	6.7	11.8	100.0
	إعدادية	36.1	30.2	24.2	9.6	100.0
	دبلوم	45.7	28.7	16.0	9.5	100.0
	بكالوريوس	51.4	27.6	14.7	6.3	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	43.4	39.3	15.6	1.6	100.0
	أخرى	24.0	44.3	14.2	17.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	55.6	30.5	10.7	3.1	100.0
	خاص	57.4	26.9	9.4	6.3	100.0
	طالب	37.0	31.1	21.9	10.0	100.0
	عاطل	45.1	29.2	17.6	8.1	100.0
	أخرى	36.1	38.5	18.4	7.0	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	39.8	30.0	20.0	10.2	100.0
	25 - 34	45.0	31.4	15.2	8.5	100.0
	35 - 44	43.7	36.3	14.3	5.7	100.0
	45 - 54	62.4	22.1	12.8	2.6	100.0
	55 سنة فأكثر	48.1	35.4	13.8	2.7	100.0

التصنيف		دفع المستحقات التي تترتب على الخدمات العامة كالكهرباء والماء				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		39.0	34.6	19.2	7.2	100.0
البيئة	حضر	43.5	34.3	16.4	5.8	100.0
	ريف	24.8	35.5	28.1	11.6	100.0
الجنس	ذكور	38.3	33.8	20.4	7.4	100.0
	إناث	43.7	39.5	11.1	5.7	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	52.4	14.0	26.9	6.7	100.0
	إبتدائية	28.8	36.1	25.4	9.7	100.0
	متوسطة	34.0	40.8	16.4	8.7	100.0
	إعدادية	35.5	34.9	20.6	9.0	100.0
	دبلوم	40.0	36.9	19.4	3.7	100.0
	بكالوريوس	38.4	32.3	22.7	6.6	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	52.1	36.2	8.1	3.6	100.0
	أخرى	25.3	41.0	8.9	24.8	100.0
قطاع العمل	حكومي	47.2	31.4	14.1	7.3	100.0
	خاص	48.8	35.1	14.5	1.6	100.0
	طالب	34.4	37.0	22.1	6.5	100.0
	عاطل	25.4	37.3	23.2	14.2	100.0
	أخرى	40.2	29.9	22.5	7.4	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	34.8	38.2	19.8	7.2	100.0
	25 - 34	32.2	32.8	22.0	13.0	100.0
	35 - 44	34.5	29.1	29.5	6.8	100.0
	45 - 54	59.8	31.0	5.3	3.9	100.0
	55 سنة فأكثر	45.6	34.7	16.5	3.1	100.0

تابع جدول 16

التصنيف		الإلتزام بدفع الضرائب والرسوم المستحقة				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		32.9	36.4	22.4	8.3	100.0
البيئة	حضر	34.4	36.5	22.7	6.4	100.0
	ريف	28.1	36.0	21.4	14.4	100.0
الجنس	ذكور	32.6	36.0	23.1	8.3	100.0
	إناث	35.1	38.9	17.3	8.6	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	52.4	27.4	20.2	0.0	100.0
	إبتدائية	23.9	33.9	18.1	24.1	100.0
	متوسطة	31.5	40.1	18.3	10.1	100.0
	إعدادية	30.3	38.4	24.9	6.4	100.0
	دبلوم	32.0	39.4	18.9	9.7	100.0
	بكالوريوس	33.2	32.9	24.8	9.1	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	40.9	38.0	17.3	3.8	100.0
	أخرى	18.4	50.1	10.5	21.1	100.0
قطاع العمل	حكومي	36.0	36.0	20.9	7.1	100.0
	خاص	40.2	33.8	22.9	3.1	100.0
	طالب	31.9	38.2	21.4	8.5	100.0
	عاطل	22.5	37.3	26.4	13.8	100.0
	أخرى	32.8	32.2	24.6	10.3	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	33.3	38.7	20.7	7.3	100.0
	25 - 34	26.9	33.1	24.5	15.5	100.0
	35 - 44	27.0	35.6	28.6	8.8	100.0
	45 - 54	45.4	32.4	16.3	5.9	100.0
	55 سنة فأكثر	34.2	38.1	23.9	3.8	100.0

التصنيف		إحترام المرأة والحرص على تمكينها صحياً وتربوياً وإقتصادياً				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		58.6	30.8	5.4	5.1	100.0
البيئة	حضر	59.5	29.8	5.2	5.4	100.0
	ريف	55.9	33.7	6.0	4.4	100.0
الجنس	ذكور	55.3	33.2	6.0	5.5	100.0
	إناث	81.1	14.4	1.6	2.9	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	75.0	18.4	0.0	6.7	100.0
	إبتدائية	44.1	43.2	2.6	10.1	100.0
	متوسطة	64.7	25.4	3.9	6.0	100.0
	إعدادية	57.3	30.0	7.0	5.7	100.0
	دبلوم	58.0	32.8	6.0	3.1	100.0
	بكالوريوس	58.5	31.3	5.3	5.0	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	62.6	29.7	4.1	3.6	100.0
	أخرى	46.5	37.3	4.8	11.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	62.3	31.4	3.5	2.8	100.0
	خاص	60.6	31.8	4.4	3.2	100.0
	طالب	58.8	29.1	6.0	6.1	100.0
	عاطل	54.0	28.5	7.6	9.9	100.0
	أخرى	51.5	37.5	6.8	4.2	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	60.0	28.8	6.1	5.1	100.0
	25 - 34	61.7	26.5	6.0	5.8	100.0
	35 - 44	40.6	46.3	6.7	6.4	100.0
	45 - 54	66.4	24.4	2.6	6.6	100.0
	55 سنة فأكثر	61.1	32.7	4.1	2.2	100.0

تابع جدول 16

التصنيف		القناعة بأهمية إعطاء أولوية للفئات الضعيفة في المجتمع				
		مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		52.9	33.4	7.9	5.8	100.0
البيئة	حضر	53.9	32.2	8.1	5.8	100.0
	ريف	49.5	37.3	7.6	5.7	100.0
الجنس	ذكور	50.8	34.2	8.8	6.1	100.0
	إناث	66.4	27.7	2.2	3.7	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	27.4	18.4	0.0	100.0
	إبتدائية	39.2	46.4	4.3	10.1	100.0
	متوسطة	60.1	26.8	5.5	7.6	100.0
	إعدادية	49.2	31.4	13.4	6.0	100.0
	دبلوم	53.9	36.0	3.3	6.9	100.0
	بكالوريوس	52.5	34.4	7.2	6.0	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	60.1	35.9	2.9	1.1	100.0
	أخرى	44.8	21.9	15.6	17.8	100.0
قطاع العمل	حكومي	61.3	31.6	4.5	2.6	100.0
	خاص	58.9	32.6	6.1	2.4	100.0
	طالب	46.8	34.7	10.5	8.0	100.0
	عاطل	54.7	30.0	7.6	7.7	100.0
	أخرى	44.3	38.4	9.8	7.5	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	50.6	33.9	9.2	6.4	100.0
	25 – 34	52.5	31.7	7.2	8.5	100.0
	35 – 44	40.1	39.7	12.1	8.0	100.0
	45 – 54	62.8	29.8	5.1	2.2	100.0
	55 سنة فأكثر	62.8	31.4	4.0	1.9	100.0

جدول 17 : التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول أيهما يُعطى له الأولوية

التصنيف		حق المواطن	واجبات المواطن	كلاهما معا	مجموع
الإجمالي		27.0	6.6	66.4	100.0
البيئة	حضر	25.0	7.0	67.9	100.0
	ريف	33.1	5.3	61.6	100.0
الجنس	ذكور	27.2	6.9	65.9	100.0
	إناث	25.6	4.8	69.6	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	13.5	38.8	100.0
	إبتدائية	45.8	3.9	50.3	100.0
	متوسطة	25.0	5.4	69.6	100.0
	إعدادية	26.5	7.8	65.7	100.0
	دبلوم	32.5	12.7	54.8	100.0
	بكالوريوس	23.6	4.9	71.6	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	32.7	4.2	63.1	100.0
	أخرى	21.5	19.9	58.6	100.0
قطاع العمل	حكومي	25.5	3.9	70.6	100.0
	خاص	28.7	9.7	61.6	100.0
	طالب	27.0	7.3	65.7	100.0
	عاطل	32.8	5.8	61.4	100.0
	أخرى	21.4	8.6	70.0	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	25.6	8.2	66.3	100.0
	25 - 34	27.2	4.8	68.0	100.0
	35 - 44	32.4	8.0	59.6	100.0
	45 - 54	26.2	7.4	66.4	100.0
	55 سنة فأكثر	26.3	2.6	71.1	100.0

جدول 18 : التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول تأييدهم فيما إذا نفذت الحكومة إلتزاماتها تجاه المواطنين عموما، فإن على المواطنين؛

التصنيف		إطاعة الأوامر الحكومية				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		51.4	40.9	4.3	3.3	100.0
البيئة	حضر	53.1	38.2	5.1	3.6	100.0
	ريف	46.0	49.5	1.9	2.5	100.0
الجنس	ذكور	52.3	39.7	4.7	3.3	100.0
	إناث	45.7	49.1	1.8	3.4	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	56.8	23.0	20.2	0.0	100.0
	إبتدائية	46.3	49.3	4.3	0.0	100.0
	متوسطة	54.1	29.9	3.2	12.7	100.0
	إعدادية	51.1	40.6	4.8	3.6	100.0
	دبلوم	59.6	35.2	3.2	2.0	100.0
	بكالوريوس	53.4	39.6	4.7	2.2	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	42.7	53.5	3.0	0.8	100.0
	أخرى	36.5	42.2	3.5	17.8	100.0
قطاع العمل	حكومي	53.4	43.3	2.7	0.6	100.0
	خاص	51.2	39.1	7.1	2.6	100.0
	طالب	48.0	43.3	5.2	3.5	100.0
	عاطل	58.6	31.5	3.3	6.7	100.0
	أخرى	50.5	39.4	3.5	6.6	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	50.8	41.0	4.2	4.1	100.0
	25 - 34	48.2	42.8	6.2	2.8	100.0
	35 - 44	45.9	44.7	4.0	5.4	100.0
	45 - 54	57.0	36.6	4.1	2.3	100.0
	55 سنة فأكثر	57.5	38.9	3.0	0.6	100.0

التصنيف		الألتزام بالواجبات				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		56.5	40.1	1.6	1.7	100.0
البيئة	حضر	59.3	37.5	1.6	1.6	100.0
	ريف	47.7	48.3	1.8	2.2	100.0
الجنس	ذكور	57.3	39.5	1.8	1.4	100.0
	إناث	51.7	44.3	0.2	3.8	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	56.8	11.5	31.7	0.0	100.0
	إبتدائية	53.5	42.2	2.6	1.7	100.0
	متوسطة	52.0	41.0	1.2	5.8	100.0
	إعدادية	56.5	41.1	1.1	1.4	100.0
	دبلوم	50.9	46.7	1.4	1.0	100.0
	بكالوريوس	60.9	35.6	1.9	1.6	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	52.9	46.2	0.3	0.6	100.0
	أخرى	37.4	52.5	4.0	6.0	100.0
قطاع العمل	حكومي	61.3	37.5	1.0	0.1	100.0
	خاص	57.8	38.1	1.0	3.0	100.0
	طالب	54.7	42.1	1.4	1.7	100.0
	عاطل	56.3	35.2	4.7	3.7	100.0
	أخرى	49.3	47.7	0.9	2.0	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	57.3	40.5	0.9	1.3	100.0
	25 - 34	52.5	40.6	3.8	3.1	100.0
	35 - 44	47.1	47.5	2.9	2.5	100.0
	45 - 54	62.3	34.7	1.3	1.6	100.0
	55 سنة فأكثر	63.3	36.1	0.3	0.4	100.0

تابع جدول 18

التصنيف		عدم التدخل في شؤون الحكومة				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		21.8	30.7	41.5	6.1	100.0
البيئة	حضر	21.7	29.3	42.9	6.1	100.0
	ريف	21.9	35.1	36.8	6.2	100.0
الجنس	ذكور	22.1	30.1	42.0	5.8	100.0
	إناث	19.3	34.4	38.0	8.3	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	34.1	27.6	26.9	11.5	100.0
	إبتدائية	30.3	33.6	22.5	13.6	100.0
	متوسطة	29.3	27.4	30.4	12.9	100.0
	إعدادية	21.4	28.5	45.4	4.7	100.0
	دبلوم	21.1	28.2	41.7	8.9	100.0
	بكالوريوس	21.6	29.4	43.6	5.4	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	19.2	41.2	37.5	2.2	100.0
	أخرى	15.2	30.6	33.9	20.3	100.0
قطاع العمل	حكومي	24.0	35.7	37.0	3.3	100.0
	خاص	19.8	26.1	50.1	3.9	100.0
	طالب	21.8	27.6	43.4	7.2	100.0
	عاطل	25.1	27.9	37.0	9.9	100.0
	أخرى	13.5	37.9	41.3	7.2	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	22.4	26.8	43.9	6.9	100.0
	25 - 34	19.2	29.2	43.7	7.9	100.0
	35 - 44	21.2	39.9	34.4	4.5	100.0
	45 - 54	27.6	29.8	38.8	3.8	100.0
	55 سنة فأكثر	18.9	35.2	40.6	5.3	100.0

التصنيف		عدم الاعتراض على قراراتها				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		16.4	20.5	53.7	9.4	100.0
البيئة	حضر	15.6	20.4	55.5	8.5	100.0
	ريف	19.0	20.7	48.0	12.2	100.0
الجنس	ذكور	16.7	20.3	54.4	8.6	100.0
	إناث	14.4	21.6	49.0	15.0	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	11.7	31.5	9.2	100.0
	إبتدائية	34.7	26.1	20.9	18.3	100.0
	متوسطة	25.9	15.0	37.0	22.1	100.0
	إعدادية	15.3	19.8	56.9	8.1	100.0
	دبلوم	23.8	19.7	43.7	12.9	100.0
	بكالوريوس	10.7	18.3	62.0	9.0	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	22.8	28.6	46.5	2.0	100.0
	أخرى	14.1	35.0	31.1	19.9	100.0
قطاع العمل	حكومي	18.1	23.8	51.5	6.6	100.0
	خاص	14.4	18.9	62.5	4.2	100.0
	طالب	15.3	19.4	56.0	9.3	100.0
	عاطل	16.5	20.9	43.4	19.2	100.0
	أخرى	18.6	17.2	52.8	11.4	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	14.7	19.1	56.4	9.8	100.0
	25 - 34	14.1	16.7	61.0	8.2	100.0
	35 - 44	22.0	24.5	40.5	13.0	100.0
	45 - 54	22.1	23.0	45.4	9.5	100.0
	55 سنة فأكثر	14.2	23.1	56.2	6.5	100.0

تابع جدول 18

التصنيف		عدم المطالبة بمساءلتها				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		15.4	16.0	60.4	8.1	100.0
البيئة	حضر	15.6	14.6	62.2	7.6	100.0
	ريف	15.0	20.7	54.6	9.7	100.0
الجنس	ذكور	14.9	15.6	61.8	7.7	100.0
	إناث	18.8	19.1	51.0	11.1	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	72.6	0.0	18.1	9.2	100.0
	إبتدائية	28.1	35.6	30.8	5.5	100.0
	متوسطة	19.0	19.5	40.4	21.1	100.0
	إعدادية	17.3	15.5	58.1	9.2	100.0
	دبلوم	19.5	9.0	61.0	10.5	100.0
	بكالوريوس	10.8	13.8	68.5	6.8	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	17.2	22.0	58.2	2.6	100.0
	أخرى	15.4	29.0	45.5	10.2	100.0
قطاع العمل	حكومي	18.1	16.1	59.0	6.7	100.0
	خاص	14.9	10.7	71.5	2.8	100.0
	طالب	15.7	16.0	59.5	8.8	100.0
	عاطل	12.1	19.2	55.7	13.0	100.0
	أخرى	11.6	18.6	60.3	9.6	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	13.6	16.8	59.7	9.9	100.0
	25 - 34	11.6	13.1	67.8	7.5	100.0
	35 - 44	15.2	22.2	48.7	14.0	100.0
	45 - 54	30.3	19.0	45.2	5.5	100.0
	55 سنة فأكثر	12.9	9.5	76.6	1.0	100.0

التصنيف		دفع اجور الخدمات الحكومية كالكهرباء والماء				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		46.4	37.4	10.7	5.5	100.0
البيئة	حضر	48.7	37.8	9.4	4.1	100.0
	ريف	39.3	36.1	14.5	10.0	100.0
الجنس	ذكور	46.8	37.0	10.5	5.6	100.0
	إناث	43.6	40.1	11.4	4.9	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	25.5	13.5	6.7	100.0
	إبتدائية	33.6	39.1	17.3	10.1	100.0
	متوسطة	40.5	41.1	8.5	10.0	100.0
	إعدادية	43.5	38.5	14.3	3.8	100.0
	دبلوم	41.4	39.0	12.0	7.6	100.0
	بكالوريوس	49.7	34.6	9.2	6.4	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	51.4	42.1	5.9	0.6	100.0
	أخرى	34.6	33.5	18.6	13.2	100.0
قطاع العمل	حكومي	53.8	34.7	3.9	7.5	100.0
	خاص	48.6	42.2	8.1	1.2	100.0
	طالب	43.9	39.2	11.5	5.4	100.0
	عاطل	34.0	40.4	18.3	7.4	100.0
	أخرى	49.1	28.2	19.3	3.3	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	42.5	40.4	11.8	5.3	100.0
	25 - 34	45.3	30.1	10.7	13.8	100.0
	35 - 44	42.6	37.6	16.4	3.4	100.0
	45 - 54	64.5	32.1	2.2	1.2	100.0
	55 سنة فأكثر	46.9	42.4	9.1	1.5	100.0

تابع جدول 18

التصنيف		دفع الضرائب والرسوم والغرامات				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		41.6	42.4	9.7	6.3	100.0
البيئة	حضر	42.9	41.3	9.8	6.1	100.0
	ريف	37.6	45.8	9.6	7.1	100.0
الجنس	ذكور	42.0	41.7	9.8	6.5	100.0
	إناث	38.7	46.7	9.4	5.3	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	40.7	29.4	25.0	4.8	100.0
	إبتدائية	27.6	39.4	13.2	19.8	100.0
	متوسطة	39.8	39.6	9.4	11.1	100.0
	إعدادية	44.1	38.5	11.0	6.4	100.0
	دبلوم	35.0	52.3	6.2	6.4	100.0
	بكالوريوس	43.5	41.3	9.9	5.3	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	41.2	50.3	7.4	1.1	100.0
	أخرى	23.2	33.0	13.4	30.4	100.0
قطاع العمل	حكومي	45.0	47.1	6.0	1.9	100.0
	خاص	47.9	40.9	6.3	4.9	100.0
	طالب	41.1	41.0	10.2	7.7	100.0
	عاطل	31.1	43.9	14.3	10.6	100.0
	أخرى	39.9	34.6	16.4	9.1	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	42.3	41.3	9.9	6.6	100.0
	25 - 34	35.6	47.4	7.8	9.2	100.0
	35 - 44	40.7	34.9	15.6	8.8	100.0
	45 - 54	54.0	41.0	2.5	2.5	100.0
	55 سنة فأكثر	37.4	47.0	12.6	3.0	100.0

جدول 19 : التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول تأييدهم أن يكون هنالك دور للمواطنين باتجاه مساءلة الحكومة من خلال:

التصنيف		الاحتجاجات المشروعة وسيلة صحيحة للتصحيح				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		46.6	40.8	6.0	6.6	100.0
البيئة	حضر	49.0	39.5	5.3	6.2	100.0
	ريف	39.0	44.8	8.4	7.8	100.0
الجنس	ذكور	48.1	39.5	5.8	6.6	100.0
	إناث	36.3	49.2	7.9	6.7	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	34.2	11.5	6.7	100.0
	إبتدائية	33.2	41.7	19.8	5.3	100.0
	متوسطة	43.3	42.3	4.6	9.7	100.0
	إعدادية	45.5	44.0	4.1	6.4	100.0
	دبلوم	39.9	45.3	5.1	9.7	100.0
	بكالوريوس	50.8	37.1	5.6	6.5	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	46.7	40.7	10.5	2.1	100.0
	أخرى	26.8	52.9	1.7	18.6	100.0
قطاع العمل	حكومي	45.5	45.7	4.1	4.7	100.0
	خاص	50.0	41.0	7.0	2.0	100.0
	طالب	46.5	39.6	5.7	8.2	100.0
	عاطل	48.2	38.9	5.4	7.5	100.0
	أخرى	43.7	34.2	12.4	9.7	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	44.1	43.4	4.3	8.2	100.0
	25 - 34	45.8	43.0	6.0	5.1	100.0
	35 - 44	38.8	40.7	11.4	9.1	100.0
	45 - 54	51.1	35.0	8.9	5.0	100.0
	55 سنة فأكثر	57.6	35.9	3.4	3.1	100.0

تابع جدول 19

التصنيف		إستدامة المساءلة وخضوع القرارات الحكومية للحوكمة والشفافية				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		45.2	41.4	4.7	8.7	100.0
البيئة	حضر	48.1	38.5	5.1	8.2	100.0
	ريف	36.0	50.6	3.3	10.0	100.0
الجنس	ذكور	44.6	42.0	4.8	8.6	100.0
	إناث	49.1	37.8	4.1	9.0	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	18.1	6.7	27.6	100.0
	إبتدائية	31.8	59.7	3.9	4.7	100.0
	متوسطة	38.3	40.5	2.1	19.0	100.0
	إعدادية	42.0	39.7	6.1	12.1	100.0
	دبلوم	36.2	47.7	7.0	9.1	100.0
	بكالوريوس	46.9	43.1	4.1	5.9	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	61.0	35.0	1.8	2.2	100.0
	أخرى	19.5	38.8	15.6	26.2	100.0
قطاع العمل	حكومي	53.4	40.4	2.6	3.6	100.0
	خاص	56.3	37.5	2.1	4.1	100.0
	طالب	37.0	44.0	6.3	12.7	100.0
	عاطل	44.8	38.8	3.9	12.4	100.0
	أخرى	42.2	42.1	8.4	7.4	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	37.1	43.0	5.3	14.6	100.0
	25 - 34	42.0	45.3	5.8	6.8	100.0
	35 - 44	37.9	52.3	4.1	5.7	100.0
	45 - 54	63.9	30.1	3.6	2.5	100.0
	55 سنة فأكثر	62.2	32.1	3.0	2.6	100.0

التصنيف		المطالبة بأجراء تغييرات هيكلية في البنية الحكومية				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		50.0	39.0	5.2	5.8	100.0
البيئة	حضر	51.0	38.5	5.6	5.0	100.0
	ريف	46.9	40.8	3.8	8.5	100.0
الجنس	ذكور	51.0	38.5	4.9	5.7	100.0
	إناث	43.6	42.5	6.9	6.9	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	41.0	36.5	13.3	9.2	100.0
	إبتدائية	29.6	42.4	7.2	20.8	100.0
	متوسطة	57.8	28.2	5.3	8.7	100.0
	إعدادية	49.8	37.8	5.6	6.8	100.0
	دبلوم	44.0	47.1	5.7	3.2	100.0
	بكالوريوس	53.1	36.9	5.0	5.0	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	46.3	47.4	3.6	2.7	100.0
	أخرى	41.0	37.3	5.2	16.4	100.0
قطاع العمل	حكومي	46.3	47.8	2.8	3.1	100.0
	خاص	58.4	33.9	5.3	2.4	100.0
	طالب	51.0	35.8	6.9	6.3	100.0
	عاطل	47.0	34.8	5.6	12.5	100.0
	أخرى	50.0	39.2	3.8	7.0	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	48.4	38.6	6.0	7.0	100.0
	25 - 34	50.5	39.1	4.7	5.6	100.0
	35 - 44	44.8	42.7	6.8	5.7	100.0
	45 - 54	52.5	38.5	3.6	5.4	100.0
	55 سنة فأكثر	56.3	37.2	3.2	3.3	100.0

تابع جدول 19

التصنيف		دعم توجهات التحول الرقمي لتقليل الفساد (العمل الحكومي الالكتروني)				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		58.5	29.8	5.3	6.4	100.0
البيئة	حضر	60.8	27.7	5.6	5.9	100.0
	ريف	51.3	36.6	4.1	8.1	100.0
الجنس	ذكور	58.4	29.8	5.5	6.4	100.0
	إناث	59.3	30.0	3.8	6.9	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	16.3	13.5	15.9	100.0
	إبتدائية	37.0	42.7	7.2	13.1	100.0
	متوسطة	62.3	25.3	2.5	9.9	100.0
	إعدادية	56.5	27.4	8.4	7.8	100.0
	دبلوم	56.3	35.3	3.2	5.2	100.0
	بكالوريوس	59.8	30.2	4.4	5.6	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	62.4	31.3	4.2	2.1	100.0
	أخرى	52.2	24.8	3.5	19.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	59.4	31.6	4.1	4.9	100.0
	خاص	62.1	32.5	2.2	3.1	100.0
	طالب	60.3	27.0	5.4	7.4	100.0
	عاطل	57.3	24.5	6.4	11.9	100.0
	أخرى	45.8	39.6	10.4	4.2	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	59.2	27.7	5.3	7.8	100.0
	25 - 34	50.0	39.4	4.9	5.8	100.0
	35 - 44	54.5	30.9	4.3	10.2	100.0
	45 - 54	68.7	25.4	3.2	2.7	100.0
	55 سنة فأكثر	62.0	26.4	8.2	3.5	100.0

جدول 20 : التوزيع النسبي لآراء المستطلعين حول تأييدهم عن التوافق بين المواطنين من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، هي

التصنيف		قضية وطنية مهمة ومطلوبة				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		57.8	35.8	2.9	3.6	100.0
البيئة	حضر	59.3	34.5	3.4	2.8	100.0
	ريف	52.9	39.9	1.4	5.8	100.0
الجنس	ذكور	56.6	36.6	3.2	3.6	100.0
	إناث	65.3	30.6	0.9	3.2	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	72.4	20.7	6.9	0.0	100.0
	إبتدائية	35.2	55.7	3.4	5.8	100.0
	متوسطة	61.4	28.1	2.8	7.7	100.0
	إعدادية	59.8	33.1	3.5	3.6	100.0
	دبلوم	46.4	43.2	3.6	6.7	100.0
	بكالوريوس	62.4	32.4	2.2	3.0	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	49.9	45.8	3.5	0.8	100.0
	أخرى	47.4	45.8	1.7	5.0	100.0
قطاع العمل	حكومي	59.6	36.9	1.6	1.9	100.0
	خاص	60.5	32.3	5.0	2.1	100.0
	طالب	59.4	33.6	3.4	3.6	100.0
	عاطل	55.0	36.4	1.8	6.8	100.0
	أخرى	46.5	44.5	3.5	5.5	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	59.5	33.2	3.3	4.0	100.0
	25 - 34	52.2	39.4	3.4	5.0	100.0
	35 - 44	52.0	40.6	2.5	5.0	100.0
	45 - 54	67.5	30.1	0.0	2.5	100.0
	55 سنة فأكثر	57.0	38.7	4.0	0.3	100.0

تابع جدول 20

التصنيف		يساعد على بناء مجتمع آمن ومنسجم				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		57.5	37.2	3.1	2.2	100.0
البيئة	حضر	57.9	36.4	3.7	2.0	100.0
	ريف	56.1	39.9	1.2	2.8	100.0
الجنس	ذكور	57.4	38.1	2.4	2.1	100.0
	إناث	58.1	31.5	7.5	2.9	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	45.8	34.2	6.7	13.3	100.0
	إبتدائية	45.2	51.4	3.4	0.0	100.0
	متوسطة	66.7	26.4	0.6	6.3	100.0
	إعدادية	56.7	36.9	4.6	1.8	100.0
	دبلوم	46.0	49.8	2.6	1.6	100.0
	بكالوريوس	60.3	36.0	1.4	2.3	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	56.7	36.3	6.5	0.6	100.0
	أخرى	50.4	40.4	4.0	5.2	100.0
قطاع العمل	حكومي	54.1	42.2	3.1	0.6	100.0
	خاص	60.2	37.5	1.6	0.7	100.0
	طالب	58.6	35.0	4.0	2.4	100.0
	عاطل	56.5	34.3	2.7	6.4	100.0
	أخرى	59.9	35.7	1.6	2.7	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	58.5	36.2	3.4	1.9	100.0
	25 – 34	52.3	40.6	2.8	4.3	100.0
	35 – 44	55.9	38.4	2.3	3.4	100.0
	45 – 54	60.0	32.5	6.5	1.0	100.0
	55 سنة فأكثر	60.2	38.7	0.5	0.5	100.0

التصنيف		يقلل من مظاهر الفساد				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		53.5	36.7	5.6	4.3	100.0
البيئة	حضر	52.6	37.4	5.7	4.3	100.0
	ريف	56.1	34.5	5.2	4.2	100.0
الجنس	ذكور	53.1	36.7	5.9	4.2	100.0
	إناث	55.9	36.2	3.3	4.6	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	56.8	18.1	6.7	18.4	100.0
	إبتدائية	48.0	43.0	5.3	3.6	100.0
	متوسطة	61.4	27.2	2.9	8.6	100.0
	إعدادية	52.9	37.1	6.1	3.9	100.0
	دبلوم	46.2	46.0	3.2	4.6	100.0
	بكالوريوس	54.4	35.1	6.2	4.3	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	53.0	39.6	5.0	2.4	100.0
	أخرى	54.4	32.1	10.0	3.5	100.0
قطاع العمل	حكومي	52.6	41.1	4.7	1.6	100.0
	خاص	57.6	30.1	7.8	4.5	100.0
	طالب	53.4	35.9	5.9	4.8	100.0
	عاطل	52.6	36.4	3.4	7.5	100.0
	أخرى	52.1	35.5	7.1	5.3	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	53.1	36.9	6.0	4.0	100.0
	25 - 34	50.2	38.1	6.7	5.0	100.0
	35 - 44	55.8	31.2	4.4	8.6	100.0
	45 - 54	53.8	37.9	6.2	2.1	100.0
	55 سنة فأكثر	56.1	38.0	3.8	2.1	100.0

تابع جدول 20

التصنيف		يؤدي الى تقديم خدمات أفضل				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		53.1	39.2	4.3	3.4	100.0
البيئة	حضر	53.2	38.8	4.6	3.4	100.0
	ريف	52.7	40.7	3.3	3.4	100.0
الجنس	ذكور	53.4	38.5	4.9	3.3	100.0
	إناث	51.1	44.4	0.3	4.1	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	67.6	25.5	6.9	0.0	100.0
	إبتدائية	49.6	42.5	6.0	2.0	100.0
	متوسطة	66.8	22.8	4.3	6.1	100.0
	إعدادية	55.0	33.9	6.6	4.5	100.0
	دبلوم	51.2	43.2	3.6	2.0	100.0
	بكالوريوس	52.9	39.9	3.8	3.4	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	46.1	51.1	2.3	0.6	100.0
	أخرى	44.4	47.1	1.7	6.8	100.0
قطاع العمل	حكومي	51.1	45.6	2.1	1.2	100.0
	خاص	58.6	34.8	4.9	1.7	100.0
	طالب	56.2	33.1	7.0	3.6	100.0
	عاطل	48.3	41.6	0.5	9.5	100.0
	أخرى	45.6	48.3	3.5	2.6	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	56.1	34.5	5.3	4.0	100.0
	25 - 34	48.9	41.4	4.8	4.9	100.0
	35 - 44	50.4	42.1	3.2	4.4	100.0
	45 - 54	55.1	41.0	3.2	0.6	100.0
	55 سنة فأكثر	50.7	45.4	2.9	1.0	100.0

التصنيف		يؤدي الى توازن جيد بين الحقوق والواجبات				
		أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي	المجموع
الإجمالي		50.6	40.3	3.7	5.4	100.0
البيئة	حضر	51.8	39.0	4.1	5.1	100.0
	ريف	47.0	44.5	2.2	6.3	100.0
الجنس	ذكور	49.4	40.9	4.0	5.7	100.0
	إناث	58.5	36.1	1.7	3.7	100.0
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	63.5	36.5	0.0	0.0	100.0
	إبتدائية	48.4	44.1	5.5	2.0	100.0
	متوسطة	65.4	24.6	1.1	8.9	100.0
	إعدادية	52.1	37.2	4.7	6.1	100.0
	دبلوم	43.1	47.8	2.3	6.8	100.0
	بكالوريوس	51.3	39.5	3.9	5.3	100.0
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	43.5	52.1	3.2	1.1	100.0
	أخرى	50.9	31.3	3.0	14.8	100.0
قطاع العمل	حكومي	51.1	42.2	2.9	3.8	100.0
	خاص	50.0	38.6	6.2	5.1	100.0
	طالب	55.1	34.8	3.9	6.2	100.0
	عاطل	49.0	40.9	2.9	7.1	100.0
	أخرى	34.5	57.9	2.8	4.9	100.0
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	54.5	35.3	3.8	6.4	100.0
	25 - 34	47.1	40.9	4.6	7.4	100.0
	35 - 44	46.1	47.0	2.4	4.5	100.0
	45 - 54	50.7	41.8	4.1	3.5	100.0
	55 سنة فأكثر	48.5	45.9	2.9	2.6	100.0

تفاصيل حساب الأبعاد الأربعة لمؤشر دليل المواطنة (الجدول 11).

جدول 21 : بُعد الإلتزام بالتعليمات والأنظمة

(تم إحتسابه من أجوبة الجدول **16** لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		الإلتزام بالقوانين والتعليمات			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع	
الإجمالي		48.2	35.9	84.1	0.788
البيئة	حضر	52.2	32.6	84.9	0.798
	ريف	35.7	46.1	81.8	0.757
الجنس	ذكور	47.9	35.5	83.4	0.779
	إناث	50.4	38.2	88.6	0.848
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	18.4	20.9	39.3	0.191
	إبتدائية	32.6	57.4	89.9	0.866
	متوسطة	41.0	37.1	78.1	0.708
	إعدادية	52.1	32.9	85.0	0.800
	دبلوم	48.0	36.1	84.1	0.788
	بكالوريوس	49.6	33.5	83.1	0.774
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	47.0	43.4	90.4	0.872
	أخرى	31.2	47.0	78.1	0.709
قطاع العمل	حكومي	46.0	43.0	89.0	0.853
	خاص	52.6	30.8	83.4	0.779
	طالب	50.2	34.8	85.0	0.800
	عاطل	49.9	28.1	78.1	0.708
	أخرى	39.2	36.4	75.7	0.676
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	49.2	35.4	84.6	0.795
	25 – 34	44.3	39.4	83.7	0.783
	35 – 44	44.0	35.2	79.2	0.722
	45 – 54	52.9	37.9	90.8	0.877
	55 سنة فأكثر	50.3	31.8	82.1	0.761

إحترام المؤسسات الحكومية والعاملين فيها			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	قبول القرارات الحكومية في ظل الظروف الصعبة والأزمات			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
مقتنع تماما	مقتنع	مجموع		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع	
39.6	45.0	84.6	0.795	20.0	41.3	61.3	0.484
40.2	44.4	84.6	0.795	19.4	41.1	60.5	0.474
38.0	46.7	84.6	0.795	21.9	41.9	63.8	0.517
39.5	44.6	84.1	0.788	19.9	42.8	62.7	0.503
40.6	47.7	88.2	0.843	20.5	31.6	52.1	0.362
43.9	51.3	95.2	0.936	54.3	11.5	65.8	0.544
38.3	46.6	85.0	0.800	29.1	48.6	77.6	0.701
40.8	47.0	87.8	0.838	20.8	51.6	72.4	0.633
39.4	44.2	83.6	0.781	20.4	42.1	62.5	0.500
48.2	37.7	85.9	0.812	22.5	38.4	60.9	0.479
38.2	46.0	84.2	0.789	14.8	44.1	58.9	0.451
38.0	48.5	86.5	0.820	31.8	29.4	61.2	0.483
43.2	32.2	75.4	0.672	8.9	38.8	47.6	0.302
38.4	51.5	89.9	0.865	22.2	44.0	66.3	0.550
48.1	35.9	84.0	0.786	19.0	36.2	55.2	0.402
38.8	43.9	82.7	0.769	18.8	42.2	60.9	0.479
41.7	40.8	82.5	0.767	18.0	36.6	54.6	0.395
34.0	47.4	81.4	0.752	22.6	42.5	65.1	0.535
41.5	41.6	83.1	0.775	19.4	43.9	63.3	0.510
37.3	47.3	84.7	0.796	14.8	43.7	58.5	0.447
33.2	48.5	81.7	0.757	23.8	32.5	56.3	0.418
43.8	45.1	89.0	0.853	25.9	34.2	60.1	0.468
39.7	47.9	87.6	0.834	19.8	45.2	65.0	0.533

تابع جدول 21

التصنيف		دفع المستحقات التي تترتب على الخدمات العامة كالكهرباء والماء			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع	
الإجمالي		39.0	34.6	73.6	0.648
البيئة	حضر	43.5	34.3	77.8	0.704
	ريف	24.8	35.5	60.3	0.470
الجنس	ذكور	38.3	33.8	72.1	0.629
	إناث	43.7	39.5	83.2	0.776
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	52.4	14.0	66.5	0.553
	إبتدائية	28.8	36.1	64.9	0.532
	متوسطة	34.0	40.8	74.8	0.665
	إعدادية	35.5	34.9	70.4	0.605
	دبلوم	40.0	36.9	76.8	0.691
	بكالوريوس	38.4	32.3	70.7	0.609
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	52.1	36.2	88.3	0.844
	أخرى	25.3	41.0	66.3	0.551
قطاع العمل	حكومي	47.2	31.4	78.6	0.715
	خاص	48.8	35.1	83.9	0.785
	طالب	34.4	37.0	71.4	0.619
	عاطل	25.4	37.3	62.6	0.502
	أخرى	40.2	29.9	70.0	0.601
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	34.8	38.2	73.0	0.641
	25 - 34	32.2	32.8	64.9	0.533
	35 - 44	34.5	29.1	63.6	0.515
	45 - 54	59.8	31.0	90.8	0.877
	55 سنة فأكثر	45.6	34.7	80.3	0.738

التصنيف		الإلتزام بدفع الضرائب والرسوم المستحقة			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع		
الإجمالي		32.9	36.4	69.3	0.591	0.661
البيئة	حضر	34.4	36.5	70.9	0.613	0.677
	ريف	28.1	36.0	64.1	0.522	0.612
الجنس	ذكور	32.6	36.0	68.6	0.581	0.656
	إناث	35.1	38.9	74.0	0.654	0.697
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	52.4	27.4	79.8	0.731	0.591
	إبتدائية	23.9	33.9	57.8	0.437	0.667
	متوسطة	31.5	40.1	71.6	0.621	0.693
	إعدادية	30.3	38.4	68.7	0.583	0.654
	دبلوم	32.0	39.4	71.5	0.619	0.678
	بكالوريوس	33.2	32.9	66.1	0.548	0.635
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	40.9	38.0	78.9	0.719	0.747
	أخرى	18.4	50.1	68.4	0.579	0.563
قطاع العمل	حكومي	36.0	36.0	72.0	0.627	0.722
	خاص	40.2	33.8	74.0	0.653	0.681
	طالب	31.9	38.2	70.1	0.602	0.654
	عاطل	22.5	37.3	59.8	0.464	0.567
	أخرى	32.8	32.2	65.0	0.534	0.619
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	33.3	38.7	72.0	0.627	0.670
	25 – 34	26.9	33.1	60.0	0.467	0.605
	35 – 44	27.0	35.6	62.5	0.501	0.582
	45 – 54	45.4	32.4	77.8	0.704	0.756
	55 سنة فأكثر	34.2	38.1	72.3	0.631	0.699

جدول 22 : بُعد إحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة (تم إحتسابه من أجوبة الجدول 16 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		احترام المؤسسات غير الحكومية والعاملين فيها			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع	
الإجمالي		31.0	50.3	81.3	0.751
البيئة	حضر	31.6	49.5	81.2	0.749
	ريف	29.2	52.5	81.7	0.756
الجنس	ذكور	30.8	49.4	80.3	0.737
	إناث	32.3	55.8	88.1	0.841
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	40.9	88.5	0.847
	إبتدائية	27.6	56.8	84.4	0.793
	متوسطة	37.3	43.7	80.9	0.746
	إعدادية	30.5	48.4	78.9	0.719
	دبلوم	32.9	48.7	81.7	0.756
	بكالوريوس	30.6	50.1	80.7	0.743
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	31.4	55.2	86.6	0.822
	أخرى	16.5	64.0	80.6	0.741
قطاع العمل	حكومي	30.0	56.7	86.7	0.823
	خاص	36.4	51.0	87.4	0.832
	طالب	29.4	50.3	79.7	0.729
	عاطل	33.9	38.6	72.6	0.634
	أخرى	30.3	46.1	76.4	0.685
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	31.9	47.9	79.8	0.731
	25 – 34	26.3	56.8	83.1	0.775
	35 – 44	28.7	52.2	80.9	0.745
	45 – 54	34.5	51.5	86.0	0.814
	55 سنة فأكثر	33.6	46.0	79.5	0.727

التصنيف		عدم التجاوز على الممتلكات الخاصة			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع		
الإجمالي		65.3	26.4	91.7	0.890	0.820
البيئة	حضر	68.6	23.6	92.2	0.896	0.822
	ريف	55.0	35.4	90.4	0.872	0.814
الجنس	ذكور	65.0	26.7	91.7	0.890	0.813
	إناث	67.1	24.8	91.9	0.892	0.866
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	57.0	23.0	80.0	0.734	0.790
	إبتدائية	33.2	57.4	90.6	0.875	0.834
	متوسطة	68.4	21.6	89.9	0.866	0.806
	إعدادية	66.7	25.7	92.4	0.898	0.809
	دبلوم	67.7	27.6	95.2	0.937	0.846
	بكالوريوس	65.9	23.9	89.8	0.864	0.804
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	66.4	29.3	95.7	0.942	0.882
	أخرى	46.2	45.3	91.5	0.887	0.814
قطاع العمل	حكومي	65.7	27.9	93.5	0.914	0.869
	خاص	76.5	18.9	95.5	0.939	0.886
	طالب	65.0	27.6	92.6	0.901	0.815
	عاطل	60.8	23.7	84.5	0.793	0.713
	أخرى	57.9	30.3	88.2	0.842	0.763
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	66.3	25.5	91.9	0.892	0.811
	25 - 34	56.7	33.7	90.5	0.873	0.824
	35 - 44	52.8	32.5	85.3	0.804	0.775
	45 - 54	73.5	21.8	95.3	0.938	0.876
	55 سنة فأكثر	77.6	18.2	95.8	0.944	0.835

جدول 23 : بُعد الحفاظ على البلد (تم إحتسابه من أجوبة الجدول 16 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		عدم التجاوز على الممتلكات العامة			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع	
الإجمالي		64.9	24.2	89.1	0.854
البيئة	حضر	69.4	22.0	91.4	0.885
	ريف	50.6	31.3	81.9	0.758
الجنس	ذكور	64.1	24.5	88.5	0.847
	إناث	70.1	22.4	92.5	0.900
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	70.4	23.0	93.3	0.911
	إبتدائية	36.8	57.4	94.3	0.924
	متوسطة	67.9	19.0	86.8	0.825
	إعدادية	66.4	19.3	85.7	0.809
	دبلوم	62.4	26.9	89.3	0.858
	بكالوريوس	66.3	21.9	88.2	0.842
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	65.0	32.3	97.2	0.963
	أخرى	45.9	47.1	93.0	0.907
قطاع العمل	حكومي	64.3	29.9	94.1	0.922
	خاص	74.2	18.7	92.9	0.905
	طالب	65.5	22.4	87.8	0.838
	عاطل	59.5	20.8	80.3	0.737
	أخرى	59.8	26.7	86.5	0.820
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	66.4	20.2	86.6	0.822
	25 - 34	56.8	32.0	88.7	0.850
	35 - 44	53.3	33.9	87.2	0.830
	45 - 54	69.9	24.6	94.5	0.927
	55 سنة فأكثر	76.9	16.3	93.2	0.910

الاستعداد للمشاركة في الحفاظ على آمن البلد			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الإخبار عن أية أعمال مخالفة للقانون			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
مقتنع تماما	مقتنع	مجموع		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع		
55.5	32.0	87.5	0.833	48.5	33.5	81.9	0.759	0.815
55.8	31.3	87.1	0.828	48.0	33.7	81.7	0.756	0.823
54.6	34.1	88.7	0.849	50.1	32.6	82.7	0.770	0.792
55.3	32.0	87.3	0.831	47.3	34.0	81.3	0.751	0.810
56.6	31.6	88.2	0.843	56.1	30.0	86.2	0.815	0.853
57.0	18.1	75.2	0.669	57.0	11.5	68.5	0.581	0.720
46.9	45.1	92.0	0.894	35.5	48.3	83.7	0.783	0.867
64.7	19.6	84.3	0.790	51.9	26.3	78.2	0.709	0.775
61.0	29.1	90.1	0.869	45.8	34.2	80.1	0.734	0.804
52.3	35.3	87.7	0.835	42.0	41.1	83.0	0.774	0.822
54.6	31.3	85.9	0.812	48.6	33.1	81.7	0.756	0.803
47.4	40.8	88.1	0.842	56.2	30.0	86.3	0.817	0.874
52.2	36.1	88.3	0.844	53.5	36.3	89.7	0.863	0.871
57.5	33.1	90.6	0.875	51.9	34.6	86.5	0.820	0.872
59.6	26.8	86.4	0.819	44.6	30.8	75.4	0.672	0.799
54.8	33.2	88.0	0.841	45.1	36.0	81.1	0.748	0.809
61.9	22.0	83.9	0.785	55.5	24.0	79.5	0.726	0.750
39.7	42.5	82.2	0.762	48.4	35.5	83.9	0.786	0.789
59.7	30.3	90.0	0.866	48.2	34.6	82.8	0.770	0.819
51.3	33.7	85.0	0.799	47.7	34.6	82.4	0.765	0.805
53.4	32.5	85.9	0.812	43.8	36.5	80.3	0.737	0.793
58.9	35.5	94.4	0.925	64.1	23.7	87.7	0.836	0.896
48.2	31.0	79.2	0.723	41.4	34.5	75.9	0.679	0.771

جدول 24 : بُعد تعزيز روح المشاركة

(تم إحتسابه من أجوبة الجدول 16 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		إشاعة حب الانتماء للوطن			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع	
الإجمالي		45.3	30.9	76.3	0.684
البيئة	حضر	46.7	31.0	77.7	0.703
	ريف	41.0	30.7	71.7	0.623
الجنس	ذكور	44.8	30.8	75.6	0.675
	إناث	48.7	31.7	80.4	0.739
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	32.4	86.7	0.822
	إبتدائية	47.4	52.6	100.0	1.000
	متوسطة	53.4	28.1	81.5	0.753
	إعدادية	36.1	30.2	66.2	0.549
	دبلوم	45.7	28.7	74.5	0.660
	بكالوريوس	51.4	27.6	79.1	0.721
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	43.4	39.3	82.8	0.770
	أخرى	24.0	44.3	68.3	0.578
قطاع العمل	حكومي	55.6	30.5	86.1	0.815
	خاص	57.4	26.9	84.3	0.790
	طالب	37.0	31.1	68.1	0.575
	عاطل	45.1	29.2	74.3	0.657
	أخرى	36.1	38.5	74.6	0.662
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	39.8	30.0	69.8	0.597
	25 – 34	45.0	31.4	76.4	0.685
	35 – 44	43.7	36.3	80.0	0.734
	45 – 54	62.4	22.1	84.6	0.794
	55 سنة فأكثر	48.1	35.4	83.5	0.780

الجداول التفصيلية السابقة تضمنت تفاصيل إحتساب كل بُعد من أبعاد دليل المواطنة البالغ عددها أربعة أبعاد وبمؤشرات كل بُعد (13 مؤشر) كنموذج لكيفية إحتساب الأدلة الثلاثة (المواطنة، مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي، مناصرة العقد الاجتماعي الجديد).

إحترام المرأة والحرص على تمكينها صحياً وتربوياً وإقتصادياً			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	القناعة بأهمية إعطاء أولوية للفئات الضعيفة في المجتمع			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
مقتنع تماما	مقتنع	مجموع		مقتنع تماما	مقتنع	مجموع		
58.6	30.8	89.4	0.859	52.9	33.4	86.3	0.817	0.786
59.5	29.8	89.4	0.858	53.9	32.2	86.1	0.815	0.792
55.9	33.7	89.6	0.861	49.5	37.3	86.8	0.824	0.769
55.3	33.2	88.5	0.847	50.8	34.2	85.1	0.801	0.774
81.1	14.4	95.5	0.941	66.4	27.7	94.1	0.922	0.867
75.0	18.4	93.3	0.911	54.3	27.4	81.6	0.755	0.830
44.1	43.2	87.3	0.830	39.2	46.4	85.6	0.808	0.879
64.7	25.4	90.1	0.868	60.1	26.8	86.9	0.825	0.816
57.3	30.0	87.3	0.831	49.2	31.4	80.6	0.741	0.707
58.0	32.8	90.8	0.878	53.9	36.0	89.9	0.865	0.801
58.5	31.3	89.7	0.863	52.5	34.4	86.9	0.825	0.803
62.6	29.7	92.3	0.898	60.1	35.9	96.0	0.946	0.871
46.5	37.3	83.7	0.783	44.8	21.9	66.7	0.555	0.639
62.3	31.4	93.7	0.916	61.3	31.6	92.9	0.906	0.879
60.6	31.8	92.4	0.898	58.9	32.6	91.5	0.886	0.858
58.8	29.1	87.9	0.839	46.8	34.7	81.5	0.753	0.722
54.0	28.5	82.5	0.767	54.7	30.0	84.7	0.795	0.740
51.5	37.5	89.0	0.853	44.3	38.4	82.7	0.769	0.761
60.0	28.8	88.8	0.851	50.6	33.9	84.4	0.792	0.747
61.7	26.5	88.2	0.843	52.5	31.7	84.3	0.790	0.773
40.6	46.3	86.9	0.825	40.1	39.7	79.8	0.731	0.763
66.4	24.4	90.8	0.877	62.8	29.8	92.7	0.902	0.858
61.1	32.7	93.7	0.916	62.8	31.4	94.2	0.922	0.873

تفاصيل حساب الأبعاد الثلاثة لمؤشر دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي (الجدول 12).

جدول 25: بُعد إطاعة الأوامر

(تم إحتسابه من أجوبة الجدول 18 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		إطاعة الأوامر الحكومية			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		51.4	40.9	92.4	0.898
البيئة	حضر	53.1	38.2	91.3	0.885
	ريف	46.0	49.5	95.5	0.940
الجنس	ذكور	52.3	39.7	92.0	0.893
	إناث	45.7	49.1	94.7	0.930
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	56.8	23.0	79.8	0.731
	إبتدائية	46.3	49.3	95.7	0.942
	متوسطة	54.1	29.9	84.0	0.787
	إعدادية	51.1	40.6	91.7	0.889
	دبلوم	59.6	35.2	94.8	0.931
	بكالوريوس	53.4	39.6	93.1	0.907
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	42.7	53.5	96.2	0.949
	أخرى	36.5	42.2	78.7	0.716
قطاع العمل	حكومي	53.4	43.3	96.7	0.956
	خاص	51.2	39.1	90.3	0.870
	طالب	48.0	43.3	91.4	0.885
	عاطل	58.6	31.5	90.1	0.867
	أخرى	50.5	39.4	89.9	0.865
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	50.8	41.0	91.7	0.890
	25 – 34	48.2	42.8	91.0	0.880
	35 – 44	45.9	44.7	90.6	0.875
	45 – 54	57.0	36.6	93.6	0.914
	55 سنة فأكثر	57.5	38.9	96.4	0.951

التصنيف		الألتزام بالواجبات			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع		
الإجمالي		56.5	40.1	96.7	0.955	0.927
البيئة	حضر	59.3	37.5	96.9	0.958	0.921
	ريف	47.7	48.3	96.0	0.947	0.944
الجنس	ذكور	57.3	39.5	96.7	0.957	0.925
	إناث	51.7	44.3	96.0	0.947	0.939
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	56.8	11.5	68.3	0.577	0.654
	إبتدائية	53.5	42.2	95.7	0.942	0.942
	متوسطة	52.0	41.0	93.0	0.907	0.847
	إعدادية	56.5	41.1	97.6	0.968	0.928
	دبلوم	50.9	46.7	97.6	0.968	0.950
	بكالوريوس	60.9	35.6	96.5	0.953	0.930
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	52.9	46.2	99.1	0.988	0.969
	أخرى	37.4	52.5	89.9	0.866	0.791
قطاع العمل	حكومي	61.3	37.5	98.9	0.985	0.970
	خاص	57.8	38.1	95.9	0.946	0.908
	طالب	54.7	42.1	96.9	0.958	0.921
	عاطل	56.3	35.2	91.6	0.888	0.878
	أخرى	49.3	47.7	97.1	0.961	0.913
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	57.3	40.5	97.8	0.971	0.930
	25 - 34	52.5	40.6	93.1	0.908	0.894
	35 - 44	47.1	47.5	94.6	0.928	0.902
	45 - 54	62.3	34.7	97.1	0.961	0.938
	55 سنة فأكثر	63.3	36.1	99.3	0.991	0.971

جدول 26: بُعد عدم التدخل أو الإعتراض

(تم إحتسابه من أجوبة الجدول 18 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		عدم التدخل في شؤون الحكومة			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		21.8	30.7	52.4	0.366
البيئة	حضر	21.7	29.3	51.0	0.346
	ريف	21.9	35.1	57.0	0.426
الجنس	ذكور	22.1	30.1	52.2	0.363
	إناث	19.3	34.4	53.8	0.384
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	34.1	27.6	61.7	0.489
	إبتدائية	30.3	33.6	63.9	0.518
	متوسطة	29.3	27.4	56.7	0.422
	إعدادية	21.4	28.5	49.9	0.332
	دبلوم	21.1	28.2	49.4	0.325
	بكالوريوس	21.6	29.4	51.0	0.346
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	19.2	41.2	60.3	0.471
	أخرى	15.2	30.6	45.7	0.277
قطاع العمل	حكومي	24.0	35.7	59.7	0.462
	خاص	19.8	26.1	45.9	0.279
	طالب	21.8	27.6	49.4	0.326
	عاطل	25.1	27.9	53.0	0.374
	أخرى	13.5	37.9	51.4	0.352
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	22.4	26.8	49.2	0.322
	25 - 34	19.2	29.2	48.4	0.312
	35 - 44	21.2	39.9	61.1	0.482
	45 - 54	27.6	29.8	57.5	0.433
	55 سنة فأكثر	18.9	35.2	54.1	0.388

عدم الاعتراض على قراراتها			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	عدم المطالبة بمساءلتها			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
أؤيد تماما	أؤيد	مجموع		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع		
16.4	20.5	36.9	0.159	15.4	16.0	31.5	0.086	0.204
15.6	20.4	36.0	0.147	15.6	14.6	30.1	0.068	0.187
19.0	20.7	39.7	0.196	15.0	20.7	35.7	0.143	0.255
16.7	20.3	37.0	0.160	14.9	15.6	30.5	0.073	0.199
14.4	21.6	36.0	0.147	18.8	19.1	37.9	0.172	0.234
47.6	11.7	59.3	0.458	72.6	0.0	72.6	0.635	0.527
34.7	26.1	60.8	0.477	28.1	35.6	63.7	0.516	0.504
25.9	15.0	40.9	0.212	19.0	19.5	38.5	0.180	0.271
15.3	19.8	35.1	0.134	17.3	15.5	32.8	0.104	0.190
23.8	19.7	43.4	0.246	19.5	9.0	28.5	0.046	0.206
10.7	18.3	29.0	0.053	10.8	13.8	24.6	-0.005	0.131
22.8	28.6	51.5	0.353	17.2	22.0	39.2	0.190	0.338
14.1	35.0	49.1	0.321	15.4	29.0	44.4	0.258	0.285
18.1	23.8	41.9	0.225	18.1	16.1	34.3	0.124	0.270
14.4	18.9	33.3	0.111	14.9	10.7	25.7	0.009	0.133
15.3	19.4	34.7	0.129	15.7	16.0	31.7	0.090	0.181
16.5	20.9	37.3	0.165	12.1	19.2	31.3	0.084	0.207
18.6	17.2	35.8	0.144	11.6	18.6	30.1	0.068	0.188
14.7	19.1	33.8	0.117	13.6	16.8	30.4	0.072	0.171
14.1	16.7	30.8	0.077	11.6	13.1	24.7	-0.004	0.128
22.0	24.5	46.5	0.287	15.2	22.2	37.4	0.165	0.311
22.1	23.0	45.2	0.269	30.3	19.0	49.3	0.324	0.342
14.2	23.1	37.3	0.164	12.9	9.5	22.4	-0.035	0.172

جدول 27: بُعد الإستعداد للدفع

(تم إحتسابه من أجوبة الجدول 18 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		دفع اجور الخدمات الحكومية كالكهرباء والماء			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		46.4	37.4	83.8	0.785
البيئة	حضر	48.7	37.8	86.5	0.820
	ريف	39.3	36.1	75.4	0.672
الجنس	ذكور	46.8	37.0	83.9	0.785
	إناث	43.6	40.1	83.7	0.782
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	25.5	79.8	0.731
	إبتدائية	33.6	39.1	72.6	0.635
	متوسطة	40.5	41.1	81.5	0.754
	إعدادية	43.5	38.5	82.0	0.760
	دبلوم	41.4	39.0	80.3	0.738
	بكالوريوس	49.7	34.6	84.3	0.791
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	51.4	42.1	93.5	0.913
	أخرى	34.6	33.5	68.1	0.575
قطاع العمل	حكومي	53.8	34.7	88.5	0.847
	خاص	48.6	42.2	90.8	0.877
	طالب	43.9	39.2	83.2	0.775
	عاطل	34.0	40.4	74.4	0.658
	أخرى	49.1	28.2	77.4	0.698
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	42.5	40.4	82.9	0.772
	25 – 34	45.3	30.1	75.5	0.673
	35 – 44	42.6	37.6	80.2	0.736
	45 – 54	64.5	32.1	96.6	0.954
	55 سنة فأكثر	46.9	42.4	89.3	0.858

التصنيف		دفع الضرائب والرسوم والغرامات			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع		
الإجمالي		41.6	42.4	83.9	0.786	0.785
البيئة	حضر	42.9	41.3	84.1	0.789	0.804
	ريف	37.6	45.8	83.4	0.778	0.725
الجنس	ذكور	42.0	41.7	83.7	0.783	0.784
	إناث	38.7	46.7	85.3	0.804	0.793
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	40.7	29.4	70.1	0.602	0.666
	إبتدائية	27.6	39.4	67.0	0.560	0.598
	متوسطة	39.8	39.6	79.5	0.726	0.740
	إعدادية	44.1	38.5	82.6	0.768	0.764
	دبلوم	35.0	52.3	87.3	0.831	0.785
	بكالوريوس	43.5	41.3	84.8	0.798	0.795
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	41.2	50.3	91.5	0.887	0.900
	أخرى	23.2	33.0	56.3	0.417	0.496
قطاع العمل	حكومي	45.0	47.1	92.1	0.894	0.871
	خاص	47.9	40.9	88.8	0.850	0.864
	طالب	41.1	41.0	82.1	0.761	0.768
	عاطل	31.1	43.9	75.1	0.667	0.663
	أخرى	39.9	34.6	74.5	0.660	0.679
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	42.3	41.3	83.6	0.781	0.777
	25 - 34	35.6	47.4	83.0	0.774	0.723
	35 - 44	40.7	34.9	75.7	0.675	0.706
	45 - 54	54.0	41.0	95.0	0.933	0.944
	55 سنة فأكثر	37.4	47.0	84.4	0.792	0.825

تفاصيل حساب بُعدي مؤشر مناصرة العقد الاجتماعي الجديد (الجدول 13).

جدول 28: بُعد المساءلة

(تم إحتسابه من أجوبة الجدول 19 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		الاحتجاجات المشروعة وسيلة صحيحة للتصحيح			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		46.6	40.8	87.4	0.832
البيئة	حضر	49.0	39.5	88.5	0.847
	ريف	39.0	44.8	83.8	0.784
الجنس	ذكور	48.1	39.5	87.7	0.835
	إناث	36.3	49.2	85.5	0.806
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	34.2	81.9	0.758
	إبتدائية	33.2	41.7	74.9	0.665
	متوسطة	43.3	42.3	85.7	0.809
	إعدادية	45.5	44.0	89.5	0.860
	دبلوم	39.9	45.3	85.2	0.803
	بكالوريوس	50.8	37.1	87.9	0.839
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	46.7	40.7	87.4	0.832
	أخرى	26.8	52.9	79.7	0.729
قطاع العمل	حكومي	45.5	45.7	91.2	0.882
	خاص	50.0	41.0	91.0	0.880
	طالب	46.5	39.6	86.1	0.815
	عاطل	48.2	38.9	87.1	0.828
	أخرى	43.7	34.2	77.9	0.705
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	44.1	43.4	87.5	0.833
	25 – 34	45.8	43.0	88.8	0.851
	35 – 44	38.8	40.7	79.5	0.727
	45 – 54	51.1	35.0	86.1	0.815
	55 سنة فأكثر	57.6	35.9	93.5	0.913

التصنيف		إستدامة المساءلة وخضوع القرارات الحكومية للحوكمة والشفافية			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		45.2	41.4	86.6	0.822
البيئة	حضر	48.1	38.5	86.6	0.822
	ريف	36.0	50.6	86.6	0.822
الجنس	ذكور	44.6	42.0	86.6	0.821
	إناث	49.1	37.8	86.9	0.825
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	47.6	18.1	65.8	0.544
	إبتدائية	31.8	59.7	91.5	0.886
	متوسطة	38.3	40.5	78.9	0.718
	إعدادية	42.0	39.7	81.8	0.757
	دبلوم	36.2	47.7	83.9	0.785
	بكالوريوس	46.9	43.1	90.0	0.866
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	61.0	35.0	96.0	0.946
	أخرى	19.5	38.8	58.3	0.444
قطاع العمل	حكومي	53.4	40.4	93.9	0.918
	خاص	56.3	37.5	93.8	0.917
	طالب	37.0	44.0	81.0	0.747
	عاطل	44.8	38.8	83.6	0.782
	أخرى	42.2	42.1	84.2	0.790
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	37.1	43.0	80.1	0.735
	25 – 34	42.0	45.3	87.3	0.831
	35 – 44	37.9	52.3	90.2	0.869
	45 – 54	63.9	30.1	93.9	0.919
	55 سنة فأكثر	62.2	32.1	94.3	0.924

تابع جدول 28

التصنيف		المطالبة بأجراء تغييرات هيكلية في البنية الحكومية			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		50.0	39.0	89.0	0.854
البيئة	حضر	51.0	38.5	89.4	0.859
	ريف	46.9	40.8	87.7	0.836
الجنس	ذكور	51.0	38.5	89.5	0.859
	إناث	43.6	42.5	86.2	0.816
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	41.0	36.5	77.5	0.700
	إبتدائية	29.6	42.4	72.0	0.626
	متوسطة	57.8	28.2	86.0	0.814
	إعدادية	49.8	37.8	87.6	0.834
	دبلوم	44.0	47.1	91.1	0.881
	بكالوريوس	53.1	36.9	90.0	0.867
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	46.3	47.4	93.7	0.916
	أخرى	41.0	37.3	78.3	0.711
قطاع العمل	حكومي	46.3	47.8	94.1	0.921
	خاص	58.4	33.9	92.3	0.897
	طالب	51.0	35.8	86.8	0.824
	عاطل	47.0	34.8	81.8	0.758
	أخرى	50.0	39.2	89.2	0.856
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	48.4	38.6	87.0	0.827
	25 – 34	50.5	39.1	89.6	0.862
	35 – 44	44.8	42.7	87.5	0.834
	45 – 54	52.5	38.5	90.9	0.879
	55 سنة فأكثر	56.3	37.2	93.5	0.913

التصنيف		دعم توجهات التحول الرقمي لتقليل الفساد (العمل الحكومي الالكتروني)			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع		
الإجمالي		58.5	29.8	88.3	0.844	0.838
البيئة	حضر	60.8	27.7	88.4	0.846	0.843
	ريف	51.3	36.6	87.8	0.838	0.820
الجنس	ذكور	58.4	29.8	88.1	0.842	0.840
	إناث	59.3	30.0	89.3	0.858	0.826
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	54.3	16.3	70.6	0.608	0.652
	إبتدائية	37.0	42.7	79.7	0.729	0.727
	متوسطة	62.3	25.3	87.6	0.835	0.794
	إعدادية	56.5	27.4	83.8	0.784	0.809
	دبلوم	56.3	35.3	91.6	0.888	0.839
	بكالوريوس	59.8	30.2	90.0	0.867	0.860
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	62.4	31.3	93.7	0.916	0.903
	أخرى	52.2	24.8	77.1	0.694	0.644
قطاع العمل	حكومي	59.4	31.6	91.0	0.880	0.900
	خاص	62.1	32.5	94.7	0.929	0.906
	طالب	60.3	27.0	87.3	0.830	0.804
	عاطل	57.3	24.5	81.8	0.757	0.781
	أخرى	45.8	39.6	85.5	0.806	0.789
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	59.2	27.7	87.0	0.826	0.805
	25 - 34	50.0	39.4	89.3	0.858	0.850
	35 - 44	54.5	30.9	85.5	0.806	0.809
	45 - 54	68.7	25.4	94.2	0.922	0.884
	55 سنة فأكثر	62.0	26.4	88.3	0.845	0.899

جدول 29: بُعد التفاعل الإيجابي

(تم إحتسابه من أجوبة الجدول 19 لنتائج إستطلاع الرأي)

التصنيف		قضية وطنية مهمة ومطلوبة			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		57.8	35.8	93.5	0.914
البيئة	حضر	59.3	34.5	93.8	0.917
	ريف	52.9	39.9	92.8	0.904
الجنس	ذكور	56.6	36.6	93.2	0.909
	إناث	65.3	30.6	95.9	0.946
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	72.4	20.7	93.1	0.908
	إبتدائية	35.2	55.7	90.9	0.878
	متوسطة	61.4	28.1	89.5	0.860
	إعدادية	59.8	33.1	92.9	0.905
	دبلوم	46.4	43.2	89.7	0.862
	بكالوريوس	62.4	32.4	94.8	0.931
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	49.9	45.8	95.6	0.942
	أخرى	47.4	45.8	93.3	0.910
قطاع العمل	حكومي	59.6	36.9	96.5	0.953
	خاص	60.5	32.3	92.9	0.905
	طالب	59.4	33.6	93.0	0.907
	عاطل	55.0	36.4	91.4	0.886
	أخرى	46.5	44.5	91.0	0.879
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	59.5	33.2	92.7	0.903
	25 - 34	52.2	39.4	91.7	0.889
	35 - 44	52.0	40.6	92.6	0.901
	45 - 54	67.5	30.1	97.5	0.967
	55 سنة فأكثر	57.0	38.7	95.7	0.943

يساعد على بناء مجتمع آمن ومنسجم			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	يقلل من مظاهر الفساد			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
أؤيد تماما	أؤيد	مجموع		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
57.5	37.2	94.7	0.929	53.5	36.7	90.1	0.868
57.9	36.4	94.3	0.923	52.6	37.4	90.0	0.866
56.1	39.9	96.0	0.947	56.1	34.5	90.6	0.875
57.4	38.1	95.4	0.939	53.1	36.7	89.8	0.864
58.1	31.5	89.6	0.861	55.9	36.2	92.1	0.895
45.8	34.2	80.0	0.734	56.8	18.1	75.0	0.666
45.2	51.4	96.6	0.955	48.0	43.0	91.0	0.880
66.7	26.4	93.1	0.908	61.4	27.2	88.6	0.847
56.7	36.9	93.6	0.915	52.9	37.1	90.0	0.867
46.0	49.8	95.8	0.944	46.2	46.0	92.2	0.896
60.3	36.0	96.3	0.950	54.4	35.1	89.6	0.861
56.7	36.3	92.9	0.906	53.0	39.6	92.6	0.901
50.4	40.4	90.7	0.876	54.4	32.1	86.5	0.820
54.1	42.2	96.3	0.951	52.6	41.1	93.7	0.916
60.2	37.5	97.8	0.970	57.6	30.1	87.7	0.836
58.6	35.0	93.6	0.915	53.4	35.9	89.3	0.858
56.5	34.3	90.9	0.878	52.6	36.4	89.1	0.854
59.9	35.7	95.6	0.942	52.1	35.5	87.6	0.835
58.5	36.2	94.7	0.929	53.1	36.9	90.1	0.868
52.3	40.6	92.9	0.905	50.2	38.1	88.3	0.844
55.9	38.4	94.3	0.924	55.8	31.2	87.0	0.826
60.0	32.5	92.5	0.900	53.8	37.9	91.7	0.889
60.2	38.7	98.9	0.986	56.1	38.0	94.1	0.921

تابع جدول 29

التصنيف		يؤدي الى تقديم خدمات أفضل			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع	
الإجمالي		53.1	39.2	92.3	0.898
البيئة	حضر	53.2	38.8	92.0	0.893
	ريف	52.7	40.7	93.3	0.911
الجنس	ذكور	53.4	38.5	91.8	0.891
	إناث	51.1	44.4	95.5	0.940
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	67.6	25.5	93.1	0.908
	إبتدائية	49.6	42.5	92.0	0.894
	متوسطة	66.8	22.8	89.6	0.861
	إعدادية	55.0	33.9	88.9	0.852
	دبلوم	51.2	43.2	94.4	0.926
	بكالوريوس	52.9	39.9	92.9	0.905
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	46.1	51.1	97.2	0.962
	أخرى	44.4	47.1	91.5	0.887
قطاع العمل	حكومي	51.1	45.6	96.7	0.956
	خاص	58.6	34.8	93.4	0.911
	طالب	56.2	33.1	89.3	0.858
	عاطل	48.3	41.6	89.9	0.866
	أخرى	45.6	48.3	93.9	0.918
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	56.1	34.5	90.6	0.875
	25 - 34	48.9	41.4	90.3	0.871
	35 - 44	50.4	42.1	92.4	0.899
	45 - 54	55.1	41.0	96.1	0.948
	55 سنة فأكثر	50.7	45.4	96.1	0.948

التصنيف		يؤدي الى توازن جيد بين الحقوق والواجبات			قيمة كل مؤشر ضمن البُعد	الوسط الحسابي للمؤشرات
		أؤيد تماما	أؤيد	مجموع		
الإجمالي		50.6	40.3	90.9	0.879	0.898
البيئة	حضر	51.8	39.0	90.8	0.877	0.895
	ريف	47.0	44.5	91.5	0.886	0.905
الجنس	ذكور	49.4	40.9	90.4	0.872	0.895
	إناث	58.5	36.1	94.6	0.928	0.914
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	63.5	36.5	100.0	1.000	0.843
	إبتدائية	48.4	44.1	92.5	0.900	0.902
	متوسطة	65.4	24.6	90.0	0.867	0.869
	إعدادية	52.1	37.2	89.2	0.857	0.879
	دبلوم	43.1	47.8	90.9	0.879	0.901
	بكالوريوس	51.3	39.5	90.8	0.877	0.905
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	43.5	52.1	95.6	0.942	0.931
	أخرى	50.9	31.3	82.2	0.763	0.851
قطاع العمل	حكومي	51.1	42.2	93.3	0.911	0.938
	خاص	50.0	38.6	88.7	0.849	0.894
	طالب	55.1	34.8	89.9	0.865	0.881
	عاطل	49.0	40.9	89.9	0.866	0.870
	أخرى	34.5	57.9	92.4	0.898	0.895
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	54.5	35.3	89.8	0.864	0.888
	25 - 34	47.1	40.9	88.0	0.840	0.870
	35 - 44	46.1	47.0	93.1	0.908	0.892
	45 - 54	50.7	41.8	92.4	0.899	0.921
	55 سنة فأكثر	48.5	45.9	94.4	0.926	0.945

ملحق 7:

إستبيان مسح إستطلاع الرأي حول المواطنة والعقد الإجتماعي في العراق - 2024

1

أولا:إستبيان المواطنة والعقد الإجتماعي في العراق

1 رقم الهاتف .....

أولا : معلومات أولية

3 المحافظة .....

4 البيئة | 1 حضر | 2 ريف | 5 العمر (سنة) | 6 الجنس | 1 ذكر | 2

6 التحصيل الدراسي

1	دون الإبتدائية	5	دبلوم
2	إبتدائية	6	بكالوريوس
3	متوسطة	7	ماجستير أو دكتوراة أو مايعادلها
4	إعدادية	8	أخرى

7 قطاع العمل

1	يعمل في القطاع الـ
2	يعمل في القطاع الـ
3	طالب
4	عاطل
5	أخرى

2

ثانيا : المواطنة

أ - ما هي أبرز الخيارات التي تجعل المواطن يشعر بالانتماء لوطنه ؟ (اختر أهم ثلاث خيارات فقط)

- [ ] حين يشعر بأنه متساوٍ في الحقوق والواجبات مع غيره
- [ ] حين يجد فرصة العمل الملائمة
- [ ] حين تَلبى حاجاته الاساسية من الخدمات (كالتعليمية والصحية)
- [ ] حين يدعم ماديا عندما تضيق به سبل العيش (كالحماية الاجتماعية)
- [ ] حين يحترم حقه بالمشاركة في جميع الفعاليات السياسية كالانتخابات ومتابعة الشأن العام
- [ ] حين يتمتع بحقه في التعبير عن رأيه بحرية
- [ ] عندما يشعر بإنه قادر على صنع القرارات في وطنه
- [ ] عندما يؤمن ان ثروة البلد مصانة

ب - ما أبرز التحديات التي تواجهها في ممارستك لحقوقك كمواطن ؟ (أختر اهم ثلاث خيارات فقط)

- [ ] لا أجد المؤسسات المناسبة لتوجهاتي
- [ ] لا أجد الاحزاب التي تعبر عن تطلعاتي
- [ ] ضعف اداء المؤسسات الحكومية المعنية بتلبية احتياجاتي
- [ ] وجود بعض مظاهر الفساد في بعض المؤسسات الحكومية
- [ ] التمييز بين المواطنين على أسس غير صحيحة
- [ ] عدم تكافؤ الفرص بسبب غياب العدالة

3

ثالثا :واجبات المواطن تجاه بلده العراق

أ ما مدى قناعتك بالواجبات الآتية التي يفترض الإلتزام بها وتنفيذها؟ حتى لو لم تحصل على حقوقك بشكل مناسب.

	مقتنع تماما	مقتنع	غير مقتنع	لا رأي عندي
الإلتزام بالقوانين والتعليمات				
إحترام المؤسسات الحكومية والعاملين فيها				
احترام المؤسسات غير الحكومية والعاملين فيها				
عدم التجاوز على الممتلكات العامة				
عدم التجاوز على الممتلكات الخاصة				
الاستعداد للمشاركة في الحفاظ على آمن البلد				
الإخبار عن أية أعمال مخالفة للقانون				
قبول القرارات الحكومية في ظل الظروف الصعبة والأزمات				
إشاعة حب الانتماء للوطن				
دفع المستحقات التي تترتب على الخدمات العامة كالكهرباء والماء				
الإلتزام بدفع الضرائب والرسوم المستحقة				
إحترام المرأة والحرص على تمكينها صحيا وتربويا واقتصاديا				
القناعة بأهمية إعطاء أولوية للفئات الضعيفة في المجتمع				

ب أيهما يعطى الأولوية في تقديرك

1 حق المواطن
2 واجبات المواطن
3 كلاهما معا

ج. هل تؤيد أن الحكومة إذا نفذت التزاماتها تجاه المواطنين عموما، فإن على المواطنين ..

الدور المطلوب	أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي
إطاعة الأوامر الحكومية				
الألتزام بالواجبات				
عدم التدخل في شؤون الحكومة				
عدم الاعتراض على قراراتها				
عدم المطالبة بمساءلتها				
دفع اجور الخدمات الحكومية كالكهرباء والماء				
دفع الضرائب والرسوم والغرامات				

د. هل تؤيد ان يكون هنالك دور للمواطنين باتجاه مساءلة الحكومة من خلال

الدور المطلوب	أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي
الاحتجاجات المسروعة كوسيلة صحيحة للتصحيح				
إستدامة المساءلة وخضوع القرارات الحكومية للحوكمة والشفافية				
المطالبة بأجراء تغييرات هيكلية في البنية الحكومية				
دعم توجهات التحول الرقمي لتقليل الفساد (العمل الحكومي الالكتروني)				

هـ هل تؤيد أن التوافق بين المواطنين من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، هي

الدور المطلوب	أؤيد تماما	أؤيد	لا أؤيد	لا رأي عندي
قضية وطنية مهمة ومطلوبة				
يساعد على بناء مجتمع آمن ومنسجم				
يقلل من مظاهر الفساد				
يؤدي الى تقديم خدمات أفضل				
يؤدي الى توازن جيد بين الحقوق والواجبات				

ملحق 8:
الأسئلة الخاصة بالمجاميع البؤرية واللقاءات المعمقة

أولا: الأسئلة الخاصة بالمجاميع البؤرية

كيف يفهم الحضور معنى المواطنة؟ وهل هم فخورون بشعورهم بالإنتماء الوطني؟

- هل تعتقدون أنه ينبغي تأمين حاجات الناس، وتحسين الخدمات قبل أن يُطالبون بأداء الواجبات الملقاة عليهم، أم عكس ذلك ولماذا؟
- هل تعتقدون أن شعور الناس بالمواطنة قد تحسن بشكل واضح مما يعزز شعورهم بالإنتماء للوطن؟
- ما هي أهم حقوق المواطن في بلده؟
- مثلما للمواطن حقوق، عليه واجبات، ما هي أهم تلك الواجبات؟
- هل أن المفروض أن يؤدي المواطنون واجباتهم، أم أن الحقوق تسبق الواجبات؟
- متى يتجاوز المواطنون حقوقهم، ليؤدوا واجباتهم تجاه وطنهم؟
- هل أن إيرادات البلد والنفطية بشكل خاص ينبغي أن تدار من قبل الحكومة. أم أن المفروض توزيعها على المواطنين؟
- هل سمعتم بمصطلح العقد الإجتماعي؟ (أن لم يكونوا سمعوا به، على مُيسّر الجلسة، أن يشرح ذلك ببساطة؛ على أنه إتفاق شرف متبادل بين المواطنين والحكومة أنفسهم من جهة أخرى) كيف ترون ان تكون صيغة هذا العقد؟
- إذا لم يتحقق التوازن بين الحقوق والواجبات ما هو برأيكم الأسلوب الأمثل للتعبير عن عدم ارضى أو الإحتجاج؟

ثانيا: الأسئلة الخاصة باللقاءات المعمقة

- المواطنة والشعور بالإنتماء

1. كيف تعبر عن مفهوم المواطنة، وهل هذا المفهوم ثابت أم أنه يتغير بتغيير ما يحيط بالمواطن من ظروف.
2. هل أن تأمين الحاجات الأساسية والخدمات التي تقدمها الحكومة كافية لتعزيز شعور المواطن بالإنتماء لوطنه، أم أن ذلك يقتضي توفر عناصر أخرى، ما هي؟

3. هل يختلف مفهوم المواطنة من وجهة نظر المواطنين باختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، كيف يمكن أن تخلق فهماً واضحاً ومبسطاً؟
4. كيف تصف عدم توافق توجهات المواطنين وأراءهم مع ممارسات مختلفة أحياناً؟
5. اي العوامل هي الأكثر تأثيراً في فهم المواطنة واحترام الانتماء للوطن.

- التحديات والمشاكل التي تواجه ممارسة حقوق المواطن

1. للمواطن حقوق عدة، ماهي أهم هذه الحقوق؟
2. كيف تصف حقوق المواطنين من حيث أهميتها وأولوياتها؟
3. مع وجود تحديات كثيرة في البلد كيف ترتب هذه التحديات والمشاكل بحسب تأثيرها على ممارسة الحقوق؟
4. هل تعتقد أن هناك جدَيةً في تأمين بيئة صحيحة لممارسة المواطنين لحقوقهم.

- واجبات المواطنة

1. في أزاء حقوق المواطنين هناك واجبات ينبغي الإلتزام بها، برأيك ما هي أهم هذه الواجبات؟
2. بماذا يتأثر فهم المواطنين لواجبات المواطنة؟
3. ما هي أهم العوامل التي تدفع المواطنين لاحترام الواجبات التي تقع عليهم كمواطنين.
4. هل انت متفائل بتحقق إستجابة واعية لواجبات المواطنة بشكل أفضل حالياً؟ كيف؟

- العقد الإجتماعي

1. في تقديرك هل مفهوم العقد الإجتماعي ومضامينه هو مفهوم ثابت ومطلق؟ وهل شعرت أن هذا المفهوم واضحٌ بين عامة المواطنين؟
2. أدت الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية الى حصول تغييرات جوهرية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، كيف توضح تأثير ذلك على إختلال مفهوم العقد الإجتماعي.
3. أيهما أسبق تأمين حقوق المواطنة أم تأدية واجبات المواطنة، كيف ترى صياغة الأسلم لتحديد تلك الأولوية؟
4. هل لديك فكرة عن العقد الإجتماعي السائد في البلد سابقاً؟ هل تغيَير حالياً؟



يمثل هذا التقرير، ثمرة تعاون كبير ومشترك بين مركز رواق بغداد للسياسات العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت رعاية وزارة التخطيط واللجنة الاستشارية، وهو تقرير يعكس وجهة نظر الكُتاب والباحثين على نهجٍ مستقلٍ محايد، يوجه إلى الحكومة وإلى كل المهتمين بقضايا التنمية البشرية على أمل إحداث تقدم حقيقي يرفع قيمة دليل التنمية البشرية في العراق من "مستوى التنمية العالي" الذي وصلت اليه بموجب مؤشرات عام 2024 لأول مرة في تاريخ العراق إلى مصاف الدول ذات "مستوى عالٍ جدا" بحلول عام 2035.

Iraq National Human Development Report 2025

Citizenship and the Formulation of a New Social Contract

Baghdad - 2025